

مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق



الأشياء والنظائر في النحو

بجلال الدين السيوطي

٨٤٩ - ٩١١ هـ

الجزء الثالث

تحقيق

إبراهيم محمد عبد الله

(١) بِنِيَّةِ اِتِّدَائِ الْحَمْدِ لِلَّهِ

[د : ٢٠٩ ب هـ : ٢] الحمد لله أولاً وآخراً والصلاة والسلام على سيّدنا محمد الذي كملت محاسنه باطناً وظاهراً ، هذا هو الفن السادس من الأشباه والنظائر ، وهو فنّ (٢) الأفراد والغرائب .

باب الكلمة والكلام

قال الشيخ جمال الدين بن هشام في شرح اللمحة (٣) : « أجمعوا إلاّ من لا يعتدّ بخلافه على انحصار أقسام الكلمة في ثلاثة : الاسم والفعل والحرف » ، وقال أبو حيان : « زاد أبو جعفر بن صابر قسماً رابعاً سمّاه الخالفة ، وهو اسم الفعل » .

قال ابن هشام : « اشتهر بين النحويّين أنّ الحرف يدلّ على معنى في غيره ، وفازعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس في ذلك في التعليقة (٤) وزعم أنّه دالّ (٥) على معنى في نفسه ، وهو موضع يحتاج إلى فضل (٦) نظر » انتهى .

(١) بعد ذلك في ف : « وصلى الله على سيّدنا محمد وآله » .

(٢) من البسملة إلى « فن » ليس في ل .

(٣) أي : اللمحة البدرية تأليف الشيخ أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) وانظر كشف الظنون : ١٥٦١ ، وفي المكتبة الظاهرية بدمشق نسخة مخطوطة لها محفوظة برقم : ٤٩٦ - عام .

(٤) هي التعليقة على كتاب المقرب لابن عصفور ، انظر الهمع : ٤/١ .

(٥) من « في غيره » إلى « دال » ليس في م .

(٦) د ، ف ، ل : « فصل » تصحيف ، وما أثبت عن م ، هـ .

وعبارة ابن النحاس : « اعلم أن معنى قول النحاة : إن الكلمة لها معنى في نفسها أو لا معنى لها في نفسها يعنون به أن الكلمة إن فهم تسام معناها بمجرد ذكر لفظها من غير ضميمة (١) فهي المعبر عنها بأن لها معنى في نفسها ، وإن كان فهم (٢) معناها متوقفاً على ضميمة فهي المعبر عنها بأن معناها في غيرها ، ومعنى ذلك أنك إذا ذكرت الاسم وحده يفهم منه معنى ، نحو : الرجل هو عبارة عن شخص [ه : ٣] ، وكذا باقي الأسماء يفهم منه معنى في حال إفراده ، والفعل أيضاً إذا ذكرته وحده يفهم منه معنى (٣) ، نحو : قام ، يفهم منه اقتران القيام بالزمن الماضي ، وليس الحرف كذلك لأنك إذا ذكرت حرفاً لا يفهم منه معنى إلا إذا اقترن بضميمة من أحد قسيميه (٤) ، فإن قيل : لا يجوز أن يكون الحرف بلا معنى عند ذكره وحده لأنك يبقى من قبيل المهملات وإنما الحرف موضوع لا مهمل ، قلنا : لا نسلم أنك يلزم (٥) من قولنا : إن الحرف لا يفهم منه معنى في حال الأفراد أن (٦) يكون من قبيل المهملات لأن الحرف وموضع لأن

(١) قال الزمخشري في أساس البلاغة (ضم) : « وتضاموا حتى تتاموا

مائة رجل • وأرسلت فلاناً وجملت ضميه غلاماً لي » •

(٢) من « ذكر لفظها » إلى « فهم » ليس في م •

(٣) « معنى » ليست في ف •

(٥) ف ، ه : « قسيميه » تحريف • قال في اللسان (قسم) : « وهذا قسيم

هذا أي شطره » •

(٤) ه : « أنه لا يلزم » زيادة لا يقتضيها السياق •

(٦) ف : « وان » تحريف •

يفهم منه معنى عند التركيب ، وليس المهمل كذلك ، فإنَّ المهمل ليس له معنى لا في حال الأفراد ولا في حال التركيب ، والحق أنَّ الحرف له معنى في نفسه ، لأنَّنا نقول لا يخلو المخاطب بالحرف من أن يفهم موضوعه لغة أو لا ، فإنَّ لم يفهم موضوعه لغة فلا دليل في عدم فهمه المعنى [على] (١) أنَّه لا معنى له ، لأنَّه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك ، وإنَّ خوطب به من يفهم موضوعه لغة فإنَّه يفهم منه معنى ، عملاً بفهمه موضوعه لغة ، كما إذا خاطبنا إنساناً (٢) بـ هل وهو يفهم أنَّها موضوعه للاستفهام ، وكذا باقي الحروف ، فإذا عرفنا أنَّ له معنى في نفسه •

ولنا طريق آخر ، وهو أن نقول : وإنَّ خوطب به من يفهم موضوعه لغة فلا نسلم أنَّه لا يفهم منه معنى ، واللغويون كلَّهم قالوا مثلاً : إنَّ « هل » للاستفهام ولم يقيّدوا بحال التركيب دون حال الأفراد ، فإنَّ قيل : أيُّ فرق بين معنى الاسم والفعل وبين معنى الحرف على ما ذكرت ؟ قلنا : الفرق بينهما أنَّ كل واحد من الاسم والفعل يفهم منه في حال الأفراد عين (٣) ما يفهم منه عند التركيب [بخلاف الحرف لأنَّ المعنى المفهوم من الحرف في حال التركيب] (٤) ، أنتم ممَّا يفهم منه عند الأفراد • هذا كلام ابن النحاس بحروفه [ه : ٤] ، وقد ذكر الشيخ جمال الدين بن هشام في شرح اللوحة

(١) زيادة عن الهمع : ٤/١ • وليست في د وسائر النسخ •

(٢) د : « أنساباً » تصحيف • وما أثبت عن سائر النسخ •

(٣) كذا في ه والهمع : ٤/١ • وفي د وسائر النسخ : « غير » تحريف •

(٤) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ •

[د : ٢١٠] أن أبا حيان تابعه على ذلك في شرح التسهيل ، ولم أره فيه ، فلعله سقط من النسخة التي وقفت عليها ، وقد وقع ما هو أغرب من ذلك ، وهو أنني لما كنت بمكة المشرفة سنة تسع وستين وثمانمائة ذكرت هذا البحث في حاشية المطاف بحضرة جماعة ، وفيهم فاضل من العجم ، وهو مظفر الدين محمد بن عبد الله الشيرازي ، فقال لي : هذا البحث وبحث الشريف الجرجاني طرفا فقيض ، فإن الشريف ذهب إلى أن الحرف لا معنى له أصلاً لا في نفسه ولا في غيره ، وخالف النحاة كلهم في قولهم : إن له معنى في غيره ، وألف في ذلك رسالة ، ثم أحضر (١) لي مظفر الدين المذكور تأليفاً لنفسه اختصر فيه شرح الكافية للرّضي سمّاه « مرضي الرضي » ، فرأيت نقل فيه عن الشريف هذا البحث فنظمت الرسالة التي ألفها الشريف (٢) في ذلك حتى حصلتها (٣) .

باب الاعراب

قال ابن الأنباري في كتاب الإنصاف (٤) : « يحكى عن الزجاج أن الثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الإجماع » ، وذكر السخاوي

(١) م : « حضر » تحريف .

(٢) « الشريف » ليست في م .

(٣) يعدها في ف : « وها أنا أسوقها بلغتها هنا لتستفاد » وفي ه :

« وها أنا أسوقها ههنا بلفظها لتستفاد قال : ويبيض له المؤلف » .

(٤) الانصاف : ٣٣ .

في شرح المنفصل أنه ذهب أيضاً إلى أن مالا ينصرف مبني في حالة
الجر على الفتح .

باب الإشارة

ذكر ابن معطي في الفصول (١) أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها
بالحروف ، قال ابن إياز في شرحه (٢) : « وتعليله بناءها بشبهها (٣)
بالحروف (٤) غريب ، لم أرَ أحداً ذكره غيره » .

باب أداة التعريف

قال في (٥) البسيط (٦) : « ذكر المبرد في كتابه المسمى
بالشافي (٧) أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها ، وضُمَّ إليها
اللام لتلا يشتهب التعريف بالاستفهام » [ه : ٥] .

-
- (١) الفصول : ١٦٦ .
 - (٢) المحصول في شرح الفصول الورقية : ٤٧ آ من النسخة المخطوطة
المحفوظة في الظاهرية برقم : ١٧٤٤ - عام .
 - (٣) ف : « لشبهها » .
 - (٤) المحصول : « للحرف » تحريف ، ومن « قال ابن إياز » إلى « بالحروف »
ليس في م .
 - (٥) « في » ليست في م .
 - (٦) صاحب البسيط هو ضياء الدين بن العلي ، انظر بغية الوعاة :
٣٧٠ / ٢ .
 - (٧) ذكره الرضي في شرح الكافية : ١٣١ / ٢ ، ونقل منه ما ذكره صاحب
البسيط هنا ، وانظر المقتضب : ٨٣ / ١ .

باب الابتداء

قال أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح : « لا أعلم خلافاً بن النحويين أن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجث (١) ، وظرف المكان يكون خبراً عن الجث (١) والمصدر ، إلا أن ابن الطراوة ردّ على جميع النحويين في هذا وقال : هما سواء ، يكونان خبرين عن الجث (١) واصادر » .

وقال ابن هشام (٢) : « في شرح ابن يعيش : [متعلق] (٣) الظرف الواقع خبراً صرح ابن جنبي يجوز إظهاره ، وعندني أنك إذا حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره ، لأنك قد صار أصلاً مرفوضاً ، فأما إن ذكرته أولاً فقلت : زيد استقرّ عندك فلا يمنع منه مانع » انتهى . قال ابن هشام : « وهو غريب » .

باب كان

ذهب ابن معطرٍ إلى أن « دام » لا يجوز تقديم (٤) خبرها على اسمها ، ذكره في الفصول (٥) . قال ابن إياز في

(١) م : « الجثة » .

(٢) مغني اللبيب : ٤٩٧ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش : ٩٠/١ .

(٣) زيادة عن مغني اللبيب وليست في د و سائر النسخ .

(٤) ف ، ل : « تقدم » .

(٥) الفصول : ١٨١ .

شرحه (١) : « وما وقفت في تصانيف أهل العربية متقدّمهم ومتأخّرهم على نصّ يمنع من ذلك ، وقد أكثرت السؤال والتّفحّص (٢) عنه فما أخبرت بأنّ (٣) أحداً يوافق هذا (٤) المصنّف في عدم جوازه ، وحكى لي مَنْ لا أتق به عن الشيخ تقي الدين الحلبي (٥) أنّ ابن الخشاب نقل مثل ذلك • وقال (٦) : هذا جارٍ مجرى المثل ، وحكى أنّ ابن الخباز الموصلبي سافر (٧) إلى دمشق واجتمع بالمصنّف وسأله عن ذلك فقال : أفكر فيه ، ثم اجتمع به مرة أخرى وعاد وسأله فقال (٨) : لا تنقل عني فيه شيئاً » •

-
- (١) المحصول في شرح الفصول الورقة : ٧٩ ب ، وانظر مقدمة كتاب الفصول : ٥٦ حيث نقل محقق الكتاب هذه الفقرة من نسخة مخطوطة للمحصول •
- (٢) المحصول : « والفحص » •
- (٣) م : « أن » • في اللسان (خبر) : « وقال أبو حنيفة في وصف شجر : أخبرني بذلك الخبير » •
- (٤) « هذا » ليست في م •
- (٥) ورد اسمه في الفصول : ٥٦ نقلاً عن المحصول : « تقي الدين الحلبي » • تحريف •
- (٦) م : « قال » •
- (٧) المحصول : « وحكى ابن الخباز الموصلبي أن بعض أصحابه سافر » وكذا العبارة في الفصول : ٥٦ غير أن « وحكى » جاء مكانها « وذكر » •
- (٨) المحصول ومقدمة الفصول : « وعاود سؤاله فقال له » •

قال ابن السراج (١) : « أنا أفتي بفعلية ليس تقليداً منذ زمن طويل ، ثم ظهر لي حرفيتها » نقله ابن النحاس في التعليقة •

باب إن

قال ابن مالك في شرح التسهيل : « إن° كان يعني ما بعد إن° المخففة مضارعاً حفظ (٢) ولم يقس عليه ، نحو : « وإن° يكاد° الذين كَفَرُوا لِيُزْلِقُونَكَ » (٣) « وإن° نَظَّثْتَكَ [ه : ٦] لَمَنْ الكاذبين » (٤) • قال أبو حيان : هذا ليس بصحيح ولا نعلم (٥) له موافقاً •

باب كاد

قال الأُبْدِيّ في شرح الجزئية (٦) : « خالف ابن الطراوة النحاة في « عسى » وقال : ليست من النواسخ ، لأن° حكم النواسخ أن° يقدّر زوالها فينمقد (٧) من معموليها مبتدأ وخبر ، وأنت لا تقول :

-
- (١) صرح ابن السراج بأن « ليس » فعل واستدل على ذلك بأدلة ذكرها في كتابه الأصول : ٩٣/١ •
 - (٢) ف : « خففت » تحريف •
 - (٣) القلم : ٥١/٦٨ •
 - (٤) الشعراء : ١٨٦/٢٦ •
 - (٥) م : ولانه « تحريف •
 - (٦) م : « شرح الابدلية الجزولية » •
 - (٧) ما أثبت عن ه ، وفي د وسائر النسخ : « منمقدأ » •

زيد" أن يقوم ، وهو غير صحيح لأنها إذا قدرنا زوال « عسى »
 قدرنا زوال « أن » ، ومذهبه في « عسى زيد أن يقوم » على ما يظهر
 أن زيداً فاعل ، إلا أنها لما علقت على غير ما طلب ألزم التفسير
 كـ « سمعت زيداً يقول كذا » .

باب ما

قال ابن عصفور في المقرَّب (١) : « تعمل ما بشرط أن لا يتقدم
 الخبر وليس بظرف ولا مجرور » . قال ابن النحاس في التعليقة :
 « تحرَّز (٢) من مثل قولنا : ما في الدار زيد » ، وما عندك زيد » ، فإنَّ
 الظروف والمجرورات يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها من أنواع
 التوسعات » قال : « وهذا شيء اختصَّ به ابن عصفور ، لا أعلمه
 لغيره ، فإنَّ الناس نصَّحوا على أنَّ الخبر متى تقدَّم مطلقاً بطلَّ
 العمل ظرفاً أو مجروراً كان أو غيره » .

فائدة

قال ابن الدهَّان في الغرة : « قال الفرَّاء : الرفع في كلام العرب
 على ثمانية عشر وجهاً :
 الأول : رفع الاسم بالماضي والمستقبل ، نحو قام زيد
 ويقوم زيد » .

(١) المقرَّب : ١٠٢/١ .

(٢) ف : « يجوز » تحريف .

- والثاني : رفع الأسماء (١) بعائد المذكر نحو : زيد" قام (٢) •
- الثالث : رفع الاسم (٣) بالذات مؤخراً ، نحو : زيد" قائم" ،
وهما المترافعان
- الرابع : رفعه بالمحلّ مقدّمًا (٤) ، نحو : خلفك زيد" ، فإذا
قالوا : زيد" خلفك [هـ : ٧] رفعوا زيّدًا والمضمر
بالظرف ، وهو وجه خامس للرفع •
- السادس : رفع الاسم برجوع العائد (٥) عليه ، كقولك : زيد"
أبوه قائم" ، وزيد" مررت به •
- السابع : رفع الاسم باسم مثله جامد ، نحو : زيد" أبوك •
- الثامن : رفع الاسم بما يغلب عليه أن (٦) يوصف ، نحو :
زيد" صالح •
- التاسع : رفع الاسم بمحلّ قد رفع غيره نحو : [زيد"] (٧)
حيث عمرو •
- العاشر : رفع الاسم بما ينوب عن رافعه في التقدير ، نحو :
قائمة" جاريته زيد" وتقديره : رجل" قائمة"
جاريته زيد" •

-
- (١) م : « الاسم » •
(٢) د ، ل ، م : « قام زيد » ف : « قام » وسقطت « زيد » وما أثبت عن هـ •
(٣) ل : « الأسماء » •
(٤) انظر الانصاف في مسائل الخلاف : ٥١ •
(٥) هـ : « الهاء » •
(٦) هـ : « أنه » •
(٧) ليست في د ، وأثبتها عن سائر النسخ •

الحادي عشر: رفع الاسم بنعم وبئس •

الثاني عشر: رفع الاسم بحرف الاستفهام ، نحو : مَنْ أبوك ؟
وَأَيْنَ أخوك ؟

الثالث عشر: رفع الاسم بما لا يكون إلا سابقاً له ، نحو : لولا زيد
الأكرمك (١) •

الرابع عشر: رفع الاسم بالفعل المزال عن التصرف (٢) ، نحو :
حبذا أنت •

الخامس عشر: رفع الاسم بما لا يظهر أذنه وصف له ، نحو : عبد الله
إقبال وإدبار ، وعبد الله إقبالا وإدباراً •

السادس عشر: رفع الاسم بواو منسوقة عليه ، نحو : كل ثوب
وثنمه ، تقديره : كل ثوب بثنمه (٣) ، فنابت الواو
عن مع والباء فرفعت •

السابع عشر: رفع الاسم بواو مستأنفة ، نحو : قيامي إليك والناس
ينظرون •

الثامن عشر: قولهم: الرثطب والحرث شديد (٤) • انتهى •

(١) قال السيوطي في الهمع : ١٠٥/١ : « وذهب الفراء إلى أن الواقع
بعد لولا ليس مبتدأ بل مرفوع بها لاستغنائها بها كما يرتفع بالفعل
الفاعِل ورد بأنها لو كانت عاملة لكان الخبر أولى بها من الرفع
لاختصاصها بالاسم » • وانظر الانصاف : ٧٠ •

(٢) : « التصريف » •

(٣) كان تقدير الكلام : « كل ثوب مع ثمنه ، أو كل ثوب بثنمه » • وانظر
سيبويه : ٣٠٠/١ وشر الفصل : ٩٨/١ •

(٤) انظر معاني القرآن : ١٩٨/١ •

باب المفاعيل

قال ابن إياز (١) : « نظر أبو سعيد السيرافي إلى قوله تعالى :
 « واختار موسى قومه سبعين رجلاً » (٢) « أي : من قومه ، فزاد
 في المفاعيل [د : ٢١١] الخمسة مفعولاً آخر سماه (٣) المفعول منه » ،
 قال ابن إياز (٤) : « وهذا ضعيف جداً لأنه يقتضي أن يسمى نحو
 قولك : « [هـ : ٨] نظرتُ إلى زيدٍ » مفعولاً إليه و « انصرفت عن
 خالدٍ (٥) » مفعولاً عنه » . . .

قال الجزولي : « لا يكون المفعول له منجراً باللام إلا مختصاً ،
 نحو : قمتُ لإعظامك ، ولا يجوز : لإعظام لك » .

قال الشكويين (٦) : « وهذا غير صحيح بل هو جائز [لأنه] (٧)
 لا مانع يمنع منه » ، قال الشكويين : « ولا أعرف له سلفاً في هذا
 القول » .

(١) الموصول ، الورقة : ٦١ آ .

(٢) الأعراف : ٧ / ١٥٥ .

(٣) ل : « أسماء » .

(٤) الموصول ، الورقة : ٦١ آ .

(٥) ل : « خاله » تعريف .

(٦) م : « الشلوبيني » ، ورد اسمه بهذا اللقب في إنباه الرواة : ٢ / ٣٣٢ .

(٧) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .

باب المصدر

قال ابن هشام في تذكرته : « ذكر ثعلب في أماليه (١) أنه يقال :
نابَ هذا عن هذا [نَوَّباً] (٢) ، ولا يجوز : ناب عنه نيابة ، وهو
غريب » .

باب العطف

قال ابن هشام (٣) : « زعم ابن مالك أن » « حتى » الابتدائية
جارية وأنَّ بعدها « أن » مضرة ، ولا أعرف له في ذلك سلفاً ،
وفيه تكلف إضمار من غير ضرورة » [و] (٤) ذهب صاحب
الأزهية (٥) إلى أنَّ « بل » تكون حرف جر (٦) ، ووهَّمه أبو حيان
وابن هشام وغيرهما (٧) ، فقد نقل ابن مالك وابن عصفور اتفاق

-
- (١) لم أجد ما نقله ابن هشام عن ثعلب في أماليه ، وقال صاحب التاج
(نوب) : « قال ثعلب في أماليه : ناب نوباً ولا يقال نيابة ، ونقله
ابن هشام في تذكرته واستغربه وهو حقيق بالاستغراب » . وجاء في
اللسان (نوب) : « وناب عني فلان ينوب نوباً ومناباً أي : قام
مقامي ، وناب عني في هذا الأمر نيابة إذا قام مقامك » .
 - (٢) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .
 - (٣) مغني اللبيب : ١٣٨ .
 - (٤) زيادة عن م في الموضعين وليست في د وسائر النسخ .
 - (٥) هـ : « الأزهرية » تحريف - وانظر الأزهرية : ٢٢٨ .
 - (٦) م : « حرف » تحريف .
 - (٧) قال ابن هشام في حديثه على بل في المغني : ١٢٠ « وهم بعضهم فرعم
أنها تستعمل جارة » .

النحويين على خلافه ، [و] (١) ذهب الخوارزمي إلى أن « بل » ليست من حروف العطف ، ولا سلف (٢) له في ذلك ، نقله الأندلسي في شرح المفصل ونقلت عبارته في حاشية المعني .

قال ابن هشام (٣) : « خرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين فزعم أن أم المنقطعة تعطف المفردات ك « بل » .

باب

في تذكرة ابن مكتوم (٤) أن ابن (٥) السيد البطليوسي ذكر عن (٦) الأخصش شيئاً لم يذكره أحد من النحويين وذلك أنه أجاز : مررت بهم خمسة عشرهم ، فجعل مفسر المركب مضراً ، وهذا من خطأ الخطأ . انتهى .

باب النداء

نقل ابن الخباز عن شيخه أن الهزة للمتوسط وأن يا للقريب (٧) [ه : ٩] ، قال ابن هشام في معني اللبيب (٨) : « وهذا

- (١) زيادة عن م في الموضوعين وليست في د وسائر النسخ .
- (٢) م : « سند » .
- (٣) معني اللبيب : ٤٦ .
- (٤) م : « ابن أم مكتوم » تحريف .
- (٥) « ابن » ليست في ه .
- (٦) « عن » ليست في م . وفي ف ، ل : « أن ابن السيد البطليوسي قال : ذكر الأخصش » .
- (٧) م : « للقرب » .
- (٨) معني اللبيب : ٥ .

خَرَقَ لِإِجْمَاعِهِمْ » ، أجاز المازني نصب صفة أيّ ، قال الزجاج في معاني القرآن : « ولم يُجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله ، ولا تابعه أحد بعده ، فهذا مطّرح مردول لمخالفته كلام العرب » •

باب نواصب المضارع

قال أبو حيان (١) : « من غريب مذاهب الكوفيين في أنّ أنّهم أجازوا الفصل بينها وبين معمولها بالشرط ، وأجازوا أيضاً إلغائها وتسليط الشرط على ما كان معمولاً لها لولاه ، فأجازوا : « أردت أنّ إنّ تزورني أزورك » بالنصب وأزرك بالجزم جواباً للشرط وإلغاء أنّ (٢) » •

قال ابن عصفور : « زعم الزمخشري (٣) أنّ « لن » لتأكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل ، تقول : « لا أبرح اليوم مكاني » ، فإذا أكدت وشددت قلت : « لن أبرح اليوم مكاني (٤) » ، قال : « وهذا الذي ذهب إليه دعوى لا دليل عليها ، بل قد (٥) يكون النفي بـ لا أكد من النفي بـ لن ، لأنّ المنفي بـ لا قد يكون جواباً للقسم ، نحو : والله لا يقوم زيد » ، والمنفي بـ لن لا يكون جواباً له ، ونفي

(١) ارتشاف الضرب الورقة : ٦٧ آ ، نسخة المكتبة الظاهرية المحفوظة برقم ٥٦٢٤ - عام •

(٢) حكى السيوطي هذا المذهب واستشهد بهذا المثال في الهمع : ٣/٢ •

(٣) المفصل : ١٤٣ ، وانظر شرح ابن يعيش على المفصل ١١١/٨ والهمع : ٤/٢ •

(٤) من « إذا أكدت » إلى « مكاني » ليس في م •

(٥) « قد » ليست في ف •

الفعل إذا أقسم عليه أكد منه إذا لم يقسم » ، قال : « وذهب أبو محمد عبد الواحد بن عبد الكريم إلى أن (١) لن تنفي ما قرّب ولا يمتدّ معها النفي (٢) قال : « ويبين ذلك أن الألفاظ مشاكلة للمعاني (٣) و « لا » آخرها ألف ، والألف يمتدّ معها الصوت بخلاف النون ، فطابق كل لفظ معناه » •

قال ابن عصفور : « وهذا الذي ذهب إليه باطل ، بل كلّ منهما يستعمل حيث يمتدّ النفي وحيث لا يمتدّ ، فمن الأول في لن : « إِنَّهُمْ لَنْ يَغْنَوْا عَنْكَ مِنْ اللَّهِ شَيْئاً » (٤) ، « فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا » (٥) ، وفي لا (٦) : « إِنَّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى » (٧) ، ومن الثاني في لن : « فَلَئِنْ أَكَلْتُمُ الْيَوْمَ إِنْسِيّاً » (٨) ، وفي لا (٦) : « أَلَا تَكَلَّمُ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » (٩) •

-
- (١) ف : « وذهب أبو محمد بن عبد الكريم إلى أن » •
(٢) ما نقل عن عبد الواحد بن عبد الكريم ذكره في كتابه : التبيان في المعاني والبيان ، انظر الهمع : ٤/٢ •
(٣) عقد ابن جني باباً في الخصائص : ٢ / ١٤٥ سماه « باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني » فانظر كلامه ثمة •
(٤) الجاثية : ١٩/٤٥ •
(٥) البقرة : ٢٤/٢ •
(٦) « لا » ليست في م •
(٧) طه : ١١٨/٢٠ •
(٨) مريم : ٢٦/١٩ •
(٩) آل عمران : ٤١/٣ •

قال أبو حيان : « وعبد الواحد هذا له كتاب التبيان في علم البيان (١) [هـ : ١٠] ، ذكر فيه هذا الذي حكاه عنه ابن عصفور ، قال : وما يذهب إليه أهل علم البيان ، ويختصشون به ينبغي أن لا يحكى مذهباً ، لأنهم يبنون على خيالات هذيانة أو استقراءات (٢) غير كاملة ، وحين وصل كتاب التبيان هذا إلى الغرب (٣) نقضه ابن رشيّد من المقيمين بتونس نقضاً في كل قواعده ، ونقضه أيضاً الكاتب أبو المطرف بن عميرة ، وكان من البلاغة والتحقيق (٤) بالعلوم اللسانية والعقلية بحيث لا يدانيه أحد من أهل عصره » انتهى .

قلت : عبد الواحد هذا هو الكمال بن خطيب زملكا (٥) ، له شرح على المفصل .

قال أبو حيان في شرح التسهيل : « زعم القاضي أبو بكر بن الطيّب يعني الباقلاني أن كون « أن » تخلص إلى الاستقبال يؤدّي إلى القول (٦) بخلق القرآن ، وذلك قوله تعالى : « إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ » (٧) ، فإن كان « أن » يقول « سيقع كان القرآن مخلوقاً ، وهذا هو الكفر عند قوم أو الضلال والبدعة » .

(١) انظر كشف الظنون : ٣٤١ .

(٢) هـ : « واستقراءات » .

(٣) د : « العرب » تصحيف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

(٤) هـ : « والتحقق » .

(٥) م : « زملكان » ، هـ : « زملكاني » وكلاهما تحريف .

(٦) « القول » ليست في ف .

(٧) يس : ٨٢/٣٦ .

قال أبو حيان : « أجاز ابن مالك الفصل بين كي ومعمولها
أبي الفضل الصفتار (١) ، قال : وخلاف القاضي أبي بكر في اللسان
غير معتبر » .

قال أبو حيان : « والرد على القاضي أبي بكر في شرح
بمعموله أو بجملة شرطية ، ولا يبطل عملها ، نحو : « جئتُ كي فيك
أَرغَبَ » و « جئتُ كي إنْ تحسنْ » (٢) أزورك » ، قال :
« وهذا مذهب لم يتقدم إليه ، فإنَّ في المسألة مذهبين : أحدهما :
منع الفصل مطلقاً باقية على العمل أم لا ، وهو مذهب البصريين وهشام
ومن وافقه من الكوفيين (٣) ، والثاني : جوازه ، ويبطل عملها ، بل
يتعيَّن الرفع ، وهو مذهب الكسائي » قال : « فما قاله ابن مالك من
الجواز مع الإعمال (٤) مذهب ثالث لا قائل به » .

قال أبو حيان (٥) : « من أغرب المنقولات ما نقله بعض أصحابنا
عن أبي البقاء من أنَّ اللام في نحو قوله تعالى : « وما كانَ اللهُ
ليُعذِّبَهُمْ » (٦) هي لام كي » ، قال : « وهذا (٧) ظير مَنْ سَمَّى

(١) هو شرح لكتاب سيبويه ، ذكره البغدادي في الخزانة : ١٩/٣ .

(٢) هـ : « تجيء » تحريف .

(٣) « من الكوفيين » ليس في م .

(٤) « من الجواز مع الاعمال » ليست في م .

(٥) انظر الهمع : ٨/٢ .

(٦) الأنفال : ٣٣/٨ .

(٧) ل : « وهنا » تحريف .

اللام (١) في « ما جئتك لتكرمني » لام الجحود ، بل (٢) قول هذا [ه : ١١] أشبه لأنّ اللام جاءت بعد جحد لغة ، وإنّ كان ليس الجحد المصطلح عليه في لام الجحود ، وأمّا أنّ تسمّى هذه لام كي (٣) فسهو من قائله » .

قال أبو حيان (٤) : « لا نعلم خلافاً في نصب الفعل جواباً للأمر إلاّ ما نقل عن العلاء بن سيابة ، قالوا - وهو معلم الفراء (٥) - : إنّه كان لا يُجيز ذلك » .

باب الجوازم

قال أبو حيان : « من غريب الخلاف في « لا » التي للنهي والدعاء ما ذهب إليه أبو القاسم السهيلي من أنّها « لا » التي للنهي ، قال : لأنّ الناهي يطلب نفي الفعل وتركه ، كما يطلب الأمر وجوده ، وقد تدخل لا النافية بين الجار والمجرور ، نحو : « جئتُ بلا زادٍ » ، وبين الناصب والمنصوب ، نحو : « أخشى أنّ لا تقومَ » فكذلك دخلت بين الجازم والمجزوم ، وهو لام الأمر ، لكنّها أضمّرت

(١) ل : « الكلام » تحريف .

(٢) د ، ف ، ل : « وبل » . م : « وبدل » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن ه .

(٣) ه : « هذه اللام لام كي » .

(٤) ارتشاف الضرب ، الورقة : ١٧٩ .

(٥) د ، ف ، ل : « القراء » تصعيف ، وما أثبت عن م ، ه ، ارتشاف الضرب .

كراهة (١) اجتماع لامين في اللفظ ، قالوا (٢) : ظككت* ، يريدون : ظككت* ، فكان الأصل إذا نهيت (٣) : للا تذهب (٤) ، كما تقول في الأمر : ليذهب فأضمرت اللام لما ذكر* .

قال أبو حيان : « وهذا (٥) الذي قاله في غاية من الشذوذ ، لأنّ فيه ادعاء إضمار لم يلفظ به قط* [د : ٢١٢] ، ولأنّ فيه إضمار الجازم وهو لا يجوز إلاّ في ضرورة ، ولا (٦) يصحّ تشبيهه بقولهم : بلا زاد (٧) ، وأخشى أن لا تقوم ، فإنّه هنا لفظ (٨) بالعامل ، وفي ذلك لم يلفظ بالعامل يوماً قط* ، فلا يحفظ من لسانهم « للا تذهب » لا في ثر ولا في نظم ، فهذه كلها دعاوي لا برهان عليها ، وأيضاً فقد سبق إجماع النحويين كوفيّهم وبصريّهم على أنّ « لا » تقيّد معنى النهي عن الفعل وأنّ الجزم بها نفسها ، لا نعلم أحداً خالف في ذلك قبل هذا الرجل ، وهذا الرجل كان شاذّ المنزاع في النحو ، وإن كان غير مدفوع عن ذكاء وفتنة ومعرفة ، وإلّا سارّى إليه ذلك من

-
- (١) ف : « كراهية » .
(٢) هـ : « كما قالوا » .
(٣) ف : « نبيت » تحريف .
(٤) د ، م : « لا تذهب » . ل : « فلا تذهب » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن ف ، هـ .
(٥) د : « وهو » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .
(٦) م : « فلا » .
(٧) هـ : « جئت بلا زاد » .
(٨) « لفظ » ليست في م .

شيخه أبي الحسين بن الطراوة ، فإنه لم يأخذ علم النحو إلا عنه ،
وابن الطراوة كما علمه النحاة كثير الخلاف لما عليه النحويون ، وقد
صنّف كتاباً في الردّ على سيويه وعلى الفارسي ، وعلى الزجاجي ،
ورّد الناس عليه ورموه عن قوس واحدة .

مذهب المازني أن فعلي الشرط والجزاء مبنيان ، وعنه رواية
أن فعل الشرط [هـ : ١٢] معرب وفعل الجزاء مبني ، قال أبو حيان :
« وهو مخالف لجميع النحويين » .

« قال أبو حيان : « من غريب ما يحكى في « إذا » أن
أبا عبيدة معمر بن المثنى زعم (١) أنّها تأتي (٢) زائدة ، فتكون
حرفاً على هذا ، وأنشد (٣) :

(١) د : « وزعم » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

(٢) « تأتي » ليست في م .

(٣) البيت آخر قصيدة لعبد مناف بن ربيع الجريبي ، بضم الجيم وفتح
الراء نسبة إلى جريب كقريش ، وهو بطن من هذيل ، وورد البيت
بهذه النسبة في مجاز القرآن : ١/٣٧، ٢/١٩٢ وشرح أشعار الهذليين :
٦٧٥ وشرح السبع الطوال : ٥٦ ومعجم ما استعجم : ١٠٤٨
والانصاف : ٤٦١ والدرر : ١/١٧٤ والخزانة : ٣/١٧٠ ، واكتفى
المرتضى وابن الشجري بأن قالوا : « وقال الهذلي » ، انظر أمالي
المرتضى : ٣/١ ، ٢/٣١٠ وأمالي ابن الشجري : ٢/٢٨٩ ، ولم
ينسبه السيوطي في الهمع : ١/٢٠٧ .

قوله : قنائة ، قال البكري في معجم ما استعجم : ١٠٤٨ في تفسيره :
« وقال اليزيدي عن ابن حبيب : قنائة : جبل بين المنصرف

حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي قَتَائِدَةٍ
سَلَاءٍ كَمَا تَطْرُدُ الْجَمَالَ الشُّرُودَا

قال : زادها لعدم الجواب ، كأنه قال : حتى سلكوهم ،
وأنشد أيضاً (١) :

فَإِذَا وَذَلِكَ لَا مَهَاءَ لَدِكْرِهِ
وَالدَّهْرُ يُعْقِبُ صَالِحًا بِفَسَادِ

قال أبو حيان : « وقد يؤوّل البيت الأول على حذف الجواب ،
والثاني على حذف المتبداً لدلالة المعطوف عليه (٢) ، كأنه قال : فإذا
ما نحن فيه وذلك » •

قال الشيخ تاج الدين بن مکتوم في تذكرته : « أبو العباس
محمد بن أحمد الحلواني عثرف بابن السراج له ورِيقات في النحو
تسمى الشجرة ، ذكر فيها في الجوازم « مَهْمَنٌ » (٣) وذكر أنه

←
والرَّوْحَاءُ « والشُّرُودُ جمع شُرُودٍ وهي الابل النافرة ، والجمالة :
أصحاب الجمال . اهـ .

(١) البيت للأسود بن يَعْفَرُ ، وهو أعشى بني نهشل ، جاهلي ، ديوانه :
٣١ ، والمفضليات : ٢٢٠ ومجاز القرآن : ١ / ٣٧ واللسان (مهه) .
يقال : سيرٌ مَهَةٌ ومَهَاءٌ : رفيق .

(٢) هـ : « لدخول لا له المعطوف عليه » تحريف ، وليست العبارة في م .

(٣) حكي الكوفيون عن العرب مجيء مَهْمَنٌ بمعنى مَنْ الشرطية ،
واستشهدوا بقول الشاعر :

أَمَاوِيَّ مَهْمَنٌ يَسْتَمِعُ فِي صَدِيقِهِ
أَقَاوِيلَ هَذَا النَّاسِ مَاوِيَّ يَنْتَبِهُمُ

→

قولك : « قام القوم ما خلا زيدا » أن ما اسم ولا تكون صلته إلا
 الفعل هنا « انتهى » وقال قَطْرَب : في جماهير الكلام ، وقال بعضهم :
 مهمن ولم يُحمل عن فصيح .

باب كم

قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته : « أجاز الزمخشري
 وصف كم الخبرية ، وجعل من ذلك قوله تعالى : « وكم أهلكنا
 قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئِيًّا » (١) ، قال :
 « هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا » في موضع النصب صفة ل كم ، ذكر ذلك
 في الكشف (٢) ، وقد نصَّ الشَّكْوَوِيُّنِ في حواشي المفصل وابن
 عصفور في شرح الجمل الكبير (٣) على أن كم الخبرية لا توصف ،
 وقلت لشيخنا الأستاذ أبي حيان : قولهما معارض بقول الكشف (٤) ،
 فردّه ذلك عكسيّ وقال : أصحابنا يقولون : إن الزمخشري غير نحويّ ،
 ولا يلتفتون إليه ولا [ه : ١٣] إلى خلافه في النحو ، يعني المواضع

واستشهد ابن يعيش بهذا البيت على أن الشاعر لما ركّب مه مع مَنْ
 جاز أن يركب مه مع ما، وذلك في معرض حديثه على مهما، وذكر الأزهريّ
 أن مَهْمَنْ استفهام وأصله مَنْ مَنْ . انظر : تهذيب اللغة : ٢٨٤/٥ -
 ٣٨٥ وشرح المفصل : ٨/٤ وشر الكافية : ٢٥٣/٢ والغزاة ٣/٦٣١ .

(١) مريم : ٧٤/١٩ .

(٢) الكشف : ٥٢١/٢ .

(٣) ذكر في كشف الظنون : ٦٠٤ .

(٤) ه : « الزمخشري » .

التي خالف فيها النحويين وانفرد بها ، وكتابه المفصل عندهم (١) محتقر (٢) لا يشتغل به ولا ينظر فيه إلا على وجه النقص له والخط عليه ، وأنشدني لبعض الأندلسيين :

ما يقولُ الزمخشريُّ عبد عمرو بن قنبرٍ
والخليل بن أحمد وفتى عبد الأكبر
لم يزدنا زيادةً غيرَ تبديل (٣) الأَسْطُرِ
وسوى اسمه الذي نصفُ مجموعهِ خري

باب جمع التكسير

قال أبو حيان : « ومن غريب ما وقع من فعلة (٤) معتل اللام وجمع على فعَل ولم يذكره النحويون وإنما وجدته أنا (٤) في أشعار العرب قولهم : شَهْوَةٌ وشَهْيٌ ، قالت امرأة من بني نصر بن معاوية (٥) .

فلولا الشَهْيُ واللهِ كنتُ جَدِيرةً

بأنْ أتركُ اللذاتِ في كلِّ مَشْهَدٍ

-
- (١) « عندهم » ليست في م .
(٢) د : « مختصر » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .
(٣) م : « تكثير » .
(٤) « فعلة » « أنا » ليستا في ف .
(٥) أنشد صاحب التاج (شهى) البيت الأول ونقل كلام أبي حيان عليه ، وزاد قائلاً : « قلت : وهم جمع نادر ، ونظيره : سهوة وصها » اه . ولم يتعرض صاحب جمهرة اللغة والصحاح واللسان إلى هذا التركيب .

وَحَقُّ لَعْمَرِي أَكْثَرُ غَايَةِ الرَّيِّدِي

وَلَيْسَ شَهْيَ لَدُنَّا بِمُخْتَلَدٍ

بَابُ التَّصْفِيرِ

قال ابن مکتوم في تذکرتہ : « نقلت من خطِّ أبي الحسين أحمد ابن محمد بن أحمد بن صدقة التنوخي المعروف بالخلب (١) تلميذ ابن خالويه ممَّا نقله عنه : قال ابن خالويه : أجمع النحويون على فتح اللام في تصغير اللَّتِييَا إِلَّا الْأَخْفَشَ ، فَإِنَّهُ أَجَازَ اللَّتِييَا بِالضَّمِّ » (٢) .

بَابُ النَّسَبِ

قال أبو حيان : « لا أعلم خلافاً في وجوب فتح العين في نحو : فَمِرٍ وَدَثِيلٍ وَإِبِلٍ عِنْدَ النَّسَبِ إِلَّا مَا ذَكَرَهُ طَاهِرُ الْقَزْوِينِي فِي مَقْدَمَةِ لَهُ مِنْ أَنْ ذَلِكَ عَلَى جِهَةِ الْجَوَازِ وَأَنَّه يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ » (٣)

قال أبو حيان : « ذهب الفراء وأبو عبد الرحمن الزبيدي ومحمد بن سعدان [ه : ١٤] إلى أن كلاً بمزلة سوف ، وهذا

(١) ضبطت في ف بكسر الخاء وسكون اللام ، ورجل "خلب" نساء : يعهن

للمحدث والفجور والخلب : حجاب القلب . اللسان (خلب) .

(٢) حكى ابن يعيش في شرح المفصل : ١٤٠/٥ والرضي في شرح الشافية :

٢٨٨/١ المذهب القائل بضم اللام في تصغير اللَّتِييَا وَاللَّتِييَا وَلَمْ ينسبها إلى أحد .

(٣) نقل السيوطي كلام أبي حيان الوارد هنا في لهج : ١٩٧/٢ .

مذهب غريب» (١) •

انتهى التَّبَرُّ الذائب في الأفراد والغرائب ، وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، ويتلوه الفن السابع من الأشباه والنظائر وهو (٢) فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والواقعات والمكاتبات والمراسلات للحافظ السيوطي نعمده الله برحمته (٣) •

(١) قال أبو بكر بن الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء : ٤٢١/١ - ٤٢٢ :
« وقوله تعالى : كلاً بل لا تكرمون اليتيم [الفجر ١٧] قال الفراء :
كلاً بمنزلة سوف لأنها صلة وهي حرف ردّ ، فكأنّها نعم ولا في
الاكتفاء ، قال : وإن جعلتها صلة لما بعدها لم تقف عليها كقولك :
كلا ورب الكعبة ، لا تقف على كلاً لأنها بمنزلة قولك أي ورب الكعبة ،
قال الله تعالى : « كلاً والقمر » [المدثر ٣٢] ، فالوقف على كلا قبيح
لأنها صلة لليمين وكان أبو جعفر محمد بن سعدان
يقول في كلاً مثل قول الفراء » اهـ •

ونقل السيوطي كلام أبي حيان الوارد هنا بحروفه في الهمع : ٧٥/٢ •

(٢) من « انتهى » إلى « وهو » ليس في ل •

(٣) من « للمحافظ » إلى « برحمته » ليس في ل وكتب مكانه : « آخر الفن

السادس من الأشباه والنظائر » ، ومن « انتهى » إلى « برحمته »

ليس في ف •

[ه : ١٥] بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ (١)

الحمد لله الذي جَلَّ عن المعارضة والمناظرة ، والصلاة والسلام على نبيّه محمد المبعوث بالحجج الدائمة القاهرة .

هذا هو الفن السابع من الأشباه والنظائر وهو (٢) فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والواقعات والمكاتبات والمراسلات .

مناظرة سيبويه والكسائي في المسألة الزنبرويّة (٣)

قال أبو القاسم الزنبرجاني في أماليه : أخبرنا أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش النحوي ، حدثنا أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب [قال] (٤) : حدثني سلمة قال : قال الفراء : قدّم سيبويه على البراميكة ، فعزّم يحيى على الجمع بينه وبين الكسائي فجعل لذلك يوماً ، فلمّا حضر تقدّمتم والأحمر فدخلنا ، فإذا بمثال (٥) في

- (١) بعدها في ف : « رب يسر وأعن واختم بخير » .
- (٢) من البسملة إلى قوله « وهو » ليس في ل .
- (٣) انظر أمالي الزجاجي : ٢٣٩ ومجالس العلماء : ٨ والانصاف في مسائل الخلاف : ٧٠٢ ومعجم الأدباء : ١٦ / ١١٩ .
- (٤) زيادة عن ه والامالي ومجالس العلماء وليست في د وسائر النسخ .
- (٥) مجالس العلماء : « تمثال » تصحيف ، والمثال : الفراش ، والتمثال : الصورة .

صدر المجلس فقعده عليه يحيى ومعه إلى جانب المثال (١) جعفر والفضل
ومَنْ حضر بحضورهم ، وحضر سيوييه ، (فسأله الأحمر عن مسألة
فأجابه (٢)) فقال له : أخطأت ، ثم سأله عن ثانية فأجابه (٣) فقال
له : أخطأت ، ثم سأله عن ثالثة فأجابه (٤) فقال له : أخطأت ، فقال
له سيوييه : هذا سوء أدب ، قال الفراء (٥) : فأقبلت عليه فقلت :
إِنَّ فِي هَذَا الرَّجُلِ حِدَّةَ (٦) وَعَجَلَةَ ، ولكن ما تقول فيمن قال :
هؤلاء أبثون ومررتُ بأبين ؟ كيف تقول على (٧) مثال ذلك من
وَأَيَّتُ وَأَوَيْتُ (٨) ؟ فقدّر فأخطأ ، فقلت : أعد النظر (٩) ، فقدّر
فأخطأ ، فقلت : أعد النظر (١٠) ، ثلاث مرات [د : ٢١٣] يجيب ولا

-
- (١) مجالس العلماء : « التمثال » تحريف .
(٢) مكان ما وضع بين قوسين في ف ، ل ، م ، ه ، الأماي : « فأقبل عليه
الأحمر فسأله عن مسألة فأجاب فيها سيوييه » وما أثبت عن د .
(٣) ه : « فأجاب » م : « فأجابه فيها » .
(٤) ه : « فأجاب » .
(٥) « الفراء » ليست في مجالس العلماء .
(٦) مجالس العلماء : « حَدًّا » . قال في اللسان (حدد) : « والحِدَّةُ :
ما يعترى الانسان من التَّرَقُّ والغضب تقول : حَدَدْتُ على الرجل .
أَحَدْتُ حِدَّةً وَحَدًّا » ثم قال : الحَدُّ والحِدَّةُ سواء من الغضب » .
(٧) « على » ليست في الأماي ومجالس العلماء .
(٨) د ، مجالس العلماء : « أو أويت » وما أثبت عن سائر النسخ والأماي .
(٩) بعدها في مجالس العلماء : « فيه » .
(١٠) بعدها في ه والأماي : « فقدّر فأخطأ » .

يصيب ، فلما كثر ذلك (١) قال : لست أكلّمكما أو يحضر صاحبكما حتى أناظره ، فحضر الكسائي فأقبل على (٢) سيويه فقال : تسألني أو أسألك ؟ قال : [لا (٣)] بل تسألني (٤) أنت ، فأقبل عليه الكسائي فقال : كيف تقول : كنت (٥) أظن أن العتقرب أشد لسعة من الرثبثور فإذا هو هي أو فإذا هو إياها ؟ فقال سيويه : فإذا هو هي ، ولا يجوز النصب ، فقال له الكسائي : لحت ، ثم سأله عن مسائل من هذا النحو (٦) : خرجت فإذا عبد الله [ه : ١٦] القائم والقائم (٧) ، فقال سيويه في ذلك كله بالرفع دون النصب ، وقال له الكسائي : ليس هذا كلام العرب ، العرب (٨) ترفع ذلك (٩) كله وتنصبه ، فدفع سيويه قوله ، فقال يحيى بن خالد : قد اختلفتما وأتما رئيسا بلدَيْكما فمن ذا يحكم بينكما ؟ فقال له الكسائي : هذه العرب ببابك ، قد اجتمعت (١٠) من كل أوب (١١) ، ووفدت

-
- (١) بعدما في الأمالي : « عليه » .
 - (٢) ف : « عليه » . تحريف .
 - (٣) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والأمالي .
 - (٤) كذا في د ، وفي سائر النسخ والأمالي : « سلني » .
 - (٥) مجالس العلماء : « قد كنت » .
 - (٦) مجالس العلماء : « النوع » .
 - (٧) م ، الأمالي : « أو القائم » .
 - (٨) « العرب » ليست في ف ، ل ، م .
 - (٩) مجالس العلماء : « ترفع في ذلك » .
 - (١٠) مجالس العلماء : « جمعهم » .
 - (١١) د : « أواب » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي . قال في

عليك من كل صتقع ، وهم فصحاء الناس ، وقد قنع بهم المِصْرَيْن ،
 وسمع أهل الكوفة وأهل البصرة منهم ، فيحَضِّرون ويَسْأَلون ،
 فقال يحيى وجعفر : قد أنصفتُ ، وأمر (١) بإحضارهم ، فدخلوا
 وفيهم أبو فَتَعَسْ وأبو زياد وأبو الجِرَّاح وأبو ثروان (٢) ،
 فسئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه فتابعوا
 الكسائي وقالوا بقوله ، فأقبل يحيى على سيبويه فقال : قد تسمع
 أيُّها الرجل ! فاستكان سيبويه ، وأقبل الكسائي على يحيى فقال :
 أصلح الله الوزير ، إِيَّاهُ قد وفد إليك (٣) من بلده مؤقَّتلاً ، فإذا (٥)
 رأيت أن لا تردَّه خائباً ، فأمر له بعشرة آلاف درهم ، فخرج وصيِّر
 وجهه إلى فارس وأقام هناك ولم يعد (٥) إلى البصرة .

قال السخاوي في سفر السعادة : « قال لي شيخنا أبو اليُسْتَن
 الكِنْدِيّ : إنَّ سيبويه إنّما قال ذلك لأنَّ المعاني لا تنصب المفاعيل
 الصريحة » . قال السخاوي : « لم أسمع في هذه المسألة أحسن من
 قول الكندي ولا أبلغ » .

المسان (أوب) : وجاؤوا من كل أوب أي من كل طريق ووجه
 وناحية « أ هـ » .

(١) هـ ، الأماي : « فامر » .

(٢) انظر تراجم هؤلاء في فهرست ابن النديم : ٧٦ وإنباه الرواة : ٩٩/٤ .
 ١١٤ - ١١٥ .

(٣) مجالس العلماء : « عليك » .

(٤) كذا في د وفي سائر النسخ والأماي : « فإن » .

(٥) مجالس العلماء : « فأقام هناك حتى مات ولم يعد » .

دجلس الخليل مع سيبويه (١)

ذكره أبو حيان في تذكرته ، وأظنه أخذه من كتاب غرائب مجالس النحويين الآتي ذكره ، قال : « سئل الخليل بن أحمد عن قول الله عز وجل : « ثُمَّ لَنْ نَنْزِعَنَّ عَنْ مَنْ كَلَّ شَيْعَةً أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا » (٢) ، فقال : هذا على الحكاية ، كما أنه قال : ثم لَنْ نَنْزِعَنَّ عَنْ مَنْ كَلَّ شَيْعَةَ الَّذِي (٣) يقال [له (٤)] هو أَشَدُّ عِتِيًّا ، فقال سيبويه : هذا غلط ، وألزمه أَنْ يَجِيزَ : الْأَضْرِبَنَّ الْفَاسِقُ الْخَيْثُ بِالرَّفْعِ عَلَى تَقْدِيرِ : الْأَضْرِبَنَّ (٥) الَّذِي يُقَالُ لَهُ هُوَ الْفَاسِقُ الْخَيْثُ (٦) ، وهذا لا يجيزه أحد (٧) .

وقال يونس بن حبيب : الفعل ملغى وأَيُّ مرفوع بالابتداء ، وَأَشَدُّ خبره كما يقال (٨) [هـ : ١٧] قد علمت أَيُّهُمْ عندك .

(١) مجالس العلماء : ٣٠١ .

(٢) مريم : ٦٩/١٩ .

(٣) مجالس العلماء « الذين » تحريف .

(٤) زيادة ليستقيم السياق وليست في د وسائل النسخ ومجالس العلماء ، وانظر ما سيأتي ، وجاء بعد كلمة « يقال » في هـ ومجالس العلماء : « أيهم » .

(٥) « لأضربن » ليست في ف ، ل .

(٦) جاء بعدها في مجالس العلماء « بالرفع » .

(٧) انظر الكتاب : ٣٩٩/٢ - ٤٠٠ .

(٨) هـ : « قلت » تحريف .

قال سيويه : وهذا أيضاً غلط ، لأنه لا يجوز أنْ يُلغى إلاه
أفعال (١) الشك واليقين ، نحو : ظننت وعلمت وبابهما (٢) .

وقال الفراء (٣) : « ثمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْتَهُمْ
أَشَدُّ » أي لَنَنْزِعَنَّ بالنداء ، فننادي أَيْتَهُمْ أَشَدُّ على الرحمن
عِتِيًّا ، وله فيه قول آخر وهو أَتَيْتَهُ قال : يجوز (٤) ، أنْ يكون
الفعل واقعاً على موضعٍ مِنْ كما تقول : أَصَبْتُ مِنْ كُلِّ طَعَامٍ
وَنِلْتُ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ ، ثم تقدر : ننظر أَيْتَهُمْ أَشَدُّ على
الرحمن عِتِيًّا ، وله فيه قول ثالث ، قال : يجوز أنْ يكون معناه :
ثم لَنَنْزِعَنَّ من الذين تشايعوا ينظرون بالتشايح أَيْتَهُمْ أَشَدُّ
على الرحمن عِتِيًّا ، فتكون أيٌّ في صلة التشايح .

قال : وأجود هذه الأقاويل قول سيويه والقول الآخر (٥) من
أقوال (٦) الفراء ، ففي الآية ستة أقوال ، ثلاثة للبصريين وثلاثة
للكوفيين .

قال سيويه : أَيْتَهُمْ وهنا (٧) بتأويل الذي ، وهو في موضع
نصب بوقوع الفعل عليه ، ولكنه بني (٨) على الضم ، لأنه وصل

-
- (١) كذا في هـ ومجالس العلماء . وفي د وسائر النسخ : « إفعال » تحريف .
 - (٢) بعدها في مجالس العلماء : « وهو كما قال » .
 - (٣) انظر معاني القرآن : ٤٧/١ - ٤٨ .
 - (٤) م لا يجوز ، تحريف .
 - (٥) مجالس العلماء : « الأخير » .
 - (٦) مجالس العلماء : « قول » تحريف .
 - (٧) ف ، ل : « هنا » .
 - (٨) مجالس العلماء : « يبني » .

[بغير ما وصل] (١) به الذي وأخواته ، لأنه وصل باسم واحد ، ولو (٢) وصل بجمله لأعرب ، فأشكده خبر ابتداء (٣) مضمّر تقديره : هو أشدّ وعِتِيّاً منصوب على التمييز ، ولو (٤) أظهر المبتدأ لنصب (٤) أيّ ، فقليل : لنزعه من كلّ شيعةٍ أيّهم هو أشدّ .

مجلس أبي إسحاق الزجاج مع جماعته (٥)

ذكره أبو حيان في تذكرته ، وهو في كتاب المجالس المشار إليه ، وأظنه تأليف تلميذه أبي القاسم الزجاجي ، فإنه قال فيه : قال لنا أبو إسحاق يوماً في مجلسه : كيف تصغرون المهوأنّ (٦) في قول رؤبة (٧) :

قد طرقت سلمي بليلاً هاجعا

يطوي إليها مهوأتها واسعا

فأرقت بالحثم ولعاً وإعاً

(١) زيادة عن مجالس العلماء ، وانظر سيبويه : ٢ / ٤٠٠

(٢) مجالس العلماء : « فلو » .

(٣) م : « مبتدأ » .

(٤) مجالس العلماء : « لنصبت » .

(٥) مجالس العلماء : ٢٩٦ ، وفيه : « مع جماعة » .

(٦) ف ، ل ، مجانس العلماء : « من » .

(٧) الأبيات في ديوانه : ٩٦ .

قال : المَهْوَأَنُ : الواسع من الأرض البعيد (١) ، والوَلَعُ : الكذب ، فحَضْنَا فِي تَصْغِيرِهِ (٢) فلم يرض ما جئنا به ، فقال : الوجه أن يقال : مَهَيَّنَ (٣) ، وقياس ذلك أن الاسم على ستة أحرف ، وكل اسم جاوز أربعة أحرف ليس رابعه حرف مدّ ولين [هـ : ١٨] فقياسه أن يُرَدَّ إِلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ فِي التَّصْغِيرِ ، كما قالوا في سفر جمل : سَفَيْرَجٌ وَفِي فَرْزِدُقٍ : فَرَيْرِزِدٌ ، وكذلك ما أشبهه ، فوَقَعَتْ يَاءُ التَّصْغِيرِ فِي مَهْوَأَنٍ ثَالِثَةٌ سَاكِنَةٌ وَبَعْدَهَا وَوُجِبَ قَلْبُ الْوَاوِ يَاءً وَإِدْغَامُ الْأُولَى فِيهَا ، فَصَارَتْ بَعْدَ الْهَاءِ يَاءٌ شَدِيدَةٌ وَبَعْدَهَا ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ هَمْزَةٌ وَنُونَانٌ ، فَلَوْ حَذَفَتْ النُّونَ بَطَلَ مَعْنَى الْاسْمِ وَاخْتَلَّ ، فَحَذَفَتْ الْهَمْزَةُ وَإِحْدَى النُّونَيْنِ ، فَقُلْتُ : مَهَيَّنَ كَمَا تَرَى ، وَإِنْ شِئْتَ مَهَيَّوْنَ ، فَأَظْهَرْتَ الْوَاوَ لِأَنَّهَا مَتَحْرِكَةٌ فِي الْاسْمِ قَبْلَ التَّصْغِيرِ ، وَتَقُولُ فِي جَمْعِهِ مَهَاوِنٌ ، قَالَ : وَالْقِيَاسُ عِنْدِي فِيهِ أَنْ يُقَالَ : هَوَيَّيْنِ كَمَا قِيلَ (٤) فِي تَصْغِيرِ مُقَشَّعِرٍ : قَشَّيْعِرٍ ، وَفِي مُطْمَئِنٍ : طُمَيَّيْنِ • هَذَا هُوَ الْقِيَاسُ (٥) •

(١) قال في القاموس (هان) : « والمَهْوَأَيْنُ وتَفْتَحُ الْهَمْزَةُ : الْمَكَانُ الْبَعِيدُ أَوْ الْوَهْدَةُ ، وَاهْوَأَنْتَ الْمَفَاذَةَ : اطمَأَنْتَ فِي سَعَةِ » • وَفِي اللِّسَانِ (هون) : « والمَهْوَأَيْنُ : الْوَطْنِيَّةُ مِنَ الْأَرْضِ وَجَمْعُهُ مَهْوَأِنَاتٌ » اهـ •

(٢) مجالس العلماء : « والولع : الكذب ، ومنه قول الآخر : وهنّ من الإخلاف والوَلَعَانِ فحَضْنَا فِي تَصْغِيرِهِ » •
(٣) بعدها في مجالس العلماء : « فاعلم » •
(٤) « قيل » ليست في ل •
(٥) بعدها في مجالس العلماء : « فاعلم ذلك » •

مناظرة بين الكسائي واليزيدي (١)

قال غازي بن محمد بن علي بن أحمد بن الحسن (٢) الأسدي الواسطي في كتابه برق الشهاب ما نصّته : نقلت من خط عبّيد الله ابن العباس بن الفرات ما نسخته : أخبرني عمي أبو الحسن محمد ابن العباس بن الفرات قال : أخبرني أبو العباس بن أحمد بن الفرات قال : أخبرنا أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي قال : سمعت أبا القاسم عبّيد الله بن محمد بن أبي محمد اليزيدي عمي (٣) يحدث عن أحمد بن محمد بن أبي محمد أخيه عمي (٤) قال : حدثني أبي محمد ابن أبي محمد قال : كنت مع المهديّ قبل أن يستخلف بأربعة أشهر ، وكان الكسائي معنا ، فذكره المهديّ العربية وعنده شبية بن الوليد العبسي ، فقال المهديّ : يبعث إليّ اليزيدي والكسائي ، وأنا يومئذٍ مع يزيد بن المنصور خال المهديّ ، والكسائي مع الحسن الحاجب ، فجاءنا الرسول فجئت أنا وإذا الكسائي على الباب قد سبقني ، فقال لي (٥) : يا أبا محمد أعوذ بالله من شرّك ، قال : فقلت له : والله لا تؤتني من قبلي حتى (٦) أوتى من قبلك ، قال : فليئا

(١) انظر أمالي الزجاجي : ٥٩ - ٦٢ ومجالس العلماء : ٢٨٨ والأغاني :

١٨٨/٢٠ - ١٩١ (دار الثقافة) .

(٢) ل ، ه : « الحسين » تحريف .

(٣) م ، ه : « عمّن » تحريف .

(٤) م : « وعمّن » تحريف وفي ف ، ه : « وعمي » .

(٥) « لي » ليست في ل .

(٦) الأمالي ومجالس العلماء : « أو » .

دخلت (١) عليه أقبل عليّ فقال : كيف نسبوا إلى البحرين فقالوا :
 بحرانيّ ونسبوا إلى الحصنين (٢) فقالوا : حصنيّ ولم يقولوا :
 حصنانيّ كما قالوا : بحرانيّ ؟ قال : قلت : أصلح الله الأمير ،
 إنهم لو نسبوا إلى البحرين فقالوا : بحرريّ لم يعرف إلى البحرين
 نسبه أم إلى البحر ؟ ولما جاؤوا إلى الحصنين لم يكن موضع آخر
 يُنسب إليه غير الحصنين [ه : ١٩] فقالوا : حصنيّ *
 [٢١٤ : ٥] *

قال أبو محمد : فسمعت الكسائي يقول لعمر بن (٣) بزريع : لو
 سألتني الأمير (٤) لأخبرته فيها بعله هي أحسن من هذه ، فقال أبو محمد :
 فقلت : أصلح الله الأمير ، إن هذا يزعم أنك لو سألته لأجاب
 أحسن (٥) مما أجبت به ، قال : فقد سألته ، فقال الكسائي : إنهم
 لما نسبوا إلى الحصنين كانت فيه نونان فقالوا : حصنيّ اجتزاءً
 بإحدى النونين من الأخرى ، ولم يكن في البحرين إلا نون واحدة
 فقالوا : بحرانيّ ، فقلت : أصلح الله الأمير ، كيف ينسب رجلاً (٦)

(١) ل ، ه : « دخلنا » *

(٢) قال ياقوت في معجم البلدان : ٢/٢٧٥ : « الحصنان تشبیه حصن وهو
 موضع بعينه » *

(٣) د ، م ، ه ، الأمالي : « لعمر » تحريف ، وما أثبت عن ف ، ل ،
 مجالس العلماء ، الأغاني ، وقد ذكره العسقلاني مع المسمين بعمر في
 لسان الميزان : ٤/٢٦٨ برقم : ٨١٧ *

(٤) بعدها في الأمالي : « عنهما » *

(٥) ه ، والأغاني : « بأحسن » وفي الأمالي ومجالس العلماء : « بأحسن
 من جوابي » *

(٦) الأمالي ومجالس العلماء : « فكيف تنسب إلى رجل من بني جنان » *

من بني جَتَّان ؟ يلزمه أن يقول : جَتِّي لِأَنَّ فِي جَتَّانِ نَوْنَيْنِ ، فَإِنْ قَالَ ذَلِكَ (١) فَقَدْ سَوَّيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُنْسُوبِ إِلَى الْجِنِّ ، قَالَ : فَقَالَ الْمَهْدِيُّ : فَتَنَظَّرَا (٢) ، فَتَنَظَّرْنَا فِي مَسَائِلِ حَفْظِ قَوْلِي وَقَوْلِهِ إِلَى أَنْ قُلْتُ لَهُ : كَيْفَ تَقُولُ : « إِنْ » مِنْ خَيْرِ الْقَوْمِ [وَأَفْضَلُهُمْ] (٣) أَوْ خَيْرِهِمْ بِنْتِةً (٤) زَيْدٌ ؟ قَالَ : فَأَطَالَ الْفِكْرَ لَا يَجِيبُ بِشَيْءٍ (٥) ، قُلْتُ : أَعَزَّ اللَّهُ الْأَمِيرَ ، لِأَنَّ زَيْدًا يَجِيبُ فَيُخْطِئُ فَيَتَعَلَّمُ أَحْسَنَ مِنْ هَذِهِ الْإِطَالَةِ ، قَالَ : فَقَالَ : « إِنْ » مِنْ خَيْرِ الْقَوْمِ [وَأَفْضَلُهُمْ] (٦) أَوْ خَيْرِهِمْ بِنْتِةً زَيْدًا ، قَالَ : فَقُلْتُ : أَصْلَحَ اللَّهُ الْأَمِيرَ ، مَا رَضِي أَنْ يُلْحَنَ حَتَّى يُلْحَنَ وَأُحَالَ ، قَالَ : فَقَالَ : كَيْفَ ؟ قَالَ : قُلْتُ : لِرَفْعِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ لِإِنَّ بِاسْمٍ وَنُصِبَهُ بَعْدَ رَفْعِهِ ، قَالَ : فَقَالَ شَيْبَةُ بْنُ الْوَلِيدِ : أَرَادَ بَأُو ، بَلْ [فَرَفَعَ ، قَالَ : فَقُلْتُ : هَذَا مَعْنَى ، قَالَ : فَقَالَ الْكَسَائِيُّ : مَا أَرَدْتُ غَيْرَ ذَلِكَ ، قَالَ : فَقُلْتُ : فَقَدْ أَخْطَأَ جَمِيعًا أَيُّهَا الْأَمِيرُ ، لَوْ أَرَادَ بَأُو بَلْ] (٥) لِرَفْعِ زَيْدٍ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ : بَلْ (٦) خَيْرِهِمْ زَيْدًا .

قَالَ (٧) : فَقَالَ لَهُ الْمَهْدِيُّ : يَا كَسَائِيُّ لَقَدْ دَخَلْتَ عَلَيَّ مَعَ

-
- (١) ف ، ل : « ذَلِكَ » .
 - (٢) بعدهما في هـ : « قَالَ » .
 - (٣) زيادة عن الأمالي ومجالس العلماء ، وليست في د وسائر النسخ .
 - (٤) وردت هذه الكلمة في جميع مواضعها في الأغاني : « نَيْبَةٌ » تصحيف .
 - (٥) زيادة عن هـ والأغاني وليست في د وسائر النسخ .
 - (٦) « بَلْ » ليست في ل .
 - (٧) « قَالَ » ليست في ف .

مسلمة (١) النحوي وغيره فما رأيت كما أصابك اليوم ، قال : ثم قال :
 هذان عالمان ، ولا يقضي بينهما إلا أعرابي فصيح تلتقى عليه المسائل
 التي اختلفا فيها فيجب ، قال : فبعث إلى فصيح من فصحاء الأعراب ،
 قال أبو محمد : فإلى أن يأتي الأعرابي أطرقت ، وكان المهدي محباً
 لأخواله ومنصور بن يزيد حاضر ، فقلت [ه : ٢٠] أصلح الله الأمير ،
 كيف يتشكك هذا البيت الذي جاء في هذه القصيدة ؟

يا أَيُّهَا السَّائِلِي الْأَخْبِرْهُ
 عَمَّنْ بَصْنَعَاءَ مِنْ ذَوِي الْحَسَبِ
 حَمِيرٌ سَادَاتُهَا تَقْرَأُ لَهَا
 بِالْفَضْلِ طَرّاً جَحَاجِجٌ (٢) الْعَرَبِ
 فَإِنَّ مِنْ خَيْرِهِمْ وَأَكْرَمِهِمْ (٣)
 أَوْ خَيْرِهِمْ بَشَّةٌ أَبُو كَرْبِ

فقال المهدي : كيف تنشده أنت ؟ قال : فقلت : أو خيرهم بَشَّةٌ

(١) في الأغاني : « سلمة » تحريف . وسلمة هو ابن عبد الله بن سعد بن
 محارب الفهري النحوي ، أخذ عن خاله عبد الله بن أبي إسحاق المتوفى
 سنة ١١٧ هـ وقيل : ١٢٧ هـ ، وصار آخر عمره مؤدباً لجعفر بن
 أبي جعفر المنصور ، وترجمته في طبقات الزبيدي : ٤٥ وبغية الوعاة :
 ٢٨٧/٢ . وسلمة المذكور في الأغاني هو سلمة بن عاصم النحوي أخذ
 عن الفراء ، ترجمته في نزهة الألباء : ١٤٦ .

(٢) ف ، ل ، ه : « جماجم » وجماجم العرب : رؤساؤهم .

(٣) الأمالي ومجالس العلماء : « وأفضلهم » .

أبو كرب على معنى إعادة إن (١) ، قال : فقال الكسائي : هو قالها الساعة ، أصلح الله الأمير ، قال : فتبسم المهدي وقال : إنك لتجيد (٢) له وما تدري ، قال : ثم اطلع (٣) الأعرابي الذي بُعث إليه ، فأُلقيت عليه المسائل وكانت ست مسائل فأجاب فيها بقولي ، فاستفرغني (٤) السرور حتى ضربت بقلنسوتي الأرض (٥) وقلت : أنا أبو محمد ، قال : فقال شيبه بن الوليد : يتكشى باسمك أيها الأمير ! فقال المهدي : والله ما أَراد بذلك مكروهاً ، ولكنه فعل ما فعل بانظف ، ولقد (٦) لعمرى ظفِر ، قال : فقلت : إن الله أنطقك أيها الأمير بما أت أهله وأنطق (٧) غيرك بما هو أهله ، قال : فلما خرجنا قال لي شيبه : تخطئني بين يدي الأمير ! أمّا لتعلمن ، قال : فقلت : قد سمعت ما قلت وأرجو أن تجد غبثها ، قال : ثم لم (٨) أُصبح حتى كتبت رقاعاً عدّة ، فلم أدع ديواناً إلاّ دَسَّيْتُ إليه رقعّة فيها

-
- (١) بعدها في الأغاني : « كأنه قال : أو إن خيرهم نيّة أبو كرب » وقع تصحيف في « بئّة » .
- (٢) هـ : « لتجيب » تحريف ، الأغاني : « لتشهد » .
- (٣) هـ : « فطلع » ، الأغاني : « طلع » .
- (٤) د ، هـ : « فاستفرغني » ، الأغاني « فاستفرغني » ، وما أثبت عن ف ل ، م .
- (٥) م : « بقلنسوتي في الأرض » .
- (٦) هـ ، الأغاني : « وقد »
- (٧) هـ : « وانطلق » .
- (٨) « لم » ليس في ل .
- (٩) ف ، ل ، هـ : « دَسَّيْتُ » ، انظر شرح المفصل : ٢٤/١٠ - ٢٥ .

آيات قلتها فيه ، وأصبح الناس يشدونها وهي (١) :

عش° بجَدٍّ ولا يضرُّك نوك°
إثما عيش° من° ترى بالجُدودِ
عش° بجَدٍّ وكن° هَبْتَقَةَ (٢) القي°
سي° نوكًا (٣) أو شيبة بن الوليدِ
سبت° يا شيب° يا جُدَي° بني القَعَمِ
قاع (٤) ما أنت بالحليم الرشيدِ
لا ولا فيك خكاة° من خلال (٥) الـ
خير أحرزتها بحزم° (٦) وجُدودِ
غير° ما أتك° المجدِ لتقطيـ
م غناءٍ وضرب (٨) دَفٍّ وعودِ

-
- (١) من « فقال المهدي » الى « وهي » ليس في الأمالي ومجالس العلماء .
وانظر عيون الأخبار : ٢٤٢/١ .
- (٢) هو يزيد بن ثروان أحد بني قيس بن ثعلبة . انظر الاشتقاق : ٣٥٧ ،
البيان والتبيين ٢/٢٤٣ .
- (٣) مجالس العلماء ، الأمالي : « جهلاً » .
- (٤) مجالس العلماء ، الأمالي : « شَيْبَ يَاهُنَيَّ بني القَعَمِ » الأغاني :
« شيب° ياشيب° . . . » .
- (٥) مجالس العلماء ، الأمالي : « حضلة من حضال » .
- (٦) مجالس العلماء ، الأمالي : « بعلم » ، الأغاني : « لحزم » .
- (٧) مجالس العلماء ، الأمالي : « لتحرير » وتحرير الخط والغناء : تحسينه .
- (٨) مجالس العلماء : « لضرب » تحريف ، الأمالي : « بضرِب » .

فعلى ذا وذاك يحتمل (٩) الده

ر مجيداً له (١٠) وغير مجيد

أخرج هذه القصة أبو القاسم الزجاجي في أماليه من طريق أبي [ه : ٢١] عبد الله الزبيدي عن عمه (١) الفضل بن محمد عن أبي محمد يحيى بن المبارك الزبيدي ، فذكر القصة ، وفيها : فقال المهدي : قد اختلفتما وأتما عالمان ، فمن ذا يفصل بينكما ؟ قلت : فصحاء العرب المطبوعون .

قال الزجاجي : المسألة مبنية على الفساد للمغالطة ، فأما جواب الكسائي فغير مرضي عند أحد ، وجواب الزبيدي غير جائز أيضاً (٢) عندنا ، لأنه أضمر إن وأعملها (٣) ، وليس من قوتها أن تضمر [فتعمل] (٤) ، فأما تكريرها فجائز قد جاء في القرآن والفصح من الكلام (٧) ، والصواب عندنا في المسألة أن يقال : إن من خير القوم

- (١) مجالس العلماء : « نحتمل » ، الأمالي : « تحتمل » .
- (٢) مجالس العلماء ، الأمالي : « به » .
- (٣) جاءت في د وسائر النسخ : « أبي » تحريف وما أثبت عن الأمالي ، فقد ذكر الزجاجي طريق هذه المسألة في الأمالي : ٥٩ ، كما يلي : « أخبرنا أبو عبد الله الزبيدي قال : أخبرني عمي الفضل بن محمد عن أبي محمد يحيى بن المبارك الزبيدي قال : » .
- (٤) « أيضاً » ليست في الأمالي .
- (٥) مجالس العلماء : « وعملها » تحريف .
- (٦) زيادة عن الأمالي ومجالس العلماء وهـ ، وليست في د وسائر النسخ .
- (٧) تجاوز السيوطي هنا قدر أربعة أسطر من الأمالي ومجالس العلماء .

وأفضلهم^(١) [أو] خيرهم البتة زيد، فتضمن اسم إن فيها وتستأنف ما بعدها ، وذكر سيبويه (٢) أن البتة مصدر لا (٣) تستعمله العرب إلا بالألف واللام ، وأن حذفهما (٤) خطأ . انتهى .

مجلس بين ثعلب والمبرد (٥)

قال أبو بكر الزبيدي في طبقات النحويين : قال أبو عمر الزاهد : قال [لي] (٦) ثعلب : دخلت يوماً على (٧) محمد بن عبد الله بن طاهر ، وعنده أبو العباس محمد بن يزيد وجماعة من أسنانه (٨)

- (١) زيادة عن الأمالي ومجالس العلماء و ه . وليست في د وسائر النسخ .
- (٢) انظر الكتاب : ٣٧٩/١ ، وقد أجاز الفراء تنكيره . قال في اللسان (بتت) : « مذهب سيبويه وأصحابه أن البتة لا تكون إلا معرفة لا غير ، وإنما أجاز تنكيره الفراء وحده وهو كوفي » .
- (٣) مجالس العلماء ، الأمالي : « لم » .
- (٤) مجالس العلماء : « حذفهما منها خطأ » ، الأمالي : « حذفهما منه خطأ » .
- (٥) انظر طبقات النحويين : ١٤٥ ومجالس العلماء : ١٠٩ وإنباه الرواة : ١٤٥/١ ، ومعجم الأدباء : ١١١/٥ وشواهد الشافية : ١٥٩ - ١٦٠ وشرح أبيات المفني البغدادي : ٢١٥/٤ .
- (٦) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .
- (٧) الطبقات : « الی » .
- (٨) مجالس العلماء : « أسبابه » تصحيف ، معجم الأدباء : « أصحابه » ، طبقات النحويين : « أشباهه » قال في اللسان (سنن) : « وفي حديث عثمان : جاوزت أسنان أهل بيتي أي أعمارهم ، يقال : فلان سنن فلان إذا كان مثله في السن » ا ه .

وكتابه (١) ، فلمّا قعدت قال لي محمد بن عبد الله : ما تقول في بيت امرئ القيس (٢) :

لَهُ مَتْنَتَانِ خَطَاتَا كَمَا

أَكْبَ عَلَى سَاعِدَيْهِ التَّمْرِ

قال : فقلت : الغريب أنّه يقال : خَطَا بَطَا (٣) إذا كان صلباً مكتنزاً ، ووصف فرساً ، وقوله : « كما أكب على ساعديه التمر » أي : في صلابه ساعدي النمر إذا اعتمد على يديه (٤) ، والمتن : الطريقة الممتدة عن يمين الصئلب وعن شماله (٥) ، وما فيه من العربية (٦) أنّه

(١) بعدها في مجالس العلماء ومعجم الأدباء : « وكان محمد بن عيسى

وصفه له فلما . . . » .

(٢) ديوانه : ١٦٤ والحيوان : ٢٧٣/١ والمعاني الكبير : ١٤٥ ومقاييس

اللغة : ٢٩٥/٥ ، وجاء البيت بلا نسبة في شرح الحماسة للمرزوقي :

٨٠ والمخصص : ٨٠/٢ وشرح المفصل : ٢٨/٩ والمقرب : ١٨٦/٢

والممتع : ٥٢٥/٢ وشرح الشافية : ٢٣٠ والمغني : ٢١٥ والخزانة :

٣٥٦/٣

(٣) معجم الأدباء : « خطا يخطا » تحريف . قال في اللسان (خطا) : « خطا

لحمه يخطو وخطوا وخطوا وخطوا وخطوا : اكتب . . . والخطا : المكتنز ،

وخطا بظا : مكتنز » اهـ .

(٤) كذا في هـ وشواهد الشافية ، وفي د وسائر النسخ وطبقات النحويين

ومجالس العلماء : « يد » تحريف .

(٥) الطبقات ومجالس العلماء : « وشماله » .

(٦) هـ : « الغريب » ، ووردت بلفظ « العربية » في د وسائر النسخ

والطبقات وإنباه الرواة وشرح أبيات المغني .

نخطنا ، فلمّا أن° (١) تحركت التاء أعاد (٢) الألف من أجل الحركة والفتحة ، قال : فأقبل بوجهه على محمد بن يزيد فقال له (٣) : أعز الله الأمير ، إنّما (٤) أراد في خطاتا الإضافة ، أضاف خطاتا إلى « كما » ، فقلت له : ما قال هذا أحد ، فقال محمد بن يزيد : بل (٥) سيويه يقوله (٦) فقلت [ه : ٢٢] لمحمد بن عبد الله : لا والله ، ما قال هذا سيويه قط ، وهذا كتابه فليحضر (٧) ، ثم قلت : وما حاجتنا إلى كتاب سيويه ؟ أيقال : « مررت بالزبيديّين ظريفيّ عمرٍو » فيضاف نعت الشيء إلى غيره ؟ فقال محمد بن عبد الله بصحة طبعه : لا والله ما يقال هذا ، ونظر إلى محمد بن يزيد ، فأمسك ولم يقل شيئاً ، وقمت وتقصّصني (٨) المجلس .

قال الزبيدي : القول ما قال المبرّد ، وإنّما سكت لما رأى من بلكه القوم وقلة معرفتهم ، وقوله : « مررت بالزبيديّين ظريفيّ عمرٍو » جائز جداً . انتهى .

-
- (١) « أن » ليست في الطبقات ومجالس العلماء .
(٢) ل : « عاد » تحريف .
(٣) مجالس العلماء : « فقال له محمد . . » .
(٤) « إنّما » ليست في الطبقات .
(٥) ف ، ل ، ه ، مجالس العلماء : « بلى » .
(٦) ف : « قوله » تحريف ، ل : « صوبه » .
(٧) الطبقات : « فيحضر » .
(٨) الطبقات : « ونهض » . مجالس العلماء : « وقمنا وتملّص » .

مناظرة بين أبي حاتم والتَّوْزِيَّ (١)

قال الزجاجي في أماليه : أخبرنا أبو جعفر أحمد (٢) بن عبد الله ابن مسلم بن قتيبة عن أبي حاتم ، قال : كنت عند الأخفش سعيد بن مسعدة وعنده التَّوْزِيَّ ، فقال [لي] (٣) التَّوْزِيَّ : ما صنعت في كتاب المذكر والمؤث يا أبا حاتم ؟ قلت : قد جمعت منه شيئاً ، قال : فما تقول في الفِرْدَوْس ؟ قلت : هو مذكر ، قال : فإنَّ الله تعالى قال : « الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ » (٤) ، قلت : ذهب إلى معنى الجنَّة فأثبته كما قال تعالى : « مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا » (٥) فأثبث ، والمثمل مذكر لأنه ذهب إلى معنى الحسنات وكما قال عمر بن أبي ربيعة (٦) :

- (١) أمالي الزجاجي : ١١٧ - ١١٨ ، مجالس العلماء : ٥٠ ، والمجلس ناقص في الأخير .
- (٢) « أحمد » ليست في ل .
- (٣) زيادة عن الأمالي ، وليست في د وسائر النسخ .
- (٤) المؤمنون : ١١/٢٣ .
- (٥) الأنعام : ١٦٠/٦ .
- (٦) ديوانه : ٩٥ وسيبويه : ٥٦٦/٣ والكامل : ٢٤٨/٢ ، ٢٥١/٢ ، والخصائص : ٤١٧/٢ والانصاف : ٧٧٠ وشرح التصريح على التوضيح : ٢٧١/٢ والمقاصد للعيني : ٤٨٣/٤ ، والخزانة : ٣١٢/٣ والبيت بلا نسبة في عيون الأخبار : ١٥٨/٢ والمقتضب : ١٤٨/٢ وشرح الحماسة للمرزوقي : ١٦٧ والمقرب : ٣٠٧/١ والأشموني : ٤/٦٢ . والمجن : التثرس والكاعب : التي نهد ثديها والمعصر : التي بلغت عصر شبابها وأدركت .

فكانَ مَجَنِّي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي

ثلاثٌ شَخْصٌ كاعِبانٍ ومُعَصِرٍ [د: ٢١٤]

فَأَتَتْ ، والشخص مذكر ، لِأَنَّه ذهب إلى [معنى] (١) النساء ،
وأبان ذلك بقوله : كاعبان ومعصر ، وكما (٢) قال الآخر (٣) :

وَإِنَّ كِلَاباً هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ

وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قِبَائِلِهَا الْعَشْرُ

فَأَتَتْ ، والبطن مذكر لِأَنَّه ذهب إلى القبيلة ، فقال لي : يا غافل ،
الناس يقولون : فسألك الفردوس الأعلى ، قلت (٤) : يا نائم ، هذه (٥)
حُجَّتِي لِأَنَّ الأعلَى من صفات الذكُور (٦) لِأَنَّهُ أَفْعَلٌ ، ولو كان
مؤنثاً لقال العليا ، كما قال (٧) : الأكبر والكبرى والأصغر والصغرى ،
فسكت خجلاً [ه : ٢٣] •

(١) زيادة عن هـ والأماي وليست في د وسائر النسخ •

(٢) هـ والأماي : « كما » •

(٣) أنشد سيبويه : ٥٦٥/٣ البيت وقال في نسبه : « وهو رجل من بني
كلاب » ونسبه الزجاجي حين أجاب على المسائل التي سأله عنها أبو
بكر الشيباني إلى الأعرور بن البراء الكلابي انظر ص ٦٥ من هذا
الجزء ، وقال العيني في المقاصد : ٤٨٤/٤ : « قائله : رجل من بني
كلاب يسمى النواح » ، والبيت بلا نسبة في معاني القرآن : ١٢٦/١
وعيون الأخبار : ١٥٨/٢ والمقتضب : ١٤٨/٢ والكامل : ٢٥٠/٢
والخصائص : ٤١٧/٢ والمختص : ١١٧/١٧ والانصاف : ٧٦٩
واللسان (بطن) والهمع : ١٤٨/٢ والغزاة : ٣١٢/٣ •

(٤) الأماي : « فقلت » •

(٥) الأماي : « هذا » •

(٦) د : « المذكوران » تحريف • وما أثبت عن سائر النسخ والأماي •

(٧) الأماي : « تقول » وهو الأشبه بالصواب •

مناظرة بين ابن الأعرابي والأصمعي (١)

قال الزجاجي أيضاً : قال الأحنس : أخبرنا ثعلب عن ابن الأعرابي قال : دخلت على سعيد بن سلم وعنده الأصمعي ينشده قصيدة للعجاج (٢) حتى انتهى إلى قوله (٣) :

فإن تبدلت بأدي آدا لم يك ينأد فأمس انأدا

فقد أُراني أصل القُعُادا

فقال له : ما معنى القُعُادا (٤) ؟ فقال : النساء ، قلت (٥) : هذا خطأ ، إنما يقال : [في جمع النساء : قواعد (٦) ، قال الله عزَّ

(١) أمالي الزجاجي : ٥٨ ومجالس العلماء : ٢٧٤ .

(٢) د ، ف ، ل ، م : « العجاج » تحريف . وما أثبت عن هـ والأمالي ومجالس العلماء .

(٣) وردت الأبيات الثلاثة في ملحقات ديوان العجاج : ٢٨٢/٢ والخصائص : ١٧٤/٢ باختلاف في ترتيبها وروايتها ، وهي كما جاءت فيهما :

إمّا ترينني أصل القُعُادا وأتقي أن أنهض الارعادا

مِن أن تبدلت بأدي آدا لم يك ينأد فأمس انأدا

وجاءت الأبيات الثلاثة منسوبة إلى العجاج في شرح التصحيف والتحريف : ١٥٤ ، والأول والثاني منسوبان إليه في إصلاح المنطق : ٩٤ والمختص : ٨١/١٥ ، والأول منها بهذه النسبة في مجاز القرآن : ٤٦/١ ، ١٤٦/٢ . والآد : القوة ، وإناد العود : اتثنى .

(٤) مجالس العلماء : فُسِّل عن القُعادا .

(٥) الأمالي : « فقلت نه » .

(٦) الأمالي : « القواعد » .

وجلّ (١) : « والقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ » (٢) [(٣) ، ويقال في جمع الرجال : القَعْعَاد ، كما يقال : راكب وراكب وضارب وضرائب ، فانقطع ، قال : وكان سبيله أن يحتجّ عليّ فيقول : قد يحمل بعض الجمع (٤) على بعض ، فيحمل جمع المؤنث على المذكر وجمع المذكر على المؤنث عند الحاجة إلى ذلك ، كما قالوا (٥) في المذكر : هالك في الهالك وفارس في الفوارس (٦) ، فجمع كما يجمع المؤنث (٧) ، وكما قال القَطَامِيّ في المؤنث (٨) :

أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ
 وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صَدَادٍ

-
- (١) الأماي : « كما قال عز وجل » .
 (٢) النور : ٦٠/٢٤ .
 (٣) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والأماي .
 (٤) الأماي : « الجموع » .
 (٥) في د وسائر النسخ : « كما يجمع المؤنث قالوا ٠٠٠ » وعبارة « يجمع المؤنث » مقحمة وليست في الأماي .
 (٦) د ، ل ، م : « فوارس » وما أثبت عن م ، ه ، الأماي .
 (٧) من « قالوا في المذكر » إلى « المؤنث » ليس في ف .
 (٨) ديوان القطامي : ٧٩ والشعر والشعراء : ٧٢٤ وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ١٥٤ والمقاصد للميني : ٥٢١/٤ وشرح التصريح على التوضيح : ٣٠٨/٢ ومعاهد التنصيص : ١٤٨/٢ .
 وأنشد الأشموني : ١٣٣/٤ البيت غير معزو .

مجلس أبي عمرو بن العلاء مع عيسى بن عمر (١)

قال الزجاجي في أماليه : أخبرنا أبو عبد الله اليزيدي يرفعه إلى عمّه [عن جدّه] (٢) أبي محمد اليزيدي ، واسمه يحيى بن المبارك ، قال : كنا في مجلس أبي عمرو بن العلاء ، فجاءه عيسى بن عمر الثقفي فقال : يا أبا عمرو وما شيء (٣) بلغني عنك (٤) أنك تجيزه ؟ قال : وما هو ؟ قال : بلغني أنك تجيز : ليس الطيّب إلا المسك ، بالرفع ، فقال له أبو عمرو : هيهات نمت وأدلج الناس (٥) ، ثم قال (٦) لي أبو عمرو : تعال أنت يا يحيى (٧) وقال لخلف الأحمر : تعال أنت [ه : ٢٤] يا خلف ، امضيا إلى أبي مهندبة فلقنناه الرفع فإنته يا أبا يحيى ، وامضيا (٨) إلى المنتجع بن نبهان التميمي فلقنناه النصب فإنته

-
- (١) أمالي الزجاجي : ٢٤١ ومجالس العلماء : ١ وطبقات النحويين واللغويين : ٤٣ وأمالي القالي ٣/٣٩ وإنباه الرواة : ٤/١٣٠ .
 - (٢) زيادة عن الأمالي ، وليست في دوائر النسخ .
 - (٣) م ، ه ، الأمالي : « ما شيء » .
 - (٤) « عنك » ليست في الأمالي .
 - (٥) الأمالي ومجالس العلماء والطبقات وأمالي القالي والانباء : « نمت يا أبا عمرو وأدلج الناس ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع » إلا أن « يا أبا عمرو » ليست في أمالي الزجاجي ومجالس العلماء .
 - (٦) إنباه الرواة : « قال اليزيدي : ثم قال » .
 - (٧) د ، ف ، ل ، م : « ياعمي » تحريف وما أثبت عن ه وأمالي الزجاجي .
 - (٨) مجالس العلماء : « واذهبا » .

يأبى ، قال أبو محمد : فمضينا إلى أبي مَهْدِيَّة فوجدناه قائماً
يصلِّي ، فلما قضى صلاته أقبل علينا فقال : ما خطبكما ؟ فقلت له :
جئناك لنسألك عن شيء من كلام العرب ، قال : هاتياه (١) ، فقلنا (٢) :
كيف تقول : « ليس الطَّيِّبُ إِلَّا الْمَسْكُ » ؟ فقال : أتأمراني بالكذب
على كِبَر (٣) سَنِّي ؟ فأين الزَّعْفَرَان (٤) وأين الجَادِيَّ وأين بَنَّةُ
الإبل الصَّادِرَة ؟ فقال له خلف الأحمر : « ليس الشرابُ إِلَّا الْعَسَلُ » ،
قال : فما تصنع سودانُ هَجَرَ (٥) ؟ ما لهم غير هذا التمر (٦) ، فلما
رأيت ذلك قلت له : كيف تقول : « ليس مَلَاكُ الْأَمْرِ إِلَّا طَاعَةُ
اللَّهِ [والعمل بها] (٧) ؟ فقال : هذا كلام (٨) لا دَخَلَ (٩) فيه ،
ليس مَلَاكُ الْأَمْرِ إِلَّا طَاعَةُ اللَّهِ والعمل بها (١٠) ،

-
- (١) مجالس العلماء : « هاتيا » .
(٢) د : « فقلناه » تحريف ، مجالس العلماء : « فقلت له » وما أثبت عن
سائر النسخ والأماي للزجاجي .
(٣) مجالس العلماء : « كبيرة » . قال في اللسان (كبير) : « وقد عكسته
كَبِيرَةٌ وَمَكْبِيرَةٌ وَمَكْبِيرٌ وعلاه الكبير إذا أسن » .
(٤) ف ، ل : « الزعفراني » تحريف .
(٥) مدينة ، وهي قاعدة البحرين . انظر معجم البلدان : ٩٥٣/٤ .
(٦) مجالس العلماء : « ما لهم شراب إلا هذا التمر » .
(٧) زيادة عن أماي الزجاجي ومجالس العلماء وليست في د وسائر النسخ .
(٨) « لا » ليست في ف .
(٩) الدخَلَ بالتحريك : العيب والغشُّ والفساد .
(١٠) مجالس العلماء : « به » تحريف .

ونصب (١) ، فلقنناه الرفع فأبى فكتبنا ما سمعنا منه ، ثم جئنا إلى المنتجع فقلنا له : كيف تقول : « ليس الطَّيِّبُ إِلَّا الْمَسْكُ » ونصبنا ؟ فقال : « ليس الطَّيِّبُ إِلَّا الْمَسْكُ » ورفع ، وجهدنا به أن ينصب فلم ينصب ، فرجعنا إلى أبي عمرو وعنده عيسى بن عمر لم يبرح بعد ، فأخبرناه بما سمعنا ، فأخرج عيسى خاتمه من يده فدفعه (٢) إلى أبي عمرو وقال : بهذا سئدت الناس يا أبا عمرو .

مجلس أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج

مع رجل غريب (٣)

قال الزجاجي في أماليه : حضرت أبا إسحاق الزجاج يوم الجمعة في مجلسه بالجامع الغربي بمدينة السلام بعد الصلاة وقد دس إليه أبو موسى الحامض رجلاً غريباً بمسائل منها : كيف يجمع هَبَيٌّ وهَبَيَّة جمع التكسير ؟ فقال أبو إسحاق : أقول : هَبَايٌ كما ترى ، فأدغم ، وأصل الياء الأولى عندي السكون (٤) ، ولولا ذلك لأظهرتها ، فقال له الرجل : فلم لا تصرفه إذا كان أصله عندك السكون كما تصرف حماراً ؟ فقال لأنَّ حماراً غير مكسَّر (٥) ، وإثما هو واحد ،

(١) الأمالي ومجالس العلماء : « فنصب » .

(٢) ف ، ل : « فرفعه » .

(٣) أمالي الزجاجي : ٢٤٣ ومجالس العلماء : ٣٠٧ .

(٤) بعدها في مجالس العلماء : « قولاً » .

(٥) د ، ف ، ل ، م : « مكسور » تحريف . وما أثبت عن هـ والأمالي ومجالس العلماء .

فلذلك صرفته ولم أصرف هبائي^٣ [لأنه] (١) مكسّر ، قال :
وما أنكرت من أن يكونوا أعكشوا العين في هذا الباب وصححوا
اللام ، فشبّهوا [ه : ٢٥] الياء هنا التي هي لام (٢) بعين (٣) المعتل ،
ثم أعلوا العين مثل : راية (٤) وغاية (٥) ؟ فقال : هذا مذهب وهو عندي
جائز ، ثم قال له أبو إسحاق : أراك تسأل سؤال فهم^٤ ، فكيف
تصغر هبائي^٥ ؟ فقال : أنا مستفهم ، والجواب منك أحسن ، فقال
أبو إسحاق : يقال في تصغير (٦) : هبائي^٦ ، فتصحح الياء الثانية في
الأصل ، وتدغم فيها الياء الأولى التي هي لام الفعل ، وتأتي ياء
التصغير ساكنة ، فلا يلزم حذف شيء ، والهبائي^٧ والهبائية^٨ الصبائي^٩
والصبائية^{١٠} ، ثم قال له الرجل : كيف تبني من « قضيت » مثل :
جَحْمَرَش (٧) ؟ وهي (٨) العجوز ، قال أبو إسحاق : أمّا على مذهب

(١) زيادة عن ف ، ل ، م ، ه ، وليست في د ، و « لأنه مكسر » ليست في

• الأمالي •

- (٢) بعدها في الأمالي ومجالس العلماء : « الفعل » •
(٣) د ، ف ، ل ، م : « بغير » تحريف ، وما أثبت عن ه والأمالي
ومجالس العلماء •
(٤) ه ، الأمالي : « رأيته » تحريف •
(٥) « وغاية » ليست في ه والأمالي •
(٦) مجالس العلماء : « يقال في تصغير هبي هبيي » •
(٧) د ، ف ، ل ، م : « جمحرش » تحريف • وما أثبت عن ه والأمالي
ومجالس العلماء •
(٨) مجالس العلماء : « وهو » تحريف •

المازني فيقال فيه : قَضَيْتِي ، لأنَّ اللام الأولى بمنزلة غير المعتل
لسكون ما قبلها ، فأشبهت ياء ظبِّي ، فكأنَّ ليس في الكلام إلاَّ
ياءان ، فصححت (١) الأولى من الأخرَيَيْن (٢) ، وأعلت (٣)
الأخيرة (٤) ، هذا مذهب أبي عثمان ، والأخفش يقول فيها : قَضِيًا ،
قال : أحذف الأخيرة (٥) وأقلب الوسطى ألفاً لانفتاح ما قبلها ، فقال
له الرجل : فكيف تقول منها من « قرأت » ؟ فقال أبو إسحاق (٦) :
يقال : قرأءٌ ، مثل قرعاع (٧) ، وأصله : قرأئي وزنه :
قرعيعٌ ، فاجتمعت ثلاث همزات ، فقلبت الوسطى منهنَّ ياء
لاجتماع الهمزات ، ثم قلبتها ألفاً لانفتاح ما قبلها ، فقال له : فما وزن
كَيْنُونَةٌ عندك ؟ قال (٨) : فيَعكثولة ، وأصلها : كَيْنُونَةٌ ،
ثم قلبت الواو ياء لسبق الياء لها (٩) ساكنة ، وأدغمت الأولى في
الثانية فصار كَيْنُونَةٌ ، ثم خففت فقل : كَيْنُونَةٌ كما قيل في ميّت

-
- (١) الأمالي ، هـ : « فصحت » .
(٢) ل : « الأخيرين » تحريف .
(٣) هـ ، الأمالي : « وأعلت » .
(٤) الأمالي ، مجالس العلماء : « الآخرة » .
(٥) هـ ، الأمالي ، مجالس العلماء : « الآخرة » .
(٦) الأمالي : « فقال له أبو إسحاق » .
(٧) الأمالي ، مجالس العلماء : « قرعاع » تحريف . يبدلون الهمز بالعين
لأن النبر يصعب عليهم .
(٨) م ، مجالس العلماء : « فقال » .
(٩) كذا في الأمالي ومجالس العلماء ، وفي د وسائر النسخ : « لهما » تحريف

وهيّن وطيّب : ميّت وهيّن وطيّب ، قال ما الدليل على هذه الدعوى
والفراء يزعم أنّها فععلولة (١) ؟ قال : الدليل على ذلك ثبات الياء ،
الألّفة لو كان أصلاً لزمه الاعتلال ، لأنّك لا محالة من الكون ،
فكان يجب أن يقال : كَوَوْنونة ، إن كان أصلها فععلولة بإسكان
العين ، وإن كان أصلها فععلولة (٢) بتحريك العين فواجب أن
يقال : كانونة ، فقال له الرجل : فما تقول في امرأة سسيّت :
أرؤس (٣) ثم خففت الهمزة كيف تصغرها ؟ فقال : أُرّيس ،
ولا أزيد الهاء ، فقال له : ولمّ وقد صار على ثلاثة أحرف ؟ ألسنت
تقول في تصغير هند : هُنَيْدَة ، وعين : عَيْيْنَة ؟ فقال الزجاج :
هذا مخالف لذلك ، فإنّي ولو خففت الهمزة فإنها مقدّرة في الأصل
[ه : ٢٦] والتخفيف بعد التحقيق (٤) ، قال : فلم لا تلحقه بتصغير
سما إذا قلت : سُمَيْيَة ؟ أليس الأصل مقدراً ؟ فقال : هذا لا يشبه
تصغير سما ، لأنّ التخفيف في أرؤس عارض والتحقيق فيه جائز ،
وأنت في تحقير (٥) سما تكره الجمع بين ثلاث ياءات ، وأنت لا تكره
التحقيق في أرؤس ، فلو حققت صار على أربعة أحرف [د : ٢١٦]

(١) انظر الانصاف : ٧٩٩ .

(٢) من « بإسكان العين » الى « مغلولة » ليس فيل .

(٣) رأس كل شيء : أعلاه ، والجمع في القلّة أرؤس وأراس على القلب .

اللسان (رأس) .

(٤) المقصود تحقيق الهمزة .

(٥) مجالس العلماء : « تحقيق » تعريف .

وهو الأصل (١) ، وسماء الحذف لها لازم ، فصار كأنه على ثلاثة أحرف فلحقها الهاء في التصغير .

قال أبو القاسم الزجاجي (١) : وظير كينونة (٢) في الوزن القَيْدُودَة ، وهي الطشول ، والهِيعُوعَة وهي مصدر هاع الرجل (٣) إِذَا جَبُنَ هِيَعُوعَةً ، والطَّيْرُورَة من الطَّيْرَان ، كل هذا أصله عند البصريين : فَيَعْلُولَة ، ثم لحقته ما ذكرت لك ، وكان في المجلس المشوق (٤) ، فأخذ يياضاً وكتب من وقته :

صَبْرًا أَبَا إِسْحَاقَ عَنِ قَدْرَةٍ
فَذُو الشَّهَى يَمْتَثِلُ الصَّبْرَا
وَاعْجَبَ مِنْ الدَّهْرِ وَأَوْغَادِهِ
فَاتَّهَمَ قَدْ فَضَحُوا الدَّهْرَا
لَا ذَنْبَ لِدَّهْرٍ وَلِكْتَهْمٍ
يَسْتَحْسِنُونَ الْغَدْرَ وَالْمَكْرَا
ثَبَّتْ بِالْجَامِعِ كَلْبًا لَهُمْ
يَنْبَحُ مِنْكَ الشَّمْسُ وَالْبَدْرَا (٥)

(١) « وهو الأصل » و « قال أبو القاسم الزجاجي » ليستا في مجالس العلماء .

(٢) مجالس العلماء : « الكينونة » .

(٣) « الرجل » ليست في الأمالي .

(٤) هو العباس المشوق ، قال أبو أحمد العسكري بعد أن أنشد أبياتاً له في المصون : ٨٠ : « وهذه الأبيات للعباس المشوق ، وسمي المشوق بقوله : « كان سماء عين المشوق » .

(٥) ف : « في البدرا » تحريف .

والعِلْمَ وَالْحِلْمَ وَمَحْضَ الْحِجَا
 وشَامِخَ الْأَطْوَادِ وَالْبَحْرَا
 والِدَيْمَةَ الْوَطْفَاءِ فِي (١) سَحَّهَا
 إِذَا الرَّبِّي أَضْحَتْ بِهَا خَضْرَا
 فَبِكَ أَوْصَافِكَ بَيْنَ الْوَرَى
 يَا بَيْنَ وَالتَّيِّهَ لَكَ (٢) الْكِبْرَا
 فَظَنَّ (٣) جَهْلًا وَالتَّذِي دَسَّه
 أَنْ يَلْمَسُوا الْعَيْشُوقَ (٤) وَالْعَقْرَا (٥)
 فَأَرْسَلُوا النَّزْرَ إِلَى غَامِرِ
 وَغَمْرُهُ (٦) يَسْتَوْعِبُ النَّزْرَا
 فَالْهَ أَبَا إِسْحَاقَ عَنِ خَامِلِ
 وَلَا تَضِيقُ مِنْكَ بِهِ صَدْرَا (٧)

- (١) مجالس العلماء : « من » تحريف .
 (٢) هـ : « له » .
 (٣) م ، هـ ، الأماي : « يظن » .
 (٤) د : « العيوف : تصحيف . وما أثبت عن سائر النسخ والأماي ،
 ورجل عَيْوُف : عائف أي : كاره ، والعَيْشُوق : كوكب أحمر مضيء
 بحيال الشريا .
 (٥) هو منزل من منازل القمر ، ثلاثة أنجم صفار .
 (٦) كذا في د ، وفي سائر النسخ والأماي ومجالس العلماء : « وغمرنا » .
 (٧) مجالس العلماء : « الصدرا » .

وعن خَشَارِ (١) عُرَرٍ (٢) في الوري

خطيبهم من قمه يخرأ

قال أبو إسحاق بعقب (٣) هذا المجلس : سألني محمد بن يزيد المبرد يوماً فقال : كيف تقول في تصغير أموي ؟ فقلت له : أقول : أميّي (٤) ، فقال لي : لم طرحت ياء التصغير من أموي وأثبتها في هذا (ه) ؟ فقلت : تلك لغيره ، تلك للجنس وهذا له في نفسه [ه : ٢٧] فلا يطرَح ما كان له (٦) في نفسه حملاً على ما كان للجنس ، فقال : أجدت يا أبا إسحاق .

مجلس ابن دريد مع رجل (٧)

قال الزجاجي في أماليه : أخبرني بعض أصحابنا قال : حضرت

- (١) الخشّار : الرديء من كل شيء .
- (٢) ل . ه : « غرر » تصحيف ، والعُرَر : جمع عُرَّة وهي القدر .
- (٣) ه ، الأمالي : « فعقب » تحريف .
- (٤) قال سيبويه : ٤٧٥/٣ : « وإذا حقّرت أمويّ قلت : أميّي كما قلت في عدويّ لأن أمويّ ليس بناؤه بناء المعقّر إنما بناؤه بناء فعليّ فإذا أردت أن تحقر الأموي لم يكن من ياء التصغير بدء كما أنّك لو حقّرت الثقيّ لقلت : الثقينيّ فإنما أمويّ بمنزلة ثقيّ » أخرج من بناء التحقير كما أخرج ثقيف الى فعليّ » ا ه .
- (٥) قال الرضي في شرح الشافية : ٢٣٦/١ : « وإنما لم تحذف شيئاً إذا طرأ التصغير على المنسوب كما في الأمثلة المذكورة وحذفت ياء التصغير إذا طرأ النسب على الصغر في نحو أمريّ وقنصويّ المنسوبين الى أميّة وقنصيّ ، لأن المنسوب في مصغّر في المنسوب هو العمدة إذ هو الموصوف »
- (٦) « له » ليست في مجالس العلماء .
- (٧) أمالي الزجاجي : ٢٤٧ ومعجم الأدباء : ١٤٠/١٨ ، وعبارة « مجلس ابن دريد مع رجل » ليست في ف .

مجلس أبي بكر بن دريد وقد سأله بعض الناس عن معنى قول الشاعر :

هَجَرْتُكَ لَا قَلِيَّ مِنِّْي وَلَكِنْ

رَأَيْتُ بَقَاءَ وَدِّكَ فِي الصَّشْدُودِ

كَهَجْرِ الْحَائِمَاتِ الْوَرْدِ لَمَّا

رَأَتْ أَنْ الْمَنِيَّةَ فِي الْوَرْدِ

تَفِيضٌ نَفْسُهَا ظَمَاءً وَتَخَشْيٌ

حِمَاماً فَهِيَ تَنْظُرُ مِنْ بَعِيدِ

قال : الحائم : الذي يدور حول الماء ولا يصل إليه ، يقال : حام يحوم حياماً ، ومعنى الشعر « أَنْ الأيائل (١) تأكل الأفاعي في الصيف فَتَحْمِي وتكْهَبُ لحرارتها فتطلب الماء ، فإذا وقعت عليه امتنعت من شربه وحامت حوله تتنسمه لأكلها إن شربته في تلك الحال وصادف الماء السَّمَّ الذي في أجوافها تلفت ، فلا تزال تدفع (٢) شرب الماء حتى يطول (٣) بها الزمان ، فيسكن فوران (٤) السَّم ، ثم

(١) وردت في د وسائر النسخ : « الابل » ولعلها مصحفة عن « الأيئل » ، قال الجاحظ في الحيوان : ٢٩/٧ : « والأيئل إذا أكل الحيات فاعتراه العطش الشديد تراه كيف يدور حول الماء ويحجزه من الشرب منه علمه بأن ذلك عطبه » وقال في الحيوان : ١٦٦/٤ : « وتأكل الحيات العقبان والأيائل » . وما أثبت عن الأمالي ومعجم الأدباء .

(٢) الأمالي : « تدافع » .

(٣) « بها » ليست في ف والأمالي .

(٤) معجم الأدباء : « ثوران » .

تشربه فلا يضرها (١) ، فيقول هذا الشاعر : فأنا في تركي وِصَالِك
مع شدة حاجتي إليك (٢) إبقاء على وُدِّكَ بسنزلة هذه الحائمت التي
تدع شرب الماء مع شدة حاجتها إليه (٣) إبقاء على حياتها .

مجلس بكر بن حبيب السهمي مع شبيب بن شيبه (٤)

قال الزجاجي في أماليه : أخبرنا أبو بكر بن شقيق قال :
أخبرني محمد بن القاسم بن خلاد عن عبد الله (٥) بن بكر بن حبيب
السهمي عن أبيه قال : دخلت على عيسى بن جعفر بن المنصور وهو
أمير البصرة أعزَّيه عن طفل له مات ، فيينا أفا عنده دخل عليه شبيب
ابن شيبه المنقري ، فقال : أَبْشِرْ أَيُّهَا الْأَمِيرُ ، فَإِنَّ الطِّفْلَ

(١) ل ، ف : « يضرها » . قال في اللسان (خير) : « ضارَه ضَيْرًا :
ضَرَّه يقال : ضارني يضرني ويضورني ضورًا ، وفي حديث
عائشة رضي الله عنها وقد حاضت في الحج : لا يضرِك أي لا يضرِك » .

(٢) الأمالي : « إليه » .

(٣) ل ، ف : « إليك » تحريف .

(٤) أمالي الزجاجي : ٢٤٨ والمصون في الأدب : ١٩٦ ومعم الأدباء : ٨٧/٧
والمزهر : ٣٥٤/٢ .

(٥) د وسائر النسخ : « عبید الله » تحريف وما أثبت عن الأمالي . قال
الزبيدي في طبقات النحويين : ٤٦ في ترجمة بكر بن حبيب السهمي
« هو بكر بن حبيب والد عبد الله بن بكر المحدث » وانظر ترجمة عبد الله
ابن بكر في تهذيب التهذيب : ١٦٢/٥ وبغية الوعاة : ٤٦٢/١ .

لا يزال مُحَبَّنَطِيًّا (١) بباب الجنة ، يقول : لا أدخل حتى يدخل
والدائي (٢) ، فقلت : أبا المُعَمَّر دَعَّ عنك الطاء والزم الطاء (٣) ،
قال: أُولِي تقول هذا وما بين لَابَيْئِهَا أَفْصَحُ مِنِّي فَقُلْتُ [ه : ٢٨]
له : هذا خطأ ثانٍ ، ومن أين للبصرة لابة ؟ إِنَّمَا البَصْرَة : الحجارة
البيض الرُّخْوَة ، واللابية : الحجارة الشُّود ، ويقال : لابةٌ ولابٌ ،
ولتوبةٌ ولتوبٌ ، وتوبةٌ وتوبٌ لمعنى واحد (٤) ، فكان كلُّمَا
اتعشش انتكس •

وقال أبو بكر الزبيدي في طبقاته (٥) : حدثنا محمد بن موسى
أبن حماد حدثني (٦) سلمان بن أبي شيخ الخزازي (٧)

(١) الأمالي ، المصون ، المزهر : « محبنتاً » • والمحبنتي : اللازم
بالأرض والمحبنتي : المتلذذ غضباً • قال صاحب التاج (حفظ) :
« المحبنتي أهمله الجوهري والصاغاني وهو كالمحبنتي بالطاء زنة
ومعنى » •

(٢) ل : « والدي » •

(٣) الأمالي والمزهر : « دع عنك الطاء والزم الطاء » •

(٤) قال صاحب اللسان (لوب) : « واللابية واللوبة : الحرّة ، والجمع

لابٌ ولتوبٌ ولاباتٌ وهي الحرار • وقالوا : آسودَ لتوبيُّ

توبيُّ منسوب إلى اللوبة والثوبة وهما الحرّة ••• قال الأصمعي :

هي الأرض التي قد ألبستها حجارة سود وجمعها لاباتٌ ما بين

الثلاث إلى العشر فإذا كثرت فهي اللابٌ واللُوبٌ ••• واللوبة ما

اشتد سواده وغلظ ولا تكون اللوبة إلا حجارة سوداً •

(٥) طبقات الزبيدي : ١٣٥ •

(٦) الطبقات : « قال : حدثني » •

(٧) ل ، ف ، الطبقات « سليمان » •

حدثنا (١) أبو سفيان الحميري قال : قال أبو عبيد الله كاتب المهدي :
 قرى عربية فنون ، فقال شبيب بن شيبه : إنما هي (٢) قرى عربية
 غير منوثة (٣) ، فقال أبو عبيد الله (٤) لقتيبة النحوي الجعفي
 الكوفي ما تقول ؟ قال (٥) : إن كنت أردت القرى التي بالحجاز
 يقال لها : قرى عربية فإنها لا تنصرف ، وإن كنت أردت قرى من
 قرى السواد (٦) فهي تنصرف ، فقال : إنما أردت التي بالحجاز فقال :
 هو كما قال شبيب .

مجالس ذكرها (٧) صاحب الكتاب المسمى

« غرائب مجالس النحويين (٨) »

الزائدة على تصنيف المصنفين « ولم أقف على اسم مصنفه ،
 وأظنه لأبي القاسم الزجاجي .

مجلس أبي العباس أحمد بن يحيى مع محمد بن أحمد بن كيسان (٩)

حدثني غير واحد أن ابن كيسان سأل أبا العباس عن قوله
 عز وجل : « إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ،

(١) الطبقات : « قال : حدثنا » .

(٢) كذا في الطبقات وفي دوسائر النسخ : « هو » تحريف .

(٣) كذا في هـ والطبقات ، وفي دوسائر النسخ « منون » تحريف .

(٤) الطبقات : « أبو عبد الله » في الموضعين .

(٥) الطبقات : « فقال » .

(٦) ف : « السودان » تحريف .

(٧) هـ : « مجلس ذكره » تحريف .

(٨) ف : « اللغويين » .

(٩) مجالس العلماء : ٢٧٦

وَلَكِنَّ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكْتَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ (١) «
 وقوله : « أَوْلَمَ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
 كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا » (٢) فقال أبو العباس : بدؤوا بجمع
 وبأثنين (٣) ، ثم أشركوا بينه وبين واحد من بعده ، فَإِنَّهُمْ يَدْعُونَ
 الجمع (٤) ، الأول ولا يلتفتون إليه ، وذلك أَنَّ الواحد يلي الفعل ،
 فيجعلون لفظ فعل شريكه لفظ فعل الواحد ، فيجعلون تقدير لفظ
 عدد الفعل على تقدير عدد (٥) ، الفردين المشترك بينهما احتياجاً (٦)
 وغير احتياج ، كقوله : « إِنْ اللهُ يَمْسِكُ [هـ : ٢٩] السَّمَوَاتِ
 وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَكِنَّ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكْتَهُمَا مِنْ أَحَدٍ
 مِنْ بَعْدِهِ » وقوله : « أَوْلَمَ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ
 وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا » ، وقال رؤبة (٧) :

-
- (١) فاطر : ٤١/٣٥ .
 (٢) الأنبياء : ٣٠/٢١ .
 (٣) مجالس العلماء : « بدؤوا بالجمع بأثنين » هـ : بدؤوا الجمع بأثنين «
 وكلاهما تحريف .
 (٤) كذا في م ، وفي د وسائر النسخ ومجالس العلماء : « الجميع » .
 (٥) مجالس العلماء : « على تقدير لفظ عدد الفردين » .
 (٦) ف : « احتياطاً » تحريف .
 (٧) البيتان في ديوانه : ١٠٤ ومجاز القرآن : ٤٣/١ وأمالي ثعلب : ٣٧٥
 والمحاسب : ١٥٤/٢ وأررار البلاغة : ١٧٩ وديوان المعاني : ١٣٠/٢
 والتنبيه المبكري : ٢٩ وشرح أبيات المغني للبيهقي : ٢٥٣/٤
 والخزانة : ٤٢/١ ، وهما بلا نسبة في المخصص : ٨٩/٥ . والبلق
 بفتححتين والبلقنة بالضم مثله وهو سواد وبياض ، والتوليع :
 استطالة الباق . والبهق : بياض دون البرص .

فِيهَا خُطُوطٌ مِّنْ سَوَادٍ وَبَلَقٌ
كَأَنَّكَ فِي الْجِلْدِ تَوَلَّيْتُ الْبَهَقَ

فقلت له : ألا تقول : كَأَنَّهَا (١) فتحمله على الخطوط أو كَأَنَّهَا فتحمله على السواد والبلق ؟ فغضب وقال : كَانَ ذَاكَ بِهَا تَوَلَّيْتُ الْبَهَقَ ، فذهب إلى المعنى والموضع ، فلذلك (٢) ذهبوا بذلك إلى السماء ، فأما قوله : كَأَنَّه [فَإِنَّهُ] (٣) السواد ، والبلق (٤) هو التوليع ، فكأنه قال : كَانَ هَذَا التَّوَلَّيْتُ تَوَلَّيْتُ الْبَهَقَ ، وَأَمَّا السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ فَالْعَرَبُ تَكْتَفِي بِالْوَاحِدِ مِنْ (٥) الْجَمِيعِ ، فَإِنَّ شَيْئًا رَدَدَتْهُ عَلَى الْمَعْنَى وَإِنْ شَيْئًا عَلَى اللَّفْظِ •

وأما قوله : كَأَنَّ ذَاكَ فَإِنَّ ذَاكَ لَا يَكُونُ بِهِ إِلَّا عَنْ جُمْلَةٍ ، وَكَانَ هِشَامٌ وَأَصْحَابُ الْكِسَائِيِّ إِذَا اتَّفَقَ الْفِعْلُ وَالْإِسْمُ كَتَبْنَا بِذَلِكَ (٦) ، وَإِذَا لَمْ يَتَّفَقِ الْإِسْمُ وَالْفِعْلُ لَمْ يَفْعَلُوا ، يَقُولُونَ : ظَنَنْتُ ذَلِكَ ، وَلَا يَقُولُونَ : كَأَنَّ ذَاكَ (٧) ، وَلَا إِنَّ ذَاكَ (٨) ، وَالْقَرَاءُ يَجِيزُهُ

-
- (١) كذا في مجالس العلماء ، وفي د و سائر النسخ : « فيها » تحريف •
(٢) مجالس العلماء : « فكذاك » •
(٣) ليست في د ، ه ، وفي مجالس العلماء : « فإن » وما أثبت عن ف ، ل ، م •
(٤) ل : « والبهق » تحريف •
(٥) ه : « عن » •
(٦) كذا في مجالس العلماء ، وفي ل : « كتبنا بذلك » تصحيف • وفي د و سائر النسخ : « بذلك » تحريف •
(٧) كذا في ف ، ل ، وفي د و سائر النسخ ومجالس العلماء : « ذلك » تحريف •
(٨) ه : « ذلك » تحريف •

كله ، لأنه كناية عن الاسم والفعل ، فيقولون : إنَّ ذاك وكأنَّ ذاك ،
وقال : مثل ذلك قوله (١) :

لو أنَّ عَصْمَ عَمَائِتَيْنِ وَيَذْبُلُ

سَمِعَا حَدِيثَكَ أَنْزَلَا الْأَوْعَالَ

فشركك بين الأعصم (٢) وعمائتين ويذَّبُلُ ، ومثل (٣) ذلك
مما أشركوا الاثنين بواحد وجعلوا لفظ عدد تقدير الفعل على تقدير
لفظ فعل الفردين المشترك (٤) بينهما قوله في قول مَنْ° يجعل اللفظ
للمضاف (٥) إليه : لو أنَّ عَصْمَ عَمَائِتَيْنِ وَيَذْبُلُ ، وعمائتان
اثان ويذَّبُلُ الثالث ، فجعل تقدير لفظ فعلهم [د : ٢١٧] المشترك (٦)

(١) هو جرير بن عطية الخطفي ، والبيت في ديوانه : ٥٠ وطبقات فحول
الشعراء : ٤١٥ ومعجم ما استعجم : ٩٦٦ وورد غير منسوب في
المخصص : ١٦٨/٨ وشرح ديوان أبي تمام للتبريزي : ٤٢٠/١ وشرح
المفصل : ٤٦/١ والهمع : ٤٢/١ والدرر : ١٧/١ وشرح أبيات
المغني للبغدادي : ٢١٠/٤ ، وعمائتان : مثنى عماية وهما جبلان
معروفان بنجد ، والعصم جمع أعصم وهو الوعل ، ويذَّبُلُ : جبيل
بنجد ، ورواية البيت في الديوان : « سمعت حديثك » .

(٢) ه ، مجالس العلماء : « عصم » .

(٣) مجالس العلماء : « ومما مثل » .

(٤) ه : « المشترك » تعريف .

(٥) م : « المضاف » تعريف .

(٦) ه : « فجعل تقدير لفظهم المشترك بينهما » تعريف ، وكلمة « لفظ »
ليست في م .

بينهما ، أمّا هذا فإنّ عمّيتين موضع ويذبل موضع ، فخبّر عنهما
 كأنه قال : فإنّ عَصْمَ هذين الموضعين لو سمعا حديثك أنزلا الأوعال
 منهما ، وقوله (١) :

تَذَكَّرْتُ بِشَرِّ السَّمَاكِينِ أَيَّهْمَا

عَلَيَّ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهْلَكْتَ مَوَاطِرَهُ [هـ: ٣٠]

فجعل السّمّاكين واحداً ، وفيه تفسيران آخران : إن شئت قلت :
 بل حمّله على الموضع والمعنى ، فردّشوه إلى موضعه وإلى واحد [هـ] (٢)
 ومعناه (٣) ، فردّشوا السّمّاوات إلى السماء وعمّيتين إلى عمّاية ،
 قال أبو العباس : ولو قال : السّمّاكين نجم فردّّه على معنى نجم كان
 أصلح ، وقوله : أَيَّهْمَا خفيف يريد أيّهما ، فخفف يريد : تذكّرت
 السّمّاكين وهذا الرجل أَيّهما أصابني الغيث من قبله ، وأمّا قوله :
 ردّ عمّيتين على عمّاية فهو على الموضع أجود ، والسمّاوات إلى السماء ،
 فهذا جائز لأنّه يقول : السماء بمعنى السّمّاوات والأرض بمعنى
 الأرضين ، وقال : هو كما ردّ قوله (٤) :

(١) هو الفرزدق ، والبيت في ديوانه : ٣٤٧ والمحتسب : ٤١/١ ، ١٠٨

وورد غير منسوب في الكشف : ١٧٤/٣ والجنى الداني : ٢٣٤

والمغني : ٨١ والبحر المحيط : ١١٥/٧ .

(٢) زيادة عن مجالس العلماء ، وليست في دوائر النسخ .

(٣) مجالس العلماء : « فردّوه الى واحده والى موضعه ومعناه » .

(٤) أنشد صاحب اللسان (ثعل) البيت الأول برواية « تفتّر » مع بيتين

آخرين من دون نسبة ، والثعل : السن الزائدة خلف الأسنان ،

والكسّس : أن يقعّر الحنك الأعلى عن الأسفل .

تَبَسِّمٌ عَنْ مُخْتَلِفَاتٍ تُعْمَلُ
أَكْسًا لَا عَذْبٌ وَلَا بَرَكَةٌ

عنى الأسنان ثم رده على الفم إلى موضعها ، ولو قال الأسنان
من الفم فردّه على الفم لأنّه بعضه ، وقال : مثل قوله (١) :

فماحت به غرّة الثنايا مفكجاً

وسيماً (٢) جلا عنه الطلال موشماً

ذهب إلى الفم ، وغرّة الثنايا هو الفم غرّة ثناياه ، فهو خكف ،
ليس أنّه (٣) ترك الثنايا ورجع إلى الفم ، وقوله (٤) :

هم مننعوني إذ زياد كآتما

يرى ربي أخلاء بقاع موضعا

ذهب به إلى الخلى (٥) وهو واحدها ،

(١) لم أجد البيت فيما وقفت عليه من المصادر ، وقوله : ماحت أي تبخترت
وقلج الأسنان : تباعد بينها ، وفلان وسيم أي : حسن الوجه ،
والطلال جمع الطل وهو المطر الصغار القطر الدائم ، والوشم :
ما جعله المرأة على ذراعها بالابرة وقد وشمّت ذراعها وكذلك الثغر .

(٢) مجالس العلماء : « وسما » تحريف .

(٣) د : « له » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ ومجالس العلماء .

(٤) البيت في ديوان أبي تمام بشرح التبريزي : ٩٣/١ بلا نسبة .

(٥) كذا في مجالس العلماء ، وفي د وسائر النسخ : « الخلاء » تحريف .

والخلاء : البراز من الأرض ويقال : الفيت فلاناً بخلاء من الأرض
أي : بأرض خالية . اللسان (خلا) . والأخلاء : جمع خلّو وخلي
والخلى : النبات الرقيق ما دام رطباً ، أو هو جمع خالي والغالي :
العزب الذي لا زوجة له .

والخَلَى (١) يكفي من الأَخْلَاء ، ولا حاجة به أن° يرجع إلى غيره •
 وإن شئت في التفسير الثاني : كما يجعلون لفظ الواحد
 موضع (٢) الجميع (٣) وفي معناه ، كقوله تعالى : « الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ
 النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدَ جَمَعُوا لَكُمْ » (٤) فالذين في موضع واحد ،
 والذين قالوا ذلك هم الناس ، وإِنَّمَا يجوز هذا في الجمع (٥) الذي
 واحده يكفي منه ، ولفظه لفظ الواحد ، فأخرجوا الفعل على لفظه ،
 كقوله (٦) :

أَلَا إِنَّ جِيرَانِي الْعَشِيَّةَ رَائِحٌ

فردٌ « رَائِحٌ » على الجيران ، وهم جمع الأَنْ° مثل لفظه يكون
 واحداً ، وقال عز وجل : « وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً°

-
- (١) كذا في هـ ومجالس العلماء ، وفي دوسائر النسخ « والغلاء » تحريف •
 (٢) مجالس العلماء : « في موضع » •
 (٣) هـ : « الجمع » •
 (٤) آل عمران : ١٧٣/٣ •
 (٥) مجالس العلماء : « الجميع » •
 (٦) صدر بيت وعجزه : دَعْتَهُمْ دَوَاعٍ مِنْ هَوًىٍّ وَمُنَادِحٍ° ، أورده
 أبو زيد في نوادره : ١٥٧ ونسبه إلى حَيَّان بن خَلِيَةَ الْمُحَارِبِيِّ° ،
 جاهلي ، وجاء البيت بلا نسبة في معاني القرآن : ١٣٠/١ وشرح
 السبع الطوال : ٣٠٦ والمحتسب : ١٥٤/٢ والهمع : ١٨٢/٢ والدرر :
 ٢٢٨/٢ • والمنادح جمع مندوحة وأرض مندوحة : واسعة بعيدة وكان
 ينبغي أن يقول : ومناديح لكنه حذف الياء للضرورة •

نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ» (١) فردّه إلى التَّعَمُّ الأَكْثَرِ يكفي
من (٢) الأنعام . وقال (٣) :

أَمِنْ آلِ وَسْنَى آخِرِ اللَّيْلِ زَائِرٌ
ووَادِي الْعَوِيرِ دُونَهَا وَالسَّوَاجِرِ [ه: ٣١]

فَجَاءَتْ بِكَافُورٍ وَعُودٍ الْثَوَّةُ
شَامِيَّةٌ شَبَّتْ عَلَيْهَا الْمَجَامِرُ

فَقُلْتُ لَهَا فِينِي فَإِنَّ صَحَابَتِي
سَلَاحِي وَحَدَّ بَاءُ (٤) الذَّرَاعِيْنَ ضَامِرٌ

-
- (١) النحل : ٦٦/١٦ .
(٢) د ، ه « عن » تحريف وما أثبت عن ف ، ل ، م مجالس العلماء ،
يقال : هذا كافيك من رجل .
(٣) البيت الأول من هذه الأبيات للراعي النميري ، وهو في ديوانه : ٧٧
ومعجم ما استعجم : ٩٨١/٣ ومعجم البلدان : عوير ، وروايته في
الديوان : « دوننا والسواجر » ، ولم أجد البيتين الآخرين في ديوانه ،
وجاء الأول منهما في اللسان (ألا) بلا نسبة . والعوير : بفتح أوله
وكسر ثانيه ، قال ياقوت : وهو فَعِيلٌ من أشياء يطول ذكرها من قرى
الشام ، والألوة : العود الذي يُتَبَخَّرُ به ، والمجامر : واحدها
مِجْمَرَةٌ وهي التي يوضع فيها الجمر ، والسواجر : قال ياقوت
(السواجر) : « بفتح أوله وبعد الألف جيم جمع ساجور وهي العصاة
التي تعلق في عنق الكلب ، هو نهر مشهور من عمل منبج بالشام » .
(٤) وردت في د وسائر النسخ : « وحرباء » تحريف وما أثبت عن مجالس
العلماء ، والحرباء : مسمار الدرع ، والحدباء : الدابة التي بدت
حراقفنها وعظم ظهرها .

ترك زائراً ورجع إليها ، وهذا لم يترك زائراً ويرجع إليها ، وإنما ذكر الخيال ثم خاطب المرأة لأنه خيالها ، فالخيال هو هي .

مجلس محمد بن زياد الأعرابي مع أحمد بن حاتم (١)

قال : وجدت بخط أبي نصر أحمد بن حاتم ، قال : اجتمعت أنا ومحمد بن زياد الأعرابي ، فسألته عن قول طفيل الغنوي (٢) :

تَتَابَعْنِ حَتَّى لَمْ تَكُنْ لِي رَيْبَةً
وَلَمْ يَكْ عَمَّا خَبَرُوا مُتَعَقِّبٌ

قلت له ما معنى « مُتَعَقِّبٌ » ؟ فقال : تكذيب ، فقلت له : أخطأت (٣) ، وإنما قوله « مُتَعَقِّبٌ » أن تسأل عن الخبر ثانية بعد ما سألت عنه أوَّلَ مرَّةٍ ، يقال : تَعَقَّبْتُ (٤) الخبر إذا سألت عنه غيرَ مَنْ كُنتَ سألْتَ عنه أوَّلَ مرَّةٍ (٥) ، ومنه يقال : تَعَقَّبْتُ (٦)

(١) مجالس العلماء : ٢٨٢ .

(٢) البيت في ديوانه : ٣٧ واللسان (عقب) .

(٣) مجالس العلماء : « أخطأت ، وقولي له : أخطأت بعدما سَفَهَ عليَّ ثم قلت له : إنما قوله .. » .

(٤) مجالس العلماء : « تَعَقَّبْتُ » تحريف ، جاء في اللسان (عقب) : « ويقال : تَعَقَّبْتُ الخبير إذا سألت عنه غير من كنت سألته أوَّلَ مرَّةٍ » .

(٥) من « يقال » الى « مرَّةٍ » ليس في ف .

(٦) مجالس العلماء « عَقَّبْتُ » . قال في اللسان (عقب) : « والتعقيب :

أَنْ يَغْزُو الرَّجُلُ ثَمَّ يَثْنِي مِنْ سَنَتِهِ » .

في الغزو إذا غزوت ثم تَسَيَّتَ من سبتك ، وقوله : تتابعن يعني الأخبار ،
وقال في مثله طفيل (١) :

وأطنابته أرسان جرودٍ كأنها

صدور القنا من باديةٍ ومُعَقَّبِ

فأراد أن أطناب البيت أرسان الخيل ، وجرود : قصار الشعر ،
وقوله كأنها صدور القنا في طولها وأراد كأنها القنا ، والعرب تفعل
هذا كقولك : جاء فلان على صدر راحته ، وإيها يريد : على
راحته ، وقوله : من باديةٍ ومُعَقَّبِ ، يريد من فرس باديةٍ غزا
أول مرةٍ ومُعَقَّبِ غزا (٢) ثانية ، ومنه يقال : صكسى فلان أول
اللئيل ثم عَقَّب ، يريد صكسى ثانية ، ثم سأله طاهر بن عبد الله بن
طاهر ومعنا (٣) عِدَّة من العلماء عن معنى (٤) بيت طفيل (٥) :

(١) ديوانه : ١٩ والمصون في الأدب : ٨٣ ومقاييس اللغة : ٤ / ٤ / ٨٢
والمقاصد للعيني : ٣ / ٢٤ .

(٢) « غزا » ليست في مجالس العلماء .

(٣) د ، ف « ومعناه » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ ومجالس
العلماء .

(٤) « معنى » ليست في ف ، ل ، وفي مجالس العلماء : « عن قول طفيل » .

(٥) ديوانه : ٢٦ والمعاني الكبير : ١٧ وسبط اللآلي : ٦٦٦ ، وأنشده
القالبي في الأمالي : ٣٥ / ٢ بلا نسبة . وقوله : أعرف جمع عُرْف ،
وعُرْف الفرس : مَنِيَّت الشعر والريش من العنق ، والضَّرَم من
الحطب ما التهب سريعاً والواحدة : ضَرَمَةٌ ، والعرفج : شجر تسرع
فيه النار لأنه ليس بجزل .

كَأَنَّهُ عَلَى أَعْرَافِهِ وَلِجَامِهِ
سَنَا ضَرَمٍ مِنْ عَرَفَجٍ مُتَكَلِّمٍ

فقال له : ما معنى هذا البيت ؟ فقال : أراد أن هذا الفرس شديد الشقرة [هـ : ٣٢] كحجرة النار ، فقلت له : وَيَحْكُ ! أَمَا تستحي من هذا التفسير؟ إنَّما معناه: أن له حَفِيفاً في جريه كحَفِيف النار ، ولهبه (١) ، ثم أتشدته أبياتاً حُججاً لهذا البيت ، قال امرؤ القيس (٢) :

سَبُوحاً جَمُوحاً وَإِحْضَارَهَا
كَمَعْمَعَةِ السَّعْفِ الْمُوقَدِ

وقال رؤبة (٣) :

تَكَادُ أَيْدِيهَا تَهَادِي فِي الزَّهَقِ

مِنْ كَفَّتِهَا شَدَّاءُ كِإِضْرَامِ الْحَرَقِ

(١) كذا وردت في د وسائر النسخ ومجالس العلماء ، ولعل الصواب : « ولهبها » .

(٢) ديوانه : ١٨٧ وسمط اللآلي : ٦٦٦ والتنبيه : ٩٢ والمقاصد للعيني : ٣٢/٢ ، وأورده القالي في أماليه : ٣٥/٢ بلا نسبة وروايته فيها : « جموحاً مَرُوحاً كَمَعْمَعَةِ السَّعْفِ الْمُحْرَقِ » ووهم البكري هذه الرواية في السمط والتنبيه . والسَّبُوح : التي تذهب على وجهها من السرعة ، والاحضار : فوق التقريب .

(٣) البيتان في ديوانه : ١٠٦ والمعاني الكبير : ١٨ ، والأول منهما بهذه النسبة في اللسان (زهق) ، وبلا نسبة في المخصص : ١٢٤/١٠ ، والثاني في اللسان (حرق) بلا نسبة وروايته ثمة : « شَدَّاءُ سَرِيعاً

←

فأراد : عَدُوًّا كَأَنَّهُ إِضْرَامُ الْحَرَقِ ° ، وقال العجاج (١) :

كَأَنَّمَا يَسْتَضْرِمَانِ الْعَرْفَجَا

فَوْقَ الْجِلَازِيِّ إِذَا مَا أَمْجَجَا

يقول : من حفيف عَدُوِّهِمَا كَأَنَّهُمَا يُوقِدَانِ عَرْفَجَا ، وقال

أوس بن حجر (٢) :

إِذَا اجْتَهَدَا شَدًّا حَسِبْتَ عَلَيْهِمَا

عَرِيشًا عَلَيَّتَهُ النَّارُ فَهُوَ مُحْرَقٌ

وسئل عن بيت لطيف (٣) :

كَأَنَّهُ بَعْدَ مَا صَدَّرْنَا مِنْ عَرَقٍ

سَيْدٌ تَمَطَّرَ جَنَحَ اللَّيْلِ مَبْلُوثٌ

مثل إضرام الحرق ° « والزَهَقُ ، والزَهَقُ : الوَهْدَةُ ، والحرق بالتحريك : النار ، والكفت : السرعة .

(١) البيتان في شرح ديوان العجاج : ٥٨/٢ - ٦٠ ، والأول منهما بهذه النسبة في المعاني الكبير : ١٨ وأمالي القالي : ٣٥/٢ وسمط اللالي : ٦٦٧ . والعرفج : شجر له تحرق شديد إذا وقعت فيه النار ، والجلادي : أماكن صلبة والواحدة : جليذاعة ، وناقاة جليذية : إذا كانت صلبة ، وأمج الفرس : جرى جرىاً شديداً .

(٢) بعد ذلك في المجالس : « يصف حمارين » والبيت في ديوان أوس : ٧٨ وسمط اللالي : ٦٦٧ والتنبيه : ٩٢ .

(٣) ديوانه : ٦٠ ، وصدّر الفرس : سبق الخيل بصدده ، والعرق : الصف من الخيل والواحد منها : عرقاة وتمطرّ الفرس : إذا جرى وأسرع .

فقال : كأنّ الفرس بعد ما سال العرق من صدورهنّ ذئب ، فقلت : أخطأت ، إنّما معناه : كأنّ هذا الفرس بعد ما برزت صدور هذه (١) الخيل من عَرَاقٍ في (٢) الصف ، وكلّ طريقة وَصَفٌّ عَرَاقَةٌ (٣) ، يقال : عَرَاقٌ من قَطَانًا ومن خَيْلٍ ، فيقول : كأنّ هذا الفرس ذئب قد أصابه (٤) المطر ، فهو ينجو (٥) ويعُدو عَدْوًا شديدًا ، ثم سئل في هذا المجلس عن بيت لعروة (٦)

مُطِلاً على أعدائه يَزْجُرُونَهُ

بِاسْحَاتِهِمْ زَجْرَ الْمَنِيحِ الْمَشْهُرِ

فقيل له : ما معناه؟ فقال : يزجرون هذا الرجل إذا نزل بساحتهم كما يزجر المنيح ، ثمّ فسّر فقال : المنيح من القِداح الذي لا نصيب له ، وإنّما هو تكثير في القداح مثل السَّقِيحِ والوَعْدِ ،

-
- (١) مجالس العلماء : « هذا » تعريف .
 - (٢) مجالس العلماء : « من » .
 - (٣) ه : « عرق » تعريف . في اللسان (عرق) : « والعَرَاقُ : السطر من الخيل والطير ، الواحد منها عَرَاقَةٌ وهو الصف » .
 - (٤) ف . ل : « أصاب » .
 - (٥) ه : « ينجر » تعريف .
 - (٦) ديوانه : ٧٢ والأصمعيات : ٤٦ والمعاني الكبير : ١١٥٥ والميسر والقداح : ٦٤ والشعر والشعراء : ٦٧٥ والكامل : ١٣٣/١ والموازنة بين الطائيين : ٣٠٢/١ وجمهرة أشعار العرب : ٥٦٦ وشرح الحماسة للمرزوقي : ٤٢٣ والمقاصد للعيني : ٦٥٢/٣ والخزانة : ١٩٦/٤ . والمنيح أحد الثلاثة التي لا خطوط لها فليس يزجر ولا يرجى له فوز ولا يخشى له خيبة .

فقلت له : وَيَحْك ! إِنَّمَا يُزَجَّر مَا جَاءَ لَهُ نَصِيبٌ ، وَهَذَا خَامِلٌ
لَا نَصِيبَ لَهُ ، ثُمَّ قَالَ : مُشَهَّرٌ ، [و] (١) تَسِيرُ هَذَا الْبَيْتِ : الْقِدْحُ
الْمَعْرُوفُ بِالْفُوزِ [ه : ٣٣] فَيُسْتَعَارُ لِكثْرَةِ فَوْزِهِ وَخُرُوجِهِ ، وَمِنْهُ
يُقَالُ : مَنَحْتُ فُلَانًا نَاقَتِي سَنَةً ، وَالنَّاقَةُ تَسْمَى مَنِحَةً (٢) ، وَذَلِكَ (٣)
إِذَا أُعْطِيَته لِبْنِهَا وَوَبَرَّهَا سَنَةً ثُمَّ يَرُدُّهَا ، فَكَذَلِكَ هَذَا الْقِدْحُ
يُسْتَعَارُ ، فَهُوَ يُتَبَرَّكُ بِهِ لِكثْرَةِ فَوْزِهِ ، وَأَنْشَدْتُهُ فِيهِ حُجْبًا ، قَالَ
ابْنُ مِقْبَلٍ يَصِفُ قِدْحًا قَدْ اسْتَعَارَهُ لِكثْرَةِ فَوْزِهِ (٤) :

مُفَدِّسِيٍّ مُؤَدِّسِيٍّ بِالْيَدَيْنِ مُمْلَعَيْنِ

خَلِيْعٍ لِحَامٍ فَائِزٍ مُتَمَنِّحٍ

فَأَرَادَ بِقَوْلِهِ : مُتَمَنِّحٍ : مُسْتَعَارٌ ، وَقَالَ عَمْرُو بْنُ قَيْسَةَ (٥) :

- (١) زيادة عن ف ، ل ، مجالس العلماء ، وليست في د ، م ، ه .
- (٢) د ، م ، ه : « مضحية » تحريف ، وما أثبت عن ف ، ل ، مجالس العلماء . قال في اللسان (منح) : « ولا تكون المنيحة إلا المعارة للبن خاصة » .
- (٣) ف ، ل ، مجالس العلماء : « وذلك » .
- (٤) البيت في ديوان ابن مقبل : ٣٠ والمعالي الكبير : ١١٥٥ والميسر والقديح : ٦١ ، ٦٥ ، ٦٦ ومحاضرات الراغب : ١/٣٤٥ ، وقوله : لِحَامٍ : جمع لَحْمٍ ، وَاللِّحَامُ هُنَا : أَجْزَاءُ الْجُزُورِ الَّتِي تُضْرَبُ عَلَيْهَا الْقِدَاحُ .
- (٥) ديوانه : ٣٤ والمعالي الكبير : ١١٥٥ والميسر والقديح : ٥٩ ومحاضرات الراغب : ١/٣٤٤ ، وأنشده ابن قتيبة في الميسر والقديح : ٧٦ ونسبه إلى ابن هرمة وليس في ديوانه . وَالْمَخَالِقُ : مَنْ نَعُوتِ قِدَاحِ الْمَيْسَرِ الَّتِي يَكُونُ لَهَا الْفُوزُ وَلَيْسَتْ مِنْ أَسْمَائِهَا وَهِيَ الَّتِي تَغْلُقُ الْخَطَرَ فَتُوجِبُهُ لِلْقَامِرِ الْفَائِزِ .

بأيديهم مقرومة ومغاليق

يعود (١) بأرزاق العيال منيحتها

فلو كان المنيع القيدح الذي لا نصيب له ما كان يثير أرزاق العيال ، ولكنه هو الذي يمنح أي يستعار فيفوز ويقمّر (٢) ، ثم أنشدته في القيدح الذي يستعار ويعلم بعقب (٣) أو يؤسّر فيه بالأسنان (٤) ، قال لبيد (٥) :

ذعرت قلاص الثلج تحت ظلاله

بمثنى الأيدي والمنيع المعقب

فإنما عقب علامة لكثرة فوزه وقمّره ،

(١) في دوسائر النسخ : « تثير » تحريف ، وفي مجالس العلماء : « بشير » وما أثبت عن الديوان .

(٢) في دوسائر النسخ : « ويمر » تحريف وما أثبت عن مجالس العلماء . قال في اللسان (قمر) : « وقامرته فقمرته أقمره بالضم قمرأ إذا فاخرته فيه فغلبته . وتقمّر الرجل : غلب من يقاسره » .

(٣) عقب القيدح إذا لوى شيئاً من المعقب عليه ، والمعقب : العصب الذي تعمل منه الأوتار والواحدة عقبة . اللسان (عقب) .

(٤) كذا في مجالس العلماء وفي دوسائر النسخ : « الأسنان » .

(٥) شرح ديوان لبيد : ١٧ والميسر والقداح : ٥٤ ، ١٠١ والمعاني الكبير : ١١٥٨ ، والقلاص : الفتاء من الابل ، الواحد منها قلاص ، وقلاص الثلج : التي تنحر عند سقوط الثلج ، وقوله « ظلاله » أي : ظلال ذلك اليوم ، وقوله : بمثنى الأيدي معناه : يدخل في قمار آخر .

قال دريد (١) :

وأصْفَرَ مِنْ قَدَاحٍ [٢١٨:د] السَّبْعَ فَرَعٌ
لَهُ عِلْمَانٍ مِنْ عَقَبٍ وَضَرْسٍ
الضَّرْسُ : أَنْ يَعْضَّ بِالضَّرْسِ لِيُؤْثِرَ فِيهِ •

مجلس أبي محمد اليزيدي مع ياسين الزيات (٢)

حدثنا أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي قال : أخبرني
عمِّي الفضل بن (٣) محمد بن أبي محمد اليزيدي عن أبي محمد يحيى
ابن المبارك اليزيدي قال : إِيَّتِي الْأَطُوفُ غَدَاةً يَوْمَ بَمَكَةَ [إِذْ] (٤) لَقِينِي
يَا سَيْنَ الزِّيَاتِ ، فَقَالَ (٥) : يَا أَبَا مُحَمَّدٍ مَا نَمْتَ الْبَارِحَةَ لِشَيْءٍ اخْتَلَجَ
فِي صَدْرِي مِنْعَنِ الْفِكْرِ فِيهِ النَّوْمُ ، وَمَا كُنْتُ آوَدُ إِلَّا أَنْ أَصْبِحَ

(١) ورد البيت منسوبا إلى دريد بن الصمة في شروح سقط الزند :
٣٤٨ واللسان (ضرس) واكتفى القالي في أماليه : ١٦٢/٢ بأن
قال : « وقال دريد » ، ولم ينسبه ابن السكيت في إصلاح المنطق :
٨٣ . وقوس فرع : عملت من رأس القضيب وطرفه ويقال : قوس
فرع أي غير مشقوق وقوس فلق أي مشقوق •

(٢) مجالس العلماء : ٢٩٨ •

(٣) « ابن » ليست في ل •

(٤) زيادة عن هـ ومجالس العلماء وليست في د وسائر النسخ •

(٥) مجالس العلماء : « فقال لي : يا أبا محمد أذامنتظرك عند المقام
فرايك في المسير إليّ إذا فرغْتَ من الطواف؟ فصرّت إليه فقال لي : يا
أبا محمد ما نمت » •

فالتكافؤ (١) [هـ : ٣٤] قلت : وما ذلك ؟ قال : أيجوز (٢) في كلام العرب أن يقول الرجل : « أريد أن أفعل كذا وكذا » لشيء قد فعله ؟ فقلت ذلك غير جائز إلا على ضرب من الحكاية أفسرته لك (٣) ، قال : فما تقول في قول الله تعالى : « إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا » (٤) ، إلى أن بلغ [إلى قوله] (٥) ، « وَثَرِيدٌ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ » (٦) ، فخطب بها (٧) محمداً صلى الله عليه وسلم وقد فعل ذلك قبل ؟ قلت : هذا من الحكاية التي ذكرتها لك لإثباته قال : « إنا كنا من المؤمنين » (٨) ، كأن تقدير الكلام : وكان من حكمنا يومئذ أن نؤمن على الذين استضعفوا في الأرض ، فحكى ذلك لمحمد صلى الله عليه وسلم : كما قال في قصة يحيى : « وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا » (٩) لأن تقدير الكلام : وكان من حكمنا سلاماً

-
- (١) مجالس العلماء : « لالتكافؤ » .
 - (٢) مجالس العلماء : « قال لي : يجوز » .
 - (٣) « لك » ليست في ل ، ف .
 - (٤) القصص : ٤/٢٨ .
 - (٥) زيادة عن مجالس العلماء وليست في د وسائر النسخ .
 - (٦) القصص : ٥/٢٨ .
 - (٧) مجالس العلماء : « بهذا » .
 - (٨) القصص : ٤/٢٨ .
 - (٩) مريم : ١٥/١٩ .

عليه يومٌ ومِـلِدٌ ويومٌ يموت ويومٌ يبعثُ حيًّا ، فحكى ذلك لمحمد صلى الله عليه وسلم فقال (١) : جزاك الله خيراً يا أبا محمد ، فقد فرَّجتَ عَنِّي بما شرحت لي •

مجلس أبي عثمان المازني مع يعقوب بن السكيت (٢)

أخبرنا أبو إسحاق الزجاج قال : أخبرنا أبو العباس محمد بن يزيد عن أبي عثمان قال : جمعني وابن السكيت بعض المجالس ، فقال لي (٣) بعض من حضر : سلته عن مسألة وكان بيني وبين ابن السكيت ود ، فكرهت أن أتجهمه (٤) بالسؤال لعلمي بضعفه في النحو ، فلما ألح عليّ قلت له : ما تقول في قول الله عز وجل : « فَأَرْسِلْ مَعَنَا آخَانًا نَكَتَلُ » (٥) ، ما وزن « نكتل » (٦) من الفعل ولمَ جزمه؟ فقال: وزنه فعل وجزمه لأنك جواب الأمر، قلت (٧): فما ماضيه؟ ففكر وتشوّر (٨) ، فاستحييت له ، فلما خرجنا

(١) مجالس العلماء : « فقال لي ... » •

(٢) مجالس العلماء : ٣٠٠ وطبقات الزبيدي : ٢٠٣ وإنباه الرواة : ٢٥٠/١ •

(٣) « لي » ليست في ف •

(٤) مجالس العلماء : « أتجهمه » •

(٥) يوسف : ٦٣/١٢ •

(٦) « ما وزن نكتل » ليست في مجالس العلماء •

(٧) مجالس العلماء : « قلت له » •

(٨) م، ف : « وتشوّر » في اللسان (شور) : « وشوّر إليه بيده أي أشار •

عن ابن السكيت » •

قال لي : وَيَحْك ! ما حفظت الوُدَّ ، خَجَلْتَنِي (١) ، بين الجماعة ،
 فقلت (٢) : والله ما أعرف في القرآن أسهل منها ، قال : [هـ : ٣٥]
 وزن نكتل (٣) نَفْتَعِلُ من اكنال يكتال ، وأصله : نَكْتِيل (٤)
 فقلبت الياء (٥) ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف
 لسكونها وسكون اللام فصار نَكْتَلُ .

مجلس أبي عثمان المازني مع أبي عمر الجرمي (٦)

حدثني بعض إخواني قال : حدثنا (٧) أبو إسحاق الزجاج قال :
 أخبرنا محمد بن يزيد قال : حدثني المازني قال : قال أبو عمر الجرمي
 يوماً في مجلسه : مَنْ سألني عن بيت من جميع ما قالته العرب
 لا أعرفه [فله] (٨) عليَّ سَبَقُ ، فسأله بعض مَنْ حضر ، قال
 أبو العباس : السائل المازني ولكته كَنَى عن نفسه ، فقال له (٩) :
 كيف تروي هذا البيت (١٠) :

-
- (١) م : « وخجلتني » .
 (٢) هـ : « فقلت له » .
 (٣) « قال : فإن وزن نكتل » .
 (٤) د : « نكتول » تعريف وما أثبت عن سائر النسخ ومجالس العلماء .
 (٥) د وسائر النسخ : « الواو » تعريف ، وما أثبت عن مجالس العلماء .
 (٦) مجالس العلماء : ٣٠٥ ونزهة الألباب : ١٤٤ وإنباه الرواة : ٨١/٢
 — ٨٢ والمزهر : ٣٦٤/٢ ، ٣٧٨ .
 (٧) ف : « حدثني » .
 (٨) ليست في د وأثبتتها عن سائر النسخ ومجالس العلماء .
 (٩) « له » ليست في ف ، هـ .
 (١٠) وردت الأبيات الثلاثة منسوبة الى الربيع بن زياد العبسي في شرح

مَنْ كَانَ مَسْرُورًا بِمَقْتَلِ مَالِكٍ
 فَلَيَّاتِ نِسْوَتَنَا بِوَجْهِ نَهَارٍ
 يَجِدُ النِّسَاءَ حَوَاسِرًا يَنْدُبْنَهُ
 قَدْ قَمِنَ قَبْلَ تَبَلُّجِ الْأَسْحَارِ
 قَدْ كُنَّ يَخْبَأْنَ الْوَجُوهَ تَسْتَرًا
 فَالآنَ حِينَ بَدَوْنَ لِلنَّظَارِ

فقال له (١) : كيف تروي بدآن أو بدين ؟ فقال : بدآن (٢) ،
 فقال له : أخطأت ، ففكر ثم قال : إنا لله ، هذا عاقبة البغي (٣) .

الحماسة للمرزوقي : ٩٩٥ - ٩٩٦ وأمالى المرتضى : ٢١١/١ ،
 والأول والثاني منها بهذه النسبة في الخزاعة : ٥٣٨/٣ ووردا أيضاً
 في الخزاعة : ٣٠٩/٣ غير أن البغدادي نسبهما الى ربيع بن مالك
 والصواب ربيع بن زياد ، وجاء البيت الأول منسوباً الى الربيع بن زياد
 في مجاز القرآن : ٩٧/١ وأنشده أبو بكر بن الأنباري في شرح السبع
 الطوال : ٥٦١ غير معزو ، والثالث منها في الخصائص : ٣٠٠/٣
 وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ١١١ والمزهر : ٣٧٨
 بلا نسبة .

- (١) « له » ليست في ف .
- (٢) مجالس العلماء : « فقال : بدآن ، فقال : خطأ إنما هو بدآن ، فقال له : أخطأت » .
- (٣) بعد ذلك في مجالس العلماء : « قال المبرد : مثل هذا لا يخفص على الجرمي إنما غرط » .

قال صاحب الكتاب (١) : وقع في هذه الحكاية سهو من الحاكي لها أو من الناقل [وذلك] (٢) أنكه حكى أن المازني حضر مجلس الجرمي وهذا غلط ، والذي حدثني به علي بن سليمان وغيره أن الجرمي تكلم بهذا بحضرة الأصمعي ، والسائل له الأصمعي ، وإنما كان ذلك على الأغلوطة والتجربة (٣) .

مجلس أبي عثمان المازني

مع أبي الحسن سعيد بن مسعدة (٤)

أخبرنا أبو جعفر الطبري قال : حدثني أبو عثمان المازني [قال] (٥) : قال لي الأخفش سعيد بن مسعدة يوماً : على أي وجه أجاز (٦) سيويه (٧) في تثنية كساء كساوان بالواو ؟ فقلت : [هـ : ٣٦] بالتشبيه بقولهم : حمراوان وبيضاوان لأتتها في اللفظ همزة كما أتتها (٨) همزة ، فقال لي : فيلزمه (٩) على هذا أن يجيز في تثنية حمراء حمراءان على التشبيه بقولهم : كساءان لأنك إذا أشبهت (١٠) الشيء

- (١) قوله : « قال صاحب الكتاب » ليس في مجالس العلماء .
- (٢) زيادة عن مجالس العلماء وليست في دوائر النسخ .
- (٣) للمجلس تنمة في مجالس العلماء .
- (٤) مجالس العلماء ٣١٣ -
- (٥) زيادة عن مجالس العلماء ، وليست في دوائر النسخ .
- (٦) دوائر النسخ : « أجاب » وما أثبت عن مجالس العلماء .
- (٧) انظر الكتاب : ٣٤٩/٣ ، ٣٩١/٣ .
- (٨) م : « كأنها » تحريف .
- (٩) هـ : « فيلزمك » تحريف .
- (١٠) ف ، م ، هـ ، مجالس العلماء : « شبهت » .

بالشيء فقد وجب أن يكون المشبه به (١) مثله في بعض المواضع ،
 فقلت : هذا لازم لسيبويه ، ثم فكثرت فقلت : لا يلزمه هذا ، فقال
 لي : أليس لك شبيهنا ما بليس فأعملناها عمل ليس ، فقلنا : ما زيد
 قائماً ، كما نقول : ليس زيد قائماً (٢) شبيهنا أيضاً ليس بـ ما في بعض
 المواضع فقلنا : ليس الطَّيِّبُ إِلَّا الْمَسْكُ ؟ ومثل هذا كثير ، ومنهم
 من يقول : ليس الطَّيِّبُ إِلَّا الْمَسْكُ ، فنصب ، فإنه لزم الأصل ،
 وذلك أن خبر ليس منصوب منفيًا كان أو موجباً ، لأنَّها أخت كان ،
 والمنفي [قولك] (٣) : ليس زيد قائماً والموجب قولك (٤) : ليس
 زيد إلا قائماً وما كان زيد إلا قائماً كما تقول : ما كان
 زيد قائماً وما كان زيد إلا قائماً (٥) ، وأما من رفع فقال : ليس
 الطَّيِّبُ إِلَّا الْمَسْكُ ففيه وجهان :

أحدهما : وهو الأجود ، أن يضم في ليس اسمها ويجعل الجملة
 خبرها ، كما قال هشام أخو ذي الرثمة (٦) :

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَنَرْتُ بِهَا

وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولٌ

-
- (١) « به » ليست في م .
 - (٢) « كما نقول : ليس زيد قائماً » ليست في ف . ل .
 - (٣) زيادة عن هـ . ومجالس العلماء وليست في د وسائر النسخ .
 - (٤) « قولك » ليست في م .
 - (٥) من « كما تقول » الى « قائماً » ليس في مجالس العلماء .
 - (٦) ورد البيت بهذه النسبة في سيبويه : ٧١/١ وإعراب أبيات ملفزة :
 ٢٣٢ ، وجاء غير منسوب في المقتضب : ١٠١/٤ وشرح السبع الطوال :
 ٤٧٤ وشرح المفصل : ١١٦/٣ والمنفي : ٣٢٧ والهمع : ١١١/١ .

التقدير : ليس الأمر شفاء الداء مبذول" منها ، ولكنه إضمار لا يظهر ، لأنه أضمر على شريطة (١) التفسير ، وتكون إلا في المسألة مؤخرّة ، وتقديرها التقديم حتى يصحّ (٢) الكلام ، لأنها (٣) لا تقع بين المبتدأ والخبر ، فيكون التقدير : « ليس إلا الطيب المسك » (٤) ، ومثله « إن نظنّ إلا ظنّاً » (٥) ، تقديره : إن نحن إلا ظن ظنّاً .

والوجه الآخر : أن تجعل ليس بمنزلة ما فتلغي عملها لدخول إلا في خبرها كما تلغي عمل ما إذا دخلت إلا في خبرها (٦) ، كما حملوا ما على ليس فنصبوا خبرها ، لأنه ليس في العربية (٧) شيان تضارعا فحمل أحدهما على الآخر إلا جاز حمل الآخر عليه في بعض الأحوال .

فقلت : ليس (٨) هذا مثل ذلك ، وذلك أنه لو أجاز سيبويه في

-
- (١) م : « شرطية » .
(٢) د : « يصلح » وما أثبت عن سائر النسخ ومجالس العلماء .
(٣) كذا في مجالس العلماء ، وفي د وسائر النسخ : « لأنه » تحريف .
(٤) العبارة في د وسائر النسخ : « ليس الطيب إلا المسك » تحريف .
وما أثبت عن مجالس العلماء .
(٥) الجاثية : ٣٢/٤٥ .
(٦) من « كما تلغي » إلى « خبرها » ليس في ف .
(٧) هـ : « الغريب » تحريف .
(٨) مجالس العلماء : « أليس » تحريف .

تشية حمراء : حمراء ان لجعل علامة التأنيث (١) غير متطرفة (٢) على صورتها ، وهي متطرفة ، فهل وجدت أنت علامة التأنيث متوسطة على صورتها متطرفة (٣) ؟ فسكت .

ثم قال [لي] (٤) : لم أجد ذلك ، ولا (٥) يلزم سيبويه ما قلنا ، وما أحسن ما احتججت له . [هـ : ٣٧]

-
- (١) مجالس العلماء : « التثنية » تحريف .
 - (٢) م : « علامة التأنيث متوسطة غير متطرفة » .
 - (٣) د وسائر النسخ : « متوسطة » تحريف ، وما أثبت عن مجالس العلماء .
 - (٤) زيادة عن ف ، ل ، مجالس العلماء ، وليست في د ، م ، هـ .
 - (٥) ل : « ولم » .

مجلس أبي العباس ثعلب مع جماعة (١)

حدثني أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش ، قال : أنشدنا
أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي (٢) :

وصاحبٍ أبدأ حُلواً مُزماً
بحاجةِ القومِ خفيفاً نَزماً
إذا تَغَشَّاهُ الكرى ابرخزماً (٣)
كأنه قطننا تحته وقزماً
أو فرشاً محشوئاً أو زماً

قال أبو الحسن : أنشدنا أبو العباس هذه الأبيات ثم قال :
يا أصحاب المعاني ما تقولون (٤)؟ فحضنا فيه ، فلم نصنع شيئاً ، فضحك
ثم قال : أخبرني ابن الأعرابي أن اسم ابنته كان مُزماً ، فناداها
ورخمها ، كآفته قال : وصاحبٍ أبدأ حُلواً من القول يا مُزماً ،

(١) مجالس العلماء : ٣١٦ -

(٢) ورد البيتان الأول والثاني في اللسان (نرز) غير منسوبين ، والبيتان
الرابع والخامس بلا نسبة في كتاب الأمثال : ٥٣ والمنخص : ١٦٦/٨
والمعرب : ٢٧٣ وديوان أبي تمام بشرح التبريزي : ١/٢٣٠ وأمالي
ابن الشجري : ١/٣٢٤ وسمط اللآلي : ٢١٦ واللسان (وزز) وجاء
البيت الخامس غير معزو في شرح السبع الطوال : ٥٧٧ -

(٣) د ومجالس العلماء : « ابرخزا » وما أثبت عن سائر النسخ . وابرخزا
لم أجدهما فيما راجعت من المعاجم .

(٤) مجالس العلماء : « ما يقول » .

ثم حذف الهاء للترخيم ، يقال : رجل نَزْرٌ إذا كان خفيفاً في الحاجة (١) ،
ومثله خفيف وخفّافٌ ونَدْبٌ بمعنى واحد (٢) ، وقوله :
« اِبْرَحَزْرًا » (٣) يريد اتنبه (٤) • يصفها (٥) بقلة [د : ٢١٩] النوم
وخفة الرأس ، وقوله : « مملوءة إوزًا » (٦) يريد : ريش إوزٍ ،
فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، كما يقال (٧) : صلى المسجد
أي : أهل المسجد •

مجلس أبي العباس أحمد بن يحيى

مع أبي الحسن محمد بن كيسان (٨)

حدثني بعض أصحابنا قال : أخبرنا أبو الحسن بن كيسان قال :
قال لي أبو العباس : كيف تقول مررت برجلٍ قائمٍ أبوه ؟ فأجبتُه

-
- (١) قال في اللسان (نَزْر) : « والنَزْرُ والنَزْرُ : السخيُّ الذكي الخفيف »
(٢) جاء في اللسان (خفف) : « خَفَّ يَخْفِفُ خَفْفًا وَخَفِيفَةً : صار خفيفاً
فهو خَفِيفٌ وَخَفَّافٌ بِالضَّمِّ وَقِيلَ : الخفيف في الجسم والخفّاف في
التَّوَكُّدِ وَالدِّكَاةِ » • وجاء في اللسان (ندب) : « ورجل نَدْبٌ :
خفيف في الحاجة » •
- (٣) د ومجالس العلماء : « ابرحزرا » وما أثبت عن سائر النسخ •
(٤) د وسائر النسخ : « ابنته » تصحيف وما أثبت عن مجالس العلماء •
(٥) كذا في د وسائر النسخ ومجالس العلماء ، ولعلها « يصفه » •
(٦) مجالس العلماء : « وقوله أو فرشاً مملوءة إوزاً » •
(٧) ف ، ل ، م ، مجالس العلماء : « قيل » •
(٨) مجالس العلماء : ٣١٨ •

بخفض قائم ورفع الأب ، فقال لي : بأي شيء ترفعه ؟ فقلت : بقائم ، فقال : أو ليس هو عندكم اسماً وتعيينونا بتسميته فعلاً دائماً (١) ؟ فقلت (٢) : لفظه لفظ الأسماء ، وإذا وقع موقع الفعل المضارع وأدبى معناه عمل عمله ، لأنه قد يعمل عمل الفعل ما ليس بفعل إذا ضارعه ، قال : فكيف تقول : مررت برجلٍ أبوه قائمٌ ؟ فأجبتُه برفعهما جميعاً ، فقال لي : فهل تجيز أن تقول : مررت برجلٍ [أبوه] (٣) قائم ، وترفع به مؤخراً كما رفعت به مقدماً ؟ قلت : ذلك غير جائز عند أحد ، قال : ولِمَه ؟ قلت : لأنه اسم جرى مجرى الفعل ، وإذا تقدم عمل عمل الفعل ولم يكن فيه [هـ : ٣٨] ضمير ، فإذا تأخر كان بمنزلة الفعل المؤخر ، فلزمه أن يقع فيه ضمير من الاسم المتقدم يرتفع [به] (٤) ، كما يكون ذلك في الفعل إذا تأخر ، فلمَّا كان الفعل لو ظهر ههنا لم يرفع ما قبله كان الاسم الجاري مجراه أضعف في العمل ، وأحرى أن لا يعمل فيما قبله ، فقال لي : فاجعل الاسم مرفوعاً بالابتداء وما بعده خبره على مذهبكم ، لأنَّ خبر المبتدأ عندكم يكون مخفوضاً ومنصوباً ، كما تقولون (٥) : زيدٌ في الدار وزيد أمامك . قلت : ذلك غير جائز لأنَّ خبر المبتدأ إذا كان هو المبتدأ بعينه لم يكن إلا

(١) كذا في ف ومجالس العلماء . وفي د ، م ، ل : « قائماً » تحريف وليست الكلمة في هـ .

(٢) في هـ : « وإنما يغلب » مكان « فقلت » تحريف .

(٣) زيادة عن مجالس العلماء ، وليست في د وسائر النسخ .

(٤) زيادة عن مجالس العلماء ، وليست في د وسائر النسخ .

(٥) مجالس العلماء : « تقول » .

مرفوعاً ، كقولنا : زيدٌ منطلقٌ وعبدُ اللهِ قائمٌ وما أشبه ذلك ، وكذلك إذا قلنا : مررتُ برجلٍ أبوه قائمٌ ، فالقائم هو الأب في المعنى ، فلا يجوز أن° يختلف إعرابهما ، قال : فقد جاء في الشعر الفصيح الذي هو حُجَّةٌ مثل هذا الذي تنكره ، قال امرؤ القيس (١) :

فَظَلُّ لَنَا يَوْمَ لَذِيذٍ بِنَعْمَةٍ
فَقَلُّ فِي مَقِيلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيِّبٌ

تقديره : فقل في مقيلٍ متغيبٍ (٢) نَحْسُهُ ، ثم قدّم وأختر كما ترى ، فقلت له : ليس هو على هذا التقدير ، فوقع لي في الوقت خاطر ، قال : فأيشيءٍ تقديره ؟ فقلت (٣) : [تقديره] (٤) : فقل (٥) في مقيلٍ (٦) نحسه ، وتمّ الكلام كما تقول : مررتُ بمضروبٍ أبوه كريم ، والتقدير : مررت برجلٍ مضروبٍ أبوه ، ثم (٧) تجعل كريماً

-
- (١) لم أجد البيت في ديوانه ، وهو في اللسان (غيب) منسوباً الى امرئ القيس وقال ابن منظور بعد أن أنشد البيت : « وقال الفراء : المتغيب مرفوع والشعر مكفأ » ، ولا يجوز أن يرد على المقييل كما لا يجوز : مررت برجلٍ أبوه قائمٌ » .
- (٢) د ، ف ، ل ، م : « مغيب » تحريف وما أثبت عن هـ ومجالس العلماء .
- (٣) مجالس العلماء : « قلت » .
- (٤) زيادة عن مجالس العلماء وليست في د وسائر النسخ .
- (٥) هـ : « هل » تحريف .
- (٦) د : « تقيل » وما أثبت عن سائر النسخ ومجالس العلماء .
- (٧) « ثم » ليست في ل .

فَعَتَا لِلْمَتْرُوكِ الَّذِي فِي النِّيةِ ، فَكَأَنَّكَ قَالَ : فَتَقُلُّ فِي مَقِيلٍ نَحْسُهُ ،
 يقال : قَالَ نَحْسُهُ أَي سَكَنَ (١) ، وَالتَّحْنَسُ : الدُّشْخَانُ أَيْضاً (٢) ،
 ثُمَّ قَالَ : مُتَغَيِّبٌ بَعْدَ أَنْ تَمَّ الْكَلَامُ كَأَنَّكَ (٣) قَالَ : مُتَغَيِّبٌ عَنِ (٤)
 النَّحْسِ . فَقَالَ : هَذَا لِعَمْرِي وَجْهٌ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ .

قال أبو الحسن : فحدثت أبا العباس المبرد بما جرى فقال :
 هذا شيء كان (٥) خطر لي ، فخالفت النحويين لأتتهم زعموا أنك ممكنا
 أتى به امرؤ القيس ضرورة ، ثم رأيت بعد ذلك قد (٦) أملاه (٧) .

مجلس سعيد الأخصش مع المازني (٨)

حدثني محمد بن منصور قال : سأل المازني أبا الحسن سعيد
 ابن مسعدة عن قولهم : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو وَأَكْرَمُ مِنْهُ »

- (١) في اللسان (قيل) : « ومنه حديث زيد بن عمرو بن نفيل : ما مهاجر كمن قال ، وفي رواية : ما مهاجر ، أي ليس من هاجر عن وطنه أو خرج في الهجرة كمن سكن في بيته عند القائلة » .
- (٢) في القاموس (النحس) : « النحس : الأمر المظلم والريح الباردة إذا أدبرت والغبار في أقطار السماء » .
- (٣) هـ : « فقال : كأنه » .
- (٤) ف : « على » تحريف .
- (٥) « كان » ليست في مجالس العلماء .
- (٦) هـ : « هذا » تحريف .
- (٧) للمجلس تنمة في مجالس العلماء .
- (٨) مجالس العلماء : ٣٢٢ .

فقال الأَخفش : أفعل (١) في هذا الباب إذا صحبه « من ° » فإثما يُضاف إلى ما هو بعضه ، فلم يُثَنَّ ولم يُجْمَع ، كما أن البعض كذلك [ه : ٣٩] لا يثَنَّى ولا يجمع ولا يؤنث ، كقولك : بعض أخواتك خرجن وخرجنا (٢) وخرج .

قال أبو عثمان : إنما معناه : فضله يزيد على فضله وكرمه يزيد على كرمه ، فكان بمعنى المصدر ، فلم يُثَنَّ ولم يُجْمَع ، كما أن المصدر كذلك (٣) ، وقال الفراء : إن أفعل في هذا الجنس يضاف (٤) إلى شيء يجمع الفاضل والمفضول ، فاستعني بثنيته (٥) ما أضيف إليه وجمعه وتأنيثه عن ثنيته (٦) في ذاته وجمعه ، فصار بمنزلة الفعل الذي إذا تقدم يستغنى بما بعده عن ثنيته وجمعه .

مجلس مروان مع أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأَخفش (٧)

أخبرنا أبو جعفر أحمد بن محمد الطبري ، قال : سألت مروان سعيد بن مسعدة الأَخفش : أزيداً ضربته أم عمراً ؟ فقال : أي شيء ؟

-
- (١) د : « أفضل » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ ومجالس العلماء .
 - (٢) كذا في مجالس العلماء وفي د وسائر النسخ : « خرجنا » تصحيف .
 - (٣) مجالس العلماء : « كذلك . قال أبو بكر : وقال الفراء » .
 - (٤) د : « مضاف » وما أثبت عن سائر النسخ ومجالس العلماء .
 - (٥) ل : « بثنيته » .
 - (٦) مجالس الملمماء : « ثنية » .
 - (٧) مجالس العلماء : ٧٧

تختاره فيه ؟ فقال : أختار النصب لمجيء ألف الاستفهام ، فقال :
ألستَ إنيما تختار في الاسم النصب (١) إذا كان المستفهم عنه الفعل
أقولك : « أزيداً ضربته ؟ » ، « أعبداً الله (٢) مرت به ؟ » فقال :
بلى ، فقال له : فأنت إذا قلت : « أزيداً ضربته أم (٣) عمراً ؟ » فالفعل
قد استقرَّ عندك أنك قد كان ، وإنيما تستفهم عن غيره ، وهو (٤) مَنْ
وقع به الفعل ، فالاختيار الرفع لأنَّ المسؤول عنه اسم وليس بفعل ،
فقال له الأخص : هذا هو القياس ، قال أبو عثمان : وهو أيضاً القياس
عندي ، ولكنَّ النحويين أجمعوا على اختيار النصب في هذا لما كان
معه حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل (٥) .

مجلس أبي العباس ثعلب مع جماعة (٦)

حدثنا أبو الحسن علي بن سليمان قال : كنا عند أبي العباس
ثعلب فأنشدنا للحصين بن الحثام المثرَّب (٧) :

-
- (١) « النصب » ليست في مجالس العلماء .
(٢) م : « أم عبد الله » تحريف .
(٣) ل : « تم » تحريف .
(٤) « هو » ليست في هـ ، والعبارة في مجالس العلماء : « عن وقع
به الضرب » .
(٥) مجالس العلماء : « لما كان معه الحرف الذي في الأصل بالفعل أولى » .
(٦) مجالس العلماء : ٣٢٥ والخزانة : ٣٥٣/٣
(٧) البيتان بهذه النسبة في أمالي الزجاجي : ٢٠٨ ، وشرح الحماسة
للمرزوقي : ١٩٧ - ١٩٨ ، والثاني منهما بهذه النسبة أيضاً في

تَأَخَّرْتُ أَسْتَبْقِي الْحَيَاةَ فَلَمْ أَجِدْ
لنَفْسِي حَيَاةً مِثْلَ أَنْ أَتَقَدَّمَ
فَلَسْنَا عَلَى الْأَعْتَابِ تَدْمَى كَلْثُومُنَا
وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا يَقْطُرُ الدَّمَا

فَسألْنَا : ما تقولون فيه ؟ فقلنا : الدَّمُ فاعل جاء به على الأصل
فقال : هكذا [هـ : ٤٠] رواية أبي عبيد وكان الأصمعي يقول : هنا
غلط ، وإنَّ ما عليه (١) الرواية : ولكن على أقدامنا تقطر الدَّمَا
منقوطة من فوقها ، والمعنى : ولكن على أقدامنا تقطر الجراحات (٢)
الدَّمَا ، فيصير مفعولا به ، ويقال : قَطَرَ الماءُ وَقَطَرَتْه أفا (٣) ،
وأنشدنا (٤) :

الشعر والشعراء : ٦٤٨ وبلا نسبة في المنصف : ١٤٨/٢ وأمالى ابن
الشجري : ٣٤/٢ - ١٨٧/٢ وشرح المنفصل : ١٥٣/٤ ، ٨٤/٥ ،
وأنشد ابن قتيبة البيت الأول في عيون الأخبار : ١٢٥/١ ونسبه
إلى يزيد بن المهلب ، وعقب القدم وعقبها : مؤخرها وتجمع على
أعقاب والكلام : جمع كلثم بفتح فسكون وهو الجرح .

- (١) « عليه » ليست في هـ ومجالس العلماء والخزانة .
- (٢) الخزانة : « الكلوم » .
- (٣) قال في اللسان (قطر) : « وقطره الله وأقطره وقطره وقد قطر
الماء وقطرته أنا يتعدى ولا يتعدى » .

(٤) لم أجد نسبة للأبيات فيما وقفت عليه من المصادر ، والبيت الأول
والثاني في المنصف : ١٤٨/٢ والمخصص : ٣٨/٨ ورسالة الملائكة :
١٦٢ وأمالى ابن الشجري : ٣٤/٢ واللسان (أطم ، برغز) والدرر :

كَأَطُومٍ فَقَدَتْ بُرْغَزَهَا
 أَعْقَبَتْهَا الْغَبْسُ مِنْهَا عَدَمًا
 شَغِلَتْ ثُمَّ أَتَتْ تَرْقُبُهُ
 فَإِذَا هِيَ بِبَعْضِهَا وَكَدَمًا
 فَافْتَاقتُ فَوْقَهُ تَرْشُفُهُ
 وَأَغْيِضَ الْقَلْبِ مِنْهَا قَدَمًا

فالدِّمُّ في موضع خفض عطف على العظام ، ولكنه جاء به على الأصل مقصوداً كما ترى ، وكان الأصمعي يقول : إِنَّمَا الرواية : فَإِذَا هِيَ بِبَعْضِهَا وَكَدَمًا ، والبقرة الوحشية ، وبُرْغَزُهَا : ولدها ، والغَبْسُ جمع أغبس وهي الكلاب (١) .

مجلس أبي العباس مع رجل من النحويين (٢)

حدثني علي بن سليمان قال : سأل رجل أبا العباس في مجلسه عن قول الشاعر (٣) :

١٣/١ والخزانة : ٣٥٢/٣ . والبيت الثاني في شرح المفصل : ٨٤/٥
 والهمع : ٢٩/١ وغاض الماء يغيب غَيْبًا : قَلَّ ونقص .

(١) لم أجد في جمهرة اللغة : ٢٨٦/١ والصاح واللسان والتاج (غبس) هذا المعنى لكلمة الغبس ، وقال البغدادي في الخزانة : ٣٥٢/٣ :
 (والغبس جمع أغبس وهي الذئب وقيل الكلاب ») .

(٢) مجالس العلماء : ٣٣١ .

(٣) نسب البيت في كتاب سفر السعادة للسخاوي نسخة المدينة المنورة ورقة : ٣٩ ب الى يزيد بن الحكم .

مرحّباً بالكذي إذا جاءَ جاءَ الـ

خيرٌ أو غابَ غابَ عن كلِّ خيرٍ

فقال أيهجوه أم يمدحه ؟ فقال : بل (١) يهجوه ، وفيه تقديران :
أحدهما : تفسير محمد بن يزيد ، قال : يصفه بالغفلة والبلادة ،
وتقديره : مرحباً بالذي إذا جاءَ جاءَ الخير ، أي حضوره غيبته ،
فهذا المصراع في ذكر بلاذته وغفلته ، ثم قال : أو غابَ غابَ عن كلِّ
خير ، معناه : أن الخير عندنا ، فإذا غابَ غابَ عن كلِّ خير ، لأنّه
لا يرجع إلى خير عنده .

قال أبو العباس أحمد : إنكما وصفه بالحرمان فقط ، وتقدير
الكلام عنده : مرحباً بالذي إذا جاءَ غابَ عن كلِّ خير جاءَ الخير أو
غابَ ، يصفه بالحرمان [د : ٢٢٠] والشثوم على كلِّ حال .

وقد رواه غيرهما بالنصب ، معناه [مرحباً] (٢) بالذي إذا جاءَ
أتى الخير (٣) أي [ه : ٤١] صادف الخير عندنا ، أو غابَ غابَ (٤)
عن كلِّ خير ، أي أنّه لا يرى الخير إلاّ عندنا ، فإذا غابَ غابَ عنّا حرّم ،
ولم يصادف خيراً ، ومثل هذا ممكناً يسأل عنه (٥) :

سألنا من أباك سراة تيسم

فقال : آبي تسودده نزارا

(١) ف : « بلى » تحريف .

(٢) زيادة عن هـ ومجالس العلماء وليست في د وسائر النسخ .

(٣) مجالس العلماء « بالخير » تحريف .

(٤) « غاب » ليست في مجالس العلماء .

(٥) البيت في إعراب أبيات ملفزة : ١٢٣ بلا نسبة .

تقديره : سألنا أباك نزاراً مَنْ سَرَاةً تَيْمٍ تَسْوَدَهُ (١) ؟
 فقال : أبي ، ينتصب « أباك » بوقوع السؤال عليه و « نزاراً » بدل
 منه ، و « مَنْ » رفع بالابتداء وسرارة مبتدأ ثانٍ وتسوّدته الخبر ،
 والمبتدأ الثاني والخبر خبر الأول ، وقوله : فقال (٢) أبي ، تقديره :
 هو أبي ، فيكون خبر ابتداء مضمّر ، وإن شئت رفعته بالابتداء
 والخبر بعده (٣) مقدر ، كأنك قلت : أبي تسوّدته سرّاة تَيْمٍ .

مجلس أبي عمرو بن العلاء مع أبي عبيدة (٤)

حدثنا أبو الحسن علي بن سليمان قال : حدثني محمد بن يزيد
 [قال] (٥) حدثنا المازني عن أبي عبيدة قال : سمعت (٦) أبا عمرو بن
 العلاء يقرأ : « لَتَخِذَتْ عَلَيْهِ أَجْرًا » (٧) ، فسألته عنه فقال :

-
- (١) هـ : « تسود » تحريف .
 (٢) مجالس العلماء : « قال » .
 (٣) مجالس العلماء : « بعد » .
 (٤) مجالس العلماء : ٣٣٣ .
 (٥) زيادة عن مجالس العلماء وليست في د و سائر النسخ .
 (٦) « سمعت » ليست في ل .
 (٧) الكهف : ٧٧/١٨ . قال في الاتحاف : ٢٩٤ « واختلف في لَتَخِذَتْ ،
 فابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بن تاء مفتوحة مخففة وحاء مكسورة بلا
 ألف وصل من تغذ بكسر عينه يتخذ بفتحها كعتب يعتب ، وافقهم ابن
 محيصة واليزيدي والحسن والباقون بهمزة وصل وتشديد التاء وفتح
 الخاء افتعل من اتخذ ، وانظر النشر : ١٥/٢ ، ٢٠٢/٢ ،
 والتيسير : ١٤٥ .

هي لغة فصيحة ، وأشد قول المزمق العبيدي (١) :

وقد تَخَذَتْ رِجْلِي إِلَى جَنْبِ غَرَزِهَا

نَسِيفاً كَأَفْحُوصِ الْقَطَاةِ الْمُطَرِّقِ

يقال اتَّخَذَ اتَّخَاذاً (٢) ، وَتَخَذَ يَتَخَذُ تَخْذاً بمعنى

[واحد] (٣) •

(١) البيت بهذه النسبة في الأصمعيات : ١٦٥ والحيوان : ٢٩٨/٢ والمخصص : ٢٢/١٧ والمقاصد للعيني : ٥٩٠/٤ ، واكتفى الجاحظ في الحيوان : ٥٨١/٥ وابن سيده في المخصص : ١٣٤/١٦ بأن قالا : « وقال العبيدي » ، وجاء البيت بلا نسبة في الخصائص : ٢٨٧/٢ والمخصص : ٢١/١ ، ٢٧٢/١٢ ، ٩٧/١٦ ، وورد في ديوان المثقب العبيدي : ٢٨٠ ، والغرَز : ركاب الرجل من جلد ، والنسيف : أثر ركض الرجل بجنبه البعير والأفحوص : مجثم القطاة والمطرق : من طرقت القطاة إذا حان خروج بيضها •

(٢) ف ، ل : « اتخذ يتخذ اتخاذاً » جاء في اللسان (تخذ) : « تَخَذَ الشَّيْءُ تَخْذاً وَتَخَذَ الأَخِيرَةَ عن كِرَاعٍ وَاتَّخَذَهُ : عمله قال ابن

الأثير : يقال : تَخَذَ يَتَخَذُ بوزن سَمِعَ يَسْمَعُ » •

(٣) زيادة عن مجالس العلماء وليست في د وسائل النسخ •

مجلس أبي عمرو مع الأصمعي (١)

حدثنا أبو الحسن علي بن سليمان ، حدثنا أبو العباس أحمد
ابن يحيى [قال] (٢) : حدثنا أبو (٣) الفضل الرّياشيّ قال : سمعت
الأصمعي يقول : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : الشّعْفُ
بالعين غير معجمة أن يقع في القلب شيء فلا يذهب ، يقال : قد
شَعَفَنِي يَشَعِفُنِي إذا (٤) ألقى في قلبي ذكره وشَعَلَهُ ، وأنشد
للحارث بن حلّثة اليشكريّ (٥) :

وَيْسَتْ مَسًا كَانَ يَشَعِفُنِي
مِنْهَا وَلَا يَسْلِيكَ كَالْيَأْسِ

-
- (١) مجالس العلماء : ٣٣٤ .
 - (٢) زيادة عن مجالس العلماء وليست في دوائر النسخ .
 - (٣) « أبو » ليست في ف .
 - (٤) مجالس العلماء : « يشعفني شعفاً إذا » . جاء في اللسان (شعف) :
« وحكى ابن بري عن أبي العلاء : (كذا في اللسان) الشّعْفُ بالعين
غير معجمة أن يقع في القلب شيء فلا يذهب . يقال : شَعَفَنِي
يشعفني شعفاً » ١ هـ .
 - (٥) ديوانه : ٢٤ والمفضليات : ١٣٣ واللسان (شعف) ورواية الديوان :
« .. ما كان يطعني .. » والمفضليات « .. ما قد شعفت به
..... » ، واللسان « .. ما كان يشعفني .. » .

قلت : قرأت القراء (١) « قَدْ شَعَفَهَا حُبًّا » (٢) بالغين
معجمة وشعفها بالعين غير معجمة (٣) [هـ : ٤٢] •

مجلس الأصمعي مع الكسائي (٤)

حديث (٥) حماد بن إسحاق عن أبيه ، قال : كنا عند الرشيد
فحضر الأصمعي والكسائي فسأل الرشيد عن بيت الراعي (٦) :

قَتَلُوا ابْنَ عَقَّانَ الْخَلِيفَةَ مُحْرَمًا

وَدَعَا فَلَـمَ أَرَّ مِثْلَهُ مَخْذُولًا

فقال الكسائي : كان قد أحرم بالحج ، فضحك الأصمعي

-
- (١) ل : « قد قرأ » وسقطت « القراء » • هـ : « قد قرأت القراء » •
(٢) يوسف : ٣٠/١٢ • قال في الاتعاف : ٢٦٤ : « وعن الحسن وابن
محيصن شعفها بالعين المهملة ، قيل : الشعف : الجنون وقيل : من
شعف البعير إذا حناه بالقطران فأحرقه والجمهور بالغين المعجمة » •
(٣) للمجلس تنمة في مجالس العلماء •
(٤) مجالس العلماء : ٣٣٦ ونزومة الألباء : ١١٣ والمزهر : ٥٨٤/١
والخزاعة : ٥٠٣/١ •
(٥) مجالس العلماء : « حدثنا » •
(٦) ديوانه : ١١٤ والكامل : ٢٩/٣ وشرح ما يقع فيه التصحيف
والتحريف : ١٢١ ، ٢٦٧ وشرح السبع الطوال : ٢٤٥ وشرح الحماسة
للمرزوقي : ٧٥١ ، وورد البيت غير منسوب في المخصص : ٣٠٠/١٢ •

وتهاتف (١) فقال (٢) الرشيد : ما عندك ؟ فقال : والله ما أحرم بالحج ولا أراد أيضاً أنه دخل في شهر حرام ، كما يقال : أَشْهَرَ وَأَعَامَ إذا دخل في شهر وفي عام (٣) ، فقال (٢) الكسائي : ما هو إلا هذا ، وإلا فما معنى الإحرام ؟ قال الأصمعي : فخبّرني عن قول عديّ ابن زيد (٤) :

قَتَلُوا كِسْرَى بَلَيْلٍ مُحْرَمًا
فَتَوَلَّيْتُ لَمْ يَمْسَعْ بِكَفَنٍ

أي إحرام لكسرى ؟ فقال الرشيد : فما المعنى ؟ فقال : يريد أن عثمان لم يأت شيئاً يوجب تحليل دمه ، وكل من يحدث مثل ذلك (٥) فهو في ذمة ، فقال الرشيد : يا أصمعي ما تطأق في الشعر (٦) .

-
- (١) مجالس العلماء : « وتهاتف » والمهاتفة : ضحك فيه فتور ، والهتف : الصوت الجافي العالي .
- (٢) بعدها في مجالس العلماء : « له » .
- (٣) في اللسان (شهر) : « وأشهر القوم : أتى عليهم شهر وأشهرت المرأة : دخلت في شهر ولادها » .
- (٤) ديوانه : ١٧٨ وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : ١٢٦ والمزهر ٥٨٤/١ ، وورد البيت في شرح السبع الطوال : ٢٤٦ بلانسية .
- (٥) م : « بذلك » .
- (٦) للمجلس تنمة في مجالس العلماء .

مجلس أبي يوسف مع الكسائي

حدث أبو العباس أحمد بن يحيى قال : حدثني سلمة عن الفراء قال : كتب الرشيد في ليلة من الليالي إلى أبي يوسف صاحب أبي حنيفة : أقتنا حاطك الله في هذه الأبيات (٢) :

فَإِنْ تَرَفَّقِي يَا هِنْدُ فَالرَّفَقُ أَيْمَنُ
وَإِنْ تَخْرُقِي يَا هِنْدُ فَالْخُرُقُ أَشْنَمُ
فَأَتَّ طَلَقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ
ثَلَاثًا وَمَنْ يَخْرُقُ أَعْقُ وَأَظْلَمُ

فقد أنشد البيت : عزيمة ثلاث (٣) ، وعزيمة ثلاثاً بالنصب ، فكم (٤) ، تطلتق بالرفع وكم (٥) ، تطلتق بالنصب ؟ قال أبو يوسف (٦) : فقلت في نفسي : هذه مسألة فقيهة نحوية ، إن قلت فيها بظني لم آمن الخطأ ، وإن قلت : لا أعلم قيل لي : كيف تكون قاضي القضاة وأنت لا تعرف مثل هذا ؟ ثم ذكرت أن أبا الحسن علي بن حمزة

-
- (١) مجالس العلماء : ٣٣٨ والمغني : ٥٤ والخزانة : ٧٠/٢ .
(٢) لم أجد نسبة لهذين البيتين فيما راجعت من المصادر وهما في شرح المفصل : ١٢/١ ومغني اللبيب : ٥٤ والخزانة : ٦٩/٢ - ٧٥ بلا نسبة . والخُرُق : نقيض الرفق .
(٣) بعدها في هـ : « بالرفع » .
(٤) مجالس العلماء : « فبكم » تحريف .
(٥) مجالس العلماء : « وبكم » تحريف .
(٦) مجالس العلماء : « قال : قال أبو يوسف » .

الكسائي معي في الشارع ، فقلت : ليكن رسول أمير المؤمنين بحيث يكرم ، وقت للجارية : خذي [هـ : ٤٣] الشمعة بين يدي^(١) ، فدخلت إلى الكسائي وهو في فراشه ، فأقرأته الرقعة فقال لي : خذ الدواة واكتب : أمّا مَنْ أنشد البيت بالرفع فقال : عزيمة^(٢) ثلاث فإيما طلقتها بواحدة (٢) ، وأبأها أن الطلاق لا يكون إلا بثلاثة ولا شيء عليه ، وأمّا مَنْ أنشد : عزيمة (٣) ثلاثاً فقد طلقتها وأبأها لأب^(٤) [كأنه] قال : أنت طالق ثلاثاً ، وأنفذت^(٥) الجواب ، فحملت إليّ آخر الليل جوائز (٦) وصلات ، فوجهت بالجميع إلى الكسائي .

قال الزجاجي في أماليه (٧) : أخبرنا أحمد بن سعيد الدمشقي ، حدثنا الزبير بن بكار ، حدثني عمي مصعب (٨) بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن مصعب قال : قال المفضل الضبّي : وجّه إليّ الرشيد

-
- (١) د ، ف ، ل : « يديه » تحريف وما أثبت عن م ، هـ ، مجالس العلماء .
(٢) مجالس العلماء : « واحدة » .
(٣) هـ : « أنشد بالنصب عزيمة » .
(٤) زيادة عن مجالس العلماء ، وليست في دوسائر النسخ .
(٥) هـ : « فأنفذت » .
(٦) هـ : « بجوائز » تحريف .
(٧) لم أجد هذه المسألة في أمالي الزجاجي ، وقد نقلها السيوطي في المزهري : ١٨٩/٢ عن الأمالي .
(٨) م : « عمر بن مصعب » تحريف .

فما (١) علمت إلا وقد جاءني الرسول (٢) ليلاً (٣) فقال (٤) : أجب أمير المؤمنين ، فخرجت حتى صرّت إليه وهو مُتَكَيء ، ومحمد بن زبيدة عن يساره ، والمأمون عن يمينه ، فسلمت فأومى إليّ بالجلوس فجلست ، فقال لي (٥) : يا مفضل ، قلت : لبيك يا أمير المؤمنين ، قال : كم في « فسيكنفيكمهم الله » (٦) من اسم ؟ فقلت : ثلاثة (٧) أسماء يا أمير المؤمنين ، قال : وما (٨) هي ؟ قلت : الياء لله عز وجل ، والكاف الثانية لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، والهاء والميم والواو في الكفار ، قال : صدقت ، كذا أفادنا هذا الشيخ يعني الكسائي (٩) ، وهو إذٍ جالس ، ثم قال : فهمت يا محمد ؟ قال : نعم ، قال : أعد المسألة ، فأعادها كما قال المفضل ، ثم التفت فقال : يا مفضل عندك مسألة تسأل عنها ؟ قلت : نعم يا أمير المؤمنين ، قول الفرزدق (١٠) :

-
- (١) د . ه : « فلما » تحريف وما أثبت عن ف ، ل ، م ، المزهر .
(٢) ه ، المزهر : « الرسل » .
(٣) المزهر : « يوماً » .
(٤) كذا في م ، وفي د وسائر النسخ والمزهر : « فقالوا » تحريف .
(٥) « لي » ليست في ل .
(٦) البقرة : ١٣٧/٢ .
(٧) « ثلاثة » لست في المزهر .
(٨) ه : « فما » .
(٩) ه : « تقي الدين الكسائي » مكان « يعني الكسائي » تحريف .
(١٠) ديوانه : ٥١٩ والكامل : ١٤٣/١ وأمالي المرتضى : ٢٨٨/٢ وأسرار

أَخَذْنَا بِأَفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمْ
لَنَا قَمَرَاهَا وَالنَّجْمُ الطَّوَالِغُ

قال : هيهات ، قد أفادنا هذا متقدماً قبلك هذا الشيخ ، لنا قمرها يعني الشمس والقمر ، كما قالوا : سُنَّةُ العَمْرِينَ ، يريدون (١) أبا بكر وعمر ، قلت : زيادةً يا أمير المؤمنين في السؤال ، قال : زد (٢) ، قلت : فلمَ استجيز (٣) هذا ؟ قال لأنه إذا اجتمع اسمان من جنس واحد وكان أحدهما أخفَّ على أفواه القائلين غلبَوه فسموا الآخر (٤) باسمه ، فلمَّا كانت أيام عمر أكثر من أيام أبي بكر وفتوحه أكثر غلبَوه وسموا أبا بكر باسمه ، وقال تعالى : « بُعِدَ المَشْرِقَيْنِ » (٥) وهو المشرق والمغرب ، قلت : قد بقيت مسألة أخرى ، فالتفت إليَّ الكسائي [ه : ٤٤] وقال : أي هذا غير ما قلت ؟ قلت : بقيت الغاية (٦) التي أجراها الشاعر المفتخر في شعره ، قال : وما هي ؟ قلت : أراد بالشمس إبراهيم خليل الرحمن ، وبالقمر

البلاغة : ٢٩٣ وأمالى ابن الشجري : ١٤/١ ، ١٦٠/٢ ومغني اللبيب : ٧٦٥ والخزانة : ٢٤٠/٢ والبيت بلا نسبة في المقتضب : ٣٢٦/٤ وأمالى المرتضى : ١٤٨/٢ .

(١) ف ، ل ، م : « يعني » .

(٢) م : « زدت » ، المزهري : « زده » .

(٣) المزهري : « استحسنوا » .

(٤) المزهري : « الأخير » .

(٥) الزخرف : ٣٨/٤٣ .

(٦) المزهري : « الفائدة » .

محمداً صلى الله عليه وسلم عليهما ، وبالنجوم الخلفاء الراشدين (١) ،
قال : فاشترأبَّ أمير المؤمنين ، ثم قال : يا فضل بن الربيع احمل
إليه مائة ألف درهم ومائة ألف لقضاء دينه •

قال الزجاجي في كتابه المسمى إيضاح علل النحو (٢) : مسألة
جرت بيني وبين أبي بكر الأنباري في المصدر ، قلت له مرة : ما المصدر
في كلام العرب من طريق اللغة ؟ [د : ٢٢١] فقال : المصدر : المكان
الذي يصدر عنه ، كقولنا : مصدرُ الإبل وما أشبهه ، ثم تقول :
مصدر الأمر والرأي تشبيهاً ، والمصدر أيضاً (٣) هو الذي يسميه
النحويون مصدرأ ، كقولنا : ضرب زيدٌ ضرباً ومضرباً وقام قياماً
ومقاماً وما أشبه ذلك (٤) ، والمتفعل (٥) يكون مكاناً ومصدرأ ،
قلت له : فإذا كان كذلك فلمَ زعم الفراء أن المصدر منصدر (٦)
عن (٧) الفعل ، فأبي (٨) قياس جعله بمنزلة (٩) الفاعل (١٠) ؟ وقد صحَّ

-
- (١) بعدها في المزهر : « من آباءك الصالحين » •
(٢) الايضاح في علل النحو : ٦٢ •
(٣) ل : « إنما » تعريف •
(٤) الايضاح : « وما أشبهه » •
(٥) د ، ف ، ل ، م : « والفعل » تعريف وما أثبت عن هـ والايضاح •
(٦) الايضاح : « مصدر » •
(٧) « عن » ليست في الايضاح •
(٨) الايضاح : « وبأي » •
(٩) الايضاح : « بمعنى » لعله الأصوب •
(١٠) هـ : « العامل » تعريف •

عندك أأنه يكون معمولاً فيه (١) بمعنى مصدر أو مكان كما ذكرت وهل (٢) يُعرف في كلام العرب مَفْعَعَل (٣) بمعنى الفاعل فيكون المصدر ملحقاً به ؟ فقال : ليس هو كذلك عند الفراء ، إنما هو عنده بمعنى مفعول ، كأنه أصدر عن الفعل لا أنه هو صدر عنه ، فهو بمعنى مفعول ، كما قيل : مَرَكَب (٤) فارِه ومعناه مَرَكُوب ومَشْرَب (٥) عَذَب ومعناه مشروب (٦) ، قال الشاعر (٧) :

وقد عادَ عَذَبُ الماءِ بَحْرًا فزادني

على ظَمئِي أنْ أَبْحَرَ المَشْرَبَ العَذْبَ

أراد المشروب (٨) العذب، يقال : أَبْحَرَ الماءُ واستَبْحَرَه (٩) ، إذا صار ملحاً غليظاً ، قلت له : ليس يجب أن يجعل دليله على صحة

-
- (١) الايضاح : « مفعولاً به » تعريف .
(٢) م : « فهل » .
(٣) ف ، ه : « مفعلاً » تعريف .
(٤) الايضاح : « كما قيل : هذا مركب » .
(٥) الايضاح : « مركوب فاره ومشرب » .
(٦) الايضاح : « مشروب عذب » .
(٧) هو نُصَيْبُ بن رباح ، والبيت في ديوانه : ٦٦ والتنبيهات : ٢٣١ والموازنة بين شعر أبي تمام والبحثري : ١٠٥/١ ، وورد بلا نسبة في المخصص : ١٣٧/٩ .
(٨) م : « المشرب » تعريف .
(٩) الايضاح : « واستبحر » ، قال في اللسان (بحر) : « وأبْحَرَ الماء صار ملحاً ٠٠٠ والتبحر والاستبحار : الانبساط والسعة » .

دعواه ما يَنازَع فيه ولا يسلم له ، ولا يجده في كلام العرب ، قال :
فأين وجه (١) المنازعة ههنا ؟ قلت له (١) : إجماع (٢) النحويين كلهم
على أن^٣ (٣) المأكل يكون بمعنى الأكل والمكان والمَشْرَب بمعنى
الشْرَب والمكان ، ومنه قيل : رجل مَقْنَع أي مقنوع به (٤) ، وليس
في كلام العرب مَفْعَل بمعنى مَفْعَل ، ليس فيه مَكْرَم (٥) بمعنى
مَكْرَم ، ولا معطى بمعنى معطى ولا مَقْفَل بمعنى مَقْفَل (٦) ، إنما
يجيء المفعَل بمعنى المفعول [ه : ٤٥] فهل تعرف أنت في كلامهم
مَفْعَلًا بمعنى مَفْعَل معدولاً عنه ، فيكون مصدرًا ملحقاً به ،
هل تعرفه في كلامهم (٧) أو تذكر له شاهداً من شعر أو غيره ، أو رواية
أو قياساً يعمل (٨) عليه ؟ فقال : إن أصحابنا يقولون : المصدر جاء
بمعنى مَفْعَل شاذاً لا يقاس عليه ، إنما هو اختصاص غير مقيس

-
- (١) « وجه » له « ليستا في م »
(٢) د : « بإجماع » ، الايضاح : « اجتماع » • وما أثبت عن ف ، ل ، م هـ •
(٣) الايضاح : « على أن المَفْعَل يكون بمعنى المصدر والمكان ، فالماكل
يكون ... »
(٤) في اللسان (قنع) : « يقال : فلان شاهد مَقْنَع أي رَضًا
يَقْنَع به » •
(٥) الايضاح : « وليس في كلام العرب مفعَل للمفعول به ، ليس فيه
مكرم ... » •
(٦) الايضاح : « ولا مَفْعَل بمعنى مَقْفَل »
(٧) من « مفعلاً بمعنى مفعَل » الى « كلامهم » ليس في الايضاح •
(٨) هـ : « يحمل » •

عليه ، والشواذ في كلامهم غير مدفوعة . قلت له : أمّا إذا صاروا (١) إلى باب الشهوات (٢) والدعاوى بغير برهان فالكلام بيننا ساقط (٣) ، فأما الشواذ فإنّما يقبل (٤) ما نقلته النقلة (٥) وسمع منها في شعر أو شاهد كلام ، لا ما يدّعيه المدّعون قياساً ، وقد (٦) قال بعض أصحابنا : إنّ المصدر بمعنى الانصدار ، كأنته ذو الانصدار منه ، كما قيل : السّلام (٧) المؤمن ، ومعناه ذو السّلام (٨) ، قلت له : فقد رجع القول بنا إلى أنّه في معنى (٩) فاعل ، وقد مضى الكلام فيه ، فذاكرت ما جرى بيننا (١٠) لأبي بكر بن الخياط فقال : هذه أشياء يولّدها من عنده على مذاهب القوم ، ليست محكيّة عن القراء ولا موجودة في كتبه ، ولكنها ممّا يرى أنّها تؤيد (١١) المذهب وتنصره ، ثم رأيت بعد ذلك بمدة بعيدة قد ذكر هذه الاحتجاجات أو قريباً منها في بعض كتبه ولم يرجع عنها .

-
- (١) د . م ، هـ : « صاروا » تحريف ، وما أثبت عن ف ، ل ، الايضاح .
(٢) الايضاح : « السهول » تحريف .
(٣) بعد كلمة « ساقط » في الايضاح : « فأما من الشهوات والدعاوى بغير برهان » فأما
(٤) الايضاح : « نقبل » .
(٥) الايضاح : « الرواة » .
(٦) الايضاح : « فقد » .
(٧) الايضاح : « المسلم » تحريف .
(٨) الايضاح : « ومعناه السلامة » .
(٩) م : « بمعنى » .
(١٠) « بيننا » ليست في الايضاح .
(١١) هـ : « تؤيد » .

هذه إحدى عشرة مسألة سأل عنها أبو بكر الشيباني
أبا القاسم الزجاجي في كتاب أنفذه إليه من طبرية إلى
دمشق فكتب إليه في الجواب :

بسم الله الرحمن الرحيم

حفظك الله وأبقاك وأتمَّ نعمته عليك وأدامها لك ، وقفت
يا أخي جميلي الله فذاك على مضمَّن كتابك الوارد مع أخينا حفظه
الله ، والجواب عنه يصدر إليك ولا يتأخر بحول الله ومشيتته ،
ووقفت على ما (١) ضمَّته آخره من المسائل التي اشتبهت عليك ،
وبادرت (٢) إليك بتفسيرها في هذا الكتاب لعلمي بتعلق قلبك بها ،
وليتعجل (٣) أخونا حفظه الله الانتفاع بها ، وأتبعته مسائل من
عندي منتخبة من ضروب شتى ، أنت تقف عليها وتذكرني بها ،
ومهما عرض لك من أمثال هذا فلا تنقبض في مفاتيحي به ، فأنتي
أسرَّه بذلك ، وأقضي إليك فيه ما عندك على [ه : ٤٦] مبلغ
ما يتناهى إليه علمي إن شاء الله تعالى .

المسألة الأولى

أما قولهم : « هذا زيد السَّعدي سَعْدٌ بَكْرٌ » وقولك :
كيف يعرب سَعْدٌ ، وما الاختيار فيه فإنَّ هذه المسألة يختار فيها

(١) « ما » ليست في ف .

(٢) د : « ومادرت » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ .

(٣) هـ : « وليعجل » .

الكوفيون الخفض ، فيقولون : زيد^١ السَّعْدِيُّ سَعْدٌ بَكْرٌ ، قالوا : لأن معنى قولنا: زيد^١ السَّعْدِيُّ: زيد^(١) من سعدٍ ، ثم تقول: سعدٍ بكرٍ على الترجمة ، لأننا نريد بهذا الكلام الإضافة ، وليس يمتنعون (٢) من إجازة نصبه .

فأما أصحابنا البصريون فلا يجيزون خفض هذا البيت ، لأن^٢ قولنا : زيد^١ السَّعْدِيُّ ، سعد^٣ مرفوع وليس بمرفوع ، وإنا كما الياء المثقلة في آخره دللت على التَّسَبُّبِ إليه ، ولا يكون المضاف إليه أولاً والدال على الإضافة آخرأ ، ولعمري أن^٣ النسب إضافة ، لأننا إذا قلنا : رجل بكرى^٤ وتسمي^٤ فإنا نضيفه إليه ، ولكنه ليس على طريقة المضاف والمضاف إليه ، وليس ههنا لفظ خافض ولا مخفوض ، وقد سمي سبويه النسب إضافة على الوجه الذي ذكرته لك ، فيقول أصحابنا : « زيد^١ السَّعْدِيُّ (٣) سعد^٣ بكر^٣ » بالنصب على أعني سعد^٣ بكر ، ولا يمتنعون (٤) من الرفع على معنى هو : سعد^٣ بكر^٣ ، وليست هذه المسألة (٥) مسطرة لأصحابنا في شيء من كتبهم (٦) ، وهي مسطرة في كتب الكوفيين ، ولكنني سألت عنها أبا بكر بن الخطاط وابن شقيق^٦ ، فأجابني بما ذكرته (٧) لك .

-
- (١) « زيد » لست في م .
 - (٢) ه : « يمتنعون » .
 - (٣) ه : « السعد » تحريف .
 - (٤) ه « يمتنعون » .
 - (٥) « المسألة » ليست في ل .
 - (٦) بعدها في ه : « البيت » .
 - (٧) ف ، ل : « ذكرت » .

المسألة الثانية

كيف الاختيار في النسب إلى مادَرََايا (١) وجرَّجَرََايا (٢) وقالَيْتَقْلَا (٣) أما جرَّجَرََايا ومادَرََايا فالاختيار في النسب إليهما أن تقول : جرَّجَرََايِيٌّ ومادَرََايِيٌّ بهمزة بعد ألف بعدها ياء النسب ، وقياس ذلك أن الألف التي في آخر جرَّجَرََايا (٤) ومادَرََايا يلزم حذفها (٥) في النسب ، لأنَّ (٦) الألف في النسب إذا وقعت خامسة فصاعداً (٧) يلزم حذفها ، كما تقول في النسب إلى حُبَارِي حُبَارِيٍّ وإلى جَحَجَبِي جَحَجَبِيٍّ (٨) ، هذا مستمق عليه ولا خلاف فيه ، فلمَّا وقعت الألف في هذين الاسمين سابعة كان

-
- (١) ما ذَرََايا بالذال المعجمة : قرية فوق واسط ، انظر معجم البلدان : ٣٨١/٤ .
- (٢) بلد من أعمال النهروان الأسفل . انظر معجم البلدان : ٥٤/٢ .
- (٣) بلد بآرمينية العظمى وقالي : اسم امرأة بنت مدينة سمَّتها قالي قالة ومعناه إحسان قالي ، وعربت فصارت قاليقلا . انظر معجم البلدان : ١٩/٤ .
- (٤) بعدها في هـ : « فصاعداً » زيادة لا يقتضيها السياق .
- (٥) في د و سائر النسخ : « حذفه » تحريف ، ولعل ما أثبت هو الصواب .
- (٦) من « بهمزة » الى « لأن » ليس في م .
- (٧) « فصاعداً » ليست في هـ .
- (٨) جَحَجَبِيٍّ : حبي من الأنصار ، انظر الاشتقاق : ٤٤١ واللسان (ججج) .

حذفها لازماً ، فلمَّا حذف الألف بقيت في آخر الاسم ياء قبلها ألف (١) في موضع حركة طرفاً (٢) [هـ : ٤٧] فلزم قبلها (٣) ألفاً والإبدال منها همزة ، كما يلزم مثل ذلك في سِقَاءٍ وسِقَاءٍ ، وكذلك كل ياء أو واو وقعت طرفاً قبلها ألف لزم قبلها همزة على هذا القياس ، فقيل : جَرَّ جَرَّائِيٍّ ومادَرَ أَيْبِيٍّ كما ترى ، وقال سيبويه (٤) في النسب إلى حَوَلايا (٥) وبرَدَرَايا (٦) : حَوَلايِيٍّ وبرَدَرَايِيٍّ ، قال : تحذف الألف الأخيرة لأكثرها سادسة ، وتقلب الياء التي قبلها ألفاً (٧) لوقوعها طرفاً قبل ألفه ، ثم تبدل منها همزة ، وإن شئت قلت : جَرَّ جَرَّ أَوِيٍّ ومادَرَ أَوِيٍّ ، فأبدلت من الهمزة واواً كما أجازوا في سَمَاءٍ : سَمَاوِيٍّ وفي كِسَاءٍ : كِسَاوِيٍّ وفي سِقَاءٍ : سِقَاوِيٍّ تشبيهاً لها بحمراوِيٍّ وصفراوِيٍّ ، وكما أجازوا في التثنية كِسَاوَانٍ وسقاوان تشبيهاً بقولهم : حمراوان ، والوجه الهمز ، وكذلك قد (٨) أجاز سيبويه (٩) في النسب إلى سِقَايَةٍ وصَلَايَةٍ (١٠) سِقَاوِيٍّ

-
- (١) م : « الألف » .
 - (٢) العبارة في م : « في موضع حركة طرفاً قبلها الف فلزم قبلها ألفاً » .
 - (٣) ل : « قبلها » تحريف .
 - (٤) انظر الكتاب : ٢ / ٢٥١ .
 - (٥) هي قرية كانت بنواحي النهروان ، انظر معجم البلدان : ٢ / ٢٦٦ .
 - (٦) موضع بالنهروان من أعمال بغداد ، انظر معجم البلدان : ١ / ٥٥٥ .
 - (٧) م : « أيضاً » تحريف .
 - (٨) « قد » ليست في م .
 - (٩) انظر الكتاب : ٢ / ٢٥١ .
 - (١٠) السَّقَايَةُ : الصاع ، والصلَايَةُ : مَدَقُّ الطيب .

وصِلاوِيّ، والاختيار [د: ٢٢٢] عنده (١) سِقَاوِيّ وصِلائيّ (٢)
على (٣) ما ذكرت [لك] (٤) .

وأما قَالِيَقْلًا فليس من هذا ، لأنّ هذا من جنس الأسماء
المركبة من اسمين نحو : معدِيكرب وبَعْلَبِك ورامَ هُرْمُز (٥)
وَشَغَرَ بَغَرَ في قولهم : « ذهب القوم شَغَرَ بَغَرَ » أي :
متفرّقين (٦) ، و « ذهب غنمه شَذَرَ مَذَرَ » ، وكذلك قَالِيَقْلًا ،
حكاه (٧) سيويه (٨) في هذا الباب مع هذه الأسماء ، وذكر أنّ
في (٩) اسمين جعلتا اسماً واحداً ، فالتسبب إلى هذا الجنس من الأسماء
بحذف الآخر (١٠) والنسب إلى الصدر ، كقولك في النسب إلى
معدِيكرب : معدِيّ وإلى رامَ هُرْمُز : رامِيّ وإلى بَعْلَبِك :

(١) م : « عندي » -

(٢) انظر الكتاب : ٣/٣٤٨ - ٣٤٩ .

(٣) م : « كما » -

(٤) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .

(٥) رام بالفارسية : المراد والمقصود هُرْمُز : أحد الأكاسرة ، وهي مدينة
بنواحي خوزستان . انظر معجم البلدان : ٢/٧٣٨ .

(٦) في اللسان (شغَرَ) : « وتفرقت الغنم شَغَرَ بَغَرَ أي في كل وجه »
وفيه (شذَرَ) : « وذهبت غنمك شَذَرَ مَذَرَ كذلك » أي تفرقت .

(٧) د : « حكاية » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

(٨) انظر الكتاب : ٣/٣٠٤ - ٣٠٥ .

(٩) هـ : « من » -

(١٠) « الآخر » ليست في ف -

بَعْلِيٌّ ، فأما قولهم: بَعْلَبَكِيٌّ فمؤنث من اصطلاح العامة عليه ، وإيها وجب حذف الآخر من هذا الجنس في النسب كما تحذف هاء التأنيث ، لأنَّ القياس فيهما سواء ، كقولك في طلحة : طَلْحِيٌّ وفي عائشة : عَائِشِيٌّ فكذلك قالقلا ، النسب إليه : قَالِيٌّ كما ترى بحذف العجز ، والنسب إلى الصدر كما ذكرت لك .

المسألة الثالثة

كيف الاختيار في قولهم : « هذه ثلاث مائة درهم فضة خلاص وازنة جيد » الرفع أم النصب ؟ أمَّا الوجه في الفِضَّة والخلاص والجِياذ فالنصب ، لأنَّ هذا تمييز جنس الفِضَّة (١) وتخليصه (٢) ، فتقول : هذه ثلاث مائة درهم فضةً خلاصاً جيداً ، فنصبه (٣) على [هـ : ٤٨] التمييز والتفسير ، فتمييز ثلاث مائة بالدرهم المخفوض ، لأنَّه وإنَّ كان مخفوضاً فهو مفسَّر لجنس الفضة ، لأنَّ ثلاث المائة جائز أن تكون دراهم وغير دراهم ، ثم تميِّز (٤) الجملة بالفضة ، أعني جملة الدراهم التي دلَّ عليها الدرهم بالفضة ، لأنَّ الدراهم جائز أن تكون فضة وغير فضة من شَبَّه (٥) ونحاس وورصاص وحديد ، ثم تمييز الفضة بالخلاص لأنَّ منها خلاصاً وغير خلاص ،

- (١) من « أم النصب » إلى « الفضة » ليس في م .
- (٢) كذا في م . وفي د وسائر النسخ : « وتلخيصه » تحريف .
- (٣) م : « فتنصبه » .
- (٤) د : « غير » ، هـ : « تمييز » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن ف ، ل ، م .
- (٥) الشَّبَّه والشَّبَّه : النحاس يصبغ فيصفرك .

ثم تمييز (١) ذلك بالجياد ، هذا وجه الإعراب والاختيار ، والرفع جائز على إضمار المبتدأ فتقول : هذه ثلاث مائة درهم فضة خلاص جياد ، وأمّا الاختيار في « وازنة » (٢) لو أفردتها فالرفع (٣) ، فتقول : هذه ثلاث مائة درهم وازنة (٢) فترفعها على النعت (٤) ، لأنّها ممثلاً يميّز بها ما قبلها ، لأنّها غير مميّزة جنساً من جنس ، إذ (٥) كانت غير دائمة على جنس من الأجناس ، كدلالة الفضة والخلاص والجياد ، وإنّما هي نعت (٦) ، كأنّك أراد أنّها وازنة (٢) كاملة غير ناقصة ، والنسب فيها جائز ، وإذا ذكرتها مع الفضة والخلاص والجياد نصبتها معها فقلت : هذه ثلاث مائة درهم فضة خلاصاً وازنة (٢) جياداً (٧) ، والاختيار ما ذكرت لك .

المسألة الرابعة

كيف الاختيار في تعريف « ثلاث مائة درهم » ؟ لا يجيز

-
- (١) هـ : « غير » تعريف .
 - (٢) ل : « وزانه » تعريف .
 - (٣) ل : « فما الرفع » تعريف .
 - (٤) كذا في م ، هـ ، وفي د ، ف ، ل « النسب » تعريف .
 - (٥) د ، ف ، ل ، م : « أو » تعريف . وما أثبت عن هـ .
 - (٦) كذا في ف ، هـ ، وفي د : « نسخت » . ول : « سمعت » وكلاهما تعريف . وليست الكلمة في م
 - (٧) م : « جياداً وازنة » .

أصحابنا البصريون أجمعون (١) في هذه إلا إدخال الألف واللام في الاسم الأخير المخفوض ، فيقولون : ما فعلت ثلاث مائة الدرهم وأربع مائة الدينار، وكذلك كل عدد قسّر بمخفوض مضاف إليه ، فتعرفه (٢) بإدخال الألف واللام في المضاف إليه ، نحو قولك خمسة الأثواب وخمسة الغلمان وثلاث مائة الدرهم وألف الدينار ، هذا هو القياس في تعريف كل مضاف أن يعرف المضاف إليه ، مثل قولك : هذا غلامٌ رجلٌ وفرسٌ عبدٌ ، تقول في تعريفه : ما فعل غلامٌ الرجل وفرسٌ العبد ، فيتعرف المضاف بتعريف المضاف إليه ، قال ذو الرمة :
أنشده سيويه (٣) :

وهلَّ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ العَمَى

ثَلَاثُ الأَثَابِي وَالرَّشُومُ البَلَاقِيعُ

ولم يقل : الثلاث الأثافي [هـ : ٤٩] وقال الفرزدق ، أنشده

أبو عمر الجرمي (٤) :

(١) « أجمعون » ليست في م .

(٢) ف ، ل ، م : « فتعريفه » .

(٣) البيت في ديوان ذي الرمة : ٤٢٢ وإصلاح المنطق : ٣٠٣ والمقتضب : ١٧٦/٢ والمخصص : ١٠٠/١٧ ، ١٢٥/١٧ وشرح المفصل : ١٢١/٢ ، ٣٦/٦ والمقاصد للعيني : ٤٧٧/٢ والخزانة : ١٠٣/١ ، والبيت ليس من شواهد سيويه .

(٤) ديوان الفرزدق : ٣٧٨ والمقتضب : ١٧٦/٢ وشرح المفصل : ١٢١/٢ ، ٣٣/٦ والجنى الداني : ٥٠٤ وشرح التصريح على التوضيح : ٢١/٢ والدرر : ١٨٥/١ والمقاصد للعيني : ٣٢١/٣ والخزانة : ١٠٣/١ ،

ما زال ممذم عقدت يدها إزاره

فسمًا فأدرك خمسة الأشبار

والكوفيون يجيزون : ما فعلت الخمسة الأثواب والعشرة الدراهم والخمس الجواري والثلاث المائة الدرهم ، فيجمعون بين الألف واللام والإضافة ، وكان الكسائي يروي عن العرب أنها تقول : هذه الخمسة الأثواب والمائة الدرهم ، قال : « شَبَّهوه بقولهم : هذا الحسنُ الوجه والكثيرُ المال » ، وليس مثله ، لأن قولك : « هذا حَسَنُ الوجه » ، مضاف إلى معرفة ، ولم يتعرف لأن (١) إضافته غير محضة ، فلمَّا أردت تعريفه أدخلت عليه الألف واللام فعرفتَه بهما ، وإثما عوَّل الكسائي في ذلك على السماع ، ولم يكن ليروي رحمه الله إلا ما سمع ، ولكن ليس هذا من لغة الفصحاء ولا من يؤخذ بلفظه (٢) ، وليس كل شيء يُسمع من الشواذ والنوادير يجعل أصلًا يقاس عليه .

أخبرني أبو إسحاق إبراهيم (٣) بن السري الزجاج قال : سمعت

والبيت بلا نسبة في إصلاح المنطق : ٣٠٣ والمغني : ٣٧٣ والهمع : ٢١٦/١ ، إزاره : مجده وفخره ، وقوله « خمسة الأشبار » اختلف في تفسيره فقد قال العيني : ٣٢١/٣ : « قوله وأدرك خمسة الأشبار معناه : أيفع وأدرك حدَّ الصبا » وقال البغدادي في الخزانة : ١٠٣/١ « وقوله : خمسة الأشبار أراد طول خمسة أشبار بشبر الرجال وهي ثلثا قامة الرجل » وانظر أقوالاً أخرى في تفسيره في الخزانة .

(١) د : « ان » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

(٢) م : « تؤخذ لفته » .

(٣) كلمة « إبراهيم » لست في ف .

أبا العباس محمد بن يزيد المبرد يقول: «إِذَا جَعَلْتَ التَّوَادِرَ وَالشَّوَادِرَ غَرْضَكَ وَاعْتَمَدْتَ عَلَيْهَا فِي مَقَائِسِكَ كَثُرَتْ زَلَالَتُكَ» وأخبرنا أبو إسحاق قال: أخبرني أبو العباس المبرد قال: أخبرني أبو عثمان المازني قال: أخبرني أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي قال: أخبرني أبو زيد الأنصاري أن قوماً من العرب يقولون: هذه العشرة الدراهم والخمسة الأثواب، فيجمعون بين الألف واللام والإضافة، قال: وليس هم بالفصحاء (١)، وقد حكى أيضاً الأخفش سعيد بن مسعدة هذه الحكاية عن بعضهم وردّها وقال: ليس بماخوذ بها.

قال أبو عمر الجرمي: فقلت لمن يجيز: «هذه الخمسة الدراهم والعشرة الأثواب» بالخفض: كيف تقول: هذا نصف الدرهم وثلث الدرهم؟ أتجيز «هذا (٢) النصف الدرهم والثلث الدرهم»؟ فقال: لا، هذا غير جائز، لا أقول إلا: «هذا نصف الدرهم وثلث الدرهم» فقلت له: فما الفصل بينهما؟ فقال: الفصل بينهما أن العرب [هـ: ٥٠] قد تكلمت بذلك (٣) ولم تتكلم بهذا، فقلت له: فهذه رواية أصحابنا عنهم (٤)، تعارض روايتكم، وهذا بيت الفرزدق وبيت ذي الرمة، وبعده فهذا (٥) القياس اللازم في تعريف المضاف، وإنما يعرف بتعريف المضاف إليه (٦)، فلم يأت بمقنع،

(١) ل: «وليس هم من الفصحاء».

(٢) ل، م: «بهذا» تحريف.

(٣) هـ: «بذلك».

(٤) م: «عنه» تحريف.

(٥) كذا في د وفي سائر النسخ: «فهو».

(٦) ف، ل: «إنما يتعرف المضاف إليه»، م: «إنما يتعرف والمضاف إليه»، تحريف في م.

وإذا كان العدد مفسراً بمنصوب يميّز الجنس فأردت تعريفه أدخلت الألف واللام في أوامه ، ولم تدخلها في الميِّز لعلتين : إحداهما (١) : أن التمييز لا يجوز تعريفه ، لأنّه واحد دالٌّ على جنس ، والواحد من الجنس منكور ، والأخرى (٢) : لأنّ (٣) تعريف الميِّز لا يعرف (٤) الميِّز منه لانقطاعه عنه وانفصاله عنه (٥) ، فلا فائدة في تعريفه إذا كان المقصود بالتعريف لا يتعرف به ، فتقول : « ما فعلت الأحَدَ عشر درهماً والتسعة عشر ثوباً والخمسون درهماً والتسعون ثوباً » ، وكذلك ما أشبهه ، هذا هو القياس وعليه اجتماع جِلَّة (٦) النحويين من البصريين والكوفيين وحذّاق الكتاب ، وقد أجاز بعضهم : « ما فعلت الثلاثة عشر درهماً » ، فأدخل الألف واللام في موضعين ، وذلك خطأ لأنّ هذين الاسمين (٧) قد جملا بمنزلة اسم واحد ، وأقبح منه

(١) هـ : « أحدهما » تحريف .

(٢) في دوسائر النسخ : « والآخر » وما أثبت هو الصواب .

(٣) م : « ان » .

(٤) « لا يعرف » ليست في م .

(٥) ما أثبت عن م وفي د ، ف ، ل ، هـ « منه » تحريف . جاء في اللسان

(فصل) : « ومدى حمل المرأة الى منتهى الوقت الذي يفصل فيه

الولد عن رضاعها ثلاثون شهراً ٠٠٠ وفصل المولود عن الرضاع

يفصله فصلاً ٠٠٠ قال ابن الأثير : أي بعد أن يفصل الولد عن

أمه « اهـ » .

(٦) هـ : « جملة » في اللسان (جمل) : « والجملة : جماعة الشيء » .

(٧) ف ، ل : « لأن هذا من الاسمين » تحريف .

إجازة بعضهم : « ما فعلت الخمسة العشر الدرهم » ، فأدخل الألف واللام في ثلاثة مواضع ، وهذا كله فاسد ، وكذلك (١) تقول : « هؤلاء ما فعلت العشرون الدرهم » وعليه أكثر الكتاب ، والقياس ما ذكرت لك ، وقد جاء في كلام العرب ما ركب من اسمين جمعاً اسماً واحداً ، ثم عرف (٢) فأدخلت الألف واللام في أوله ، وذلك قول ابن أحرر ، أنشده سيبويه والقراء والأصمعي والجماعة (٣) :

تَفَقَّأَ [د:٢٢٣] فَوْقَهُ الْقَلْعُ السَّوَارِي

وَجِنَّ الْخَازِبَازِ بِهِ جُنُونَا

فأدخلوا الألف واللام في صدر الاسم ثم لم يعيدوهما (٤)

(١) م : « ولذلك » .

(٢) م : « عرفت » .

(٣) ديوان ابن أحرر : ١٥٩ وإصلاح المنطق : ٤٤ والبيان والتبيين :

٢٢٢/٣ والحيوان : ١٠٩/٣ ، ١٨٥/٦ - ١٨٦ والانصاف : ٣١٣

وشرح المفصل : ١٢١/٤ والخزانة : ١٠٩/٣ ، وورد البيت بلا نسبة

في سيبويه : ٣٠١/٣ ومعاني القرآن : ٤٦٨/١ ومقاييس اللغة :

٢٢/٥ ، تَفَقَّأَ : تشقق ، الخازباز : الذباب أو النبت وقيل غيره ،

والقلعة : صخرة تتقلع عن جبل منفردة يصعب مرامها والمقصود

هنا السحابة ، والسواري : جمع سارية وهي السحابة تأتي ليلاً ،

والضمير في « فوقه » يعود الى الهجل وهو المطمئن من الأرض ، ذكر

في بيت سابق .

(٤) ه : يعيدوها « تحريف » .

المسألة الخامسة

قولك : « هذا عشرون درهماً نصفين أو نصفان » ؟ وما الوجه في ذلك ؟ الوجه في نصفين الرفع لأنهما (١) صفة للعشرين ، وليس ما يميز جنس العشرين من (٢) سائر الأجناس ، والنصب بعد ذلك جائز على التمييز ، والرفع أجود [ه : ٥١] .

المسألة السادسة

قوله : ما العلة في تأنيث قوله عز وجل : « مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَكَ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا » (٣) ؟ اعلم أن هذه الآية تُقرأ (٤) على وجهين : « مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَكَ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا » (٥) بتنوين عشر ورفع الأمثال صفة للعشر ، وجعلوا العشرَ حسناتٍ ، فلذلك أَكْتُمُوا لِأَنَّ ذَكَرَ الْحَسَنَةَ قَدْ جَرَى مُتَّصِلًا بِالْعَشْرِ ، فَلَا لَبْسَ فِي ذَلِكَ ، وَتَقْرَأُ : « مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَكَ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا » بترك التنوين وخفض الأمثال ، والمثل مذكر ، ولكنك أَكْتَمْتَ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى لِأَنَّ الْأَمْثَالَ حَسَنَاتٍ ، وَالْأَصْلُ : فَلَهُ عَشْرٌ حَسَنَاتٍ أَمْثَالِهَا ، وَمِثْلُهُ مِمَّا أَكْتَمْتَ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى - وَاللَّفْظُ مُذَكَّرٌ - قَوْلُ ابْنِ أَبِي رَبِيعَةَ (٦) :

- (١) م : « لأنها » تحريف .
- (٢) كذا في ه وفي د وسائر النسخ : « في » تحريف .
- (٣) الأنعام : ١٦٠/٦ .
- (٤) انظر النشر : ٢٥٧/٢ والبحر المحيط : ٤/٢٦١ .
- (٥) من « اعلم أن » الى « أمثالها » ليس في ف .
- (٦) تقدم البيت فيما سبق .

فَكَانَ مِجْتَبِيٍّ دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتْتِي

ثَلَاثَ شَخْصٍ كَاعِبَانَ وَمُعْصِرٍ

فَأَثَّثَ وَالشَّخْصَ مَذْكَرَ لِأَنََّّهُ أَرَادَ نِسَاءً وَفَسَّرَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ :
كَاعِبَانَ وَمُعْصِرٍ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْأَعُورِ بْنِ الْبَرَاءِ الْكَلَابِيِّ (١) :

وَإِنَّ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرٌ أَبْطُنٍ

وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قِبَائِلِهَا الْعَشْرِ

فَأَثَّثَ وَالْبَطْنَ مَذْكَرٌ ، لَا خِلَافَ فِيهِ ، لِأَنََّّهُ جَعَلَ الْبَطْنَ قَبِيلَةً
فَحَمَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى ، وَفَسَّرَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قِبَائِلِهَا الْعَشْرِ ،
وَمِثْلَ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : « وَقَطَّعْنَا لَهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ
أَسْبَاطًا أُمَّمًا » (٢) ، فَأَثَّثَ وَالسَّبْبُ مَذْكَرٌ لِأَنََّّهُ أَرَادَ بِالسَّبْبِ
الْأُمَّةَ وَالْجَمَاعَةَ ، وَفَسَّرَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : « أَسْبَاطًا أُمَّمًا » فَفَسَّرَ (٣)
الْأَسْبَاطَ بِالْأُمَّمِ ، وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ سُؤَالٌ آخَرَ أَنْ يُقَالَ : لِمَ قَالَ :
اثْنَيْ عَشَرَ أَسْبَاطًا ، فَفَسَّرَ بِالْجَمْعِ وَلَمْ يَقُلْ اثْنَيْ عَشَرَ [سَبْبًا ،
أَكَمَا تَقُولُ : رَأَيْتَ (٤) اثْنَيْ عَشْرَةَ (٥)] امْرَأَةً ، وَلَا تَقُولُ : نِسَاءً ،
وَلَا يَفْسِرُ الْعَدَدَ بَعْدَ الْعَشْرَةِ إِلَى التَّسْعَةِ وَالتَّسْعِينَ إِلَّا بِوَاحِدٍ يَدُلُّ عَلَى
الْجِنْسِ وَلَا يَفْسِرُ بِالْجَمْعِ ؟ وَالْجَوَابُ فِي ذَلِكَ أَنَّكَ قَصِدُ الْأُمَّمِ وَلَمْ

(١) تقدم البيت فيما سبق .

(٢) الأعراف : ١٦٠/٧ .

(٣) هـ : « وفر » .

(٤) من « اثنتي عشرة أسباطاً » إلى « رأيت » ليس في م .

(٥) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .

يقصد السَّبْط نفسه لم يجز أن يفسره بالسَّبْط نفسه ويؤنث ،
ولكنه جعل الأَسْباط بدلا من اثنتي عشرة ، وهو الذي يسميه
الكوفيون المترجم ، فهو منصوب على البدل لا على التمييز ثم فسره
بالأمم ، ولو جاء بالأمة لقال : اثنتي عشرة أمة ولم يقل أمما لأنّه قد
طابق اللفظ المعنى .

المسألة السابعة

قولك : ما العلة في [هـ ٥٢] تحريك أَرْضِينَ ولم يحركوا خمسين في
العدد العلة في ذلك أن الأَرْض مؤنثة لا خلاف في ذلك ، ويقال في
تصغيرها : أَرْضِيضَةٌ ، وما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف لا هاء فيه
للتأنيث (١) فهو بمنزلة ما فيه هاء التأنيث ، لأنّها مقدّرة فيه ، ألا ترى
أَنَّهَا تُرَكِّدُ في التصغير فيقال في تصغير هند وعَيْن وشمس
وأَرْض : هُنَيْدَةٌ وَعَيْيْنَةٌ وَشُمَيْسَةٌ وَأَرْضِيضَةٌ ؟ هذا مطرد
غير منكسر (٢) ، إلا ما كان من نحو : حَرَبٌ وَذَوْدٌ وما أشبه ذلك ،
فإنّ الهاء لا تلحقها في التصغير لأنّها في الأصل مصادر سُمِّي بها ،
وما كان على ثلاثة أحرف (٣) من الأسماء المؤنثة ساكن الأوسط (٤)
منه (٥) مفتوح الأول نحو : صَحْفَةٌ وَجَفْنَةٌ وَضَرْبَةٌ ، فإذا جمع جمع
السلامة فتح الأوسط منه ، فقيل : صَحَفَاتٌ وَجَفَنَاتٌ وَضَرْبَاتٌ ،

(١) د : « الهاء فيه للتأنيث » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

(٢) هـ : « منعكس » تحريف .

(٣) من « لا تلحقها في التصغير » الى « أحرف » ليس في .

(٤) م : « الأوسط » .

(٥) « منه » ليست في ف ، ل ، م .

وَأَرْضَات كَذَلِكَ أَيْضاً تَحْرُكُ (١) لِأَنَّهَا اسْمٌ مُؤَنَّثٌ ، وَلِذَلِكَ (٢) قَالَتِ الْعَرَبُ فِي جَمْعِهَا الصَّحِيحُ : أَرْضَاتٌ ، ثُمَّ لَمَّا قَالُوا : أَرْضُونَ فَجَمَعُوهَا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ تَشْبِيهاً لَهَا بِمَاءَةٍ وَثَبَّةٍ وَعِزَّةٍ وَبَابِهَا ، لِأَنَّهَا مُؤَنَّثَةٌ كَمَا أَنَّهَا مُؤَنَّثَةٌ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِثْلَهَا فِي النِّقْصَانِ ، لِأَنَّكُمْ قَدْ يَشْبَهُونَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلَهُ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ ، حَرَّكَوْا أَوْسَطَهَا بِالْفَتْحِ كَمَا يَحْرُكُونَهُ مَعَ الْأَلْفِ (٣) وَالتَّاءِ لِأَنَّهُ هُوَ الْأَصْلُ فَقَالُوا : أَرْضُونَ فَفَتَحُوا كَمَا قَالُوا : أَرْضَاتٌ فَفَتَحُوا لِأَنَّ ذَلِكَ (٤) هُوَ الْأَصْلُ ، وَهَذَا دَاخِلٌ عَلَيْهِ .

قال سيبويه : فقلت للخليل : فلم قالوا : أهلون (٥) فأسكنوا الهاء ولم يحركوها كما حركوا أرضين ؟ فقال : لأنَّ الأهل مذكر ، فأدخلوا الواو والنون فيه على ما يستحقه ولم يحتج إلى تحريكه ، إذ ليس بمؤنث يجمع في بعض الأحوال بالألف والتاء فيحرك لذلك قال الله تعالى : « شَقَلْنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلُونَا » (٦) وقال : « قَسُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا » (٧) .

(١) كذا في م ، هـ . وفي د ، ف ، ل : « محرك » تحريف .

(٢) كذا في م ، وفي د ، ف ، ل ، هـ : « وكذلك » .

(٣) م : « بالألف » تحريف .

(٤) ف ، ل ، م : « ذاك » .

(٥) د : « أهنون » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

(٦) الفتح : ١١/٤٨ .

(٧) التحريم : ٦/٦٦ .

قال سيبويه : فقلت له : فلم قالوا : أهلات فحرءكوا (١) حين
جمعوا بالألف والتاء ؟ قال المخبئ السعدي (٢) :

[ه: ٥٣] وهم أهلاتٌ حَوَّلَ قَيْسَ بْنَ عَاصِمٍ
إِذَا أَدَلَّجُوا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوْثَرًا

فقال : شبهوه بأرَضَاتٍ ففتحوا (٣) لذلك ، قال سيبويه : ومنهم
من يقول : أهلات فيسكنن الهاء ، وهو أقيس ، والتحريك في كلامهم
أكثر ، وهذا من الشواذ الذي يحكى حكاية ولا يجعل أصلاً ،
أعني (٤) جمع أهل أهلات ، ومثله في الشذوذ قول بعضهم في جمع
حرمة : حرثون (٥) ، والحرمة كل أرض ملبسة حجارة (٦) ، وكل
جبل حرمة ، والقياس : حرثات وحرث (٧) ، لأنه لم يلحقه نقصان

- (١) د : « فحربوا » تحريف ، وما اثبت عن سائر النسخ .
(٢) البيت بهذه النسبة في سيبويه : ٦٠٠/٣ وشرح المفصل : ٢٢/٥
والخزاعة : ٤٢٧/٣ ، وورد بلا نسبة في الاشتقاق : ١٢٣ والمخصص :
١٢٨/٣ ، وقوله : أدلج القول أي : ساروا الليل كله فإن ساروا من
آخر الليل قيل : أدلجوا ، والكوش : الجواد الكثير العطاء .
(٣) ه : « ففتحوه » .
(٤) م : « عن » تحريف .
(٥) هو مذهب يونس بن حبيب ، وكلام سيبويه منقول هنا بتصريف ، انظر
الكتاب : ٥٩٩/٣ - ٦٠٠ .
(٦) قال ابن منظور في اللسان (حرر) : « والحرمة : أرض ذات حجارة
سود نخيرات كأنها أحرقت بالنار ، والحرمة من الأرضين : الصلبة
الفليضة التي البستها حجارة سود » .
(٧) لعلها « وحرار » . قال صاحب القاموس (الحر) : « وجمع »

فيجمع بالواو والنون عوضاً من نقصانه ، وهذا نظير قولهم :
 أَرْضُونَ، وذكر يونس بن حبيب أن من العرب من يقول: إِحْرَثُونَ،
 فيزيد في أوله همزة ويكسرهما ، وهذا أشد من الأول ، فأما خمسون
 فليس من أَرْضِينَ في شيء ، لأنه اسم مبني للجمع من لفظ خمسة
 ولا واحد له من لفظه يُنْطَقُ به ، وإنما هو بمنزلة ثلاثين من ثلاثة
 وأربعين من أربعة ، ولم يجمع خمسة في العدد خمسات ، ثم تدخل
 الواو والنون عليها ، كما قيل في أرض : أَرْضَاتٍ ثم أدخلت الواو
 والنون عليها (١) ، فدللت على حركتها .

المسألة الثامنة

قول الشاعر (٢) :

أَشْدَرُ يَدَيْكَ بَمَنْ تَهْوَى فَمَا أَحَدٌ
 يَمْنُئِي فَيُدْرِكُ حَيُّ بَعْدَهُ خَلْقًا

وقول زهير (٣) :

أَلَا لَا أَرَى ذَا إِمَّةٍ أَصْبَحَتْ بِهِ
 فَتَرَكَه الْأَيَّامُ وَهِيَ كَمَا هِيَ

- ← الحَرَّةُ الأرض ذات حجارة نخرة سود كالحرير والحَرَاتُ ، وفي
 اللسان (حرر) : « والجمع حَرَّاتٌ وحرار » اهـ .
- (١) من « كما قيل » الى « عليها » ليس في ف .
- (٢) لم أجد البيت في شيء مما وقفت عليه من المصادر .
- (٣) ديوان زهير بن أبي سلمى : ١٧١ والتصنيف والتعريف : ٢٦٤
 والمقاصد للعيني : ٢٦٨/٢ ، والامّة : النعمة والعالة الحسنة .

وقولك ما الوجه في قوله : « فيدرك » وفي قوله : « فتركه الأيام » الرفع أو النصب (١) ؟ فالوجه فيهما النصب على الجواب ، لأنَّ الرفع في مثل هذا يكون على أحد وجهين : إما على العطف على الأول إذا كان يحسن اشتراك الثاني مع الأول كقولك : « ما تأتينا فتحدثنا » بالرفع ، كأنتك (٢) قلت : ما تأتينا وما تحدثنا ، أو على القطع والابتداء ، كقولك أيضاً في هذه المسألة : « ما تأتينا فتحدثنا » ، كأنتك قلت : فأنت تحدثنا الآن (٣) ، ومثله : « دَعْنِي فلا أعود » أي : دَعْنِي فَإِنِّي لست ممَّن يعود وكما [ه : ه٤] قال الشاعر (٤) :

فلا زالَ قَبْرُ **يَبْنَى** تَبْنِي وَجَاسِمِ

عَلَيْهِ مِنْ **الْوَسْمِيِّ** جَوْدٌ وَوَابِلٌ

فَيْثَبِتُ حَوْذًا وَعَوْفًا مُنَوَّرًا

سَأَتَّبِعُهُ مِنْ خَيْرِ مَا قَالَ قَائِلٌ

كأنه قال : فهو يثبِتُ ، ولم يجعله جواباً ، ولك أن تقول :

(١) د ، ف ، ل : « والنصب » تحريف ، وما أثبت عن م ، ه .

(٢) ه : « فَإِنَّكَ » تحريف .

(٣) « الآن » ليست في ف ، ل ، م .

(٤) هو النابغة الذبياني ، والبيتان في ديوانه بتصحيح عبد الرحمن سلام (طبعة دار الصباح) : ٨٥ وسيبويه : ٣٦/٣ والمقتضب : ٢١/٢ وأمالى المرتضى : ٥٤/١ وشواهد الشافية : ٣٧ والأغاني (دار الثقافة ببيروت) : ١٠٠/١٧ ومعجم البلدان (تبني) .
والوسمي : أول المطر ، والطل : الخفيف منه ، والوابل : الكثير ،
والحواذان والعوف : نبتان .

« ما تأتينا فتحدّثنا » إذا جعلته جواباً ، فيكون ذلك على معنيين ، أحدهما : أن^١ يكون التقدير : ما تأتينا فكيف تحدّثنا ؟ أي : لو أتيتنا لحدّثتنا ، والوجه الآخر : أن^٢ يكون التقدير : ما تأتينا (٢) إلا لم تحدّثنا ، أي : منك إتيان كثير ولا حديث منك ، وعلى هذا الوجه النصب في البيتين اللذين سألت [د : ٢٢٤] عنهما ، فيقال في قول زهير : المعنى إلا لم تتركه الأيام وهي كما هيا ، وكذلك « فما أحد يمضي (٣) فيدرك (٤) حي بعده خلفا » بالنصب ، والتقدير : إلا لم يدرك حي بعده خلفا (٥) ، ألا ترى أنك لو رفعت على العطف لكان التقدير : لا أرى ذا إمّة ولا تتركه الأيام ، وهذا غير مستقيم ، وكذلك البيت الآخر : فما أحد يمضي فيدرك [بالرفع تقديره على العطف : فما أحد يمضي ولا يدرك] (٦) ، وهذا محال لأنه ليس يريد أن يقول : لا يمضي أحد ولا يدرك حي منه خلفاً على قفيهما جميعاً ، لأنّ المضي لا بد منه ، ولو رفعت أيضاً على القطع والاستئناف لم يستقم ، وإذا بطل وجه الرفع فليس إلا بالنصب على الجواب .

- (١) « أن » ليست في م -
- (٢) من « فكيف تحدّثنا » الى « تأتينا » ليس في ف ، ل .
- (٣) « يمضي » ليست في م .
- (٤) م : « يدرك » تعريف .
- (٥) من « بالنصب » الى « خلفا » ليس في م ، ه : « إلا لم يدرك بعده حي خلفا » .
- (٦) ليست في د ، ف وأثبتها عن ل ، م ، ه .

المسألة التاسعة

« ما يسأل زيد عن شيء فيجيب فيه » و « ما يسأل عن (١) شيء فيخطيء (٢) فيه » أما قولك (٣) : « ما يسأل عن شيء فيجيب فيه » فيجوز فيه النصب والرفع ، النصب من وجهين ، والرفع من وجه واحد ، فأحد وجهي النصب : أن يكون التقدير : ما يسأل زيد عن شيء فيجيب فيه بالنصب ، والتقدير : إلا لم (٤) فيجيب فيه ، أي : قد يسأل فلا يجيب ، هذا معنى الكلام ونصبه على الجواب ، والوجه الثاني : أن يكون التقدير : ما يسأل عن شيء فكيف يجيب فيه ؟ أي : لو سئل الأجاب ، ووجه الرفع على العطف ، ما يسأل زيد عن شيء فيجيب فيه ، أي : ما يسأل عن شيء وما يجيب فيه (٥) ، وهو قبيح لأن ما لا يسأل عنه لا يجاب (٦) عنه [هـ : ٥٥] ، ولكنه جائز مع قبحه ، يدخل في النفي مع (٧) الأوّل .

وأما قولك : « ما يسأل زيد عن شيء فيخطيء فيه » فليس فيه إلا النصب ، لأن وجه العطف فيه غير مستقيم ، ألا ترى (٨)

(١) هـ : « من » تحريف .

(٢) ل : « فيحظر » تحريف .

(٣) كذا في م ، وفي د وسائر النسخ : « قوله » .

(٤) هـ : « وإلا لم » تحريف .

(٥) « فيه » ليست في م .

(٦) د : « لأجاب » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

(٧) « مع » ليست في م .

(٨) هـ : « الأولى » مكان « ألا ترى » تحريف .

أنتك لو قلت : ما يسأل عن شيءٍ وما يخطيء فيه كان غير مستقيم ،
 فالابتداء (١) به وقطعه عمًا قبله غير جائز ، فليس إلاّ النصب على
 الجواب ، وفيه المعنيان اللذان في المسألة الأولى ، « ما يسأل زيد عن
 شيء فيخطيء فيه (٢) » بالنصب ، والتقدير إلاّ لم يخطيء فيه ، أي :
 [قد يسأل فلا يخطيء (٣) ، والوجه الآخر : ما يسأل زيد عن شيء
 فيخطيء] (٤) فيه ، أي : فكيف يخطيء فيه ، أي : لو سئل لأخطأ .

المسألة العاشرة

قولك : ما السبب في قولهم في النسب إلى طيّء : طائيٌّ ،
 وما الأصل في طيّء ومن أيّ شيء اشتقاقه ؟

أمّا قولهم في النسب إلى طيّء : طائيٌّ فالنسب (٥) في كلام
 العرب على ثلاثة أضرب : ضرب منه جاء مصروفًا عن وجهه وحدّه
 شاذًّا ، فسبيله أن يحفظ حفظًا ويؤدّى ولا يقاس عليه ، وذلك قولهم
 في النسب إلى العالية : علّويٌّ وإلى الشتاء : شتّويٌّ وإلى الدهر :
 دهنريٌّ وإلى الروح : رُوْحانيٌّ وإلى دَرَّابَجِرْد (٦) :

-
- (١) كذا في د ، وفي سائر النسخ : « والابتداء » .
 (٢) م : « وما يخطيء فيه » تحريف .
 (٣) هـ : « أي فيه كمال فلا يخطيء » .
 (٤) ليست في د ، وأثبتها عن سائر النسخ .
 (٥) م : « والنسب » تحريف .
 (٦) د : « دار بجر » تحريف ، وذكر الحموي في معجم البلدان : ٥١٧/٢

دَرَاوَرْدِيُّ (١) ، وإلى طَيْئِيَّ : طَائِيُّ ، وإلى الرَّسِيَّ : رازِيُّ
 وإلى مَرَوَ : مَرَوَزِيُّ بزيادة الزاي ، وقد قيل : مَرَوِيُّ على
 القياس ، وقالوا في النسب إلى هَذَا يَلْ هَذَا يَلْ وَفَتَقِيمَ كناية : هَذَا يَلْ
 وَفَتَقِيمِيُّ ، والقياس : فَتَقِيمِيُّ وَهَذَا يَلْيَلِيُّ ، وقالوا في النسب إلى
 البادية : بَدَوِيُّ وإلى (٢) البَصْرَةَ : بَصْرِيُّ بكسر الباء ، هذا
 قول سيويه (٣) ، وقال غيره : بل قولهم (٤) : بَصْرِيُّ قياساً لَأَنَّهُ
 يقال للحجارة الرَّحْوَةُ : بَصْرَةٌ بفتح الباء وإلحاق هاء التأنيث ،
 وَبَصْرٌ بكسر الباء وحذف الهاء لغتان (٥) ، قالوا : ويلزم في
 النسب (٦) حذف الهاء ، فإذا حذف الهاء لزم كسر الباء ، وهذا مذهب
 حسن ، ومن ذلك قولهم في النسب إلى الأَفْقِ : أَفْقِيُّ وإلى

← ولاية باسم « دارا بيجرد » وجاء بعدها في هـ : « وهي مدينة » ، وما
 أثبت عن سائر النسخ ، ودَرَا بِنَجْرَد : كورة بفارس . انظر معجم
 البلدان : ٥٦١/٢ .

(١) د : « داوري » ، م : « دار وردي » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن
 ف ، ل ، هـ ، قال ياقوت في معجم البلدان : ٥١٧/٢ : « قال الزجاجي :
 النسبة إليها على غير قياس ، يقال في النسبة إلى درابجرد : دراوردي » .

(٢) ف ، ل ، م : « وفي » تحريف .

(٣) انظر الكتاب : ٣٢٥/٣ - ٣٣٦ .

(٤) « بل قولهم » ليست في م .

(٥) قال في اللسان (بصر) : « والبصر والبصر والبصرة : الحجر

الأبيض الرَّحْوُ . . . فإذا سقطت الهاء قلت : بَصْرٌ » .

(٦) « النسب » ليست في ف .

حروراء (١) وهو موضع : حروريّ وإلى جثولاء (٢) جثوليّ
 وإلى خراسان : خرسيّ وخراسيّ وخراسانيّ على القياس ،
 ثلاث لغات حكاهما سيويه ، قال سيويه (٣) : ومنه قولهم في النسب
 إلى صنعاء • صنعانيّ بالنون ، وكذلك قالوا في النسب إلى
 بهراء وهي قبيلة من قضاة: بهرانيّ بالنون، وإلى دسثوكاء (٤)
 - مدينة - : دسثوانيّ بالنون [ه : ٥٦] وقال أبو العباس
 المبرد (٥) : النون في قولهم : دسثوانيّ وبهرانيّ وصنعانيّ
 بدل من الهمزة ، كما أنها في عطشان بدل من ألف التأنيث التي في
 عطشى ، وألف عطشى بمنزلة الألف الثانية التي في حمراء المبدل منها
 الهمزة (٦) لأنه اجتمع ألفان ساكنان (٧) فأبدلت الثانية همزة ، لأنها
 لو حذف صار الممدود مقصوراً ، فهذا الضرب كثير من النسب جيداً
 في كلامهم ، والعمل فيه على السماع ، وقد ذكر سيويه أن قولهم في
 النسب إلى طيّيّ : طائيّ من هذا النوع (٨) ، وعندني أنّه مع ما ذكر

-
- (١) هي قرية بظاهر الكوفة ، معجم البلدان : ٣٤٦/٢ .
 (٢) هي طسثوج من طساسيج السواد في طريق خراسان وهي أيضاً مدينة
 مشهورة بإفريقيا ، معجم البلدان : ١٠٧/٢ .
 (٣) انظر الكتاب : ٣٣٦/٣ .
 (٤) هي بلدة بفارس ، انظر معجم البلدان : ٥٧٤/٢ .
 (٥) انظر المقتضب : ٦٤/١ ، ٣٣٥/٣ ، وانظر بحث الأستاذ عزيمة في
 حاشية المقتضب : ٦٤/١ .
 (٦) ف : « الهمز » تحريف .
 (٧) ه : « ساكتان » .
 (٨) الكتاب : ٣٣٦/٣ .

سبويه فرشوا فيه لو نسب إليه (١) على القياس من اجتماع أربع ياءات وهمزة ، لأنّ في طيّيء ياءَيْن وهمزة ، وكانت تلحقه ياء النسب مثقلة وهي ياءان ، وكان السبيل (٢) أن يقال : طيّيئي (٣) ، فتجتمع أربع ياءات وهمزة وكسرتان ، فاستثقلوا ذلك فصرفوه إلى المحدود (٤) عن بابه ، فحذفوا الياء الأولى من طيّيء وهي ساكنة ، فوجب قلب الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فقيل : طائيّ ، فهذا قياسه .

وضرّب منه يأتي على القياس ، كقولهم في النسب إلى بكرٍ : بكريّ وإلى عليّ : عكوريّ وإلى فتىّ ورحىّ : فتوريّ ورحويّ ، وما أشبه ذلك على شروطه ومقاييسه المذكورة في حدة النسب .

وضرّب منه يأتي على لفظ فعّال أو فاعل ، كقولهم لصاحب الجمال : جمّال ، ولصاحب الحُمُر (٥) حَمّار ، ولذي الدّرْع : دارع (٦) ولذي السبُل : نابل ولذي التّمَر : تامر ولذي اللبَن : لابن ، وهو مسموع ينقل ويحفظ .

فأمّا القول في اشتقاق طيّيء فإنني لا أحفظ فيه (٧) شيئاً عن

-
- (١) هـ : « فروى فيه أو نسبه إليه » تعريف .
 - (٢) م : « القياس » ولعله الأصح .
 - (٣) هـ : « مثاله : طييمي » .
 - (٤) م : « المحدودة » تعريف .
 - (٥) ف ، ل : « العمار » تعريف .
 - (٦) هـ : « ولذي الزرع زارع » .
 - (٧) « فيه » ليست في هـ .

أصحابنا إلا (١) ابن قتيبة (١) ذكر على ما أخبرنا عنه أبو القاسم الصائغ
 أن (٢) « نقله الأخبار روي أن طيئاً أول من طوى المناهل ،
 سمي (٣) بذلك (٤) وأن مراداً تمرّدت فسميت بذلك ، واسمها
 يُحَابِرُ » قال : « ولا أرى كيف هذان الحرفان ، ولا أنا من هذا
 التأويل فيهما على يقين » •

فأمّا اشتقاق مراد من التمرّش فغير منكر لأن مراداً فعّال
 من مرّش فهو وارد وتمرّش فهو متمرّش، واشتقاق مراد من التمرّش
 غير بعيد ، وأمّا اشتقاق طيئ من طويئت فغير مستقيم (٥) ، لأن لام
 الفعل من طيئ همزة ومن طويئت ياء ، فهو مخالف له ، وليس يجوز
 أن يكون طيئ إلا مشتقاً ، والذي عندي (٦) فيه أن الطاء (٧)
 الظلة ، وحروف (٨) [ه : ٥٧] فائها وعينها ولائها موافقة لحروف
 طيئ ، فيشبه أن يكون فيعلاً من ذلك •

- (١) ه : « إلا أن ابن قتيبة » •
- (٢) انظر أدب الكاتب : ٦٤ والاقضب : ١٢٦ والاشتقاق : ٣٩٨ •
- (٣) م ، أدب الكاتب : « مسمي » •
- (٤) بعدها في أدب الكاتب : « واسم جلهمة » •
- (٥) انظر الاشتقاق : ٣٨٠ •
- (٦) م : « عنده » تحريف •
- (٧) د ، ف ، ل : « الطاء » تصحيف • وما أثبت عن م ، ه جاء في كتاب
 النوادر لأبي مسحل الأعرابي عبد الوهاب بن حريش : ٣٢٦/١
 « قال ابن خالويه : سئل ثعلب عن طيئ من أخذ فقال : من طاء
 الفرس وهو أعلاه » •
- (٨) م : « وحرف » تحريف •

والناس في الاشتقاق على ثلاثة مذاهب : فأمّا جهور العلماء من أهل اللغة والنظر من الكوفيين والبصريين مثل الخليل وأبي عمرو وسيبويه والأخفش ويونس وقطرُب والكسائيّ والفراء والأصمعي وأبي زيد وأبي عبيد (١) وغيرهم على (٢) أنّ بعض الأسماء مشتق وبعضها غير مشتق ، وأهل الظاهر يذهبون الى أنّ الكلام كله (٣) أصل في بابه ، ليس شيء منه مشتقاً من شيء ، فإن قيل (٤) : إنّ القَطَامِيّ مشتق من القَطْم وهو الشَّهْوَان للحم وغيره ، قالوا : بل (٥) القَطْم مشتق من القَطَامِيّ ، وإن قيل لهم ، إنّ زهيراً من الأزهر وهو الأبيض قالوا : بل الأزهر من زهير وإن قيل لهم : إنّ الباتر في صفات السيف من البسر وهو القطع قالوا : لا ، البسر من الباتر ، ومن صيّر أحد هذين أولي بأن يكون أصلاً من صاحبه ، بل الكلام كله أصل في بابه ، ويدفعون الاشتقاق أصلاً ، وهؤلاء ليس ممن يذهب منه أهل اللغة ، ولا يتعلق بأساليبها ، لأنّه ليس أحد من أهل اللغة يدفع الاشتقاق بوجه ولا سبب .

وقوم يذهبون الى أنّ الكلام كله مشتق ، وهذا شيء لم ألق أحداً [د : ٢٢٥] ممن يوثق بعلمه يقول به ، ولا قرأت فيه كتاباً للمتقدمين مصنفاً ، وإنّما هو قول شاذ يتعلق به بعض المتكلمين (٦)

(١) ف ، ل : « وأبو عبيدة » تحريف .

(٢) كذا في د وسائر النسخ ، ولعل الصواب : « فعلى » .

(٣) « كله » ليست في م .

(٤) م : « فإن قيل لهم . . . » .

(٥) « بل » ليست في ه .

(٦) كذا في ه ، وفي د وسائر النسخ : « المتعلمين » تحريف .

التحقق باللغة ، وبعض الناس يزعم أن أبا إسحاق الزجاج كان يذهب إليه ، ومعاذ الله من ذلك ، وإيكم دعاهم الى هذا إملاء أبي إسحاق كتابه الكبير في الاشتقاق (١) ، وذلك أنك توغل في كثير منه وتقلد في كثير مما (٣) هو غير مشتق عند أهل اللغة أنك مشتق ، فأمّا أن يعتقد أن الكلام كله مشتق فمحال لأنك لا بد للمشتق من أصل ينتهي إليه (٣) غير مشتق (٤) ، وذكرت في هذا الفصل رقعة أبي الحسن الصيمري المتكلم الى أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد في هذا المعنى وجوابها منه ، فأجبت أن أنتحفك بهما ، لما فيهما من الفوائد من حسن سؤال السائل وإجابة (٥) المجيب في الجواب [ه : ٥٨] .

كتب أبو الحسن الصيمري الى أبي بكر بن دريد : أنت أدام الله عزك [كهف] (٦) الأدب ، وإليك مفرع أهله فيما أشكل من اللغة ، واستعجم من معاني العربية ، وقد زعم قوم من أهل الجدل أن العرب تسمت (٧) بأسماء تأدنت إليها (٨) صورها ولم يعرفوا هم (٩) معانيها

(١) ذكر السيوطي هذا الكتاب في المزمع : ٣٥١/١ .

(٢) ه : « في كثير منه مما » .

(٣) ه : « الى » تحريف .

(٤) من « فمحال » الى « مشتق » ليس في م .

(٥) ه : « وإصابة » .

(٦) ليست في د ، وفي ه : « كنف » ، وما أثبت عن ف ، ل ، م .

(٧) م : « سمت » .

(٨) د ، ل ، ف : « إلينا » تحريف ، وما أثبت عن م ، ه .

(٩) « هم » ليست في ف ، ل ، م .

وحقائقها ، فقليل لهم : أتعرفون ما تحت تلك الأسماء التي لم يعرفوا حقائقها ومجازها والاتساع فيها ؟ فقالوا : لا هل يجوز عندك أن توقع العرب اسماً على ما لا معنى تحته يعرفونه هم ؟ وقالوا : إنَّ العرب لم تدر ما الاستطاعة وما القدرة وما القوة ، فما عندك في ذلك ؟ وتفضل بتعريفنا هل في كلامهم إذا قيل لأحدهم : بماذا استطعت قطع هذا الجبل وهذا الطنَّب أو هذا اللحم أنْ يقول بسكين أو شفرة أو سيف ؟ وهل يقولون : فلان قويٌّ على فلان بيماله أو بسيفه (١) أو برمحِه ؟ وهل عندك أنْ قول الله عز وجل : « وَ اللَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » (٢) أَتَكْفِه أَرَادَ بِهِ الرَّاحِلَةَ وَالزَّادَ دُونَ صِحَّةِ بَدَنِهِ أَوْ أَرَادَ بِهِ صِحَّةَ بَدَنِهِ وَالزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ ؟ وَافْتِنَا فِي مَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : « وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ » (٣) ، هَلِ الْقُوَّةُ وَرِبَاطُ الْخَيْلِ مِمَّا (٤) اسْتَطَاعُوهُ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ؟ وَإِنْ حَضَرَكَ - أَيْدِكَ اللَّهُ - شَوَاهِدٌ مِنَ الشَّعْرِ أَوْ مِنْ مَطْلُوقِ كَلَامِ الْعَرَبِ بَيَّنَّتْ ذَلِكَ لَنَا وَأَتْبَعْتَهُ (٥) مَسْئُولًا بِذِكْرِ مَا قِيلَ : إِنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَعْرِفْ شَيْئًا مِنْ حَقَائِقِ الْأَعْرَاضِ ، وَهَلْ جَائِزٌ عَلَيْهِمْ أَنْ يَسْمُوا شَيْئًا لَا يَعْرِفُونَ حَقِيقَتَهُ أَمْ لَا ؟ وَمَنْتَ (٦)

(١) ل : « يبيعه » تحريف .

(٢) آل عمران ٩٧/٣ .

(٣) الأنفال : ٦٠/٨ .

(٤) م : « ما » تحريف .

(٥) هـ : « وان أتبعته » تحريف ، م : « وأتبعه » .

(٦) م : « ومنيت » .

به علينا إن شاء الله تعالى ، وأطال الله بقاءك وأدام عزك وتأيدك ،
وأيد أهل الأدب بك وحرس نعمته عليك ومواهبه لديك .

فأجابه أبو بكر بن دريد : وقتت أدام الله عزك على متضمن
كتابك ، فأما المسألة الأولى فقد بينتها (١) في أول كتاب الاشتقاق ،
وهي قول من زعم من أهل الجدل أن العرب سميت (٢) بأسماء (٣)
تأدّت إليها صورها ، ولم تعرف العرب حقائقها ، وإنما تعلق هؤلاء
الزاعمون بما ذكره الليث بن المظفر في كتاب العين عن الخليل أنّه
سأل أبا الدقيش (٤) ما الدقيش (٥) ؟ فقال لا أدري ، إنّما هي
أسماء نسميها لا نعرف معناها ، وهذا جهل من الليث وادّعاء على
الخليل ، وذلك أنّ العرب قد سميت دقشاً ثم حقروه فقالوا :
دقيش ، ثم صرّفوه من فعمل إلى فنعل] فسمّوا دقشاً

(١) « فقد بينتها » ليس في ف .

(٢) م : « سميت » .

(٣) كذا في ف وكذا تقدمت آنفاً ، وفي د وسائر النسخ : « أسماء » تحريفه .
جاء في اللسان (سمي) : « سميت فلاناً زيداً وسميته يزيد بمعنى
وأسميته مثله وتسمّى به » .

(٤) هو أحد الأعراب الفصحاء ، ذكره ابن النديم في الفهرست : ٧٦ باسم
« أبو الدقيش القناني الغنوي » بالسین المهملة ، وقال صاحب اللسان
(دقش) : « وأبو الدقيش : كنية واسمه الدقش » وانظر
الاشتقاق : ٤ .

(٥) م ، ه ، الاشتقاق : « الدقيش » ، قال ابن منظور في اللسان
(دقش) : « قال يونس : سألت أبا الدقيش : ما الدقش ؟ فقال :
لا أدري ، قلت : ما الدقيش ؟ فقال : ولا هذا » .

وكل هذه أسماء ، فلو لم يكن للدَّقَش أصل في كلامهم ولم يقفوا (١) على حقيقته لم يجيئوا به مكبراً ومحقراً ومُصَرِّفاً من فَعَلَ إلى فَعَل [(٢)] ، والدَّقَيْش طائرٌ "أَغْيَبِر" أَرِيْقَط معروف عندهم ، قال غلام من العرب ، أتشده يونس ومكوزة (٣) :

يا أُمَّتَاهِ وَأَخْصِي الْعَشِيَّةُ
 قَدْ صِدَّتْ دَقَشَيْنِ وَسَنْدَرِيَّةُ

وليس قول الليث مقبولاً على أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد نظر الله وجهه ، والدليل على ذلك تخليط الليث في كتاب العين واحتجاجه بالأشعار الضعيفة ، ثم بأشعار المولدين نحو أبي الشَّمَمَق ومَنْ أَشْبَهَهُ •

وأما قولك أَيَدُّكَ اللهُ : أيجوز عندي (٤) أن توقع العرب اسماً

(١) ف ، ل : « ولم يقفوا » •

(٢) ليست في د ، وأثبتها عن سائر النسخ •

(٣) د ، م ، هـ : « ومكرده » ، ف ، ل : « ومكودة » وكلاهما تحريف ، ولعل الصواب ما أثبت ، ومكوزة : أحد الأعراب الذين دخلوا الحاضرة ذكره ابن النديم في الفهرست : ٧٦ والقفطي في إنباه الرواة : ١١٤/٤ والبيتان في اللسان (دَقَش) بلا نسبة ، والسندريّة : السهام المتخذة من السَّنْدَرَة وهي شجرة تعمل منها القوس والسهام ، ورواية البيتين في اللسان :

يا أُمَّتَاهِ أَحْصِي الْعَشِيَّةُ قَدْ صِدَّتْ دَقَشًا وَسَنْدَرِيَّةُ

(٤) هـ : « عندك » •

على ما لا معنى له ؟ فهذا خلّف من الكلام ، ليس (١) في كلامهم كلمة
جِدَّةٌ ولا هَزَلٌ إلاّ وتحتها معنى من معناها ، ولو تكلف ذلك متكلف
حتى يستقصيه لأوضح منه ما خفي ، فأمثا قولهم : إنَّ العرب لم تدر
ما الاستطاعة وما القدرة وما القوة فكيف يكون ذلك وقد جاء في
الشعر الفصيح عن المطبوعين دون المتكلفين ؟ قال عمرو بن
معدٍ يكرِّب (٢) :

إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئًا فَدَعَاهُ
وَجَاوَزَهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ

وقال القطامي وهو حجة (٣) :

أَمْوَرٌ لَوْ تَدَبَّرَهَا حَلِيمٌ
لَهَيَّبَ أَوْ لَحَذَرَ مَا اسْتَطَاعَا

وهذا يكثر أدام الله تأييدك ، فأمثا القول في أئهم إذا قيل
لأحدهم : بم استطعت قطع الجبل أو هذا الطنّيب أن يقول : بسكين
أو شفرة أو سيف [هـ: ٦٠] فلا استطاعة عندهم موضعان : موضع بفضل
قوة وشدة بطش ، وموضع بالآلة نحو : السيف والشفرة وما أشبههما (٤) ،

(١) م : « وليس » .

(٢) ديوانه : ١٤٢ والأصمعيات : ١٧٥ والحيوان : ١٣٨/٣ والشعر
والشعراء : ٣٧٤ والصناعتين : ٤٠٢ ومعاهد التنصيص : ٢٣٦/٢
والغزاة : ٣/٤٦٣ ، ٤/٤٤٦ ، وورد البيت بلا نسبة في الخصائص :
٣٦٢/١ .

(٣) ديوانه : ٣٤ وطبقات فحول الشعراء : ٥٣٨ .

(٤) ل : « وما أشبهها » .

وفي الجملة أنهم لا يؤمنون (١) بالاستطاعة إلا إلى الإنسان دون سائر
الحيوان (٢) ، ولهم ترتيب في لغتهم ، يقولون : فلان يستطيع أن
يرقى هذا الجبل ، وهذا الجمل مطيق للسفر ، وهذا الفرس
صبور على مطاطة الحضر ، وكذلك قول الله عز وجل : « والله على
الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً » (٣) وإنما
قال : « استطاع » لما وقع الخطاب على « من » وهي تقع على من
يعقل خاصة ، فلزم هذا الخطاب المستطيعين الحج بأي ضرب من
الضروب كان مطلقاً بزاد وراحة وصحة بدن وكيفما وجد السبيل
إليه ، هكذا ظاهر الخطاب ومخرجه على مذاهب كلام العرب .

وأما قوله عز وجل : « وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ
قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ » (٤) فليس المراد بالقوة ههنا قوة
الأجسام التي بها يكون بطشها وتصرفها واقتدارها على ما تحاول ،
لأن ذلك ليس إلى الناس (٥) الزيادة فيه ولا الشقضان منه ، وإنما
الله يزيد في قوَى (٦) الأجسام وينقص منها كما يريد تبارك وتعالى ،
وإنما أريد به والله أعلم : وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ أَي :
من الأشياء التي تستقوون بها على العدو من سلاح وآلة وأصحاب

(١) م : « لا يؤمنون » ولعل هذا هو الأصح .

(٢) م : « الحيوانات » .

(٣) آل عمران : ٩٧/٣ .

(٤) الأنفال : ٦٠/٨ .

(٥) م : « للناس » .

(٦) م ، ه : « قوة » .

وأنصار (١) ، وغير ذلك مما (٢) تَفْشُونَ به غَرَب (٣) عدوكم وتعلثون به عليهم ، وكذلك قوله : « وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ » أي : وأعدشوا لهم من الخيل ما تَتَّقُونَ (٤) به عليهم ، وهذه القوة ورباط الخيل ممثلاً كانوا يستطيعون إعداده ويمكّنهم ، فأمرُوا بإعداده للعدو ليرهبوهم وليخيفوهم ، وهذا باب يطول جداً ، وفيما أومأت إليه دليل عما سواه مما يتصل به .

وأما سؤالك أيديك الله عن مذاهب (٥) العرب في العَرَض ، وهل كانوا عارفين به أم كيف سمّوا شيئاً لا يعرفون حقيقته ، فقد ذكرت لك أيديك الله أنك ليس في كلامهم من اسم هَزَل ولا جِدْ إلاّ وتحتة معنى من جنسه ، ولكنهم لم يكونوا يذهبون بالعَرَض مذاهب المتفلسفة ولا طريق أهل الجدل ، وإن كان مذهبهم (٦) فيه لمن تدبّر مطابقتاً لغرض الفلاسفة [د : ٢٢٦] والمتكلمين في حقيقته ، وذلك أنّهم (٧) [ه : ٦١] يذهبون بالعَرَض إلى أسماء منها : أن يضعوه موضع ما اعترض لأحدهم من (٨) حيث لم يحتسبه ، كما يقال :

-
- (١) « وأنصار » ليست في م .
 - (٢) هـ : « ومما » تعريف .
 - (٣) هـ : « حرب » تعريف .
 - (٤) ل ، م : « تتقون » تعريف .
 - (٥) هـ : « مذهب » .
 - (٦) هـ : « مذهبه » تعريف .
 - (٧) م : « لانهم » .
 - (٨) « من » ليست في م .

عَلَّقْتُ فَلَانَةَ عَرَضاً أَيِ اعْتِرَاضاً مِنْ حَيْثُ لَمْ أَقْدِرْهُ ،
قال الأعشى (١) :

عَلَّقْتُهَا عَرَضاً وَعَلَّقْتُ رَجلاً
غَيْرِي وَعَلَّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

وقد يضعونه موضع (٢) مالا يثبت فلا يدوم ، كقولهم : كان ذلك الأمر عن عَرَضٍ ثم زال ، وقد يضعونه موضع ما يتصل بغيره ويقوم به ، وقد يضعونه مكان ما يضعف ويقل ، فكانت المتكلمين استنبطوا العرض من أحد هذه المعاني فوضعوه لما قصدوا له ، وهو — إذا تأملته (٣) — غير خارج عن مذاهب العرب ، وكذلك الجوهر عند العرب ، إنما يشيرون به إلى الشيء النفيس الجليل ، فاستعمله المتكلمون فيما خالف الأعراس ، لأنها (٤) أشرف منها ، وقد وُلِّدَت أسماء في الإسلام لم تكن العرب قبله عارفة بها ، إلا أنها غير خارجة عن معاني كلامها واستفادة معرفتها إذ (٥) كانت على أوضاعها والمعاني التي تعقلها ، وذلك (٦) نحو الكافر والفاسق والمنافق

(١) ديوانه : ٥٧ والبيان والتبيين : ٣٠٠/١ - ٣٠١ ، ١٨٨/٢ وعيون الأخبار : ١٢/٣ وشرح الحماسة للمرزوقي : ١٢٤٩ وأمالى المرتضى : ٣٦٠/١ وشرح التصريح على التوضيح : ٢٨٦/١ والمقاصد للعيني : ٥٠٤/٢

(٢) ل : « مواضع » .

(٣) بعدها في هـ : « وجدته » .

(٤) د : « لا » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

(٥) ف ، ل : « أو » تحريف .

(٦) « وذلك » ليست في هـ .

إنما (١) اشتقاق الكافر من كمرت الشيء إذا سترته وغطيته ، والفاسق من فسقت الرطوبة إذا خرجت من قشرها ، واشتقاق المنافق من التافقاء وهو أحد جحرة اليربوع إلى كثير من ذلك يطول تعداده ، وكذلك في كل زمان وأوان لا يخلو الناس فيه من توليد أسماء يحدث لها أسباب ، فيتعارفونها بينهم بكل لغة ولسان ، فليس هذا منكرًا إذا كان ذلك غير خارج عن الأصول المتفق عليها والمعاني المعقولة بينهم ، وفيما ضمنت من (٢) كتاب الاشتقاق ما يدل على ما التمسست الوقوف عليه من هذا النحو ، وهذا من القول كافٍ في جواب ما سألت عنه ، وأطال الله بقاءك وأدام عزك وتأييدك ، وأتمَّ نعمته عليك وعلى أهل العلم بك وفيك وعندك .

المسألة الحادية عشرة

وهي آخر مسائلك ، وهي قولك : ما وزن آرطى وأفعى وأرؤى (٣) ، وهل (٤) [ه : ٦٢] هي على وزن أفعل أم الألف في آخرها منونة ؟

أمَّا آرطى فللعرب فيها (٥) مذهبان : أكثرهم على أن الهززة

(١) ه : « وانما » .

(٢) م : « في » .

(٣) الأروية : الأتشي من الوعول ، وثلاث آراوي على أفاعيل الى المشر فإذا كثرت فهي الأروى .

(٤) م : « هل » .

(٥) م : « فيه » .

في أولها أصلية ، والألف في آخرها مزيدة للألحاق ، فتقديرها فعلى ملحق بفعل نحو : جعفر وسلتهب (١) ، فالألف ألحقته بهذا البناء ، والدليل على ذلك قولهم : أدريم مأرروط إذا دبح بالأرطى ، ولو كانت الهمزة مزيدة وكان على وزن أفعل ل قيل : أدريم مرطبي ، والأرطى جمع واحدتها أرطاة ، وهي شجرة تدبغ بها العرب ، وذكر الجرمي أن من العرب من يقول : أديم مرطبي ، فأرطى على هذا التقدير أفعل ، والهمزة في أولها زائدة ، فإذا سمّي بها مذكر على المذهب الأول وهو المشهور المعروف لم ينصرف (٢) في المعرفة وانصرف في النكرة ، وإذا سمي بها في المذهب الثاني مذكر لم ينصرف أيضاً في المعرفة وانصرف في النكرة ، فأما الآن في موضعها وهي (٣) شجر فهي مصروفة للنكرة ، فتقول : أرطاة وأرطى كما ترى مصروف واحد وجمعه لأنه نكرة (٤) ، وذكر سيويه (٥) وغيره من النحويين أن الاسم إذا كان (على) أربعة أحرف بهمزة في أوله حكم عليها بالزيادة ، نحو : أفككل (٦) وأيدع (٧) وما أشبه ذلك ، وإثما

-
- (١) ه : « وساسب » تحريف ، والسلهب : الطويل عامة ، والجمع : السلاهبة .
- (٢) د ل : « يتصرف » تصحيف وما أثبت عن ف ، م ، ه .
- (٣) ه : « هي » تحريف .
- (٤) د : « لا نكرة » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .
- (٥) انظر الكتاب : ٣ / ١٩٤ - ١٩٥ .
- (٦) ه : « أفعل » تحريف ، والأفككل : الرعدة ، ولا يبنى منه فعل .
- (٧) الأيدع : صبغ أحمر .

ويحكم على الهمزة ههنا بالزيادة لكثرة ما جاءت زائدة في هذا النحو مما يدل الاشتقاق على زيادتها فيه ، نحو : أحمر وأصفر وأخضر وأحمد وما أشبه ذلك ، فألحق مالا اشتقاق له به إلا أسماء (١) قام الدليل على أن الهمزة في أوائلها أصلية ، وهي أَرطَى وإمَّعَة وأَيَصَّر .

فأمَّا (٢) أَرطَى فقد مضى القول فيه ، وأمَّا إمَّعَة (٣) فالدليل على أن الهمزة في أولها أصلية أنه ليس في الكلام إفْعَلَة وإِنَّمَا هو فِعْلَة مثل : دِنْمَة (٤) وهو القصير ، وأمَّا أَيَصَّر فالدليل على ذلك أَنَّهُمْ قَالُوا فِي جَمْعِهِ : إِصَار ، وهو كِسَاءٌ يُحْتَشُّ فِيهِ ، قال الشاعر (٥) :

وَيَجْمَعُ ذَا بَيْنَهُنَّ إِلَّا صَارًا

(١) د : « إلا الأسماء » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ .

(٢) م : « وأما » .

(٣) الامَّعَة والامَّع بكسر الهمزة وتشديد الميم : الذي لا رأي له ولا عزم .

(٤) ه : « زنمة » تحريف ، والزنمة : شيء يقطع من أذن البعير فيترك

معلقاً ، وقال ابن جنى في المنصف : ١١٣/١ - ١١٤ : « قال أبو

عثمان : فأمَّا أَوْلَقٌ وَأَيَصَّرٌ وإمَّعَة فإن الهمزة فيهنَّ غير زائدة

... وإمَّعَة : لأنه ليس في الكلام إفْعَلَة صفة وإنما هو مثل

دِنْمَة » .

(٥) صدر البيت : « فهذا يُعَدُّ لَهُنَّ الْخَلَى » وقائله الأعشى ميمون بن قيس ،

وهو في ديوانه : ٤٧ والمقتضب : ٣١٧/٣ ، ٣٤٣/٣ والمنصف :

١١٣/١ والمخصص : ٦/٦ واللسان (أصر) ، وورد البيت بلا نسبة



وَأَمَّا أَفْعَى فَالهِزَّة فِي أَوَّلِهَا مَزِيدَةٌ وَوَزْنُهَا أَفْعَلٌ ،
 إِلَّا أَنْ لِّلْعَرَبِ فِيهَا مَذْهَبَيْنِ ، أَكْثَرُهُمْ عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ وَلَيْسَ بِصِفَةٍ ،
 وَإِذَا كَانَتْ اسْمًا وَهِيَ نَكْرَةٌ [هـ : ٦٣] وَجِبَ صَرْفُهَا ، لِأَنَّ مَا كَانَ
 عَلَى أَفْعَلٍ اسْمًا فَهُوَ مَصْرُوفٌ فِي النُّكْرَةِ ، نَحْوُ : أَفْكَلُ وَأَيَّدَعُ
 وَأَرْبَعُ ، وَإِنَّمَا يَمْتَنَعُ مِنَ الصَّرْفِ فِي الْمَعْرِفَةِ ، وَأَكْثَرُ الْعَرَبِ عَلَى
 صَرْفِ أَفْعَى عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ ، قَالَ سَيَبَوِيه (١) : أَجْدَلٌ لِلصَّقْرِ
 وَأَخْيَلٌ لِلطَّائِرِ ، وَأَفْعَى ، الْأَجُودُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ أَسْمَاءً فَتُصْرَفُ

←
 فِي شَرْحِ الْمُلُوكِيِّ : ١٣٩ وَشَرْحِ الْمَفْصَلِ : ١٤٤/٩ ، وَرَوَايَةٌ عَجْزُهُ فِي
 الدِّيَوَانِ : « وَيَجْمَعُ ذَا بَيْنَهُنَّ الْغِضَارَا » وَفِي الْقَصِيدَةِ الَّتِي مِنْهَا
 الْبَيْتُ الشَّاهِدُ بَيْتٌ آخَرَ رَوَايَتُهُ :

دَفِعْنَا إِلَى اثْنَيْنِ عِنْدَ الْغُصُوصِ صِ قَدْ حَبَسَا بَيْنَهُنَّ الْإِصَارَا
 وَقَدْ جَعَلَ ابْنُ جَنِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ رَوَايَتَيْنِ لِبَيْتٍ وَاحِدٍ ، فَقَالَ فِي الْمَنْصَفِ
 ١٨/٣ : « قَالَ الْأَعْمَشِيُّ :

دَفِعْنَا إِلَى اثْنَيْنِ عِنْدَ الْغُصُوصِ وَقَدْ خَبَسَا عِنْدَهُنَّ الْإِصَارَا
 خَبَسَا أَيَّ حَبَسَا . وَيُرْوَى :

فَهَذَا يُعَدُّ لِهِنَّ الْغُلَى وَيَجْمَعُ ذَا بَيْنَهُنَّ الْإِصَارَا » .
 وَالرَّوَايَةُ فِي الْمَصَادِرِ الْمَتَّقِمَةِ جَمِيعًا بِلَفْظِ : « وَيَجْمَعُ ذَا بَيْنَهُنَّ
 الْإِصَارَا » إِلَّا أَنَّ الْمُبْرَدَ ذَكَرَ عَجْزَ الْبَيْتِ فِي الْمَقْتَضِبِ : ٣٤٣/٣ بِرَوَايَةٍ :
 « وَيَنْتَقِلُ ذَا بَيْنَهُنَّ الْإِصَارَا » .

وَالْإِصَارَا : مَا حَوَاهِ الْمِحْسُ مِنْ الْحَشِيشِ ، وَالْغُلَى : الرُّطْبُ مِنْ
 الْحَشِيشِ ، وَالْإِشَارَةُ فِي الشُّطْرَيْنِ إِلَى قِيَمَيْنِ يَقُومَانِ عَلَى الْإِبْلِ .

(١) نَقَلَ كَلَامَ سَيَبَوِيهِ بِتُصْرَفٍ وَانظُرِ الْكِتَابَ : ٢٠٠/٣ - ٢٠١ .

لأنها نكرات ، وقد جعلها بعضهم صفات ، فلم يصرفوها لأن ما كان على أفعل نعتاً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، نحو : أحمر وأصفر وأشقر ، فكذلك أجْدَلُ وأخْيَلُ وأفْعَى عند هؤلاء نعوت فلا يصرفونها : قال : واحتج هؤلاء بأن قالوا : إنما قيل له أجْدَلُ من الجَدَلِ وهو شدة الخلق فصار أجْدَلُ عندهم بمنزلة شديد ، وجعلوا أخْيَلُ أفْعَلُ من الخِيْلان للونه (١) وهو طائر على جناحه لمعة مخالفة للونه ، وكذلك أفْعَى عندهم وإن (٢) لم يكن لها فعل ولا مصدر ، وكان امتناع أجْدَلُ وأخْيَلُ من الصرف وإلحاقه بالنعوت أقوى من ترك صرف أفْعَى لبيان الاشتقاق في هذين ، وأتته لا اشتقاق للأفعى ، والأجود فيها الصرف ، وذكر الجرمي أيضاً أن أكثر العرب على صرف أفْعَى ، وقد ترك صرفها بعضهم ، والأفْعَى الأتسى (٣) والذكر أفْعَعُونَ (٤) ، وأمّا آرَوَى فوزنها فعَلَى ، والهمزة في أولها أصلية ، والألف في آخرها للتأنيث ، فهي بمنزلة سَكْرَى تمتنع من الصرف في المعرفة والنكرة .

فهذا منتهى القول في المسائل التي ضَمَّنتها آخر كتابك والله المعين والموفق للصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل .

-
- (١) في اللسان (خيل) : « والخال : شامة سوداء في البدن وقيل : هي نكتة سوداء فيه والجمع : خيلان » .
(٢) م : « إن » تحريف .
(٣) هـ : « أنسى » .
(٤) م : « الأفعوان » .

قال ابن خالويه في مجموع له : كتب إليَّ سيِّدنا الأمير سيف الدولة أطل الله بقاءه يوم جمعة وأنا في الجامع : كيف يشئى ويجمع البضع ؟ فقلت : إنَّه جرى في كلامهم كالمصدر لم يثنَّ ولم يجمع مثل البخل ، قال الله تعالى : « وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ (١) » ، ولم يقل بالإبخال ، ولو جمعناه قياساً لقلنا : أبضاعاً ، مثل : قتل وأقتال وخرَّج وأخرج الآنَّ فعلاً يجمع (٢) على أفعال [هـ : ٦٤] •

قال ابن الشجري في أماليه (٣) : في المجلس الثامن والخمسين (٤) : ذكر مسائل استفتيت فيها بعدما استفتيتي المكنيَّ (٥) بأبي نزار ، فجاء بخلاف ما عليه أئمة النحويين أجمعين ، وكذلك خالف العرب قاطبة في كلمة أجمعوا عليها ، وأثبت خطه بما سنع له من هديانه ، وأثبت بعده خطه الشيخ أبو منصور موهوب بن أحمد المعروف بابن الجواليقي (٦) •

نسخة الفتوى : ما تقول (٧) السادة النحويون أحسن الله توفيقهم في قول العرب :

-
- (١) النساء : ٣٧/٤ ، الحديد : ٢٤/٥٧ •
(٢) م : « لا يجمع » تحريف •
(٣) أمالي ابن الشجري : ١١٦/٢ والخزانة : ٩/٤ - ١٠ •
(٤) بعدها في الأمالي : « يتضمن الكلام في أصل حركة التقاء الساكنين وفرعها وذكر مسائل استفتيت .. » •
(٥) م : « استفتي فيها المكني » •
(٦) « المعروف بابن الجواليقي » ليست في الأمالي •
(٧) ف ، ل ، الأمالي : « يقول » •

« يا أَيُّهَا الرجل » ، هل ضمة اللام فيه ضمة إعراب ؟ وهل الألف واللام فيه للتعريف ؟ وهل يأمل ومأمول وما يتصرف منهما [د : ٢٢٧] جائز ؟ وهل يكون « سوى » بمعنى غير ؟ •

نسخة جواب المكني^١ (١) بأبي نزار :

الضمة في اللام من قولهم : « يا أَيُّهَا الرجل » ضمة بناء وليست ضمة إعراب ، لأن ضمة الإعراب ، لا بد لها من عامل عامل يوجبها ، ولا (٢) عامل هنا يوجب هذه الضمة ، والألف واللام ليست ههنا للتعريف ، لأنَّ التعريف لا يكون إلا بين اثنين في ثالث ، والألف واللام هنا في اسم المخاطب ، والصحيح أنَّها دخلت بدلاً (٣) من « يا » ، وأيُّ وإن كان منادى فنداؤه لفظي ، والمنادى على الحقيقة هو الرجل ، ولنا قصدوا تأكيد التنبيه (٤) وقد روا تكرير حرف النداء كرهوا التكرير ، فعوضوا عن حرف النداء ثانياً « ها » في « أَيُّهَا » وثالثاً الألف واللام ، فالرجل مبني بناء عارضاً [كما أنَّ قولك : يا زيد يعلم منه أنَّ الضمة فيه ضمة بناء عارض] (٥) •

(١) الأمالي : « جواب الجاهل المكني » •

(٢) ه : « إذ لا » •

(٣) م : « عوضاً » تعريف •

(٤) ل : « الثننية » تصحيف •

وجدت هذا البيت في ديوان النابغة الذبياني بتصحيح عبد الرحمن سلام ص : ١١٦ ، وروايته ثمة : المرء يأمل • البيت • ولم أجده في

ديوان النابغة الذبياني بتحقيق د • شكري فيصل •

(٥) ليست في د ، ل ، وأثبتها عن ف ، م ، ه ، الأمالي •

وَأَمَّا أصل يَأْمَلُ (١) فلا يجوز لأنَّ الفعل المضارع إذا كان على يفعل بضم العين كان بابه أَنْ ماضيه على فعك بفتح العين ، وأمل لم أسمعه فعلاً ما ضياً ، فإن قيل : يقدَّر أَنْ « يَأْمَلُ » فعل مضارع ولم يأت ماضيه كما أَنْ « يذر » و « يدع » كذلك ، قلت : قد علم أَنْ « يذر » و « يدع » على هذه القضية جاء شاذين ، فلو كان معها كلمة أخرى شاذة لنقلت نقلهما (٢) ، ولم يجز أَنْ لا تثقل ، وما سمعنا أن ذلك ملحق بما ذكرنا [هـ : ٦٥] فلا يجوز يَأْمَلُ ومأمول ، إلاَّ أَنْ يسمعي الثقة أمك خفيف الميم .

وَأَمَّا « سوى » فقد نص على أَنَّها لا تأتي إلاَّ ظرف مكان ، وَأَنْ استعمالها اسماً منصرفاً بوجوه الإعراب بمعنى « غير » خطأ وكتب أبو نزار .

نسخة جواب الشيخ أبي منصور موهوب بن أحمد :

ضمة اللام من قولك : « يا أَيُّهَا الرجل » وشبهه ضمة إعراب ، ولا يجوز أن تكون ضمة بناء ، ومن قال ذلك فقد غفك عن الصواب ، وذلك أَنْ الواقع عليه النداء « أَيُّ » المبني على الضم لوقوعه موقع الحرف (٣) ، والرجل وإن كان مقصوداً (٤) بالنداء فهو صفة أيُّ ، فمحال أَنْ يبنى أيضاً لأتته مرفوع رفعاً صحيحاً ، ولهذا أجاز فيه أبو عثمان النصب على الموضع ، كما يجوز في « يا زيد »

(١) ف ، ل : « لم تنقل نقلهما » تعريف .

(٢) ف ، ل ، م ، الأماي : « ويأمل » .

(٣) « الحرف » ليست في ل .

(٤) كذا في هـ والأماي ، وفي دوسائر النسخ : « موجوداً » تعريف .

الظريفَ » ، وعلّة رفعه أنّه لمّا استمرّ الضم في [كل (٥)] منادى معرفة أشبه ما أسند إليه الفعل ، فأجريت صفته على اللفظ فرفعت ، ومثقال أنْ يَدْعَى تكرر حرف النداء مكانها ومكان الألف واللام ، لأنّ المنادى واحد ، وإنما تقدّر الألف واللام بدلا من حرف النداء فيما عطف بالألف واللام نحو : « يا زيدُ والرجل » ، لأنّ المنادى الثاني غير الأول ، فيحتاج أن يقدر فيه (٢) حرف النداء ، فقد صارت الألف واللام هناك كالبدل منه ، وليس كذلك « يا أيّشها الرجل » ، لأنّه بمنزلة « يا هذا الرجل » ، والألف واللام فيه للتعريف .

وأما أمل يأمل فهو آمِلٌ والمفعول مأْمول فلا ريب في جوازه عند العلماء ، وقد حكاه الثقات ، منهم الخليل وغيره ، والشاهد عليه كثير ، قال بعض المعسرّين (٣) :

(١) ليست في دوأبتها عن سائر النسخ والآمالي .

(٢) بعدها في هـ والآمالي : « تكرر » .

(٣) هو النابغة الجعدي ، والبيت في ديوانه : ١٩١ وآمالي القالي : ٨/٢ وآمالي المرتضى : ٢٦٦/١ والخزانة : ٥١٤/١ ، ونسب الى النابغة الذبياني في الشعر والشعراء : ١٥٩ والأضداد : ١٩٦ وليس في ديوانه وروي مع الأشعار المنسوبة الى لبّيد ، انظر شرح ديوان لبّيد : ٣٦٥ ، وجاء بلا نسبة في أمالي الزجاجي : ١١١ ، وهو بهذه الرواية في الشعر والشعراء وآمالي الزجاجي ، وروي في شعر الجعدي وآمالي القالي بلفظ « المرء يرغب . . . » وفي الخزانة والأضداد وآمالي المرتضى روي بلفظ « المرء يهوي . . . » وفي شرح ديوان لبّيد بلفظ « المرء يدعو . . . » اهـ .

المَرءُ يَأْمُلُ أَنْ يَعِيَّ
شَ وَطَوَّلَ عَيْشَهُ قَدْ يَضْرِبُهُ

وقال الآخر (١) :

ها أَتَذَا أَمْلُ الخُثُودِ وَقَدْ
أَدْرَكَ عَقْلِي وَمَوْلِي حُجْرًا

وقال كعب بن زهير (٢) :

..... والعَقْوُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ مَأْمُولٌ [هـ : ٦٦]

وقال المتنبى وهو من العلماء بالعربية (٣) :

حُرِّمُوا الَّذِي أَمَلُوا
.....

وأما « سوى » فلم يختلفوا في أنها تكون بمعنى « غير » ،

(١) هو الربيع بن ضبع الفزاري ، والبيت في نوادر أبي زيد : ١٥٩
والمعمرون والوصايا : ٩ وأمالى القالي ١٨٥/٢ وأمالى المرتضى :
٢٥٣/١ ، ٢٥٥/١ والخزانة : ٣٠٨/٣ . وورد بلا نسبة في المقتضب :
١٨٣/٣

(٢) صدر البيت : « أَنْبَتُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ أَوْعَدَنِي » وهو في ديوان
كعب : ١٩ وطبقات فحول الشعراء : ١٠١ والشعر والشعراء : ١٤٢ .

(٣) البيت بتمامه :

« حُرِّمُوا الَّذِي أَمَلُوا وَأَدْرَكَ مِنْهُمْ
أَمَالَهُ مَنْ عَادَ بِالْحِرْمَانِ »

وهو في ديوان المتنبى : ٤١٥ .

وتكون أيضاً بمعنى الشيء نفسه ، تقول : « رأيت سواك » أي :
« غيرك » ، وحكى ذلك أبو عبيد عن أبي عبدة ، وقال الأعشى (١) :
وما قصدت من أهلها لسوائكا

أي لغيرك ، فهذه بمعنى غير ، وهي أيضاً غير ظرف ، وتقدير
الخليل لها بالظرف في الاستثناء بمعنى مكان وبدل لا يخرجها عن أن
تكون بمعنى غير ، وفيها لغات ، إذا فتحت مدّت لا غير (٢) ، وإذا
ضمت قصرت لا غير ، وإذا كسرت جاز المدّ والقصر (٣) أكثر ، وما
يحمل المتكلم بالقول الهراء إلا قشوة الجهل ، وكتب موهوب
ابن أحمد .

قال ابن الشجري : نسخة جوايي : الجواب والله سبحانه
الموفق للصواب :

(١) صدر البيت : « تَجَانَفُ عَنْ جِلِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي » ، وهو في ديوان
الأعشى : ٨٩ وسيبويه : ٣٢/١ ، والكامل : ١٠/٤ ، والأضداد : ٤١
والمختص : ١٥١/١٥ والدرر : ١٧١/١ والخزانة : ٥٩/٢ ، وهو
بلا نسبة في المحتسب : ١٤٩/٢ وأمالي ابن الشجري : ٢٣٥/١ ،
٤٥/٢ والانصاف : ٢٩٥ وشرح المفصل : ٤٤/٢ ، ٨٤/٢ والهمع :
٢٠١/١ ، قوله تجانف أصله يتاعين من الجَنَفِ وهو الميل ، وجَلَّ
اليمامة : التقدير فيه : جل أهل اليمامة أي : معظم أهلها .

(٢) د ، ف : « وإذا قصرت مدت لا غير » تحريف ، وما أثبت عن م ، ه ،
الأمالي ، الخزانة : ٦٠/٢ .

(٣) « والقصر » ليست في الأمالي .

إنَّ ضمة اللام في قولنا : « يا أَيُّهَا الرجلُ » ضمة إعراب ، لأنَّ ضمة المنادى المفرد [المعرفة (١)] لها باطرادها منزلة بين منزلتين ، فليست كضمة حيث لأنَّ ضمة حيث غير (٢) مطردة ، وذلك لعدم اطراد العلة التي أوجبتها ، ولا كضمة زيد في نحو : « خرج زيد » ، لأنَّ هذه حدثت بعامل لفظي ، ولو ساغ أن توصف « حيث » لم يجوز وصفها بمرفوع حملاً (٣) على لفظها ، لأنَّ ضممتها غير مطردة ولا حادثة عن عامل ، ولما اطرّدت الضمة في قولنا : يا زيد، ياعمرؤ (٤) ، وكذلك اطرّدت في النكرات المقصودة (٥) قصدتها ، نحو يارجل ، يا غلام (٦) الى ما لا يحصى (٧) كثرة ، تَسْرَعُ الاطرّاد فيها منزلة العامل المعنوي الرافع (٨) للمبتدأ من حيث اطرّدت الرفع في كل اسم ابتدئ به مجرداً من عامل لفظي وجيء له بخبر ، كقولك : « زيدٌ منطلقٌ » [هـ : ٦٧] « عمرو ذاهبٌ » (٩) الى ما لا يدركه (١٠)

-
- (١) زيادة عن هـ والأمايلي وليست في د وسائر النسخ .
 - (٢) « غير » ليست في م .
 - (٣) د : « عملاً » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ والأمايلي .
 - (٤) تجاوز السيوطي هنا قدر سطر من الأمايلي .
 - (٥) الأمايلي : « المقصود » .
 - (٦) تجاوز السيوطي هنا قدر سطر من الأمايلي .
 - (٧) ف ، ل : « يحصر » .
 - (٨) كذا في هـ والأمايلي ، وفي د وسائر النسخ : « الواقع » تحريف .
 - (٩) بعدها في الأمايلي : « جعفر جالس ، محمد صادق » .
 - (١٠) ف ، ل : « يدرك » .

الإحصاء ، فلمّا استمرّت ضمة المنادى في معظم الأسماء كما استمرت في الأسماء المعربة الضمة الحادثة عن الابتداء شبهتها (١) العرب بضمة المتبدأ ، فأتبعتها ضمة الاعراب في صفة المنادى في نحو : « يا زيد الطويل » ، وجمع بينهما أيضاً أنّ الاطراد معنى كما أنّ الابتداء معنى ، ومن شأن العرب أنّ تحمل الشيء على الشيء مع حصول أدنى تناسب بينهما ، حتى إنهم قد حملوا أشياء على نقائضها ، ألا ترى أنّكم قد أتبعوا حركة الإعراب حركة البناء في قراءة مَنْ قرأ « الحمد لله » (٢) بكسر الدال ، وكذلك أتبعوا حركة البناء حركة الإعراب في قراءة مَنْ قرأ « الحمد لك » بضم اللام ، وكذلك أتبعوا حركة البناء حركة الإعراب في نحو « يا زيد بن عمرو » في قول مَنْ فتح الدال من زيد ؟ وقد كان شافهني (٤) هذا المتعدّي طوره بهذا الهراء الذي ابتدعه والهذاء (٥) الذي اختلقه واخترعه ، فقلت له : إنّ ضمة (٦) المنادى لها منزلة بين منزلتين ، فقال منكرّاً لذلك : ما معنى المنزلة بين المنزلتين ؟ فجهل معنى هذا القول ، ولم يحسن بأنّ هذا

(١) م : « أشبهتها » .

(٢) الفاتحة : ٢/١ ، وانظر البحر المحيط : ١٨/١ .

(٣) « ابن » ليست في م .

(٤) د : « شاذ هنا » ، ل : « ساوهي » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن : ف ، م ، ه ، الأمالي .

(٥) ل : « بالهراء » تحريف ، قال في اللسان (هذي) : « وهذّي إذا هذر بكلام لا يفهم وهذّي به ذكره في هذائه والاسم من ذلك الهذاء » اه .

(٦) د : « الضمة » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي .

الوصف يتناول أشياء كثيرة من العربية ، كهمزة بينَ بينَ التي هي بين
 الهمزة والألف أو الهمزة والياء أو الهمزة والواو ، وكألف الإمالة التي
 هي بين ألف التخميم والياء ، وكالصاد المشربة صوت الزاي ، وكالقاف
 التي بين القاف الخالصة والكاف .

وأما قوله : « إنَّ الألف واللام هنا ليست للتعريف ، لأنَّ »
 التعريف لا يكون إلاَّ بين اثنين في ثالث ، والألف واللام هنا في اسم
 المخاطب ، والصحيح أنَّها دخلت بدلا من يا (١) فقول فاسد ، بل
 الألف واللام هنا لتعريف الحضرة ، كالتعريف في قولك « جاء هذا
 الرجل » ولكنَّها لما دخلت على اسم (٢) المخاطب صار الحكم للمخاطب
 من حيث كان قولنا : « يا أَيُّهَا الرجلُ » معناه : يا رجل ، ولما
 [د : ٢٢٨] كان الرجل هو المخاطب في المعنى غلب حكم الخطاب (٣) ،
 فاكنتي باثنين لأنَّ أسماء الخطاب لا يفتقر (٤) في تعريفها الى حضور
 ثالث ، ألا ترى أنَّ « (٥) قولك : « خرجت يا هذا » و « وانطلقت »
 و « لقيتك » و « وأكرمتك » لا حاجة به الى ثالث ؟ وليس كل وجوه
 التعريف تقتضي أنَّ يَكُون بين اثنين في ثالث ، ألا ترى أنَّ ضمائم
 المتكلمين نحو : « أنا خرجت » و « نحن [ه : ٦٨] ننطلق » لا يوجب
 في تعريفها حضور ثالث ؟ فقد وَضَحَ لك بهذا أنَّ قوله : « التعريف

(١) الأماالي : « ياء » .

(٢) ف ، ل : « الاسم » .

(٣) ف ، ل : « المخاطب » تعريف .

(٤) الأماالي : « تفتقر » .

(٥) ف ، ل : « الى » .

لا يكون إلا بين اثنين في ثالث» كلام ظاهر الفساد، لأنه أطلق هذا اللفظ على جميع التعاريف، فتأمل سدك الله الفقرة (١) التي عمي عنها هذا العيب، عمًا صدرت به حتى خطأً بجهله الأئمة المبرزين في علم العربية المتقدمين منهم والمتأخرين، ومن شواهد إعراب الرجل في قولنا: «يا أيها الرجل» نعته بالمضاف المرفوع في قولك: «يا أيها الرجل ذو المال»، وعلى ذلك أنشدوا (٢):

يا أيها الجاهل ذو التنزي

فهذا دليل على إعراب «الرجل» قاطع، لأن الصفة المضافة في باب النداء لا يجوز حملها على لفظ المبني، ولا تكون إلا منصوبة أبدأ، كقولك: «يازيد ذو المال»، وقد عارضته بهذا الدليل الجلي الذي تناصرت به الروايات عن النحوي واللغوي، فزعم أنه لا يرفع هذه الصفة، ولا ينشد إلا «ذا التنزي»، ولا يعتد بإجماع النحويين واللغويين على سماع الرفع فيها عن العرب، فدل ذلك على أن هذا العديم الحس هو المقصود بالنداء في قول القائل: «يا أيها الجاهل ذو التنزي».

(١) الأمالي: «الفطرة»، قال في اللسان (فطر): «والفطرة: ما فطر الله عليه الخلق من المعرفة به» وفي ل، م: «الفطرة» تحريف.

(٢) البيت لرؤية بن المعجاج، وهو في ديوانه: ٦٣ وشرح المفصل: ١٣٨/٦ والمقاصد للعبيني: ٢١٩/٤ وورد بلا نسبة في سيبويه: ١٩٢/٢ والمقتضب: ٢١٨/٤ وأمالي ابن الشجري: ٣٠٠/٢، وقوله: ذو التنزي بفتح التاء المثناة من فوق والنون وتشديد الزاي المعجمة المكسورة: نزوع الانسان الى الشر.

وأَمَّا قوله : « ولَمَّا قصدوا تأكيد التنبيه (١) وقدَّروا تكرير حرف النداء كرهوا التكرير ، فعَوَّضُوا عن حرف النداء ثانياً ها وثالثاً الألف واللام » فهذا من دعاويه الباطلة ، لأنَّه زاعم أنَّ أصل « يا أَيُّهَا الرجلُ » : يا أَيُّ يا رجلٌ ، فعَوَّضُوا من يا الثانية ها ومن الثالثة الألف واللام ، وليس الأمر على ما قاله وابتدعه من هذا المثال ، ولكن العرب كرهوا أنَّ يقولوا : يا الرجل وما أشبه ذلك ، فيقولوا حرف النداء الألف واللام ، فأدخلوا أَيُّ فجعلوها ومُصلة الى نداء المعارف بالألف واللام ، وألزموها حرف التنبيه (٢) عوضاً لها ممَّا منعه من الإضافة ، هذا قول النحويين ، فمن تكلف غيره بغير دليل فهو مبطل ، فلا حاجة بنا (٤) الى أن نقدِّر أنَّ الأصل : يا أَيُّ يا يا رجل ، فإنَّه مع مخالفته لقول الجماعة خَلْفَ من القول يَسْجُته السع وينكره الطبع .

وأَمَّا قوله في « أَكَلَوِيَّاءُ مِثْلُ » : إِنَّهُمَا لَا يَجُوزَانِ عِنْدَهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ فِي الْمَاضِي [هـ : ٦٩] مِنْهُمَا أَمَلٌ خَفِيفٌ الْمِيمِ ، فليت شعري ما الذي سمع من اللغة ووعاه حتى أنكّر أن يفوته هذا الحرف ؟ وإنما ينكر مثل هذا مَنْ أنعم (٥) النظر في كتب اللغة كلها ، ووقف على تركيب أم ل في كتاب العين للخليل بن أحمد ، وكتاب الجماهرة لأبي بكر

(١) ل : « التثنية » تعريف .

(٢) ف : « لنا » .

(٣) ل ، م ، هـ : « أمعن » .

(٤) زيادة عن هـ والأمايلي وليست في سائر النسخ .

(٥) تقدّم البيت .

ابن دريد والمجمل لأبي الحسين بن فارس وديوان الأدب لأبي إبراهيم الفارابي وكتاب الصحاح لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري النيسابوري ، وغير ذلك من كتب اللغة ، فإذا وقف على أمثاتها كتب هذا العلم التي استوعب كل كتاب منها اللغة أو معظمها فرأى أن [هذا (١)] الحرف قد فات أولئك الأعيان ثم سمع قول كعب بن

زهير (٢) •

والعَفْوُ عند رسول الله مَأْمُولٌ

سَكَمَ لكعب وأذن له صاغراً قَمِيئاً ، فكيف يقول مَنْ لَمْ يتولَّج سمعه عشرة أسطر من هذه الكتب التي ذكرتها : « لم (٣) » أسمع « أمل » ولا أسلم أن يقال (٤) : مأمول ؟ •

وأما قوله : « إنه لا يجوز » « يأمل » ولا مأمول إلا أن يسمعي الثقة « أمَلٌ » فنقول مَنْ لَمْ يعلم بأَكْثَمهم قالوا : فقير ولم يقولوا فَقَّرَ (٥) ، ولم يأت فعله إلا بالزيادة ، أفتراه ينكر أن يقال : فقير ، لأن الثقة لم يسمعه فَقَّرَ ؟ فلعله (٦) يَجْحَدُ أن يكونوا قد نطقوا بفقير ، وقد ورد به القرآن في قوله تعالى : « إِيَّايَ

(١) زيادة عن هـ والأمالي وليست في د وسائر النسخ •

(٢) تقدم البيت ص : ٨٢ •

(٣) د : « ثم » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي •

(٤) م : « يقول » •

(٥) الأمالي : « ولم يقولوا في ماضيه فقر » ، وانظر سيبويه : ٣٣/٤ •

(٦) الأمالي : « ولعله » •

لِمَا أَتْرَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرِ فَقِيرٍ» (١) ، وهل (٢) إنكار فقيرٍ إلاه
كانكار مأمول ؟ بل إنكار فقير عنده أوجب ، لأنهم لم يقولوا في
ماضيه إلاه افتقر ، ومأمول قد (٣) نطقوا بماضيه بغير زيادة .

وأما « سوى » (٤) فإن العرب استعملتها استثناء ، وهي في
ذلك منصوبة على الظرف بدلالة أن النسب يظهر منها إذا مدت ،
فإذا قلت : « أتاني القوم سِوَاكَ » [فكأنك قلت : أتاني القوم
مكانك ، وكذلك : « أخذت سِوَاكَ (٥)] رجلاً ، أي : مكانك ،
واستدل الأخص على أنها ظرف بوصولهم الاسم الناقص بها في
نحو : « أتاني الذي سِوَاكَ » ، والكوفيون يرون استعمالها بمعنى
غير (٦) ، وأقول : إدخال الجار عليها في قول الأعشى (٧) :

• • • • •
وما قصدت من أهلها لسِوَاكِكا

يخرجها من الظرفية ، وإنما استجازت العرب ذلك فيها تشبيهاً

-
- (١) القصص : ٤٢/٢٨ .
 - (٢) د : « وهذا » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ والأماي .
 - (٣) ل : « فقد » .
 - (٤) حكى البغدادي كلام ابن الشجري على سوى في الخزانة : ٥٩/٢ - ٦٠ .
 - (٥) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والأماي .
 - (٦) انظر المسألة التاسعة والثلاثين في الانصاف : ٢٩٤ .
 - (٧) تقدم البيت ص : ٨٣ .

لها بغير [هـ : ٧٠] من حيث استعملوها (١) استثناء وعلى تشبيهها (٢) بغير ، قال أبو الطيب (٣) :

أَرْضٌ لَهَا شَرَفٌ سِوَاهَا مِثْلُهَا

لو كَانَ مِثْلَكَ فِي سِوَاهَا يُوْجَدُ

رفع « سوى » الأولى بالابتداء ، وخفض الثانية بـ في فأخرجها من الظرفية ، فَمَنْ خَطَأَهُ فَقَدْ خَطَأَ الْأَعْشَى فِي قَوْلِهِ : « لسوائكما » ، وَمَنْ خَطَأَ الْأَعْشَى فِي لُغَتِهِ الَّتِي جُبِلَ عَلَيْهَا ، وَشَعْرَهُ يُسْتَشْهَدُ بِهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَقَدْ شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ بِأَنَّهُ مَدْخُولُ الْعَقْلِ ضَارِبٌ فِي غَمْرَةِ الْجَهْلِ وَلَيْسَ لِهَذَا الْمَتْطَاوُلِ (٤) إِلَى مَا يَقْصُرُ عَنْهُ ذَرْعُهُ شَيْءٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ فِي تَخْطِئَةِ الْعَرَبِ إِلَّا قَوْلَ الشَّاعِرِ (٥) :

-
- (١) د : « استعمالها » وما أثبت عن سائر النسخ والأماي ، وإضافة حيث إلى الجملة الفعلية أكثر من إضافتها إلى الجملة الاسمية ، انظر مغني اللبيب : ١٤١ .
- (٢) الأماي : « شبهها » .
- (٣) ديوانه : ٤٣ -
- (٤) م : « إلا » تحريف .
- (٥) هو ذو الرمة ، والبيت في ديوانه : ٢٤٠ وسيبويه : ٤٩/٤ وشرح المفصل : ١٠٦/٧ والهمع : ١٢٠/١ والدرر : ٨٨/١ والخيزانة : ٤٩/٤ ، وورد بلا نسبة في الانصاف : ١٥٦ والمغني : ٧٦ والأشموني : ٢٤٦/١ والهمع : ٢٣٠/١ ، والخسف : النقيصة وبات على الخسف أي : جائعاً والحرجوج : الناقة الضامر .

حَرَجِيحٌ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً

على الخسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلْكَدًا قَفْرًا

فكلّ فاقرة ينزلها بالعربية يزفّ أمامها هذا البيت معارضاً به أشعار الفحول من العرب العاربة ، وليس دخول الإله في هذا البيت خَطَأً (١) كما توهم ، لأن بعض النحويين قدّر في « ينفك » التمام ، ونصب « مناخة » على الحال ، فينفك ههنا مثل مُنْفَكَيْنِ في قول الله عزّ وجلّ : « لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ » (٢) ، فالعني ما تنفصل عن جهْد ومشقة الإله في حال إناختها على الخسف ، ورمي البلد القفر بها ، أي تنتقل من شدّة إلى شدّة .

ومن العجب أنّ هذا الجاهل يقدم على تخطئة سلف النحويين وخلقهم ، وتخطئة الشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ، فيعرض (٣) على أقوال هؤلاء وأشعار هؤلاء (٤) بكلام ليس له محصول ، ولا يؤثر عنه أنّه قرأ مصنفاً في النحو إلا مقدمة من تأليف عبد القاهر الجرجاني قيل : إنّها لا تبلغ أن تكون في عشر أوراق ، وقيل : إنّها لا يملك [د : ٢٢٩] من كتب النحو واللغة ما مقداره عشر أوراق ، وهو مع هذا يردّه بقحّته على الخليل وسيبويه ، إنّها

(١) الأماي : « خطأ » في اللسان (خطأ) : « الخطأ والخطاء : ضد الصواب » .

(٢) البيّنة : ١/٩٨ .

(٣) ل : « فيعرض » تعريف .

(٤) جاء مكانها في د وسائر النسخ : « ها » تعريف . وما أثبت عن الأماي .

لوصمة" اتَّسَمَ بها زماننا هذا ، لا يبيد عارها ولا ينقضي شكنارها ، وإنما طلب بتلفيق هذه الأهواس أن تسطر فتوى ، فيثبت (١) خطه فيها مع خط غيره ، فيقال : أجاب أبو نزار بكذا وأجاب غيره بكذا ، فقد (٢) أدرك لعمر الله مطلوبه ، وبلغ مقصوده ، ولولا إيجاب حق من ° أوجبت حقه والتزمت وفاقه واحترمت خطابه لصننت خطي ولنظي عن مجاورة خطه ونظفه . [٧١ : هـ] °

قال ابن الشجري في المجلس الحادي والستين في أماليه (٣) :

ذكر أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني صاحب كتاب الأغاني حديثاً رفعه إلى أبي طيبان الحماني قال : اجتمعت جماعة من الحي على شراب فتغسّى أحدهم بقول حسان (٤) :

إِنَّ التِّي نَاوَلْتَنِي فَرَدَدْتَهَا

قَتَلْتَهُ قَتَلْتَهُ فَهَاتِي لِمَ تَقْتُلِ

كِلْتَاهُمَا حَلْبُ الْعَصِيرِ فَعَاطِنِي

بِرْجَاةٍ أَرَاهُمَا لِلْمِفْصَلِ

فقال رجل منهم : كيف ذكر واحدة بقوله : إنَّ التِّي

ناولتني فرددتها ، ثم قال : كلتاها حَلْبُ الْعَصِيرِ ، فجعلها اثنتين ؟

(١) « فيثبت » ليست في م °

(٢) الأمالي : « وقد » °

(٣) أمالي ابن الشجري : ١٥٩/٢ ، والغيث المسجم : ١٩٠/٢ ، والخزانة : ٢٤٠/٢ °

(٤) البيتان في ديوانه : ٣٦٧ والخزانة : ٢٣٨/٢ ، والأول منهما في الصناعتين : ٤٠٧ °

قال (١) أبو ظبيان : فلم يقل أحد من الجماعة جواباً ، فحلف رجل منهم بالطلاق ثلاثاً (٢) إن بات ولم يسأل القاضي عبيد الله بن الحسين (٣) عن تفسير هذا الشعر ، قال : فسقط في أيدينا ليمينه ، ثم أجمعنا (٤) على قصد عبيد الله ، فحدثني بعض أصحابنا السعديين قال : فَيَمَّمْنَاهُ نَتَخَطَّى إِلَيْهِ الْأَحْيَاءُ فِصَادْفَنَاهُ فِي مَسْجِدِهِ (٥) يصلي بين العشاءَيْنِ ، فَلَمَّا سَمِعَ حَسَنًا أَوْجَزَ فِي صَلَاتِهِ ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا فَقَالَ : مَا (٦) حَاجَتُكُمْ ؟ فَبَدَّرَ رَجُلٌ مِنَّا فَقَالَ (٧) : نَحْنُ أَعَزُّ اللَّهُ الْقَاضِي قَوْمٌ (٨) نَرَعُنَا إِلَيْكَ مِنْ طَرِيقِ الْبَصْرَةِ فِي حَاجَةٍ مَهْمَةٌ فِيهَا بَعْضُ الشَّيْءِ ، فَإِنْ أَذِنْتَ لَنَا قَلْنَا ، فَقَالَ : قُولُوا ، فَذَكَرَ يَمِينَ الرَّجُلِ وَالشَّعْرَ ، فَقَالَ : أَمَا قَوْلُهُ : إِنْ التِّيَّ التِّيَّ الْتِيَّ الْتِيَّ فَإِنَّهُ يَعْنِي الْخَمْرَ ، وَقَوْلُهُ : قَتَلْتِ أَرَادَ : مُزِجَتِ بِالْمَاءِ ، وَقَوْلُهُ : كَلْتَاهُمَا حَلَبُ الْعَصِيرِ يَعْنِي الْخَمْرَ (٩) وَمِزَاجُهَا ، فَالْخَمْرُ عَصِيرُ الْعَنْبِ ، وَالْمَاءُ عَصِيرُ السَّحَابِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « وَأَنْزَلْنَا مِنْ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا » (١٠) ، انصرفوا إذا شئتم •

-
- (١) الأماي : « وقال » •
(٢) م : « الثلاث » •
(٣) الأماي : « الحسن » •
(٤) هـ والخزانة : « اجتمعنا » •
(٥) هـ : « المسجد » •
(٦) « ما » ليست في هـ والأماي •
(٧) الأماي والخزانة : « فبدر رجل منا كان أحسن نفثة فقال •
(٨) د ل « قوة » تعريف ، وما أثبت عن سائر النسخ والأماي •
(٩) من « وقوله : قتلت » الى « الخمر » ليس في م •
(١٠) النبأ : ١٤/٧٨ •

قال ابن الشجري : وأقول : إنَّ هذا التأويل يمنع منه ثلاثة أشياء :
أحدها : أنه قال : كلاتهما ، وكلتا موضوعة لمؤنثين ، والماء
مذكر والتذكير أبداً يغلب على التأنيث كتغليب القمر على الشمس في
قول الفرزدق (١) :

لَنَا قَمَرَاهَا وَالشَّجُومُ الطَّوَالِعُ

أراد : لنا شمسها وقمرها ، وليس للماء اسم آخر مؤنث فيحمل
على المعنى ، كما قالوا : « أَكْتَه كِتَابِي فَاحْتَقَرَهَا » (٢) لأنَّ الكتاب
في المعنى صحيفة [ه : ٧٢] وكما قال الشاعر (٣) :

قَامَتْ تَبْكِيهِ عَلَى قَبْرِهِ
مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَمِرُ
تَرَكَتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غَرْبَةٍ
قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ فَاصِرُ

(١) تقدم البيت .

(٢) انظر الخصائص : ٢٤٩/١ ، ٤١٦/٢ .

(٣) أنشد ابن عبد ربه البيتين في العقد الفريد : ٢٥٩/٣ وقال : « وقفت
أعرابية على قبر ابن لها يقال له : عامر فقالت : البيتان » وأنشدهما
أيضاً في العقد الفريد : ٣٩٠/٥ وقال : « وقالت أعرابية » ، والبيتان
بلا نسبة في مجاز القرآن : ٧٦/٢ وأمالي المرتضى : ٧١/١ والانصاف :
٥٠٧ ، ٧٦٣ وسمط اللآلي : ١٧٤ وشرح المفصل : ١٠١/٥ واللسان
(عمر) ، والبيت الأول في كتاب الأمثال : ١٢٦ بلا نسبة .

كان الوجه أن يقول : ذات غربة ، وإِنَّمَا ذَكَرَ لِأَنَّ الْمَرَأَةَ إِنْسَانٌ ،
فحمل على المعنى •

والثاني : أَيْتَهُ قَالَ : أَرَاكُمَا لِلْمَفْصَلِ ، وَأَفْعَلُ هَذَا مَوْضُوعٌ (١)
لمشتركين في معنى (٢) ، وأحدهما يزيد على الآخر في الوصف به (٣) ،
كقولك : زيدٌ أَفْضَلُ الرَّجُلَيْنِ ، فزيد والرجل المضموم إليه
مشتركان في الفضل ، إِلَّا أَنَّ فَضْلَ زَيْدٍ يَزِيدُ عَلَى فَضْلِ اقْرُونَ بِهِ ،
والماء لا يشارك (٤) الخمر في إرخاء المفصل •

والثالث : أَيْتَهُ قَالَ فِي الْحِكَايَةِ : فَالْخَمْرُ عَصِيرُ الْعَنْبِ ، وَقَوْلُ
حَسَانَ : حَلَبَ الْعَصِيرَ يَمْنَعُ مِنْ هَذَا لِأَنَّه إِذَا كَانَ الْعَصِيرُ الْخَمْرَ
وَالْحَلَبُ هُوَ الْخَمْرُ فَقَدْ أَضْفَتِ (٥) الْخَمْرَ إِلَى نَفْسِهَا ، وَالشَّيْءُ لَا يُضَافُ
إِلَى نَفْسِهِ •

والقول في هذا عندي : أَيْتَهُ أَرَادَ كِلْتَا الْخَمْرَتَيْنِ (٦) ، الصَّرْفُ
والمزوجة حلب العنب فناولني (٧) أشدهما إرخاء للمفصل •

-
- (١) ل : « موضع » تعريف •
 - (٢) « في معنى » ليست في م •
 - (٣) « به » ليست في ه •
 - (٤) ف ، ل : « يشاركه » في الأخير •
 - (٥) ف ، ل ، الأمايلي : « أضيفت » وفي م والغزاة : « أضيف » تعريف في الأخير ، وما أثبت عن د ، ه •
 - (٦) كذا في د وفي سائر النسخ والأمايلي : « الخمرين » ، قال في اللسان (خمر) : « والأعراف في الخمر التأنيث ، يقال : خَمْرَةٌ صِرْفٌ وَقَدْ يَذْكَرُ » اه •
 - (٧) م : « فناولتني » تعريف •

قال ابن الشجري في المجلس الرابع والستين (١) :

مسألة سئلت عنها : « المُعَلِّمُ والمُعَلِّمَةُ زيدٌ » عمراً خيرَ الناس إِيَّاهُ أنا ، الجواب : أنَّ المُعَلِّمَ مبتدأ والمُعَلِّمَ معطوف عليه ، وهو يقتضي اسماً فاعلاً ويقتضي التعدي إلى ثلاثة مفاعيل (٢) ، كما يقتضي ذلك فعله الذي هو أَعَلَّمَ ، فزيد فاعله والهاء المفعول الأول ، و « عمراً » الثاني و « خير الناس » الثالث ، و « إِيَّاهُ » ضمير مصدره الذي هو الإعلام [أضمره] (٣) وإن لم يجر له ذكر ، لأنَّ المصدر (٤) يحسن إضماره إذا ذكر فعله (٥) أو اسم فاعله (٦) كقوله (٧) :

- (١) الأمالي : ٢٠٩/٢ ، والمسألة المذكورة في المجلس الخامس والستين في الأمالي .
- (٢) الأمالي : « مفعولين » تحريف .
- (٣) زيادة عن الأمالي وليست في د سائر النسخ .
- (٤) الأمالي : « فاعل » تحريف .
- (٥) هـ : « فاعله » تحريف .
- (٦) تجاوز السيوطي هنا ما مقداره أربعة أسطر من الأمالي .
- (٧) عجزه : « وخالف والسفيه الى خلاف » ولم أقف على نسبة للبيت وهو في معاني القرآن : ١٠٤/١ وتأويل مشكل القرآن : ١٧٦ وأمالي ثعلب : ٦٠ والخصائص : ٤٩/٣ وشرح الحماسة للمرزوقي : ٢٤٤ وأمالي المرتضى : ٢٠٣/١ وأمالي ابن الشجري : ١١٣/١ ، ٣٠٥/١ والانصاف : ١٤٠ والهمع : ٦٥/١ والدرر : ٦٥/١ والدرر : ٤٤/١ والخزانة : ٢٢٩/٢ ، ٣٨٣/٢ بلا نسبة .

[هـ: ٧٣] إذا تهيَّ السَّقِيهُ جَرَى إِلَيْهِ

• • • • •

وقولك : « أنا » خبر المبتدأ الذي هو المعلم ، والمُعَلِّمُ وإن كان عطفاً على المعلم فإنه هو المعلم (١) لأنه وصف له ، فلذلك كان [أنا] (٢) خبراً عنهما (٣) معاً والتقدير : المعلمُ المُعَلِّمُ زَيْدٌ عمراً خيراً النَّاسِ أنا (٤) .

-
- (١) « فإنه هو المعلم » ليست في هـ .
 - (٢) زيادة عن الأمالي وليست في د وسائر النسخ .
 - (٣) كذا في هـ والأمالي ، وفي د وسائر النسخ : « فيهما » تحريف .
 - (٤) للمسألة تنمة في الأمالي ، مقدارها خمسة أسطر .

قال الامام أبو محمد بن السيد البطليوسي

في كتاب المسائل والأجوبة

جمعني مجلس مع رجل من أهل الأدب ، فنازعني في مسألة من مسائل النحو ، ثم دَبَّت الأيام وَكَرَجَت الليالي ، وأنا لا أغيرها فكري ولا أخطرهما على بالي ، ثم اتَّصل بي أن قوماً يتعصَّبون له ويقرظونه يعتقدون (١) أنني أنا المخطيء فيها دونه ، فرأيت أن أذكر ما جرى بيننا فيها من الكلام ، وأزيد ما لم أذكره وقت المنازعة والخصام ، ليُعلم من المزجي البضاعة وبالله التوفيق .

كان مبتدأ الأمر أن هذا الرجل المذكور قال لي (٢) : إن قوماً من نحوي سرقسطة اختلفوا في قول كثير (٣) :

(١) هـ : « ويعتقدون » .

(٢) « لي » ليست في م .

(٣) البيتان في ديوانه : ٣٦٩ وإصلاح المنطق : ١٨٤ ، ٢٧٤ والمعاني الكبير ٥٠٥ وتفسير غريب القرآن : ٤٤٣ والدرر : ٦٣/١ ، وهما بلا نسبة في الأضداد : ٣٦٢ وشرح المفصل : ٣٧/٦ والبيت الأول في الهمع : ٨٦/١ والمخصص : ١٣٩/١٦ والثاني في الهمع : ١٠٢/١ بلا نسبة .

يقال : امرأة قصيرة وقصورة إذا كانت محبوسة محجوبة ، والبعاتر جمع بُحْتَرَة وهي القصيرة المجتمعمة الخلق ، والعجال جمع حَجَلَة وهي بيت يزيّن بالثياب والستور .

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَبْتِ كَلَّ قَصِيرَةً
إِلَيَّ وَمَا تَدْرِي بِذَلِكَ الْقَصَائِرِ
عَنَيْتِ قَصِيرَاتِ الْحِجَالِ وَلَمْ أُرِدْ
قِصَارَ الْخَطَا شَرُّ النِّسَاءِ الْبَحَاتِرِ

فقال بعضهم : البحاطر مبتدأ وشرُّ النساء خبره ، وقال بعضهم :
يجوز أن يكون شرُّ النساء هو المبتدأ (١) والبخاطر خبره ، وأنكرت
أنا هذا القول وقلت : لا يجوز إلا أن يكون البخاطر هو المبتدأ وشرُّ
النساء هو الخبر ، فقلت له : الذي قلت هو الوجه المختار وما قاله
النحوي الذي حكيت عنه جائز غير ممتنع ، فقال : وكيف يصح
ما قال ؟ وهل غرض الشاعر إلا أن يخبر أن البخاطر شرُّ النساء ؟
وجعل يكثر من ذكر (٢) الموضوع والمحمول ، ويورد الألفاظ المنطقية
التي يستعملها أهل البرهان ، فقلت له : أنت تريد أن تدخل صناعة المنطق
في صناعة النحو ، وصناعة النحو تستعمل فيها مجازات ومسامحات
لا يستعملها أهل المنطق ، وقد قال أهل الفلسفة : يجب أن تحمل كل
صناعة على القوانين المتعارفة بين أهلها ، وكانوا يريدون [ه : ٧٤]
أن إدخال بعض الصناعات في بعض إنما يكون من جهل المتكلم أو
عن قصد منه للمغالطة واستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى . إذا
ضاق عليه طرق الكلام ، وصناعة النحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة
للمعاني ، وقد تكون مخالفة لها إذا فهم السامع المراد ، فيقع الإسناد
في اللفظ إلى شيء (٣) وهو في المعنى مسند إلى شيء آخر إذا علم

(١) من « شر » إلى « المبتدأ » ليس في م .

(٢) ف : « ذلك » تحريف .

(٣) د : « الشيء » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

المخاطب غرض المتكلم وكانت الفائدة في كلا الحالين واحدة ، فيجوز النحويون في صناعتهم : « أعطي درهماً زيداً » ، ويرون أن فائدته كفائدة قولهم : « أعطي زيد [د : ٢٣٠] درهماً » ، فيسندون الإعطاء إلى الدرهم في اللفظ ، وهو مسند في المعنى (١) إلى زيد (٢) ، وكذلك يجيزون : ضرب بزید الضرب (٣) ، وخرج بزید اليوم ، ووُلِدَ لزید ستون عاماً (٤) ، وقد عثلم أن الضرب (٥) لا يُضرب واليوم اتكالا على فهم السامع ، وليس هذا لضرورة (٦) شاعر ، بل هو للمعاني ، لأن الإسناد وقع فيها إلى شيء وهو في المعنى إلى شيء آخر اتكالا على فهم السامع ، وليس هذا لضرورة (٦) شاعر ، بل هو كلام (٧) العرب الفصيح المتعارف بينها في محاوراتها ، وهذا أشهر عند النحويين [من أن يحتاج فيه إلى بيان ، ومما يبين هذا أن النحويين] (٨) قد قالوا : إذا اجتمعت معرفتان جعلت

(١) م : « وهو في المعنى مسند الى زيد » .

(٢) انظر شرح المفصل : ٧٧/٧ والأشموني : ٦٨/٢ .

(٣) انظر شرح المفصل : ٧٣/٧ .

(٤) قال سيبويه : ٢١١/١ « ومن ذلك أن تقول : كم وُلِدَ له ؟ فيقول : ستون عاماً ، فالمعنى وُلِدَ له الأولادُ وُوُلِدَ ستين عاماً » وانظر الكتاب : ٢٢٣/١ .

(٥) من « وخرج بزید » الى « الضرب » ليس في م .

(٦) هـ : « بضرورة » .

(٧) ف : « لكلام » تعريف .

(٨) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .

أيتهما (١) شئت الاسم وأيتهما (٢) شئت الخبر ، فتقول : « كان زيد أخاك » و « كان أخوك زيدا » (٣) ، فإن قال قائل : الفائدة فيهما مختلفة ، لأنه إذا قال : « كان زيد أخاك » أفادنا الأختوة ، وإذا قال : « كان أخوك زيدا » أفادنا أنه زيد ، فالجواب : أن هذا جائز صحيح (٤) لا ينازع فيه منازع ، ويجوز أيضاً أن يقال : « كان أخوك زيدا » والمراد : كان زيد أخاك ، فيقع الإسناد في اللفظ إلى الأخ وهو في المعنى إلى زيد ، والدليل على ذلك أن القراء قرؤوا « فما كان جواب قومه إلا أن قالوا » (٥) برفع الجواب ونصبه ، فتارة يجعلون الجواب الاسم والقول الخبر ، وتارة يجعلون القول هو الاسم والجواب الخبر ، وليس يشك أحد أن الغرض في كلتا القراءتين واحد وأن الإخبار في الحقيقة إنما هو عن الجواب ، وكذلك قوله تعالى : « فكان عاقبتهما أتتهما في النار » (٦) ، قرئ برفع

(١) ف ، ل ، م : « أيهما » وما أثبت عن د ، هـ .

(٢) ف ، ل ، م : « وأيها » وما أثبت عن د ، هـ .

(٣) انظر شرح المفصل : ٩٥/٧ .

(٤) ف ، ل ، م : « هذا غير جائز صحيح » زيادة لا يقتضيها السياق .

(٥) النمل : ٥٦/٢٧ ، العنكبوت : ٢٤/٢٩ ، العنكبوت : ٢٩/٢٩ ، قال

أبو حيان في البحر المحيط ١٤٨/٧ : « وقرأ الجمهور جواب بالنصب

والحسن وسالم الأقطس بالرفع اسماً لكان وقرأ الحسن وأبو حيوة

وابن أبي عبله وأبو عمرو في رواية الأصمعي والأعمش عن أبي بكر

بالرفع » اهـ .

(٦) الحشر : ١٧/٥٩ .

العاقبة ونصبها [هـ : ٧٥] ، ولا فرق بين الأمرين عند أحد من البصريين والكوفيين ، وكذلك قول الفرزدق (١) :

لقد شهدتُ قَيْسٌ فما كان تُصْرُها
قَتَيْبَةَ إِلَّا عَضَّهَا بِالْأَبَاهِمِ

ينشد برفع النصر ونصب العض ، و برفع العض ونصب النصر ، والفائدة في الأمرين جميعاً واحدة ، وكذلك قول الآخر (٢) :

وقد علم الأَقْوَامُ ما كانَ دَاوُّها
بِثَهْلانَ إِلَّا الخِزْيَ ممَّنْ يقودُها

ينشد برفع الداء ونصب الخزي وبنصب الداء ورفع الخزي ، والفائدة فيهما جميعاً واحدة، وإثما تساوى ذلك لأنَّ المبتدأ هو الخبر في المعنى ، ومثلاً يبيِّن ذلك بيافاً واضحاً أنَّ القائل إذا قال : « شرُّ النَّاسِ الفاسِقُ » أو قال : « الفاسقُ شرُّ النَّاسِ » فقد أفادنا في كلا (٣) الحالين فائدة واحدة ، وكذلك إذا قال : « أبوك خيرُ النَّاسِ » ، فائدته (٤) كفايدة قوله (٥) : « خيرُ النَّاسِ أبوك » ، لا يمكن أحداً

(١) ديوانه : ٨٥٥ واللسان (بهم) ، وورد البيت في المقتضب : ٩٠/ بلا نسبة ، قال اللسان (بهم) : « فإنما أراد بالأباهيم غير أنه حذف لأن القصيدة ليست مُردِّفة . . . الابنهام : الاصْبَعُ الكبرى والجمع الأباهيم » .

(٢) ورد البيت في سيبويه : ٥٠/١ والمحتسب : ١١٦/٢ وشرح المفصل : ٩٦/٧ بلا نسبة ، وثهلان : جبل معروف .

(٣) « كلا » ليست في م .

(٤) ف ، م : « فإن فائدته » .

(٥) « قوله » ليست في م .

أن° يجعل بينهما فرقاً ، ويشهد لذلك قول زهير (١) :

وإمّا أن° يَقُولُوا قَدْ أَبَيْنَا

فَشَرُّ مَوَاطِنِ الْحَسَبِ الْإِبَاءُ

فهذا البيت أشبه الأشياء بيت كثير ، وقد جعل زهير « شرّ » هو المبتدأ والإباء هو الخبر ، وإمّا غرضه أن يخبر أن° الإباء هو شرّ مواطن الحسب ، ولا يجوز لزاعم أن يزعم أن° الإباء هو المبتدأ وشرّ خبره ، لأن° الفاء لا يجوز دخولها على خبر المبتدأ ، إلا° أن° يتضمّن المبتدأ معنى الشرط (٢) ، ألا ترى أنّه لا يجوز: «زيد فقائم»، وكذلك من° رواه « وشرّ مواطن » (٣) بالواو (٤) لأن° الواو لا تدخل على الأخبار ، لا (٥) يجوز: « زيد وقائم » ، وممّا بيّن لك تساوي الأمر عند النحويين باب الإخبار بالذي وبالألّف واللام (٦) ، فمن

(١) شعر زهير بن أبي سلمى : ١٣٨ ، وجاء البيت في المخصص : ٢٦/١٦ بلا نسبة .

(٢) من ذلك قولهم : « كلُّ رجل يأتيك فهو صالح والذي يأتيني فله درهم » وانظر سيبويه : ١٣٩/١ - ١٤٠ والهمع : ١٠٢/١ .

(٣) م : « الناس » تحريف .

(٤) ل : « الواو » تحريف .

(٥) م ، ه : « ولا » .

(٦) قال ابن هشام : « ويسميه بعضهم باب السّبك ، وهو باب وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية » انظر أوضح المسالك : ٢٠٩/٣ وشرح المفصل : ١٥٦/٣ فما بعدها .

تأمل قول النحويين فيه رأى ما قلناه نصاً ، لأن القائل (١) إذا سأل فقال : أخبرني عن زيد من قولنا : قام (٢) زيد فجوابه عند النحويين أجمعين أن يقال : الذي قام زيد ، والقائم (٣) زيد ، ألا ترى أن المجيب قد جعل زيدا خبراً ؟ وإلئنا سأل السائل [ه : ٧٦] أن يخبر عنه ولم يسأله أن يخبر به ، فلو جاء الجواب على حدة السؤال لقال : زيد الذي قام ، وزيد القائم ، وباب الإخبار كله مطرد على هذا ، وإلئنا جاز ذلك عندهم لأن الفائدة في قولك : « الذي قام زيد » كالفائدة في قولك : « زيد قام » وكذلك الفائدة في قولك (د) : « زيد القائم » كالفائدة في قولك : « القائم زيد » ، ولولا أن الأمرين عندهم سواء لما جاز هذا ، ومن أظرف ما في هذا الأمر أن جماعة من النحويين لا يجيزون [تقديم خبر المبتدأ عليه (٦) إذا كان معرفة ، فلا يجيزون] (٧) أن يقال : « أخوك زيد » والمراد زيد أخوك (٨) ، واحتجوا بشيئين :

-
- (١) م : « السائل » ولعله الأصح .
 - (٢) د ، هـ : « قائم » تحريف وما أثبت عن ف ، ل ، م .
 - (٣) ف ، ل : « أو القائم » .
 - (٤) « زيد » ليست في م .
 - (٥) « في قولك » ليست في م .
 - (٦) ف : « لا يجيزون تقديم الخبر عليه » تحريف .
 - (٧) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .
 - (٨) انظر شرح المنفصل : ٩٩/١ والهمع : ١٠٢/١ .

أحدهما : أن المعرفتين متكافئتان ، ليست إحداهما أحقّ بأن
يسند إليهما من الأخرى ، وليس ذلك بمنزلة المعرفة والنكرة إذا
اجتمعتا •

والحجة الأخرى : أنه يقع الإشكال فلا يعلم السامع أيّهما
المسند (١) وأيّهما المسند إليه ، فلمّا عرض فيهما (٢) الإشكال لم يجز
التقديم والتأخير ، وكان ذلك بمنزلة الفاعل والمفعول إذا وقع الإشكال
فيهما لم يجز تقديم المفعول ، كقولك : « ضرب موسى عيسى » ، وهذا
قول قوي جداً ، غير أن النحويين كلهم لم يتفقوا عليه ، فعلى مذهب
هؤلاء لا يجوز أن يكون « شرّ النساء » خبراً مقدّماً بوجه من
الوجوه ، فإن كان هؤلاء القوم يريدون صناعة النحو فهذا ما توجه
صناعة النحو ، وإن كانوا يريدون صناعة المنطق فقد قال جميع
المنطقيين لا أحفظ في ذلك خلافاً بينهم : إن في القضايا المنطقية قضايا
تنعكس ، فيصير موضوعها (٣) محمولاً ومحمولها موضوعاً ، والفائدة
في كلا الحالين واحدة ، وصدقها وكيفيتها محفوظان عليها ، قالوا :
فإذا انعكست ولم يحفظ الصدق والكيفية سمّي ذلك (٤) انقلاب
القضية لا انعكاسها ، ومثال المنعكس من القضايا قولنا : « لا إنسان
واحد بحجر » ، ثم انعكس فنقول : « لا حجر واحد إنسان » ، فهذه
قضية (٥) قد انعكس موضوعها (٣) محمولاً ومحمولها موضوعاً ،

(١) « أيهما المسند » ليست في م •

(٢) د ، م : « تعريف ، وما أثبت عن سائر النسخ •

(٣) م : « موضعها » تعريف •

(٤) م : « بذلك » تعريف •

(٥) م : « القضية » •

والفائدة في الأمرين جميعاً واحدة، ومن القضايا التي لا تنعكس قولنا :
«كلُّ إنسان حيوان» ، فهذه قضية صادقة ، فإنَّ صيِّرنا موضوعها (١)
محمولاً ومحمولها موضوعاً [ه : ٧٧] ، فقلنا : « كلُّ حيوانٍ
إنسان » عادت قضية كاذبة ، فهذا يسمونه انقلاباً لا انعكاساً ،
وبالله التوفيق .

في كتاب المسائل للبطلانيوسي أيضاً ما نصه (٢) :

سأل سائل (٣) أدام الله عزك (٤) مَنْ (٥) بقي (٦) عندنا من طلبة
النحو عن مسألة وقعت، وهي (٧) : إذا سميت رجلاً بالالف من ما كيف
يكون بناء (٨) الاسم من ذلك وصورته في الخط ؟ فجاوب عن ذلك
المسؤول بما هذه (٩) نسخته :

-
- (١) « موصفها » تحريف .
 - (٢) المسائل والأجوبة الورقة : ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ .
 - (٣) المسائل : « السائل » ،
 - (٤) المسائل : « تأييدك » .
 - (٥) المسائل : « لمن » تحريف .
 - (٦) ف : « يبقى » .
 - (٧) المسائل : « منه » تحريف .
 - (٨) د ، ف ، ل : « بناؤه » تحريف . وما أثبت عن م ، ه ، المسائل .
 - (٩) « هذه » ليست في المسائل . وفي م : « بما في هذه » زيادة لا يقتضيها
السياق .

تأمّنت أعزك الله هذا السؤال (١) ، والقياس النحوي يقتضي أن لا يشترط التسمية بحرف ساكن مثل هذا ، إذ لا بد من أن يُبنى الاسم عليه ، وأن يكون الحرف المذكور أوّل ذلك الاسم ، فإن كان كما شرط ساكناً (٢) فلا بد من تحريكه ليتوصل إلى النطق به ، فيختلّ (٣) الحرف الساكن على حاله التي كان يجب أن لا يُغير عنها في التسمية [به] (٤) لثلاث تشبه التسمية بما سمي به من حرف متحرك، مثل ذلك كمن قال : سمّ لي رجلاً بالألف من إكرام (٥) أو ما كان مثله إن قلنا : إنّ الحرف الساكن (٦) المذكور يحرك (٧) بالفتح ، فهذا كان ينبغي أن تمتنع التسمية بالألف من « ما » ، وإن قلنا : إنه يجوز أن يسمّى رجل بالألف من « ما » فإنما ذلك على ضرب من قياس النحو أيضاً ومجاري التعليل فيه (٨) ، فينبغي على [د : ٢٣١] تجويز ذلك أن تحرك الألف الساكنة من « ما » بالفتح لما سنذكره (٩) بعد

-
- (١) بعدها في المسائل : « وقلما رأيت مثله فيما اطلمت من كتب النحو غير أن القياس » .
- (٢) المسائل : « فإن كان ساكناً كما شرط » .
- (٣) ل : « فيخيل » تصحيف .
- (٤) زيادة عن المسائل وليست في د وسائر النسخ .
- (٥) كذا في المسائل ، وفي د وسائر النسخ : « أكرم » تحريف .
- (٦) « الساكن » أيست في م .
- (٧) ف : « يجري » تحريف .
- (٨) بعدها في المسائل : « ومداخل تصاريفه ومبانيه فينبغي . . » .
- (٩) المسائل : « نذكره » .

إن شاء الله تعالى ، فتصير همزة (١) مفتوحة ، ثم يزداد عليها من جنسها ألف وهمزة ليكون الاسم من ذلك مبنياً على أقلّ حروف الأسماء الأعلام المتمكّنة ، وذلك ثلاثة أحرف ، كما قالوا إذا سمّيت رجلاً بالسّين من « سوف » ، فإنّك تزيد على السّين ألفاً وهمزة ليكون (٢) الاسم على أقلّ البناء في المتمكّن العلم كما قلنا ، فتقول (٣) : « جاءني ساءٌ » و « رأيت ساءً » و « مررت بساءٍ » ، وكذلك فعلنا في مسألتنا لمّا (٤) حرّكنا الألف الساكنة من « ما » بالفتح لما نذكره بعدد ، وصارت همزة مفتوحة زدنا على الهمزة ألفاً وهمزة من جنسها ليكمل البناء الأقلّ المذكور ، فجاء على وزن بَكْرٍ فنقول منه في الرفع [هـ : ٧٨] « جاءني أأٌ » [وفي النصب] (٥) : « رأيت أأٌ » [وفي الخفض] (٥) : « مررت بأأٍ » ، فهذا بناؤه وصورته في الخط ، وإن شئت كتبه بالعين وأسقطت (٦) الثالثة التي هي عين الوزن استخفافاً ، لثلا يجتمع ثلاث ألفات في كلمة واحدة (٧) ، فإن قيل : فكيف (٨) استجزت إسقاط هذه الألف من

(١) هـ : « همزته » تحريف .

(٢) المسائل : « ليكمل » وسترّد بعد قليل بهذا اللفظ .

(٣) المسائل : « قالوا » : فتقول في ذلك « . » .

(٤) المسائل : « ما » تحريف .

(٥) زيادة عن المسائل ، وليست في دوسائر النسخ .

(٦) ل : أسقط . تحريف .

(٧) بعدها في المسائل : « فقد كرهوا ذلك » .

(٨) م : « كيف » .

مثل (١) هذا الاسم وأنت قد بنيتَه على ثلاثة أحرف ، وهو أقل البناء (٢) فقد أدخلت بينائِكَ في الخط ؟ فالجواب (٣) : أتَا وجدنا مثل هذا الاسم من الوزن والتمكثن قد أسقط منه ألف عين الوزن في الخط ، وأبقوه على حرفين ، وذلك الاسم "أل" ، فقد اتفقوا في المصحف وغيره على كتبه بألف واحدة ، وكان فيه ألفان (٤) ، إذ وزنه أال فسهّلوا الهمزة الوسطى (٥) ثم أسقطوها فبقي من الاسم حرفان ، وإنما استجازوا مثل ذلك لدلالة الباقي على الذاهب ، وطلباً (٦) للاختصار الذي كَلَام (٧) العرب مبنيّ عليه ، ولذلك جَوَزْنَا نحن كتب أ الـ بالعين قياساً على ذلك (٨) ، وإنما قلنا : إنَّ تحريك الألف الساكنة (٩) من « ما » بالفتح لأَنَّها لَمَّا كانت أول الاسم ساكنة ، واحتاجت إلى حركة ليَتوصَلَ إلى النطق بها ، كانت الفتحَة أولى بها من الكسرة والضمّة (١٠) ، لأنَّ الألف تتوالَّد من الفتحَة إذا أُشْبعت ،

-
- (١) « مثل » ليست في م .
 - (٢) بعدها في المسائل : « في مثل هذا » .
 - (٣) بعدها في المسائل : « عن ذلك أنا ... » .
 - (٤) م : « لأن فيه ألفين » تعريف .
 - (٥) بعدها في المسائل : « الساكنة ثم ... » .
 - (٦) المسائل : « طلباً » .
 - (٧) د : « كلم » وما أثبت عن سائر النسخ والمسائل .
 - (٨) المسائل : « على مثل ذلك » .
 - (٩) « الساكنة » ليست في م .
 - (١٠) المسائل : « ومن ضمة » .

وتنقلب (١) بسببها إذا كانت (٢) بعدها حركة على ياء أو واو ، نحو : قال (٣) ونام ، فكانت الفتحة أولى بتحريك (٤) الألف من غيرها لذلك ، وأيضاً فهذه الألف المسمّى بها من « ما » قد صارت أولاً (٥) وأصلاً وفاء الوزن من هذا الاسم ، فصارت كألف أخ وأب (٦) وهما ألفا قطع ، وأصل حركة ألف القطع الفتح إلا ما شذّ له معنى ، وأيضاً فلا تكسر وتصح (٧) من (٨) الألفات السواكن عند الحاجة إلى ألف الوصل (٩) ، وهذه الألف ليست كذلك ، فصحّ بذلك كله (١٠) ما قلنا (١١) . وفي هذا (١٢) اللَّتْمَعُ كفاية فيما قصدته (١٣) ، فهذا

-
- (١) هـ : « وتغلب » تحريف .
 - (٢) ف ، ل ، المسائل : « كان » .
 - (٣) هـ : « قام » .
 - (٤) هـ : « لتحريك » .
 - (٥) رسمت في د : « طولاً » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ والمسائل .
 - (٦) المسائل : « وألف أب » .
 - (٧) المسائل : « ويضم » تحريف .
 - (٨) م : « مع » تحريف .
 - (٩) هـ : « إلا ألفت الوصل » .
 - (١٠) ف ، ل : « كل » تحريف .
 - (١١) المسائل : « قلته » .
 - (١٢) ف ، المسائل : « هذه » . واللّتْمَعُ : الطَّرْحُ والرْمِي ، واللّتْمَعُ : تلميع يكون في الحجر والثوب واحده : لَمْعَةٌ .
 - (١٣) تجاوز السيوطي هنا ما مقداره سطران من المسائل والأجوبة .

أدام الله تأييدك نصّ الجواب ، وما كان من الواجب (١) أن يكتب مثل هذا الجواب لمثلك إلا نص السؤال مجرداً ، إلا أنه تعيّن كسب السؤال والجواب الأمر وقع ، وذلك أنك وقف (٢) على هذا السؤال والجواب رجل ينتمي إلى علم النحو ، فقال : إن هذا الجواب ناقص عمّا يجب ، وزعم (٣) أن على المسؤول في هذه المسألة أن يجاب فيها على كل وزن [هـ : ٧٩] جاء في كلام العرب من الثلاثية إلى السباعية ، وزعم أنه يجوز (٤) أن يسمّى بالألف من ما رجل (٥) فيبنى منه الاسم على كل وزن حتى على وزن اشهباب (٦) ، وأن لا يقتصر في التسمية به على أقل الأوزان المتمكنة ، بل يجوز على كل وزن ، وعضد (٧) قوله بأن قال : ابن لي من ألف ما مثال جَحْمَرِش لصح البناء على ذلك (٨) المثال وغيره ، وهذا فيما رأينا خلاف مقاييس

-
- (١) المسائل : « فهذا أدام الله تأييد الفقيه الأجل الأستاذ نص جواب بعض الطلبة وما كان الواجب » .
- (٢) م : « أنه إذا وقف » زيادة لا يقتضيها السياق .
- (٣) تجاوز السيوطي هنا ما مقداره سطران من المسائل والأجوبة .
- (٤) المسائل : « في كلام العرب من الأوزان الثلاثية وما فوقها إلى السباعية وأنه يجوز .. »
- (٥) « رجل » ليست في المسائل .
- (٦) د ، هـ ، المسائل : « اشهباب » تصحيف ، وما أثبت عن ف ، ل ، م .
- وجاء بعدها في المسائل : « واغديدان » .
- (٧) المسائل : « بل يجوز على كل وزن ويجب وزعم أن ذلك كله جائز بل واجب وعضد ... » .
- (٨) المسائل : « البناء من ذلك على ذلك » .

النحو (١) ونحن واقفون عند قليل علمنا منه ، إلا تتجاوز (٢) قول هذا المدعي (٣) إلا عن دليل واضح نميل إليه ، أو هدى من مثلك نعول عليه ، فعسى أدام الله تأييدك أن تمنّ بالوقوف على هذه الجملة ، وتسطّوّل على الجميع بإشارة كافية منك إلى ما يجوز من هذا كله (٤) ، والله يبيّنك للعلوم تحيّيها وللقلوب تكشف عنها وتجلّوها (٥) بحوله وطوّله .

الجواب : وقتت (٦) على سؤال السائل وإجابة المجيب (٧) واعتراض المعارض ، والذي تقتضيه صناعة النحو والتصريف (٨) أنّه (٩) إذا سمي بحرف من الحروف (١٠) لزم أن يزداد عليه حتى يبلغ

-
- (١) بعدها في المسائل : « وحزم أهله ونحن .. » .
(٢) م : « لمثل » تحريف ، المسائل : « مثل » .
(٣) بعدها في المسائل : « الزاعم » .
(٤) بعدها في المسائل : « وما لا يجوز » .
(٥) م : « وتحوّلها » ، هـ : « وتحوّيها » وكلاهما تحريف ، وبعد هذه الكلمة في المسائل : « سلام الله تعالى من الكاتب والسائلين على الفقيه الأستاذ » وقوله : « بحوله وطوله » ليس في المسائل .
(٦) المسائل : « وأجاب الفقيه الأستاذ أبو محمد أدام الله عزه وقتت .. » .
(٧) « وإجابة المجيب » ليست في المسائل .
(٨) د : « والتصرف » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ ، وليست الكلمة في المسائل .
(٩) « أنه » ليست في المسائل .
(١٠) م : « الحرف » تحريف .

بصيفته أقل ما تكون عليه صيغ الأسماء المتمكنة ، وذلك ثلاثة أحرف ،
ويتراد على كل حرف حرف من نوعه ، فيقال في ما : ماء وفي لا : لاء وفي
لو : لؤ وفي إي : إئ ، وإنما فعل النحويون ذلك لأنهم رأوا العرب
قد فعلت مثل ذلك فيما أعربتته وصيّرته اسماً من هذه الحروف ، ألا
تري قول التّمير بن توّلب (١) :

عَلِقَتْ لَوْأً تَكَرَّرَهُ ۖ إِنَّ لَوْأً ذَاكَ أَعْيَانَا

وقال القُطامي (٢) :

وَلَكِنْ أَهْلَكْتَ لَوْ كَثِيراً

وَقَبْلَ الْيَوْمِ عَالَجَهَا قِدارُ

وإنّ أراد مرید أنّ یسمی من حرف قد سُمی به مثل (٣) جعفر
أو جَحْمَرِش ونحوهما (٤) من أمثلة كلام (٥) العرب كان له ذلك .
وأما قول المعترض : إنّ جواب المجيب لا يصح ولا يكتمل حتى
يتكلف أن يصوغ من الحرف الذي يسأل عنه على جميع أوزان كلام

(١) ديوانه : ١٢٠ ورسائل أبي العلاء : ٨١ والمختصر : ٥٠/١٧ .
والبيت بلا نسبة في المقتضب ١/٢٣٥ .

(٢) لم أجد البيت في طبعتي ديوانه (طبعة ليدن وطبعة العراق) ، وهو
من قصيدة في ديوان عدي بن زيد العبادي : ١٣٣ ، وورد بهذه النسبة
في مجمع البيان للطبرسي : ٤٩٩/١٠ ، وقدار المذكور في البيت هو
قدار بن سالف عاقر الناقة .

(٣) المسائل : « مثال » .

(٤) م : « ونحو مما مر » تحريف .

(٥) « كلام » ليست في م .

العرب [ه : ٨٠] فإنَّه تَعَكَّسَتْ وغير لازم ، إلاَّ أنَّ يشترط عليه السائل ذلك في مسألته ، وأما التسمية بالألف من ما ولا فقد ذكر ذلك ابن جنبي ، وفيه خلاف لما قاسه هذا المجيب عن المسألة ، فقال (١) إذا أردت أن تصيِّر الألف من « لا » اسماً زدت على الألف ألفاً ثانية ، فتجتمع ألفان ساكنتان فتحرك الأولى منهما (٢) بالكسر لالتقاء الساكنين ، فتقلب الثانية [ياء] (٣) بانكسار (٤) ما قبلها فتصير إي ° ، ولا يكون اسم متمكن على حرفين الثاني منهما حرف لين ، فتريد على الياء ياء أخرى وتدغم الأولى فيها ، فتقول : إي ° ، كما تقول إذا صيِّرت في الخافضة اسم رجل : رفي ° .

قال ابن جنبي (٥) : وإن (٦) بنيت من هذه الكلمة فعلاً على حد قولك : كوّفت كافاً وقوّفت قافاً وسيّنت وعيّنت عيناً لزمك أن تقول : آوَّيت ألفاً ° قال (٧) : وإيَّما جعلنا قياس عين هذه الكلمة أن تكون واواً دون أن تكون ياء لأَنَّ لَمَّا زدنا على الألف ألفاً واحتج

-
- (١) انظر سر صناعة الاعراب الورقة : ٣٣٠ نسخة الظاهرية ، ويبدو أن ابن السيد نقل كلام ابن جنبي بتصرف .
- (٢) « منها » ليست في م .
- (٣) زيادة عن م والمسائل وليست في د وسائر النسخ .
- (٤) م ، ه . المسائل : « لانكسار » .
- (٥) قوله : « ابن جنبي » ليس في المسائل ، وانظر كلام ابن جنبي في المنصف : ١٥٤/٢ .
- (٦) ف ، م ، ه ، المسائل : « فإن » .
- (٧) « قال » ليست في م .

إلى زيادة حرف ثالث ليتم الاسم (١) ثلاثة أحرف صارت الألف المزيدة [واقعة موقع عين الفعل ، وإذا كانت الألف] (٢) المجهولة ثمانية (٣) عيناً أو في موضع العين وجب على ما وصفتنا به سبويه أن نعتقد فيها أنها منقلبة عن واو ، حملاً على باب طويت وشويت لأنه أكثر من باب حيتت وعييت ، فصارت إي كإنها من باب رقي وسي ونحوهما مما عينه واو ، فكما أنك لو بنيت من القبي والسي فعلت لقلت : قويت وسويت ، فأظهرت العينين واوين (٤) ، وكذلك تقول في فعلت (٥) من إي التي أدى إليها القياس : آويت .

فهذه [مسألة] (٦) قد كفانا (٧) ابن جني فيها (٨) التعب وأرانا وجه (٩) القياس فيها ، فينبغي لمن أراد أن يصوغ منها مثلاً على بعض (١٠) أمثلة كلام العرب أن يجربها مجرى آوى يأوي ، ويركب على ذلك قياسه ، فيقول في مثال جعفر منها : آيتا وفي مثال سفرجل :

-
- (١) م : « لاسم » .
(٢) زيادة عن المسائل وليست في د وسائر النسخ .
(٣) كذا في هـ والمسائل ، وفي د وسائر النسخ : « ثابتة » تصحيف .
(٤) ف : « العينين من واوين » ، زيادة لا يقتضيها السياق .
(٥) جاء مكان « فعلت » في ل « فعلتين » تحريف .
(٦) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والمسائل .
(٧) المسائل : « كفى » .
(٨) م : « قد كفانا فيها ابن جني » .
(٩) المسائل : « وأرى » .
(١٠) هـ : « على صورة بعض » .

أَوْيَاً فِي مِثَالِ جَحْمَرِشَ : أَيْبِنِي [د : ٢٣٢] فِي مِثَالِ
إِوَزْمَةَ : إِيكَاةً ، وَنَحْوِ ذَلِكَ وَبِاللَّهِ الْيُوقَتِقُ .

وَفِي الْمَسَائِلِ لِلْإِهَامِ أَبِي مُحَمَّدِ بْنِ السَّيِّدِ الْبَطَلِيِّ وَسِي :

مَسْأَلَةٌ (١)

وَرَدَتْ مِنَ الشَّعْرِ مَنظُومَةٌ فِي آيَاتٍ مِنْ شَعْرٍ وَهِيَ [ه : ٨١] :

جَوَابِكَ يَا ذَا الْعِلْمِ إِتِي لِسَائِلِ
عَنْ أَشْيَاءَ مِنْ ذَا النَّحْوِ تَخْفَى وَتَعْظُمُ
فَأُورِدُ عَلَيْهَا مِنْ كَلَامِكَ شَافِيَاً
تَبَيِّنْ بِهِ كُلَّ الْبَيَانِ وَتَفْهَمُ
فَمِثْلِكَ لِلِإِفْهَامِ يُدْعَى وَتُرْتَجَى
فَوَائِدُهُ إِنْ جَلَّ أَوْ عَنَّا (٣) مُبْهَمُ
عِلَامَ تَعْمَلُ الشَّيْءَ عِلَّةً غَيْرَهُ
فَتَسْقَمُ وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمُسْلَمُ
وَيَبْرَأُ إِنْ أَضْحَى سِوَاهُ مُسْلَمًا
مِنْ إِعْلَالِهِ وَهُوَ الْعَلِيلُ الْمُسْقَمُ

(١) هي المسألة الثالثة والخمسون من المسائل والأجوبة .

(٢) المسائل : « علينا » .

(٣) هـ : « عز » تعريف ، وعن « يعين » : اعترض .

وما القول في « لا بأس » إنَّ يَكُ مُعْرَباً
فَخَذَفْتُكَ لِلتَّنْوِينِ تَكْرُماً مَعْظِماً
وَإِنْ يَكُ مَبْنِيّاً فَقَوْلُكَ نَصْبُهُ
بِلا خَطَاٍ يَحْصَى عَلَيْكَ وَيُثْرَسَمُ
وَإِنْ يَكُ مَبْنِيّاً لَدَيْكَ وَمُعْرَباً
فَذَا التَّشْكُرُ أَذْهَى (١) فِي النُّفُوسِ وَأَعْظَمُ
فَبِرِّدْ غَلِيلاً فِي تَفُوسٍ كَأَنَّهَا
طَيُّورٌ ظِمَاءٌ حَوْلَ عِلْمِكَ حَوْثٌ
وَلَمْ صَرَفُوا مَا كَانَ وَصفاً مُؤَثَّثاً
كَعَاقِلَةٍ وَالْوَصْفُ بِالْمَنْعِ يُحْكَمُ
وَلَمْ يَصْرِفُوهُ (٢) اسماً لِدَاتٍ مُعْرَفَةً
وَذَلِكَ بِطُّنٍ يَبْطُلُ الْبَابَ مَعْظِماً
أَيُّصْرَفُ وَالتَّأْنِيثُ (٣) فِيهِ مُحَقَّقٌ
وَيُسْمَعُ إِنْ كَانَ لَعَوّاً وَيُحْرَمُ
فَقَرَطِيسٌ بِسَهْمِ الْعِلْمِ أَغْرَاضِ مَطْلَبِي
وَلَا تَكُ فِيهِ الظَّنُّ بِالغَيْبِ تَرْجُمُ

- (١) ل : « أوهى » تحريف .
(٢) د ، ف « ولم يصرفوا » ، هـ : « ولم صرفوا » وكلاهما تحريف . وما
أثبت عن ل ، م ، المسائل .
(٣) ف : « أيصرف ذو التأنيث » تحريف .

فأجاب أبو محمد بن السيّد رحمه الله (١) :

سألتَ لعمري عن مسائلٍ تقضي
جواباً وتفهيماً (٢) ، لكنّ يتعلّم
لأنّ اطراء الحكّم ليس يلزِم
إذا أوجِبته علة ليس تلزِم
وقد أوجِبوه في مواضع جمّة
بلا علة تقضي بذلك وتحكّم
سوى علقّة لفظيّة وتناسب
خفيّ يراه الماهر المتقدّم
لأنّ تصاريّف الكلام شبيهة
بنشئ فروع عن أصول تقسّم
فيشرك منها الجزء (٣) أقسامه التي
تناسبه فيما يصحّ ويستقيم
وفي كل علمٍ إنّ ظرّت تسامح
كثير وإقناع وظنّ مَرَجِم
وما النحو مختصاً بذلك وحده
لمنّ يكثر التّنقيح عنه ويستنعم

(١) رحمه الله لم تذكر في ف .

(٢) المسائل : « وتعريفاً » .

(٣) كذا في المسائل ، وفي د وسائر النسخ : « الجر » . تحريف *

ولَكِنَّ لَهُ فِيمَا وَجَدْنَا ظَائِرًا
 يراها بعين اللبِّ مَنْ يَتَوَسَّمُ
 فلا تطلبَنَّ في كلِّ شيءٍ حقيقةً
 فَإِنَّكَ تَعْدُو (١) إِنْ فَعَلْتَ وَتَظْلِمُ [هـ: ٨٢]

سَأَضْرِبُ أَمْثَالَ لِمَا أَنَا قَائِلٌ
 لها موقعٌ "في لبِّ مَنْ يَتَقَهَّمُ"
 أَلَمْ تَرَ أَنَّ الدَّاءَ يَسْرِي دَفِينَهُ
 فَيُضْنِي بِعَدَوَاهِ الصَّحِيحَ وَيُؤَلِّمُ
 وَيَنْزِعُ عِرْقَ الشَّوْءِ مِنْ بَعْدِ غَايَةِ
 فيسري به في النَّسْئِلِ دَاءً وَيَعْظُمُ
] كَحَذْفِهِمْ لِلْهَمْزِ مِنْ يَكْرُمُ الْفَتْى
 مشاركةً فيما جَنَى التَّكْلِمُ [(٢)
 وحذفك واو الوعد (٣) حملاً على التي
 تعملُ وذا حُكْمٍ مِنَ النُّحُورِ مُحْكَمُ (٤)
 كذلك قرين الشَّوْءِ يَرُدِّي قَرِينَهُ
 وَيُنْجِي مِنَ الشَّرِّ الْبِعَادَ وَيَعْصِمُ

-
- (١) في دوسائر النسخ: « فلم تك تعدو » تحريف ، وما أثبت عن المسائل .
 (٢) ليس في د ، وأثبته عن سائر النسخ والمسائل .
 (٣) ف : « العمد » تحريف .
 (٤) م : « يعكم » .

لذلك أردي من جهينة ياءها
مقارنة الهاء التي تهضم
ونجى قريشاً أن يصاب بيائه
تنائي قرين الشوء فهو مسلم
ألم تر صواماً نجت إذ تباعدت
عن اللام من داءٍ غدت فيه صيماً (١)
وللجار أسباب يراعى مكائها
وللرحم الدنيا حقوق تقدم
كصحة عين الفعل من عور الفتى
لصحتها في اعور والله أعلم
وكاجتوراوا صحت لأجل تجاوروا
شفاة ذي القربى لمن هو مجرم (٢)
وقد زعموا التصحيح للواو فيهما
إرادة تبيه على الأصل منهم
كأعولت يا تكلت وأطولت يا فتى
وأجودت (٣) ياسعدى وأغيتت تكتم

(١) انظر في ذلك شرح الشافية : ١٤٣/٣ .

(٢) كذا في المسائل ، وفي دوائر النسخ : « محرم » تصحيف .

(٣) د ، ل ، ه : « وأجوت » تحريف وما أثبت عن ف ، م ، المسائل .

وَإِنْ شِئْتَ أَجْرِيَتَ التَّحْرِيكِ فِيهِمَا
 كَمُجْرِي حُرُوفِ اللَّيْنِ إِنْ كُنْتَ تَقْتَهُمْ
 كَمَا أَنْ يَرْمِي الْقَوْمَ أَوْ يَقَعِدَ الْفَتَى
 سِوَاءً إِذَا جَازِيَتْ أَوْ حِينَ تَجْزِمُ
 وَمِثْلُ حُبَّارِي فِي الْإِضَافَةِ عِنْدَهُمْ
 غَدَّتْ جَمَزَى فِي مَا بِهِ النُّحُوءُ يُحْكَمُ
 وَمَكْنُوزَةٌ (١) شَبِهَ بِذَلِكَ (٢) وَمَحْبَبٌ (٣)
 وَتَهْلِيلٌ (٤) إِنْ حَصَلَتْ قَوْلِي وَمَرِيْمٌ
 وَقَدْ جَعَلُوا لِلْإِسْمِ سِيْمَى لِكُونِهِ
 عَلَى مِثْلِ وَزْنِ الْفِعْلِ (٥) فِيمَا تَيَسَّرَ
 فَقَالُوا لِمَنْ يَشْكِي الْخَلِيلَ وَيَشْتَكِي
 الْإِمَّ وَلَكِنْ أَنْتَ يَا صَاحِبَ الْوَمِّ (٦)
 وَقَدْ يُلْحِقُونَ (٧) الضَّدَّ طَوْرًا بِضَدِّهِ
 كَرُبٌّ فَتَى أَوْ دَى (٨) وَكَمْ نَيْلٌ مَعْنَمٌ

- (١) هـ : « ومكرزة » تحريف - انظر المنصف : ٢٧٥/١ ، ٢٩٦/١ .
- (٢) المسائل : « لذاك » .
- (٣) د : « ومجيب » تصحيف ، وما أثبت عن سائر النسخ والمسائل .
- (٤) قال في القاموس (التهليل) : « تهلان : جبل ورجل والضلال بن تهليل منوعاً كجعفر وقتنقذ » اهـ .
- (٥) م ، هـ : « على وزن مثل الفعل » .
- (٦) د ، ف ، ل هـ : « الام ولكن يا أنت الوم » ، م : « للام ولكن ما أنت الوم » وكلاهما تحريف وما أثبت عن المسائل .
- (٧) م ، هـ : « يلجئون » تحريف .
- (٨) ل : « أمدى » تحريف .

جواب المسألة الثانية :

و « لا بأس » في إعرابه وبنائه
بأَيُّهَا قَلت اعتراض "مَلَرَّم" [ه : ٨٣]
لحذفك تنوينَ الذي هو مُعْرَبٌ
وذلك رأْيٌ "عندنا لا يُسَلِّمُ"
وإنَّ يَكُ (١) مَبْنِيًّا فَيَمَّ وَصَفْتَهُ
على لفظه والشكْرُ في ذاك أَعْظَمُ
وَجَمَعْتُكَ لِلضَّدَّيْنِ أَعْظَمُ شُتْعَةً
ولم يتوَهَّمْ فِيهِ ذَا (٢) مَتَوَهَّمٌ
وقد أَكْثَرُوا فِيهِ الْمَقَالَ وَشَقَّقُوا (٣)
إِلَى أَنْ أَمَكَّشُوا التَّضَاظِرِينَ وَأَبْرَمُوا
وَأَكْثَرُوا مَا قَالُوهُ مَا فِيهِ طَائِلٌ
لقارئة إلا الكلام المنمَّمُ
فَمِنْ قَائِلٍ ظَنَّ البناءَ وقائلٍ
[يُظَنَّ بِهِ الإِعْرَابَ فِيمَا يَثْرَجُّمُ
ورأي ذوي التحقيق أنَّ بناءه] (٤)
يُضَارِعُ إِعْرَابًا وَذَا الرَّأْيِ أَحْكَمُ

(١) م : « كان » .

(٢) م : « ذو » تحريف .

(٣) ه : « وشتتوا » .

(٤) ليست في د وسائر النسخ ، زدتها عن المسائل .

كما ضارع الإعراب في غيره (١) البناء المجرى
 إذا قلت : جارات لأسماء أكرم
 توسطَ بين الحالتين فأمره
 خفي على غير التحارير منهم
 لذا كثُر الإشكال فيه فلم يَبين
 وخلطَ فيه كلٌّ مَنْ يَتكَلَّمُ
 وبشبهه حال المنادى كلاهما
 من النحو فخصوص " بهذا ومعلم (٢)
 لذلك جاز الحمل للوصف فيهما
 على اللفظ والمعنى كما جاء عنهم
 فهذا الذي أختار فيه لأتفه
 لمبصره أهدي سبيلاً وأقوم:

جواب المسألة الثالثة :

ولست (٣) تعدُّ التاء في النجوعكة
 لشيءٍ سوى الأعلام إن كنت تعلم
 وما كان فرقاً لم يعدَّ بعلة
 كذا قال ذو الفهم النبيل المعظم

- (١) م : « وغير » تعريف .
 (٢) كذا في المسائل وفي دوسائر النسخ : « ويعلم » .
 (٣) هـ : « ولست » .

يراعون في ذلك اللزومَ كطلحةٍ
وليس يراعى منه ما ليس يلزمُ
وعلته أن الصِّفات مقيسةٌ
على الفعل في تصرفها إذ تقسمُ
فقام وقامت منها صيغ قائمٌ
وقائمةٌ فيما تقول وتزعيمُ
لذا آكثوا الأوصاف طوراً وذكرُوا
لما أرجؤوا في الفعل منها وقدّموا
وما لم يصح منه فليس مؤكثاً
كقولهم: هندٌ ولودٌ ومثمٌ (١)
وتأيننا للفعل ليس حقيقةً
ولا لازماً بل ضده فيه ألزمُ
فأضعفها (٢) ضَعَفُ الذي هو أصلها
كذا ضَعَفُ أصل الشيء يوهي (٣) ويهدمُ
وقوى التي في (٤) الإسم أن ليس جارياً
على الفعل فالتأنيث فيه مُخَيِّمٌ [ه : ٨٤]

- (١) د ، ل : « ومقيم » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ والمسائل .
(٢) كذا في هـ والمسائل ، وفي د وسائر النسخ : « فأضعفها » تحريف .
(٣) د ، ف ل : « يوهي » ، م : « يرمي » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن هـ والمسائل .
(٤) « في » ليست في م .

وَعِلَّةٌ سَكْرَى أَوْ جَلْثَوَاءٌ (١) فَرْدَةٌ
 وَلَكِنَّهَا كَالْعِلَّتَيْنِ لِسَيْنِهِمَا
 كَذَا عِلَّتَا (٢) تِلْكَ الصِّفَاتُ كَعِلَّةٍ
 قَضَى فِيهِ بِالْعَكْسِ الْقِيَاسُ الْمَقْدَمُ (٣)
 إِذَا عُدَّ فِي ذَلِكَ اللَّزُومَ بِعِلَّةٍ
 مُسَلَّمَةٍ فَالضَّدُّ فِي ذَا مُسَلَّمٍ
 فَذَوْنُكُمَا تَحْوِي غَوَامِضَ جَمَّةٍ
 مِنْ (٤) الْعِلْمِ لَا يَبْدُو عَلَيْهِنَّ مِيسَمٌ
 ضَرِبَتْ لَهَا أَمْثَالُهَا بِنِظَائِرٍ
 مِنْ الْحَسَنِ (٥) عَنْ مَعْقُولَيْنَّ تَتَرَجِّمُ
 وَزِدَتْ أَمْوَرًا قَادَهَا الطَّبَعُ سَمْحَةً
 وَسَاعَدَنِي فِيهَا الْقَرِيبُ الْمُنْتَظَمُ
 وَأَكْثَرُ أَهْلِ النُّحُوِّ عَنْهُنَّ نَائِمٌ
 وَأَفْقَاهِمُ عَنْهُنَّ تَكْبُو وَتَكْهَمُ
 تَتِجَّةٌ ذَهْنٌ صَاغٌ مِنْهُنَّ حَلِيَّةٌ
 تَحَلَّى بِهَا لِلْعِلْمِ جَيِّدٌ وَمِعْصَمٌ

-
- (١) معجم البلدان : ١٠٧/٢ .
 (٢) المسائل : « علة » تحريف .
 (٣) ف : « القياس من المقدم » زيادة لا يقتضيها السياق .
 (٤) المسائل : « ترى » تحريف .
 (٥) المسائل : « الجنس » ولعله الأصح .

تباهي بَطْلِيَّوْسَ" بها كلُّ بلدةٍ
وتشهرُ (١) أتى وجَّهت وتكرَّمُ

في أمالي ثعلب (٢) : أنشد الفرزدق (٣) :

يا أيُّها المشتكي عكلاً وما جرَّمتُ
إلى القبائلِ من قتلِ وإبَّاسٍ
إنَّما كذلك إذ كانت همَّرجةً

نسبي وثقتل حتى [د: ٣٣٣] يسلم الناسُ

قال : قلت له : لمَ (٤) قلت : من قتلِ وإبَّاسٍ ؟ فقال :
ويحك ! فكيف (٥) أصنع وقد قلت : حتى يسلم الناس ؟ قال :
قلت : فبم رفعته ؟ قال : بما يسوءك وينوءك (٦) ، قال ثعلب : وإنَّما
رفعه لأن الفعل لم يظهر بعده كما تقول : « ضربتُ زيداً وعمرٌ » ،

(١) كذا في ل والمسائل ، وفي د ، ف ، م ، هـ : « وتشهد » .

(٢) أمالي ثعلب : ٤٠ .

(٣) لم أجد البيهقي في ديوانه ولا في النقائض ، وهما في المحتسب : ١٨٠/١
منسويين إلى الفرزدق ، ووردا بلا نسبة في الأضداد : ١٠١ ، وروى
صاحب اللسان (همرج) الشطر الأول من البيت الثاني بلا نسبة .
وعكلاً : قبيلة فيهم غباوة وقلة ، والهمرَّج : الاختلاط .

(٤) د : « ثم » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

(٥) هـ : « كيف » .

(٦) ساءه من المساءة ، وناءه : أثقله ، انظر كتاب الأمثال لأبي عكرمة

النسبي : ٤٧ ، وإصلاح المنطق : ١٤٧ واللسان (نوا) .

ولم (١) يظهر الفعل ، فرفعت كما تقول : « ضربت زيدا وعمر »
مضروب » •

في تذكرة ابن هشام :

حضر الفرزدق مجلس عبد الله (٢) بن أبي إسحاق ، فقال له :
كيف تنشده هذا البيت (٣) :

وعَيْنَانِ قَالَ اللَّيْلُ كَوْنَا فَكَانَتَا

فَعَوْلَانِ بِالْأَلْبَابِ مَا تَفَعَّلُ الْخَمْرُ

فأنشده : فعولان ، فقال له عبد الله (٤) : ما عليك (٥) لو قلت
فعولين ؟ فقال الفرزدق : لو شئت أن أسبِّح لسبَّحت ونهض ، فلم
يعرفوا مراده ، فقال عبد الله : لو قال : فعولين الأخبِر أن الله خلقهما
وأمرهما ، ولكنه أراد : هما (٦) يفعلان بالألِّباب ما تفعل الخمر •

(١) الأمالي : « لم » •

(٢) ل : « مجلس أبي عبد الله » • تحريف • انظر مجالس العلماء : ٨٥ -

(٣) البيت لذي الرمة ، وهو في ديوانه : ٢٩٧ وديوان المعاني : ٢٣٥/١

وأمالي المرتضى : ٢٠/١ وسمط اللآلي : ٤٠٨ ، وورد بلا نسبة في

الخصائص : ٣٠٢/٣ ، ورواية الديوان وسمط اللآلي بلفظ :

« فعولين » ورواية الخصائص وأمالي المرتضى وديوان المعاني بلفظ :

« فعولان » •

(٤) م : « فقال : فرفعت عبد الله » تحريف •

(٥) هـ : « ما كان عليك » •

(٦) هـ : « أنهما » •

قال أبو علي الفارسي في التذكرة : [ه : ٨٥]

سأل مروان بن سعيد الكسائي في مجلس يونس عن وزن
أَوَلِقَ (١) فقال الكسائي : أَفَعَلَ (٢) ، فقال مروان : اسْتَحْيَيْتُ
لك يا شيخ ، قال أبو علي : وذلك أن أَوَلِقَ (٣) يحتمل وجهين :
أحدهما : أن يكون قَوَّعَلًا (٤) من تَأَلَّقَ البرق ، فتكون
همزته أصلاً .

والثاني أن يكون (٥) أَفَعَلَ من وَلِقَ إذا أسرع ، لأنَّ
الأَوَلِقَ الجنون ، وهي توصف بالسرعة ، ويكون (٦) أَلِقَ فهو
مألوق إذا أخذه الأَوَلِقُ (٧) من البذل اللازم ، كما قالوا عَيْدُ
وأعياد (٨) . انتهى .

قال أبو حيان : ولا ينكر على الكسائي لأتتهم قالوا : أولق فهو

-
- (١) جاءت في د وسائر النسخ : « ألف » ولعل ما أثبت هو الصواب .
 - (٢) ف : « فعل » تحريف .
 - (٣) هـ : « ألق » تحريف .
 - (٤) م : « فعلا » تحريف .
 - (٥) « يكون » ليست في ف ، ل .
 - (٦) « ويكون » ليست في م .
 - (٧) م : « إذا أسرع لأن الأولق » تحريف .
 - (٨) انظر كلام ابن يعيش على البذل اللازم وغير اللازم في شرح المفصل :
١٢٢/٥ .

مألوق (١) ، قال : ولو ادعى مدّع أن الأصل الواو ، وأنها أبدلت
 همزة كقولهم في وُعِدَ : أُمِعِدَ (٢) ثم لزم البدل في مألوق وكثر (٣)
 هذا أكثر من أصله لكان قولاً • انتهى •

قال أبو حيان في شرح التسهيل :

من المسائل التي جرى فيها الكلام بين أبي العباس بن ولاد
 وأبي جعفر النحاس مسألة :

كيف تبني من رجا مثل افعلكت ؟ سأل أبو جعفر عن ذلك ،
 فقال (٤) : ارْجَوَوْتُ ، فقال أبو جعفر : هذا خطأ ، لأنَّ (٥) لا نعلم
 خلافاً بين النحويين أن الواو إذا وقعت طرفاً فيما جاوز الثلاثة من
 الفعل أُنْثِيَ ، كما قالوا في أَفْعَلْتُ من غَزَوْتُ : أغزيت (٦)
 وفي استفعلت : استغزيتُ ، والوجه : ارجويت أرجوي ارجواءً
 وأنا مُرْجَوٌّ ، مثل احمررتُ أَحْمَرُهُ احمراراً وأنا مُحْمَرٌ ،
 إلا أنك تقلب في ارجويت أرجوي وتلدغم في احمره يحمره •

وقال محمد بن بدر (٧) البغدادي : قول أبي العباس في افعلت :

-
- (١) هـ : « مألوق » تحريف •
 (٢) ف : « أوعد » تحريف •
 (٣) د ، هـ : « وكثير » وما أثبت عن ف ، ل م •
 (٤) ف ، ل ، م : « فقال : أقول ... » •
 (٥) « لأننا » ليست في م •
 (٦) ل : « غزيت » تحريف •
 (٧) د : « وقال أبو محمد بن بدر » تحريف •

ارجووت (١) تمثيل على الأصل قبل الإعلال ، وسبيل كل^٢ ممثل أن يتكلم بالمثل على الأصل ، ثم ينظر في إعلاله بعد^٣ ، فافعلت^٤ على الأصل ارجووت^٥ وعلى الإعلال : ارجووت ، ومن^٦ قال كينثوتة : فيعلتولة ذهب إلى الأصل ، ومن قال فيثتولة (٢) ذهب إلى [ه : ٨٦] اللفظ ، وإذا بنوا مثل عصفور من « غزا » قالوا (٣) : غزؤو^٧ ، فالقراء يتركه على هذا ولا يعكسه (٤) ، وسيبويه يعكسه بعد ذلك ويقول : غزؤوي^٥ ، وقد ردد^٦ على ابن بدر مصنف كتاب سفر السعادة ، فقال : قول ابن بدر في ارجووت^٧ :

(١) م : « ارجووت » تحريف .

(٢) ف ، ه : « فيعلولة » تحريف ، د ، ل ، م : « فيعولة » تحريف ، ولعل ما أثبت هو الأصح قال ابن جني في المنصف : ١٠/٢ : « اعلم أن أصل هذه المصادر فيعلولة ، لأنها كانت في الأصل كيونونة وقيودودة وصيورورة بوزن عيضموز وحيزيون فاجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون فقبلوا الواو ياء وأدغموا فيها الياء الأولى فصارت في التقدير كينثونة وقيدودة فحذفوا الياء الثانية المنقلبة عن الواو التي هي عين الفعل فصارت قيدودة وكينثونة » ا هـ .

وذهب بعضهم إلى أن الياء المحذوفة من كينثونة هي الزائدة وأن الباقية هي عين الكلمة انظر شرح شواهد الشافية : ٣٩٢ .

(٣) د ، ف ، ل : « قال » تحريف ، وليست في م أثبت عن هـ .

(٤) ل : « يعلله » تحريف .

(٥) انظر الكتاب : ٤٠٧/٤ .

(٦) م : « ورد » تحريف .

إنه تمثيل على الأصل (١) غير صحيح ، لأن ذلك لم يُنطق به في الأصل كما تُنطق بكينونة كما قال (٢) :

يَا لَيْتَ أَتَانَا ضَمَّنَا سَفِينَهُ

حتى يعود الوصل كينونته

وإِنَّمَا يَمْتَلِ (٣) بالأصل ما لا يصح تمثيله على اللفظ ، كقولك في عدة إنه فعلة ، ولا تقول : علة ، وفي غد إنه فعل ولا تقول فع ، ثم إن أبا جعفر لم يسأل عن تمثيل الأصل ، [وإِنَّمَا سَأَلَ عَمَّا يَصِحُّ أَنْ يُنطَقَ بِهِ ، فَمَا لِلْمَسْئُولِ اقتصار على تمثيل الأصل] (٤) وترك ما ينبغي أن يقال ؟

قال أبو حيان : وما ردد به صاحب سفر السعادة لا يلزم ، ألا ترى ما قاله أبو بكر ابن الخيط في وزن ارعوى : إنه يجوز أن يقال فيه : افْعَعَلْ وافْعَعَلِي ؟ فافْعَعَلْ (٥) على الأصل وافْعَعَلِي على الفرع (٦) ، قال : وذكر وزنه على الأصل أقيس ، فأدغم افْعَعَلْ في نحو احمر فصار افْعَعَلْ وأعل في نحو ارعوى ، فجاز أن يقال : وزنه افْعَعَلْ وافْعَعَلِي •

(١) م : « الأصح » تحريف •

(٢) أنشد صاحب اللسان (كيون) البيتين وقال : « قال أبو العباس :

أنشدني النهشلي » ووردا بهذه النسبة في شرح شواهد الشافية : ٣٩٢

وهما بلا نسبة في المنصف : ١٥/٢ والانصاف : ٧٩٧ والممتع : ٥٠٥ •

(٣) يوصل : تحريف •

(٤) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ •

(٥) د : « فاعلل » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ •

(٦) د : ف : « النوع » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ •

في طبقات النحويين لأبي بكر الزبيدي (١) :

أنشدنا بعض الأدباء لأبي عبد الله محمد بن يحيى بن زكريا المعروف بالقلفاط (٢) :

يا سائلي عن وزن مسححك (٣)

من أن أينأ وأنى يأنى

تقديره من أن مؤينن (٤)

ومن أنى قولك مؤنني (٥)

فهكذا تقديره منهما

ليس على ذي بصر يعيبي (٦)

[ثم الكسائي وتصغيره

أسهل شيء أيها الملقى] (٧)

تصغيره لا شك (٨) فيه كسيت

- (١) طبقات الزبيدي : ٢٨٠ والبلغة في تاريخ أئمة اللغة : ٢٥٣ .
- (٢) طبقات الزبيدي : « وأنشد بعض الأدباء لمحمد بن يحيى . . » .
- (٣) المسححك من كل شيء : الشديد السواد واسحكك الليل : إذا اشتدت ظلمته .
- (٤) الطبقات : مؤينن تحريف .
- (٥) الطبقات : « مؤنني » تحريف .
- (٦) هـ : « يعيبي » ، قال في اللسان (غبا) : « وغبي الأمر عني : خفي فلم أعرفه » .
- (٧) أثبت هذا البيت عن الطبقات والبلغة ، وليس في دوسائر النسخ .
- (٨) دوسائر النسخ : « تصغيره لا شك لا شك فيه » زيادة لا يقتضيها السياق ، وفي البلغة : « ولا شك » تحريف وما أثبت عن الطبقات .

سِيٌّ (١) فمن في مثل ذا يُخْطِي
أربع ياءاتٍ وأنت امرؤٌ
نَقَصْتَهُ (١) ياءٌ ولم تدرِ
وبعد هذا فَعَيْنٌ واسْمَعَنَّ
فإِثْنِي إِثْنَاكَ مُسْتَقْتِي
عن وزن فَيَعْمُولٍ وعن وزن فَعَمَّ
لولٍ (٢) جميعاً من طوى يَطْوِي (٣) [هـ: ٨٧]
وعن فعول من قوي (٤) ومف
عولٍ أجبٌ واعجَلٌ ولا تُبْطِي
وكيف تصغير مطايا اسم إن
سانٍ وما الحرف الذي تُلْتَقِي (٥)
منه فإن كنت امرأً (٦) جاهلاً
فلمست تحلي لا ولا تَمْرِي (٧)

-
- (١) الطبقات : « كسلي » تعريف .
(٢) البلغة : « أنقصته » .
(٣) ل : « عن وزن فيعمل وعن وزن فعلولي وعن وزن فعلول » تعريف .
(٤) انظر الخصائص : ٧/٣ - ٨ .
(٥) هـ : « قرى » تعريف .
(٦) م : « تلفي » .
(٧) الطبقات والبلغة : « فإن كنت به جاهلاً » .
(٨) قال في اللسان (حلي) : « حلي الشيء بعيني إذا استحسنته » وقال
في مادة (مرا) : « مرا الشيء وامتراه استخرجه والريح تمري
السحاب وتمترية : تستخرجه » .

وعن خطايا اسماً مسمًى (١) به
 إن كُتت تصغيراً له تدري
 هل يأؤه قل بدل "لازم"
 أت لها لا بدّ مُستبقي
 أم هل تعود الياء (٢) مهموزة
 فسرّ لنا تفسير مُستقصي
 إن كان تصغير مطايا كتص
 غير خطايا قل ولا تخطي (٣)
 فإن تُصب هذا فأت امرؤ
 أعلم من خيل النحوي

قال أبو بكر الزبيدي : لم يصنع شيئاً في قوله : **أَنَّ** أَيْنَا وفي
مُؤَيِّن (٤) **لَأَنَّ** اشتقاق يئين (٥) من الأوان ، فإن قال قائل (٦) :
 كيف يكون **فَعَلٍ** يَفْعَلٍ من ذوات الواو وقد حظر (٧) ذلك جماعة

-
- (١) الطبقات والبلغة : « تسمي » .
 (٢) كذا في هد والطبقات والبلغة ، وفي د وسائر النسخ : « الهاء » تحريف .
 (٣) من أجل تصغير خطايا ومطايا انظر سيبويه : ٤٧٣/٣ والمنصف :
 ٨٦/٢ وشرح الشافية : ٢٥٨/١ .
 (٤) الطبقات : « مؤيئي » والبلغة : « مؤنني » ، وبعدها في الطبقات
 والبلغة : « والصواب : أن يئين أونا ، وتقدير **مُسْحَنِكِك** منه
مُؤَوِّن » .
 (٥) البلغة : « أين » تحريف .
 (٦) « قائل » ليست في م .

النحويين (١) ، قيل له : آن (٢) يئين على مثال فَعَلِ يَفْعَلِ ، مثل
حَسِبَ يَحْسِبُ وكذلك زعم سيبويه نصاً (٣) ، ولذلك (٤) انقلبت
الواو ياءً (٥) ، وذكر (٦) القتيبي (٧) أنّ (٨) آكن يئين مقلوب (٩)
من أنى يأتي (١٠) ، وذلك غلط لما بينناه (١١) ، فأما أنى يأتي
فمن ذوات الياء ومنه اشتق الإني لواحد الآناء (١٢) ، وكذلك
قوله : ولا تَمْرِي إِيَّامًا هو ولا تَمْرِي (١٣) ، والذي قاله من كلام
العامة انتهى .

- (١) د : « حضر » ، ف : « حظي » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن سائر
النسخ والطبقات .
- (٢) ف : « جماعة من النحويين » .
- (٣) الطبقات : « إن » تحريف .
- (٤) قال سيبويه : ٣٤٥/٤ : « آن يئين فهو فَعَلِ يَفْعَلِ من الأوان وهو
الحين » .
- (٥) م : « وكذلك » .
- (٦) قوله : « ولذلك انقلبت الواو ياءً » ليس في ف .
- (٧) الطبقات : « وقد ذكر » .
- (٨) انظر أدب الكاتب : ٣٨١ .
- (٩) « آن » و « مقلوب » ليستا في ه .
- (١٠) الطبقات : « أنا تأتي » تحريف .
- (١١) الطبقات : « لما قد بينناه » .
- (١٢) العبارة في الطبقات : « ومنه اشتق الإني والآناء لواحد الآنية » قال في
اللسان (أنى) : « وقال ابن الأنباري : واحد آناء الليل على ثلاثة
أوجه : إني بسكون النون وإني بكسر الألف وأنى بفتح الألف » .
- (١٣) قال في اللسان (مرر) : « وفلان ما يَمْرِي وما ينحلي أي ما يضر
ولا ينفع » .

وقال الزبيدي (١) : حدثني محمد بن يحيى الرباجي قال : بلغني أنّ بعض ملوك مصر جمع بين أبي العباس بن ولّاد وبين أبي جعفر بن النحاس وأمرهما بالمناظرة ، فقال ابن النحاس لأبي العباس : كيف (٢) تبني مثال افعلكوت^٣ من رميئت^٤ ؟ فقال أبو العباس : ارميئت^٥ ، فخطأه أبو جعفر وقال : ليس في كلام العرب افعلكوت^٦ ولا افعلكيت^٧ ، فقال أبو العباس : إنما سألتني أنّ أمثّل لك بناءً ففعلت (٣) .

قال الزبيدي : وأحسن ابن ولّاد في قياسه حين قلب الواو [ياء (٤)] وقال في ذلك بالمذهب المعروف ، لأنّ الواو تقلب (٥) [ياء (٦)] في المضارعة لو قيل ، ألا ترى أنك كنت [هـ : ٨٨] تقول فيه : يرميني (٧) ؟ فلذلك قال : ارميئت (٨) ، والذي ذكره أبو جعفر أنّه لا يقال افعلوت ولا (٩) افعليت صحيح ، فأما

(١) طبقات النحويين واللفويين : ٢١٩ .

(٢) د ، ف : « فكيف » ، وما أثبت عن ل ، م ، هـ ، الطبقات .

(٣) بعدها في الطبقات : « وإنما تفضله بذلك أبو جعفر » .

(٤) ليست في د ، وأثبتها عن سائر النسخ والطبقات .

(٥) الطبقات : « تنقلب » .

(٦) زيادة عن الطبقات وليست في د وسائر النسخ .

(٧) الطبقات : « يرمي » تحريف .

(٨) بعد ذلك في الطبقات : « ولم يقل ارميوت » .

(٩) « افعلوت ولا » ليست في الطبقات .

ارْعَوَيْتَ واجْتَأَوَيْتَ* (١) فهو (٢) على مثال افعللت مثل احْمَرَ رَتَ ، فانقلبت الواو الثانية ياء لانقلابها [د : ٢٣٤] في المضارعة ، أعني اِرْعَوَى ، ولم يلزمها الإدغام كما لزم احمر لانقلاب المثال (٣) الثاني ألفاً في ارعوى ، وقد كان سعيد الأخفش ييني من الأمثلة ما مثل له وسئل أن ييني عليه ، وإن لم يكن ذلك في كلام العرب ، وفي ذلك حجة لابن ولاد ، وإن كان قولاً قد رغب عنه جماعة النحويين (٤) .
 • انتهى •

في شرح التسهيل لأبي حيان :

قال أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور المعروف بابن الخياط ، وهو من شيوخ أبي القاسم الزجاجي ، ومن أصحاب أبي العباس أحمد بن يحيى : أقمت سنين أسأل عن وزن ارْعَوَى فلم أجد من يعرفه ، ووزنه له فرع وأصل ، فأصله أن يكون افْعَلَّ مثل احْمَرَ كَأَنَّهُ ارْعَوَى ، وكرهوا أن يقولوا ذلك ، لأن الواو المشددة لم تقع في آخر الماضي ولا المضارع ، ولو نطقوا بارْعَوَى ثم استعملوه مع (٥) التاء لوجب إظهار الواوين ، كما أنكهم إذا ردشوا احْمَرَ إلى التاء (٦)

(١) جَاءَ الشيء جَأْياً : ستره ، واجتأوى مثل ارْعَوَى •

(٢) « فهو » ليست في م •

(٣) الطبقات : « المثل » تحريف •

(٤) الطبقات : « جماعة من النحويين » •

(٥) م : « من » تحريف •

(٦) رسمت في م : « كالتاء » تحريف •

قالوا : احمَرَرْتُ وأظهروا المدغم ، فلم يقولوا ارْعَوَوْتْ فيجمعوا بين الواوين كما لم يقولوا قَوَّوتْ (١) ، فقلبوا الواو الثانية منه (٢) ، ولا ريب أن إحدى الواوين زائدة ، كما لا ريب في أن إحدى الراءين في احمرت زائدة ، قال : فإن قيل فما الحاصل في وزن ارعوى ؟ قال : فجائز أن يقول : افْعَلْ ، قال : ولو قال قائل : افْعَلْ لكان وجهاً ، والأول أقيس ، ولو قيل : ابن من الغزو مثل احمَرَ لقليل : اغزَوَى كما قيل ارْعَوَى ، وكذا جميع ذوات الثلاثة التي ياءها في موضع الواو جارية هذا المجرى . انتهى كلامه .

في التعليقة على المقرب للشيخ بهاء الدين بن النحاس :

قال المبرد (٣) : بلغني (٤) أن ابن قتيبة قال (٥) : إنَّ مُهَيِّمِنًا تصغير مؤمن ، والهاء بدل من الهمزة ، فوجهت إليه أن اتَّقِ الله ، فإنَّ هذا خطأ يوجب الكفر على من تَعَمَّدَه (٦) [هـ : ٨٩] وإتِّمَّا هو مثل مسيطر .

- (١) كذا في م ، وفي دوسائر النسخ : « قرووت » تحريف .
- (٢) جاء في شرح الشافية : ١٩٣/٣ « فلذلك لم يبنوا مثل قَوَّوت وقوَّوت فلا بد لو كانا في كلمة من انكسار الأولى لتتقلب الثانية ياء ، نحو قَوَّيت » وانظر المنصف : ٢٠٩/٢ .
- (٣) م : « قال ابن المبرد » تحريف .
- (٤) « بلغني » ليست في م .
- (٥) انظر تفسير غريب القرآن : ١١ - ١٢ .
- (٦) د : « تعمهه » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

قال صاحب المغرب (١) : قال الحميدي في جذوة
المقتبس (٢) : قال لي أبو محمد علي بن أحمد : كتب الوزير أبو الحسن
جعفر بن عثمان المصحفي إلى أبي بكر (٣) محمد بن الحسن الزبيدي
اللغوي كتاباً فيه « فاضت (٤) نفسه » بالضاد ، فجأوبه الزبيدي
بمنظوم بيّن له فيه الخطأ دون تصريح ، وهو :

قُلْ للوزيرِ السَّنِيِّ مَحْتَدَةٌ
لي ذِمَّةٌ (٥) منك أنت حافظُها
عنايةً بالعلومِ مُعْجِزَةٌ (٦)
قد بهطَ الأولينَ باهظُها
يُقِرُّ لي عمَّرها ومعمَّرها
فيها (٧) ونظَّامها وجاظُها (٨)

- (١) م ، هـ : « المغرب » تصحيف ، ولم أجد الخبر في كتاب « المغرب في
حلى المغرب » .
- (٢) انظر جذوة المقتبس : ٤٣ - ٤٤ ومعجم الأدباء : ١٨ / ١٨٢ والمقاصد
للذيني : ١ / ٥٧٣ .
- (٣) جذوة المقتبس ومعجم الأدباء : « الى صاحب الشرطة أبي بكر » .
- (٤) د : « فاضت » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ والجذوة .
- (٥) م : « قدمة » . القَدَمُ والقَدَمَةُ : السابقة في الأمر ، يقال : لفلان
قدم صدق أي أثره حسنة ، اللسان (قدم) .
- (٦) جذوة المقتبس : « مفخرة » .
- (٧) كذا في جذوة المقتبس ونفع الطيب ومعجم الأدباء . وفي د وسائر النسخ
« فينا » تحريف .
- (٨) م : « وحافظها » .

قَدْ كَانَ حَقًّا قَبُولُ حُرْمَتِهَا (١)
 لَكِنَّ صَرَفَ الزَّمَانِ لَافِظُهَا
 وَفِي خُطُوبِ الزَّمَانِ مَوْعِظَةٌ (٢)
 لَوْ كَانَ يَشْنِي النُّفُوسَ وَأَعْظَمُهَا
 إِنَّ لَمْ تَحَافِظِ عَصَابَةَ تَسَبَّتْ
 إِلَيْكَ قَدَمًا فَمَنْ يُحَافِظُهَا
 لَا تَدْعُنْ حَاجَتِي مُطْرَحَةً (٤)
 فَإِنَّ نَفْسِي قَدْ فَازَ فَائِظُهَا
 فَأَجَابَهُ الْمُصَحِّفِيُّ :

خَفِضَ فَوَاقًا (١) فَأَنْتَ أَوْحَدُهَا
 عِلْمًا وَنِقَابَهَا (٢) وَحَافِظُهَا

- (١) هـ : « قد كان ما في قبول حرمتها » تعريف .
- (٢) جذوة المقتبس ونفح الطيب ومعجم الأديباء : « لي عظة » .
- (٣) م : « نصبت » تعريف .
- (٤) هـ : « مطرحة » قال في اللسان (طرف) « وطرفه عنا شغل : حبسه وصرفه وطرففت الناقة بالكسر إذا تطرففت أي رعت أطراف المرعى » .
 وفي نفح الطيب : « بمطرحة » وهذا تعريف .
- (٥) العيني : « قليلاً » ، قال في اللسان (فوق) : « وفيه لغتان من فَوَاقٍ وفَوَاقٍ وفَاق الرجل صاحبه علاه وغلبه » .
- (٦) العيني : « وفتحاً بها » .

كيف تَضِيحُ العلوم في بَلَدٍ
 أبناؤه (٣) كلَّهم يُحَافِظُهَا
 ألفاظهم كلَّها مُعَطَّلة
 ما لم يُعَوَّلْ عَلَيْكَ لِأَفِظْهَا
 مَنْ ذَا يُسَاوِيكَ إِنْ نَطَقْتَ وَقَدْ
 أَقَرَّ بِالْعِزِّ عَنكَ جَاحِظُهَا (٤)
 عِلْمٌ تُسَيِّئُ الْعَالَمِينَ عَنكَ كَمَا
 تُسَيِّئُ سَنَا (٥) الشَّمْسُ مَنْ يَلَاظُهَا
 وَقَدْ أَتَيْتَنِي فَدَيْتَ شَاغِلَةً
 لِلنَّفْسِ أَنْ قَلْتَ : فَاطَّةً فَأَيْظُهَا
 فَأَوْضِحْنَهَا (٦) تَفْزُ بِنَادِرَةٍ
 قَدْ بَهَظَ الْأَوْلِيْنَ بِأَهْظُهَا
 فَأَجَابَهُ الزَّيْدِيُّ وَضَمَّنَ شِعْرَهُ الشَّاهِدَ عَلَى ذَلِكَ :

أَنَانِيَّ كِتَابٍ مِنْ كَرِيمٍ مُكْرَمٍ
 فَتَفَسَّسَ عَنِ نَفْسِهِ تَكَادَ تَفْطِظُ - [هـ: ٩٠]

-
- (١) نَفْحُ الطَّيْبِ وَالْعَيْنِي : « أَبْنَاؤُهَا » تَحْرِيفٌ .
 (٢) م : « حَافِظُهَا » .
 (٣) كَذَا فِي مَعْجَمِ الْأَدْبَاءِ ، وَفِي دُوسَائِرِ النَّسْخِ وَالْجُدُودِ : « عَنِ » .
 (٤) د ، ف : « فَأَوْضَحُهَا » تَحْرِيفٌ ، وَمَا أُثْبِتُ عَنْ سَائِرِ النَّسْخِ وَالْجُدُودِ .

فَسَّرَ جَمِيعَ الْأَوْلِيَاءِ (١) وَرُودُهُ
 وَسِيَّءَ رَجَالٍ آخَرُونَ وَغِيظُوا
 لَقَدْ حَفِظَ الْعَهْدَ الَّذِي قَدْ أَضَاعَهُ
 لِسَيِّءٍ سِوَاهُ وَالكَرِيمُ حَفِيزٌ
 وَبَاحَثَةٌ عَنِ فَاطِمَتِ (٢) وَقَدْ قِيلَ: قَالَهَا (٣)
 رَجَالٌ لَدَيْهِمْ فِي الْعُلُومِ حُظُوظٌ
 رَوَى ذَلِكَ عَنِ كَيْسَانَ سَهْلٍ وَأَنْشَدُوا (٤)
 مَقَالَ أَبِي (٥) الْغِيَاظُ وَهُوَ مَغِيظٌ (٦):

- (١) ل : « الأولين » .
 (٢) د : « فاطمة » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ والجدوة .
 (٣) جذوة المقتبس ونفح الطيب ومعجم الأدباء : « وقبلي قالها » ،
 والعيني : « وقبلي أفادها » .
 (٤) العيني : « رواه ابن كيسان وسهل وأنشدوا » . وكيسان هو أبو
 سليمان كيسان بن معرف بن دهثم . ترجمته في طبقات النحويين :
 ١٧٨ وإنباه الرواة : ٣/٣٨ وبغية الوعاة : ٢/٢٦٧ .
 (٥) د وسائر النسخ : « تعالى الى » وفي العيني : « يقال أتى » وكلاهما
 تحريف ، وما أثبت عن الجدوة ونفح الطيب ومعجم الأدباء ، وأبو
 الغياظ هو الحَضِيَيْنِ بن المنذر .
 (٦) البيتان في أمالي القسالي : ١٩٨/٢ والتاج (غيظ) منسوبين الى
 الحَضِيَيْنِ بن المنذر في هجاء ابنه غياظ وهما في الابدال لأبي الطيب
 اللغوي : ٢/٢٦٩ واللسان (فيظ) بلا نسبة ، وورد الثاني منهما
 في شروح سقط الزند : ٩٢٢ غير معزو .
 الزند : ٩٢٢ غير معزو .

« وَسُمِّيَتْ غِيَاظًا وَلَسْتُ بَغَائِظٍ
 عَدُوًّا وَلَكِنَّ الصَّادِقَ تَغِيِظُ
 وَلَا رَحِمَ الرَّحْمَنِ رَوْحَكَ حَيَّةً
 وَلَا هِيَ فِي الْأَرْوَاحِ حِينٌ تَغِيِظُ »

في تذكرة أبي حيان :

كيف يَخْفَى عنك ما حَلَّ بنا
 أنا أنت القتالي أنت أنا (١)

أنا الأول مبتدأ وأنت الأول مبتدأ ثان ، والألف واللام لأنا
 وقاتلي لأنت ، فقد جرى اسم الفاعل صلة على الألف واللام التي هي
 أنا ، فأبرز ضميره وهو أنت ، فأنت يرتفع (٢) بقاتلي ، وأنا خبر عن
 الألف واللام ، وهي وما بعدها خبر عن أنت الأول ، وهو وما بعده
 خبر عن (٣) أنا الأول ، والعائد إلى أنا الأول أنا الثاني ، وإلى أنت
 الأول أنت الثاني (٤) والياء في قاتلي (٥) عائدة على الألف واللام ،
 وموضع أنت الثاني وما بعده رفع لأنه خبر مبتدأ ، وموضع الألف

(١) انظر سفر السعادة الورقة : ١٣٢ نسخة المدينة المنورة ، والخزانة :
 ٥٢٧/٢

(٢) م ، هـ : « مرتفع » .

(٣) من « الألف واللام وهي » الى « عن » ليس في ف .

(٤) من « والى » الى « الثاني » ليس في الخزانة .

(٥) الخزانة : « القتالي » .

واللام رفع لأنه خبر المبتدأ الذي هو أنا ، وأنت فاعل قاتلي ، وأنا خبر
عن الألف واللام (١) ، [وقال (٢) ابن بري : فيه وجهان :

أحدهما : أن يجعل الألف واللام] (٣) لأننا ، والفعل لأنت ،
فأنا مبتدأ وأنت مبتدأ ثان ، والقاتلي مبتدأ ثالث لأنه غير أنت ، إذ (٤)
الألف واللام لأننا (٥) ، والعائد على الألف واللام الياء في قاتلي لأنها (٦)
أنا في المعنى ، وأنت فاعل بالقاتلي (٧) أبرزه لما جرى على غير (٨) من
هوله ، إذ الألف واللام لأننا والفعل لأنت ، وأنا خبر القاتلي ، والقاتلي
وخبره خبر أنت وأنت وخبره خبر أنا (٩) .

والثاني : أن تكون الألف واللام والقاتلي (١٠) لأنت (١١) ،
فأنا على هذا مبتدأ وأنت مبتدأ ثان ، والقاتلي خبر أنت ، ولا يبرز

-
- (١) من « وموضع أنت الثاني » الى « واللام » ليس في الخزانة ، والظاهر إسقاطه .
 - (٢) « وقال » ليست في ل .
 - (٣) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .
 - (٤) د ، ف ، ل : « أو » ، م : « والألف واللام » وكلاهما تحريف وما أثبت عن ه والخزانة وسفر السعادة .
 - (٥) م : « لأن » تحريف .
 - (٦) د ، ف ، ل سفر السعادة : « لأننا » وما أثبت عن م ، ه ، الخزانة .
 - (٧) ه : « في القاتلي » تحريف .
 - (٨) الخزانة : « أبرز لما جرى الوصف على غير » .
 - (٩) م : « أنت » تحريف ، والعبارة في ه : « وأنت خبره خبر أنا » تحريف .
 - (١٠) م ، ه ، سفر السعادة : « والفعل » .
 - (١١) من « وأنا خبر القاتلي » الى « لأنت » ليس في الخزانة .

الضمير فيه (١) لأنه جرى على من هو له [ه : ٩١] ويكون الكلام قد تم عند قوله : القاتلي ، [ويكون] (٢) أنت أنا على طريقة المطابقة للأول ، ليكون آخر الكلام دالاً وجارياً على أوامره ، ألا تراه قال في أول الكلام : أنا أنت ؟ ولهذا قال في آخره : أنت أنا ، أي (٣) : كيف أشكو [ما حلَّ بي منك وأنا أنت وأنت أنا ؟ فإذا شكَّوك فكأنما (٤) أشكو نفسي] (٥) ، قال : ولو جعلت الألف واللام والفعل في هذه المسألة لأنا لقلت : أنا أنت القاتلك أنا (٦) ، فأنا مبتدأ وأنت ثانٍ والقاتلك ثالث (٧) لأنه غير أنت ، وفيه ضمير يعود على الألف واللام التي هي أنا في المعنى ، ولم يبرز الضمير الذي في القاتلك ، والقاتلك وخبره خبر أنت وأنت وخبره خبر أنا . قال السخاوي في سفر السعادة : هذا البيت وضعه النحاة للتعليم .

-
- (١) « فيه » ليست في ف .
 - (٢) زيادة عن الخزانة ، وليست في د وسائر النسخ .
 - (٣) « أي » ليست في م .
 - (٤) م : « فإنما » .
 - (٥) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والخزانة وسفر السعادة .
 - (٦) « أنا » ليست في ل .
 - (٧) الخزانة وسفر السعادة : « والقاتلك مبتدأ ثالث » .

المسائل التي جرت بين السهيلي وابن خروف
رحمهما الله تعالى

منقولة من تذكرة الشيخ تاج الدين بن مكتوم

ذكر بعض الناس محجورين في عَقْد له يتضمَّن ذكوراً وإناثاً ،
فاحتاج في خلال العَقْد إلى ذكره أثنى منهم ، فقال : إحدى
المحجورين ، فمغ من ذلك السهيلي وقال : قول الشاعر :

..... إحدى بني الحارث

هو كقول النابغة (٢) :

..... إحدى بليِّ

(١) البيت بتمامه :

« إنني أتيت لي يمانيةً
إحدى بني الحارث من مدحج »

وقائله العرجي ، وهو في ديوانه : ١٧ - ١٩ وأمالى الزجاجي : ٢٣٠
والأغاثي : ٣٧٩/١ وأنشد البغدادي البيت في الخزانة : ٤٢٩/٢
مع أبيات أخرى ونسبها إلى العرجي نقلاً عن الأمالى الوسطى للزجاجي ،
ونسب البيت في درة الفواص : ٩١ إلى عمر بن أبي ربيعة ، ولم
أجده في طبعتي ديوانه بشرح محمد محيي الدين عبد الحميد وبشرح
محمد العناني .

(٢) البيت بتمامه :

« إحدى بليِّ وما هام الفؤادُ بها
إلا السَّفاه وإلا ذِكرَةٌ حُلُمنا

وقول الآخر (١) :

إحدى ذوي يمنٍ

وليس في شيء منها شاهد لمنّ زعم أنّه يجوز إحدى المسلمين وأنت تعني مسلماً ومسلمة أو إحدى (٢) المسلمين وأنت تعني مسلمة ومسلمين ، لأنّ الجمع الذي على حدّ التثنية هو بمنزلتها ، ولو جاز أن تقول في حمار وأتان : هذه (٣) إحدى الحمارين ، وما تقدّم من (٤) الآيات إنما هو على حذف مضاف ، كما قال [د : ٢٣٥]
الله تعالى : « فلكه عشر أمثالها » (٥) ، فأثبت لأنه أراد عشر حسنات ، ولو قال أيضاً : هي أحد (٦) قريشٍ أو أحد بليّ لم

وهو في ديوان النابغة الذبياني: ١٠٥ والهمع: ١٥٠/٢ والدرر ٢٠٥/٢
وبليّ حي من اليمن، وهناك بيت آخر لأبي تمام ينتهي ب إحدى بليّ هو:
أياويل الشجيّ من الخليّ وبالبي الربع من إحدى بليّ

انظر ديوانه بشرح التبريزي : ٣٥١/٣ .

(١) ف . ل . م : « آخر » .

(٢) ف : « واحدئ » تحريف .

(٣) « هذه » ليست في ف .

(٤) م : « في » .

(٥) الأنعام : ١٦٠/٦

(٦) م : « احدئ » تحريف .

يتمتع ، وأما الذي لا بدء فيه من لفظ أحد فما (١) تقدم من قوله :
أحد المسلمين وأنت تعني مسلماً ومسلمة (٢) ، وقولك : أحد المسلمين
وأنت تعني كذلك ، وشاهد ذلك قوله عليه السلام للمتلاعنين :
« أَحَدُكُمْ كاذب فهل من تائب » (٣) ، ولو كانوا ثلاثة ل قيل :
أحدهم امرأة لأن لفظ التذكير [هـ : ٩٢] قد شملهم ، فحكم الجزء
إذا حكم الكل ، ولا سيما إذا كان ذلك (٤) الجزء لا يتكلم به إلا
مضافاً والأصل في هذا النفي العام ، تقول : ما في الدار أحدٌ ، فيقع
على الذكر والأنثى ، وإثماً قالت العرب : أحد الثلاثة لأنك أردت
معنى النفي ، كأن المعنى : لا أعين أحداً منهم دون آخر ، ويدل
أيضاً على ذلك أن تغليب المذكر على المؤن وتغليب من يعقل على
ما (٥) لا يعقل باب واحد ، وتغليب المذكر أقوى في القياس ، لأن
لفظ المذكر أصل ثم يدخل عليه التأنيث ، وليس كذلك لفظ من يعقل ،
وقد تعدى تغليب من يعقل الجملة إلى جزئها ، قال الله تعالى :
« قَمِيْنَهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ » (٦) لما كان جزءاً من الجملة
التي غلب (٧) فيها من يعقل في قوله تعالى : « فمنهم » ، وإذا

(١) دوسائر النسخ : « كما » تحريف ، وما أثبت عن هـ .

(٢) م : « مسلمة ومسلماً »

(٣) الحديث في البخاري ، سورة النور ص : ٤ ، وفي صحيح مسلم ،

كتاب اللعان : ٦ ، ص : ١١٣٢

(٤) « ذلك » ليست في م .

(٥) ف ، م : « من » تحريف .

(٦) النور : ٤٥ / ٢٤

(٧) هـ : « غلبه » تحريف .

جاز هذا هنا فأحرى أن يجوز في أحد (١) الأربعة (٢) أوجه :
أحدهما : أن أحداً يقع على الذكر والأُنثى ، لكونه في معنى
النفي كما تقدم في قولك : أحد الثلاثة •

والآخر : أن تغليب المذكر (٣) أقوى من تغليب من يعقل (٤) ،
لأنَّ المذكر والمؤنث جنس واحد ، بل نوع واحد تميَّز أحدهما
بصفة عَرَضِيَّة ، ألا ترى أنك لا يسبق إلى الوهم تحليل الخنزيرة
الأُنثى من ذكر (٥) في القرآن مذكراً ؟ و [ما] (٦) لا يعقل مخالف
لجنس من يعقل •

والثالث : أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد •

والرابع : أن أحداً مع أنك مضاف (٧) لا يستعمل منفصلاً ،
لا يقال : هذه المرأة إحدى ، ولا رجل أحد •

قال ابن خروف : « إحدى المحجورين » صحيح يعضده
السَّماع والقياس ، قال تعالى : « قالت أؤخرأهم الأؤولاهم » (٨)

- (١) د م ، ه : « إحدى » تحريف ، وما أثبت عن ف ، ل •
- (٢) ه : « أربعة » تحريف •
- (٣) م : « الذكر » •
- (٤) ف : « من لا يعقل » زيادة لا يقتضيها السياق •
- (٥) ه : « لأجل ذكره » • وما أثبت عن د وسائر النسخ ، ولعل الوجه :
« من ذكره » •
- (٦) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ •
- (٧) م : « يضاف » •
- (٨) الأعراف : ٣٨/٧

فجمع بين تذكير وتأنيث في مضاف ومضاف إليه وهو بعضه (١) ،
وإحدى المحجورين أخرى لأنَّ تأنيث الآية غير حقيقي ، ويشبهه قوله
سبحانه : « هِيَ حَسْبُهُمْ » (٢) ، وقوله (٣) :

• • • • • ما هذه الصَّوْتُ

وقوله (٤) :

• • • • • وَهِيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ

(١) م : « يعضده » تحريف -

(٢) التوبة : ٦٨٩

(٣) البيت بتمامه :

يا أيها الراكب المزجي مطيئته

سائل بني أسد ما هذه الصَّوْتُ

وقائله رُوَيْشِد بن كثير الطائي ، وهو في سر الصناعة : ١٣ وشرح
الحماسة للمرزوقي : ١٦٦ وشرح المفصل : ٩٥/٥ واللسان (صوت)
والدرر : ٢١٦/٢ ، وورد بلا نسبة في الخصائص : ٤١٦/٢ والمخصص :
١٣٠/٢ والانصاف : ٧٧٣

(٤) البيت بتمامه :

أرمني عليها وهي فرعٌ أجمَعُ

وورد منسوبا إلى حميد الأرقط في المقاصد للعيني : ٥٠٤/٤ وشرح
التصريح على التوضيح : ٢٨٦/٢ ، وجاء غير منسوب في سيبويه :
٢٢٦/٤ والخصائص : ٣٠٧/٢ والمخصص : ١٤،٣٨/٦، ١٦،٦٥/٨٠
واللسان (فرع) ، وقوس فرع أي غير مشقوق -

فذكر بعض الجملة وأثت بعضاً (١) ، وهما جميعاً شيء واحد ،
ومن ذلك قولهم : أربعة بنين وثلاثة رجال ، فأثتوا المضاف والمضاف
إليه مذكر ، وقالوا في أربعة [هـ : ٩٣] رجال وامرأة : خمسة ، فإذا
أشاروا إلى المرأة قالوا : خمسة خمسة ، ومما يدل عليه أننا وجدنا
العرب راعت المعنى المؤنث ولم تراخ اللفظ المذكر في كثير من
كلامها ، قال (٣) :

• • • تَقُولُ هَزِيرُ الرِّيحِ مَرَّتٌ بِأَثَابِ

وقوله (٤) :

• • • تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ • • •

(١) ف ، م : « بعضها » •

(٢) « قولهم » ليست في م •

(٣) ل : « يقول » تصحيف . و صدر البيت :

إِذَا مَا جَرَى شَأْوَيْنِ وَابْتَسَلَ عِطْفُهُ

وقائله امرؤ القيس وهو في ديوانه : ٤٩ وطبقات فحول الشعراء :

٩١ والصناعتين : ٩٦ ٣ والمقرب : ٢٩٥/١ وشرح التصريح على

التوضيح : ٢٦٢/١ والمقاصد للعيني : ٤٣١/٢ ، والشاؤ : الطلق

والشوط ، وأثاب شجر واحدته : أثابة •

(٤) البيت بتمامه :

لَمَّا أَتَى خَبَرَ الزَّبِيرِ تَوَاضَعَتْ

سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالِ الْخَشْبَعِ

وقائله جرير ، وهو في ديوانه : ٩١٣ وسيبويه : ٥٢/١ ومجاز

←

ومثله كثير ، فهذا ونحوه روعي في المعنى ، فهو أشد (١) مما نحن بصدده ، وإحدى (٢) بلي وأمثاله لا يحتاج فيه إلى حذف مضاف كما زعم السهيلي ، لكن لما كانت قبائل تجمع الذكور والإناث جاز ذلك فيها ، وإجازته « هي أحد قريش » و « هي أحد بلي » [عطف] (٣) ولو قيل أحد المحجورين على قوله (٤) سبحانه : « لستين كأحد من النساء » (٥) لم يجوز لأنه في الآية الكريمة بعد النفي ، والمراد به نفي العموم ثم (٦) بين بقوله « من النساء » ، فأما استشهاده بقوله في المتلاعنين : « أحدهما (٧) كاذب » فغفلة ، لأن المقصد (٨) هنا (٩) أحدهما (١٠) لا بعينه ، ولو عنى

القرآن : ١٩٧/١ والكمال : ١٤١/٢ والأضداد : ٢٩٦ والخزانة : ١٦٦/٢ ، وورد بلا نسبة في معاني القرآن : ٣٧/٢ والمقتضب : ١٩٧/٤ والخصائص : ٤١٨/٢ .

- (١) ل : « أشبه » تحريف
- (٢) ل : « واحد » تحريف .
- (٣) زيادة عن هـ وليست في د وسائر النسخ .
- (٤) كذا وردت العبارة في د وسائر النسخ ، ولعل في الكلام سقطاً ، والتقدير : « قياساً على قوله » أو « على حد قوله » .
- (٥) الأحزاب : ٣٢/٣٣ .
- (٦) « ثم » ليست في ف .
- (٧) ل : « أحدهما » ولفظ الحديث « أحدهما » كما سبق .
- (٨) م : « المقصد » .
- (٩) « هنا » ليست في ل .
- (١٠) م : « أحدهم » تحريف .

المؤنث (١) لأثث ، فهو كقوله سبحانه : « إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا » (٢) ومنع من أفراد أحد وإحدى ، وقد قال سبحانه : « قتلٌ هو اللهُ أَحَدٌ » (٣) وقالوا : أحد وعشرون وإحدى وعشرون (٤) ، وقوله : « لا يسبق إلى وهم أحد تحليل الخنزيرة الأثى » قد ذهب (٥) إلى ذلك طوائف من أهل الفساد ، ولم يدل عندنا على تحريمها إلا فحوى الخطاب وكون الألف واللام للجنس

قال السهيلي : لا دليل في قوله سبحانه : « قَالَتْ أَمْخَرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ » لأنه لم يجتمع في الآية مؤنث ومذكر فغلب المذكر ، يعني أن أحاد الأمم مؤنثات من حيث الأمم جمع أمة ، وليس في جمع أمة على أمم نقل مؤنث إلى مذكر ، ولكن هذا هو باب جمع هذا المؤنث ، فإذا قلت أخراهم فلم ينقص (٦) كما فعلته في إحدى المحجورين ، لأنك في إحدى المحجورين نقلت مؤنثاً إلى مذكر ، وجعلت محجورة محجوراً كأنه شيء محجور ، فإذا فعلت ذلك فواجب عليك أن تقول أحد من حيث قلت فيه محجور ، وقد يتعقب (٧) هذا

-
- (١) هـ : « المؤنثة » .
(٢) الاسراء : ٢٣/١٧ .
(٣) الاخلاص : ١/١١٢ .
(٤) انظر شرح المفصل : ٣١/٦ .
(٥) م : « فذهب » تحريف .
(٦) كذا وردت في د وسائر النسخ ، ولعلها « ينقل » .
(٧) ل : « يعقب » تحريف .

بأن ضميرهم ضمير مذكرين نساءً ورجالاً (١) بلا شك ، فوجب (٢)
الجمع بين [ه : ٩٤] إحدى المحجورين وبين أخراهم أن لفظ هم
لم يستعمل حتى صيّر من° كان ينبغي أن يقال فيه هي يقال فيه (٣)
هو كما نقلت محجورة إلى محجور فانظره، وأيضاً فإن° أولى وأخرى
قد تستعملان منفصلتين بخلاف إحدى ، وقوله سبحانه : « هي
حسبهم » وقول الشاعر: « وهى فرع° أجمع° » لا دليل فيهما ،
وليسا في شيء مما نحن بصدده ، بل يشبهان قولك : هي أحد (٤)
المسلمين ، فإننا نقول هي ثم نقول أحد (٥) ، وقوله سبحانه
« هي حسبهم » كقولك : امرأة° عدل° ، وقوله : « وهى فرع° »
كقولك للمرأة إنسان ، وأمّا قوله : « ما هذه الصوت° » فلا حجة
فيه ، وليس مما نحن فيه في شيء ، وإثما اضطررنا فأتت لإرادة
الصيحة ، واستدلالة أيضاً بثلاثة بنين وأربعة رجال ليس من الباب
في شيء ، واستدلالة بخامسة خمسة كذلك ، لأن خامسة من باب
اسم الفاعل كقائمة وقاعدة ، واسم الفاعل يجري على أصله إن كان
لمذكر فهو مذكر وإن° كان لمؤنث فهو مؤنث ، فقولك : خامسة خمسة
كقولك : ضاربة الرجل °

قال ابن خروف في هذا : إذا كان اسم الفاعل ينبغي أن يجري

-
- (١) ف ، ل ، ه : « ورجال » تعريف .
(٢) ه : « فوجه » ولعله الأصح .
(٣) « هي يقال فيه » ليست في م .
(٤) كذا في ه و د في وسائر النسخ « إحدى » تعريف .
(٥) ه : « إحدى » تعريف .

على أصله فكذلك أحد وإحدى واللَّبْس الذي كان يدخل في اسم
التفاعل لو لم يؤنث هو اللَّبْس الذي يدخل في إحدى •

قال السهيلي : وأمّا استشهاده بنحو « هزيز الريح » والأبيات
التي أشدها سيويه فلا حجة في شيء من ذلك ، وأمّا قوله :
« وإحدى بليّ وأمثاله لا يحتاج » (١) إنّما قصدت أنّه لا يلزم
غير وجود إحدى بليّ أنّ تقول : إحدى المحجورين ، فإنّ بينهما
فرقاً وهو أنّ المحجورين لا يشتمل على جملة نساء كما يشتمل
عليها القبيلة •

وأمّا ردّه عليّ في قوله عليه السلام : « أحدهما كاذب »
فهذيان لأتّي لم أستشهد (٢) بالحديث إلاّ على تغليب المذكر خاصّة ،
وأمّا ردّه المنع من أفراد أحد وإحدى واستشهاده بقوله : « قلّ هو
الله أحد » فليست الآية مما نحن فيه ، وأمّا قوله : قد ذهب إلى
تحليلها دون الذكور (٣) طوائف من الفسّاد (٤) « فتعقب
سخيف • انتهى •

قال ابن الحاج : وردّ ابن خروف هذه الفصول كلّها بما
لا يشفي وأبان أنه لم يفهم عن السهيلي شيئاً ، ولم يذكر ابن الحاج
الرد • [ه : ٩٥] •

(١) رسم مكان « لا يحتاج » في هـ « لاجراج » تعريف •

(٢) هـ : « لأنه لم يستشهد » تعريف •

(٣) « دون الذكور » ليست في ل ، م •

(٤) هـ : « النقاد » تعريف •

مسألة

« أكل » (١) [كل] (٢) ذي نابٍ من السباع حرام » (٣) : قال : [د : ٢٣٦] ابن خروف : للسهيلى فى هذا الحديث من سوء التأويل والهدر والافتيات على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لا خفاء به (٤) ، أعادنا الله مما ابتلي به ، وإيها لركة عظيمة يجب استتابة قائلها ، وذلك أنه قال : يجوز أن يحمل الحديث على أصل رابع وهو (٥) المضارعة ، فإن الله تعالى إذا حرّم شيئاً حرّمت الشريعة ما يضارعه ، كما حرم ما يضارع الزنا. مضارعة قريبة وكره ما يضارعه من بعد ، كالنظرة (٦) والقعود فى موضع امرأة قامت عنه (٧) حتى تزده (٨) ، روى ذلك عن عمر رضى الله عنه ، والتلذذ بشم طيب (٩) على امرأة ، وظائر كثيرة ، فلهذا حرّم الله الخنزير حرّم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يضارعه ويشاركه فى التّاب والصّفّة

(١) « أكل » ليست فى ل .

(٢) ليست فى د ، م وأثبتها عن ف ، ل هـ .

(٣) الحديث فى الموطأ : ٢/٢٥ برقم : ١٣ ، ١٤ وسنن النسائي : ٢/٢٠٠

— ٢٠١ —

(٤) م : « فيه » .

(٥) كذا فى ل وفى د وسائر النسخ : « وهى » تحريف .

(٦) هـ : « كالنظر » .

(٧) م : « عنده » تحريف .

(٨) كذا فى هـ وفى د وسائر النسخ : « يرد » تصحيف .

(٩) هـ : « الطيب » .

الخنزيرية (١) ، فحرم الله سبحانه الأصل وحرم رسوله الفرع ،
والكل من عند الله ، كما حرم الله الجمع بين الأختين ، وحرم رسول
الله الجمع بين العمة وابنة أخيها وبين الخالة وابنة أختها (٢) وبين العمتين
والخاليتين بناء منه عليه السلام على الأصل الثابت في كتاب الله تعالى
والتفاتاً إليه (٣) ، كذلك حرم كل ذي ناب بناء على الأصل الثابت (٤)
من تحريم الخنزير استنباطاً منه ونظراً إليه .

قال ابن خروف : هذا (٤) الرجل يخبر أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يحرم شيئاً بالاستنباط (٥) من غير أن يؤمر بتحريمه ،
وقوله : « والكل من عند الله » كلام ملغى (٦) إذ لا يجتمع مع ما قبله
ولرسول الله عليه وآله وسلم البراءة والتنزيه مما نسب إليه .

قال الشَّهَيْلِيُّ : ما أجهل هذا الجاهل حيث ينكر ما لا ينكره
أحد ، وهو مسطور في مختصر الطليطي (٧) ، لأن مؤلفه ذكر أنه
صلى الله عليه وآله وسلم يستنبط الشرائع (٨) ، وهذا الجاهل من

(١) م : « الخنزيرة » تحريف .

(٢) م : « أخيها » تصحيف .

(٣) « إليه » و « الثابت » ليستا في م .

(٤) ل : « عندنا » تحريف ، ه : « فهذا » .

(٥) م : « الاستنباط » تحريف .

(٦) م : « ملغى » .

(٧) ذكره ابن خير في فهرسته : ٢٤٨ ، وهو كتاب في الفقه على مذهب
الامام مالك .

(٨) د : « الرابع » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

جُمَاة المقلدين فليقنعه على طريقة التقليد كلام الطليطي ، واستنباط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صحيح لا يدفع (١) في ثبوته ، ولا ينكره إلاَّ جِلْفٌ جافٌ ، وكلُّ ما ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم مما لم ينطق به القرآن وإن كان متضمناً لكل شيء فهو على هذا المنحى ، وإذا لم يستنبط [ه : ٩٦] رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمنَّ ذَا يستنبط ؟

مسألة

قال السَّهَيْلِيُّ في قوله تعالى : « وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ (٢) » : الألف واللام يدلان على معنى الاتعاض والاعتبار ، وفهم ابن خروف عنه أنه يثبت للألف واللام معنى ثالثاً أو رابعاً ، وهو معنى الاتعاض ، فردَّ عليه بآئته قال ما لم يقله أحد .

قال السَّهَيْلِيُّ راداً عليه : إنما أردت أن الله سبحانه لمَّا خاطب أهل الكتاب بهذا ، فأشار إلى الجنس المعروف (٣) من (٤) القِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ التي مسخ من سلف من الأمم على هيئتها وصورتها لم يكن بدءاً من الألف واللام الدالَّتين على تعيين الجنس حين دخل الكلام معنى الاتعاض والاعتبار والتخويف ، ولو قال (٥) قردة وخنازير لم يكن فيه ذلك .

(١) ل ، ه « مدفع » تحريف .

(٢) المائة : ٦٠/٥ .

(٣) ف ، ل : « المصروف » تحريف .

(٤) م : « الى » تحريف .

(٥) د : « كال » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

مسألة

من تخريج ابن العريف تبلغ من وجوه الإعراب ألفي ألف وجه وسبعمئة ألف وجه وأحداً (١) وعشرين ألف وجه وستمئة وجه ، وهي هذه : « ضَرَبَ الضَّارِبَ الشَّاتِمِ القَاتِلِ مُجِبِّكَ (٢) وادِّكَ (٣) قاصدك معجِباً خالداً في داره يومَ عيدٍ » ، فترفع الضارب بالفعل والشاتم نعته والقاتل نعتِ ثانٍ ومجيبك نصب بالقاتل ووادِّكَ (٤) نعته وقاصدك نعت ثالث (٥) وتنصب معجِباً بضرب وخالداً بسعج ، ولك رفع قاصدك بالابتداء وخبره محذوف ، أو هو خبر محذوف المبتدأ ونصبه بأعني وعلى الحال من القاتل أو من الضارب أو لوادِّكَ (٦) ، فهذه سبعة لك مع كل واحد منها نصب وادِّكَ (٧) بأعني أو الحال للقاتل أو الضارب (٧) أو مفعولاً ، ولك رفعه بآتية خبر وبالعكس ، فذلك (٤٢) لك في مجيبك النصب بالقاتل وبأعني والرفع بالابتداء وبالخبر ، فذلك (١٦٨) لك مع كل

(١) د ، ل : « واحدى » ، هـ : « وحدا » وكلاهما تحريف - وما أثبت

عن ف ، م -

(٢) « مجيبك » ليست في ل -

(٣) م : « واردك » -

(٤) ل : « ثان » ولعله الأصح -

(٥) م : « لواردك » تحريف -

(٦) م : « واردك » تحريف -

(٧) كذا في ل وفي د وسائر النسخ : « وللضارب » تحريف *

منها نصب القاتل بالشاتم وبأعني ورفع بالابتداء وبالخير وخفضه (١) تشبيهاً بالحسن الوجه (٢) ورفع بنعت (٣) ما قبله [هـ : ٩٧] فذلك (١٠٠٨) لك مع كل منها نصب الشاتم بالضارب وبأعني ورفع بالابتداء وبالخير وجره (٤) تشبيهاً بالحسن الوجه (٥) ورفع بالنعت (٦٠٤٨) مع كل منها نصب معجباً بالحال لقاصدك وبالحال للكاف من قاصدك وبالحال من الضارب ونعتاً لقاصدك (٦) ونصبه بضرب (٣٠٢٤٠) مع كل منها نصب خالداً بضرب ورفع بضرب وبنصب الضارب ولك جعل خالد بدلاً من الضارب ولك عطفه (٧) عليه عطف البيان ونصبه بأعني ورفع بالابتداء وبالخير ونصبه بمعجب (٢٧٢١٦٠) مع كل وجه (٨) منها أن تجعل « داره » متعلقاً بالضارب أو بمحبك (٥٤٤٣٢٠) [أ] (٩) و بوادك أو بقاصدك أو بخالد ، وكذلك القول في « يوم عيد » فيتضاعف ذلك إلى العدد المذكور .

-
- (١) م : « أو الخير وجره » تحريف .
(٢) د وسائر النسخ : « بالوجه الحسن » تحريف ، ولعل ما أثبت هو الصواب .
(٣) كذا في هـ وفي د وسائر النسخ : « نعت » تحريف .
(٤) د ، ل : « وجوه » تحريف ، وليست في م ، وما أثبت عن ف ، هـ .
(٥) من « وبالحال للكاف » إلى « لقاصدك » ليس في ف
(٦) ل : « عطف » تحريف .
(٧) « وجه » ليست في م .
(٨) ليست في د ، هـ ، وأثبتها عن ف ، ل ، م . وفي م : « أو بواردك » تحريف .

قال ابن الصائغ في تذكرته :

سئل العلامة مجد الدين الرثوذراوَرِي عن قوله تعالى :
« إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ » (١) ، فتكلم عليه
ابن مالك فامتعض (٢) الروذشراوَرِي لكلامه ، وطعن في كلام ابن مالك ،
وهذا تلخيص (٣) كلامهما مع حذف ما لا تعلق له بالمسألة من
الطعن والإزاء .

قال الشيخ مجد الدين : استشكل الأئمة تذكير القريب مع
تأنيث الرحمة ، وتخييل الفضلاء (٤) من قدمائهم في الجواب وجهين :

أحدهما : أن الرحمة بمعنى الإحسان ، وهو (٥) مذكر .

الثاني : أن الرحمة مصدر ، والمصادر لا تجمع ولا تؤنث (٦) ،

هذان ذكرهما الجوهرى والزمخشري في كتابيهما .

وقال الفراء : القريب إذا كان للمكان وكان ظرفاً كان بلا هاء ،

وإذا ضمّن معنى النسبة والقراية دخلت الهاء ، تقول في الأول : كانت

فلانة قريباً مني ، وفي الثاني : قريبتى (٧) ، قال : وهذا كله تصرف

(١) الأعراف : ٥٦/٧ .

(٢) قوله : « مالك فامتعض » ليس في ف .

(٣) هـ : « ملخص » .

(٤) هـ : « الأفاضل » .

(٥) ل : « وكل » تحريف .

(٦) هـ : « والمصادر كما لا تجمع لا تؤنث » .

(٧) هـ : « فلانة قريبتى » .

في كلام الله تعالى بمجرّد الظن ، وهلاّ كانوا كالأصمعي ، فإنه أعلم المتأخرين بكلام العرب ، وكان إذا سئل عن [هـ : ٩٨] شيء من كلام الله تعالى سكت ، وقال : لو أنّك غير كلام الله تعالى تكلمت (١) فيه ، والقرآن إنّما يفهم من تحقيق كلام العرب وتتبع أشعارهم ، فقد كان عكس مة وهو تلميذ ابن عباس إذا سئل عن شيء من مشكل القرآن يفسره ويستدل عليه بيت من شعر العرب ، ثم يقول : الشعر ديوان العرب .

والجواب الحق أن القريب على وزن فعيل، والفعيل والفعول (٢) يستوي فيهما المذكر والمؤنث حقيقاً كان أو غير حقيقي ، قال امرؤ القيس (٣) :

بِرَهْرَهة رُوْدَة رَخْصَة
كخْرُ عَوْبَة البائَة المَنْعَطِر
فَسُوْرُ القِيَامِ قَطِيْعُ الكَلَامِ
م تَفَشَّرْهُ عَن ذِي غُرُوبٍ خَصِرْ

(١) م : « لتكلمت » .

(٢) م : « والمفعول » تحريف .

(٣) البيتان في ديوانه ١٥٧ وورد الأول منهما منسوباً إليه في المنصف : ٣١/٣ وأمالى المرتضى : ٧١/١ ، وهو بلا نسبة في أمالي ثعلب : ٤٢٢ ومقاييس اللغة : ٢٥١/٢ ، وجاء البيت الثاني منسوباً إلى امرئ القيس في الصناعتين : ٢٧١ ، ٣٩٠ . والبِرَهْرَهة : رقيقة الجلد والرُوْدَة : الرخصة الناعمة والخرعوبية : القضيب الغض . والغروب : حدة الأسنان ، وخصر : بارد .

وقال في لفظ القريب (١) :

لَهُ الْوَيْلُ إِنْ أَمْسَى وَلَا أُمَّهُ هَاشِمٌ
قَرِيبٌ وَلَا الْبَسْبَاسَةُ بِنَةُ يَشْكُرًا

وقال جرير (٢) :

أَكْتَفَعَكَ الْحَيَاةَ وَأُمَّهُ عَمْرٌ
قَرِيبٌ لَا تَزُورُ وَلَا تَزَارُ

وأغرب من ذا أن لفظة واحدة قد اجتمع فيها التأنيث (٣)
الحقيقي وغير الحقيقي ، وهي (٤) لفظة هُنَّ ، ومع ذلك حمل عليها
فعل بلا هاء ، وهي في (٥) قول جميل (٦) :

كَأَنَّ لَمْ تُحَارِبْ يَا بَيْتِينَ لَوَاتِحَهَا
تَكْشِفُ غُمَّهَا وَأَنْتِ صَدِيقٌ

وقال جرير (٧) :

دَعَوْنَ السَّوَى ثُمَّ ارْتَمَيْنَ قُلُوبَنَا
بِأَسْهُمِ أَعْدَاءٍ وَهَنَّ صَدِيقٌ

-
- (١) أي امرؤ القيس ، ديوانه : ٦٨ .
(٢) ديوانه : ١٣٤ .
(٣) كذا في هـ وفي د وسائر النسخ : « الباب » تحريف .
(٤) ل : « والى » تحريف .
(٥) « في » ليست في م .
(٦) ديوانه : ١٥١ وشرح الحماسة للمرزوقي : ١٣٤٨ ، والغمى :
الشديدة من شدائد الدهر .
(٧) ديوانه : ٣٧٢ وطبقات فحول الشعراء : ٤١١ وشروح سقط الزند :

←

فلو عرف القوم بعض هذه الاستشهادات كما وقعوا في ذلك .
 وقال العلامة جمال الدين بن مالك (١) : فَعِيلٌ وفَعُولٌ
 مشتبهان في الوزن والدلالة على المبالغة والوقوع بمعنى فاعل وبمعنى
 مفعول ، إلاَّ أنَّ فَعِيلًا أَخْفٌ من فَعُولٍ ، فلذلك فاقه (٢)
 بأشياء (٣) منها :

كثرة الاستغناء به عن فاعل في المضاعف (٤) ، كجَكِيل (٥)
 وخَفِيفٌ وصَحِيحٌ وعَزِيزٌ وكَذَلِيلٌ ، وإثما حَقَّ هذه الصفات
 أن (٦) تكون على زنة فاعل الأثما من فَعَلٍ [هـ : ٩٩] يَفْعَلُ ،
 فاستغني فيها بفعيل ولا حظَّ لفِعُولٍ في ذلك .

٧٨٨ وشواهد الشافية : ١٣٨ . ونسب البيت الى مزاحم العقيلي في
 زهر الآداب : ٥١/١ ، ونسبه صاحب أساس البلاغة « صدق » الى
 نصيب بن رباح ، وانظر ديوان نصيب : ١٠٩ وتخرىج البيت ص :
 ١٩١ منه ، وورد البيت بلا نسبة في الخصائص : ٤١٢/٢ والخزانة :
 ٤٦٧/٢ .

(١) ما نقل عن ابن مالك هنا مسألة أملاها على قوله تعالى : « إن رحمة الله
 قريب من المحسنين » وهي في مجموع محفوظ في المكتبة الظاهرية
 برقم : ١٥٩٣ .

(٢) كذا في المسألة ، وفي د وسائل النسخ : « فارقه » تحريف ، وستأتي
 بلفظ « فاقه » بعد قليل .

(٣) ف. ل : « أشياء » تحريف .

(٤) م : « المضاف » تحريف .

(٥) ل : « كجميل » تحريف .

(٦) د : « لمن » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ والمسألة .

ومنها اطراد بناءه من فَعَلَ كَشَرِيفٍ وَظَرِيفٍ وَكَرِيمٍ (١) ،
 وليس لَفَعُولٍ فعل يَطْرُدُ بناؤه منه • ومنها كثرة (٢) مجيئه في صفات
 الله تعالى وأسمائه ، كَسَمِيعٍ وَبَصِيرٍ وَعَلِيِّ (٣) وَغَنِيِّ وَرَقِيبٍ ،
 ولم يجيء منها فَعُولٌ إِلَّا رَكُوفٌ وَوُدُودٌ وَعَقْمُودٌ وَعَقْمُورٌ
 وَشَكْمُورٌ ، وإذا ثبت أنه فائق لَفَعُولٍ في الاستعمال فلا يليق (٤) أن
 يكون له تَبَعًا ، بل الأَوْلَى أن يكون الأمر بالعكس ، أو ينفرد كل
 منهما بحكم هو به أولى ، وهذا هو الواقع ، فَإِنَّهُمْ خَصَّصُوا فَعُولًا
 المفهم معنى فاعل بأن (٥) لا تلحقه التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث وأن
 يشتركا فيه ، فيقال : رجل صبور (٦) وامرأة صبور (٦) ، وكذا شكور
 ونحوهما إِلَّا ما شَكَّدَ (٧) من عَدُوٌّ وَعَدُوَّةٌ ، فَإِنَّ قَصْدَ التاء
 المبالغة لحقت المذكر والمؤنث ، فقول : رجل ملولة وفروقة ، وامرأة
 ملولة وفروقة ، ولا يُقَدِّمُ على هذا الوزن (٨) إِلَّا بنقل ، وَإِنْ لَمْ
 يُقْصَدْ بهذا الوزن معنى فاعل لحقته التاء (٩) أيضاً ، كحكوبة

(١) بعدها في المسألة : « وعظيم وجميل ونبيلى وليس ... » •

(٢) « كثرة » ليست في م •

(٣) المسألة : « كثرة مجيئه في أسماء الله تعالى كسميع وبصير ونصير وقدير

وخير وعليم وحليم وعزيز وحكيم ومجيد وحמיד وعظيم وعلي » •

(٤) : « ينبغي » •

(٥) : « بأنه » •

(٦) بعدها في المسألة : « وشكور » في الموضعين •

(٧) المسألة : « وكذلك ما أشبههما إلا ما شدد ... » •

(٨) المسألة : « النوع » تعريف •

(٩) « انتاء » ليست في المسألة •

وركوبةٍ ورغوثةٍ (١) ، وليس في شيء من هذا إلا للنقل ، فلمّا كان لفعل على فعول من المزية ماذرتّه استحقّ أن يخصّ (٢) بأحوظ الاستعمالين ، وهو التمييز بن المذكر والمؤنث ، كجميل وجيلة وصبيح وصبيحة (٣) ووضيء ووضيئة (٤) ونحوه ، وإنّ كان فعيل بمعنى مفعول وصحب الموصوف استوى فيه المذكر والمؤنث ، كرجل قتيل وامرأة قتيل ، وإنّ لم يصحب الموصوف وقصد تأنيته أنث (٥) نحو : [رأيت] (٦) قتيلة (٧) بني فلان ، هذا هو المعروف ، وما ورد بخلاف (٨) ذلك عدّ نادراً ، أو تُلطّف في توجيهه بما يلحقه بالنظائر ويبعده عن الشذوذ ، فمن ذلك قوله تعالى : « إنّ رحمة الله قريب من المحسنين » ، ومنه ستة أقوال :

أحدها : أنّ فعيلًا وإنّ (٩) كان بمعنى فاعل فقد جرى مجرى

-
- (١) كذا في المسألة ، وفي هـ : « ورعونة » وفي سائر النسخ : « ورعوبة » وكلاهما تصحيف ، والرغوثة هي المرضع ، وستأتي بلفظ رغوثة .
 - (٢) المسألة : « يختص » .
 - (٣) م : « وصحيح وصحيحة » .
 - (٤) بعدها في المسألة : « ومليح ومليحة وشريف وشريفة وظريف وظريفة » ولم ترد كلمة « ونحوه » في المسألة .
 - (٥) « أنث » ليست في هـ .
 - (٦) زيادة عن هـ والمسألة وليست في د وسائر النسخ .
 - (٧) هـ : « قبيلة » تصحيف .
 - (٨) المسألة : « خلاف » .
 - (٩) المسألة : أن فعيلًا فيه وإنّ « .

فعل الذي بمعنى مفعول في عدم لحاق التاء ، كما جرى هو مجراه في لحاق التاء حين قالوا : خصلة حميدة وفعلة ذميمة بمعنى محمودة ومذمومة ، فحمل (١) على جميلة وقبيحة في لحاق التاء ، وكذلك قريب في (٢) الآية الكريمة حمل على « عين كحيل » و « كف خضيب » [هـ : ١٠٠] وأشباهما (٣) في (٤) الخلو من التاء ، وظير ذلك : « قالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ » (٥) .

الثاني : أنه من باب تأوثل المؤنث بمذكر موافق في المعنى ، كقول الشاعر (٦) :

أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَسِيفًا كَأَنَّما

يَضُمُّ إلى كَشْحِيهِ كَفًّا مُخَضَّبًا

فتأوثل كفًّا وهو مؤنث بعضو فذكر صفته لذلك ، وكذلك الرحمة متأولة (٧) بالإحسان فذكر (٨) خبرها ، وتأوثلها

(١) المسألة : « فحملا » ولعله الصواب .

(٢) هـ : « من » .

(٣) م : « وأشباهما » تحريف .

(٤) كذا في المسألة وفي دوسائر النسخ : « من » تحريف .

(٥) يس : ٧٨/٣٦ .

(٦) هو الأعشى ميمون بن قيس ، والبيت في ديوانه : ١١٥ ومعاني القرآن :

١٢٧/١ والمعاني الكبير : ٨٤٩ والكمال : ٢٥/١ والمخصص : ٣٨/١٦

وأما ابن الشجري : ١٥٨/١ ، وورد بلا نسبة في أمالي ثعلب : ٣٨

والانصاف : ٧٧٦ والخزانة : ١٥٦/٣ . والأسيف : العزيرين .

(٧) هـ : « متأول » تحريف ، وفي المسألة : « وكذلك تتأول الرحمة

بالاحسان » .

(٨) المسألة : « فيذكر » .

بالإحسان (١) أولى من تأوثل الكفّ بالعضو (٢) لوجهين :

أحدهما : أنّ الرحمة (٣) معنى قائم بالراحم ، والإحسان برّ
الراحم (٤) المرحوم (٥) ، ومعنى البرّ في القريب (٦) أظهر منه في الرحمة .
الثاني : أنّ ملاحظة الإحسان في الرحمة [الموصوفة] (٧)
بالقرب (٨) من المحسنين مقابلة للإحسان الذي تَضَمَّنَتْه ذكر المحسنين ،
فاعتبارها (٩) يزيد المعنى قوة (١٠) ، فصحّت الأولويّة ، ومن تأوثل
المؤنث بمذكر ما أنشده القراء (١١) :

وقَائِعُ فِي مُضَرِّ تِسْعَةٍ
وَفِي وَائِلِهِ كَانَتِ الْعَاشِرَةُ

- (١) المسألة : « وتأول الرحمة بالاحسان » .
- (٢) المسألة : « بعضو » .
- (٣) هـ « الوجه » تحريف .
- (٤) هـ : « الرحم » تحريف .
- (٥) المسألة : « بالمرحوم » .
- (٦) هـ : « القرب » والعبارة في المسألة : « ومعنى القرب في البر أظهر منه في الرحمة » ولعل هذا هو الصواب لأن العبارة سترد بهذا اللفظ ،
(٧) زيادة عن المسألة وليست في دوسائر النسخ .
- (٨) ف : « بالقرب » تحريف .
- (٩) م : « فاعتبارهما » تحريف .
- (١٠) بعدها في المسألة : « واللفظ جزالة » .
- (١١) لم أقف على نسبه للبيت وهو في معاني القرآن : ١٢٦/١ وأمالى ثعلب :
٤٢٢ والانصاف : ٧٦٩ والهمع : ١٤٩/٢ والدرر : ٢٠٤/٢ بلانسية .

فتأوّل الوقائع بأيام الحرب ، فلذلك ذكر العدد الجاري عليها
 فقال : تسعة (١) ، وإذا جاز تأوّل المذكر بمؤنث في قول من قال :
 « جاءته كتابي فاحترقها » (٢) أي : صحيفتي ، وفي قول الشاعر (٣) :

يا أيُّها الرَّاكِبُ المُرْجِي مَطِيَّتَهُ

سائِلٌ بَنِي أَسَدٍ ما هَذِهِ الصَّوْتُ

أي : الصيحة مع ما في ذلك من حمل أصل (٤) على فرع ، فلا ن°
 يجوز تأوّل مؤنث بمذكر لكونه حمل فرع على أصل أَحَقَّ وَأَوْلى •
 الثالث : أن يكون من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه
 مع الالتفات إلى المحذوف فكأنه قال : إن مكان رحمة الله قريب (٥) ،
 كما قال حسان (٦) :

-
- (١) بعدها في المسألة : « فلولا ذلك لقال : تسع لأن الوقائع مؤنثة وإذا ... » •
 (٢) انظر ما تقدم •
 (٣) تقدم البيت •
 (٤) المسألة : « مع أنه حمل أصل » •
 (٥) بعدها في المسألة : « ثم حذف المكان وأعطى الرحمة إعرابه وتذكيره
 كما ... » •
 (٦) ديوانه : ٣٦٥ والشعر والشعراء : ٣٠٦ والمغرب : ٥٩ وشرح المفصل :
 ٢٥/٣ والدرر : ٦٤/٢ والخزانة : ٢٣٦/٢ ، والبيت بلا نسبة في
 التصحيف والتحريف : ٦٩ وشرح المفصل : ١٣٣/٦ والأشموني :
 ٢٧٢/٢ والهمع : ٥١/٢ • يصفق : يمزج ، والبريص : نهر بدمشق •
 وجاء بعد البيت في المسألة : « فقال يصفق بالتذكير ويردى مؤنثة لأنه
 أراد ماء يردى ، ومثله ... » •

يَسْتَقْمُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ
 بَرَدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

ومثله قوله صلى الله عليه وآله وسلم مشيراً إلى الذهب والحريير (١) :
 « هذان [هـ: ١٠١] حرام » على ذكرور أمتي « (٢) أي : استعمال هذين :
 الرابع : أن يكون من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ،
 أي (٣) إن رحمة الله شيء قريب أو لطف أو برّ أو إحسان ، وحذف
 الموصوف سائق ، من ذلك قوله (٤) :

قَامَتْ تَبَكِّيهِ عَلَى قَبْرِهِ
 مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ
 تَرَكَتْنِي فِي الْحَرْبِ (٥) ذَا غَرْبَةٍ
 قَدْ خَابَ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ

أي : شخصاً (٦) أو إنساناً ذا غربة (٧) ، ومثله

-
- (١) انظر سنن ابن ماجه : ٣٥٩٥ كتاب اللباس وسنن أبي داود : ٤٠٥٧
 كتاب اللباس .
 (٢) بعد ذلك في المسألة : « فقال حرام بالافراد والمخير عنه في اللفظ اثنان
 لأنه أراد استعمال هذين » .
 (٣) جاء مكان « أي » في المسألة : « كأنه قال » .
 (٤) تقدم البيتان فيما سبق .
 (٥) المسألة : « في الحي » وفي د وسائر النسخ : « في الحرب » ، وفيما
 تقدم : « في الدار » .
 (٦) المسألة : « أراد تركتني شخصاً » .
 (٧) بعدها في المسألة : « ولولا ذلك لقال : ذات غربة » .

قول الآخر (١) :

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني
فراقك لم أبخل وأنت صديق

أي : شخص صديق ، وعلى ذلك حمل (٢) سيويه قولهم (٣) :
حائض وطامث ، قال : كأنهم قالوا : شيء (٤) حائض (٥) .

الخامس : أن يكون من باب اكتساب (٦) المضاف حكم المضاف
إليه إذا كان صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثاني (٧) ، والوجه (٨)
في هذا تأنيث المذكر لإضافته إلى مؤنث على الوجه المذكور

(١) لم أقف على نسبة البيت ، وهو في النصف : ١٢٨/٣ والمخصص :
١٤٨/١٧ والانصاف : ٢٠٥ وشرح المفصل : ٧١/٨ - ٧٣ والمقرب :
١١١/١ واللسان (صدق) و (حرر) والمفني : ٢٩ والمقاصد
المعيني : ٣١١/٢ والهمع : ١٤٣/١ والدرر : ١٢٠/١ والخزانة :
٤٦٥/٢ ، يوم الرخاء : أي قبل إحكام النكاح .

- (٢) المسألة : «أرادت وأنت شخص صديق أو إنسان وعلى مثل هذا حمل ...»
(٣) المسألة : « قولهم للمرأة » .
(٤) م : « شخص » .
(٥) ل : « طامث » ، وفي المسألة : « شيء حائض وشيء طامث » ، وانظر
الكتاب : ٣/٣٨٣ .
(٦) المسألة : « اكتساء » .
(٧) هـ : « بالباقي » .
(٨) المسألة : « والمشهور » .

كقوليه (١) :

مَشِينٌ كَمَا اهْتَرَّتْ رِمَاحٌ تَسَقَّهَتْ
أَعَالِيهَا مَرَّةَ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ

ومثله (٢) :

بَغْيِي الشَّفُوسِ مُعِيدَةَ نَعْمَاءِهَا
نَقَمًا وَإِنْ عَمِهَتْ (٣) وَطَالَ غُرُورُهَا

وإذ كانت الإضافة (٤) تعطي المضاف تأنيثاً لم يكن فيه (٥) على الوجه المذكور (٦) فلأن تعطيه تذكيراً لم يكن له كما في الآية الكريمة

-
- (١) هو ذو الرمة والبيت في ديوانه : ٦٩٥ وسيبويه : ٥٢/١ والكمال :
١٤١/٢ والمحتسب : ٢٣٧/١ والمقاصد للعيني : ٣٦٧/١ والخزانة :
١٦٩/٢، وهو بلا نسبة في المقتضب : ١٩٧/٤ وشرح السبع الطوال : ٤٢٤
والخصائص : ٤١٧/٢ والأشموني : ٢٤٨/٢ . وتسففت : استخفت ،
وتنسفت الرياح أي تنفست وهو أول هبوبها . وجاء بعد البيت في
المسألة : « فقال تسففت والفاعل مذكر لأنه اكتسى تأنيثاً من الرياح
إذ الاستغناء بها عنه جائز » اهـ .
- (٢) المسألة : « ومثله قول الآخر » ولم أقف على البيت ولا على نسبة له .
- (٣) هـ : « عميت » . وجاء بعد البيت في المسألة : « فأنت خير البغي
لاضافته الى النفوس مع الصلاحية للاستغناء بها عنه وإذا . . . » .
- (٤) بعدها في المسألة : « على الوجه المذكور » .
- (٥) المسألة : « له » .
- (٦) « على الوجه المذكور » ليست في المسألة .

أحق وأولى ، لأن التذكير أصل (١) فالرجوع إليه أسهل من الخروج عنه .

السادس : أن يكون من باب الاستغناء بأحد المذكورين لكون (٢) الآخر تَبَعاً له أو معنى من معانيه ، ومنه في أحد (٣) الوجوه قوله تعالى : « فَظَلَّكَتْ أَعْنَاقَهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ » (٤) أي : فظلت أعناقهم خاضعة ، وظلثوا لها خاضعين ، فهذا منتهى ما حضرني .

وبلغني أن بعض الفقهاء زعم أن إخلاء « قريب من المحسنين » (٥) المشار إليه [هـ : ١٠٢] من التاء لم يكن إلا لأجل أن فعلاً يجري مجرى فعول في الوقوع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، وضعف هذا [د : ٢٣٨] القول بيّن وتزييفه هيّن ، وذلك أن قائل هذا القول إمّا أن يريد أن فعلاً في هذا الموضع وغيره يستحق ما يستحقه فعول من الجرّي على المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، وإمّا أن يريد أن فعلاً في هذا الموضع خاصة محمول على فعول .

فالأول مردود لإجماع أهل العربية على التزام التاء في ظريفة وشريفة وأشباههما (٦) ، ولذلك احتاج علماؤهم [إلى] (٧) أن يقولوا

- (١) المسألة : « أولى » .
- (٢) ل : « يكون » تعريف .
- (٣) ف : « احدى » تعريف .
- (٤) الشعراء : ٤/٢٦ ، وجاء بعد الآية في نسخة المسألة ما مقداره ستة أسطر تجاوزها السيوطي .
- (٥) « من المحسنين » ليست في م والمسألة .
- (٦) بعدها في المسألة : « وزناً ودلالة » .
- (٧) زيادة عن ف ل ، المسألة ، وليست في د ، م ، ه .

في قوله تعالى : « ولم أكن بغيياً » (١) : إن أصله بَغْوِيٌّ على فِعْوَلٍ ،
 فلذلك لم تلحقه التاء (٢) .

والثاني أيضاً مردود لأنه قد تقدم التنبيه على ما لفعيل على
 فعول (٣) من المزاييا ، ولأنه (٤) لا يليق أن (٥) تَبَعًا لفعول ، بل الأولى
 أن يكون أمرهما بالعكس ، ولأن ذلك القائل حمل فعيلًا على فَعْوَلٍ ،
 وهما مختلفان لفظاً ومعنى ، أمّا اللفظ فظاهر ، وأمّا المعنى فلأن (٦)
 قريباً لا مبالغة فيه لأنه يوصف به كلّ ذي قرب (٧) وإن قلّ ، وفعول
 المشار إليه لا بدّ فيه من مبالغة ، وأيضاً فإنّ الدّالّ على المبالغة لا بدّ
 أن يكون له بُنية لا مبالغة فيها ، ثم يقصد به المبالغة فتغيّر بنيته
 كضارب وضرّوب وعالم وعليم ، وقريب ليس كذلك فلا مبالغة فيه ،
 والظاهر أنّ ذلك القائل إنّما أراد حمل فعيل على فعول مطلقاً واستدل
 على ذلك بقول الشاعر :

فتور القيام قطيع الكلا

م تفتّر عن ذي غرّوبٍ خصرٍ

والاحتجاج بهذا ساقط من وجوه :

- (١) مريم : ٢٠/١٩ .
- (٢) تجاوز السيوطي ما مقداره سطر من نسخة المسألة .
- (٣) المسألة : « على ما لفعول » .
- (٤) م ، المسألة : « وانه » .
- (٥) المسألة : « لا يليق به أن .. » .
- (٦) المسألة : « أما المخالفة لفظاً فظاهرة وأما المخالفة معنى فلأن .. » .
- (٧) كذا في ف والمسألة ، وفي د وسائر النسخ : « قريب » تحريف .

أحدهما : أنه نادر والنادر لا حكم له ، ولو كثرت صورته وجاء على الأصل كاستحوذ واعوَرَ واستنوق البعير ، فما ندر (١) ولم تكثر صورته ولا جاء على الأصل أحق (٢) .

الثاني : أن يكون قطيع الكلام أصله قطيعة الكلام (٣) ثم حذفت التاء للإضافة ، فإنها مسوَّغة لحذفها عند الفراء وغيره من العلماء (٤) ، وحصل على ذلك قوله [هـ : ١٠٣] تعالى : « وإِقَامَ الصَّلَاةِ » (٥) ومثل ذلك قوله (٦) :

إِنَّ الْخَلِيْطَ أَجَدُّوْا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا

وَآخَلَفُوْكَ عِيْدَ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدْتُوا

وعلى هذه اللغة قرأ بعض القراء « ولو أرادوا الخروج لأعدتوا

-
- (١) المسألة : « مما يدور » تحريف .
 - (٢) بعدها في المسألة : « بأن لا يكون له حكم » .
 - (٣) المسألة : « أن يكون من قال : قطيع الكلام أراد قطيعة الكلام » .
 - (٤) انظر معاني القرآن : ٢٥٤/٢ .
 - (٥) الأنبياء : ٧٣/٢١ ، النور : ٣٧/٢٤ ، وجاء بعد الآية في المسألة ما مقداره خمسة أسطر .
 - (٦) نسب البيت الى الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب في شواهد الشافية : ٦٤ والمقاصد للعيني : ٥٧٣/٤ وشرح التصريح على التوضيح : ٣٩٦/٢ وورد بلا نسبة في معاني القرآن : ٢٥٤/٢ وشرح السبع الطوال : ٩٧ والنصائص : ١٧١/٣ والمختصص : ١٥٠/١٥ وشرح الشافية : ١٥٨/١ واللسان (خلط) (وعد) .
والخليط : صاحب الرجل الذي يخالطه في جميع أموره ويستوي فيه الواحد والجمع .

له "عُدَّه" (١) أراد عدته (٢) •

الثالث : أن يكون فعيل في قوله : قطع الكلام بمعنى مفعول لأنَّ صاحب المحكم (٣) حكى أنه يقال : « قطعته وأقطعته إذا بكته و قطع هو (٤) و قطع فهو قطع القول » ، ف قطع على هذا بمعنى مقطوع أي مُبَكَّت (٥) ، فحذف التاء على هذا التوجيه ليس مخالفاً للقياس ، وإن جعل « قطع » مبنياً على قطع كسريع من سُرْع فحقه على ذلك أن تلحقه التاء عند جريه على المؤنث ، إلاَّ (٦) أنكه شبهه (٧) بفعيل الذي بمعنى مفعول فأجري (٨) مجراه والله أعلم (٩) •

(١) التوبة : ٤٦/٩ وانظر البحر المحيط : ٣٤٨/٥ انظر كلام ابن جني على هذه القراءة في المحتسب ٢٩٢/٢ - ٢٩٣ ، وأبي حيتان في البحر المحيط : ٤٨/٥ ، والعُدُّ : بئثر يكون في الوجه ، وقيل : العُدُّ والعُدَّة : البئر يخرج على وجوه الملاح • اللسان (عدد) •

(٢) بعدها في المسألة : « فحذف التاء » •

(٣) قال في المحكم : ٩٠/١ « وقطعه قطعاً وأقطعته : بكته ، وهو قطع القول وأقطعته وقد قطع وقطع قطاعة » ، وقال في اللسان (قطع) : « وقطعته قطعاً أيضاً : بكته وهو قطع القول وأقطعته ، وقد قطع وقطع قطاعة » اهـ •

(٤) « قطع هو » ليست في م ، و « هو » ليست في المسألة •

(٥) كذا في المسألة وفي د وسائر النسخ : « سكت » تحريف •

(٦) كذا في المسألة وفي د وسائر النسخ « لا » تحريف •

(٧) كذا في المسألة وفي د وسائر النسخ : « شبيهه » تحريف •

(٨) م : « فأجراه » •

(٩) « والله أعلم » لم تذكر في ل •

فأجاب الشيخ مجد الدين وقال (١) : « حقّ على مَنْ مارس شيئاً من العلم إذا سئل عن مشكلاته (٢) أن يتجنّب في جوابه الإيجاز المخلّ والتطويل الممل ، ويتوقى الزوائد التي لا يحتاج إليها (٣) ، فإنّ العالم مَنْ إذا سئل عن عويص أوضحه بأوجز بيان من غير زيادة ولا نقصان ، وقد سئل العبد الضعيف عبد المجيد بن أبي الفرج (٤) الرثوذّر أو كوري عن هذه الآية بناء على (٥) استغراب مَنْ (٦) قصّر في (٧) إتيان (٨) كلام العرب بآه (٩) ، فاستبعد حمل المذكر على المؤنث فكان جوابه أنّ القرآن المجيد عربيّ (١٠) ، وإذا أطلق فصحاء العرب لفظ القريب على المؤنث الحقيقي فكيف لا يسئوخ إطلاقه على غير الحقيقي ؟ قال امرؤ القيس (١١) :

-
- (١) تجاوز المؤلف هنا ما مقداره سطر من نسخة المسألة .
(٢) هـ : « عن بعض مشكلاته » .
(٣) تجاوز المؤلف هنا ما مقداره أربعة أسطر من نسخة المسألة .
(٤) في د وسائر النسخ : « عبد المجيد أبو الفرج » وما أثبت عن المسألة وشذرات الذهب : ٣٢٤/٥ .
(٥) كذا في هـ والمسألة وفي د وسائر النسخ : « عن » تحريف .
(٦) المسألة : « استغراب يختلج في ضمير من .. » .
(٧) المسألة : « عن » .
(٨) هـ : « إمعان » .
(٩) ل : « بآه » .
(١٠) بعد ذلك جاء في المسألة : « قال الله تعالى : إنا أنزلناه قرآناً عربياً » .
(١١) تقدم البيت فيما سبق .

له الويل إن أمسى

وقال جرير (١) :

أتنفك الحياة

ومع هذه الحجة الواضحة لا حاجة (٢) إلى التأويلات والتعسفات، وقد كتب في ذلك بعض النحاة المشهورين العصريين (٣) هذه الأوراق المتقدمة وذكر فيها ما تقتضيه (٤) صناعة النحو ، وحكى ما قيل في المسألة مع أنك لا يشفي [هـ : ١٠٤] الغليل ، لأن العرب لم تقل ذلك ولا نعلم لو (٥) عرض عليهم هل كانوا يرتضونه أم لا ؟ بخلاف ما أوردت من الشواهد ، فإنه نص قولهم ، ولا ريب (٦) في صحته وكونه حجة ، والذي أورده من الأقوال الستة مستنبط من الظن والقياس ، وقد يكون حقاً (٧) وقد لا يكون (٨) ، وقد ألح عليّ

(١) تقدم البيت فيما سبق .

(٢) المسألة : « لا يحتاج » .

(٣) المسألة : « المتبرين » .

(٤) م : « تقتضي » .

(٥) المسألة : « ولا نعلم أنه لو » .

(٦) المسألة : « ولا ارتياب » .

(٧) كذا في المسألة وفي هـ : « جمعاً » وفي د ، ف ، ل م : « معاً » وكلاهما

تحريف .

(٨) المسألة : « وقد يكون باطلاً » ، وتجاوز المؤلف هنا ما مقداره ثلاثة

أسطر من نسخة المسألة .

جماعة أن° (١) أورد على فوائده هذه ما يتوجه عليها من الاعتراضات ،
فكنت آبي ذلك خيفةً سقطت (٢) تنفق حتى غلبوا على رأيي (٣) ،
وقالوا : هذا لا يُعَدُّ قَدْحًا في فضله ، فشرعت في التنبيه على ما يرد
على قوله :

أمّا ما ذكره من اشتباه فعيل وفعول في الوزن والدلالة على
المبالغة والوقوع بمعنى فاعل وبمعنى مفعول ، وأنّ فعلاً أخفّ من
فعول وأنته فاقه بأشياء منها (٤) : اطراد بنائه من فعّل ، وكثرة مجيئه
في أسماء الله تعالى ، وإذا فاقه (٥) لا يكون تبعاً له ، وهل الأمر
[إلا] (٦) بالعكس أو مستويان (٧) ؟ إلى آخره ، فكلّ هذه دعاو
تَعَسَّر إقامة الحجّة عليها خصوصاً مع المنازعة (٨) ، ولئن سلّمت
فهي خارجة (٩) عن مسألتنا (١٠) ، لأنّ السؤال وقع (١١) عن جواز

(١) هد والمسألة : « في أن » ، جاء في اللسان (لحن) : « وألحّ عليه
بالمسألة وألحّ في الشيء : كثر سؤاله إيّاه . . . وقيل : ألحّ على
الشيء أقبل عليه » .

(٢) تجاوز المؤلف هنا ما مقداره سطر من نسخة المسألة .

(٣) تجاوز المؤلف هنا ما مقداره سطران من نسخة المسألة .

(٤) « منها » ليست في المسألة .

(٥) المسألة : « وأنه إذا فاقه » .

(٦) زيادة عن ه ، وليست في د وسائر النسخ والمسألة .

(٧) المسألة : « يستويان » .

(٨) المسألة : « مع المنازع الفطن المحقق » .

(٩) المسألة : « ولئن سلمناها تبرعاً وتساهلاً ولكنها خارجة . . . » .

(١٠) ل : « مستثنى » تحريف وجاء بعدها في المسألة : « نازحة عن غرضنا » .

(١١) المسألة : « إنما وقع » .

إطلاق القريب على الرحمة ، فجوابه : ذلك جائز لدلالة (١) كذا وكذا عليه (٢) ، فبقية المقدمات ضائعة مبدولة (٣) ، ولا مدخل لها فيما وقع السؤال عنه ، ومثاله (٤) . من سئل عن زيارة الكعبة المعظمة هل تجب أم لا ؟ فأجاب بأن المتوجّه إليها لا بد أن يكون محرماً (٥) ، وميقاته من جهة المدينة ذو الحليفة وعدد له المواقيت ، فيقول له السائل : أنا لم أسألك (٦) إلا عن وجوب زيارتها ، وما ذكرته بمعزل عن ذلك ، ويجري مجرى هذا قول المتكلم في فاعل وفعول : أبواب المصادر ستة : فَعَلٌ يَفْعَلُ كَحَلَبٌ يَحْلُبُ ، وَفَعَلٌ يَفْعَلُ كضَرْبٌ يَضْرِبُ ، وَفَعَلٌ يَفْعَلُ كذَهَبٌ يَذْهَبُ وَفَعَلٌ يَفْعَلُ كقَرَمٌ يَقْرَمُ ، وَفَعَلٌ يَفْعَلُ ككِرْمٌ يَكْرُمُ ، وَفَعَلٌ يَفْعَلُ كوثِقٌ يَثِقُ ، ، وكله يشتق (٧) منه فاعل ، إلا أن أكثره من فعّل يفعل ويكون بمعنى فاعل كشريف وظريف وكريم وعظيم ، وقد يرد من غيره بمعنى المفعول ، كصريع وجريح وكليم (٨) وهزيم (٩) ،

(١) هـ : « لمن لاله » تعريف .

(٢) د : « وعليه » ، وما أثبت عن سائر النسخ والمسألة .

(٣) المسألة : « مستدركة » .

(٤) م : « ومثله » ، المسألة : « ومثال ذلك » .

(٥) بعدها في المسألة : « وللاحرام مواقيت وميقاته . . . » .

(٦) هـ : « نسأل » .

(٧) ل ، م ، هـ : « مشتق » .

(٨) د : « وكلهم » تعريف وما أثبت عن سائر النسخ والمسألة .

(٩) هـ : « وهذيم » تعريف ، واهذيم : القطع ، وهزيم الرعد : صوته .

وتتكلم في فعول (١) بما يناسب ذلك أو يقاربه عند الشروع في مسألتنا في لفظة (٢) القريب ، [والعاقل يعلم] (٣) أنه (٤) هذه المباحث لا مدخل لها فيما نحن فيه ، وإن كانت من (٥) [هـ : ١٠٥] تفاريع لفظة القريب (٦) ، وقوله في فعول : « إن لم يقصد [به] (٧) معنى (٨) فاعل لحقته تاء كحلوبة وركوبة » منقوض بقولهم : فاقة عسوب (٩) للتي تُعصَب ركبناها عند الحلب ، وسكُوب وعجُول للتي اختُرِمَ ولدها (١٠) ، فإنَّ وزنه فعول وليس للفاعل ولا تلحقه التاء ، وكذا الجَزُور (١١) والخَلْجُوج (١٢) والبَسُوس (١٣) ،

(١) م : « مغيل » .

(٢) ف ، م ، المسألة : « لفظ » .

(٣) زيادة عن المسألة وليست في د وسائر النسخ .

(٤) جاء قبلها في د وسائر النسخ : « في » وليست في المسألة .

(٥) م : « مع » تحريف .

(٦) المسألة : « الفعيل » .

(٧) زيادة عن المسألة وليست في د وسائر النسخ .

(٨) ل : « بمعنى » تحريف .

(٩) هـ : « جنوب » تحريف .

(١٠) في اللسان (سلب) : والسَلُوب من النوق : التي أَلْفَت ولدها لغير

تمام والسَلُوب من النوق التي ترمي ولدها وجاء فيه أيضاً (عجل) :

« والعجول من النساء والابل : الواله التي فقدت ولدها لعجلتها في

جبيتها وذاهاها » .

(١١) الجزور : الناقة المجزورة والجمع جزائر وجزُر .

(١٢) ناقة خَلْجُوج : غزيرة اللبن والجمع خَلْجُوج .

(١٣) ناقة بَسُوس : تدثر عند الانساس .

والْحَضُّونَ (١) وَالشُّطُّورَ (٢) وَالتَّلْثُوثَ (٣) ، وكل هذه صفات للناقة والشاة ، ووزنها فعول لم تلحقها التاء وليست (٤) للفاعل ، وأمَّا الأقوال الستة التي ذكرها (٥) فإني أشير إلى ما يرد على كل (٦) واحد منها إشارة لطيفة :

أمَّا قوله : « قريب بمعنى فاعل أَجْرِي مُجْرَى فَعِيل بمعنى مفعول (٧) كما أجري ذلك مجرى هذا في لحاق التاء فلا شك أنه من قول [د : ٢٣٩] النحاة ، لكن ما الدليل عليه ؟ فإنه مجرد دعوى ، ويرد عليه أن أحد الفعلين مشتق من فعل لازم والآخر من فعل متعدٍ ، فلو أجري على أحدهما حكم الآخر (٨) لبطل الفرق بين اللزوم

-
- (١) هـ : « والحضوف » تحريف ، د ، ف ، ل ، م : « والحضون » تصحيف .
وما أثبت عن المسألة ، والحضون من الابل والمعزى : التي قد ذهب أحد طبينيينها والاسم « الحضان » .
 - (٢) كذا في المسألة وفي د سائر النسخ : « السطور » تصحيف ، والشطور من الابل : التي يبس خلفان من أخلافها .
 - (٣) د ، هـ : « والثلوب » ، ف ، ل ، م : « والتلوب » وكلاهما تصحيف وما أثبت عن المسألة . والثلوث : الناقة التي يبس ثلاثة من أخلافها .
 - (٤) ل ، المسألة : « وليس » .
 - (٥) بعدها في المسألة : « في قوله تعالى : إن رحمة الله قريب » .
 - (٦) ل : « جملة » تحريف .
 - (٧) المسألة : « مغيل الذي هو بمعنى مفعول » .
 - (٨) ف : « يشترك » .
 - (٩) ل : « مغل » تحريف .

والمتعدي ، إن كان على وجه العموم ، وإن كان على وجه الخصوص فأين الدليل عليه (١) ؟ والحق أن كلاً من الفعلين يطلق على المذكور بلا تاء (٢) ، ولا خلاف فيه ، وعلى المؤنث تارة مع التاء وأخرى بلا تاء أصالة ، كما ورد في أشعار الفصحاء ، لا على سبيل التبعية ولا على وجه الشذوذ والندرة ، وتشبيه أحدهما بالآخر كما زعموا لأن (٣) الأصل في الكلام [الحقيقة] (٤) وقد كثر (٥) شواهد ذلك ، قال جرير يرثي خالدة (٦) :

نَمِّمَ الْقَرَيْنَ وَكُنْتَ عَلِقَ مَضِنَّةٍ
وَارَى بِنَعْفٍ بَلِيَّةَ الْأَحْجَارِ

[وقال] (٧) :

فَسَاكِرٍ حِينَ حَلَكْتَ غَيْرَ فَقِيدَةٍ
هَزَجُ الرِّوَّاحِ وَدَيْمَةٍ لَا تَقْلِعُ

- (١) المسألة : « فأين دليل الخصوص » .
- (٢) بعدها في المسألة : « أصالة » .
- (٣) ل : « لأنه » .
- (٤) زيادة عن المسألة وليست في د وسائر النسخ .
- (٥) المسألة : « كثرت » .
- (٦) ديوانه : ٨٦٢ والنقائض : ٨٤٨ ، قوله مضنة أي يضن به لنفاسته ، والنعف : أسفل الجبل وأعلى الوادي وبليئة : اسم بلد .
- (٧) زيادة عن ف ، ل ، المسألة وليست في د ، م ، ه . والبيت في ديوان جرير : ٩١١ ومعاهد التنصيص : ٣٦٤/١ والهزج : الخفة وسرعة وضع القوائم والرياح : نقيص الصباح والديمة : المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق .

وقال الفرزدق (١) :

فداوَيْتَهُ عامَينَ وَهَيَ قَريبةً
أَراها وتَدنو لي مِراراً وأَرسُف°

وامرأة قَبِين (٢) وسَريح (٣) وهَرِيَت (٤) ، وفَرْمُوك (٦) وهَلْمُوك (٧) ورَشُوف (٨) وأَثُوف (٩) ورَصُوف (١٠) وامرأة مَكُولَة (١١) وفَرْمُوقَة (٢٢) وامرأة عَرْمُوب (٢٣) وسحابة دَلُوج (١٤) ،

-
- (١) ديوانه : ٥٥٤ .
(٢) القَبِين : المنكمش في أموره .
(٣) شيء سريح سهل .
(٤) م : « هَرِيَب » تصحيف . والهَرِيَت : الواسع الشَّدَقَتَيْن .
(٥) فَرَمَكْتِ المرأَة زوجها : أبغضته .
(٦) هـ : « ومَلُوك » تحريف . والهَلُوك من النساء : الفاجرة الشَّيْقَة .
(٧) الرَشُوف : المرأَة الطيبة الفم .
(٨) الأَثُوف : المرأَة الطيبة ريح الأنف .
(٩) الرَصُوف : الصغيرة الفرج .
(١٠) مَلَتِ المرأَة زوجها : سئمته .
(١١) الفَرُوقَة : شديدة الخوف .
(١٢) العَرْمُوب : المرأَة الضاحكة .
(١٣) د ، م ، هـ : « ولُوج » تحريف وما أثبت عن ف ، ل ، المسألة . جاء في اللسان (دلج) : « ودَلَجَ بِحَمْلِهِ يَدَلِجُ دَلْجاً ودَلُوجاً فهو دَلُوج : ينهض به مُشَقَّلاً » اهـ .
(١٤) كذا في المسألة . وفي د ، ف ، ل ، م : « استراب » تحريف وفي هـ : « استرابة » .

ولا استغراب (١) في إطلاق رميم على العظام مع أنها جمع تكسير (٢)
 مؤنث فهو على وفاق كلام فصحاء [هـ : ١٠٦] العرب ، قال جرير
 مع فصاحته ولم ينكر عليه (٣) :

أَلَمْ يَهْلَبِ جَذَّ اللهُ دَابِرَهُمْ

أَمْسَوْا رَمِيماً فَلَا أَصْلَ وَلَا طَرْفَ

وأما الاعتراض على القول الثاني فهو أننا لا نسلم تأويل (٤)
 المذكور بمؤنث يوافقه أو يلزمه ، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال : رأيت
 زيدا فكلمتني وأكرمتني، ورأيت هنداً فكلمتني وأكرمتني
 بناء على أن زيدا نفس وجثة وهنداً شخص وشبح •

وأما قوله : « كَفًّا مُخَضَّبًا » (٥) فالكف قد يذكر كما
 في هذا البيت (٦) لفقدان علامات التأنيث (٧) ، وقد يؤنث كما في
 أكثر موارد ، وهذا أولى من التأويل كيلا تلزم المفسدة التي
 ذكرناها ، وحمل الرحمة على الإحسان بعيد ، لأن اللفظ إذا دلَّ
 على معنى فإمّا أن يدلَّ عليه على وجه (٨) الحقيقة أو المجاز ،

(١) « تكسير » ليست في ل

(٢) ديوانه : ١٧٦ ومجاز القرآن : ٤٠/٢ والكمال : ١٣٥/٣ • ورواية
 الديوان ومجاز القرآن : « أمسوا رماداً ••• » والكمال : « أضحوا
 رماداً ••• » •

(٣) المسألة : « لا نسلم جواز تأويل ••• » •

(٤) قطعة من بيت تقدم •

(٥) كذا في المسألة ، وفي رسائل النسخ : « الكف » تعريف •

(٦) بعدها في المسألة : « فيه » •

(٧) المسألة : « سبيل » •

(٨) المسألة : « خطور » •

والقسمان منتفیان هنا لأن حضور (١) المعنى بالبال لازم عند إطلاق اللفظ في كلا القسمين (٢) لجواز انفكاك كل واحد منهما عن الآخر ، لأن الرحمة قد توجد وافرة فيمن لا يتمكن من الإحسان أصلاً ، كالوالدة الفقيرة بالنسبة إلى ولدها ، وقد يوجد الإحسان ممن لا رحمة في طباعه ، كالملك القاسي فأئنه قد يحسن إلى بعض أعدائه لمصلحة نفسه أو ملكه ولا تلفى (٣) عنده رحمة ، وإذا تبين جواز انفكاك كل [واحد (٤)] عن الآخر فلا يجوز إطلاق أحدهما على الآخر ، ولا انفكاك بين الكف وبين كونها عضواً ، لأن كل كف عضو وإن لم يكن كل عضو كفاً ، فيبينها ملازمة الخاص والعام والملازمة مصححة للمجاز ، ولا ملازمة بين الرحمة والإحسان كما بينا (٥) ، فيتعذر تأويل الرحمة بالإحسان ، وقد سلمنا أن معنى القرب (٦) في البر أظهر منه في الرحمة ، ولكن هذا جواز إطلاق اسم أحدهما على الآخر ، لأن جواز الإطلاق منحصر في الحقيقة والمجاز ، وكلاهما معدوم فيما نحن فيه (٧) .

-
- (١) بعدها في المسألة : « وهو منتف هنا لجواز ... » .
(٢) المسألة : « مع أنه لا تلفى ... » .
(٣) زيادة عن م وليست في د وسائر النسخ . وفي المسألة : « كل منهما عن الآخر » .
(٤) ل : « عن » تحريف .
(٥) المسألة : « على ما بينا » .
(٦) م : « القريب » .
(٧) تجاوز المؤلف هنا مامقداره سطر من نسخة المسألة .

[وَأَمَّا (١)] قوله ثالثاً : « إِنْهُ مِنْ بَابِ حَذْفِ الْمُضَافِ » فذلك (٢)
 إِنَّمَا يَصِحُّ حَيْثُ يَحْسُنُ وَيَتَعَيَّنُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَاسْأَلِ
 الْقَرْيَةَ (٣) » فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ إِضْمَارَ أَهْلِهَا ، وَهَهُنَا لَا يَصِحُّ إِضْمَارُ
 الْمَكَانِ وَلَا يَحْسُنُ وَلَا يَتَعَيَّنُ ، أَمَّا أَكْثَرُهُ (٤) لَا يَصِحُّ فَلِأَنَّ (٥)
 الرَّحْمَةَ (٦) صِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالْمَوْصُوفِ لَا مَكَانَ لَهُ ، لِأَنَّ الْبِرَاهِينَ
 الْقَاطِعَةُ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ رَبَّنَا لَا يَحُلُّ مَكَانًا [هـ : ١٠٧] وَإِلَّا لَكَانَ
 جِسْمًا أَوْ مَفْتَقِرًا إِلَى جِسْمٍ ، فَكَذَلِكَ صِفَتُهُ لَا يَكُونُ لَهَا مَكَانٌ .
 انتهى .

قال الشيخ علاء الدين التركماني (٧) : هذا غلط وغفلة لأن
 الرحمة من صفات الفعل لا من صفات الذات حتى يستحيل فيها
 المكان . انتهى .

وَأَمَّا أَكْثَرُهُ لَا يَحْسُنُ وَلَا يَتَعَيَّنُ فَلِأَنَّهَا فِرْعَا الصِّحَّةُ ،
 وَبُطْلَانُ الْأَصْلِ يَقْتَضِي بُطْلَانَ الْفِرْعِ ، وَأَمَّا الظواهر المشعرة
 بإثبات المكان كقوله : « وارتفاع مكاني (٨) » فيجب تأويلها جزماً ،

(١) زيادة عن م والمسألة . وليست في د وسائر النسخ .

(٢) المسألة : « حذف المضاف فحلف لأن ذلك إنما .. » .

(٣) يوسف : ٨٢/١٢ .

(٤) المسألة : « أما بيان أنه » .

(٥) المسألة : « لأن » تعريف .

(٦) هـ : « الوجه » تعريف .

(٧) هـ : « علاء الدين بن التركماني » تعريف .

(٨) ما ذكر هنا قطعة من حديث رواه الحافظ الذهبي في كتابه « العلو

والإله لبطل حكم العقل ، ويلزم من بطلانه بطلان الشرع ، لأنَّ صحته لم تثبت إلا بالعقل ، نعم لو أضمر أثر رحمة الله لكان قريباً (١) .

وأما قوله : « رابعاً : إنه من باب حذف الموصوف » الى آخره ، وما ذكر عن سيبويه [في] (٢) طامث وحائض فبالله أحلف إن هذا التقدير والتقرير لا يرتضيه فصيح بدوي ولا بليغ حضري ، وأي حاجة الى أن يضم (٣) في الآية (٤) شيء فيقال : شيء قريب ؟ ولا يكفي في تقدير (٥) مباني كلام الله عز وجل وإيضاح معانيه مجرد الجواز النحوي والاحتمال (٦) الإعرابي ، بل لا بد من رعاية الفصاحة القصوى والبلاغة العليا ، وأية (٧) فصاحة في أن يقول القائل : شيء قريب ؟ وأي ش

← للمعلي الغفار » ص : ٥٣ ، وانظر بحث الشيخ الفاضل ناصر الدين الألباني في هذا الحديث في « سلسلة الأحاديث الصحيحة » المجلد الأول (١ - ٥٠٠) برقم : ١٠٤ .

- (١) من « الموصوف لا مكان له » الى « قريباً » ليس في المسألة .
- (٢) ليست في د ، هـ وأثبتها عن سائر النسخ والمسألة .
- (٣) هـ : « يضمن » تحريف .
- (٤) م : « في الحاجة » تحريف .
- (٥) المسألة : « تقرير » .
- (٦) هـ : « ولا شمال » تحريف . و « الاحتمال الاعرابي » ليست في المسألة .
- (٧) م : « وأي » . قال في اللسان (أياً) : « وتقول : أي امرأة جاءتك وجاءك وأية امرأة جاءتك ، ومررت بجارية أي وجئتك بملاءة أي ملاءة وأية ملاءة ، كل جائز » اهـ .

لطفٍ في أن يقال : المرأة شيء حائض ، مع أن الشيء أعظم المعلومات ؟ ولذلك يشتمل الواجب والممكن حتى بعض المعدومات عند بعض أهل العلم ، ومن الذي يرضى لنفسه بمثل هذا الكلام في المستهجن (١) ؟ وهؤلاء قيل : الهاء (٢) والتاء إنما يحتاج إليهما للفرقان (٣) بين المذكر والمؤنث في صفة يمكن اشتراكهما فيها (٤) إماطة للالتباس ، أمّا الصفة المختصة بالنساء كالحيض فلا حاجة فيها الى العلامة المميزة ، والناس لفرد جمودهم على ما ألفوه يظنون أن ما قاله سيبويه هو الحق الساطع وأن [الى] (٥) قوله المنتهى في معرفة كلام العرب ، ولا خفاء في أنكه الجواد السابق في هذا المضمار (٦) فأما أن يعتقد أنكه أحاط بجميع كلام العرب وأنكه لاحق إلا ما قاله فليس الأمر كذلك ، فما من أحد إلا ويقبل قوله ويؤكد منه ، ولو لم يكن لسيبويه إلا قوله في باب الصفة المشبهة : « مررتُ برجلٍ حسن وجهه » بإضافة حسن الى الوجه وإضافة الوجه الى الضمير [ه : ١٠٨] العائد على (٧) الرجل ، فقد خالفه جميع البصريين

(١) ه : « المستهتر » .

(٢) « الهاء » ليست في المسألة .

(٣) م : « للفرق » .

(٤) كذا في هـ والمسألة ، وفي د وسائر النسخ : « فيه » تحريف .

(٥) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والمسائل .

(٦) جاء بعد هذه الكلمة ما مقداره ثمانية أسطر في نسخة المسألة .

(٧) ف ، م « الى » .

والكوفيين (١) في ذلك ، لأنه قد أضاف الشيء الى نفسه ، فكيف يعتقد مع هذا صحة قوله في كل شيء ؟ *

وأما قوله : خامساً يكتسب (٢) المضاف حكم المضاف إليه (٣) لا سيما التأنيث فله نظائر صحيحة فصيحة يوثق بها لتقدم قائلها وشهرتهم ، قال النابغة (٤) :

حَتَّى اسْتَعْسَنَ بِأَهْلِ الْمِلْحِ ضَاحِيَةً
يَرُ كُضْنَ قَدْ قَلِقَتْ عَقْدُ الْأَطَانِيبِ

وقال الأعشى (٥) :

- (١) « والكوفيين » ليست في م *
- (٢) ف ، ل ، المسألة : « يكتسي » *
- (٣) « إليه » ليست في م *
- (٤) البيت في ديوان النابغة الذبياني : ٨٩ ومعجم ما استعجم : ٩٢٥
وأساس البلاغة (طنّب) ونسبه ابن دريد في جمهرة اللغة : ٣١٠/١
وصاحب اللسان (طنّب) الى سلامة بن جندل انظر ديوانه : ٢٣٥ ،
وبحثت عن البيت في شعر النابغة الجعدي فلم أجده ، وروايته في جمهرة
اللغة بلفظ « استغاثت » ، وذكر ابن منظور رواية أخرى للبيت هي :

فَهَنْ مَسْتَبِطِنَاتٍ بَطْنِ ذِي أَرْلٍ
يَرُ كُضْنَ قَدْ قَلِقَتْ عَقْدُ الْأَطَانِيبِ

وأهل المِلْح هم بنو فزارة لأن ماءهم يسمى المِلْح وهو ماء مر ،
والاطنابة : سَيْرٌ يَشْدُ في طرف الحزام ليكون عوناً ليسيره إذا قلق
وجمعها الأطانيب • والبيت في وصف الخيل •

- (٥) صدر البيت : « وتشرقَ بالقول الذي قد أذعنته » وهو في ديوانه :
١٢٣ وسيبويه : ٥٢/١ ومعاني القرآن : ٣٧/٢ والكامل : ١٤١/٢

←

..... كما شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِّ

وقال لبيد (١) :

فَمَطَى وَقَدَّمَهَا وَكَانَتْ عَادَةً

منه إذا هي عَرَدَتْ إِقْدَامَهَا

وقال جرير (٢) :

لَمَّا أَتَى خَبْرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ

سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعُ

فبمثل هذا ينبغي أنْ يَتَمَسَّكَ لَا بِأَشْعَارِ (٣) الْمَجَاهِيلِ الْخَامِلِينَ
التي تَمَسَّكَ بِهَا وَأَظْنَهَا لِلْمُحَدِّثِينَ ، فَأَمَّا اِكْتِسَابُ التَّأْنِيثِ مِنَ الْمُؤنَّثِ
فَقَدْ صَحَّ [د : ٢٤٠] بِقَوْلِهِمْ ، وَأَمَّا عَكْسُهُ (٤) ، فَيَحْتَاجُ إِلَى الشُّوَاهِدِ ،
وَمِنْ ادَّعَى جَوَازَهُ فَعَلِيهِ الْبَيَانُ .

←
والمقاصد للعيني : ٣٧٨/٣ والدرر : ٥٩/٢ والغزاة : ٣٣٠/٢
وورد بلا نسبة في المقتضب ١٩٧/٤ والخصائص : ٤١٧/٢ وشرح
المفصل : ١٥١/٧ والمغني : ٥٦٧ والهمع : ٤٩/٢ . وقوله تشرق من
شرق بريقه إذا غص ، وصدر القناة : الرمح ويجمع على قنا وقنوات .
(١) البيت في شرح ديوانه : ٣٠٦ والخصائص : ٤١٥/٢ وسر الصناعة :
١٤ وأمالي ابن الشجري : ١٣٠/١ والانصاف : ٧٧٢ وورد البيت
بلا نسبة في الخصائص : ٧٠/١ . وقوله : مضى أي الحمار وقدم
الأثان وعردت : حادت عن الطريق .

(٢) تقدم البيت .

(٣) م : « بأعشار » تحريف .

(٤) ه : « وأما تمسكه » تحريف .

وأَمْثَلًا قوله : « سادساً أنه يكون من باب الاستغناء بأحد المذكورين عن الآخر » الى آخره فإن قوله : « فَظَنَنْتَ أَعْنَاقَهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ » (١) ليس من هذا القبيل ، لأن المراد بأعناقهم رؤسائهم ومعظمهم (٢) ، وأيضاً فإن الخبر محكوم به على الاسم ، فكيف يعرض عنه ويحكم [به] (٣) على المضاف إليه ؟ ولو جاز ذلك لساغ أن تقول : كان صاحب الدرع سابعاً ، فظن مالك الدار متسعة .
 وقوله : رحمة الله قريب وهو قريب ، وحذف الخبر من الجملة الأولى والمبتدأ من الثانية ، واجتزأ (٤) بالخبر في الثانية عن الخبر في الأولى فكلام عجيب تقصّر (٥) عبارتي عن شرح ضعفه .

وأَمْثَلًا ما نمي إليّ من جرّي فعيل مجرى فعول ، وقوله : إِمَّا أَنْ يَدْعَى ذَلِكَ عَلَى الْعُمُومِ فِي جَمِيعِ الصُّوَرِ إِلَى آخِرِهِ فِهَذَا لَمْ أَقْصِدْهُ وَلَا ذَكَرْتُ الْأَصَالََةَ وَالتَّبَعِيَّةَ ، وَلَا أَنْ هَذَا بِمَعْنَى فَاعِلٍ وَذَلِكَ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ، بَلْ لَمَّا سَأَلْتُ عَنْ جَرِّي قَرِيبٍ عَلَى الرَّحْمَةِ أَجَبْتَ بِأَنَّكَ لَا غَرَّوْ (٦) وَلَا اسْتِبْعَادَ ، لِأَنَّ أَفْضَلَ الْعَرَبِ وَفَصَحَاءَهُمْ قَدْ أَطْلَقُوا الْفَعِيلَ وَالْفَعُولَ (٧) عَلَى الْمَوْثِقِ الْحَقِيقِيِّ ، فَعَلَى غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ أَوْلَى ،

(١) الشعراء : ٤/٢٦ .

(٢) الى هنا انتهى الكلام في نسخة المسألة .

(٣) ليست في د ، م وأثبتها عن ف ، ل ، هـ .

(٤) م : « واحترز » تحريف .

(٥) د : « تقتصر » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ .

(٦) م : « غرور » .

(٧) م : « والمفعول » تحريف .

ومن جملتهم امرؤ القيس ، قوله : « الاستدلال به ضعيف » ليس كذلك الآن الفتور (١) على وزن فعول (٢) ، وقد أطلق بعض فصحاء العرب في هذا البيت كليهما على امرأة والتأنيث فيهما (٣) حقيقي .
 وقوله : « إنه نادر » ، قلنا (٤) : لا نسلم ، بل ظائره كثيرة ، وهي محفوظة فطالبونا بها نوردها (٥) ، ولئن سلمنا أنه نادر فالغرض أنه عربي ، على أنكنا نقول : إن ساغ الاستشهاد بالنادر فلا وجه لإنكار ما ذكرنا و [إن] (٦) لم يسع فكيف احتج بقوله : « وقائع في مضر تسعة (٧) » ؟ .

وقوله : « يجوز أن يراد بالقطيع القطيعة والإضافة تسقط التاء » قلنا : لو جاز ذلك لجاز أن يقال : « مات ابن فلان » يريد ابنته ، وقوله : « وقد يجوز أن يكون فعيل بمعنى مفعول في قطيع » الى آخره ، قلنا : يدعي جواز الإطلاق ، وهو أعم من أن يكون فعيل بمعنى فاعل أو مفعول ، وكذب الخاص لا يوجب كذب العام ، فالوجهان الآخران اللذان ذكرهما آنفاً بتقدير صحتها لا يقدران في استدلالنا ، وقوله : « إن كان سرع فإنما يحذف منه التاء تشبيهاً

(١) م : « العبور » تحريف .

(٢) « فعول » ليست في م .

(٣) م : « فيها » تحريف .

(٤) م : « قلت » تحريف .

(٥) ل : « نعددها » .

(٦) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .

(٧) تقدم البيت .

له بفعيل الذي في معنى (١) مفعول « مدخول (٢) ، لأن هذا مشتق من اللزوم وذلك من المتعدي ، وقوله فيما كتب « لأجل » صوابه أن يقول : من أجل ، قال الله تعالى : « مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ (٣) » ، وقال الشاعر (٤) :

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَمَّتْ حُبِّي

وقال آخر (٥) :

عليهم° وقارم الحليم من أجلٍ آتني
به آتعتني باسمها غير معجيم

وقوله : « إن قصد به المبالغة » ليس بصحيح ، فإن (٦) « قصد »

(١) ل : « بمعنى » .

(٢) م : « مدفوع » .

(٣) المائة : ٣٢/٥ .

(٤) عجز البيت : « وأنت بخيلة بالوَدِّ عَنِّي » وهو من الخمسين التي لم

يعرف قائلوها ، وهو في سيويه : ١٩٧/٢ والمقتضب : ٢٤١/٤

والانصاف : ٣٣٦ وشرح سقط الزند : ١١٦ وشرح المفصل : ٨/٢

والهمع : ١٧٤/١ والدرر : ١٥٢/١ والغزاة : ٣٥٨/١ .

(٥) هو ذو الرمة ، والبيت في ديوانه : ٧٠٦ ومجاز القرآن : ٩١/٢

والشعر والشعراء : ٥٧٣ والكامل : ٢٩٥/١ ، ٢٩٠/٢ ، ورواية

البيت فيها جميعاً : « أحب المكان القمر من أجل أنني . . . » .

(٦) ف ، ل ، م : « لأن » .

لا يعدى بنفسه بل باللام وإلى ، قال جرير (١) :

إِنَّ الْقَصَائِدَ يَا أُخَيْطِلُ فاعْتَرَفَ
قَصَدَتْ إِلَيْكَ مُجَرَّةً الْأَرْسَانَ

وقال آخر (٢) :

وَأَوْقَدَ لِلضُّيُوفِ النَّارَ حَسَى
أَفُوزَ بِهِمْ إِذَا قَصَدُوا لِنَارِي
ونقله رغوثة غير موثوق به ولا بد له من شاهد ، قال الراعي
النميري (٣) :

فَجَاءَتْ إِلَيْنَا وَالِدُجَى مُدْهِمَةً
رَعُوثُ شتَاءٍ قَدْ تَتَرَّبَ عُوْدُهَا

آخر ذلك .

وإذ وصلنا إلى هنا فلتتم الفائدة ، فإن الشيخ جمال الدين
ابن هشام ألف في هذه القضية رسالة (٤) ، فلنسقها ، قال رحمه
الله تعالى :

-
- (١) ديوانه : ١٠١٣ .
(٢) ورد البيت في شرح ديوان أبي تمام للتبريزي : ١٦١/٣ منسوبة إلى
الراعي ، وليس في ديوانه ، والرغوثة : كل مَرُضعة .
(٣) قابلت هذه الرسالة على نسخة مخطوطة لها في مجموع في المكتبة الظاهرية
محفوظ برقم : ٣١٤٢ - عام ٠ وتبدأ من الورقة ٨١ ب وتنتهي في
الورقة : ٨٤ أ ورمزت لها بحرف ح .

قال الله تعالى (١): «إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ»،
 في هذه الآية الكريمة سؤال مشهور ، الأدب في إيراد وإيراد أمثاله
 أن يقال : ما الحكمة في كذا ؟ تأدباً مع كتاب الله تعالى ، فيقال :
 ما الحكمة في تذكير قريب مع أنه صفة مُخْبِر بها عن المؤنث وهو
 الرحمة ، مع أن الخبر الذي هذا شأنه يجب فيه التأنيث ؟ تقول :
 هند كريمة ، ولا تقول (٢) : كريم ولا ظريف ، وإنما بيّنت كيفية
 السؤال لأنني وقفت على عبارة شنيعة لبعض المفسرين في تقرير (٣)
 السؤال أنكرتها ، اللهم ألهمنا الأدب مع كلامك ولا تردنا (٤) على
 أعقابنا بأهوائنا وحسن السؤال نصف العلم ، وقد أجاب العلماء
 رحمهم الله تعالى بأوجه جمعتها (٥) ، فوقفت منها على أربعة عشر وجهاً
 منها قوي وضعيف ، وكلٌّ مأخوذ من قوله ومتروك ، ونحن نسرُدُ
 ذلك بحول الله وقوته متتبعين له بالتصحيح (٦) والإبطال بحسب
 ما يظهره الله تعالى ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

الوجه الأول : أن الرحمة في تقدير الزيادة ، والعرب (٧) قد
 تزيد [ه : ١١١] المضاف ، قال الله سبحانه : « سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ

-
- (١) جاء بعدها في ح : « وهو أصدق القائلين » .
 - (٢) كذا في ح وفي د وسائر النسخ : « يقال » .
 - (٣) ه : « تفسير » .
 - (٤) ف : « ولا ترد » .
 - (٥) ح : « تتبعتها » .
 - (٦) ح : « بالصحيح » .
 - (٧) ه : « والقرب » تحريف .

الأعلى» (١) أي سَبَّحَ رَبِّكَ ، ألا ترى أنه (٢) لا يقال في التسيح : سبحان اسم ربي ، إنما يقال : سبحان ربي ؟ والتقدير : إن الله قريب ، فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن الاسم الأعظم ، إن الله قريب من المحسنين •

قلت : وهذا [الوجه] لا يصح عند علماء البصرة ، لأن الأسماء لا تزداد في رأيهم ، إنما تزداد الحروف ، وأما « سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الأعلى » فلا يدلّ على ما قالوه ، لاحتمال أن يكون المعنى : تَزَمَّه أسماءه عمّا لا يليق بها ، فلا تُجْرَ (٤) ، عليه اسماً لا يليق بكماله ، أو لا تُجْرَ عليه اسماً غير مأذون فيه شرعاً ، وهذا هو أحد التفسيرين في الآية الكريمة ، وإذا أمكن الحمل على مَحْمَلٍ صحيح لا زيادة فيه وجب الإذعان له لأنّ الأصل عدم الزيادة •

الثاني : أنّ ذلك على حذف مضاف ، أي : إن مكان رحمة الله قريب ، فالإخبار إنما (٥) هو عن المكان ، وظييره قوله صلى الله عليه وسلم مشيراً إلى الذهب والفضة (٦) : « إن هذين حرام » فأخبر عن المشتى بالمفرد ، لأنّ حقيقة الكلام وأصله : إن استعمال هذين

(١) الأعلى : ١/٨٧ •

(٢) ف ، ل : « ألا ترى في أنه » •

(٣) زيادة عن ح وليست في د وسائر النسخ •

(٤) ح : « يعني فلا تجر ... » •

(٥) ح : « فالإخبار في الحقيقة إنما ... » •

(٦) كذا في د وسائر النسخ وح والصواب : « إلى الذهب والحريز »

حرام (١) ، وكذلك قول حسان بن ثابت (٢) :

يَسْتَقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ
بِرَدَى يَصْفَقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

أي : ماء بردى ، فلهذا قال « يصفق » بالتذكير ، مع أن بردى مؤنث . انتهى .

وهذا المضاف الذي قد مره في غاية البعد ، والأصل عدم الحذف ، والمعنى مع ترك هذا [المضاف] (٣) أحسن منه مع وجوده .

الثالث : أنه على حذف الموصوف ، أي إن « رحمة الله شيء قريب ، كما قال الشاعر (٤) :

قَامَتْ تَبْكِيهِ عَلَى قَبْرِهِ
مَنْ لِي مَنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ
تَرَكَتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غَرْبَةٍ
قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ فَاصِرُ

أي : تركتني في الدار شخصاً ذا غربة ، وعلى ذلك يخرج (٥) سيبويه قولهم : « امرأة [هـ : ١١٢] حائض » (٦) ، أي : شخص

(١) من : « فأخبر عن » الى : « حرام » ليس في ح .

(٢) تقدم البيت ص : ١٢٩ .

(٣) زيادة عن ح وليست في د وسائر النسخ .

(٤) تقدم البيت ص : ١٢٩ .

(٥) بعدها في ف ، ل ، م ، ح : « قول » وليست في د ، هـ .

(٦) انظر الكتاب : ٢٢٧/٣ ، ٣٨٣/٣ .

ذو حِيض ، وقول الشاعر أيضاً (١) :

فلو أنكِ في يومِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي
طَلاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقٌ

أي : وأنتِ شخص صديق ، وهذا القول في الضعف كالذي قبله ، بل هو أشدّ [د : ٢٤١] منه ضعفاً ، لأنّ تذكير صفة المؤنث باعتبار إجرائها على موصوف مذكر محذوف شاذ ينزهه كتاب الله عنه ، ثم الأصل عدم الحذف .

الرابع : أنّ العرب تعطي المضاف حكم المضاف إليه في التذكير والتأنيث إذا صحّ الاستغناء عنه ، فمثال إعطائه حكمه في التأنيث قولهم : « قَطَعْتَ بَعْضَ أَصَابِعِهِ » فَأَعْطَوْا الْبَعْضَ حُكْمَ الْجَمْعِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي التَّأْنِيثِ ، ومنه القراءة الشاذة : « تَكَلَّتْ قِطْعُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ » (٢) ، ومثال إعطائه حكمه في التذكير قوله (٣) :

إِفَارَةٌ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوَىٰ

ومنه الآية الكريمة . انتهى . وهذا الوجه قال فيه أبو علي

(١) تقدم البيت .

(٢) يوسف : ١٢/١٠ وانظر البحر المحيط : ٢٨٤/٥ .

(٣) عجز البيت : «وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا» ولم أقف على اسم قائله ، وإنما قال العيني : قيل إن قائله من المولدين ، والبيت في المغني : ٥٦٦ والأشموني : ٢/٤٨ والمقاصد للعيني : ٣/٣٩٦ وشرح التصريح على التوضيح : ٢/٣٢ والخزانة : ٢/١٦٩ ، ٢/٣٣٠

الفارسي في تعاليقه على كتاب سيبويه ما نصه : « هذا التقدير والتأويل

في القرآن بعيد فاسد (١) ، إنما يجوز هذا في ضرورة الشعر » •

الخامس : أن « فَعِيلاً » بمعنى مفعول يستوي (٢) فيه المذكر

والمؤنث ، كرجل جريح وامرأة جريح ، نقل هذا الوجه أبو البقاء في

إعرابه (٣) ، وأقره قائله عليه ، وهو خطأ فاحش ، لأن « فَعِيلاً » هنا ليس

بمعنى مفعول •

السادس : أن « فَعِيلاً » بمعنى فاعل قد يشبهه (٤) بفعيل بمعنى

مفعول ، فيُمنع من التاء في المؤنث ، كما قد (٥) يشبهون فعيلًا بمعنى

مفعول بفعيل (٦) بمعنى فاعل فيلحقونه (٧) التاء ، فالأول كقوله سبحانه :

« قَاتِلَ مَنْ « يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ » (٨) ، ومنه « إِنْ

رَحِمَهُ اللَّهُ قَرِيبٌ » من المحسنين » والثاني كقولهم : « حَصَلَتْ ذَمِيمَةٌ

ذميمة وصفة حميدة حملاً على قولهم (٩) : قبيحة وجميلة •

السابع : أن « العرب قد تخبر عن المضاف إليه وتترك المضاف ،

(١) ح : « كالفاسد » •

(٢) ح : « فيستوي » •

(٣) انظر إملاء مامن به الرحمن : ٢٧٦/١ •

(٤) هـ : « شبه » •

(٥) « قد » ليست في ف •

(٦) « بفعيل » ليست في ح •

(٧) ف : « فيلحقون به » •

(٨) يس : ٧٨/٣٦

(٩) ح : « قوله » •

كقوله [هـ: ١١٣] تعالى: « فَظَلَّكَتْ أَعْنَاقَهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ » (١)،
 فـ « خاضعين » خبر عن الضمير المضاف إليه الأعناق لا عن الأعناق ،
 ألا ترى أنك إذا قلت : « الأعناق خاضعون » لا يجوز (٤) لأنَّ جمع
 المذكر السالم إنما يكون من صفات العقلاء ، لا تقول : أيدٍ طولون
 ولا كلابٍ نابحون ؟ انتهى •

ولعل هذا القول يرجع إلى القول بالزيادة وقد بيننا ما عليه ،
 وقد قيل : إنَّ المراد بالأعناق في هذه الآية الكريمة الرؤساء ، وقيل :
 الجماعة ، وإنه يقال : جاء زيد في عشق من الناس أي في جماعة •

الثامن : الرحمة والرحم متقاربان لفظاً ، وهذا واضح ،
 ومعنى (٥) بدليل النقل عن أئمة اللغة فأعطي أحدهما حكم (٦) الآخر ،
 وهذا القول ليس بشيء ، لأنَّ الوعظ والموعظة [والعظة] (٧) تتقارب
 أيضاً ، [فينبغي أن يميز هذا القائل (٨) أن يقال : موعظة نافع وعظة
 حسن ، وكذلك الذكر والذكرى] (٩) ، فينبغي أن يقال : ذكرى نافع
 كما يقال : ذكر نافع •

(١) الشعراء : ٤/٢٦

(٢) « فخاضعين » ليست في ل •

(٣) ح : « لو » • و « إذا قلت » ليست في ف •

(٤) ح : « لم يجز » •

(٥) هـ : « معنى » تحريف •

(٦) م : « معنى » تحريف •

(٧) زيادة عن ح وليست في د وسائر النسخ •

(٨) ف : « التاويل » تحريف •

(٩) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ ون •

التاسع : أنَّ فَعِيلًا هنا بمعنى التَّسَبُّبِ، فقريب هنا (١) معناه : ذات قرب ، كما يقول الخليل في حائض : إِيَّاهُ بِمَعْنَى ذَاتِ حَيْضٍ (٢) ، وهذا أيضاً باطل لأنَّ اشتغال (٣) الصفات على معنى التَّسَبُّبِ مقصور على أوزان خاصة ، وهي : فَعَعَالٌ وَفَعِيلٌ (٤) وَفَاعِلٌ •

العاشر : أنَّ فَعِيلًا مطلقاً يشترك فيه المذكر والمؤنث ، حكى ذلك ابن مالك عن بعض مَنْ عاصره ، وهذا القول من أفسد ما قيل ، لأنه خلاف الواقع في كلام العرب ، يقولون : امرأة ظريفة وامرأة عليمية ورحيمة ، ولا يجوز التذكير في شيء من ذلك ، ولهذا قال أبو عثمان المازني في قوله تعالى : « : « وما كَانَتْ أُمَّشَكِ بَغِيًّا » (٥) : إِيَّاهُ مَفْعُولٌ وَالْأَصْلُ (٦) : بَغَوِيٌّ ، ثم قلبت الواو الياء والضممة كسرة وأدغمت الياء في الياء (٧) ، فأما قول الشاعر (٨) :

فَتُورُ الْقِيَامِ قَطِيعُ الْكَلَالِ
مِ تَفْتَرُهُ عَنِ ذِي غُرُوبٍ خَصِرُ

فالجواب عنه من أوجه : [هـ : ١١٤] •

-
- (١) « هنا » ليست في ح •
 - (٢) انظر الكتاب : ٣ / ٣٨٤
 - (٣) هـ ، ح : « استعمال » تحريف •
 - (٤) ل : « وفَعِيلٌ » تحريف •
 - (٥) مريم : ٢٨ / ١٩
 - (٦) « والأصل » ليست في ح •
 - (٧) انظر طبقات النحويين واللغويين : ٨٩
 - (٨) تقدم البيت

أحدها أنكه فادر .

ساي : أن أصله قطيعة ، ثم حذفت التاء للإضافة ، كقوله
سبحانه : « وإقام الصلاة » (١) وأصله : وإقامة الصلاة (٢) ،
والإضافة مجوزة لحذف التاء ، كما توجب حذف النون والتنوين ،
نص على ذلك غير واحد من القراء (٣) .

الثالث : أنه إنما (٤) جاز لمناسبة قوله (٥) : فتور ، ألا ترى أن
فتوراً فَعْعُول ، وفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث ؟

الحادي عشر : أنهم يقولون : « فلانة قريب من كذا » يفرقون
بذلك بين قريب من قرب (٦) النسب وقريب من قرب المسافة ، فإذا
قالوا : هذه (٧) قريبة [من] (٦) فلان ، فمعناه قرب (٩) المسافة ، وإذا
قالوا : قريب فمعناه من القرابة .

وهذا القول عندي باطل لأنك مبني على أنك (١٠) يقال في القرب

(١) الأنبياء : ٧٣/٢١ ، النور : ٣٧/٢٤

(٢) « الصلاة » ليست في ه .

(٣) انظر البحر المحيط : ٣٢٩/٦

(٤) « إنما » ليست في ح .

(٥) د ، ف : « لمناسبة في قوله » ، وما أثبت عن سائر النسخ و ح .

(٦) ف ، ل ، م : « معنى » وكلاهما تحريف . وما أثبت عن د ، ه .

(٧) ه ، ح : « هي » .

(٨) زيادة عن ه وليست في د سائر النسخ و ح .

(٩) ه : « من » ، ومن « فإذا قالوا » إلى « قرب المسافة » ليست في م .

(١٠) ف : « أن » .

النسبي « فلان قريبي » ، وقد نص الناس على أن ذلك خطأ ، وأن الصواب أن يقال : فلان ذو قرابتي ، كما قال :

يَبْكِي الْغَرِيبُ عَلَيْهِ لَيْسَ يَعْرِفُهُ
وَذُو قَرَابَتِهِ فِي الْحَيِّ مَسْرُورٌ

الثاني عشر : أن هذا من تأويل المؤنث بمذكر موافق في المعنى ، واختلف هؤلاء ، فمنهم من يقدر : إنَّ إْحْسَانَ اللَّهِ قَرِيبٌ ، ومنهم مَنْ يَقْدَرُ : لطف الله قريب ، ومن مجيء ذلك في العريّة قول الشاعر (٢) :

أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَسِيفًا كَأَنَّما
يُضْمُّ إِلَى كَشْحِيهِ كَفًّا مُخَضَّبًا

(١) اختلف في اسم قائل هذا البيت فقد نسبه أبو حاتم السجستاني في المعمرين والوصايا : إلى حريث بن جبلة العذري ونسبه الزمخشري في المستقصى : ٣٠٥/١ إلى جبلة بن الحريث وأنشد أبو البركات الأنباري البيت مع أبيات أخرى في نزهة الألباء : ٢٧ ونسبها عثمان بن لبيد العذري ، وحكى صاحب اللسان (دهر) الاختلاف في نسبه وقال : « وأنشد أبو عمرو بن العلاء لرجل من أهل نجد وقال ابن بري : هو لعشير بن لبيد العذري وقيل : هو لحريث ابن جبلة العذري » ، ونسبه صاحب الدرر : ١٧٣/١ إلى عشير بن لبيد العذري وقال : « وقيل اسمه حريث بن جبلة » وورد البيت بلا نسبة في أمالي ثعلب : ٢٢١ وأمالي القالي : ١٨١/٢ ، وانظر القصة المتعلقة به في كتاب المعمرين والوصايا : ٥٠ - ٥٢ والمستقصى : ٣٠٥/١ .

(٢) تقدم البيت فيما سبق .

فأوّل الكف على معنى العضو ، وهذا الوجه باطل ، لأنّه إنّما يقع هذا (١) في الشعر ، وقد قدّمنا أنّه لا يقال : موعظة حسن ، وإنّما يقال كما قال سبحانه : « وَالْمَوْعِظَةُ الْحَسَنَةُ » (٢) ، هذا مع أنّ الموعظة (٣) بمنزلة الوَعْظ في المعنى ، وهذا يقاربه في اللفظ ، وأمّا البيت الذي أنشده (٤) فنصّ النجاة على أنّه ضرورة شعر ، وما هذه سبيله لا يُخرّج عليه كتاب الله تعالى .

الثالث عشر : أنّ المراد بالرحمة هنا المطر ، والمطر مذكر ، وهذا القول [هـ : ١١٥] يؤيّدُه عندي ما تتلوه من قوله سبحانه : « وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْهِ رَحْمَتِهِ » (٥) ، وهذه الرحمة هي المطر ، فهذا تأنيث معنوي ، إلاّ أنّه قد يعترض عليه من أوجه :

أحدها : أن يقال : لو كانت الرحمة الثانية هي الرحمة الأولى لم تذكر ظاهرة لأنّ هذا موضع الضمير ، فإن قيل : إنّ ذلك ليس بواجب قلت : نعم ، ولكنّه مقتضى الظاهر ، وبهذا يصح الترجيح .
الثاني : [أنّه (٦)] إنّ أمكن الحمل على العام وهو مطلق الرحمة لا يتعدّل إلى الخاص ، لا يقال هذا إذا لم يعارض معارض يقتضي

(١) « هذا » ليست في م ، وجاء بعدها في ح « النحو » .

(٢) النحل : ١٢٥/١٦ .

(٣) جاء بعدها في د ، ف ، ل : « الحسنه » وليست في م ، ه ، ح .

(٤) كذا في ح ، وفي د وسائر النسخ : « أنشدته » تحريف .

(٥) الأعراف : ٥٧/٧ .

(٦) زيادة عن ل ، ح وليست في د وسائر النسخ .

الحمل على الخاص ، كالتذكير [هنا (١)] لِأَنَّهَا تَقُولُ هَذَا إِذَا قِيلَ
إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلتَّذْكَيرِ وَجْهٌ إِلَّا الْحَمْلُ عَلَى إِرَادَةِ الْمَطَرِ كَمَا ذَكَرْتُ ،
وَلَيْسَ الْأَمْرُ هُنَا كَذَلِكَ •

الثالث : أَنَّ الرَّحْمَةَ الَّتِي هِيَ الْمَطَرُ لَا تَخْتَصُّ بِالْمُحْسِنِينَ ،
لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَكَفَّلَ بِرِزْقِ الْعِبَادِ طَائِعِهِمْ وَعَاصِيهِمْ ، وَأَمَّا الرَّحْمَةُ
الَّتِي هِيَ الْغُفْرَانُ وَالتَّجَاوُزُ فَإِنَّهَا تَخْتَصُّ فِي خُطَابِ الشَّرْعِ بِالْمُحْسِنِينَ
الْمُطِيعِينَ ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَوْقُوفَةٍ عَلَيْهِمْ لَا شَرْعًا وَلَا عَقْلًا عِنْدَ أَهْلِ
الْحَقِّ (٢) ، إِلَّا أَنْ ذَلِكَ يَذْكَرُ عَلَى سَبِيلِ التَّنْشِيطِ لِلْمُطِيعِينَ وَالتَّخْوِيفِ
لِلْعَاصِينَ ، وَهَذَا فِيهِ لَطْفٌ ، وَقَلَّمَا يَتَنَبَّهُ لَهُ إِلَّا الْأَفْرَادُ ، وَمَنْ تَمَّ
زَلَّتْ أَقْدَامُ الْمُعْتَزِلَةِ ، فَإِنَّهُمْ يَجِدُونَ فِي خُطَابِ الشَّرْعِ (٣) مَا يَقْتَضِي (٤)
تَخْصِيسَ الْغُفْرَانِ وَالتَّجَاوُزِ وَالْإِحْسَانَ بِالْمُطِيعِينَ ، فَيَنْفُونَ رَحْمَةَ اللَّهِ
عَنْ أَصْحَابِ الْعِصْيَانِ ، فَيَحْجَبُونَ (٥) وَاسِعًا : «أَهْمُ يَقْسِمُونَ
رَحْمَةَ رَبِّكَ» (٦) « وَاللَّهُ يُخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ » (٧)
« يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ » (٨) « يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ » (٩) ، هَذَا الَّذِي

(١) زيادة عن ح وليست في د وسائر النسخ •

(٢) م : « هذا هو الحق » مكان « عند أهل الحق » •

(٣) ح : « الشارع » •

(٤) بعدما في ح : « بظاهره » •

(٥) ل : « فيتحجبون » ، ف : « فيحجبون » وكلاهما تحريف •

(٦) الزخرف : ٣٢/٤٣ •

(٧) البقرة : ١٠٥/٢ •

(٨) آل عمران : ٤٠/٣ ، الحج : ١٨/٢٢ •

(٩) المائدة : ١/٥ •

فطرفنا الله عليه من حسن الاعتقاد ، وإيثاره نسأل التوفية (١) عليه بسنة
وكرمه [د : ٢٤٢] .

وهذا الوجه يمكن الجواب عنه بأنه كما جاز تخصيص الخطاب
بالغفران بالمحسنين على سبيل الترغيب كذلك [يجوز (٢)] تخصيص
المطر الذي هو سبب الأرزاق بهم ترغيباً في الإحسان .

الرابع : أنك لو قلت : إن مطر الله قريب لوجدت هذه الإضافة
[ه : ١١٦] تمجثها الأسماع وتنبو عنها الطباع ، بخلاف « إن رحمة
الله » ، فدل على أنك ليس بمنزلته في المعنى ، وهذا الوجه يمكن
الجواب عنه بأمرين :

أحدهما : أن يقال : لا ندعي أنك الرحمة بمعنى المطر ، بل
إن مجموع رحمة الله استعمل مراداً به المطر .

والثاني : أنك المطر معلوم أنك من جهة الله سبحانه ، فإضافته
إليه (٣) كأنها غير مفيدة ، بخلاف قولك : رحمة الله ، فإن الرحمة عامة ،
فإن للعباد رحمة خلقها الله سبحانه يتراحمون بها بينهم ، فإذا أضيفت
الرحمة إليه سبحانه أفاد أنه ليس المقصود الرحمة المضافة إلى العباد ،
وتظيره أنك تقول : كلام الله لأن الكلام عام ، ولا تقول : قرآن الله
لأنك خاص بكلام الله سبحانه ، والإنصاف أن يقال في هذا القول :
إنك لا يخلو أمر قائله من أمرين ، وذلك لأنه إما أن يدعي أنك

(١) د ، ل ، ه : « التوفيق » تعريف ، وما أثبت عن ف ، م ، ح .

(٢) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ وح .

(٣) كذا في ح وفي د وسائر النسخ : « إليها » تعريف .

الرحمة (١) لفظ مشترك بين المطر وغيره ، وآنه موضوع بالأصالة (٢) للمطر كما أنه موضوع لغيره بالأصالة ، أو يدعي أنه موضوع لغيره بالأصالة أو يدعي أنه موضوع (٣) لغير المطر بطريق الأصالة ، ثم (٤) تجوز به عن الرحمة ، فإن ادعى الأول فقد يمنع ذلك بأنّ الذهن إنما يتبادر عند إطلاق (٥) الرحمة إلى غير المطر ، والمشارك إنما حقه أن يكون على الاحتمال بالنسبة إلى معنيه أو معانيه ، لا يكون أحدها (٦) أولى من غيره وإنا يتعكّن المراد بالقرينة ، ثم إنا لا نجد أهل اللغة حيث يتكلمون على الرحمة يقولون :

ومن معانيها المطر ، فلو كانت موضوعة له لذكروها كما يذكرون معاني المشترك ، وإن ادعى الثاني فيلزمه أن يجيز في فصيح الكلام : أرض مخضر ، وساء مرتفع ورحمة واسع ، ويقول : أردت بالأرض المكان وبالسما السقف وبالرحمة الإحسان ، وهذا ما لا يقول به أحد من النحويين ، وإنا يقع ذلك في الشعر أو في نادر من (٧) الكلام

(١) د ، ف ، ل ، م : « الرد » تحريف ، وما أثبت عن ه ، ح .

(٢) ل « بالاضافة » تحريف .

(٣) قوله : « لغيره بالأصالة أو يدعي أنه موضوع » ليس في ح . وبسقوط هذه العبارة يستقيم السياق .

(٤) ح : « يتجوز » .

(٥) د ، ح : « الاطلاق » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ .

(٦) كذا في ح ، وفي د وسائر النسخ : « أحدهما » تحريف .

(٨) « من » ليست في ح .

وما هذه سبيله (١) لا يخرج عليه كتاب (٢) الله تعالى الذي نزل بأفصح اللغات وأرجح العبارات وألطف الإشارات •

فإن قلت : فإنني أجد في كلام كثير من المفسرين تخريج آيات (٣) من التنزيل على مثل ذلك ، كما قالوا في قوله سبحانه : « وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ (٤) » ثم قال تعالى : [هـ : ١١٧] « فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ (٥) » :
إِنَّهُ (٦) جاز حملاً على المعنى القسمة وهو المقسوم •

قلت : الذي عليه أهل التحقيق أنّ الضمير عائد على ما من قوله تعالى : « مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ » [أي : فارزقوهم من الذي تركه الوالدان (٦)] على أنّ القِسْمَ والقِسْمَةَ واقعان في العربية على المقسوم وقوعاً كثيراً ، فلا يمتنع عود الضمير على القسمة مذكراً ، يدل ذلك على ذلك قوله سبحانه : « وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ (٧) » أي مقسوم بينهم •

واعلم أنّك لا بُعد في أنّ يقال : إنّ التذكير في قوله سبحانه « قريب » لمجموع أمور من الأمور قدمناها •

-
- (١) ف « وما قصده سبيله » تحريف •
 - (٢) « كتاب » ليست في ف •
 - (٣) « من المفسرين تخريج آيات » ليست في ف •
 - (٤) النساء : ٨/٤ •
 - (٥) ح : « فلو » •
 - (٦) النساء : ٧/٤ •
 - (٧) زيادة عن ح وليست في د وسائر النسخ •
 - (٨) القمر : ٢٨/٥٤ •

فنقول : لما كان المضاف يكتسب (١) من المضاف إليه التذكير ، وهي مقاربة للرشحُم في اللفظ ، وكانت الرحمة هنا بمعنى المطر ، وكانت (٢) « قريب » على صيغة مغيل ، وفعل الذي بمعنى فاعل قد يحصل على فعل الذي (٣) بمعنى مفعول جاز (٤) التذكير ، وليس هذا قضاءً لما قد مناه ، لأنه لا يلزم من انتقاء اعتبار شيء من هذه الأمور مستقلاً انتقاء اعتباره مع غيره .

هذا آخر ما تحرر لي في (٥) هذه الآية الكريمة والله تعالى أعلم بغيه . انتهى كلام ابن هشام .

قال ابن الصائغ في تذاكرته :

تكلم بعض مشايخ العصر وهو الشيخ تقي الدين الشبكي بمدرسة الملك المنصور على قوله تعالى في سورة « والذاريات » : « فَتَوَلَّ عَنْهُمْ فَمَا أَنْتَ بِمَلْثُومٍ ، وَذَكَرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ (٦) » ، ونقل عن المفسرين فيها قولين :

الأول : أن المعنى : تَوَلَّ عَنْكَ الكفار وأعرض عنهم فما (٧) تلام على ذلك ، وارفع التذكير فَإِنَّ الذِّكْرَى تنفع

(١) ف : « يكسب » .

(٢) ح : « وكان » .

(٣) « الذي » ليست في ح .

(٤) كذا في ه ، ح ، وفي د وسائر النسخ « جاء » .

(٥) ف ، ل : « من » تعريف .

(٦) الذاريات : ٥٤/٥١ - ٥٥ .

(٧) م : « فلا » .

المؤمنين ، « إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ » (١) .
 الثاني : أَنَّ المعنى : تَوَلَّى عن الكفار وَأَعْرَضَ عنهم
 وَذَكَرَ الْمُؤْمِنِينَ فَإِنَّ الذِّكْرَ تنفع المؤمنين ، قال : وعلى القول الثاني
 يحتمل أَنْ تكون الآية من باب التنازع ، فاعترض على هذا بِأَنَّ
 شرط باب التنازع إِمْكَانٌ (٢) تسليط العاملين السابقين على المعمول
 المتنازع فيه ، ولذا (٣) لم يُجْزِ سَيُوبِيهِ أَنَّ (٤) بيت امرئ القيس
 من باب [هـ : ١١٨] التنازع ، أعني قوله (٥) :

كفاني وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلًا مِّنَ الْمَالِ

ومن أجاز ذلك فلما (٦) ذكره المازني ، ليس هذا موضع ذكره ،

(١) ق : ٣٧/٥٠ .

(٢) « إِمْكَانٌ » ليست في ل .

(٣) ف ، ل : « وَذَلِكَ » ، م ، « وَكَذَلِكَ » .

(٤) ف ، هـ : « كُونَ » .

(٥) صدر البيت : « فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ » وهو في ديوان

امرئ القيس : ٣٩ وسيبويه : ٧٩/١ والانصاف : ٨٤ وسمط اللألي :

٨٥ وشرح المفصل : ٧٩/١ والمغني : ٥٦٢ والمقاصد للعيني : ١٥٨/١

والهمع : ١١٠/٢ والخزانة : ١٥٨/١ ، وورد بلا نسبة في المقتضب :

٧٦/٤ والخصائص : ٣٨٢/٢ والمقرب : ١٦١/١ والمغني : ٢٨٣ ،

٢٩٨ . قال سيبويه بعد أن أنشد البيت : « فَإِنَّمَا رَفَعَ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ

القليل مطلوباً وَإِنَّمَا كَانَ الْمَطْلُوبُ عِنْدَهُ الْمَلِكُ وَجَعَلَ الْقَلِيلَ كَافِيًا وَلَوْ

لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى » .

(٦) ف ، ل ، م : « فِيمَا » تحريف .

أَوْ لِمَا (١) ذكره ابن مَكْتُون وقد رُدَّ (٢) عليه ، وإذا تحرر هذا
 فالآية لا يمكن أن تحمل على التنازع ، لأنَّ « ذكر » لا يمكنه العمل
 في المؤمنين من جهة الحيلولة بينهما بالفاء وإنَّ ، وكلُّ منها له صدر
 الكلام ، [وما له صدر الكلام (٣)] لا يعمل ما قبله فيما بعده ، وقد
 نقل عن ابن عصفور أنه قال : « كل ما لا يعمل فيما قبله لا يعمل
 ما قبله فيما بعده » ، فنازع في أنَّ الفاء مانعة ، واستند في منعه
 إلى ما حكى من قولهم : « زيدا فاضرب » ، وقال : « هذه الفاء
 للسببية كالتي هنا لا فرق بينهما ، إذ المعنى : تنبه فاضرب زيدا » •

وقال أيضاً : إنَّ المعربين اتفقوا على تعلُّق يوم من قوله : « إنَّ
 عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ » ، ما له مِنْ دافعٍ ، يَوْمَ تَمْشُرُ
 السَّمَاءُ مَوْراً (٤) « بواقع (٥) ، مع أنَّ ما لها صدر الكلام ،
 ولم يمنع من ذلك ما عدا الإمام فخر الدين ، واستند الإمام فخر الدين
 في ذلك إلى أنَّ العذاب (٦) المكنِّي عنه لم يقع في ذلك اليوم ، بل
 بعد ذلك في يوم البعث وهذا اعتراض قريب لأنَّ اليوم يطلق على تلك
 الأزمنة جميعها ، وعلى هذا فلا مانع من أن تكون الآية السابقة من

(١) ل : « ما » تحريف •

(٢) م : « ورد » تحريف •

(٣) زيادة عن هـ وليست في د وسائر النسخ •

(٤) الطور ٥٢/٧ ، ٨ ، ٩

(٥) ل : « الواقع » تحريف •

(٦) هـ : « عذاب » •

باب التنازع ، واستند بعضهم في منع (٧) التنازع في الآية الى أن ذلك يتخرج على أحد القولين في الجملة الاسمية الواقعة جواباً هل لها موضع من الإعراب أم (١) لا ؟ فإن قلنا : إن لها موضعاً من الإعراب ينبغي أن لا يجوز التنازع ، لأنه يشترط (٢) في باب التنازع أن يكون كل من العاملين له استقلال ، ولا أدري كيف قيل (٣) بذلك ، فإن النحاة جمهوراً هم يعدشون قوله تعالى : « أَتَوْنِي أَقْرَعٌ عَلَيْهٍ قِطْرًا » (٤) من باب الإعمال مع صريح الجزم فيه ، وكذلك قوله تعالى : « وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ : تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ » (٥) ، ثم إن شرط الاستقلال تحجير في المسألة لم تر من قيد (٦) بذلك (٧) ، وبل من جَوَّز ذلك حيث لا استقلال (٨) فقد رَدَّ ابن الضَّائِع (٩) على (١٠) ابن عصفور [ه : ١١٩] استدلاله —

-
- (١) ل : « معنى » تحريف .
(٢) كذا في ل . وفي د وسائر النسخ : « أو » تحريف .
(٣) د : « لا يشترط » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .
(٤) « قيل » ليست في م .
(٥) الكهف : ٩٦/١٨ .
(٦) المنافقون : ٥/٦٣ .
(٧) د ، ف ، ل : « قيده » ، وما أثبت عن م ، ه :
(٨) ل : « كذلك » .
(٩) ه : « حيث الاستقلال » تحريف .
(١٠) كذا في د ، وفي سائر النسخ : « ابن الصائغ » تصحيح .
(١١) ف : « عن » تحريف .

أعني ابن عصفور - على استعمال (١) عسى تامة (٢) بقوله (٣) تعالى :
 « عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً » وجعله ذلك
 دليلاً قاطعاً من جهة أنك لا يجوز أن يعتقد أن ربك مرفوع بعسى
 و « يبعثك » متحمل (٥) للضمير لثلا يلزم الفصل بين أبعاض الصلة
 بمعمول غيرها •

وقال : [د : ٢٤٣] أعني ابن الصائغ (٦) : يمكن أن تكون
 الآية من باب التنازع بأن يعمل الثاني ويجعل في الأول ضمير يعود
 على ربك ، فهو كما تراه قد (٧) أجاز التنازع مع أن العامل الأول لم
 يستقل ، وإئتما ذلك شيء كان يقوله شيخنا أثير الدين في قوله تعالى :
 « وَأَنْتَ كَانِ يَقُولُ سَفِيهُنَا (٨) » ، ويقول : كيف يجعل هذا
 من باب التنازع ولا استقلال في كلا الجملتين (٩) ؟ وهل مثل (١٠) هذا
 جائز ؟ فيذكر ذلك على سبيل الاستكشاف لا على سبيل التقييد للباب •

-
- (١) م : « استعماله » •
 (٢) « تامة » ليست في ه •
 (٣) ه : « في قوله » •
 (٤) الاسراء : ٧٩/١٧ •
 (٥) ه : « محتمل » •
 (٦) كذا في د ، وفي سائر النسخ : ابن الصائغ « تصحيف »
 (٧) م : « فقد » تعريف •
 (٨) الجن : ٤/٧٢ •
 (٩) ه : « المحتملين » تعريف •
 (١٠) « مثل » ليست في ل •

قال ابن الصائغ : وأقول : إنَّ مَنْ منعَ أن تكون هذه الآية من باب التنازع فلم يستند لأقوى من أنَّ « إنَّ » والفاء لهما صدر الكلام ، وماله صدر الكلام (١) يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله ، فكذلك ينبغي أن (٢) يمنع ما قبله من العمل فيما بعده من جهة صدريته ، وإذا استقرَّ ذلك وكان من شرط باب التنازع إمكان تسلط (٣) العامل على ذلك المعمول وعمله فيه كما تقدم في النقل عن سيبويه والعامل هنا - أعني الأول - لا يمكن أن يعمل في المتنازع فيه لما مرَّ ، وقد يتقوى (٤) ذلك بما ذكره الخفاف في شرح الكتاب ، فإنه (٥) قال فيه بعد إنشاد قول الشاعر (٦) :

كَأَنَّهِنَّ خَوَّافِي أَجْدَلٍ قَرَمٍ
وَلَسَى لِيَسْبِقَهُ بِالْأَمْعَزِ الْخَرْبُ

وقال : لا يجوز أن يعمل « ولسى » في الخرب ، لأن لام كي تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها ، فيمنع ما قبلها أن يعمل فيما

-
- (١) « وماله صدر الكلام » ليست في ه .
(٢) « أن » ليست في م .
(٣) د : « تسليط » وما أثبت عن سائر النسخ .
(٤) م : « يتوقى » تحريف .
(٥) هـ : « وانه » .
(٦) هو ذو الرمة والبيت في ديوانه : ٢٣ والمعاني الكبير : ٢٨٥ وأمالي القالي : ١٦٣/٣ . قوله : كأنهن يريد العمر في سرعتهن ، والخرب ذكر الحبارى ، والأمعز : موضع ، والضمير في « لسبقه » يعود إلى الصقر .

بعدها • انتهى ، فأقول : إنَّ مَنْ (١) منع التنازع في الآية لم يأت بشيء إنَّ كان مستنده ذلك ، لأنَّ معنى قول سيبويه وغيره من النحاة : إنَّ العاملين يشترط فيهما في هذا الباب إمكان تسلطهما على المعمول ، إنما يراد ذلك من جهة المعنى لا من [هـ : ١٢٠] جهة اللفظ ، ثم إنَّ الذي يقول بأنَّ ما يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله أن يعمل فيما بعده إنَّ كان من أجيلاء النحاة فلا يعني به إلاَّ أنَّه لا يصح أن يقول : ضربت ما زيدا ، كما لا يصح أن يقول : زيدا ما ضربت (٢) ، وإن كان من غيرهم فلا يعوَّل عليه ، كيف (٣) ومَنْ نقل عنه ذلك وهو ابن عصفور قد (٤) جعل قول الشاعر (٥) :

قَطُوبٌ فَمَا تَلَقَّاهُ إِلَّا كَأَنَّه

زَوْى وَجْهَهُ أَنْ لَا كَهْ قُتُوهُ حَنْظَلٌ

وقول الآخر (٦) :

-
- (١) « من » ليست في م •
(٢) م : « أن تقول : ضربت زيدا ما ضربت » تحريف •
(٣) « كيف » ليست في ف •
(٤) م : « وقد » تحريف •
(٥) هو عيسى بن يحيى بن سعيد أبي عمران الأعمى مولى آل طلحة بن عبيد الله ، والبيت في كتاب العقبة والبررة لأبي عبيدة معمر بن المثنى في نوادر المخطوطات المجموعة السابقة ص : ٣٥٢ - ٣٥٣ ، وورد في التمام في تفسير أشعار هذيل : ٧٧ بلا نسبة • قوله قطب يقطب : جمع ما بين عينيه ، وزوى الشيء : قبضه وجمعه •
(٦) هو ذو الرمة والبيت في ديوانه : ٥٢٧ والتمام في تفسير أشعار هذيل :

→

ولم أمدح لأرضيه بشعري

لثيماً أن يكون أفاد مالا

من باب التنازع على إعمال (١) الأول ، ولا شك أن ناصب الفعل عنده من أدوات الصدور (٢) ، وكذلك جعل قول الشاعر (٣) :

ألا هل أتاها على بابها

بما فضحت قومها غامد

منه أيضاً على إعمال الثاني ، وكيف يعتقد هذا وقد اشترط النحاة كلهم أو غالبهم في هذا الباب أن يكون للجملة الثانية بالأولى تعلق ، إما بالعطف أو نحوه (٤) ، نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم :

٧٧ وأما ابن الشجري : ١٧٦/١ ومعاهد التنخيص : ٢٥٧/١ ، وورد بلا نسبة في شرح الحماسة للمرزوقي : ٣٤٣ ، وروايته في الديوان : »

ولست بمدح أبداً لثيماً بشعري أن يكون أفاد مالا

والرواية المثبتة عن شرح ديوان ذي الرمة : ١٥٣٤ وشرح الحماسة للمرزوقي والأماي ومعاهد التنخيص .

(١) د : « الاعمال » تعريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

(٢) ف « الصدر » .

(٣) أشد الجاحظ البيت في البيان والتبيين : ٢٤٩/١ مع بيتين آخرين وقال : « وقال امرأة من غامد في هزيمة ربيعة بن مكدم لجمع غامدة وحده » وورد البيت في الكامل : ٢٣/١ بلا نسبة غير أن المحقق أشار الى أن بعض النسخ ذكرت أن القائل هو ربيعة بن مكدم ، وذكره صاحب اللسان (فحمد) بلا نسبة .

(٤) انظر كلام ابن هشام في مغني اللبيب : ٥٦٢

« كما صلكيت وباركت ورحمت على إبراهيم » ، ومن إثبات العطف في ذلك قول الشاعر (٢) :

ولكن نصفاً لو سببت وسببني
بنو عبدة شمسه من مناف وهاشم

وقوله (٢) :

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى
ثلاث الأثافي والرشموم البلاقع

وقوله (٣) :

ألم يأتك والأنباء تنمي
بمالقت لبون بني زياد

(١) هو الفرزدق ، والبيت في ديوانه : ٨٤٤ وسيبويه : ٧٧/١ والمقتضب : ٧٤/٤ والانصاف : ٧٨ وشرح المفصل : ٧٨/١ ومعاهد التنصيص : ٤٧/١ - والنصف : العدل والانصاف .

(٢) تقدم البيت

(٣) ورد البيت منسوباً الى قيس بن زهير بن جذيمة العبسي في نوادر أبي زيد : ٢٠٣ وأمالي الشجري : ٨٤/١ ، ٢١٥/١ وشرح شواهد الشافية : ٤٠٨ والمقاصد للعيني ، ٢٣٠/١ والخزانة : ٥٣٤/٣ وجاء بلا نسبة في سيبويه : ٣١٥/٣ - ٣١٦ وشرح السبع الطوال : ٧٨ والخصائص : ٣٣٣/١ والنصف : ٨١/٢ ، ١١٤/٢ والانصاف : ٣٠ وشرح المفصل : ٢٤/٨ ، ١٠٤/١٠ ، والمغني : ١١٤ ، ٤٣٢ والهمع : ٥٢/١ .

وقوله (١) :

أَرْجُو وَأَحْسِي وَأَدْعُو اللَّهَ مُبْتَغِيًا
عَفْوًا وَعَافِيَةً فِي الرُّشُوحِ وَالْجَسَدِ

وقوله (٢) :

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب
جهاراً فكن في الغيب أحفظ لولد [ه: ١٢١]

وَأَلْفُ أَحَادِيثِ الوِشَاةِ فَكَلَّمَا
يُحَاوِلُ وَاشِرٍ غَيْرِ هِجْرَانِ ذِي عَهْدٍ

وقوله (٣) :

وَكَمْتًا مُدْمَمَةً كَأَنَّ مَثَوْنَهَا
جَرَى قَوْعَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْ أَنَّ مَذْهَبَ

-
- (١) ورد البيت في شرح شذور الذهب : ٤٢١ بلا نسبة .
(٢) لم أعر على نسبة للبيتين ، وهما في المقاصد للميني : ٢١/٣ والدرر :
١٤٤/٢ ، والأول منهما في شرح شذور الذهب : ٤٢٣ والأشموني :
١٠٥/٢ والهمع : ١١٠/٢ وشرح التصريح على التوضيح : ٣٢٢/١ ،
قال في اللسان (جهر) : « يقال : جاهرهم بالأمر مجاهرة وجهاراً :
عالتهم ، وجاهرني جهاراً أي علانية ولقيه نهاراً جهاراً بكسر الجيم
وفتحها وأبي ابن الأعرابي فتحها » اهـ .
(٣) هو طفيل الغنوي ، والبيت في ديوانه : ٢٣ وسيبويه : ٢٧/١
والانصاف : ٨٨ وشرح المفصل : ٧٨/١ وورد في المقتضب : ٧٥/٤
بلا نسبة . وقوله : كمتاً جمع أكتمت وليس بجمع كمت لأن المصغر

←

وقوله (١) :

قَضَى كَلْ ذِي دَيْنٍ فَوْقَى غَرِيمَهُ
وَعَزَّةٌ مَطْطُوطٌ مُعْتَى غَرِيمَهَا

وقوله (٢) :

وَإِذَا تَنَوَّرَ طَارِقٌ مُسْتَطَرِقٌ
نَبَحَتْ فَدَلَّكَهُ عَلَيَّ كِلَابِي

وقول الآخر (٣) :

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخِلَاءَ إِتْيِي
لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٍ

لايجوز جمعه لزوال علامة التصغير بالجمع ، ومدماة من دمي يندمي
أي شديدة الحمرة واستشعرت : جعلت شعراً والشعار من الشياب
بايلي الجسد ومذهب من أسماء الذهب .

(١) هو كثير عزة ، والبيت في ديوانه : ١٤٣ وعيون الأخبار : ٩٢/٤ وزهر
الآداب : ٢٢٢/١ وشرح المفصل : ٨/١ والمقاصد للعيني : ٣/٣
والهمع : ١١١/٢ : ١٤٦/٢ وشرح التصريح على التوضيح : ٣١٨/١
والخزانة : ٣٨٢/٢ ، وأنشده صاحب الانصاف : ٩٠ بلا نسبة .
وقوله : مطول من المطل وهو التسويف والمدافعة : من غرّم يغرّم
إذا لزمه دين ، ومعنى من التعنية وهو الأسر .

(٢) هو ابن هرمة ، والبيت في ديوانه : ٧٧ والحيوان : ٣٨٤/١ وأمالي المرتضى :
١١٣/٢ والخزانة : ٥٨٤/٤ - قوله : تنوّر : بحث عن النار
والطارق : الآتي بالليل .

(٣) لم أعر على نسبة للبيت ، وهو في المغني : ٥٤٢ والأشموني : ٦٠/٢ ،

وقول الآخر (١) :

هُوَ يَنْبِي وَهُوَ يَتُ الْغَايَاتِ إِلَى
أَنْ شَبَّتْ فَانْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ آمَالِي

وقول الآخر (٢) :

يَرْتَوِي إِلَيَّ وَأَرْتَوِي مَنْ أَصَادِفُهُ
فِي النَّكَايَاتِ فَأَرْضِيهِ وَيَرْضِيَنِي

وقول الآخر (٣) :

سَأَلْتُ فَلَمْ تَبْخُلْ وَلَمْ تُعْطِ طَائِلًا
فَسَيِّئَانِ لَا حَمْدَ لَدَيْكَ وَلَا ذَمَّ

حتى إنَّ ابن الدهان نقل عن البغدادي (٤) اشتراط العطف في هذا الباب ، ولا شك أنَّ حرف العطف يمتنع أن يعمل ما بعده فيما قبله ، والمشترط ذلك محجوج بقوله تعالى : « هَاؤُمُ اقْرَءُوا

← ١٠٣/٢ - ١٠٤ والمقاصد للعيني : ١٤/٣ والهمع : ٦٦/١ ،
١٠٩/٢ والدرر : ٤٥/١ ، ١٤٣/٢ وشرح التصريح على التوضيح :
٣٢١/١ بلا نسبة .

(١) ورد البيت في الأشموني : ١٠٤/٢ والمقاصد للعيني : ٣١/٣ بلا نسبة .

(٢) لم أجد البيت في شيء مما وقفت عليه من المصادر .

(٣) هو الحطيئة ، والبيت في ديوانه : ٣٢٩ والفاخر : ٢١٣ وديوان المعاني :

٣٩/١ ومحاضرات الراغب : ١٤٨/١ وجاء بلا نسبة في المقرب :

٢٥٠/١ ، ورواية عجزه في الديوان والفاخر وديوان المعاني : « المقرب :

« فسيان لافقر لديك ولا ذم » اه .

(٤) ه : « البغداديين » .

كِتَابِيهِ» (١) وقوله تعالى: «آتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قَطْرًا» (٢)،
وقول الشاعر (٣):

ولقد أَرَى تَعْنَى بِهِ سَيْفَانَةَ

تُصْبِي الحَلِيمَ وَمِثْلَهَا أَصْبَاهُ

وبقول الشاعر (٤):

بِعْكَاطٍ يُعْشِي النَّاطِرِ

نَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شِعَاعَهُ

وبقوله (٥):

عَلَّمُونِي كَيْفَ أَبْكِي

هَمُّ إِذَا خَفَّ القَطْرَيْنِ [ه: ١٢٢]

-
- (١) الخاقعة : ١٩/٦٩ .
(٢) الكهف : ٩٦/١٨ .
(٣) نسب البيت في سيبويه : ٧٧/١ والانصاف : ٨٩ الى رجل من باهلة ، وهو بلا نسبة في المقتضب : ٧٥/٤ ، ورجل سيفان : طويل مشوق كالسيف والأنتى سيفانة .
(٤) نسب البيت الى عاتكة بنت عبد المطلب في شرح الحماسة للمرزوقي : ٧٤٣ والمقاصد للدعي : ١١/٣ والدرر : ١٤٢/٢ وشرح التصريح على التوضيح : ٣٢٠/١ ، وجاء غير منسوب في المقرب : ٢٥١/١ والمغني : ٦٧٦ والأشمونى : ١٠٦/٢ والهمع : ١٠٩/٢ وقوله يعشي من الاعشاء ومنه الأعشى وهو الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار .
(٥) ورد البيت في أمالي القالي : ١٦٣/١ والمقرب : ٢٥١/١ بلا نسبة ،

وقال : قطن بالمكان : أقام فيه والقطين : المقيمون في الموضع لا يكادون يبرحونه .

وكان من سنين وقع الكلام في قوله تعالى : « وَأنتهم ظننوا كما ظننستم أن لن يبعث الله أحداً » (١) وأنه يجوز أن يكون ذلك من باب التنازع ولا أثر للموصول في منع ذلك ، ولا يقال : إن « أن » والفعل لا يضر فلا يجوز التنازع لأن من شرط باب التنازع [صحة] (٢) عمل المهمل في الضمير ، لأننا نقول : لا يمتنع أن يعود الضمير على مثل ذلك ، ومنه قوله تعالى : « وَأَن تَصْومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ » (٣) ، وقوله تعالى : « وَأَن تَعْمُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » (٤) ، وكان أيضاً تقدم لي مع الشيخ علاء الدين مثل ذلك في قوله تعالى : « رَبَّنَا وآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ » (٥) وأنه يجوز أن يكون من ذلك على تقدير على السنة رسلك .

وإذا استقرّ جواز التنازع في الآية فاعلم أنك على إعمال الثاني ، والقاعدة في مثل ذلك أن الأول إذا طلب منصوباً حذف على المختار ، إن كان ممكناً يجوز الاستغناء عنه ، ولكن بقي النظر هل نقدره ضميراً أو ظاهراً ؟ والأولى أن نقدره مضمراً لأن ذلك شأن باب التنازع ،

يقال : قطن بالمكان : أقام فيه والقطين : المقيمون في الموضع لا يكادون يبرحونه .

- (١) الجن : ٧/٧٢ .
- (٢) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .
- (٣) البقرة : ١٨٤/٢ .
- (٤) البقرة : ٢٣٧/٢ .
- (٥) آل عمران : ١٩٤/٣ .

فإن قلت : قد تقرر أنك متى دار الأمر بين شيئين وكان أحدهما هو الأصل وجب المصير إليه ، قلت : نعم الأمر كذلك إلا لعارض ، وههنا ثم (١) ما يسمع من ذلك ، وهو أنك إذا كان من باب التنازع وجب القول بأن الأول ضمير ، وساغ (٢) لتشبث الجملة الثانية بالأولى ولم يقبح (٣) من جهة أنه ليس مذكوراً لفظاً ، ولو لم (٤) يكن ذلك لاستحالت المسألة ، ولم يكن إذ ذاك من باب التنازع ، وهذا فرق ما بين المحذوف للدلالة أو التفسير (٥) ، فتنبه لذلك فإنني لم أجد أحداً نبه عليه ، ومما يقوِّي ذلك منع النحاة كالخفاف في الشرح (٦) التنازع في الحال والتمييز ، فلا يقال : « جاء زيد » وقعد عمر « ضاحكاً » على التنازع ، والسبب في ذلك أنك لا بد في التنازع من أنك إذا عملت الواحد أضمرت في الآخر إما تحذفه وإما تبقيه (٧) ، وإذا فلا شك أنك يجوز : « جاء [هـ : ١٢٣] زيد » وقعد عمر « ضاحكاً » على أنك حذفت من الأولى للدلالة الثاني [عليه] (٨) هذا ما لا أعتقد [د : ٢٤٤] فيه خلافاً . انتهى .

- (١) « ثم » ليست في م .
- (٢) ف : « وشاع » تصحيف وليست الكلمة في م .
- (٣) ف : « يفتح » تصحيف .
- (٤) « لم » ليست في م .
- (٥) ف : « والتفسير » تحريف .
- (٦) م : « في شرح الكتاب » .
- (٧) ل : « اما وبخذه واما بنفيه » ، ف ، م : « اما وتحذفه واما وتبقيه » وكلاهما تحريف وما أثبت عن د ، هـ .
- (٨) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .

قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم

في تذكرته ومن خطه نقلت

سئل شيخنا أبو حيان : هل يجوز مثل « قام زيد» و« عمر» و« بكر»
و« خالد» كلثهم » ؟ فأفتى بالجواز قياساً على التثنية ، قال (١) :

أولئك بثو خيرٍ وشرٍ كليهما

وقياساً على النعت نحو : « قام زيد» و« عمر» و« بكر» العقلاء »
لاشتراكهما في أنهما تابعان بغير واسطة . انتهى .

قال ابن مكتوم : ويقتضي النظر عدم الجواز ، لأن مثل ذلك
لا يحتاج إلى التأكيد لكونه نصاً في المراد منه ، فليتأمل .

وفي هذه التذكرة : قال ابن الأبرش : سألتني الوزير أبو الحسين
ابن السراج عن قول طفيل (٢) :

وراكِضَةً ما تَسْتَجِنُ بِجَنَّةٍ
بَعِيرٍ حِلَالٍ غَادَرَتْهُ مُجَعْفَلٌ

فقال : ألم يقل النحاة : إنَّ اسمَ الفاعلِ إذا وصفَ بطلِ عمله

(١) عجز البيت : « جميعاً ومعروفٍ أَلَمٌ ومنكرٌ والبيت منسوب إلى
مسافع العبيسي في شرح الحماسة للمرزوقي : ٩٩٠

(٢) ديوانه : ٦٨ والمعاني الكبير : ٨٨٩ وأما القالي : ١٠٤/١ وسمط
الذلي : ٣١٩ ، وجاء البيت بلا نسبة في المخصص : ١٤٧/٧ وسمط
الذلي : ٣٦٠ ومقاييس اللغة : ٢٢/٢ ، والحلال : مركب من مراكب
النساء ومجعفل : مصروع .

وقد وصف هذا بقوله : « ما تستجن بجنة » وأعمل في بعير حلال ، وكان يجب أن لا يعمل ؟ قلت له : الذي قال ذلك قال : إذا نوي الإعمال قبل الصفة ، وكذلك فعل ههنا فاستحسنه ، قال ابن الأبرش : ثم إني رأيت لابن جني أن هذه الجملة في موضع نصب على الحال من الضمير في راکضة وليست بصفة . انتهى .

وفي التذكرة المذكورة (١) : قال عالي بن عثمان بن جني : سألت أبي (٢) عن إعراب قوله (٣) :

غَيْرٌ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ
يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

فأجاب : إن المقصود ذم الزمان الذي هذه حاله ، فكأنه قال : زمان ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه ، فزمان مبتدأ وما بعده صفة له وغير خبر الزمان ، ثم حذف المبتدأ مع صفته وجعلت إظهار الهاء مؤذناً بالمحذوف [هـ : ١٢٤] لأنك إنما جئت بالهاء لمكا (٤) تقدمها ذكر ما ترجع إليه ، فصار اللفظ بعد (هـ) الحذف والإظهار : غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن ، قال : وإن شئت قلت :

(١) انظر شرح أبيات المغني للبغدادي : ٥/٤ .

(٢) « أبي » ليست في م .

(٣) نسب البيت الى أبي نواس في المغني : ١٧١ ، ٧٥٣ والمقاصد للعيني :

٥١٣/١ والدرر : ٧٢/١ والخزانة : ١٦٧/١ ولم أجده في ديوانه .

وورد بلا نسبة في أمالي ابن الشجري : ٣٢/١ والهمع : ٩٤/١

والأشموني : ١٩١/١ .

(٤) كذا في هـ وشرح أبيات المغني . وفي د وسائر النسخ : « كما » تحريف .

(٥) هـ : « بين » تحريف .

إنه محمول على المعنى كما حملت (١) « أقلُّ امرأةٍ تقول ذلك » على المعنى ، فلم تذكر في اللفظ خبراً لأقلِّ [مع] (٢) أنه مبتدأ (٣) ، وقد أضفت أقل إلى (٤) امرأة ووصفت المرأة بـ تقول ، ذلك كأنك قلت : قلَّ امرأة تقول ذلك ، فلم تحتج « أقل » إلى خبر لأنها في معنى « أقلِّ » ، وكذلك حمل سيبويه على المعنى قول مَنْ قال : « خطيئةٌ يومٍ لا أراك فيه (٥) » على معنى : يوم خطأٍ لا أراك فيه (٦) ، وما حمل على المعنى كثير في القرآن وفصيح الكلام . انتهى كلام أبي الفتح رحمه الله .

وقال (٧) ابن الحاجب في إعرابه (٨) : لا يصحُّ أن يكون (٩)

-
- (١) م : « جعلت » تحريف .
(٢) زيادة عن شرح أبيات المعنى ، وليست في دوسائر النسخ .
(٣) انظر توجيهه أبي علي الفارسي حذف هذا الخبر في الخزائن : ٢٦/٢ - ٢٧ .
(٤) « إلى » ليست في ف .
(٥) انظر الكتاب : ٨٤/١ والمثال الذي ساقه سيبويه هو « خطيئة يوم لا أصيد فيه » .
(٦) هـ : « يوم خطأ يوم لا أراك فيه » .
(٧) ف : « قال » .
(٨) ما نقله السوطي عن ابن الحاجب مسألة أملاها على البيت المذكور ، وهي في أماليه اللوح : ١١٩ - ١٢٠ من النسخة المصورة المحفوظة في معهد المخطوطات العربية ، وقد صرح ناسخ هذه النسخة في اللوح الأخير بأن السيوطي وقف عليها وانتقى منها ، وستأتي هذه المسألة ذاتها منقولة عن ابن الحاجب في هذا الجزء .
(٩) بعدها في الأمالي : « له » .

عامل (١) لفظيّ هنا يعمل في غير ، وإذا لم يكن (٢) عامل لفظي (٣) فإمّا أنّ يكون مبتدأ وإمّا أنّ يكون خبراً (٤) ، فلا يصح (٥) أن يكون مبتدأ لأنه لا خبر له (٦) ، لأنّ الخبر إمّا أن يكون ثابتاً أو محذوفاً ، الثابت لا يستقيم لأنّه إمّا « على زمن » وإمّا « ينقضي » ، وكلاهما [مفسد (٧)] للمعنى ، وأيضاً فإنك إذا جعلته مبتدأ (٨) لم يكن بدءاً من أن تقدر قبله موصوفاً ، وإذا قدرت قبله موصوفاً لم يكن بدءاً من أن يكون « غير » له ، و « غير » ههنا ليست له وإنما هي لزمن ، ألا ترى أنّك لو قلت : « رجل غير مرّ بي » لكان في غيرك (٩) ضمير عائد على رجل ، ولو قلت : « رجل غير متأسف (١٠) على امرأة مرّ بي » لم يستقم لأنّ غيراً لمّا جعلته في المعنى للمرأة خرج عن أنّ يكون صفة لما قبله ، ولو قلت : « رجل غير متأسف

- (١) د : « فاعل » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ والأمايلي .
- (٢) بعدما في الأمايلي : « له » .
- (٣) من « هنا يعمل » الى « لفظي » ليس في ف .
- (٤) الأمايلي : « خبر مبتدأ » .
- (٥) الأمايلي : « ولا يصح » .
- (٦) « لأنه لا خبر له » ليست في م .
- (٧) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والأمايلي .
- (٨) كذا في هـ والأمايلي وفي د وسائر النسخ : « مسنداً تحريف . وستأتي بلفظ « مبتدأ » .
- (٩) كذا في الأمايلي ، وفي د وسائر النسخ : « غير » .
- (١٠) م : « مستأسف » .

عليه مرّ بي « جاز لأتّه (١) في المعنى للضمير ، والضمير عائد على
المتبداً فاستقام ، فتبين أيضاً (٢) أنه لا يكون مبتداً لذلك . وإن
جعلت (٣) الخبر محذوفاً لا يستقيم لأمرين :

أحدهما أننا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

والآخر : أتّه لا قرينة تشعر بحذفه ، ومن شرط صحة حذف
وجود القرينة ، وإن جعلته خبر (٤) مبتداً مقدر (٥) لم يستقم لأمر :
منها أنك إذا جعلته خبراً (٦) لم يكن بدّ من ضمير يعود منه إلى
المتبداً ، لأنه في معنى مغاير ، ولا ضمير (٧) فلا يصح أن يكون خبراً ،
[هـ : ١٢٥] .

الثاني : أننا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

الثالث : أن حذف المتبداً مشروط بالقرينة ، ولا قرينة ، فتبين
إشكال إعرابه كذلك .

وأولى ما يقال فيه أنه أوقع المظهر موقع المضمّر لما حذف
المتبداً من أول الكلام ، فكان « التقدير : زمن » ينقضي بالهمّ والحزن

(١) الأمالي : « لأنها » وستأتي بهذا اللفظ .

(٢) « أيضاً » ليست في الأمالي .

(٣) الأمالي : « جعل » .

(٤) ف : « غير » تعريف .

(٥) د : ل « بيدا » ، ف : « بيدا » وكلاهما تعريف وليست الكلمة في م
وما أثبت عن هـ .

(٦) الأمالي : « خبر مبتداً » .

(٧) بعدما في الأمالي : « يعود على ما تقدّمه فلا . . . » .

غيرُ مأسوفٍ عليه ، فلما حذف المبتدأ من غير قرينة تشعر به أنتهى به ظاهراً مكان المضمّر ، فصارت العبارة فيه كذلك ، وهو وجه حسن ولا بُعد في مثل ذلك ، فإنّ العرب تجيز : « إنَّ يكرمني زيدٌ » إنَّي أكرمه » وتقديره : إنني أكرم زيدا إنَّ يكرمني ، فقد أوقعت زيدا [موقع المضمّر لما اضطررت إلى إعادة الضمير إليه وأوقعت المظهر (١)] لما أخترته عن الظاهر ، فتبين (٢) لك اتساعهم في مثل ذلك وعكسه [ويحتمل (٣)] أن يقال : إنهم استعملوا غيراً بمعنى (٤) لا كما استعملوا لا بمعنى غير ، وذلك واسع في كلامهم ، فكأنه قال : لا تأسف على زمن هذه صفته ، ويدل (٥) على استعمالهم غيراً بمعنى لا (٦) قولهم : « زيدٌ » (٧) عمراً غير ضارب » ولا يقولون : « زيدٌ عمراً مثل ضارب » لأنّ المضاف [إليه (٨)] لا يعمل فيما قبل المضاف (٩) ، ولكنه لما كانت (١٠) غير تحمل على لا جاز فيها ما

-
- (١) زيادة عن الأمالي وجاء مكانها في د وسائر النسخ : « مقام الضمير » ووردت العبارة في هذا الجزء .
 - (٢) الأمالي : « فقد تبين » .
 - (٣) زيادة عن هـ والأمالي وليست في د وسائر النسخ .
 - (٤) ل : « لمعنى » تعريف .
 - (٥) الأمالي : « ويدلك » .
 - (٦) « لا » ليست في م .
 - (٧) د ، م : « زيدا » وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي .
 - (٨) زيادة عن الأمالي وليست في د وسائر النسخ .
 - (٩) د وسائر النسخ : « المضاف إليه » تعريف ، وفي الأمالي : « المضاف » مما أثبت عنها .
 - (١٠) كذا في الأمالي وفي : وسائر النسخ : « كان » .

[لا] (١) يجوز في مثل ، وإن (٢) كان بابهما واحداً ، وإذا كانوا قد (٣) استعملوا « أَقْلُ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ » بمعنى النفي مع بعده عنه بعض البعد فَكَلَانَ° يستعملوا غيراً بمعنى لا مع موافقتها لها (٤) في المعنى أجدر ، فإن قيل : فإذا (٥) قدرتموه (٦) بمعنى لا فلا بد له (٧) من إعراب من حيث إنه (٨) اسم فما إعرابه ؟ قلنا : إعرابه كإعراب « أَقْلُ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ » فهو مبتدأ لا خبر له استغناء عنه ، لأنَّ المعنى : ما (٩) رجلٌ يقولُ ذلك ، فإذا (١٠) كان كذلك صحَّ المعنى من غير احتياج إلى خبر ، ولا استنكار بمبتدأ لا خبر له إذا كان المعنى (١١) بمعنى جملة مستقلة ، كقولهم (٢٢) : « أَقَائِمٌ »

-
- (١) زيادة عن هـ والأماي وليست في دوسائر النسخ .
 - (٢) ف : « مثل ذلك وإن » .
 - (٣) « قد » ليست في هـ .
 - (٤) كذا في الأماي ، وفي دوسائر النسخ : « لا » تحريف .
 - (٥) د : « قال » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ والأماي .
 - (٦) الأماي : « قدرتموها » .
 - (٧) « له » ليست في ف .
 - (٨) الأماي : « كونه » .
 - (٩) ل : « يا » تحريف .
 - (١٠) م : « فإن » .
 - (١١) الأماي : « إذا كان في المعنى » وستأتي كذلك .
 - (١٢) : « كقوله » .

الزيدان ، فإنَّه بالإجماع مبتدأ ولا يقدر (١) محذوف ، والزيدان فاعل به (٢) ، فهذا مبتدأ لا خبر له في اللفظ ولا في التقدير ، وإنما استقام لأنه في معنى (٣) أيقوم (٤) الزيدان ؟ وكذلك (٥) قول بعض النحويين في مثل تراك (٦) ونزال : إنه مبتدأ وفاعله [ه : ١٢٦] مضمّر ، ولا خبر له لاستقامة المعنى من حيث كان معناه انزل [واترك (٧)] ، وهذا هو الصحيح فيه (٨) ، وقد ذهب (٩) كثير إلى أنه منصوب انتصاب المصدر (١٠) ، كأنه قيل في نزال (١٢) : انزل نزولاً ، وهذا عندي (١٢) ضعيف لأنه لو كان كذلك وجب أن يكون معرباً بمشابهة سقياً ورعيّاً (١٣) ، ونحن نفرّق بين سقيّاً وبين

-
- (١) ه والأماي : « مقدر » .
 - (٢) بعدها في الأماي : « ليس بخبر » وستأتي بهذا اللفظ .
 - (٣) الأماي : « المعنى » وستأتي بهذا اللفظ .
 - (٤) م والأماي : « يقوم » تحريف .
 - (٥) كذا في هـ والأماي وفي دوسائر النسخ : « وذلك » .
 - (٦) دوسائر النسخ : « دراك » تحريف وما أثبت عن الأماي ، وستأتي بلفظ « نزال » .
 - (٧) زيادة عن الأماي وليست في دوسائر النسخ .
 - (٨) « وهذا هو الصحيح فيه » ليست في الأماي .
 - (٩) « ذهب » ليست في ل .
 - (١٠) كذا في الأماي وفي دوسائر النسخ : « مصدر » .
 - (١١) « نزال » ليست في ف .
 - (١٢) الأماي : « عندنا » .
 - (١٣) قوله : « بمشابهة سقيّاً ورعيّاً » ليس في الأماي .

تزال ، فكيف يمكن (١) حملها على إعراب واحد وهو أن يكونا مصدرين مع أن أحدهما معرب والآخر مبني ؟ والله أعلم .

وقال ابن مكتوم في موضع آخر من تذاكرته : مأسوف مفعول من الأسف وهو الحزن ، و « على » متعلق به ، كقولك أسفتُ على كذا أسفاً وحزرت عليه حزناً ولهفتُ عليه لهفاً وأسيت [د : ٢٤٥] عليه أسى ، وموضع قوله « بالهم » نصب على الحال ، والتقدير : ينقضي مشوباً بالهم ، و « غير » رفع بالابتداء ، ولما أضيفت إلى اسم المفعول ، وهو مسند إلى الجار والمجرور ، استغنى المبتدأ عن خبر كما استغنى قائم ومضروب في قولك (٢) : « أقائم أخواك » و « ما مضروب (٣) غلاماك » عن خبر من حيث سد الاسم المرفوع بهما مسد الخبر ، لأن « قائم » و « مضروب » قاما (٤) مقام يقوم ويضرب ، فتزك كل واحد منهما مع المرفوع به (٥) منزلة الجملة ، وكذلك إذا أسندت اسم المفعول إلى الجار والمجرور سد الجار والمجرور (٧) سد الاسم الذي يرتفع به ، كقولك :

(١) ل : « يكون » .

(٢) ل : « قولنا » .

(٣) من د « في قولك » الى « مضروب » ليس في ه .

(٤) د : « قائما » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ .

(٥) « به » ليست في م .

(٦) م : « وكذلك أيضاً إذا » .

(٧) « سد الجار والمجرور » ليست في م .

« أيحزن (١) على زيد » و « ما يؤسف على عمرو » فلمَّا كانت غير للمخالفة في الوصف فجرت (٢) لذلك مجرى حرف النفي ، وأضيفت إلى اسم المفعول وهو مسند إلى الجار (٣) والمجرور (٤) والمتضايقان بمنزلة الاسم الواحد سدهُ ذلك مسدهُ الجملة (٥) حيث أفاد قولك : غير (٦) مأسوف على زيد ما يفيدُه قولك : ما يؤسف على زيد (٦) ، قال أبو حيان (٨) : وظيره في الإعراب قول المتنبى (٩) :

ليس بالمنكسر أنْ بَرَزَتْ سَبَقًا

غير مَدْفُوعٍ عَنِ السَّبْقِ الْعِرَابِ

قال ابن مکتوم في تذكرته :

ذكر لي شيخنا أبو حيان أنْ بعض الطلبة سأل ابن الأخرس

-
- (١) د ، ل ، م : « الحزن » تعريف وما أثبت عن ه .
(٢) ه : « جرت » .
(٣) « الى الجار » ليست في م .
(٤) من « سد الجار والمجرور » الى « والمجرور » ليست في ف .
(٥) د : « سبيل ذلك مسند الجملة » تعريف . وما أثبت عن سائر النسخ .
(٦) من « الاسم الواحد » الى « غير » لس في ل .
(٧) م : « ذلك » تعريف .
(٨) ما نقل عن أبي حيان هنا تذكرته ، انظر الخزاعة : ١٦٧/١ .
(٩) ديوانه : ١٣٢ والمقاصد للعيني : ٥١٥/١ ومعاهد التنصيص : ٥٣/٣ وشرح أبيات المفني للبغدادي : ٤/٤ . والعرب من الخيل : المضمرات المعدّات للسير .

عن نصب مقالة في قول الشاعر (١) :

مقالةً أنْ قَدْ قَلَّتْ [ه : ١٢٧]

فأنشده ابن الأخضر (٢) :

• • • • • ولا تَصْحَبِ الأَرْدَى فَتَرْدَى مع الرّدي

قال : فكرر الطالب عليه السؤال وذلك بحضرة ابن الأبرش ،
فقال ابن الأبرش : قد أجابك لو عقلت (٣) .

قال ابن مكتوم : وذكر لي شيخنا أنه كوتب بذلك من غزوة
وأنته أجاب عن ذلك على الفور بما حاصله : إن مقالة بدل من فاعل
فعل (٤) في بيت قبل البيت الذي (٥) هي فيه ، وهو قول النابغة
الذبياني :

(١) البيت بتمامه :

« مقالة أن قد قلت سوف أتاله

وذلك من تلقاء نفسك رائع

وقبله :

أشاني أبيت اللعن أنك لتسني

وتلك التي تستك منها المسامع »

• والبيتان في ديوان النابغة الذبياني : ٤٨ والمغني : ٥٧٣ .

(٢) صدر البيت : « إذا كنت في قوم فصاحب خيارهم » ، وهو لعدي بن

زيد العبادي ، ديوانه : ١٠٧ ، وورد بلا نسبة في المغني : ٥٧٣ .

(٣) من « قال ابن مكتوم في تذكرته » الى « لو عقلت » ليس في ف .

(٤) « فعل » ليست في م .

(٥) كذا في ه وفي د وسائر النسخ : « التي » تحريف .

أَتَانِي أَبَيْتَ اللَّعْنِ أَتَكَ مُلْتَنِي
وَتِلْكَ الَّتِي تَسْتَكُّ مِنْهَا الْمَسَامِعُ

مقالة أن قد قلت

فمقالة بدل من فاعل أتاني وهو « أنك لمتني » ، وهي تروى بالرفع والنصب ، فمن رفع فظاهر ، ومن نصب بناها على الفتح لإضافتها إلى مبني ، وصار ذلك نظير قوله تعالى : « لقد تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ (١) » و « مثل ما أتاكم تَنطِقُونَ (٢) » ، وقول الشاعر (٣) :

. مِثْلَ مَا أَتَمَرَ حَمَاضُ الْجَبَلِ

و (٤) : وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ

-
- (١) الأنعام : ٩٤/٦ .
(٢) الذاريات : ٢٣/٥١ .
(٣) صدر البيت : « وتداعى مَنخِراه بدم » ، ولم أقف على نسبة له ، وهو في أمالي ابن الشجري : ٢٦٦/٢ وشرح الفصل : ١٣٤/٨ والمقرب : ١٠٢/١ واللسان (حمض) بلا نسبة ، والحماض نبت جبلي شديد الحمض واحده حمأضة .
(٤) البيت بتمامه :

« فأصبحوا قد أعباد الله نعمتهم

إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر »

وقائله الفرزدق ، وهو في ديوانه : ٢٢٣ وسيبويه : ٦٠/١ والمقتضب :



و (١) : لم يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ

• • • • •

انتهى معنى جواب شيخنا وهو محكي^١ عن أبي الحجاج الأعمى ،
وفي هذا الجواب نظر ، فَإِنَّهُمْ نَصَّحُوا عَلَى أَكْثَرِهِ (٢) ليس كل ما يضاف
إلى مبنيٍّ يجوز بناؤه ، وإِنَّمَا ذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِمَا كَانَ مَبْهَمًا ، نحو :
غير ومثل وبين ودون وحين ونحوها ، وقد ذكرت له ذلك بعد

←
١٩١/٤ والمقرب : ١٠٢/١ والجنى الداني : ١٨٩ والمغني : ٤٠٢ ،
٥٧١ والمقاصد للمعيني : ٦/٢ والهمع : ١٢٤/١ والدرر : ٩٥/١ ،
والخزانة : ١٣٠/٢ .

(١) عجز البيت : « حمامة في غصون ذات أوقال » وهو لأبي قيس صيفي
ابن الأسلت الأوسي الجاهلي ، وهو في ديوانه : ٨٥ وجمهرة اللغة :
٤٩٣/٣ والدرر : ١٨٨/١ والخزانة : ٤٥/٢ - ٤٦ ونسبه سيبويه
٣٢٩/٢ . الى رجل من كنانة وأورده ابن يعيش في شرح المفصل :
٨٠/٣ منسوباً الى أبي قيس بن رفاعة وحكى البغدادي الاختلاف في
نسبه الى الشماخ والى رجل من كنانة والى أبي قيس بن رفاعة
الأنصاري ، وانظر تفصيل ذلك في الخزانة : ٤٩/٢ ، وورد البيت
بلا نسبة في معاني القرآن : ٣٨٣/١ وأمالي ابن الشجري : ٤٦/١ ،
٢٦٤/٢ والمرتجل : ١٠٩ والانصاف : ٢٨٧ وشرح المفصل : ١٣٥/٨
والمغني : ١٧١ ، ٥٧١ والهمع : ٢١٩/١ وشرح التصريح على
التوضيح : ١٥/١ والأوقال جمع وقل وهو ثمر الدوم اليابس .

(٢) د : « ان » وما أثبت عن سائر النسخ .

فأذعن له ، فإن كان ابن الأخضر أراد ذلك ففيه ما ذكرناه (١) وإن كان أراد غيره فيفكر في وجهه • انتهى •

قال ابن مكتوم : سألتني بعض الأصحاب عن نصب يمين وشمال في قول أبي الطيب المتنبي (٢) :

وَأَقْسِمُ لَوْ صَلَّحْتَ يَمِينِ شَيْءٍ

لَمَا صَلَّحَ الْعِبَادُ لَهُ شِمَالًا [ه : ١٢٨]

فأعربتني تمييزين ، ثم ظهر لي بعد ذلك أنهما حالان ، وذاكرت بذلك شيخنا الأستاذ أبا حيان فقال لي : سألتني شيخنا بهاء الدين بن النحاس عن نصبهما فقلت له : على الحال كقولي (٣) : أصلح (٤) لك غلاماً وتلميذاً ، فقال : يظهر لي أنه تمييز ، قلت له : التمييز الذي عن (٥) تمام الكلام ، وهذا البيت منه على تقديره لا بد أن يكون منقولاً من فاعل أو [من (٦)] مفعول على رأيي (٧) ، وهذا لا يصلح فيه ذلك ولا في قولي : أصلح لك (٨) تلميذاً ، فقال : يصح أن

(١) م : « ذكرنا » •

(٢) ديوانه : ١٣١ •

(٣) م : « كقولك » •

(٤) ه : « صلح » •

(٥) ه : « على » تحريف •

(٦) ليست في د ، م وأثبتها عن ف ل ، ه •

(٧) ه : « رائتي » تحريف ، ف ، ل : « رأي » •

(٨) « لك » ليست في م •

تقدر (١) يصلح لك تلميذي (٢) فقلت له : لفظ التلميذ هو الفاعل
أو المفعول (٣) ، والتلميذ (٤) مصدر ، ولو قدرناه (٥) :

يصلح لك تلميذي لم يكن معناه معنى أصلح لك (٦) تلميذاً ،
قال : وحكى لي الشيخ بهاء الدين أنّ بعضهم حكى عن المخلص
الطشوقي أنّه أعربه خبر صلح (٧) وجعلها من أخوات صار وبمعناها
قلت له : هذا لم يثبت عن أهل اللسان فيما علمناه فلا نقول به ،
اتتهى كلام أبي حيان •

في تذكرة ابن مكتوم : قال الشيخ جمال الدين أبو عبد الله
محمد بن محمد بن عمرو الحلبي (٨) في شرحه لمفصل الزمخشري (٩) ،
واتتهى فيه إلى قوله : الوزن الرابع عشر نجده (١٠) في المصادر في
قول الحسن البصري : « كَأَنَّكَ بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم

-
- (١) هـ : « يصلح لك أن تقدر » •
 - (٢) ف ، ل ، هـ : « تلمذي » تحريف •
 - (٣) ف : « والمفعول » تحريف •
 - (٤) هـ : « والتلمذ » تحريف •
 - (٥) م : « قدرنا » •
 - (٦) « لك » ليست في ف •
 - (٧) م : « أصلح » تحريف •
 - (٨) انظر شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي : ١٧٥/٤ •
 - (٩) « الزمخشري » ليست في م •
 - (١٠) كذا في م ، هـ ، وفي د ، ، ف ، ل : « فمده » •

تَزَلْ ° (١) « يحتمل الضمير في « تكن » أن يكون للمخاطب وأن يكون للدنيا ، وكذا الضمير في « لم تزل » وتقديره على الأول : كأنك لم تكن بالدنيا ، ويكون التشبيه في الحقيقة للحالين لا للذي له الحال (٢) ، ومثله : كَأَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، فقد ظهر أَنَّ التشبيه لا يفارق كَأَنَّ ، وليس (٣) قول مَنْ قَالَ : إِنَّهَا تَكُونُ لِلتَّشْبِيهِ إِذَا كَانَ خَبَرُهَا اسْمًا ، وَأَمَّا إِذَا (٤) كَانَ فِعْلًا أَوْ ظَرْفًا أَوْ حَرْفَ جَرِّ فِظْنٍ وَتَخْيِيلٍ ، لَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّ مَا ذَكَرْنَا (٥) مِنَ التَّأْوِيلِ لَا يَبْقَى إِشْكَالًا وَجَرِيهَا عَلَى حَقِيقَتِهَا أَوْلى ، وتقديره : إِنَّ حَالِكَ فِي الدُّنْيَا يَشْبَهُ (٦) حَالِكَ زَائِلًا عَنْهَا ، وَكَأَنَّ حَالِكَ فِي الْآخِرَةِ الْكَائِنَةَ عَنْ حَالِكَ فِي الدُّنْيَا بِحَالَةٍ لَمْ تَزَلْ فِي الْآخِرَةِ ، وَالْأَوَّلُ أَوْلى ، فَإِذَا كَانَ الضَّمِيرُ لِلْمَخَاطَبِ (٧) يَكُونُ « بِالْدُّنْيَا » ظَرْفًا وَكَانَ تَامَةً وَهِيَ خَبَرُ كَأَنَّ ، وَإِذَا جَعَلْتَ فِي « تَكُنْ » لِلدُّنْيَا فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ « بِالْدُّنْيَا » الْخَبَرُ ،

(١) ذكر الجاحظ في البيان والتبيين : ٧٠/٢ ، ١٣٨/٣ أن هذا القول كتب به الحسن البصري الى عمر بن عبد العزيز ، وفي الشعر والشعراء : ٨٦٨ أن عمر بن عبد العزيز كتب به الى بعض عماله ، وانظر مغني اللبيب : ٢١٠ وشرح بانت سعاد : ٣٤ .

(٢) شرح أبيات المغني : « لا لذي الحال » .

(٣) شرح أبيات المغني : « وأما » تحريف .

(٤) شرح أبيات المغني : « وأما إذا كان خبرها فعلاً » .

(٥) شرح أبيات المغني : « ذكرناه » .

(٦) هـ : « شبه » و« يشبه مالك » ليست في م .

(٧) من « وكان حالك » ولي « للمخاطب » ليس في شرح أبيات المغني .

و « لم تكن » في موضع نصب على الحال من الدنيا ، أو على (١) أَيْتَهُ صفة لمحذوف إذا لم يجوز أن تقع الماضية حالاً بجعلها صفة (٢) تقديره : دنيا لم تكن [هـ : ١٢٩] ونصب دنيا [إمّا] (٣) على الحال وإمّا على تقدير واو الحال ، وكذا لم تزل ، فإن قيل : إن « بالدنيا » لا يتم به الكلام والحال فإجابة : إن من الفضلات ما (٤) لا يتم الكلام إلا به ، كقوله تعالى : « فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ » (٥) و « مُعْرِضِينَ » حال من الضمير المخفوض ، ولا يستغني الكلام عنها ، لأن الاستفهام في المعنى إيتنا هو عنها .

ومّا يبين ذلك أيضاً قولهم : ما زلت بزيدٍ حَسْبَى فَعَلَّ ، لا يتم الكلام بقولك : بزيدٍ وممّا يبين صحة الحال جواز دخول الواو فتقول : كَأَنَّكَ بِالشَّمْسِ وَقَدْ طَلَعَتْ ، وعلى ذلك يحمل قول الحريري (٦) :

كَأَنَّيْ بِكَ تَنْحَطُّ

يكون « بك » الخبر ، و « تنحط » حال ، هذا هو الوجه (٧) ،

-
- (١) شرح أبيات المغني : « إما على .. » تحريف .
(٢) « يجعلها صفة » ليست في شرح أبيات المغني ، ولعل هذه العبارة مقحمة .
(٣) زيادة عن ل ، وليست في د وسائر النسخ وشرح أبيات المغني .
(٤) ف : « بما » تحريف .
(٥) المدر : ٤٩/٧٤ .
(٦) تمام البيت : « إلى اللَّحْدِ وَتَنْحَطُّ » وهو في مقامات الحريري : ٧٥ المقامة العادية عشرة والمغني : ٢١٠ وشرح بانة سعاد : ٣٤ .
(٧) هـ : « وتنحط جاء في هذا هو الوجه » تحريف .

وخرجه المَطْرَزِيَّ في شرح المقامات (١) : كَأَنِّي أَبْصِرُ بِكَ ،
إِلَّا أَنَّهُ تَرَكَ الْفِعْلَ لِدَلَالَةِ الْحَالِ ، وَمَا ذَكَرْتَهُ أَوَّلَى ، لِأَنَّ فِيهَا ذَكَرَهُ
إِضْمَارَ فِعْلٍ وَزِيَادَةَ حَرْفٍ جَرَّ لِإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ فِيهَا ذَكَرْتَهُ (٢) • انتهى وفي
تذكرة ابن مكتوم : قال ابن جني فيما نقلته من تعاليقه (٣) : أنشدنا أبو
علي لمخلد الموصلي يهجو طفيلياً :

لَوْ طَبِخْتَ قِدْرًا عَلَى فَرَسٍ سَخٍ (٤)

أَوْ بِنَدْرَى (٥) نَيْقٍ (٦) بِأَعْلَى الشَّعْوَرِ (٧)

وَكَانَ يَحْمِي الْقِدْرَ كُلَّ الْوَرَى

بِكُلِّ مَاضِي الْحَدِّ عَضْبٍ بَتُّورٍ

وَكَنتَ فِي السَّنَدِ (٨) لَوْا فَيْسَهَا

يَا عَالِمَ الْغَيْبِ بِمَا فِي الْقُدُورِ

-
- (١) انظر شرح أبيات المعنى للبغدادي : ١٧٤/٤ •
(٢) هـ : « ذكرت » •
(٣) هـ : « في تعليقه من تعاليقه » •
(٤) الفرسخ : ثلاثة أميال أو ستة سمي بذلك لأن صاحبه إذا مشي قعد
واستراح من ذلك كأنه سكن ، ويقال للشيء الذي لا فرجة فيه فرسخ •
(٥) ذروة كل شيء : أعلاه •
(٦) النيق : أرفع موضع في الجبل •
(٧) م ، هـ : « التنور » تحريف ، والشعر : موضع المخافة من فروع
البلدان •
(٨) د ، ف ، م : « السد » تحريف وما أثبت عن ل ، هـ •

ثم سألنا عن قوله : « يا عالم الغيب بما في القدور » أين موضع [د : ٢٤٦] السؤال منه ؟ فرجعنا إليه فقال : قوله : « بما في القدور » بدل من الغيب وعالم هنا بمعنى عارف الذي يتعدى الى مفعول واحد ، والتقدير : يا عالماً بما في القدور ، مثل : « يا ضارب زيد أخا عمر » تقديره (١) : يا ضارباً أخا عمر ، ولا يكون « بما في القدور » مفعولاً ثانياً بعالم (٢) الذي بمعنى عارف ، لأنك تقول : عرفت زيدا ، فقوله : بما في القدور مفعول به ، تقول : علمت زيدا وعلمت زيدا وعلمت يزيد .

وفيها : قال ابن جني : آخر بيت ألقاه أبو علي على أصحابه قوله :

لَمْ يُطِيقُوا أَنْ يَنْزِلُوا فَتَزَلْنَا

وَأَخُو الْحَرْبِ مَنْ أَطَاقَ الشَّرُّ وَلَا [هـ : ١٣٠]

ولم يذكر شيئاً وقال : سلوني (٤) عنه في وقت آخر ، قال ابن جني : اكتفى بالمسبب عن السبب لأن تقديره : فأطقنا فنزلنا .

وفيها : قال ابن جني : دخلت على (٥) أبي علي يوماً وبين يديه كانون فقال لي : كيف تبني من ضرب مثل كانون على رأي من جعله

(١) ف : « وتقديره » .

(٢) هـ : « لعالم » .

(٣) نسب البيت الى مهلهل في العيوان : ٤٢٩/٦ ومحاضرات الراغب : ٥٧/٢ وشروح سقط الزند : ٦٦ والخزانة : ٣٠٥/٢ ، وورد بلانسية في سمط اللآلي : ٧٨٩ وشرح ديوان أبي تمام للتبريزي : ١٩٣/١ .

(٤) كذا في ل وفي د وسائر النسخ : « سلني » .

(٥) ف ، ل : « الى » .

من الكِنِّ وعلى رأي من جعله من كَوْن الكانُون ؟ فقلت : إذا أخذته
من الكِنِّ تقول : ضاروب ، وتوقفْتُ في الآخر ، فقال ضَرَبْتُون
لأنَّ كانُون على هذا فَعَلْتُون .

وفيها : قال ابن جنِّي : جرى حديث مَبْرَمان عند أبي علي فقال :
ذكر مَبْرَمان أنه سأله (١) المبرد عن قوله (٢) :

فَعَضَّ الطَّرْفَ

فقال : إنَّ كنت تلفظت بها وحدها أو أولاً فإِثْبِئْ أَجَوِّزْ
فيها الأوجه الثلاثة ، مثل مُدَّةٌ مُدَّةٌ ومُدَّةٌ ، والرفع على هذا أجود ،
ثم دخلت الألف واللام في الاسم الذي يليها ، وقد حركت الضاد لالتقاء
الساكنين بالضم للإتباع ، فإنَّ أَوَلَيْسَتْهَا اسماً فيه الألف واللام قبل
أن تحرك الضاد الثانية (٣) فإِثْبِئْ أجوز الكسر ولا أَجَوِّزْ الضم ،
لأنَّ التحريك الآن للساكن الثالث ، وهو لام التعريف ، ولا يصح
فيه إتباع (٤) لأنَّ التحريك من الثالث لا من الثاني ، قال :

(١) ف ، م : « سأل » .

(٢) البيت بتمامه :

فعض الطرف إنك من نمر فلاكعباً بلغت ولا كلاباً .

وقائله جرير ، وهو في ديوانه : ٨٢١ وشرح المفصل : ١٢٨/٩ وشواهد

الشافعية : ١٦٣ والمقاصد للمعيني : ٥٩٤/٤ والدرر : ٢٤٠/٢ وجاء

بلا نسبة في سيبويه : ٥٣٣/٣ والهمع : ٢٢٧/٢ .

(٣) « الثانية » ليست في م .

(٤) م : « الاتباع » .

لي (١) المبرد : ما كان عندي أن الآخر يفهم مثل هذا .

وفيها : قال ابن جني (٢) : قال أبو علي الفارسي : سألت ابن خالويه بالشام عن مسألة فما عرف السؤال بعد أن أعدته ثلاث مرات ، وهو : كيف تبني من « وآي » مثل كوكب على قراءة من قرأ « قَدْ أَفْلَحَ (٣) » بفتح الدال على تخفيف الهمزة وإلقاء حركتها على ما قبلها ، ثم تجمعه بالواو والنون ثم تضيفه إلى نفسك ؟

وجوابها أنك في الأصل وَوَآيَ نحو كوكب ، فانقلبت الياء ألفاً لتحريكها وافتتاح ما قبلها ، فصار وَوَآيَ ثم خففت الهمزة ، فألقت حركتها على الواو الساكنة [هـ : ١٣١] فصار وَوَيَ واجتمع معك (٤) ، واوان في الأول فقلبت الأولى همزة فصار أوي (٥) ، ثم جمعته بالواو والنون أَوَيُّونَ مثل : مصطفيون في الأصل ، فانقلبت الياء ألفاً لتحريكها وافتتاح ما قبلها فصار : أَوَوْنَ (٦) فاجتمع ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار أَوَوْنَ مثل (٧) : مصطفون ، ثم أضفته إلى نفسك فقلت : أَوَوِي وحذفت النون لأنها

(١) « لي » ليست في ل .

(٢) انظر شرح الشافية : ٣٠٢/٣ - ٣٠٣ .

(٣) المؤمنون : ١/٢٣ وانظر الانحاف : ٣١٧ .

(٤) م : « مع » تحريف .

(٥) ل : « وأوا » ف : « وأو » وكلاهما تحريف .

(٦) ف : « واوز » تحريف .

(٧) « مثل » ليست في م .

لا تجمع في الإضافة ، فاجتمع حرفا عله (١) وسبق أحدهما بالسكون
فقلبتة ياء وأدغمته ياء بعدها فصار أَوْيَّ ، وهو الجواب .

قال ابن جني : أنشد أبو علي للمتنبي (٢) :

مِنْ كُلِّ مَنْ ضَاقَ الْفَضَاءُ بِجَيْشِهِ

حَتَّى تَوَى فَحَوَاهِ لِحَدِّ ضَيْقِ

وقال لأصحابه : كم مجروراً في هذا البيت ؟ فقال بعض
الحاضرين : خمسة وقلت (٣) أنا : ستة ، فتعجبوا من قولي وقالوا :
قد عرفنا ، كل ومن وجيش والهاء المتصلة به وثوى فأين الآخر ؟
قلت : الجملة من الفعل والفاعل ، وهي (٤) : ضاق الفضاء ، لأن
مَنْ نكرة غير موصولة ، لأن كلاً لا تضاف إلا إلى النكرة التي
في معنى الجنس ، « وضاق الفضاء » مجرور الموضع لأنه صفة
لمن ، فقال الشيخ : هو كما قال .

قال ابن جني : سأل بعضهم الشيخ أبا علي عن قولنا : زيد
منطلق ، فقال : زيد معرفة ومنطلق نكرة ، والمنطلق هو زيد نفسه ،
فكيف صار معرفة ونكرة في حين واحد ؟ فأجاب بأن العين واحدة
والحال مختلفة ، ومعنى هذا أن « منطلق » هو زيد عيناً ، ولكن
فيه بيان حال وإخبار بأمر مجهول (٦) غير زيد وهو الانطلاق .

(١) ف ، ل : « عليه » تحريف ، وليست الكلمة في م .

(٢) ديوانه : ٢١ ومحاضرات الراغب : ٢١٧/٢ .

(٣) ل : « فقلت » .

(٤) ل : « وهو » تحريف .

(٥) م : « لأن » تحريف .

(٦) هـ : « وإخبار ما هو مجهول » تحريف .

قال ابن جني : قال لنا أبو علي : سقط على فكري البارحة شيء جيد يدل على شدة اتصال تاء التانيث بالكلمة (١) ، وهو قولك : دَحْرَجَةٌ وبابه ، الاستدلال من ذلك أنك قد (٢) ثبت أن المشتق يجب أن يكون لفظه مخالفاً للفظ المشتق منه ، لأنك لو كان مثله ولم يكن مخالفاً له كان إيتاءه ، ولم يكن أحدهما بأن يجعل أصلاً أولى من الآخر ، وقد ثبت (٣) أن الفعل مشتق من المصدر ، فيجب أن (٤) يكون لفظهما مخالفاً ، ولا مخالفة بين دحرج الذي هو فعل ماضٍ مشتق وبين دحرجة إلا بالتاء ، ولو [ه : ١٣٢] جعلتها منفصلة زال الخلاف بينهما ، فدل هذا على شدة اتصال التاء بها ، وللتاء تأثير في تغيير الكلمة ، ألا ترى أنك تقول : ليس في الكلام مَفْعَلٌ نحو مَكْرَمٌ ، وتجد هذا المثال مع تاء التانيث نحو المَقْبَرَة ؟ قال (٥) بعض الحاضرين : مَضْرَبٌ مثل ضرب فعبس وجهه وقال : أتريد تغييراً أكثر من التحريك والتسكين ؟

قال ابن جني : سألت (٦) أبا علي (٧) عن قولنا : إن لم تفعل ° ،

-
- (١) « بالكلمة » ليست في ل .
(٢) « قد » ليست في م .
(٣) ه : « بينت » .
(٤) « أن » ليست في م .
(٥) م : « وقال » .
(٦) كذا في م وفي د وسائر النسخ : « سألنا » .
(٧) ل : « أبو علي » .

ما العامل في تفعل ؟ فقال : لمه ؟ فقلت : فإنَّ للشرط والمعنى عليه فما عملها (١) ؟ فقال (٢) : إنها عاملة في « لم تفعل (٣) » كلها بمجموعها ، لأنَّ لم تنزلت منزلة بعض أجزائه ، والدليل على صحة ذلك (٤) قول سيويوه (٥) : « زيدا لم أضرب » ، وحرف النفي لا يعمل ما بعده فيما قبله (٦) ، إلاَّ أنَّ لم تنزلت منزلة بعض الفعل [فعمل (٧)] كما عمل لو لم يكن معه لم (٨) ، ولا خلاف ولا إشكال في جواز « إنَّ لم تفعل » ، والجازم لا يدخل على الجازم كما لا يدخل على الناصب ولا الجار على الجار ، إذ الحرف لا يكون وحده معمولا ، ولا بد من هذا التنزيل ، ولكن لا علامة (٩) لجزم إنَّ في اللفظ ، وإثما هو مجزوم الموضع (١٠) بإنَّ .

قال ابن مكتوم في تذكرته : مسألة : قال جرير يرثي عمر بن

(١) « فما عملها » ليست في م .

(٢) هـ : « قال » .

(٣) ف : « في الفعل » تعريف .

(٤) هـ : « هذا » .

(٥) انظر الكتاب : ١٣٥/١ .

(٦) من « والدليل » الى « قبله » ليس في م .

(٧) زيادة عن هـ وليست في د وسائر النسخ .

(٨) « لم » ليست في ف ، م .

(٩) ل : « للمعاملة » تعريف .

(١٠) ف ، ل « الوضع » تعريف .

عبد العزيز (١) :

الشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ
تَبْكِي عَلَيْكَ نَجُومَ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَا

اختلف الرواة في رواية هذا البيت ، فرواه البصريون هكذا ،
ورواه الكوفيون : الشمس كاسفة ليست بطالعة ، ورواه بعض
الرواة : تبكي عليك نجوم الليل والقمر « برفع نجوم ونصب القمر ،
ورواه بعضهم بنصبهما معاً ، وقد اختلف أصحاب المعاني وأهل العلم (٢)
من الرواة ، وذوو المعرفة من النحاة في تفسير وجوه هذه الروايات
وكتابتها (٣) في العربية ، فأما مَنْ روى : الشمس طالعة ليست بكاسفة
فإنه ينصب نجوم الليل بكاسفة ويعطف القمر عليها ، وتبكي يحتمل
أن يكون في موضع رفع على أنك خبر بعد خبر ، ويحتمل أن يكون
في موضع نصب على الحال إما من الشمس وإما من اسم ليس ، ونصب
نجوم الليل [د : ٢٤٧] بكاسفة [هـ : ١٣٣] أشهر الجوابات وأعرفها وأقربها
مأخذاً (٤) ، والمعنى أن الشمس لم تقو على كسف النجوم والقمر

(١) البيت في ديوانه : ٧٣٦ وشرح السبع الطوال : ٤٥٨ وأمالى المرتضى :

٥٢/١ وشواهد الشافية : ٢٦ وجاء بلا نسبة في تأويل مشكل القرآن :

١٢٨ وإعراب أبيات ملفزة : ١١٨ ، وأورده العسكري في الصناعتين :

١٦٨ منسوبة إلى الفرزدق ، وروايته في الديوان وشرح السبع الطوال :

« فالشمس كاسفة ليست بطالعة » .

(٢) « وأهل العلم ليست في ميم » .

(٣) هـ : « وقياسها » .

(٤) ل : « أخذا » .

لإظلامها وكسوفها بسبب هذا المصاب العظيم ، وقيل : نجوم الليل والقمر منصوبان بتبكي نصب الظرف ، أي : تبكي عليك مُدَّة نجوم الليل والقمر ، كما قالوا : « لا (١) أَكَلَمَكَ سَعْدُ الْعَشِيرَةِ » و « لا أَكَلَمَكَ هُبَيْرَةُ بِنَ سَعْدٍ (٢) » و « الْقَارِ ظُنَيْنَ » ونحو ذلك ، وهذا الإعراب موافق لرواية الكوفيين : الشمس كاسفة ليست بطالعة ، وقيل : إن نجوم الليل والقمر منصوبان بتبكي نصب المفعول به ، ومعنى تبكي تَغْلِبُ فِي الْبُكَاءِ فهو من باب المغالبة (٣) الآتي على فاعلته فَفَعَلْتَهُ (٤) أفعله بضم العين إلا في باب وعدت وبعث ورميت ، فإنه يجيء على أفعله بكسر العين ، قالوا : وعلى هذا فيحتمل أن يراد بالنجوم والقمر السادات والأمثال كما قال النابغة (٥) :

فإِنَّكَ شَمْسٌ وَالْمَلُوكُ كَوَاكِبٌ

إِذَا طَلَعَتْ لَمْ يَبْدُ مِنْهُنَّ كَوَاكِبٌ

وأما من (٦) رفع نجوم الليل ونصب القمر فإن ذلك من باب

(١) م : « الا » تحريف .

(٢) ه : « مسيرة بن سعد » تحريف .

(٣) م : « المغالبة » ، ه : « المغالب » وكلاهما تحريف .

(٤) م : « فعلته » .

(٥) البيت في ديوان النابغة الذبياني : ٧٨ والشعر والشعراء : ١٦٥ والكامل : ٣٣/٣ والصناعتين : ٢٠٤ ، ٢٥٤ وأما المرتضى : ٤٨٧/١ والعقد الفريد : ١٦٣/٢ ومعاهد التنصيص : ٣٥٩/١ .

(٦) د : « في » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ .

المفعول معه (١) ، نحو : استوى الماء والخشبة ، وهذا الإعراب أيضاً موافق رواية الكوفيين ، وذكر أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي في رواية مَنْ° نصب نجوم الليل والقمر آن المعنى : تبكي عليك ونجوم الليل والقمر ، أي : تبكي الشمس عليك مع نجوم الليل (٢) والقمر فحذف الواو وهو يريد بها ، وهو أغرب الوجوه المقولة في هذا البيت •
وأما رواية الكوفيين : الشمس كاسفة ليست بطالعة ، فإنه استعظم أن تَطْلُع الشمس ولا تَكْسِفُ لمثل هذا المصاب العظيم ، كما قالت الخارجية :

أَيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَالِكٍ مُورِقًا

كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفٍ

قال ابن مكتوم في تذكرته :

قال ابن الطرءاوة في المقدمات في قول سيويه : باب ما يحمل الاسم فيه على مرفوع ومنصوب : كلامه في هذا الباب صحيح وعارضوه بأوهام كثيرة يوقف (٤) عليها وعلى بعضها من كتب الشارحين ،

(١) « معه » ليست في م •

(٢) كذا في ه وفي د وسائر النسخ : « بالليل » تحريف •

(٣) البيت لليل بنت طريف الخارجية ، وهو بهذه النسبة في زهر الآداب : ١٠٥/٤ والحماسة الشجرية : ٣٢٨ وشواهد الشافية : ٢٧ ومعاهد التنصيص : ١٥٩/٣ والدرر : ١١١/١ ، وحكى البكري في سمط اللآلي : ٩١٣ الاختلاف في نسبة البيت الى ليل بنت طريف والى محمد ابن بنجرة ، وورد البيت بلا نسبة في أمالي القالي : ٢٧٤/٢ والصناعتين : ١٧١ وشرح الحماسة للمرزوقي : ١٠٤٤ والمغني : ٤٧ والهمع : ١٣٣/١ •

(٤) ه : « فوفقت » •

وإنما أوقع لهم الشك توهمهم أن الواو عاطفة ولم يعرضوا للجامعة بحرف ، وقد أشرت إليها في قوله :

« ما مثل زيدٍ ولا أخيه (١) يقول ذلك (٢) » و « يقولان ذلك (٣) » على معتقدي في الواو [ه : ١٣٤] وأظرف ما رأيت من هذا الجهل بالواو الجامعة شيء نصَّه الفسوي في الإيضاح ، فإنه بسط القول في التأنيث والتذكير ، فكان فيما ذكر أن التاء تحذف مع المؤنث من غير الحيوان ، وعد منه ضروباً ثم (٤) قال : « وجمع الشمس والقمر (٥) ، فأدخله في باب ما يحذف منه التاء والأصل استعمالها ، ولم يقطن لما هو بسبيله من الواو الجامعة وأن التاء لا تجوز هنا البتة ، وإنما أخبرتك (٦) بهذا نعلم أن هذه الأصول التي أغفلت من أوكد الواجبات إحكامها والأخذ بما يتوهم فيه نقضها وإبرامها ، وهذه الحال نفسها أوقعت (٧) خواص أهل الأندلس في طرح الواو من قولك : وصلى الله عليه وسلم ، إذ توهموها

(١) ل : « ولا أخص » تحريف .

(٢) انظر الكتاب : ١/٦٥ - ٦٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٦/٣ - ٢٨ .

(٣) المثال الذي في الكتاب وشرح المفصل : « ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذلك » .

(٤) ه : « ضروبات » وسقطت « ثم » .

(٥) القيامة : ٩/٧٥ . وانظر الايضاح لأبي علي الفارسي الجزء الثاني الورقة : ١٢٣ مخطوطة الظاهرية بدمشق .

(٦) د ، م ، ه « اخترت » تحريف . وما أثبت عن ف ، ل .

(٧) ه : « نفسها هي أوقعت » .

عاطفة ، فاختلفت آراؤهم [فيما (١)] وضعوا مكانها واتفقوا على إسقاطها تقصيراً بالسلف وتمرساً (٢) بالخلف (٣) مع العجب بأنفسهم والغفلة عما تورطوا فيه من جهلهم ، ومن الحق على مَنْ لا يعلم أن يقتدي بمن تقدمه ولا يرسل في الباطل قدمه لا سيما فيما نقلته الكافية وأطبقت عليه الأمة ، انتهى •

رأيت بخط ابن القمّاح قال : ذكر (٤) القفطي في كتاب إنباه الرواة على أنباه النحاة (٥) أن القاضي إسماعيل بن إسحاق سأل أبا الحسن محمد بن أحمد بن كيسان : ما وجه قراءة مَنْ قرأ « إن هذان لساحران (٦) » على ما جرى به عادتك من الإعراب في الإعراب ؟ فأطرق ابن كيسان مكيّاً ثم قال : جعلها مبنية لا معربة وقد استقام الأمر ، [قال (٧)] : فما علة بنائها ؟ قال : لأنّ المفرد منها هذا وهو مبني ، والجمع هؤلاء ، وهو مبني ، فتحمل (٨) التثنية على الوجهين ، فأعجب (٩) القاضي ذلك وقال : ما أحسنه لو قال به أحد ، فقال ابن كيسان : ليقل به القاضي وقد حسّن •

-
- (١) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ •
(٢) ل : « وتمر بنا » تحريف •
(٣) د : « بالخلق » تصحيف وما أثبت عن سائر النسخ •
(٤) م : « كتب » •
(٥) إنباه الرواة : ٥٨/٣ •
(٦) طبعه : ٦٣/٢٠ وانظر النشر : ٣٠٨/٢ والتيسير : ١٥١ والاتحاف : ٣٠٤ •
(٧) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ •
(٨) إنباه الرواة : « فيحتمل » تحريف •
(٩) إنباه الرواة : « فعجب » •

في كتاب سفر السعادة وسفير الافادة

للامام علم الدين السخاوي (١)

مسألة (٢)

سأل عنها علي بن [أبي] (٣) زيد الفصيح^س أبا محمد (٤)
القاسم بن علي الحريري قال : ما يقول سيّدنا أدام الله توفيقه في
انتصاب لفظي (٥) بعض [هـ : ١٣٥] الشعراء ، وهو قوله (٦) :

تعيّرنا أكنّا عالّة

ونحن صعاليك أئتمّ ملوكا

وعلى (٧) ماذا عطف قوله : ونحن ، وعلى أيّ وجه يُعمل المتنبي

- (١) قابلت هذه المسائل على نسخة مخطوطة لكتاب سفر السعادة محفوظة في مكتبة عارف حكمت في المدينة المنورة ورمزت لها بحرف ط ، وتبدأ هذه المسائل من الورقة ٩٩ وتنتهي في الورقة ١١٢
- (٢) نقل البغدادي هذه المسألة في شرح أبيات المغني : ٣٣٠/٦ - ٣٣١
- (٣) زيادة عن ط وشرح أبيات المغني وليست في د وسائر النسخ .
- (٤) « محمد » لم تذكر في ط وشرح أبيات المغني .
- (٥) د ، ل : « يعطي » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن ف ، ط ، هـ شرح أبيات المغني .
- (٦) نسب البيت إلى النابغة في شرح أبيات المغني : ٣٢٩/٦ ولم أجده في ديوان النابغة الذبياني وورد بلا نسبة في الغيث المسجم : ٢٩١/١ ومغني اللبيب : ٤٩٠
- (٧) ط وشرح أبيات المغني : « فعلى » .

وغيره من الشعراء نحو (١) :

• • • أَسْمَرَ مُقْبَلَهَا أَبْيَضَ مُجَرَّدَهَا • • •

وهل هما (٢) من الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين (٣) أم (٤) لا ؟
فإن الشريطة (٥) في الصفة المشبهة باسم الفاعل أن لا تكون جاية على
يفعل من فعلها ، نحو : حَسَنَ وَكَرِيمَ ، فَإِنَّ حَسَنًا لَيْسَ عَلَى زَنَةِ (٦)
يُحْسِنُ (٧) ، وَأَسْرَ عَلَى زَنَةِ يَسْمِرُ وَيَسْمُرُ ، فَإِنَّ اللَّغْتَيْنِ قَدْ
حَكَيْتَا وَلَيْسَ هَذَا شَرْطَهَا ، يَنْعَمُ بِإِيضَاحِهَا •

الجواب : اللّهمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ أَنْ نَعْنَتَ كَمَا نَسْتَعِيذُكَ أَنْ
نَعْتَ (٨) ، وَنَبْرَأُ (٩) إِلَيْكَ [مِنْ] (١٠) أَنْ نَقْضُحَ كَمَا نَسْتَعْصِمُكَ

(١) البيت بتمامه :

« رِيْحَلَةٌ أَسْمَرَ مُقْبَلَهَا سَيْبَحَلَةٌ أَبْيَضَ مُجَرَّدَهَا »

وهو في شرح ديوان المتنبي للمكبري : ٢٩٨/١ ، والرَّبْحَلَةُ :
اللحيمة الطويلة العظيمة وكذلك السَّبْحَلَةُ ، والمقبَّل : موضع
التقبيل ، والمجرد : ما تعرَّى من الثوب وهو الأطراف •

(٢) « وهل هما » ليست في م •

(٣) ف : « باسم الفاعل » •

(٤) كذا في ط وشرح أبيات المغني • وفي د وسائر النسخ : « أو » تحريف •

(٥) ط : « الشريطة » •

(٦) شرح أبيات المغني : « حسن » تحريف •

(٧) هـ : « نعنت » تصحيف •

(٨) هـ : « ونبوء » •

(٩) زيادة عن ط وشرح أبيات المغني وليست في د وسائر النسخ •

من أن نَفَضَح، ونستمنحك (١) بصيرة تشغلنا بالمهمات عن الشرهات
وتنزّهنا عن التعلّم للمباهاة والمباراة ، ونسألك اللهم أن تجعلنا (٢)
مسنن إذا رأى حسنة رواها، وإن عثر على سيئة واراها برحمتك يا أرحم
الراحمين . وقفت على السؤالين الملتويح بشر (٣) مَصْدَرِهما وهُجْنَةٌ
مَصْدَرِهما (٤) ، إذ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى
عن الأغلطوطات وزجر عن تطكّيب السقّطات والعشرات ، وكان
ابن سيرين إذا سئل عن عويص (٥) اشمأز منه (٦) ، وقال : « سكل
أخاك إبليس عن هذا » ، ومع هذا فإتّي كرهت ردة السائل ، ولرب
عبيّ أفصح من لسن (٧) ، لا سيّما إذا لم يأت بحسن .

أمّا السؤال الأول فهو من مسائل المتعاياة وأسولة الإعانت ،
ولا عيب أن يجهله النحويّ المدرّس فضلاً عمّن لا يدعي
ولا يلبس ، وهو (٨) من الأبيات التي جرى فيها التقديم والتأخير
لضرورة الشعر (٩) ، وتقديره : تعيرنا أئنا عالة صعاليك ملوكاً

-
- (١) شرح أبيات المفني : « ونستمنحك » .
 - (٢) « أن تجعلنا » ليست في م .
 - (٣) ل : « بشرح » تحريف .
 - (٤) « وهجنة مصدرهما » ليست في ط .
 - (٥) ل : « العويص » .
 - (٦) م : « عنه » .
 - (٧) م : « أسن » تحريف .
 - (٨) ف : « وهي » تحريف .
 - (٩) « الشعر » ليست في م .

أَنتُمْ (١) وَنَحْنُ « وعالة فيه (٢) جمع عائل المشتق من عال يَعُول ، وانتصاب صعاليك به وملوكاً صفتهم ، وَأَمَّا أَسْمَرٌ وَأَبِيضٌ فَإِنَّمَا أَعْمِلًا (٣) لمجيء الفعل (٤) منهما على افْعَلَ وافْعَالَ المخالفين لزنتيهما (٥) ، فهذا ما حضرني من الجواب ، ولعلي (٦) نُكِّبْتُ فِيهِ عَنْ طَرِيقِ الصَّوَابِ •

قال السخاوي : وما أرى هذا الجواب مستقيماً لأنَّ الملوك لا تكون صفة للصعاليك ، وقوله في تقديره : « صعاليك ملوكاً أنتم ونحن » لا معنى له وإنما [هـ : ١٣٦] الصواب [أن يقال] (٧) : إنَّ عالة بمعنى عاني الشيء إذا أثقلني ، أي : تَعَيَّرْنَا بِأَنَّكَ عَالَةٌ مَلُوكًا ، أي : تثقلهم بطرح ككثنا عليهم في حال التصمك ، فصعاليك منصوب على الحال ، وقوله « ونحن » مبتدأ وأنتم [د : ٢٤٨] خبره ، أي : ونحن مثلكم فكيف تعيرنا؟ قال الله تعالى: « وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ » (٨) ، وتقول (٩) النحاة : أبو يوسف أبو حنيفة (١٠) ، وتقدير الشعر :

- (١) م : « صعاليك أنتم ملوكاً » تحريف
- (٢) « فيه » ليست في ط •
- (٣) م : « عملاً » •
- (٤) ط : « الفصل » تحريف •
- (٥) ل « لزنتيهما » •
- (٦) ط وشرح أبيات المغني : « ولعلني » • نون الوقاية غالبية الحذف مع لعل ، انظر في ذلك مغني اللبيب : ٣٨٠ •
- (٧) زيادة عن ط وشرح أبيات المغني • وليست في د وسائر النسخ •
- (٨) الأحزاب : ٦/٣٣ •
- (٩) كذا في ط وشرح أبيات المغني ، وفي د وسائر النسخ : « وقول »
- (١٠) انظر شرح المفصل : ٨٧/١ والهمع : ١٠٢/١ •

« تَعَيَّرْنَا أَننَا عَالَةٌ مَلُوكًا صَعَالِيكَ وَنَحْنُ أَتَمُّ » ، وَفِي عَالٍ بِمَعْنَى
أَنْقَلُ جَاءَ قَوْلُ أُمِّ مَيْمَةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ (١) :

سَلَعٌ مَا وَمِثْلُهُ عَشْرٌ مَا
عَائِلٌ مَا وَعَالَتِ الْبَيْتُورَا

أَي (٢) : أَنْقَلْتُ الْبَقْرَ بِمَا حُمِّلَتْ فِي (٣) أذْنَا بِهَا مِنَ السَّلَعِ
وَالْعَشْرِ (٤) .

وَأَمَّا أَسْمَرٌ وَأَبْيَضٌ وَأَحْمَرٌ فَأَيْتَهُمْ أَجْرُوا هَذَا
الضَّرْبُ مُجْرَى الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ وَ [مِنْ] (٥) ذَلِكَ
« أَجَبٌ » فِي قَوْلِهِ (٦) :

-
- (١) ديوانه : ٣٩٩ والحيوان : ٤٦٧/٤ وتأويل مشكل القرآن : ٦٩ وأمالي
ابن الشجري : ٢٤٦/٢ والمغني : ٣٤٨ ، وورد البيت بلا نسبة في
المزهر : ٣٥٦/٢ . والسَّلَعُ : ضَرْبٌ مِنَ الشَّجَرِ ، وَالْعَشْرُ : شَجَرٌ لَهُ
صَمْغٌ وَالْبَيْقُورُ : الْبَقْرُ وَالْمَائِلُ : الْفَقِيرُ .
- (٢) جاء قبلها في ط : « يصف سنة مجدبة » .
- (٣) « في » ليست في م .
- (٤) تجاوز السيوطي هنا ما قدره سطران من سفر السعادة .
- (٥) زيادة عن هـ ، وليست في د وسائر النسخ ، وفي ط : « وكذلك » .
- (٦) هو النابغة الذبياني ، والبيت في ديوانه : ٢٣٢ وسيبويه : ١٩٦/١
ومعاني القرآن : ٤٠٩/٢ وأمالي ابن الشجري : ١٤٣/٢ وشرح
المنزل : ٨٣/٦ والمقاصد للميني : ٥٧٩/٣ ومعاهد التنصيص :
٢٣٩/١ والخزانة : ٣٦١/٣ ، ٩٥/٤ ، وجاء بلا نسبة في المقتضب :
١٧٩/٢ والانصاف : ١٣٤ . والذَّنَابُ بِكسْرِ الذَّالِ : عَقَبٌ كُلُّ

وَتَمْسِكُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ

أَجَبُ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

يجوز في الظهر الرفع والنصب والجر ، وكذلك تقول في مؤنث أحمر مررت برجل حمراء جاريتُهُ ، كما تقول : حَسَنَةٌ جاريتُهُ (١) ، أجروا حمراء مجرى حسنة ، وشبَّهت هذه بالصفة المشبهة باسم الفاعل في أنَّها تذاكر وتؤنَّث وتُنسَى وتجمع وأَنَّها تدلُّ على معنى ثابت ، وشبَّه (٢) أفعال التفضيل أيضاً (٣) بالصفة المشبهة إذا لم يكن مصحوباً بمن وكان صفة لما ذكرناه نحو أجب •

وفي سفر السعادة أيضاً : هذه مسائل جرت بين أبي جعفر النحاس وبين أبي العباس بن ولادة ، وبُعِث قولهما إلى ابن بدر ببغداد ومال مع أبي العباس على أبي جعفر مَيْلاً مَقْرَطاً وكَأَنَّهُ قَد ارْتَشِي ، وقال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبي رحمه الله ، وقد وقفته (٤) على هذه المسائل واغتبط بها غاية الاغتباط : أبو جعفر النحاس يسلكُ في كلامه طريق النجاة ، وأبو العباس له ذكاء وصدق رحمه الله ،

شيء وهو جمع مفردة ذنَب ، والأجب : الجمل المقطوع السنَام ،

والسنَام : حذبة البعير •

(١) « كما تقول : حسنة جاريتُهُ » ليست في ط •

(٢) جاء بعدها في هـ : « أيضاً » •

(٣) « أيضاً » لم تذكر في هذا الموضع في هـ •

(٤) د : « وقفت » ، هـ : « أوقفته » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن سائر

النسخ و ط • قال في اللسان (وقف) « وليس في الكلام أوقفت

إلا حرف واحد أوقفت عن الأمر الذي كنت فيه أي أقلعت » أ هـ •

وستتقف من كلام الرجلين على (١) ما يدل على صحة ذلك (٢) .

ابتدأ أبو جعفر فقال لابن ولده (٣) : كيف تبني من « رجا
يرجو » افعلكت^١ وافعلكت^٢ وافعلكوت^٣ ؟ فقال أبو العباس :
أمّا افعلكت^١ فارجويت ، وأمّا [هـ : ١٣٧] افعلوت فارجووت ، وأمّا
افعلكت^٢ فارجووت أيضاً .

فقال أبو جعفر : هذا كله خطأ ، أما ارجويت في افعلكت^١
فلا يعرف في كلام العرب افعليت ، ولو جاز أن يكون ارجويت افعليت
للزم أن تقول في أعزيت (٤) : أفعتيت ، لأن من زعم أن الرء
من جعفر زائدة لزمه أن يقول : هو فعلر (٥) وأن يقول في ضرب^١
فعلب (٦) ، ولا يقوله أحد .

قال السخاوي : هذه العبارة في قوله : « لأن [من] (٧) زعم
أن الرء من جعفر زائدة » ليس (٨) بجيدة (٩) ، لأنها توهم أن من
الناس من يقول ذلك ، وكان الصواب أن يقول : إذ لو زعم زاعم أن

(١) « على » ليست في ف .

(٢) ط : « على صحة ما قال » .

(٣) تقدمت هذه المسألة منقولة عن شرح التسهيل لأبي حيان .

(٤) كذا في ط وفي د وسائر النسخ : « اغويت » تحريف .

(٥) ط : « فلمر » تحريف .

(٦) ط : « في ضرب هو فعب » ، وفي د وسائر النسخ : « في ضرب فعب »

وكلاهما تحريف ، انظر المنصف : ١٨٢/١ .

(٧) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ وط .

(٨) كذا في د وسائر النسخ وط ، ولعل الصواب : « ليست » .

(٩) ف ، ل ، م : « بجيد » تحريف .

الراء من جعفر ، ثم قال : وأمّا ارجووت في افعلوت وافعلت فأعجب في الخطأ من الأول ، لأنّنا لا نعلم خلافاً بين النحويين أنّ الواو إذا وقعت طرفاً فيما جاوز الثلاثة من الفعل أنّها تقلب ياء ، كما قالوا في أفعَلت من غزوت : أَعَزَيْتُ ، وفي استفعلت : استغزيت ، والوجه عند أبي جعفر لا يُبْنَى من «رجا» إلاّ افعلت ، فيقال ارجَوَيْتُ (١) ارجَوِي ارجِوَاءً فأنا مَرَجَوِي ، مثل احمَرَرْتُ احمَرُّ احمِرَاراً فأنا مُحَمَّرٌ ، إلاّ أنّك تفك (٢) في ارجويت ارجوي وتدغم في احمَرُّ يحمَرُّ ، وهو كثير في كلام العرب ، نحو ابيضضت واصفررت .

قال محمد بن بدر : إنّما قال في افعَلت : ارجَوَيْت بالياء لأنّها مبدلة من الواو ، والمبدل من الحرف زائد بمعنى البدل والزائد يمثل على لفظه .

قال السخاوي : هذا خطأ لأنّ هذا لو صحّ لقليل في قال وباع وزنه فال (٣) .

قال ابن بدر : وأمّا جوابه في افعَلت ارجَووت وفي افعَلت ارجَووت أيضاً فإنه تمثيل على الأصل قبل الإعلال ، وسييل كل مثل أن يتكلم بالمثل على الأصل ، ثم ينظر في إعلاله بعدد ، فافعلت (٤) على الأصل : ارجَووت وعلى الإعلال : ارجويت ،

(١) بعدها في ط : « فتقول ارجويت » .

(٢) ط : « تقلب » تحريف .

(٣) د ، م : « قال » تصحيف ، وما أثبت عن سائر النسخ وط .

(٤) م : « فان افعلت » .

ومن قال كَيْسُوثَةٌ فَيَعْمَلُوهَا (١) ذهب إلى الأصل ، ومن قال فيلولة (٢) ذهب إلى اللفظ ، وإذا بنوا مثال عَصْفُورٍ من غزا قالوا : غَزَوْوْهُ ، فالفراء يتركه على هذا ولا يُعِيْثُهُ ، وسيبويه يعله بعد ذلك فيقول : غَزَوْوِيٌّ (٣) ، وقال ابن بدر : وقول أبي جعفر : « لو جاز أن يكون ارجووت افعليت » [هـ : ١٣٨] إلى قوله : « لا يقوله أحد » فَغَثَّ لا معنى له ولا للإتيان به وجه (٥) .

قال السخاوي : قول ابن بدر في ارجووت : إياه تمثيل على الأصل غير (٦) ، لأن ذلك لم ينطق به في الأصل كما نطق بكَيْسُوثَةٌ ، كما قال (٧) :

يَا لَيْسَتْ أَتَا ضَمَّنَا سَفِينَهُ

حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيْسُوثَهُ

وإنما يمثَّل بالأصل مالا يصح تمثيله على اللفظ (٨) ، كقولك

- (١) ط : « فيعولة » ، وفي د وسائر النسخ : « يفعلولة » وكلاهما تحريف .
وما أثبت هو الصواب .
- (٢) د وسائر النسخ وط : « فيعلولة » تحريف ، وما أثبت هو الصواب ،
واتظر ما تقدم .
- (٣) الكتاب : ٤٠٧/٤ .
- (٤) ل : « وقال أبو جعفر » تحريف .
- (٥) « وجه » ليست في هـ ، وجاء بعدها في ط « لأنه يجري كالهذيان ثم
تمادى في آذاه والاسخاف به » .
- (٦) ط : « فغير » .
- (٧) تقدم البيتان .
- (٨) ل : « الأصل » تحريف .

في عدة: إنه فعلة ، ولا تقول: علّة (١) وفي غدٍ إنه فعّل ، ولا تقول: هو فعّ ، ثم إنه لم يسأل عن تمثيل الأصل ، وإنما سأل عمّا يصح أن ينطق به (٢) ، فماله اقتصر على تمثيل الأصل (٣) وترك ما ينبغي أن يقال ؟

المسألة الثانية

قال أبو جعفر : سألتني هذا الفتى فقال : كيف تقول : ضرب زيد ؟ فقلت : ضرب زيد ، فقال : كيف تتعجب من هذا الكلام ؟ فقلت : ما أكثر ما ضرب زيد ، فقال : فلمَ لم تجز التعجب من المفعول بلا زيادة (٤) ، كما جاز التعجب من الفاعل بلا زيادة ؟ فقلت : لأن التعجب يكون الفعل فيه لازماً ، فإذا قيل : أخرجه إلى باب التعجب فمعناه اجعل الفاعل مفعولاً ، كما تقول : قام زيد ، ثم تقول : ما أقوم زيداً ، فمعناه على مذهب الخليل : شيء أقوم زيداً ، فإذا جئنا إلى ما لم يسم فاعله لسم يجوز أن تتعجب منه حتى تزيد في الكلام ، لأنه لا فاعل فيه (٥) ، فقال : ليس يخلو المتعجب منه في حال الزيادة من أن يكون فاعلاً (٦) في الأصل أو مفعولاً ، فإن كان مفعولاً في الأصل فقد نقضت قولك بأنك لا تتعجب إلا من الفاعل ، وإن كان فاعلاً

-
- (١) ط : « فلة » تحريف .
(٢) بعدها في ط : « فيه » .
(٣) من « وإنما سئل » إلى « الأصل » ليس في ف .
(٤) هـ : « وسادة » تحريف .
(٥) م : « له » .
(٦) د : « من أن يكون كان فاعلاً » زيادة لا يقتضها السياق .

فقد لزمك أن تتعجب منه على ما قدمت من القول بلا زيادة (١) ،
 فقلت : ألزمتني ما لم أقتل ، إلا أنه قال : إن كان مفعولاً في الأصل
 فقد (٢) نقضت قولك ، وإلا فقد قلت : إني لا أتعجب منه إلا على
 كلام آخر ، فكيف تلزمني أن أتعجب (٣) منه ؟ فقال : أما قولك :
 إني ألزمتك ما لا يلزمك فدعوى لا بيّنة (٤) معها .

وأما قولك : إني لا أتعجب منه بزيادة فليس يخلو تعجبك
 من أن يكون واقعاً عليه في نفسه (٥) أو على الزيادة ، فإن كان واقعاً
 عليه [هـ : ١٣٩] فقد لزمك ما ألزمتك ، وإن كان واقعاً على الزيادة
 فقد تعجبت ممّا لم أسألك عن التعجب منه ، فإن قلت : إني إنكما
 تنكبت التعجب منه وتعجبت من الزيادة التي لم تسألني التعجب
 منها لأنه لا يجوز التعجب (٦) منه (٧) إذ كان مفعولاً ، قلنا : ولم
 لا (٨) جاز ذلك ، وصرت في هذا إذا سألتك لا تتعجب منه تعجبت

-
- (١) « بلا زيادة » ليست في م . وفي د وسائر النسخ : « فلا زيادة » وتحريف
 وما أثبت عن ط .
 (٢) « فقد » ليست في م .
 (٣) ط : « تعجبت » تحريف .
 (٤) د : « يتغير » ، م : « سعة » ، ل « ننصر » وكلها تحريف ، ف ، هـ :
 « تنصر » وما أثبت عن ط .
 (٥) هـ : « في تعيينه » .
 (٦) « التعجب » ليست في ط .
 (٧) من « وتعجبت من الزيادة » إلى « منه » ليس في ل .
 (٨) « لا » ليست في م .

من غيره وهي الزيادة ؟ فقلت : قد أجبتك فيما مضى من الكلام لم لا يجوز أن يتعجب منه ، فليس لإعادتنا إيّاه [د : ٢٤٩] معنى ، قال : وقد نقضت العلة التي اعتلت بها في منع (١) الجواز أنه مفعول ، وأرئيتك (٢) أن ذلك فاسد ، فإن كانت عندك زيادة فزد ، قلت : هذه المطالبة مُحال أن يتعجب من المفعول بما (٣) يبتئ من أن المفعول لا يُتَعَجَّب منه ، فيجب (٤) على مَنْ أنكر هذا أن يتعجب من المفعول ، فكأنه يجعل المفعول مفعولاً ، وهذا مُحال ، فقال : نحن إذا قلنا : اجعل (٥) الفاعل مفعولاً ساغ لنا ذلك في الفاعل إذا تعجبنا منه ، ولم يكن في الأصل مفعولاً كان ذلك جائزاً فيما (٦) قام مقامه ، وهو ما لم يُسَمِّ فاعله ، وإلا لم يكن في موضعه ولا في مقامه ، قلت : هو وإن (٧) قام مقامه في آتينا نحدث عنه كما نحدث عن الفاعل فنحن نعلم أنه مفعول في الأصل ، فكيف يقال : أقمه مقام المفعول ؟ وأيضاً فإن أقمناه مقام المفعول فإن الفاعل هو المحدث للفعل (٨) ، وليس كذلك ما يقوم مقامه ، فقال : قد لزمك بهذا القول

(١) ط : « ترك » .

(٢) د ، ف ، ل ، م : « وان يقال » ، ه : « وقد يقال » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن ط .

(٣) ه : « لما » .

(٤) « فيجب » ليست في م .

(٥) م : « يجعل » تحريف .

(٦) ل : « فلما » تحريف .

(٧) م : « إن » .

(٨) م : « الفعل » .

آن لا تتعجب منه على حال من الأحوال بزيادة ولا بغير زيادة ، فإنك إن زدت فيه (١) فهو مفعول في الحقيقة ، اللهم إلا أن تكون تزعم أنك لم تتعجب منه البتة وإنما تعجبت من غيره ، ونحن لم نسألك عن التعجب من غيره (٢) ، قلت : هذا الذي ألزمتني من قولك : « فقد لزمك بهذا القول أن لا تتعجب منه على حال من الأحوال بزيادة ولا بغير زيادة » بكين بعضه (٣) أنك لا يجوز أن [هـ : ١٤٠] تقول (٤) : ما أحمرَ زيداً ، فإذا زدت فيه وقع التعجب [منه (٥)] ، فقلت : ما أشدَّ حمرةَ زيدٍ ، فقال : أما تشبهك أحمر ونحوه بباب الثلاثي فإنه خطأ ، وذلك أنهم (٦) قد أجمعوا على أن الثلاثي يتعجب منه بلا زيادة مالم يكن لوثاً ولا خلقة ، وذلك أن الخليل زعم في (٧) قوله : ما أحمرَ زيداً ، وما أشبهه أنهم لم يتكلموا به إلا أنه صار عندهم بمنزلة اليد والرجل ، إلا أنك لا تقول : ما أيدها ولا أرّجله (٨) ، فخالف باب الثلاثي لهذه العلة ، فقد بان بقول الخليل

(١) « فيه » ليست في ط .

(٢) قوله : « ونحن لم نسألك عن التعجب من غيره » ليس في ط .

(٣) م ، هـ : « تبين بعضه » ، تحريف في « تبين » ، وفي ط : « تبين نقضه » وما أثبت عن د ، ف ، ل .

(٤) ل : « يقال » .

(٥) زيادة عن ف ، ل وليست في د ، م ، هـ ، ط .

(٦) ل : « آته » تحريف .

(٧) م : « ان » .

(٨) قال سيبويه : ٩٨ / ٤ : « وزعم الخليل أنهم إنما منعهم من أن يقولوا

الفرق بين هذين (١) ، وشبّهت بين شيئين (٢) غير مشتبهين (٣) ، قلت : هذا الكلام فيه تطويل ، لأنني إنما شبّهته بالألوان من أنهما (٤) جميعاً لا يجوزان ، وليس يلزماني إذا شبّهت به من جهة أنّ أشبه (٥) به من كل الجهات ، فأنا أقول إذا سئلت (٦) كيف يتعجب من قولنا : انطلق زيد : لا يجوز ، فقد صار « لا يجوز » في هذا كما لا يجوز « ما أحسر زيدا » ، فهل يلزماني أنّ أكون شبّهت اللّون بغير اللّون ، وأنا إنما شبّهته (٧) به من أنّ هذا لا يجوز كما أنّ هذا لا يجوز ؟ ، وأما قوله : « قد أجمعوا على أنّ الثلاثي يتعجب منه بلا زيادة (٨) ما لم يكن لونا أو خلقة » فاستثناؤه ما لم يكن لونا أو خلقة (٩) من أعجب

← في هذه ما أفعله لأن هذا صار عندهم بمنزلة اليد والرجل وما ليس فيه فعل من هذا النحو ، ألا ترى أنّك لا تقول : ما أيده ولا ما أرجله إنما تقول : ما أشدّ يده وما أشدّ رجله ونحو ذلك « اه -

- (١) ل : « هذه » تحريف .
- (٢) كذا في ط وفي د وسائر النسخ : « بشيئين » تحريف .
- (٣) كذا في ط ، ه ، وفي د ، ف : « مستبين » ، وفي ل ، م : « مسيين » وكلاهما تحريف .
- (٤) ل ، ه : « لأنهما » .
- (٥) د ، ف : « اشتبّه » تحريف ، ط : « أشبهه » وما أثبت عن ل ، م ، ه .
- (٦) م : « سألت » تحريف .
- (٧) ه : « شبّهت » .
- (٨) د ، ف ، ل ، م : « بزيادة » تحريف ، وما أثبت عن ط ، ه .
- (٩) قوله : « فاستثناؤه ما لم يكن أو خلقة » ليس في م .

الكلام ، لأنه لا يتعجب إلا (١) من الثلاثي أو ممّا (٢) يكون أصله (٣) الثلاثي وزيد عليه ، مثل أعطى وشبهه [وأيضاً (٤)] فإنّك لا تعرف في الألوان فعل ثلاثي ، فكيف يستثنى ما لم يعرف في الكلام ؟ وأمّا ما كان خلقة وهو ثلاثي فلم يترك التعجب منه عند الأخصش ، إلاّ أنّ أصله أكثر من الثلاثي ، وذلك عَوْرَ وحَوَل ، والأصل عنده : اعْوَرَّ واحْوَلَّ واعْوَارَّ واحْوَالَّ ، فلما رأيناه ثلاثياً ولم ندر ما أصله استثنيناه (٥) من الثلاثي ، ولو كان من الثلاثي لما قيل : عَوْرَ ولا حَوَل ، ولكان يقال : عار وحال ، فتنقلب الواو ألفاً لحركتها (٦) وانفتاح ما قبلها ، وقولهم (٧) : عور وحول يدلّ على أنّ أصله اعْوَارَّ واحْوَالَّ واعْوَرَّ واحْوَلَّ ، والذي نقول في هذا : إنه لم (٨) يتعجب منه وهو ثلاثي لا يعرف أصله ، وهذا القول مشهور من قول الأخصش •

قال : أما قولك : إنه (٩) استثنى اللون والخلقة من الثلاثي إنه

-
- (١) « إلا » ليست في م •
 - (٢) م : « أو ما » •
 - (٣) « أصله » ليست في ف •
 - (٤) زيادة عن ط وليست في د وسائر النسخ •
 - (٥) ط : « فلما رآه ثلاثياً ولم يدر ما أصله استثناه » •
 - (٦) ف : « لتحركها » •
 - (٧) م : « وقوله » •
 - (٨) « لم » ليست في ه •
 - (٩) هـ : « بأنه » •

من أعجب العجب ، فليس ذلك بعجب ، لأنني إنما استثنيت ذلك من الثلاثي لأنه قد يأتي شيء [هـ : ١٤١] بمعنى الخلقة يكون فعله ثلاثياً ، كقولك : عور (١) الرجل ، فاستثيت ذلك لهذه العلة .

وأما قولك : « انطلق زيد لا يجوز أن يتعجب منه » فهذا نقض لما قدمته ، وذلك (٢) أنك ذكرت أن الفاعل يتعجب منه ، وجعلت ذلك (٣) علة التعجب منه ، وهو أنه فاعل ، وجعلت علة الامتناع من التعجب أن يكون مفعولاً ، فقد لزمك أن تتعجب من زيد في قولك : انطلق زيد ، قلت : قوله : « إنما استثنيت من الثلاثي لأنه قد يأتي شيء بمعنى الخلقة يكون فعله ثلاثياً كقولك : عور الرجل » يدل على أنك (٤) لا يدري ما أصل عور ، وقد بينا أن أصله عند النحويين اعْوَرٌ واعْوَارٌ ، وإنكاره منعنا أن نتعجب من « انطلق زيد » فهذا شيء قد أجمع النحويون على منعه إلا بزيادة ، فما معنى إنكاره ما أجمع النحويون عليه ؟

وأما قولك (٥) : إنك ذكرت أن الفاعل يتعجب منه وجعلت ذلك علة للتعجب منه وهو أنك فاعل فنحن لم نقل : إنا تعجبنا منه لأنه فاعل ، وإنما قلنا : إنه لا يتعجب من المفعول وبيننا [ليم (٦)] ذلك ،

(١) د ، ف ، ل : « عوي » تحريف وما أثبت عن م ، هـ ، ط .

(٢) ط : « لما قدمته في الكتاب وذلك » .

(٣) « ذلك » ليست في م .

(٤) « أنه » ليست في م .

(٥) ل : « قوله » .

(٦) زيادة عن ط وليست في د وسائر النسخ .

وأما الفاعل فإنه يتعجب منه في أكثر المواضع ، وإنما منع الفاعل في قولك : انطلق زيد أن يتعجب منه لأنَّ الفعل قد جاوز ثلاثة أحرف ، فلا يجوز أن ينقل إلاَّ بزيادة ، نحو قولك : ما أكثر انطلاق زيد وما أشبهه •

قال محمد بن بدر النحوي : أعطى أبو جعفر علة قياسية في التعجب فقال : إنما معنى التعجب أن أجعل الفاعل مفعولاً ، ونحن نجعل الفاعل مفعولاً ثم لا يكون تعجباً ، نحو : أقمته وأجلسته ، ونجد معنى التعجب [والفاعل] (١) موجود ، كقولنا : جلَّ اللهُ وعزَّ اللهُ على معنى : أما أجلَّ اللهُ وما أعزَّه (٢) ، لا على معنى الخبر بأنه صار جليلاً ولا بأنه صار (٣) عزيزاً ، وهكذا عظم شأنك وعكست منزلتك إذا لم تترد الخبر ، قال الله تعالى : « كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ » (٤) وقال تعالى : « كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ » (٥) ، وقال ساعدة (٦) :

(١) زيادة عن ط و ليست في د وسائر النسخ •

(٢) م : « وما أعز الله » •

(٣) ل : « ولا بمعنى أنه صار » •

(٤) الكهف : ٥/١٨

(٥) الصف : ٣/٦١

(٦) عجز البيت : « وَعَدَتْ عَوَادٍ دُونَ وَلِيِّكَ تَشْعَبُ » وقائله ساعدة

ابن جُوَيَّة الهذلي ، وهو في نوادر أبي زيد : ٢٧ وشرح أشعار

الهذليين : ١٠٩٧ وأمالي القالي : ٢٢٩/٢ ، وأنشده صاحب اللسان

(غضب) بلا نسبة • وغضوب : اسم امرأة والعوادي : الصوارف ،

والولئي : المدانة والقرب ، وتشعب : تخالف قصدك •

• • • هَجَرَتْ غَضُوبٌ وَحُبٌّ مَنْ يَتَغَضَّبُ

أي : ما أَحَبَّهَا متغضبة [ه : ١٤٢]

وقال الشاعر (١) :

لَمْ يَمْنَعِ النَّاسُ مِنِّي مَا أَرَادَتْ وَلَا

أَعْظَيْتُهُمْ مَا أَرَادُوا حُسْنَ ذَا أَدَبَا

أي : ما أحسن هذا أدباً ، ومما حكاه النحويون من اللفظ
ومعناه التعجب : سبحان الله ولا إله إلا الله ، والله دَرَّشَهُ ، والله أنت ،
وبالله ، والله ، وأنشد سيبويه (٢) :

(١) هو سَهْمُ بن حنظلة الغنوي ، والبيت في الأصمعيات : ٥٦ وسمط
الذلي : ٧٤٠ والخزاعة : ١٢٣/٤ ، وجاء بلا نسبة في إصلاح المنطق :
٣٥ والخصائص : ٤٠/٣

(٢) نسبه سيبويه : ٤٩٧/٣ إلى أمية بن أبي عائد ، وأنشده في شرح
أشعار السكري في شرح أشعار الهذليين : ٢٢٧ مع أبيات وقال :
« وقال أبو ذؤيب أيضاً • قال أبو نضر : وإنما هي لمالك بن خالد
الخناعي » وعزاه ابن يعيش في شرح المفصل : ٩٩/٩ إلى أمية بن أبي
عائد وقال : « وقيل لأبي ذؤيب الهذلي وقيل للفضل بن العباس
الليثي » ، وحكى البغدادي الاختلاف في نسبة البيت إلى أبي ذؤيب
الهذلي وإلى مالك بن خالد الخناعي وإلى أمية بن أبي عائد الهذلي
وقال : « وقد وقع المصراع الأول كما رواه الشارح المحقق في قصيدة
لساعدة بن جؤية الهذلي ميمية هكذا :

تالله يبقى على الأيام ذو حيد آذنى صلود من الأوعال ذو خدام »

وانظر الخزاعة : ٣٦١/٢ ، ٢٣١/٤ ، أو جاء البيت بلا نسبة في

←

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْآيَاتِ ذُو حَيْدٍ

بِمُشْمَخِرٍ بِهِ [د: ٢٥٠] الظَّيَّانُ وَالْأَسْ

وقال : هذا الرجل (١) تعجب ، ويا لكماء تعجب ، وأنشد (٢):

كَخَطَّابٍ لَيْلَى يَا لِبَرِّئِنِّ مَنْكُمْ

أَدَلُّ وَأَمْضَى مِنْ سَلْيِكِ الْمَقَانِبِ

وأعطى علة أخرى ماشية (٣) فقال : لا يتعجب مما لم يسم فاعله

المقتضب : ٣٢٤/٢ وأمالى ابن الشجري : ٣٦٩/١ والهمع : ٣٢/٢
والأشموني : ٢١٦/٢ ، وروايتيه في الخزانة : ٣٦١/٢ وشرح أشعار
الهدليين :

« يا ممي! لا يُعجِزُ الأيامَ »

وفي أمالي ابن الشجري والخزانة : ٢٣١/٤ :

تأ لله يبقى على الأيام »

والحيد : جمع حيد وهو كل نتوء في القرن والجبل وغيرها
والشمخر : الجبل العالي ، والظيان : ياسمين البر ، والأس : الريحان .

(١) ط : « رجل » .

(٢) أنشد سيبويه : ٢١٧/٢ البيت ونسبه إلى فرار الأسدي وعزاه ابن

دريد في جمهرة اللغة : ٣٢٣/١ إلى أنس بن مدرك الخثعمي وذكره
صاحب اللسان (برثن) منسوباً إلى قيس بن الملوح وليس في ديوانه ،
وجاء البيت بلا نسبة في المستقصى : ٣٦٧/١ وشرح المفصل : ١٣١/١
والمقرب : ١٨٣/١ ، وبرثن : قبيلة كانت أفسدت امرأة الشاعر
وسليك المذكور في البيت هو سليك بن سلكة منسوب إلى أمه سلكة
وكان معدوداً في عدائي العرب .

(٣) ه : « قياسية » .

لأنَّه لا فاعل فيه ، ويَبْطِلُ هذه العلة قول العرب في « جُنَّ زيدٌ » :
« ما أجبته » وما أعتته (١) وما أشبه ذلك •

وأما قوله : « أجمعوا على أن الثلاثي يتعجب منه بلا زيادة (٢) ما لم يكن لوثاً أو خلقه ، فاستثناؤه ما لم يكن لوثاً ولا خلقه من أعجب الكلام » : « لأنه لا يتعجب إلا من الثلاثي أو ما يكون أصله الثلاثي ثم زيد عليه مثل : أعطى » وليس في قوله : « إنما يتعجب من الثلاثي » دليل على أنه أراد : لا يتعجب إلا من الثلاثة ، ألا ترى أن قائلاً لو قال : إنما صلاة الظهر أربع ، لم يكن في قوله دليل (٣) على أن غيرها من الصلوات لا يكون أربعاً ، أو قال : إنما في الرقة ربع العشر ، لم يكن هذا دليلاً على أن غير الرقة لا يكون (٤) فيه ربع العشر (٥) •

قال السخاوي : لا يخفى على العلماء (٦) مئيل هذا الرجل وحيثه على أبي جعفر وتخليطه فيما يتكلم به ، ألا تراه يقول : وليس في قوله : « إنما يتعجب من الثلاثي دليل على أنه أراد لا يتعجب إلا من الثلاثة » ظناً منه أن هذا كلام أبي العباس ، وأخذ في الجواب عنه ، وهذا إنما هو كلام أبي جعفر ، وأما أبو العباس فإنما (٧) قال : قد

(١) « أشبهه » تحريف •

(٢) كذا في ط ، هـ ، وفي د وسائر النسخ : « بزيادة » تحريف •

(٣) ل : « في غيره دليل » تحريف •

(٤) « لا يكون » ليست في م •

(٥) بعدها في ط : « وهذا موضع من مفهوم الخطاب أنت معدور في جهله إذ لست من أهله » •

(٦) « على العلماء » ليست في م •

(٧) ل : « فانه » •

أجمعوا على أن الثلاثي يتعجب منه بلا زيادة ما لم يكن لوفاً أو خِلقة، فأفكر عليه [هـ : ١٤٣] أبو جعفر استثناءه اللّون والخلقة من الفعل الثلاثي لأنّ الألوان ليس فيها فعل ثلاثي ، ولو قال أبو العباس : إنما يتعجب من الثلاثي لأنحصر التعجب (١) في الثلاثي ، وليس هذا كقوله : إنما صلاة الظهر أربع ، إنما ذلك لمن يمنع أن تكون أقل من أربع أو أكثر (٢) ، وقوله : أعطى أبو جعفر علة قياسية في التعجب ، فقال : إنما معنى التعجب أن أجعل الفاعل مفعولاً قال : ونحن نجعل الفاعل مفعولاً (٣) ثم لا يكون تعجباً ، نحو : أقمته وأجلستته ، وهذا لا يلزمه (٤) ، لأنّه لم يقل : لا يصير الفاعل مفعولاً إلا في التعجب ، إنما قال : إن (٥) قولك : ما أحسن زيداً ، أخرجت فيه الفعل الذي كان لازماً فجعلته متعدياً ، وكان (٦) الأصل : حسن زيد ، فصار فاعل حسن مفعول أحسن ، وما أورد (٧) عليه من الكلمات التي معناها التعجب لا يرد عليه ، لأنّه إنّما يتكلم (٨) في التعجب المبوّب له ، ألا ترى أن من تكلم في باب التأكيد لا يرد عليه ما يجيء فيه

(١) « التعجب » ليست في ط .

(٢) تجاوز السيوطي هنا ما قدره سطر من ط .

(٣) « ونحن نجعل الفاعل مفعولاً » ليست في م .

(٤) هـ : « يلزم » .

(٥) ل : « إنما » .

(٦) ل : « ولان » تحريف .

(٧) ط : « أورده » وسقطت « ما » .

(٨) ف : « تكلم » .

معنى التأكيد من إنَّ واللام وما أشبه هذا (١) .

ثم قال محمد بن بدر : وقوله مثل « ما أعطى » و « وما أشبهه »
رَكَكَ في العبارة ، كما قال : لا يجوز التعجب من قولنا : انطلق زيد
كما لا يجوز « ما أحمر زيدا » ، فهلاً قال : لا يجوز كما لا يجوز
أن يصلَّى الظهر ثلاثاً ولا المغرب أربعاً فإنه أظهر .

قال السخاوي : وأين هذا من ذلك ؟ إنما شبه ممتنعاً في التعجب

بممتنع فيه ، وإنه يتعجب من القبيلين بأشدَّ ونحوه .

ثم قال محمد بن بدر : على (٢) أن بعض النحويين قال : لا يجوز
التعجب من أفعل إلاَّ على شريطة . قال : وأمَّا قوله : « أيضاً فلا
يعرف في الألوان فعل ثلاثي » فقد قال سيبويه (٣) : « أَدَمٌ يَأْدُمُ
أَدْمَةً وَأَدِمَ يَأْدِمُ وَشَهَبٌ يَشْهَبُ (٤) وَشَهَبٌ يَشْهَبُ
شَهْبَةً ، وَقَهَبٌ يَقْهَبُ [قَهْبَةً] (٥) وَكَهَبٌ يَكْهَبُ
[كَهْبَةً] (٥) وَصَدَأٌ يَصْدَأُ صَدْأَةً وَسَوَدٌ يَسْوَدُ » ،

وأنشد لنصيب (٦) :

(١) م : « ذلك » .

(٢) « على » ليست في ه .

(٣) الكتاب : ٢٥/٤

(٤) « وشهب يشهب » ليست في الكتاب .

(٥) زيادة عن الكتاب وليست في دوسائر النسخ وط .

(٦) ديوانه : ١١٠ وسيبويه : ٧٥/٤ والخصائص : ٢١٦/١ وشرح الملوكي

في التصريف : ٨٥ وزهر الآداب : ٤٤/٢ وسمط اللآلئ : ٧٢٠ وشرح

المفصل : ١٥٧/٧ ، ١٦٢/٧ ، ورواية الديوان وزهر الآداب وسمط



سَوِدَتْ فَلَمْ أَمْلِكْ سَوَادِي وَتَحْتَهُ
 قَمِيصٌ " من القَوَهِيِّ بِيضٌ " بِنَائِقُهُ
 وقال غيره : ذَرَّيْتُ عَيْنَهُ ذُرًّا ، والذَّرُّ : البِياضُ ،
 وقال الراجز (١) : [هـ : ١٤٤]

وقد عَلَّتَنِي ذُرًّا " بَادِي بَدِي
 وَرَثِيَّةٌ " تَنْهَضُ فِي تَشْدِيدِي
 وقال الشاعر (٢) :

لقد زَرَقْتُ عَيْنَكَ يَا بَنَ مَكْعَبَرِ
 كما كَلَّ ضَبِّيُّ من اللُّثُومِ أَرْزَقُ

← اللآلي : « كسيت ولم أملك . . . » والبنائق جمع بنية وهي رقعة
 تكون في الثوب والقوهي : ضرب من الثياب .

(١) ورد البيتان منسويين إلى أبي نخيلة السعدي في سيبويه : ٣/٣٠٥ والمعاني
 الكبير : ١٢٢٣ والمقتضب : ٤/٢٧ وجمهرة اللغة : ٢/٣١٢ واللسان
 (ذراً) ، وهما بلا نسبة في إصلاح المنطق : ١٧٢ وأمالي القالي :
 ١/٢٠٠ ، وجاء الأول منهما غير معزوف في مجاز القرآن : ١/٢٨٨ ،
 والخصائص : ٢/٣٦٤ ، والرثية : ألم يصيب الركب والمفاصل ،
 وقوله : تنهض في تشديدي ، أي أن هذه الرثية تؤله عند قيامه وتهدأ
 عند قعوده .

(٢) أنشد ابن دريد البيت في جمهرة اللغة : ٢/٣٢٤ ونسبه إلى سويد بن
 أبي كاهل اليشكري ، والبيت بلا نسبة في كتاب الأمثال : ١٢٣
 والحيوان : ٥/٣٣٢ وعيون الأخبار : ٢/٢١٤ وأمالي ثعلب : ٣٦٧
 والمختص : ١/١٠٠ وسقط اللآلي : ٨٦٢ وشروح سقط الزند : ٨٠١
 واللسان (زرق) .

وأما قوله : إنما ترك الأخفش التعجب في عَوْرٍ وحوْلٍ لأنَّ
 أصله اعْوَرٌ واحْوَلٌ فخلاف ما عليه أهل العلم ، لأنَّهم مجمعون
 على أنَّ الأصل الثلاثي ، وما فيه زيادة (١) فرع ، فحوْلٍ أصل (٢)
 لاحْوَلٍ واحْوَالٌ ، قال سيبويه (٣) : « وأما الفعل فأمثلة أخذت
 من لفظ أحداث الأسماء » فضرب واستضرب مأخوذان من الضرب ،
 لا أنَّ ضرب (٤) من استضرب ولا استضرب من ضرب (٥) .

قال السخاوي : وهذا لا يلزم أبا جعفر لأنَّه ردُّه على الأخفش
 لا عليه ، وإنما يلام لو نقل عن الأخفش ما لم يقل ، وأيضاً فإنَّ
 ما ذكره عن (٢) سيبويه لا يلزم منه تخطئة الأخفش فيما ذهب إليه ،
 لأنه لم يقل : إنَّ عور مأخوذ من اعورٍ (٦) واعوارٌ ، ولا إنَّ حول
 مأخوذ من احْوَلٍ واحْوَالٌ ، وإنما قال : إنَّه في معناه ، فكما (٧) لم
 يتعجب من ذلك (٨) لم يتعجب من هذا .

ثم قال محمد بن بدر : وأما قوله : « لو (٩) كان من الثلاثي لما

(١) ط : « الزيادة » .

(٢) « أصل » ليست في م .

(٣) الكتاب : ١٢/١

(٤) ف : « لان ضرب » تعريف .

(٥) من « لا أن ضرب » إلى « ضرب » ليست في ل .

(٦) « عن » و « اعور » ليستا في م .

(٧) هـ : « وكما » .

(٨) ف ل : « ذاك » .

(٩) ط : « وئو » .

قيل : حَوَّلَ وَعَوَّرَ وَلَقِيل : حال و عار بالقلب « فليس كما توهم (١) ،
 وإنما صحت الواو لأنهم أرادوا بحَوَّل من المعنى ما ما أرادوا باحْوَلَّ ،
 فأجرَّوه مجراه لا أن أصل فَعِيلِ افعلَّ ولا افعالٌ ، ألا ترى أنهم
 قالوا : احتال واعتاد واقتاد بالإعلال ، وإنما أصحوه (٢) حين أرادوا
 معنى ما يصح ، فقالوا (٣) : اجتوروا (٤) واعتنونا واحتوشوا ، لأنَّهم
 أرادوا معنى تجاوزوا وتعاونوا وتحاشوا ، لا أن (٥) أحدهما أصل
 الآخر ، فهكذا عور وحوول ، يدل على هذا أنَّهم (٦) إذا أرادوا غير
 هذا المعنى أعثَّوه فقالوا : عار زيدٌ عينَ عمرٍ وسادها [ه : ١٤٥] ،
 قال : وأما قوله : « فتقلب (٨) الواو لحركتها وحركة ما قبلها » فيلزمه
 أن يقول في أدلِّو : أدلِّو لحركتها وحركة ما قبلها ، والوجه
 لحركتها (٩) ، واقتتاح ما قبلها ، قال : وأما قول الأَخْفَشِ فإنما أراد به
 أن « افعلَّ وافعالٌ الأصل في الاستشقال (١٠) لأنَّ حول (١١) مأخوذ

-
- (١) كذا في ط ، وفي د وسائر النسخ : « فليس ذا بوهم » تحريف .
 (٢) ط : « أوضحوه » تحريف .
 (٣) هـ : « فقال » تحريف .
 (٤) د ، ف ، م ، هـ : « اختنونا » تحريف ، وما أثبت عن ل ، ط .
 (٥) ف ، ل : « لان » ، ط : « الا ان » وكلاهما تحريف ، وجاء بعد « ان » في
 د ، ف ، ل ، م كلمة « أصل » . وليس في هـ ، ط .
 (٦) ف ، ل ، م : « يدل هذا على أنهم » .
 (٧) بعد ذلك في ط ما مقداره سطر تجاوزه السيوطي .
 (٨) د ، م : « فنقلت » تصحيف وما أثبت ف ، ل ، هـ ، ط .
 (٩) ف : « تحركها » .
 (١٠) كذا في ط وفي د وسائر النسخ : « الاستقبال » تصحيف .
 (١١) ف : « لان حول » تحريف .

منهما ، وهذا قول سيويه (١) : استغنوا عن حَمِرٍ باحمرٍ كما استغنوا عن فَقْرٍ بافتقر ، والمستغنى به هو الفرع والمستغنى عنه هو الأصل .

قال السخاوي : قوله : إِنَّ الأَخْفَشَ أرادَ أَنْتَهُمَا الأصل في الاستثقال (٢) ، فَأَيُّ استثقال (٣) فِي عَوْرٍ وَحَوْلٍ ؟ وليس ما قال سيويه في حمر واحمِرَ ، ثم استدرك خطأه فقال : على أَنْ افعلْ وافعالٌ مطَّردان في الألوان ، نحو اسودَّ واسوادٌ وابيضَّ وابيضاضٌ واصفَرَّ واصفارةٌ ، إلا أَنْ (٤) افعَلْ أكثر الأَكْثَرِ الأصل (٥) في الاستثقال (٦) ، قال : وَأَمَّا حَوْلٍ وَعَوْرٍ فَمِنْ باب الأَدْوَاءِ لِأَنَّهُمَا عِيَانٌ [د : ٢٥١] والعيب أشبه بالأدواء ، وليس افعَلْ وافعالٌ فِي (٧) باب الأَدْوَاءِ كَثِيراً لا يكادون يقولون (٨) فِي اجْرَبَ : اجْرَابٌ ولا فِي اجْذَمَ اجْذَامٌ ، وإنما يجروته مجرى الداء ، نحو : جَرَبَ وَضَلَعَ وَشَتَرَ ، وهو أدخل في الداء منه فِي الألوان ، إلاَّ أَنَّهُمْ يشبهون الشيء بالشيء إذا قاربه ، فيقولون :

(١) انظر الكتاب : ٢٦/٤ ، ٣٣/٤

(٢) كذا في ط وفي د وسائر النسخ « استقبال » تصحيف .

(٣) كذا في ط . وفي د وسائر النسخ : « استقبال » تصحيف .

(٤) ل : « لان » تحريف .

(٥) ط : « أصل » .

(٦) كذا في ط وفي د وسائر النسخ « استقبال » تصحيف .

(٧) ل : « من » .

(٨) ط : « يكادون لا يقولون » .

حَوَّلَ وَعَوَّرَ [وَجَرَّبَ (١)] كما قالوا : وَجِيعَ وَضَمِينَ (٢)
 وَزَمِينَ (٣) ، ولا تكاد تجد في الألوان اسماً على فَعِلٍ ، فلا (٤)
 يقولون : حمر ولا صفر ولا شهب ، قال : فهذا يقوِّي أَنَّ العيوب
 مخالفة للألوان التي لا يمتنع فيها افعالٌ وافعالٌ ، وافعالٌ (٥) لا يمنع
 من الألوان إلا أنه مبنيٌ له ، وأمَّا العيوب فأقرب إلى الأكدواء ،
 هكذا ذكر سيويه (٦) .

قال محمد بن بدر : إنما لم يتعجبوا من « ضرب زيد » وأشباهه
 إلا بالزيادة كراهةً أن يلتبس ، ففرقوا بين التعجب من فعل الفاعل
 والمفعول ، وذلك أنهم فرقوا بين فعل الفاعل وفعل المفعول في غير
 التعجب ، فأرادوا أن يفرقوا بينهما أيضاً في التعجب ، فلو قالوا في
 « ضرب زيد » : ما أضرب زيدا لالتبس فعل الفاعل بفعل المفعول ،
 فأكدوا بالزيادة ليصلوا إلى الفرق بينهما ، فإن قال : فقد قالت العرب
 [في (٧)] « جُنَّ زيدٌ » : ما أجنته ، وهذا يبطل علتك ، قيل له :
 إن قولهم : ما أجنته محمول على المعنى ، فاستجازوا فيه ما استجازوا

(١) زيادة عن ط ، وليست في د وسائر النسخ .

(٢) هـ : « وضمر » تحريف . والضمثنة : المرض وككتيف : العاشق .
 القاموس : (ضمن) .

(٣) رجل زَمِينٌ : مبتلى بِمَيْنِ الزمانة ، والزمانة : العاهة .

(٤) ط : « لا » .

(٥) « وافعال » ليست في م .

(٦) تجاوز السيوطي هنا ما مقداره سطران من ط .

(٧) زيادة عن هـ ، ط ، وليست في د وسائر النسخ .

فيما حمل [ه : ١٤٦] عليه ، ألا ترى أن « جُنَّ زيد فهو مجنون » داخل في حيز الأوصاف التي لا تكون أعمالاً وإنما تكون خصالاً في الموصوفين (١) بغير اختيارهم (٢) ؟ مثل كرم فهو كريم ولؤم فهو لئيم ، خصال لا يفعلها الموصوف ، فهكذا جُنَّ زيد فهو مجنون ، إنما هي خصلة في الموصوف لا اختيار له فيها ، فأجرى مجرى رقع فهو رقيق وبكّد فهو بليد إذ (٣) كان داخلاً في معناه ، والدليل على صحة هذا أن العرب لا تتعجب من افعَل ، لا يقولون : ما أحمره ولا ما أسوده ولا أفضسه ، ويتعجبون من أحقق وأرعن وألدّ وأثوك ، فيقولون : ما أحمقه وما أرعنه وما ألدّه وما أنوكه ، لأنّ أحقق بمنزلة بليد ، وألدّ بمنزلة مرس وأثوك (٤) بمنزلة جاهل ، فحملوه على المعنى ، فهكذا جُنَّ زيد حمل على المعنى ، لأنّ العرب تشبه الشيء بالشيء ، وتحمل على المعنى إذا وافقه واقترب منه ، فمن ذلك قولهم : حاكم زيد عمر برفع الاثنين جميعاً لأنّ كل واحد منهما فاعل ، قال أوس (٥) :

ثَوَاهِقُ رَجُلَاهَا يَدَاهُ وَرَأْسُهُ

لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الْحَقِيْبَةِ رَادِفٌ

(١) ه : « الموضعين » تحريف .

(٢) ه : « اختيار » .

(٣) ل ، ه ، ط : « إذا » تحريف .

(٤) من « فيقولون » إلى « وأنوك » ليس في ط .

(٥) ديوان أوس بن حجر : ٧٣ وسيبويه : ٢٨٧/١ وأمالي القوالي : ٦٥/٢ والمنخصص : ١١٣/٧ وسمط اللّالي : ٧٠٠ وشرح ديوان أبي تمام

وقال القطامي^١ :

فَكَرَّتْ تَبْتِغِيهِ فَوَافَقْتَهُ

عَلَى دَمِهِ وَمَضَّرَعِهِ السَّبَاعَا

لأنَّ السَّبَاعَا قَدْ دَخَلَتْ فِي الْمَصَادِفَةِ ، وَقَالَ (٢) :

لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأْمَلْتِ إِلَّا

وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيَا

لأنَّ الطَّيِّبَ قَدْ دَخَلَ فِي الرَّوْيَةِ •

قال السخاوي : إنما قالوا : ما آجنته لأن جن لا فاعل له ،

←
للتبريزي : ١٠٣/٢ ، وورد البيت بلا نسبة في المقتضب : ٢٨٥/٣
وأما ثعلب : ٢٥١ والخصائص : ٤٢٥/٢ ، وروايته في الديوان
والمقتضب : « تهاق رجلاها يديه . . . » وفي سيبويه والخصائص
وشرح التبريزي : « تهاق رجلاها يداها » وفي أمالي ثعلب « تهاق
رجلاها يديها إذا مشت » وفي أمالي القالي « تواعد رجلاها يديه
ورأسه » والمواغدة والمواضحة : أن تسير مثل صاحبك وتكون المواغدة
للساقة الواحدة لأن إحدى يديها ورجليها تواعد الأخرى ، وروايته في
سمط اللآلي : « تواعد رجلاها يديه . . . » والمواهقة : أن تسير
مثل سير صاحبك ، والقَتَب : إكاف البعير .

(١) ديوان : ٤١ وسيبويه : ٢٨٤/١ ونوادر أبي زيد : ٢٠٤ والمحتسب :

٢١٠/١ ، والبيت غير معزو في الخصائص : ٤٢٦/٢ والمخلص : ٣٨/٨

(٢) هو عبيد الله بن قيس الرقيات ، والبيت في ديوانه : ١٧٦ وسيبويه :

٢٨٥/١ ، وهو بلا نسبة في المقتضب : ٢٨٤/٣ والخصائص : ٤٢٩/٢

وشرح المفصل : ١٢٥/١

(٣) د ، م : « كان » وما أثبت عن سائر النسخ وط .

فهو في المعنى تعجب من الفاعل ، إلا أنه لا يقال : جَنَّةٌ إنما يقال :
أَجَنَّتْهُ .

قال محمد بن بدر : فإن قال : [فقد (١)] قالوا : ما أَسْرَنِي
بكذا وكذا ، وهذا دليل على أنه يجوز أن يَتَعَجَّبَ مَنْ « ضَرَبَ
زيد » ، قيل له : ليس في هذا دليل [يدل (٢)] على جواز التعجب
من ضَرَبَ زيد (٣) ، لأنه يجوز أن يكون « ما أَسْرَنِي » تعجباً
من سُرِرْتُ ، ويكون (٤) محمولاً على ما قدّمنا ذكره [هـ : ١٤٧]
في « جُنَّ زيد » ، فيكون بمنزلة « برَّ حَجَّكَ فهو مبرور » ،
قال : ويجوز أن يكون « ما أَسْرَنِي بكذا » تعجباً من سارَّ [كما
يقال : زيد سارَّ (٥)] أي : حَسَنَ الحال [في نفسه وأهله وماله ،
وفرس سارَّ ، أي : حسن الحال (٦)] في جسمه ولحمه ، وضَيِّعَةَ
سارَّه بمعنى أهلة عامرة ، فيكون سارَّ بمعنى قولك : ذو سرور ،
ثم (٧) يتعجب منه على هذا ، كما قالوا : عَيْشه راضية أي : ذات
رضى ، ورجل طاعم كاسٍ أي : ذو طعام وكِسْوَةٍ (٨) ، فيكون

- (١) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ وط
- (٢) زيادة عن ط وليست في د وسائر النسخ
- (٣) من « قيل » إلى « زيد » ليست في م
- (٤) هـ : « فيكون »
- (٥) زيادة عن ط وليست في د وسائر النسخ
- (٦) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ وط
- (٧) كذا في ط ، وفي د وسائر النسخ « لم » تعريف
- (٨) جاء بعد ذلك في ط بيت الحطيفة : دع المكارم لا ترحل . . . البيت

« ما أسرني » جاريًا على ما قدّمنا غير خارج عمدًا رتبنا (١)

المسألة الثالثة

قال أبو جعفر : كيف تأمر من قوله تعالى : « لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا » (٢) ومن قوله تعالى : « وَلَا يَكُونُ دُودُهُ حِفْظُهُمَا » (٣) ؟ فقال أبو العباس : هاتان (٤) مسألتان ، أمّا « إِدًّا » فلا يؤمر منه ، لأنّ اسم موضوع للدّهية والأمر العظيم ، قال أبو جعفر : فقد (د) قالت العرب : أَدَّ يَكُونُ دُهُ فَنَطَقْتُ بِالْفِعْلِ ، ثم صرّفه النحويون فقالوا في الأمر منه : أَدَّ يا هذا ، بالإدغام والضم والكسر وبالإظهار ، نحو : اودُدْ مثل : اردُدْ ، قال أبو العباس : التصريف فيها دعوى تحتاج إلى برهان ، قال أبو جعفر : لا يحتاج إلى ذلك وقد حكوا لها ظائر من المضاعف ، منها قول أحمد بن يحيى : « تقول : ازُرُّ عليك قميصك وزُرِّه وزُرِّه وزُرِّه ، مثل مُدِّه ومُدِّه ومُدِّه » (٦) ، قال أبو

(١) م : « بينا » .

(٢) مريم : ٧٩/١٩ .

(٣) البقرة : ٢٥٥/٢ .

(٤) م : « هما » .

(٥) د ، ف ، ل ، ه : « قد » ، وما أثبت عن م .

(٦) قال في اللسان (زرر) : ازُرُّ عليك قميصك وزُرِّه وزُرِّه وزُرِّه وزُرِّه ، قال ابن بري : هذا عند البصريين غلط ، وإنما يجوز كان بغير الهاء نحو قولهم : زُرٌّ وزُرٌّ وزُرٌّ ، فمن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين ، ومن فتح فلطلب الخفة ومن ضم فعلى الاتباع لضمه الزاي .

العباس : هذه الأشياء لا تصرف قياساً ، ولا يشبهه بعضها ببعض (١) إلا بسمع من العرب ، إذ كان هذا لجاز أن نقول : وَذَرَ يَذَرُ و وَدَعَ يَدَعُ قياساً على قام يقوم وضرب يضرب ، وإنما نصرّف منه ما صرفت العرب ، وترك منه ما لم تصرفه العرب اقتداءً بها ، قال أبو جعفر : ليس هذا قول أحد من النحويين علمناه ، وذلك أنّه لا يمتنع القياس في شيء من المضاعف على رَدَّ يَرُدُّ ، فنقول : سَنَّ يَسُنُّ وَأَدَّ يُوَدُّ ، كما قلنا رَدَّ يَرُدُّ ، ولو كنا لا نطق إلا بما نطق به (٢) العرب ولا نقيس على كلامها (٣) لبطل [ه : ١٤٨] أكثر الكلام ، ولا يجوز قياس وذر يذر وودع يدع على المضاعف لأنّه معتل قلّ استعمالهم الماضي فيه (٤) لاستثقالهم الواو حتى تبدل ، فيقولون في واحد : احد ، فلمّا استثقلوا الواو (٥) وكان « ترك » في معنى (٦) وَدَعَ وَوَذَرَ استغنوا عنه بترك و [إن] (٧) كان بعض العرب قد قال : ودع ووذر على القياس فلا معنى لقوله : لجاز أن تقول وذر وودع لأنّه قد قيل ، قال أبو العباس : إنّنا (٨) لم نشبه مضاعفاً بمضاعف ،

(١) ل : « بعضاً » .

(٢) « به » ليست في ط .

(٣) ل : « ولا نقيس إلا على كلامها » زيادة لا يقتضيها السياق .

(٤) « فيه » ليست في ط .

(٥) من « حتى تبدل » إلى « استثقلوا » ليست في ف .

(٦) ط : « بمعنى » .

(٧) زيادة عن ط وليست في د وسائر النسخ .

(٨) د ، ف ، ل ، م : « إنما » ، وما أثبت عن ط ، ه .

وإنما أردنا أن نريك أن العرب قد تصرف شيئاً وتمنعه في نظيره ،
وأما قولك : « إن هذا معتل » فليس بالاعتلال منع من أن يبني له
ماض ، مثل وزن يزن ، قال أبو جعفر : هذا الذي ألزمتيه من أتّي
قلت (١) : إِيَّاهُ (٢) لم يبين منه ماض لأَنَّهُ معتل غير لازم ، وكلامي
يبين خلاف هذا لأنّي قلت : لم يبين منه ماض لعله (٣) ، فكيف ألزَمَ
أتّي (٤) اعتلتت بأنه لم يقع منه ماض لأنه معتل ؟ قال أبو جعفر : ولم
يُجِبْ عن المسألة الأخرى وهي : « ولا يؤده » ، والجواب أن يقول :
أَدُّ يا هذا نظير قتل لأنَّ آدَ يؤود مثل قال يقول (٥) .

قال محمد بن بدر (٦) : قول أبي العباس : « لا يجوز أن يؤمر
من قوله تعالى « إِيَّاهُ » لأنَّ العرب لم تَبْنِ منه فعلاً » الذي عليه عامة
أهل العلم (٧) ، لأنَّ (٨) الإِدَّ وصف غير جارٍ على فعل ، وإنما هو
موضوع في كلام العرب للأمر العظيم ، فحكمه حكم الأسماء التي
جاءت غير جارية على فعل ، وإذا كان هكذا (٩) لم يجوز أن يبني منه

-
- (١) ط : « ألزمتيه من أنه قال » تحريف .
(٢) هـ : « قلت : من أنه » زيادة لا يقتضيها السياق .
(٣) ف : « فعله » تحريف .
(٤) ل : « بأنّي » .
(٥) تجاوز السيوطي هنا ما مقداره ثلاثة عشر سطرًا من ط .
(٦) بعدها في ط : « النحوي » .
(٧) بعدها في ط : « والدين ، قلت : قوله : والدين ههنا عجيب ، ثم قال :
لأنَّ الإِدَّ . . . » .
(٨) هـ : « أهل العلم لا لأنَّ » زيادة لا يقتضيها السياق .
(٩) ط : « وإذا كان هذا هكذا » .

منه فعل من حيث إنَّ الأسماء ليست مأخوذة من الأفعال وإنما الأفعال [د : ٢٥٢] تصدر عنها (١) ، ولو كانت الأسماء كلها مشتقة لارتفع أن يكون في الكلام اسم البتة (٢) ، والدليل على هذا أنك نيس أحد من العرب ولا من العلماء يجيز أن يأمر من صاع وفرس ولا من جعفر وخبْرُج (٣) وضيْفِدَع ، ولا من الأوصاف التي ليست بجارية على فعل ، نحو خَوْد (٤) وبكر ولص وسكْهَب (٥) وعَرَطَل (٦) وجِعْشَم (٧) لأنَّ هذه الأسماء غير جارية على فعلها ، يدل على أنَّ من الأوصاف مالا يجوز أن يبنى له فعل متصرف في الأمر والدعاء والخبر وغير ذلك الأسماء المبنية للمبالغة ، نحو : أكال وأكول ، لا يجوز أن يصرّف منها فعل لأنَّ هذه الأبنية وإنَّ كانت تعمل عمل الأفعال فهي غير جارية على الفعل [ه : ١٤٩] ، وإذا كان ما يعمل عمل الفعل لا يجوز أن يصرّف له فعل فما لا يعمل عمل الفعل أولى أن لا يصرّف له فعل ، هذا قول أهل التحصيل من أهل صناعة النحو ،

(١) م ، ه : « وإنما تصدر الأفعال عنها » وتجاوز السيوطي هنا ما مقداره

سطران من ط .

(٢) بعدها في ط : « قال » .

(٣) الخبْرُج : ذكر الخبْرُج .

(٤) الخَوْد : الفتاة الحسنة الخلق .

(٥) السكْهَب : الطويل .

(٦) ط : « وعزطل » تصحيف ، والعَرَطَل : الفاحش الطول .

(٧) ل : « وجعشم » ، قال في اللسان (جعشم) : « الجعشمُ والجعشمين :

أصول الصلّيان » والجعشمُ : الصغير البدن القليل لحم الجسد .

ولا يقال : أَدَّ يُوَدُّ فهو إِدٌّ ، إِنما (١) يقال : أَدَّ يُوَدُّ أَدَّأً فهو أَدٌّ ،
وليس الإِدُّ هو الآدُّ ، لأن (٢) الآدُّ جار على الفعل ، والإِدُّ وصف
غير جار على فعل ، وقول أبي جعفر : « قد (٣) صرَّفه النحويون »
تقوُّل منه ، والذين يقولون : أَدَّ يُوَدُّ فهو آدٌّ إذا ألقاه في الإِدِّ
فهو (٤) بمنزلة لحمه يلحمه فهو لآحم إذا أطمعه اللحم ، فلو قيل لنا :
كيف تأمرون من اللحم لقلنا : لا يجوز ، لأنَّ اللحم اسم غير مشتق
من فعل ، ولا هو وصف جارٍ على فعل ، ولا تُكثَّم من لفظه بفعل ،
فيكون هو اسماً لذلك الفعل ، وكذلك شحمه وزبده إذا أطمعه الشحم
والزبُّد ، وقولك : أَدَّه بمنزلة قولك : زبده ، وقولك : يُوَدُّه
بمنزلة قولك : يزبده ، وقولك آد كقولك (٥) : زابد ، والإِدُّ الذي (٦)
هو الأمر العظيم بمنزلة الزبُّد الذي هو اللبن ، فكما لا يجوز أن
تأمر من الزبُّد كذلك لا يجوز أن تأمر من الإِدِّ ، ولا تصرَّف له
فعلاً يكون هو اسماً له ، هذا هو الذي عليه أهل العلم باللغة ، ومعنى
قولهم : كيف يُؤمر (٧) من الأسماء إِنما (٨) هو مجاز ، لأنَّ الأسماء

-
- (١) هـ : « كما تحريف » .
 - (٢) هـ : « فإن » .
 - (٣) « قد » ليست في ل .
 - (٤) « فهو » ليست في ف ، ل ، ط .
 - (٥) ل ، م : « بمنزلة قولك » .
 - (٦) « الذي » ليست في م .
 - (٧) هـ : « تأمر » .
 - (٨) ل : « مما » تحريف ، وقوله : « إِنما » ليس في م .

لا يُؤمر بها وإِنَّمَا يُؤمر بالفعل إِذَا كَانَ غير واقع ، فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ : كَيْفَ يُؤمر من ضارب أو من طويل فَإِنَّمَا معناه : كَيْفَ يُؤمر من الفعل الذي هو جَارٌ عَلَيْهِ أو اسم له ، فَتَقُولُ : اضْرِبْ ° وَطَلْ ° ، لِأَتَهُمْ (١) يَقُولُونَ : ضَرْبٌ وَطَالٌ ، فَإِن قِيلَ لَنَا (٢) : كَيْفَ يُؤمر من بكرٍ وَخَوْدٌ ؟ قُلْنَا : لَا يَجُوزُ لِأَنَّه لَيْسَ اسْمًا لِلْفِعْلِ وَلَا جَارٌ عَلَى فِعْلِ (٣) ، فَسَيَلُهُ الْأَسْمَاءُ الَّتِي هِيَ (٤) مَوْضُوعَةٌ غَيْرُ مُشْتَقَّةٍ ، وَكَذَلِكَ قِتَالٌ وَأَكَالٌ (٥) وَضُرُوبٌ (٦) لَا أَفْعَالٌ (٧) لَهَا ، وَهَكَذَا سَلَّهَبٌ [وَجَعَشْتُمْ] (٨) وَعَكْرُوتٌ وَمَا أَشْبَهَهُ ، وَهُوَ كَثِيرٌ ، فَهَذَا حَقِيقَةٌ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ خَصْمُكَ ، وَلَا حِجَّةَ لَكَ (٩) فِيمَا حَكِيَّتُهُ عَنْ ثَعْلَبٍ لِأَنَّهَا لَا تَخَالَفُكَ فِيهِ ، وَحِكَايَتِكَ عَنِ النَّحْوِيِّينَ أَنَّه لَا يَمْتَنَعُ شَيْءٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ مِنْ أَنْ (١٠) نَقِيَسَهُ عَلَى

(١) هـ : « لا انهم » تحريف .

(٢) « لنا » ليست في ل .

(٣) م : « الفعل » .

(٤) ل : « تجيء » .

(٥) د ، م : « الحال » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ وط .

(٦) ط : « وصروت » تصحيف ، ولم يتعرض صاحب الصحاح واللسان والتاج لهذه الكلمة .

(٧) د ، ف ، ل : « الافعال » ، م : « الا افعال » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن ط ، هـ .

(٨) زيادة عن ط وليست في د وسائر النسخ .

(٩) « لك » ليست في هـ .

(١٠) « أن » ليست في ل .

رَدَّةٌ كِرْدَةٌ كذب عليهم ، وقولك : « لو كنا لا نلتق إلا » بما نطقت به العرب ولا تقيس على كلامها لبطل أكثر الكلام « يدل على جهل [ه : ١٥٠] باللغة لأن من الكلام مالا يقاس ومنه ما يقاس (١) ، ولو قيل : كيف يؤمر يادٌ أو بكر أو صارورة (٢) أو قتال أو ما أشبه ذلك مما ليس بجارٍ على فعل لقلنا : العرب لا تأمر من هذه الأوصاف بلفظ الصفة إلا أن يكون له فعل منطوق به ، نحو : طلّ واقصر واسهّل واكترّم ، لأنهم يقولون : طال وقصر وسهّل واكترّم ، ولا يأمر من بكر ولا خوّد ولا لص (٣) ولا إدّ وما أشبهه (٤) ، لأقها لا فعل لها ، فإن آثرنا أن تأمر بشيء منها ألزمناه كان وجعلناه خبراً لها ، فنقول : كن إدّاً أو كوني خوّداً ، وذلك أن معنى اضرب كن ضارباً ، فهكذا ينبغي إذا أمرت بهذه الأوصاف ، وكذلك الأسماء يؤمر بها على هذا ، فيقال : كن عليه سيفاً وكن له حجراً وكن فيها أسداً ، قال الله تعالى : « قتل كوثوا حجّارةً أو حديداً » (٥) [في الأسماء ، وقال عز وجل] (٦) : « وقالوا كوثوا

(١) قوله : « ومنه ما يقاس » ليس في ه ، وتجاوز السيوطي هنا ما مقداره سطر من ط .

(٢) ه : « صارد » تحريف ، ط : « صرورة » ، قال في اللسان (صرر) : « ورجل صرور وصرورة » : لم يحجّ قطّ ، وأصله من الصرّ : الحبس والمنع ، ورجل صارورة وصرور لم يحجّ » اه .

(٣) ل : « ولا نصر » تحريف .

(٤) ط : « ولاما أشبهه » .

(٥) الاسراء : ٥٠ / ١٧ .

(٦) زيادات عن ط ، وليست في د وسائر النسخ .

هُوداً أو نَصَارَى» (١) ، [وقال عز وجل] (٢) : « وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّكَانِيَّينَ » (٣) [في الأوصاف] (٢) ، وقال الشاعر (٤) :

أَحَارِبِ بَنَ بَدْرٍ قَدْ وَلِيَتْ وَلايَةَ
فَكُنْ جُرْذاً فِيهَا تَخُونُ وَتَسْرِقُ

فإن قال (٥) : فكيف يؤمر من طريق (٦) ما يتكلم عليه (٧) أهل

(١) البقرة : ١٣٥/٢ .

(٢) زيادات عن ط ، وليست في د وسائر النسخ .

(٣) آل عمران : ٧٩/٣ .

(٤) اختلف في اسمه بسبب ما وقع فيه من التصحيف والتحريف ، فقد أنشد الجاحظ البيت في الحيوان : ١١٦/٣ ونسبه الى أنس بن أبي إياس الدَّيْلِي ونسبه ابن قتيبة في عيون الأخبار : ٥٨/١ الى أنس الدَّوْلِي وفي الشعر والشعراء : ٧٣٨ الى أنس بن أبي أناس بن زَنْيَم وعزاه صاحب زهر الآداب : ٥٨/٤ الى أبي الأسود الدَّوْلِي وهو في ديوانه : ٢٤٣ ، وورد البيت في الكامل : ٣١٦/١ والعقد الفريد : ٣٤١/٦ منسوباً الى أنس بن أبي أنيس ونسبه الشريف المرتضى في أماليه : ٣٨٤/١ الى أنس بن أبي أنس ثم قال : « وقيل : ابن إياس الدَّيْلِي » ونسبه العيني في المقاصد : ٢٩٦/٤ الى أنس بن زنيم ، وأورد صاحب الدرر : ١٥٩/١ ما قاله المبرد والعيني في نسبة البيت ، وجاء غير منسوب في الأشموني : ١٧٤/٣ والهمع : ١٨٣/١ .

(٥) ل : « قيل » .

(٦) رسمت في هـ : « حراين » تحريف .

(٧) م : « عليها » تحريف .

اللغة من (١) التصريف من الأبنية قياساً لم تُتكلّم به ؟ قيل له (٢) :
 إذا تكلّفنا ذلك فإنّ إِدّاً (٣) ليس بعمل ولا داء (٤) ولا علة ولا لون
 ولا خِلقة ، وإنما هو خَصْلة ، وأفعال الخصال لا تكون (٥) إلاّ
 على فَعَلٍ يَفْعِلُ ، فيكون الفعل من إِدّ كالنعل من حِلّ فيكون إِدّ
 بكسر الهمزة كقولك : حِلّ ، فإن شئت (٦) قلت : إِدّ بكسر الهمزة
 والدال ، كقولك حِلّ (٧) ، وإن شئت قلت (٨) : إِيْدِدْ كما تقول :
 إحْلِلْ وقولك : إِدّ كقولك : حِلّ ، هذا هو القياس الذي يُعمل
 عليه ، وبالله (٩) الثقة .

المسألة الرابعة

سأل أبو العباس فقال : كيف تقول : مررتُ برجلٍ أسهل خدّاً
 غلام [ه : ١٥١] أشدّ سواد طرّة ؟ فقال أبو جعفر : في هذه المسألة

- (١) ط : « في » .
- (٢) تجاوز السيوطي هنا ما يقرب من خمسة وعشرين سطرأ من ط .
- (٣) ط : « فإذا تكلّفنا أن نقيس إذا على هذا نظرنا فإذا إِدّ . . » .
- (٤) ه : « ليس بعمل ذا ولا داء » زيادة لا يقتضيها السياق ، وفي ط :
 « ولا هو داء » .
- (٥) بعد ذلك في ط : « على ما قدمنا » .
- (٦) ل ، ط : « وإن » .
- (٧) من « فإن شئت » الى « حل » ليس في ل .
- (٨) « قلت » ليست في ط .
- (٩) ه : « ويألفه » .

وجوه أجودها (١) أن تزيد فيها ألفاً ولاماً ، فتقول : مررتُ برجلٍ
أسهل خدّ الغلام أشدّ سواد الطشرة ، وإِثْمًا قلنا : إن هذا أجود
الوجوه لأنّ سيويه قال (٢) « اعلم أنّ كينونة الألف واللام في
الاسم الآخر أكثر وأحسن من أنّ لا يكون فيه الألف واللام ، لأنّ
الأوّل في (٣) الألف واللام وغيرهما (٤) ههنا على حالة واحدة » ،
يعني سيويه أنّ الأول لا يتعرّف بإدخالك الألف واللام في الثاني ،
ألا ترى أنّ قولك : مررت برجل أسهل خدّ الغلام أشدّ سواد
الطشرة ، أنّه لم (٥) يتعرف أسهل ولا أشد ، فاختر دخول الألف
واللام ليكونا بدلاً من الهاء ؟ وإن شئت جئت بالهاء فقلت : مررت
برجل أسهل خدّ غلامه أشدّ سواد طشّرتّه •

قال أبو العباس : في هذه الأجوبة (٦) ما قد أحلت به (٧) على
قول النحويين أجمعين ، وليس فيها جواب عمّا سألناك عنه ، وذلك
أنّنا سألناك فيها (٨) بلا ألف ولام (٩) ولا هاء ، فزدت فيها ما ليس فيها ،

-
- (١) م : « أحدهما » •
(٢) الكتاب : ١٩٦/١ •
(٣) ف : « فيه » تحريف •
(٤) الكتاب : « وفي غيرهما » •
(٥) م : « لا » •
(٦) م : « المسألة » •
(٧) ط : « فيه » •
(٨) ط : « فيه » تحريف •
(٩) ط : « ولا لام » •

وكان ينبغي أن تَرُدَّ المسألة فتقول : هي خطأ على هيئتها إذا لم تدخل فيها الألف واللام أو الهاء (١) ، وتبين من أيّ وجه كانت خطأً أو تجيب فيها إذا (٢) كانت صواباً على هيئتها كما (٣) أُلقيت (٤) .

قال أبو جعفر : أمّا قولِي : « مررت برجل أسهل خدّ الغلام أشدّ سواد الطثرة » فهو بمنزلة قولك : « مررت برجلٍ أحمر خدّ الغلام » وما أشبهه ، وهو كثير في كلام العرب ، أنشد سيبويه (٥) :

أَهْوَى لَهَا أَسْفَعُ الْخَدَّيْنِ مُطَّرِقٌ

ريشَ القَوَادِمِ لَمْ تُنْصَبْ لَهُ الشَّبِكُ

فقوله : أسفع الخدين بمنزلة أسهل خدّ الغلام ، وأمّا قولِي (٦) : مررت برجل أسهل خدّ غلامه أشدّ سواد طثرته فأسهل مرفوع بالابتداء وخدّ غلامه خبره ، والجملة فيه (٧) [في] (٨) موضع

(١) ف ، ل : « وانهاء » تعريف .

(٢) ط : « إن » .

(٣) كذا في ط ، وفي دوسائر النسخ : « إذا » .

(٤) هـ : « أجبت » تعريف .

(٥) البيت لزهير بن أبي سلمى ، وهو في ديوانه : ٧٩ وسيبويه : ١/١٩٥ ،

وورد بلا نسبة في المخصص : ٨/١٥٠ ، لها أي للمقطاة والسُّفْعَةُ :

السواد والشحوب ، واطرّق جناح الطائر : التف ، وريش طيراق إذا

كان بعضه فوق بعض ، والقوادم : ريش مقدم الجناح .

(٦) ط : « قوله » تعريف .

(٧) « فيه » ليست في م ، هـ ، ط .

(٨) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ وط .

جرّ ، وكذا الجملة الثانية ، كما تقول : مررت برجل [د : ٢٥٣] أسود غلامه (١) أحمر أبوه ، وهذا أشهر من أن يحتاج إلى (٢) أن يستشهد له ، ونظيره قوله عز وجل : « أُمُّ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ [ه : ١٥٢] سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ » (٣) ، على قراءة من قرأ بالرفع ، وهو أحسن ، وكذلك الرفع في المسألة أحسن ، وكذا (٤) كل (٥) ما لم يكن جارياً على الفعل ، فهذا حكمه ، وأما قولي : مررت برجل أسهل خدّ غلامه أشدّ سواد طرّته ، فعلى أن أجعل أسهل نعتاً لرجل (٦) وأجعله بمعنى يسهّل فأرفع خدّ بأسهل ، وكذلك الجملة الثانية ، كما تقول : مررت برجل أحمر أبوه ، والرفع أجود ، وإنما جاز أن تجريه (٧) على الأول لأنّه بمعنى ما هو جارٍ على الفعل ، ونظيره القراءة : « سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ » ، وأمّا قولك : إني زدت في المسألة ألفاً ولاماً وهاءً فقد بيّنتنا لم زدنا الألف واللام (٨) على مذهب سيبويه ، وقد ذكرناه .

(١) من « خبره والجملة » الى « غلامه » ليس في م .

(٢) « الى » ليست في ه .

(٣) الجاثية : ٢١/٤٥ ، وانظر النشر : ٣٥٦/٢ والتيسير : ١٩٨ والاتحاف : ٣٩٠ .

(٤) هـ : « وكذلك » .

(٥) هـ : « سهل » تحريف .

(٦) م : « نعت الرجل » .

(٧) « أن تجريه » ليست في م .

(٨) « الألف واللام » ليست في م .

قال محمد بن بدر : ذكر أن سيوييه قال : « وكنونة الألف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن » ثم جعله في غير موضعه ، وإنما الذي ينبغي أن لو جعلها في موضعها لو كان من أهل العلم لعرف (١) الموضوع الذي يجعل الألف واللام في الآخر منه دون ما لا تجعلون فيه ، قال سيوييه (٢) : « وتقول فيما لا يقع إلا منوفاً عاملاً في نكرة وإنگما وقع منوفاً لأنك فصل فيه بين العامل والمعمول ، فالفصل لازم له أبداً مظهراً أو مضمراً ، وذلك قولك : هو خير منك أباً وأحسن (٣) منك وجهاً (٤) وإن شئت [قلت (٥)] : هو خير عملاً وأنت تريد (٦) منك » ، فالفصل الذي قال (٧) هو لازم أبداً في والإظهار هو من ، وأكدته بأن قال (٨) : « ولا يعمل إلا في نكرة لأنك لم يقو قوة الصفة المشبهة » ، هذا ظنير كلامه ، وأين حكايتك (٩) عنه : « إن كينونة الألف في الاسم الآخر أكثر وأحسن

-
- (١) كذا في ط ، هـ وفي د وسائر النسخ : « يعرف » .
(٢) الكتاب : ٢٠٢/١ .
(٣) الكتاب : « وهو أحسن » .
(٤) جاء بعدها في الكتاب : « ولا يكون المعمول فيه إلا من سببه إن شئت » .
(٥) زيادة عن الكتاب وليست في د وسائر النسخ وط .
(٦) الكتاب : « تنوي » .
(٧) « قال ليست » في م .
(٨) الكتاب : ٢٠٣/١ ، والعبارة فيه : « ولا يعمل إلا في نكرة كما أنه لا يكون إلا نكرة ولا يقوى قوة الصفة المشبهة » .
(٩) م : « حكايته » تحريف .

من أن لا يكونا فيه » وقد قال : « إته لا يعمل إلا في نكرة » ، والنكرة سواء كانت مفردة أو مضافة ، إلاثنا نقول : هذه عشرون مثقالاً وعشرون مثقالاً مسك ، فلا يتغير عن أن يكون تمييزاً ؟ فقولك : أسهل كقولك : أحسن ، وقولك : وجهاً كقولك : خدّ غلام ، كما كان « عشرون مثقالاً » و « مثقال مسك » سواءً ، والصفة المشبهة بالفاعل هي الأوصاف التي تكون خصالاً أو ألواناً أو خلقاً في الموصوفين [هـ : ١٥٣] ولا تكون أعمالاً لهم ، نحو : كريم وكريمة ولثيم ولثيمة وأحمر وحمراء وأعرج وعرجاء ، والفاعل الذي هو أشبه به (١) نحو : ضارب وقاتل ومكرم ومستمع ، والأول غير عمل يعمله الموصوف ولا يقع باختياره ، والثاني عمل يعمله الموصوف ويقع باختياره ، والشبه الذي (٢) بينهما في اللفظ (٣) أن تقول : مررت برجل حسن الوجه ، فيكون كقولك : مررت برجل ضارب زيد ، ومررت برجل حسن الوجه ، فيكون كقولك (٤) : مررت برجل ضارب زيداً ، وكذلك : مررت بامرأة حسنة الوجه ، كقولك : مررت بامرأة ضاربة زيد ، وحسنة الوجه ، كقولك : ضاربة زيداً ، وكذلك (٥) : مررت برجل أحمر الوجه وبامرأة حمراء الوجه ،

(١) ط : « والفاعل الذي هذا مشبه به » .

(٢) « الذي » ليست في م .

(٣) ل : « الأصل » تحريف .

(٤) هـ : « كقوله » تحريف ، ومن قوله : « مررت برجل ضارب » الى « كقولك » ليس في ل .

(٥) ف : « وهو كذلك » زيادة لا يقتضيها السياق .

وما أشبهه ، وكذلك : مررت برجلٍ حسنٍ وجهه ، كقولك : مررت
برجلٍ قائمٍ أبوه ، فهذه الصفة التي قال سيبويه : « وكيونة الألف
واللام في الثاني أحسن وأجود » إلا أن هذه الصفة لا تعمل إلا
فيما كان منها أو من سببها ، واسم الفاعل يعمل فيما كان من سببه
ومن غيره (١) ، فأما ما كان من الأوصاف على وزن أفعل يراد به
التفضيل ويلزمه الفصل على ما شرط سيبويه فإنه لا يعمل إلا في
نكرة (٢) ، وينصبها على التمييز ، نحو : هذا أحسن منك وجهاً وأكثر
منك مالاً ، وإن شئت قدمت (٣) فقلت : « أحسن وجهاً [منك] (٤) »
وإن شئت حذفته الفصل (٥) وأنت تريده كما قال ، فتقول : « أنت
خير أباً » تريد منه ، قال الله عز وجل : « هُم أَحْسَنُ أَثَاثًا
وَرَثِيًّا » (٦) يريد : منهم ، وإن شئت حذفته المعمول فيه وجئت
بالفصل (٧) ، فتقول : زيد أفضل من عمري ، ولا يجوز أن تحذفهما
جميعاً ، إلا أن يكون [ذلك (٨) مشهوراً في الخلق] ، كقولهم :

(١) ط : « يجول » تحريف .

(٢) « قدمت » ليست في ف .

(٣) ليست في د ، ف ، م ، وأثبتها عن ل ، ه ، ط ، وجاء بعدها في ط :
« وأكثر مالاً » .

(٤) ف : « الفعل » تحريف .

(٥) مريم : ٧٤ / ١٩ .

(٦) ف ، ل : « بالفعل » تحريف .

(٧) زيادة عن ط وليست في د وسائر النسخ .

الله أكبر ، لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ ، فَكَأَنَّهُ قَدْ فَطِقَ بِالْفَصْلِ ،
أَوْ يَكُونُ شَائِعًا فِي أُمَّتِهِ (١) ، نَحْوُ قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ (٢) :

إِنَّ الشَّيْءَ سَمَكَ السَّمَاءِ بَنَى لَنَا
بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعْرَاشٌ وَأَطْوَالٌ

وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ هَذَا قَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى فَاعِلٍ أَوْ غَيْرِهِ
فَلَيْسَ عِنْدَنَا بِشَيْءٍ (٣) ، لِأَنَّهُ لَا نَجِدُ عَلَيْهِ دَلِيلًا ، فَإِذَا أُرِدَتْ إِضَافَةٌ
أَفْعَلُ هَذَا الَّذِي لِلتَّفْضِيلِ وَمَعْنَى التَّعَجُّبِ لَمْ تَضْفَعْ إِلَيْهِ إِلَى جَمْعِ مَعْرِفٍ
بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ يَكُونُ جِنْسًا لِلأَوَّلِ (٤) ، وَيَكُونُ [هـ : ١٥٤] الأَوَّلُ
بَعْضًا لِلثَّانِي ، نَحْوُ قَوْلِكَ : زَيْدٌ أَفْضَلُ الرِّجَالِ ، وَلَا يَكُونُ
الإِضَافَةُ فِي هَذِهِ الأَوْصَافِ الَّتِي فِي هَذَا المَعْنَى إِلَيْهِ عَلَى هَذَا ، أَلَا تَرَى
أَنَّكَ لَا تَقُولُ : زَيْدٌ أَفْضَلُ الخَيْلِ وَلَا فَرَسَكَ أَفْضَلُ النَّاسِ ، لِأَنَّ
النَّاسَ لَيْسُوا جِنْسًا لِلْفَرَسِ وَلَا الْفَرَسَ بَعْضًا لَهُمْ ؟ وَهَكَذَا جَمِيعُ (٥)
هَذَا ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَحْذِفَ الأَلْفَ وَاللَّامَ وَبِنَاءِ (٦) الْجَمْعِ مِنَ الْجِنْسِ

(١) ط : « أمة » .

(٢) ديوانه : ٧١٤ وشرح المفصل : ٩٧/٦ - ٩٩ والمقاصد للمعيني : ٤٣/٤
ومعاهد التنصيص : ١٠٣/١ والخزانة : ٤٨٩/٣ ، والبيت بلا نسبة
في الأسموني : ٥١/٣ ، سمك : رفع ، والبيت هو الكعبة .

(٣) ط « شيء » تعريف .

(٤) جاءت العبارة في دوسائر النسخ : « لم تضف إلى جمع والألف واللام
لا تكون جنسًا للأول » وفي ط : « لم تضف إلى جمع والألف واللام
تكون جنسًا للأول » وكلاهما تعريف . انظر شرح المفصل : ٤/٣ - ٥٥ .

(٥) كذا في ط وفي دوسائر النسخ : « جمع » .

(٦) هـ : « وتبدل » تعريف ، وانظر الكتاب : ٢٠٣/١ .

استخفافاً (١) ، فتقول : زيدٌ أفضل رجلٍ وأنت تريد : أفضل الرجال :
كما قلت (٢) : هذه مائة درهم وأنت (٣) تريد : من الدراهم ، وكل
رجل تريد الرجال ، ولا يشبه (٤) أفعال الذي يكون بلا فصل (٥) ،
أفعل لذي يلزمه الفصل ، ولا هو منه في شيء ، لأن الذي لا يلزمه
الفصل يُشْتَمَى ويجمع ويؤكث ويثكّر ، والذي يلزمه الفصل
لا يُشْتَمَى ولا يُجْمَعُ ولا يُؤكثُ ، تقول : زيدٌ أفضلٌ من
عمْرٍ ، والزيدان أفضل من عمْرٍ ، والزيدون أفضل من عمْرٍ
وهند أفضل من دعد ، وما أشبه ذلك ، ولأفعل الذي يلزمه الفصل
وجوه كثيرة تدل على أنّه ليس (٦) من أفعل الذي لا يلزمه الفصل
بشيء (٧) وليس بها خفاء على من اعتبرها أدنى (٨) اعتبار ، والذي
يدل على تعويبه أنّه قال (٩) : ألا ترى أنّ قولهم : مررت برجل
أسهلَ خدّ الغلام أشدّ حواد « الطخيرة » أنّه لم يتعرف « أسهل »

-
- (١) ط : « استخفافاً » تصحيف .
(٢) ل : « تقول » .
(٣) « وأنت » ليست في ط .
(٤) كذا في ط ، ه وفي د وسائر النسخ : « ولا شبه » تحريف .
(٥) قوله : « أفعل الذي يكون بلا فصل » ليس في ط .
(٦) ط : « على ذلك أنه ليس » زيادة لا يقتضيها السياق .
(٧) العبارة في ه : « تدل على أنه ليس بينه وبين أفعل الذي لا يلزم الفصل
معنى » تحريف .
(٨) ط : « غاية » .
(٩) ط : « أن قوله » .

ولا « أشد » فيحتاج إلى أن يتعلم من قاله ، فإنه كذب لم يقله أحد ، وقوله : أمّا قولي : مررت برجل أسهل خد الغلام أشد سواد الطرة ، فهو كتقولك : مررت برجل أحمر خد الغلام وما أشبهه وهو (١) كثير في كلام العرب ، وأتشد سيبويه البيت الذي ذكره ، وإن « أسفع الخدين » بمنزلة أسهل خد الغلام ، فمحال كله .

أما قوله : هو مثل « مررت برجل أحمر خد الغلام » وهو كثير ، فكذب ، وكان ينبغي أن يذكر من (٢) ذلك ولو حرفاً واحداً ، « وأسهل خد الغلام » لا يقوله أحد لا من العرب ولا من العجم لما تقدم من الفرق بين أفعل (٣) الذي لا يلزمه [د : ٢٥٤] الفصل [هـ : ١٥٥] والذي يلزمه ، وليس أسفع مثل أسهل ، لأن أسفع إنما الصفة واقعة فيه على الثاني و [هو] (٤) الخدان ، والسفحة لهما دون الأول ، وأفضل الناس الصفة هي للأول دون الثاني ، والفصل له دون المضاف إليه ، فإذا قلت : أسهل الخد فإنما تعني موضعاً من الخد ، كما تقول : الصدور أجود الدرّاج والشرة أطيب الحوت ووجه أخيك أحسنه ، ولو أردت بأسفع ما أردت بأسهل لم يجوز ، لأنك تقول : مررت برجل أسهل خدّاً من زيد ، ولا تقول : مررت برجل أسفع خدّاً من زيد ، وإن « أسهل خد الغلام » معرفة وقد وصفت به النكرة ، ويدل على أن أفعل الذي يلزمه الفصل يكون معرفة إذا

(١) ط : « فهو » .

(٢) د : « مع » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ وط .

(٣) ل : « الفرق الذي بين أفعل » .

(٤) زيادة عن ط . هـ وليست في د وسائر النسخ .

أضفته إلى الألف واللام أنك لا تدخل عليه الألف واللام ، فتقول : « هذا الأفضل الناس » ولا « هذا الأسهل خدّ الغلام » وأنت تقول : هذا الأحمر الوجه والأسفع الخدين ، وأمّا البيت فإنّ سيويه قال في الصفة المشبهة: « إِيَّهَا تَنَوَّنَ فَتَنَصَّبَ وَيَحْذِفُ التَّنْوِينَ فَتَضْيِفُ (١) » في الصفة المشبهة : « إِيَّهَا تَنَوَّنَ فَتَنَصَّبَ وَيَحْذِفُ التَّنْوِينَ فَتَضْيِفُ (١) » ، ثم قال : « ومما جاء منوفاً قول زهير : أهوى لها . . . » فذكر البيت على أنّ الشاهد « مطرّق » لا غير ، كذا قال أهل العلم (٢) ، قوله : « وأما قولي : مررت برجلٍ أسهل خدّ غلامه أشدّ سواد طرّته » فأسهل مرفوع بالابتداء ، وخدّ غلامه خبره ، وكذلك الجملة الثانية ، يدخله الخطأ من وجوه :

أحدها : أنّه رفع أسهل بالابتداء ، وهو نكرة ، و«خدّ غلامه» الخبر ، وهو معرفة ، وأنّ « أسهل » للمفاضلة لا يجوز أن يحذف منه الفصل (٣) والمعمول فيه معاً ولا دليل على ذلك ، وأنّه جعل (٤) الجملتين وصفاً للرجل (٥) ، والجمل إذا كانت أوصافاً أو أخباراً أو أحوالاً يعطف (٦) بعضها على بعض ، فتقول : مررت برجلٍ قام أبوه وقعد ، ولا تقول : قام أبوه قعد ، وأنه إن جعل الهاء في طرّته للرجل

-
- (١) د ، ل ، م : « فتصف » تحريف ، وما أثبت عن ف ، ه ، ط .
(٢) تجاوز السيوطي هنا ما يقرب من السطر من ط .
(٣) كذا في ط ، وفي د وسائر النسخ : « المفعول » تحريف .
(٤) ف ، ل : « فعل » تحريف .
(٥) ل : « لرجل » .
(٦) ف ، ط : « لا يعطف » تحريف .

أحال ، إكها (١) المراد أن الغلام هو الأسهل الخدّ الأسود الطشرة
ليس الرجل ، وإن جعلها للغلام أحال (٢) لأن الإعراب يصير لحناً ،
ولا يجوز (٣) أن يكون أشدّ مجروراً ، ولكن يكون منصوباً ، كما
تقول : هذا رجل أسهل خدّ غلام أشدّ سواد طشرة ، فتجعل أشدّ
منصوباً على الحال ، [كما] (٤) قالوا : مررت برجل مقيمة (٥) أمّه
منطلقاً أبوه (٦) ، لا غير ، وقوله : هذا أشهر من [هـ : ١٥٦] أن
يستشهد له (٧) كذب ، قوله : « أمّا قولي : مررت برجل أسهل خدّ
غلامه أشدّ سواد طشرته ، فعلى أن أجعل (٨) أسهل (٩) نعتاً لرجل ،
بمنزلة سهّل (١٠) ، فأرفع (١١) خدّ بأسهل ، وكذا الجملة الثانية »
قد أحال فيه (١٢) ، لأنه لم يأت لأسهل ولا لأشدّ بالفصل ولا بالمعول

-
- (١) كذا في ط ، هـ . وفي د وسائر النسخ : « ان » .
(٢) د : « أصلاً » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ وط .
(٣) ط : « ويجوز » تحريف .
(٤) زيادة عن ط ، وليست في د وسائر النسخ .
(٥) كذا في ط وفي د وسائر النسخ : « مقيمة » تحريف .
(٦) كذا في ل . وفي د وسائر النسخ وط : « أبوها » تحريف .
(٧) ل : « به » تحريف .
(٨) هـ : « جعل » تحريف .
(٩) « أسهل » ليست في ف ، م .
(١٠) تقدمت « يسهل » فيما سبق .
(١١) ف ، ل : « فاوقع » تحريف .
(١٢) ف : « فيها » تحريف ، وليست الكلمة في ل .

فيه ورفع به الظاهر ، وإثما سبيله أن يرفع [به] (١) المضمّر لأنّ هذا الوصف الذي للمفاضلة لا يرفع إلاّ المضمّر لا غير (٢) ، ومثله بقولهم : « ما رأيت أحداً أحسنَ في عينه (٣) الكحلُّ منه في عينه » ، و« ما من أيتامٍ أحبَّ إلى الله فيها الصّومُ منه في عشر ذي الحجة » (٤) والكلام على الهاء ههنا كالكلام عليها قبل (٥) .

المسألة الخامسة

قال أبو جعفر : كيف (٦) تقول : إنَّ ساراً سارته حديثك كلامك ؟ قال أبو العباس : تقديره هذه المسألة : إنَّ حديثك ساراً سارته كلامك ، قال أبو جعفر : هذا التقدير خطأ بإجماع النحويين ، لأنَّهم قد أجمعوا على (٧) أنه لا يفرّق بين « إنَّ » واسمها إلاّ بالظرف أو ما قام مقامه ، فإن قال قائل : إني أقدم حديثك وأجمله يلي إنَّ ، قلت : هذا فرار من المسألة ومجيء بمسألة أخرى ، وأيضاً فإنَّه (٨)

- (١) زيادة عن م ، وليست في د وسائر النسخ وط .
- (٢) من « الظاهر » إلى « غير » ليس في ف .
- (٣) انظر سيبويه : ٣١/٢ ، وأوضح المسالك : ٣٠٢/٢ .
- (٤) ورد الحديث بهذا اللفظ في كتاب سيبويه : ٣٢/٢ ، وهو بالفاظ مختلفة في مسند الامام أحمد برقم : ١٩٦٨ ، ٣١٣٩ ، ٣٢٢٨ .
- (٥) للمسألة تنمة في سفر السعادة تجاوزها السيوطي ، وتقدر بثلاث أوراق ونصف وهي من الورقة : ١٠٨ آ إلى الورقة ١١١ ب .
- (٦) « كيف » ليست في هـ .
- (٧) « على » ليست في ط .
- (٨) هـ : « فان » تعريف .

لم يقدر في جواب تقدير المسألة فيفهم ما بناه عليه من الجواب ، قال :
 أمّا قوله : إنّ هذا التقدير خطأ فعلى خلاف ما ذكر (١) ، إذ كنّا لم
 نفرّق بين إنّ وبين اسمها في حال التقدير ، وإنّما كان تفریقنا (٢)
 بينهما في حال الإلقاء ، والتقدير صواب ، وأمّا قوله : إنّ هذا التقدير
 أيضاً خطأ فقد أخطأ (٣) ، وقد كان يجب أن يبيّن من أيّ وجه (٤)
 كان خطأً ، لأنّ الفائدة في الحجّة لا في الدعوى (٥) ، قال : قد
 بيّنناه بقولنا : إنّه لا يفرق بين إنّ وبين اسمها إلا بالظرف أو
 ما أشبهه •

وجواب هذه المسألة : إنّ ساراً سارمه حديثك كلامك ،
 والتقدير : إنّ قولاً ساراً رجلاً سارمه حديثك كلامك ، فساراً
 منصوب لأنّه نعت لقول [ه : ١٥٧] وقول اسم إنّ ، وقولك سارمه
 نعت لرجل ورجل منصوب بوقوع سار عليه ، وحديثك مرفوع بقولك
 سارمه وكلامك خبر إنّ •

قال محمد بن بدر : هذا نص ما ذكرته عن خصمك وارتضيته
 عن (٦) قولك ، وليس فيما عبت عليه شيء تنكره العلماء ، ولا يعدل
 عنه الفهاء (٧) •

-
- (١) ط : « ذكرنا » •
 (٢) ه : « تفریقهما » تحريف •
 (٣) ط : « فهذا خطأ » •
 (٤) « كان يجب أن يبين من أيّ وجه » ليست في ط •
 (٥) تجاوز السيوطي هنا ما مقداره سطران من سفر السعادة •
 (٦) ف ، ل ، م ، ط : « من » ، وما أثبت عن د ، ه ، في اللسان (رضا) :
 « ورضيت عنك وعليك رضی مقصور » •
 (٧) للمسألة تنمة في سفر السعادة ، تجاوزها السيوطي •

المسألة السادسة

ثم سأل أبو العباس فقال : كيف تقول : « هذه ساعة أنا فرح »
 بغير (١) تنوين ؟ فقال أبو جعفر : أقول : هذه ساعة أنا فرح ، فتكون
 هذه في موضع رفع بالابتداء ، وقولك ساعة خبره و « أنا فرح »
 مبتدأ أو خبر في موضع جر ، ويجوز أن تقول : هذه ساعة أنا فرح ،
 على كلام قد جرى ، كأنتك قلت : هذه القضية ساعة أنا فرح ، تريد :
 إن هذا الأمر ساعة أنا فرح ، قال الله تعالى : « هذا يومٌ يُنْفَعُ
 الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ » (٢) الفعل والفاعل بمنزلة المبتدأ وخبره
 عند أهل العربية .

قال أبو العباس : سيويه وغيره يفسدون هذا الجواب
 ويحيلونه ، وذلك أنهم لا يضيفون إلى الابتداء والخبر والفعل والفاعل
 إلا ظرفاً في معنى المضي ، كقولك : جئتك يوم زيد أمير ، وجئتك
 يوم يقوم زيد ، وذلك أنك إذا كان ماضياً كان بمعنى إذ ، كقولك (٣) :
 جئتك إذ زيد أمير ، وجئتك إذ يقوم زيد ، فإذا كان في معنى الاستقبال
 لم يضاف إلا إلى الفعل ، ولا تجوز إضافته إلى المبتدأ أو الخبر ، لأنه
 يكون حينئذ بمعنى إذا ، كما تقول : أنا آتيك يوم يقوم زيد ، مثل :
 أنا آتيك إذا (٤) يقوم زيد ، لأن إذا في معنى الجزاء ، وإنما تضيف

(١) « بغير » ليست في م

(٢) المائة : ١١٩/٥

(٣) م : « قولك » تحريف

(٤) هـ : « يوم » تحريف

الظرف إذا كان في معناها إلى الفعل ، ولا تضيفه إلى الابتداء (١) والخبر ، لأن حروف الجزاء (٢) لا تقع على الابتداء والخبر ، وهذه المسألة مسطورة لسيبويه ، وهذا الاعتلال اعتلاله ، وهي (٣) منه مأخوذة (٤) ؛

قال أبو جعفر : جوابنا عن المسألة على معنى المضي ، والدليل عليه قولنا على كلام قد جرى وقولنا (٥) : كأنك قلت هذه القضية ساعة أنا فرح .

-
- (١) م : « ولا تضيفه إلا إلى المبتدأ » زيادة لا يقتضيها السياق .
 - (٢) م : « الجر » تحريف .
 - (٣) « وهي » ليست في م .
 - (٤) انظر الكتاب : ١١٩/٣ .
 - (٥) « وقولنا » ليست في م ، والظاهر أنها مقعمة هنا .

[ه : ١٥٨] قال السخاوي في سفر السعادة :

وهذه عشر مسائل (١) سماها أبو نزار الملقب بملك النحاة :
المسائل العشر المتبعات إلى الجسر ، وتحديدها بها (٢) .

المسألة الأولى

سأل عن قوله تعالى : « أَيَعِدُّكُمْ أَتَّكُمُ إِذَا مِتُّمْ
وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَتَّكُمُ مُخْرَجُونَ » (٣) ، فقال : إنَّ
« أن » الأولى لم يأت لها خبر ، وسأل عن العامل في إذا ثم قال : إذا
بمعنى الوقت ، وهو يضاف إلى الجمل على تأويل المصدر ، فإذا قلت :
تقديره (٤) : مخرجون وقت موتكم كان محالاً لأنَّ الإخراج وقت
الموت لا يتصور لأَنَّهُ جمع بين ضدَّين ، ثم أجاب هو [عمَّا سأل] (٥)

(١) قابلت هذه المسألة على نسختين مخطوطتين لكتاب سفر السعادة ،
الأولى منهما محفوظة في مكتبة عارف حكمت في المدينة المنورة . ورمزت
لها بحرف ط ، وتبدأ المسائل العشر فيها من الورقة : ١٤١ إلى الورقة :
١٥٦ ، والثانية محفوظة في المكتبة الظاهرية بدمشق برقم : ٣١٨٥ -
عام ، ورمزت لها بحرف ع ، وتبدأ المسائل العشر من الورقة : ١٣٩
إلى الورقة : ١٦٤ .

(٢) « بها » ليست في ع ، وتجاوز السيوطي هنا ما يقرب من سطرين
من ط . ع .

(٣) المؤمنون : ٢٣ / ٣٥ .

(٤) م : « تأويله » تحريف .

(٥) زيادة عن ط ، ع وليست في د وسائر النسخ .

فقال : والجواب (١) : أمّا الأول (٢) فنقول : إنَّ العرب قد حذف
 خبر أن كثيراً في شعرها وكلامها ، والشواهد على ذلك أكثر من أن
 تحصى ، لا سيما إذا دلَّ على الخبر مثله ، وههنا خبر الثانية دلَّ
 على خبر الأولى ، ونوي (٣) عاملاً في إذا ، والتقدير : أبعادكم أنكم
 مخرجون بعد وقت مماتكم، إلاَّ أنَّ « بعد وقت » حذف وأريدت،
 ألا ترى إلى قوله تعالى : « وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ
 أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ » (٤) ، و « ينفعكم » لا يعمل
 في ظرفين مختلفين أحدهما : حال ، والآخر : ماضٍ ، فذلك (٥) محال،
 ولكنَّ المعنى : ولن ينفعكم اليوم بعد إذ ظلمتم ، وكذلك يضارع (٦)
 هذا (٧) قوله تعالى : « إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا » والعسر ضدُّ
 اليسر، والضدان لا يجتمعان ، ولكنَّ الأصل : إنَّ مع انقضاء [د:٢٥٥]
 العسر يُسرًا ، إلاَّ أنَّ المضاف حذف ، وأمَّا فائدة (٨) تكرير أنَّ

-
- (١) ف ، ل : « الجواب » .
 (٢) « أما الأول » ليست في ل .
 (٣) كذا في ط ، ع . وفي د ، ف ، ل ، م : « وقوي » تحريف . وفي هـ :
 « وهو » .
 (٤) الزخرف : ٣٩/٤٣ .
 (٥) ط ، ع : « وذلك » .
 (٦) كذا في ط - ع ، هـ : وفي د وسائر النسخ : « مضارع » .
 (٧) « هذا » ليست في ع .
 (٨) ل : « وفائدة » سقطت « أما » ، وفي ط ، ع : « فأما فائدة » .

فالعرب (١) تكرر الشيء في الاستفهام استبعاداً ، كما يقول الرجل لمخاطبه وهو يستبعد أن يجيء منه الجهاد : أنت تجاهد (٢) ؟ أأنت (٣) تجاهد ؟ فكذا ههنا (٤) ، قالوا : أيعدكم أئتكم مخرجون (٥) أئتكم مخرجون استبعاداً .

فقيس له (٢) : أمّا سؤالك الأول عن خبر أنّ وكونه لم يأت فهو (٧) سؤال منّ قطع بما (٨) حكاه ، ولم يعدّ (٩) وجهاً سواه ، وهذا قول منّ لم يتقدّم له بهذا العلم فضل دراية ، ولا وقف على ما سطره فيه أولو النقل والرواية ، إذ كان معظم النحويين [هـ : ١٥٩]

(١) د ، ف ، ل ، هـ : « والعرب » تحريف ، وفي م : « فإن العرب » وما أثبت عن ط ، ع .

(٢) « أنت تجاهد » ليست في ف .

(٣) ف ، ط ، ع : « أنت » .

(٤) ف ، ل : « هنا » .

(٥) قوله : « أيعدكم أنكم مخرجون » ليس في ف .

(٦) لعل الزاد على أبي نزار في هذه المسائل هو ابن بري ، فقد قال القفطي في ترجمته في إنباه الرواة : ١١١/٢ : « وكان قليل التصنيف لم يشتهر له شيء سوى مقدمة سماها اللباب وجواب المسائل العشر التي سأل عنها أبو نزار ملك النعاة » وانظر اللسان (كلل) والخزانة : ٩١/٣ - ٩٢ وإقليد الخزانة : ١٠٢ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان . ٣٠٤/٥

(٧) ع : « فهذا » .

(٨) كذا في ط ، ع ، هـ . وفي د وسائر النسخ : « ما » تحريف .

قد أجمعوا على أن خبر أن في هذه المسألة ثابت غير محذوف ، فلو قلت : يُسأل عن خبر أن لم حذف في هذه الآية على قول بعض النحويين لأنيت بعدر مبین (١) وللنحويين في هذه الآية أربعة أقوال :

الأول [منها] (٢) : قول المبرد ومن تابعه [وهو] أن يجعل موضع « أنتم مخرجون » رفعاً بالابتداء « وإذا » ظرف زمان في موضع خبره ، والجملة في موضع خبر أن ، فيصير التقدير :

أيعدكم أنكم (٤) إذا متم إخراجكم ، كما تقول : أيعدكم أنكم يوم الجمعة إخراجكم ، فيكون إخراجكم مرفوعاً بالابتداء ويوم الجمعة في موضع خبر أن الأولى (٥) ، وهذا مذهب بكين ظاهر لا يحتاج فيه إلى خبر محذوف .

الثاني (٦) : قول الجرّمي ، أن تجعل مخرجون خبر أن الأولى ، وتكون الثانية كثررت توكيداً لتراخي الكلام على حد قوله تعالى : « إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ » (٧) ، فكرر « رأيتهم » توكيداً

(١) ط ، ع : « يعرف » وليست الكلمة في م .

(٢) ل : « بيتن » .

(٣) زيادة عن ط ، ع وليست في د وسائر النسخ ، وانظر المقتضب : ٣٥٦/٢ - ٣٥٧ وشرح الكافية : ٣٥٨/٢ .

(٤) زيادة عن ط ، ع وليست في د وسائر النسخ .

(٥) « أنكم » ليست في ط .

(٦) كذا في ط ، ع ، هـ . وفي د وسائر النسخ : « الأول » وتجرىف .

(٧) ط ، ع : « والقول الثاني » .

(٨) يوسف : ٤/١٢ .

لتراخي الكلام ، ويكون انتصاب ساجدين بـ « رأيت » الأولى ،
 كأنه قال : رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر ساجدين ،
 ومثل (١) قوله سبحانه : « لا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا
 بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَآلَا
 تَحْسِبْتَهُمْ بِمَقَازِقٍ مِنْ الْعَذَابِ (٢) » ، فيكون
 « تَحْسِبْتَهُمْ » توكيداً لتراخي الكلام ، ومن ذلك قوله (٣)
 في النداء (٤) :

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٌّ * * * * *

الثالث : قول أبي الحسن الأخفش ، أن تجعل « أنكم » في
 موضع رفع إذا على أن يكون فاعلاً به ، على حدّ قياس مذهبه في
 الرفع بالظرف في نحو قولك : يومَ الجمعة الخروجُ ، فالخروج عنده
 مرتفع بالظرف ، كأنه قال : يستقرُّ الخروج يوم الجمعة (٥) ، ومذهب
 سيبويه وأصحابه أن « الخروج مرفوع (٦) بالابتداء لا غير » [هـ : ١٦٠]

(١) هـ : « ومثله » .

(٢) آل عمران : ١٨٨/٣ .

(٣) كذا في ع ، وفي د وسائر النسخ وط : « قولهم » .

(٤) البيت بتمامه :

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٌّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُوْقِعَنَّكُمْ فِي سَوْءَةٍ عَمْرُؤُ

وقائله جرير بن عطية الخطفي ، وهو في ديوانه : ٢١٢ وسيبويه :

٥٣/١ والخزانة : ٣٥٩/١ .

(٥) « يوم الجمعة » ليست في ع .

(٦) م : « مرتفع » .

الرابع (١) : قول سيبويه (٢) [وهو (٣)] « أن تجعل » أنكم
مخرجون » بدلاً من « أن » الأولى على حدّ قوله تعالى : « وَيَوْمَ
تَقُومُ السَّاعَةُ يُومِنُونَ بِحُكْمِ رَبِّهِمْ الَّذِينَ كَانُوا هُمْ أَصْحَابُ
الْأَنْزَالِ وَالَّذِينَ كَانُوا يُشْكِكُونَ هُمْ شَرُّ الْبَرِّ » ، فقوله :
يَوْمَ مَنِينٍ بدل من قوله : يوم تقوم الساعة ، ويحتاج في هذا القول
إلى حذف شيء يتم به الكلام ، لأنّه لا يصحّ أن يبدل من « أن »
إلا بعد تمامها وتكتملتها من اسمها وخبرها ، وقد وجّه أبو علي قول
سيبويه في هذه الآية على وجهين :

أحدهما : أن يكون قد حذف مضافاً من « أن » الأولى ، تقديره :
أبعدكم أن » إخراجكم إذا متم ، فيصح حينئذ أن يبدل « أنكم
مخرجون » من « أن » (٥) الأولى لأنّها قد تمّت ، وإثما يحتاج (٦)
إلى حذف هذا المضاف من جهة « أن » « إذا » ظرف زمان ، وظروف
الزمان لا تكون أخباراً عن الجثث (٧) ، فلذا حملت قوله : « أنكم
إذا متم » على تأويل : « أن » (٨) إخراجكم إذا متم ، تمّ الكلام ،
وصارت « إذا » خبراً لأنّ « على حدّ قولهم : « الليلة الهلال »

(١) ط ، ع : « القول الرابع » .

(٢) انظر الكتاب : ١٣٢/٣ .

(٣) زيادة عن ط ، ع وليسقت في د وسائر النسخ .

(٤) الجاثية : ٢٧/٤٥ .

(٥) « أن » ليست في هـ .

(٦) ط ، ع : « احتاج » .

(٧) م : « الجثة » .

(٨) « أن » ليست في م .

يريدون (١) : [الليلة (٢)] حدوثُ الهلال ، أو ظهوره ، ولولا ذلك لم يَجْزُ ، لأنَّ الهلال جِثَّةٌ ، والليلة ظرف زمان ، ومثل الآية (٣) في حذف المضاف قوله عز وجل : « هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ (٤) » ، لِأَنَّه (٥) لا بد (٦) من تقدير مضاف محذوف تقديره : هل يسمعون دعاءكم إذ تدعون (٧) ، فحذف الدعاء وهو يريدُه .

والثاني من (٨) توجيه أبي علي لقول سيبويه : أن يكون (٩) خبر أن محذوفاً ، تقديره : أيعدكم أنكم إذا متم [مخرجون] (١٠) ، ثم حذف خبر أن لدلالة أن الثانية عليه ، على حدِّ قوله تعالى : « وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرَاضُوهُ » (١١) فحذف خبر المبتدأ الأول استغناءً عنه بخبر الثاني ، وعلى ذلك قول

-
- (١) كذا في هـ ، وفي د وسائر النسخ وط ، ع : « يريد » تحريف .
(٢) زيادة عن ط ، ع . وليست في د وسائر النسخ .
(٣) « الآية » ليست في ع .
(٤) الشعراء : ٧٢/٢٦ .
(٥) « لأنه » ليست في ط ، ع .
(٦) ل : « لا بين » تحريف .
(٧) من « لأنه لا بد » الى « تدعون » ليس في ف .
(٨) ط ، ع : « في » .
(٩) ط ، ع : « وهو أن يكون » .
(١٠) زيادة عن ط ، ع وليست في د وسائر النسخ .
(١١) التوبة : ٦٢/٩ .

الشاعر (١) :

نحنُ بما عندنا وأنتَ بما
عندك راضٍ والرأْيُ مُختلِفٌ

تقديره : نحن بما عندنا راضون وأنت بما عندك راض ، إلا
أنه حذف (٢) استغناء عنه (٣) بالخبر الآخر (٤) ، وهذا الوجه وحده
هو الذي لم يُفتح عليك أيُّها المتقمص بقميص الزهْمُو التائه في
غِيَابَةِ (٥) السَهْمُو الملقب (٦) بملك النحو إلاَّ به (٧) .

(١) جاء البيت منسوباً الى عمرو بن امرئ القيس الخزرجي في مجاز
القرآن : ٣٩/١ وجمهرة أشعار العرب : ٣ ومعجم الشعراء : ٥٦
والخزانة : ١٨٩/٢ وورد منسوباً الى قيس بن الخطيم في سيبويه :
٧٥/١ والدرر : ١٤٢/٢ والمقاصد للعيني : ٥٥٧/١ لكن العيني
حكى عن ابن هشام اللخمي أن صاحب البيت هو عمرو بن مرء القيس
الأنصاري ، وقد صحح الدكتور ناصر الدين الأسد نسبة هذا البيت
بمعه آيات أخرى الى عمرو بن امرئ القيس الخزرجي ، انظر ديوان
قيس بن الخطيم : ٦٣ ، وعزاه صاحب الانصاف : ٩٥ الى درهم بن
الشجري : ٢٩٦/١ ، ٣١٠/١ والمفني : ٦٨٧ والهمع : ١٠٩/٢ .

(٢) بعد ذلك في ه : « الأول » .

(٣) « عنه » ليست في ع .

(٤) ط ، ع : « الأخير » .

(٥) ف : « غاية » .

(٦) بعمدها في ع : « نفسه » .

(٧) « إلا به » ليست في ه .

وأما قولك بعد السؤال الأول : وكذلك (١) يسأل عن العامل في « إذا » ثم [هـ : ١٦١] بيّنت (٢) في جوابك أنكه محذوف ، فقولك هذا مبنيٌ على ما قام في نفسك من كون خبر أن محذوفاً ، وقد بيّنت أنه غير محذوف ، إلا على أحد الوجهين الموجه بهما قول سيبويه ، وإلا فهو موجود غير محذوف (٣) على المذاهب المتقدمة ، أمّا على مذهب المبرد فالعامل عنده في « إذا » الاستقرار لأنتها في موضع خبر المبتدأ ، وكذلك مذهب الأخفش هي عنده معمولة الاستقرار المقدر (٤) في كل ظرف رفع (٥) فاعلاً ، وأمّا على (٦) مذهب الجرّمي فإن العامل عنده (٧) فيها مخرجون التي هي خبر أن ، على ما تقدم ذكره .

وأما قولك بعد السؤال الثاني : إن « إذا » بمعنى الوقت ، وهو يضاف إلى الجمل على تأويل المصدر ، وما ذكرت من أن المعنى يستحيل إذا جعلت (٨) العامل في « إذا » مخرجون ، لأنّه يصير التقدير : أتكم مخرجون وقت موتكم ، والإخراج وقت الموت لا يتصور ، وإجابتك عن ذلك بتقدير حذف مضاف قبل « إذا » وهو « بعد » ، فإنك أتيت في هذا المكان بضرب من الهديان .

(١) « وكذلك » ليست في هـ .

(٢) ع « تثبت » ، وفي هـ : « تكتب » .

(٣) من « إلا على أحد » الى « محذوف » ليس في م .

(٤) ع : « المتقدم » تعريف .

(٥) هـ : « وقع » تعريف .

(٦) « على » في ط ، ع .

(٧) « عنده » ليست في ع .

(٨) ع : « أدخلت » تعريف .

أما (١) قولك : « إن » إذا « بمعنى الوقت وهو يضاف إلى
الجملة على تأويل المصدر « فليس تقدير الجملة بعدها على تأويل المصدر
بصحيح ، وذلك ممتنع (٢) فيها وفي إذ (٣) وفي لما خاصة ، ألا ترى
أنه يحسن أن تقول في نحو (٤) : « آتاك يوم يقدم زيد » (٥) :
آتاك يوم قدم زيد ، فتقدر ما بعد (٦) يوم بتقدير المصدر ؟ ولو
قلت : « آتاك إذا يقوم زيد » لم يحسن أن تقول : آتاك إذا قيام
زيد ، وكذلك [إذ] (٧) ، تقول : آتيتك إذ قام ولا تقول : آتيتك
إذ قيامه ، وكذلك لما (٨) ، تقول : أكرمتك لما قام (٩) ، ولا تقول :
أكرمتك لما قيامه ، لأن هذه الظروف لا تضاف إلى مفرد ولا تستعمل
إلا مضافة إلى الجملة ، وأما قولك : « لأتته (١٠) لا بد من تقدير
حذف مضاف قبل إذا وهو بعد ليصح (١١) المعنى ويسلم من الإحالة »

-
- (١) هـ : « وأما » .
(٢) ل : « وذلك غير ممتنع » زيادة لا يقتضيها السياق .
(٣) ع : « إذا » تحريف .
(٤) « في نحو » ليست في م .
(٥) « آتاك يوم يقدم زيد » ليست في ط .
(٦) هـ : « فتقدرها بعد » تحريف .
(٧) زيادة عن ط ، ع . وليست في د وسائر النسخ .
(٨) « لما » ليست في ل .
(٩) هـ : « أكرمتك لما قام زيد » .
(١٠) ط ، ع ، هـ : « انه » .
(١١) د ، ف ، ل : « لتصحح » ، وفي م : « ليصحح » ، وما أثبت عن ط ، ع ، هـ .

فهو قول يبيِّن الفساد لا محالة ، وذلك أن المتقرر عند جميع النحويين أنه لا يصح أن يضاف [إلى] (١) إذا ولا إلى لكا ، وذلك لتوغلها في البناء وقلة تمكثها ، ولا يجوز (٢) على هذا (٣) أن تقول : أكرمَ مَثُك بعد إذا أكرمَ مَثَنِي ، ولا قبل إذا أكرمَ مَثَنِي ولا بعد لكا (٤) أكرمَ مَثَنِي ، ولا يجوز (٥) ذلك في (٦) ظروف الزمان ولا غيرها [ه : ١٦٢] ولم يسمع من ذلك شيء إلا في إذ ، والمعنى في الآية يصح على غير هذا التقدير ، إذ في مفهوم الخطاب من قوله عز وجل : « وَكُنْتُمْ بُرَابًا وَعِظَامًا » أن الإخراج ليس هو وقت الموت ، وإنما هو بعد زمان متراخٍ يقتضي الاستحالة (٧) من اللحمية والدموية إلى الترابية ثم الإخراج بعد ذلك ، وإذا وإن كانت بمعنى الوقت فليس يلزم [أن يكون] (٨) وقوع الفعل في أوَّل ذلك الوقت دون آخره (٩) ، مثال ذلك قولهم : إذا جاءَ (١٠) زيدٌ أحسنتُ إليه ، ومعلوم من

(١) ليست في د ، وأثبتها عن سائر النسخ وط ، ع .

(٢) ل : « ولا يصح » ، ف ه : « فلا يجوز » .

(٣) ع : « هذه » تحريف .

(٤) ط : « إذا » تحريف .

(٥) ع : « ولا نحو » ولعله الأصح .

(٦) ط ، ع : « من » تحريف .

(٧) « الاستحالة » ليست في ع .

(٨) زيادة عن ط ، ع وليست في د وسائر النسخ .

(٩) « دون آخره » ليست في ل .

(١٠) م : « جاءك » .

جهة المعنى أن الإحسان لم يكن في أوّل المجيء ، وإنما كان بعده ،
وتقدير الإعراب يوجب أن وقت المجيء وقت الإحسان ، لأنّ إذا (١)
ظرف ، والعامل فيه « أحسنت » ، فيصير التقدير : أحسنت (٢)
[د : ٢٥٦] إليه وقت مجيئه ، وليس الأمر كذلك ، وسبب ذلك أنّه
لمّا تقارب الزمانان وتجاوز الحالان صارا كأقتهما وقعا في زمان واحد ،
وإنّ كان لا بدّ أن يقدر أنّ زمان (٣) الإحسان (٤) بعد زمان المجيء ،
إذ الإحسان مسبّب (٥) عن المجيء ، والسبب يتقدّم المسبّب ، ويكون
تقدير الآية على هذا : أَيْعِدْكُمْ أَتْكُمْ مَخْرَجُونَ آخَرَ وَقْتِ
مَوْتِكُمْ وَكُونَِكُمْ تَرَابًا وَعِظَامًا ، ثم قلت بعد هذا : « وأما (٦) فائدة
تكرير أنّ فإنّ العرب تكرر الشيء في الاستفهام استبعاداً ، كما يقول
الرجل لمخاطبه إذا كان يستبعد منه أن يجاهد : أنت تجاهد ، أنت
تجاهد » ، وهذا قول غير محقّق ولا محرّر ، وهذه العبارة بتكرير
الاستبعاد شيء خارج عن المألوف المعتاد ، وإنما التكرير في كلام العرب
لمعنى (٧) التأكيد ، على ذلك جاء (٨) في كتاب الله عز وجل وفي الكلام

(١) د ، م : « إذ » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ وط ، ع .

(٢) قوله : « فيصير التقدير أحسنت » ليس في ط .

(٣) قوله : « لا بد أن يقدر أن زمان » ليس في ع .

(٤) العبارة في ل : « وإن كان لا بد أن يقيدك الزمان الاحسان » تحريف .

(٥) هـ : « سبب » تحريف .

(٦) ط ، ع : « فأما » .

(٧) « لمعنى » ليست في م .

(٨) كذا في ط ، ع ، وفي د وسائر النسخ : « كما » تحريف .

الفصيح ، كقوله (١) تعالى : « إِذَا دَكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا » (٢) ،
فكرر (٣) دَكًّا على جهة التأكيد بدلالة قوله تعالى في الأخرى :
« فَدُمُكُنَا ذُكَّةً وَاحِدَةً » (٤) ، وقوله تعالى : « فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ
يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا » (٥) وقوله تعالى : « إِنِّي رَأَيْتُ
أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي
سَاجِدِينَ » (٦) ، كرر (٧) « رأيتهم » توكيداً (٨) ، وقوله تعالى (٩) :
« لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ
يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبْهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ
الْعَذَابِ » (١٠) ، وليس في شيء من ذلك (١١) استبعاداً (١٢) . [هـ : ١٦٣]

(١) ط ، ع : « فمنه قوله » .

(٢) الفجر : ٢١/٨٩ .

(٣) هـ : « تكرر » تحريف ، وقوله : « فكرر دكا » ليس في م .

(٤) العاقبة : ١٤/٦٩ .

(٥) الشرح : ٥/٩٤ - ٦ .

(٦) يوسف : ٤/١٢ .

(٧) ل : « فكرر » .

(٨) « توكيداً » ليست في هـ .

(٩) من « إني رأيت » الى « تعالى » ليس في ف .

(١٠) آل عمران : ١٨٨/٣ ، وتجاوز السيوطي هنا ما يقرب من ستة أسطر

من ط ، ع .

(١١) ط ، ع : « هذا » .

(١٢) للمسألة تنمة في ط ، ع ، تقدر بعشرة أسطر ، تجاوزها السيوطي .

المسألة الثانية

قال أبو نزار : رَوَى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (١) :
 « مَنْ جَمَعَ مَالًا مِنْ نَهَائِشٍ أَذْهَبَهُ اللَّهُ فِي نَهَائِرٍ » ،
 يسأل عن مادة هاتين الكلمتين وزيادتهما (٢) ومكان استعمالهما .

فأول ذلك (٣) أن تعلم أن نَهْوَشًا (٤) واحد قَدَّر (٥) أثنه
 جمع على نَهَائِشٍ ، وهو من (٦) الهَوْش بمعنى الاختلاط ، قال :
 وكذلك نَهَائِرٍ هو جمع واحده نَهْبِرٍ (٧) وهو من (٨) الهَبْر بمعنى
 القطن المتدارك ، والمعنى مَنْ جَمَعَ مَالًا مِنْ جِهَاتٍ مُخْتَلِطَةٍ لَا يَعْلَمُ
 جِهَاتِ حِلِّهَا وَحَرِّمَتِهَا قطعها الله عليه ، قال : ظَنُّ قِيلٍ : ما سمعنا في
 الواحد نَهْبِرًا وَنَهْوَشًا قلنا : قد نصَّ سيبويه على أنَّ العرب تأتي

(١) ذكر الحديث في النهاية في غريب الحديث : ١٣٣/٥ - ١٣٧ ، وفي
 الفتح الكبير ضم الزيادة الى الجامع الصغير : ١٦١/٣ ، وذكره
 السخاوي في المقاصد الحسنة : ١٠٦١ .

(٢) ل : « وزيادة » تعريف .

(٣) ط ، ع : « قال : فأول » .

(٤) كذا ضبطت في ط ، ع .

(٥) كذا في ط ، ع ، وفي دوسائر النسخ : « فقدر » .

(٦) « من » ليست في م في الموضعين .

(٧) جاء في اللسان (نهر) : « يقال : غَشِيَتْ بِي النَّهَائِرُ أَي : حملتني
 على أمور شديدة صعبة ، وواحد النهابير نهبور ، والنهابير مقصور
 منه كأنَّ واحده نَهْبِرٌ » اهـ .

بمجموع لم تنطق بواحدھا (١) ، ثم قال : إنَّ قياس (٢) واحد ملامح ومحاسن مَكْمَحَة ومَحْسَنَة ، وما سمعنا بملمحة ، وكذلك قد روا (٣) أنَّ واحد أباطيل إِبْطِيل أو أَبْطُول ، وأباطيل جمع لم ينطق بواحدہ .

فأجيب بأن قيل له : أبدیتَ عوارك لمناظرک وأبرزت (٤) مقاتلك لسهام مناضلك ، إنَّ هذه اللفظة تروى على أوجه مختلفة وجميعها يرجع إلى أصل واحد وعدة أوجهها أربعة :

يروى : مَنْ جَمَعَ مالا من مَهاوِش بالميم ، وهذه هي المشهورة عند العلماء باللغة ، ويروى من تَهاوِش بالتاء وكسر الواو وقد صححوه أيضاً ، ويروى من تَهاوِش بالتاء وضم الواو (٥) ، وهو صحيح أيضاً ، ويروى من تَهاوِش بالنون وكسر الواو ، وهذه هي التي أنكرها أهل اللغة ولم يثبتوا صحتها ، والظاهر من كلامهم أنها (٦) من غلط الرواة ، وجميع ذلك على اختلاف الرواية فيه يرجع إلى أصل واحد وهو الهَوْش الذي هو الاختلاط ، فليس الإشكال في تَهاوِش (٧) من جهة تفسيرها كما ظننته ولا من جهة (٨) كونها

(١) انظر الكتاب : ٢٨١/٢ - ٢٨٢

(٢) « إن قياس » ليست في ط .

(٣) ط : « قدروي » تحريف .

(٤) ل : « وأبدیت » .

(٥) ط : « ويروى من بهاوش بالباء وضم الواو » تصحيف .

(٦) ط : « من كلامهم أيضاً أنه » تحريف .

(٧) ط ، ع : « ننهاوش » تصحيف .

(٨) « جهة » ليست في ط .

جمعاً لواحد لم يُنطق به ، ألا ترى أن مهَاوِشَ وفَهَاوِشَ هما
 بمعنى الاختلاط ، وكلاهما جمع لم يستعمل واحده ؟ وإثنا المشكل
 في هذه اللفظة (١) هل هي صحيحة في الاستعمال معروفة عند أهل
 اللغة أو هي على خلاف ذلك ؟ فهذا الذي كان (٢) حقا أن تبيّنه (٣)
 وثبت صحته ، وإذا (٤) صح [ه : ١٦٤] فست حقيقة معناها
 واشتقاقها ، وبينت (٥) هل هي جمع أو مفرد وما الزائد منها (٦)
 وما الأصل ، فأما قولك في نهَابِرٍ : إنه مشتق من الهَبْر وهو القطع
 المتدارك فليس ذلك بالمعروف عند أهل اللغة ، وإنما هو مستعار من
 النهَابِرِ والنّهَابِيرِ وهي تلال الرمل المشرفة ، فسميت المهالك نهَابِرٍ
 من ذلك ، ولذلك قال عمرو بن العاص لعثمان بن عفان رحمه الله :
 « إئتكَ ركبت بهذه الأمة [نهَابِرٍ من الأمور فتب عنها » أراد (٧)
 أئتكَ ركبت بهذه الأمة أمورا شاقة مهلكة بمنزلة من كلفهم
 ركوب التلال من الرمل ، لأن المشي في الرمل يشق على من ركبته ،
 وقولك : « إن واحد النهَابِرِ نهْبَرٍ وإن لم يُنطق به » ليس بصحيح ،
 بل الصحيح أن واحدها نهْبُور على ما ذكره أهل اللغة ، لأنهم جعلوا

(١) م : « في كون هذه اللفظة » .

(٢) ط : « الذي قد كان » .

(٣) ط : « تثبته » .

(٤) ط ، ع : « فإذا » .

(٥) ط : « ويثبت » تصحيف ، ع : « وثبت » .

(٦) « وما الزائد منها » ليست في ف .

(٧) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ وط ، ع .

التشابه التي هي المهالك مستعارة من التشابه التي هي الرمال المشرفة
وواحدها نُهْبُور ، وأسأت العبارة بقولك : « لا يعرف جهات حلّها
وحرّمها » ، وكان الصواب أن تقول : وحرّمها ، لأنه يقال : حلّ
وحلال وحرّم وحرّم ، وأخطأت أيضاً في تنظيرك نهّاورش في
كونها جمعاً لواحد لم ينطق به بقولهم : ملامح وأباطيل ، وكان حقك
أن تنظرها بعبايد (١) ونحوها (٢) ممّا لم ينطق له بواحد من لفظه
ولا من غير لفظه ، ألا ترى أن ملامح لها واحد مستعمل من لفظها
وهو ملحّة ، وكذلك أباطيل واحده المستعمل باطل ، وكذلك مشابه
واحده المستعمل مشبّه ، وإن كنتا نقدّر أن واحد الجموع (٣)
من جهة القياس ليس هو هذا المستعمل ، إلاّ أنّه وإن كان الأمر على
ذلك فلا بدّ أن يقال : إن هذه الآحاد لهذه الجموع وإن هذه
الجموع لهذه الآحاد من جهة الاستعمال ، ألا ترى أن أبا عليّ
الفارسيّ قال في كتابه العضدي (٤) : « هذا باب ما بناء جمعه على غير
بناء (٥) واحده المستعمل ، وذلك باطل وأباطيل وحديث وأحاديث
وعروض وأعاريض » ولم يختلف أحد من العلماء في أن أعاريض

(١) القبايد والعبايد : الخيل المتفرقة في ذهابها ومجيئها ولا واحد له في ذلك كله ولا يقع إلا في جماعة ولا يقال للواحد : عبديد . اللسان (عبد)

(٢) ط ، ع : « ونحوه » .

(٣) ل : « المجموع » تعريف .

(٤) انظر الايضاح للفارسي ، الجزء الثاني الورقة : ١٥١ ، مخطوطة الظاهرية وهي محفوظة برقم : ٨٥١٣ عام .

(٥) د ، ف ، ل ، م : « ما » تعريف ، وما أثبت عن ط ، ع ، هـ : الايضاح

وأحاديث واحدها : عروض وحديث من جهة الاستعمال ، [كما أن قولهم : ليال جمع ليلة من جهة الاستعمال] (١) ، وإن كان في التقدير كالكه جمع ليلاء ، ولو [ه : ١٦٥] قلت : إن العرب قد تأتي بجموع لم تنطق بواحد الذي يجب من جهة القياس لكنت قد سلمت في قولك من الوهم والإلباس ، ثم أسألك أولاً : ما معنى قولك في صدر مسألتك : « فأول ذلك أن تعلم أن نهُوشاً واحد قد جمع على نهُاوش » ؟ فإِنَّه كلام (٣) لم يستعمله من أهل الجمل والغباوة إلا مَنْ ختم الله على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة (٤) .

المسألة الثالثة

قال أبو نزار : روى سيبويه في كتابه عن العرب أنهم قالوا : ليس الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ (٥) برفع المسك ، والقياس نصبه لأنه خبر ليس ، و « ليس » لا يبطل (٦) عملها بنقض النفي ، إلا أن سيبويه والسيرافي تَخَبَّطَا في هذا وما أَسَيَّا بَطَائِلَ ، فأول ذلك أن سيبويه قال : لغة في ليس ، إنها لا تعمل وإِنَّهَا مثل ما في لغة بني تميم ، وهذا لا يُعرف ، فقد أخطأ سيبويه ، ثم قال السيرافي :

-
- (١) ليست في د ، ف وأثبتها عن سائر النسخ وط ، ع .
 - (٢) د وسائر النسخ : « وأول » وما أثبت عن ط ، ع .
 - (٣) « كلام » ليست في ط .
 - (٤) للمسألة تنمة في ط ، ع ، تقدر بستة أسطر ، تجاوزها السيوطي .
 - (٥) انظر الكتاب : ١/١٤٧ .
 - (٦) د : « يبطلها » تعريف . وما أثبت عن سائر النسخ وط ، ع .

« والصحيح أن اسمها الشأن والحديث في موضع رفع ، والطيب مبتدأ والمسك خبره » ، وقيل له : هذا باطل ، فإن (١) إلا الناقضة خبر (٢) ، إذ (٣) قد جاءت بين المبتدأ والخبر في الجملة الإثباتية ، واعتذر السيراني بأن قال : « إلا أكتها على الجملة قد تقدمها قمي » ، وهذا كله منتهات ، والذي صح أن قولهم : ليس الطيب ، ليس واسمها وإلا ناقضة للنفي والمسك مبتدأ وخبره محذوف وتقديره (٤) : ليس الطيب إلا المسك أفخره ، والجملة من المبتدأ (٥) والخبر في موضع النصب لأكتها خبر ليس ، وفيه [د : ٢٥٧] وجه آخر وهو أن تكون إلا بمعنى غير ، وذلك وجه في إلا معروف ، والتقدير : ليس الطيب غير المسك مفضلاً (٦) أو مرغوباً فيه ، أو ما شابه ذلك فاعرفه . فقيل له في الرد عليه (٧) :

أيها المتعالي المتعالم والمتعاطي المتعاطم قد نسبت سيويه
[ه : ١٦٦] والسيراني إلى أكتهما تخبطاً [في (٨)] هذه المسألة
ولم يأتيا بطلان ، وقلت حكاية عنهما ، فأوّل ذلك أن سيويه قال

- (١) ط ، ع : « بأن » .
- (٢) « خبر » ليست في ل .
- (٣) د : « وقد جاءت » وما أثبت عن سائر النسخ وط ، ع .
- (٤) هـ : « تقديره » .
- (٥) من « وخبره محذوف » إلى « المبتدأ » ليس في م .
- (٦) « مفضلاً » ليست في ف .
- (٧) هكذا في ط ، ع وفي د وسائر النسخ : « فصل في الرد عليه » .
- (٨) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ وط ، ع .

لغة في ليس : إِيَّهَا لا تعمل ، وإِيَّهَا مثل ما في لغة بني تميم ، وهذا لا يُعْرَف (١) ، وكان (٢) تخبِطُكَ فيما عنه نقلته وإليه نسبته بما أسقطته من كلامه وزدته ، وهو (٣) عين التخبِط الحقيقي ، والذي ذكره سيبويه على فصّه ومنقولاً عن نصه هو (٤) : « وقد زعم بعضهم أنَّ ليس تجعل كما وذلك قليل لا يكاد يُعْرَف ، فهذا يجوز أن يكون منه : ليس خلق الله أشعرَ منه ، وليس قالها زيد » ، وقول (٥) حميد الأرقط (٦) :

فَأَصْبَحُوا وَالتَّوَى عَالِي مَعْرَسِهِمْ

وَلَيْسَ كَلِّ التَّوَى يُلْتَقِي الْمَسَاكِينَ

- (١) « وهذا لا يعرف » ليست في ل .
 (٢) هـ : « فكان » .
 (٣) ط ، ع : « هو » ولعله الأصح .
 (٤) انظر الكتاب : ١/١٤٧
 (٥) د ، م ، هـ : « وقال » ، الكتاب : « قال » ، وما أثبت عن ف ، ل ، ط ، ع
 (٦) ورد اسمه في نسخ الأشباه ونسختي سفر السعادة : « حميد بن ثور » ولم أجد البيت في ديوان حميد بن ثور الهلالي ، وعزاه سيبويه : ١/٦٩ وصاحب العقد الفريد : ٦/٣٠٢ - ٣٠٣ وابن الشجري في أماليه : ٢/٢٠٣ إلى حميد الأرقط ، وذكره العيني في المقاصد : ٨٢/٢ منسوباً إلى حميد بن ثور الأرقط والصواب ابن مالك الأرقط ، والبيت بلا نسبة في المقتضب : ٤/١٠٠ وشرح المفصل : ٧/١٠٤ والأشتوني : ١/٢٣٩ والخزاعة : ٤/٥٨ ، والمعرّس : المكان الذي ينزله المسافر آخر الليل ، والنّواة : عجمّة التمر والجمع : نوى ونوى ونوي .

وقول (١) هشام (٢) :

هِيَ الشِّقَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا
وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولٌ

والوجه (٣) والحدّ (٤) فيه أنّ تحمله على (٥) أنّ في ليس
إضماراً ، وهذا مبتدأ كقوله : إِنَّهُ لَمَهَّ اللهُ ذَاهِبَةً ، إِلَّا أَنَّهُمْ
زَعَمُوا أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ : لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ ، وَمَا كَانَ
الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ » إلى هذا انتهى كلام سيويّه ، فأحلت عبارته
عن الصواب (٦) فقلت : قال سيويّه : لغة في ليس إنها لا تعمل ،
فبدأت بنكرة في اللفظ لم (٧) تات لها بخبر ، وزدت في كلامه (٨)
أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ ، ولم يذكر سيويّه ذلك ، ولا يصح أنّ يذكره ،
لأنّه (٩) لم يقطع بكونها غير عاملة ، ثم قلت عنه : وإنها مثل ما في
لغة بني تميم ، فزدت ما لم يذكره ، وكيف يجعلها مثل ما التسمية التي
قد حصل القطع بإبطال عملها ، وهو يقول بعد ذلك : والوجه أنّ

(١) ط ، ع ، الكتاب : « وقال » .

(٢) تقد البيت ص : ٤٤

(٣) الكتاب : « هذا كله مسموع من العرب ، والوجه . . . » .

(٤) هـ : « الحد » تحريف .

(٥) هـ : « أنّ كله على » تحريف .

(٦) بعدها في ط ، ع : « بتعريفك وتجريفك » .

(٧) هـ : « ولم » .

(٨) ل : « كلامها » تحريف .

(٩) هـ : « لا » .

يكون فيها إضمار الشأن؟ ثم قلت عنه أيضاً : وهذا لا يعرف ، فأسقطت يكاد ، وبإسقاطها يتناقض الكلام ، لأنَّ سيويه قد ثبت عنده معرفة هذا ، وهو قولهم : ليس الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ ، بدليل قوله (١) : إنه يجوز أن يكون عليه قولهم : ليس خَلَقَ اللهُ أَشْعَرَ منه ، وصَحَّ ذلك بما حكاه الأصمعي وأبو حاتم عن أبي عمرو بن العلاء ، قال : ليس في الأرض حجازيٌ إِلَّا وهو ينصب [ه : ١٦٧] ولا تسميُّ إِلَّا وهو يرفع ، وساق المجلس السابق بين أبي عمرو وعيسى ابن عمر (٢) ، ثم قال : فقد ثبت من هذه الحكاية أنَّ قولهم : ليس الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ [بالرفع (٣)] معروف في كلام العرب ، فلا يصح إذاً أن يكون كلام سيويه إِلَّا بزيادة يكاد (٤) ، وقلت عند فراغك من حكاية كلام سيويه بزعمك : ثم قال السيرافي : والصحيح أنَّ اسمها شأن (٥) وحديث (٦) في موضع رفع ، والطَّيِّبُ مبتدأ والمسك خبره ، وقيل له : هذا باطل فإنَّ « إِلَّا » الناقضة خبر إذ قد جاءت بين المبتدأ والخبر في الجملة الإثباتية ، واعتذر السيرافي بأن قال : إِلَّا أَكْثَرُهَا عَلَى الْجُمْلَةِ قَدْ تَقَدَّمَهَا نَفِي ، فإذا بك فيما حكيتَه عن

(١) « قوله » ليست في ط .

(٢) ساق السخوي هنا المجلس الذي دار بين أبي عمرو بن العلاء وعيسى ابن عمر ، وتقدم المجلس سابقاً .

(٣) زيادة عن ط ، ع وليست في د وسائر النسخ .

(٤) تجاوز السيوطي هنا ما يقرب من سبعة أسطر من ط ، ع .

(٥) م : « الشأن » .

(٦) ه : « والحديث » .

السيرافي أيضاً (١) قد مسخت ما نسختَ وغسّرت ما عنه عبّرت ، وذلك أنّ نصّ كلام السيرافي في هذه المسألة هو ذا : « وقد احتجوا (٢) بشيء آخر هو (٣) أقوى من الأوّل ، وهو قول بعض العرب : ليس الطيّب إلاّ المسك ، قالوا : ولو (٤) كان في ليس ضمير الأمر والشأن لكانت الجملة التي في موضع الخبر قائمة بنفسها ونحن لا نقول : الطيب إلاّ المسك ، وليس الأمر كما ظنّشوا ، لأنّ الجملة إذا كانت في موضع خبر اسم قد (٥) وقع عليه حرف النفي فقد لحقها النفي في المعنى ، ألا ترى أنّك إذا قلت : ما زيد أبوه قائم ، فقد نفيت قيام أبيه ، كما لو قلت : ما زيد قائم ، فعلى هذا يجوز أن تقول : ما زيد أبوه إلاّ قائم ، كما أنّك قلت : ما أبو زيد قائم » ، هذا كلام السيرافي رحمه الله ، فأمّا توجيهك المسألة على ما صحّ في زعمك ، وهو أن تجعل الطيّب اسم ليس والمسك مبتدأ وخبره محذوف تقديره : ليس على الطيب إلاّ المسك أفخره أو على (٦) أن تكون « إلاّ » بمعنى غير ، والتقدير : ليس الطيب غير المسك مفضلاً أو مرغوباً فيه ، فشيء لم يسبقك إليه أحد ، ولم يخطر مثله قبلك ببال بشر ، وهو تقديرك الاسم (٧) مبتدأ وخذف خبره ، وهو أفخره

(١) من « بأن قال » إلى « أيضاً » ليس في م .

(٢) بعدما في ط ، ع : « له » .

(٣) هـ : « وهو » .

(٤) ط ، ع : « فلو » .

(٥) ط : « وقد » .

(٦) ف : « وعلى » تحريف .

(٧) « الاسم » ليست في ط .

مع كون اللفظ لا يقتضي هذا الخبر ولا يدل عليه ، وتقديرك في الوجه الآخر إلا بمعنى غير تشير بها (١) إلى آتتها وما بعدها صفة للطيب على حد قوله عز وجل : « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ (٢) » أي : غير الله ، وجعلك الخبر محذوفاً وهو مفضلاً أو مرغوباً فيه ، فيكون المعنى عندك : أن الطيب لا يرغب الناس فيه ، وإثما يرغبون في المسك ، لأن هذا [هـ : ١٦٨] تقدير قولك : ليس الطيب غير المسك مرغوباً فيه ، وعلى أن سيويه ذكر في حكايتهما ما أوجب التوقف عمثاً أجازته من أن الوجه أن يكون في ليس إضمار ولا يكون حذفاً ، فقال بعد أن قلم الوجه في قوله (٣) :

..... وليس منها شفاء الداء مبذول

وقولهم : ليس خلقك الله أشعر منه : إلا آتتهم زعموا أن بعضهم قال : ليس الطيب إلا المسك ، وما كان الطيب إلا المسك ، ووجه توقيفه عن (٤) أن يحمل ليس في لغتهم على ضمير الشأن والقصة آتته وجدهم يرفعون المسك في ليس وينصبونه في كان ، فيقولون : ما كان الطيب إلا المسك ، فلو كان في ليس إضمار لوجب أن يكون في كان إضمار أيضاً ، فكونهم يختصون (٥) الرفع بليس دون

(١) « بها » ليست في م ، ط ، ع .

(٢) الأنبياء : ٢٢/٢١

(٣) تقدم البيت فيما سبق .

(٤) د : « على » تحريف ، وما أثبت عن سائر النسخ وط ، ع .

(٥) ف ، ل : « يخفضون » تحريف ، وفي م : « يخفضون » .

كان حتى لا يوجد منهم مَنْ يرفع (١) المسك في كان ولا ينصب (٢) في ليس دليل على أن ليس ههنا حرف لا عمل لها ، وبهذا يبطل قولك : إنه لو كان على إضمار أفخره في الوجه الأول أو (٣) إضمار مرغوباً فيه أو مفضلاً في الوجه الثاني لوجب مثل (٤) ذلك في كان ، فيقال : ما كان الطيب إلا المسك ، على تقدير : إلا المسك أفخره ، أو على تقدير : غير المسك مفضلاً أو مرغوباً فيه ، ولو وجهت أيها المتعسف هذه المسألة على (٥) ما وجهه النجويون لأرحت واسترحت ، وهو أن تجعل الطيب اسم ليس وإلا المسك بدلاً منه ، والخبر محذوف ، وتقديره ليس في الدنيا الطيب إلا المسك ، وعلى ذلك حملوا قول الشاعر (٦) :

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ
يَبْنِي جِوَارَكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٍ

- (١) ط . ع : « لا يوجد أحد منهم يرفع » .
(٢) هـ : « ينصبه » .
(٣) ل : « إذ » تحريف .
(٤) « مثل » ليست في ط .
(٥) هـ : « بما وجهه » .
(٦) هو حارثة بن بدر كما في شعراء أمويون : ٣٤٧/٢ وأمالى المرتضى : ٣٨٧/١ ، واكتفى المرزوقي بنسبته إلى التميمي في شرح الحماسة : ٩٥٠ ، وورد البيت منسوباً إلى الشمردل الليثي في الحماسة البصرية : ٢٣٠/١ والمقاصد للعيني : ١٠٣/٢ وشرح التصريح على التوضيح : ٢٠٠/٢ . وذكره البغدادي في الخزائنة : ١٤٦/١ بلا نسبة واكتفى

يريد : حين ليس في الدنيا مجير ، وقد أجاز أبو علي أن تكون اللام في الطيب زائدة على حدّ زيادتها في قولهم : ادخلوا الأوتار فالأوتار ، فيصير التقدير : ليس طيب إلا المسك ، على تأويل ليس في الوجود طيب إلا المسك ، أي أن كل طيب غير المسك فليس بطيب على طريق المبالغة في وصف المسك ، وبالجملة فإنّ هذا القول الذي ذهب إليه النحويون لا يصح بما حكاه سيويه من قولهم : وما كان الطيب إلا المسك على ما قدمت ذكره ، وليس ذلك لغتين ، فيقال : إنّ « ليس الطيب إلا المسك » لغة قوم ، و « ما كان الطيب إلا المسك » لغة قوم آخرين ، بل القوم (١) الذين يقولون : ليس الطيب إلا المسك ، فيرفعون ، هم القائلون : ما كان [هـ : ١٦٩] الطيب إلا المسك ، فينصبون على ما حكاه سيويه ، وبهذا السبب توقف عن حمل ليس في لغتهم على أنّ فيها إضماراً ، وهذه اللغة ليست هي المشهورة ، وليس الشاذ النادر الخارج عن القياس يوجب (٢) إبطال الأصول (٣) .

← بأن قال : « في قول الحماسي » ، ونسبه صاحب الدرر : ٨٥/١ إلى التميمي الحماسي والبيت بلانسة في ديوان المعاني : ١٧٤/٢ والمغني : ٧٠٠ والأشموني : ٢٥٦/١ والهمع : ١١٦/١ ، وروي في الأشموني وشرح التصريح والمقاصد والدرر والخزانة بلفظ : « حين لات مجير »

(١) « القوم » ليست في ف .

(٢) هـ : « موجب » .

(٣) للمسألة تنمة في ط . ع تقدر بثلاثين سطراً تجاوزها السيوطي .

المسألة الرابعة

قال أبو نزار : قال الله عز وجل : « وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً (١) » ، وقد ذكر في نصب كلاله أشياء كلثها فاسدة ، وخطأ [د : ٢٥٨] ابن قتيبة غاية التخليط ، والذي يقال : إن الكلاله قد فسرت بتركه ليس فيها ولد ، لا جرم (٢) أن الإعراب ينطبق على هذا ، فإن المعتاد أن الإنسان إنما يدأب لترك لولده بعد موته ، فإذا حضر الموت ولا ولد له ظهر تبعه ، فقوله : يورث يقدر بعده كالا وكلاله (٣) ، فإن كل قد جاء بمعنى تعب ، والمعنى (٤) يورث (٥) في حال ظهور تبعه وكلاله ، وكلال مصدر كل ، وقد قال سيبويه : إن تاء التأنيث تدخل على المصدر المجردة وذوات الزوائد دخولاً مطرداً ، فهي تدل على المرة الواحدة ، فنصب (٦) كلاله لأنه مصدر منقلب عن حال ، وما أكثر ذلك في كلامهم ، ومنه : أرسلها العيراك فقال الراد عليه :

يا هذا غلظت أوتلاً في التلاوة بإسقاط الواو من قوله عز وجل : « وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً » ثم قلت : إن العلماء قد ذكروا في نصب كلاله أشياء جميعها عندك فاسدة ، وإن

-
- (١) النساء : ١٢/٤ والآية في ط ، ع : « إن كان يورث . . »
 (٢) هـ : « ولا جرم »
 (٣) ع : « يورث بعد كونه كالا كلاله » تحريف
 (٤) ع : « فالمعنى »
 (٥) من « يقدر بعده » إلى « يورث » ليس في ط
 (٦) هـ : « وينصب »
 (٧) « قد » ليست في ط ، ع

تخليط (١) ابن قتيبة فيها على تخليطهم (٢) زائد ، وسأبين صحة أقوال العلماء فيها ، وأن الفساد إنما جاء من قلقة فهمك لمعانيها (٣) :

وَمَنْ يَكُ ذَا فَمٍ مَّيْرٌ مَّرِيضٌ
يَجِدُ مَرًّا بِهِ الْمَاءَ الزَّلَالَ

اعلم أن الكلاله فيما نحن بصدده هي في (٤) الأصل مصدر قولك : كلت الميت يكل (٥) كلاله فهو كل ، وذلك إذا لم يرته والد ولا والده ، وكذلك أيضاً يقال : رجل (٦) كل إذا لم يكن له والد ولا والد ، فهذا أصل الكلاله ، أعني كونها حذفاً لا عيناً ، ثم يوقعونها على العين ولا يريدون بها الحدث ، كما يفعلون ذلك بغيرها [هـ : ١٧٠] من المصادر ، فيقولون : هذا رجل كلاله أي : كل (٧) ، كما يقولون : عدل أي : عادل ، وعلى هذا الوجه حمل جمهور العلماء وأهل اللغة قول الله عز وجل :

« وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُعْرَبُ كِلَالَةً » ، فجعلوا الكلاله اسماً للمورث ، ولم يريدوا أنها بمعنى الحدث ، فيكون نصب كلاله على هذا من وجهين :

- (١) كذا في ف وفي دوسائر النسخ وط ، ع : « تخبيط » .
- (٢) كذا في ف وفي دوسائر النسخ وط ، ع : « تخبيطهم » .
- (٣) البيت لأبي الطيب المتنبي ، وهو في ديوانه : ٢٣٠ وشرح مشكل شعر المتنبي : ١٤٠ . وهذا مثل يضرب لمن يجد الماء الزلال مراراً من مرارة فمه
- (٤) « في » ليست في ط .
- (٥) هـ : « ويكل » .
- (٦) هـ : « هو رجل » .
- (٧) « كل » ليست في ع .

أحدهما : أن يكون خبير كان .

والثاني : أن يكون حالاً من الضمير في « يثورث » على أن تقدير (١) كان هي التامة ، فيكون التقدير فيه : وإن وقع أو حضر رجل يورث [وهو (٢)] كلاله أي : كليل* .

وعلى هذين الوجهين أعني في نصب الكلاله ذهب أبو الحسن الأخصس ، وأجاز (٣) غيره أن تكون الكلاله في الآية على بابها ، أعني أن تكون اسماً للحديث دون العين ، فيكون انتصابها أيضاً من وجهين :

أحدهما : أن تكون من المصادر التي وقعت أحوالاً ، نحو : جاء زيد ركضاً (٤) ، والعامل فيه يورث على حكيمة ما تقدم ، و كلاله ههنا مصدر في موضع الحال كما كان في (٥) قولهم : هو ابن عمي دنيئة* .

والوجه الآخر : أن يكون انتصاب كلاله في الآية انتصاب المصادر التي تقع أحوالاً ، ويكون في الكلام حذف مضاف تقديره : يورث وراثه (٦) كلاله ، وعلى ذلك قولهم : ورثته كلاله ، وقول الفرزدق (٧) :

(١) كذا في د ، وفي سائر النسخ وط ، ع : « تقدر » .

(٢) زيادة عن ط ، ع وليست في د وسائر النسخ .

(٣) هـ : « واختار » .

(٤) ف : « راكضاً » تحريف .

(٥) « في » ليست في ط ، ع .

(٦) ف : « وارثه » تحريف .

(٧) ديوانه : ٨٥٢ والكامل : ٣/٤٠٤ ، واللسان (كليل) .

وَرَثْتُمْ قَنَاةَ الدِّينِ لَا عَن كَلَالَةٍ

عَنْ ابْنَيْ مَنَافٍ عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ

أي : ورثتموها عن قرب واستحقاق ، فهذه أربعة أوجه من كلام العلماء في نصب الكلالة لا شبهة فيها ولا [إنكار (١)] على مستعملها .

وقد أجاز قوم من أهل اللغة أن تكون الكلالة اسماً للوارث وهو شاذ [والحججة فيه ما روي عن الحسن أنكه قرأ (٢) : وإن كان رَجُلٌ يورث ويورث كلالة (٣)] فإن (٤) صحح [هذا الوجه (٥)] جاز [أن يكون (٦)] انتصابها على ما انتصب (٧) عليه أولاً ، وهو أن تكون خبر كان أو حالاً من الضمير في يورث إذا جعلت كان تامة ، إلا أنكه لا بد من تقدير حذف مضاف تقديره : وإن كان الميت ذا كلالة ، وهذا كله واضح بئس بعيد من التخليط والإشكال (٨) ، والكلام الذي هو جدير بالنقد والرفض هو قولك :

-
- (١) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ وط ، ع .
(٢) قال ابن جنبي في المحتسب : ١٨٢/١ « ومن ذلك قراءة الحسن : يورث كلالة ويورث أيضاً كالمقروء به في السبعة » وانظر البحر المحيط : ١٨٩/٣ .
(٣) زيادة عن ط ، ع وليست في د وسائر النسخ .
(٤) ط ، ع : « وإذا » .
(٥) زيادة عن ط ، ع ، هـ وليست في د وسائر النسخ .
(٦) هـ : « انتصب » تحريف .
(٧) تجاوز السيوطي هنا ما يقرب من سطر من ط ، ع .

« إن » [ه : ١٧١] الكلالة [قد (١)] فسرت بتركة ليس فيها ولد ، وإن المعتاد أن الإنسان إنَّما يَدُ آب ليرك لولده بعد وفاته ، فإذا حضره (٢) الموت ولا ولد له ظهر تعبه « ، ثم ذكرت بعد ذلك أنَّها من المصادر المنصوبة على الحال ، فنقضت كلامك وأوجبت على سامعك كلامك ، وذلك أنَّك زعمت أن الكلالة قد فسرت بتركة الميت ، وهذا مذهب من يجعل الكلالة اسماً للوارث دون الموروث ، فتكون على هذا (٣) اسماً للشخص دون الحداث ، ثم قلت : إنها من المصادر المنصوبة على الحال ، وإذا كانت مصدراً فهي اسم للحدث ، فهذا تناقض بين ، وقلت : إن الكلالة مشتقة من كل إذا تعب وإن التقدير : يورث ذا كلالة ، فَعَلَّطَتْ وَوَهَمَتْ وَفِي مَهَامِهِ الْجَهَالَةَ هَمَّتْ ، ولو كانت الكلالة مصدر كل إذا تعب لكان اسم الفاعل منها (٤) كالأ أو كليلاً ، ولجاز (٥) في المصدر أن يقال : كلالاً وكتلولاً ، والمعروف عند أهل اللغة إنما هو كل ، لأنه يقال : رجل كل لا ولده ولا والد ، وقد كل يكيل (٦) كلالاً ، فلمَّا ألزموا المصدر بالكلالة (٧) واسم الفاعل [بالككل] عثم أن الكلالة ليست مصدراً لكل إذ تعب .

(١) ليست في د ، ف ل وأثبتها عن م ، ه ، ط ، ع .

(٢) ط ، ع : « حضر » .

(٣) « اسماً للوارث دون الموروث فتكون على هذا » ليست في ع .

(٤) كذا في ط ، ع ، ه وفي د وسائر النسخ : « فيها » تحريف .

(٥) ل . « وكان » تحريف .

(٦) ه : « عمل » تحريف .

(٧) كذا في ط ، ع وفي د وسائر النسخ : « الكلالة » .

(٨) زيادة عن ط ، ع وليست في د وسائر النسخ .

وأَمْثًا قولك : « إِنْ اِنْتَعَدَ فِي الْإِنْسَانِ أَكْثَرُ (١) [إِنَّمَا] (٢) »
يَدُوبُ لِيَتْرَكَ لَوْلَدِهِ ، فَإِذَا حَضَرَ (٣) الْمَوْتَ وَلَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ظَهَرَ تَعَبُهُ «
فهو بحمد الله كلام غير محصل ، وذلك أَكْثَرُ إِذَا كَانَ إِحْتِمَالًا يَتَعَبُ
لَوْلَدِهِ فَيَنْبَغِي إِذَا وَرِثَ كِلَالَةً أَنْ لَا (٤) ، يَكُونُ لَهُ تَعَبٌ إِذْ لَا وَلَدَ
لَهُ (٥) ، وَأَمْثًا قولك : إِنْ سَبَّوْهُ قَالَ : إِنْ تَاءَ التَّأْنِيثِ تَدْخُلُ عَلَى
المصادر المجرَّدة (٦) وذوات الزيادة دخولًا مُطَّردًا ، فَمِثْلُ تَدَلُّ عَلَى
المرَّة الواحدة ، فهذا منك (٧) غلط فاضح ، وطريق وهمك فيه يبيِّن
واضح ، وذلك أَكْثَرُ يَثْبُتُ (٨) أَنْ الكِلَالَةَ مصدر ككل إِذَا تَعَبَ ،
ثم وقع في نفسك أَكْثَرُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مصدر ككل إِلاَّ
الكِلَالَةَ (٩) فقلت : لَا يَنْكُرُ دُخُولُ الْهَاءِ لِأَنَّ سَبَّوْهُ قَدْ أَجَازَ
دُخُولَهَا عَلَى الْمَصَادِرِ فَغَلِطْتَ فِي ذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أَنَّ المرَّة الواحدة في باب المصادر الثلاثية إِنَّمَا يَأْبَاهَا
الضَّمْلَةُ كضربته ضربته (١٠) ، وذلك هو اللطَّرد فيها ، وَأَنَّ

-
- (١) د ، ف ، ل : « ان » تحريف ، وما اثبت عن ط ، ع هـ . وليست في م .
 - (٢) زيادة عن م ، هـ ، ط ، ع وليست في د ، ف ، ل .
 - (٣) ط ، ع ، هـ : « حضر » .
 - (٤) « لا » ليست في هـ .
 - (٥) تجاوز السيوطي هنا من المسألة في ط ، ع ما يقرب من ستة أسطر .
 - (٦) ل : « المجرورة » تحريف .
 - (٧) ع : « مثل » تحريف .
 - (٨) ع : « تثبت » تصحيف .
 - (٩) ط ، ع : « الكلام » تحريف .
 - (١٠) بعدما في ط ، ع : « وقتلته قتلة » .

المصدر الذي هو الجنس يختلف الى أوزان مختلفة ، ألا ترى أنك تقول : قعدتُ قَعُوداً وجلستُ جُلُوساً ؟ ولا يجوز (١) [هـ : ١٧٢] غير ذلك ، لا تقول : جلست جئوسمة ولا قعدت قَعُودة ، ولو آكأت الكلاله يراد بها المرة الواحدة لم يجز هنا إلا الكلكة .

والوجه الثاني من غلطك هو جهلك بكون الكلاله جنساً لا واحداً من جنس (٢) يراد بها المرة ، وذلك قول الأعشى (٣) :

فأليت لا أرثي لها من كلاله
ولا من حسي حسي تزور محمداً

ألا ترى أن الكلاله هنا بمعنى الكلال ، وليس يراد بها المرة الواحدة ؟

وأما قولك : إن كلاله (٤) مصدر منقلب عن حال فكلام بين الاضطراب مبني على غير الصواب ، إذ المصدر إذا صار حالاً فإكبا يقال : انقلب إليها لا انقلب عنها ، لأنه منتقل عن اقتضابه على آكته مفعول مطلق إلى اقتضابه على آكته حال .

المسألة الخامسة

قال أبو نزار : قال سيويه : لو بنيت من شوي مثل عصفور لقلت : شوي ، ووجه مذهبه أن الأصل شويثوي

(١) ط ، ع : « لايجوز » .

(٢) ط : « لا واحد له من جنس » تعريف .

(٣) ديوانه : ١٣٥ وجمهرة أشعار العرب : ٨٤ وشرح الفصل : ١٠٠/١٠ - ١٠٢ ومعاهد التنصيص : ٢٠١/١ والخزاة : ٨٦/١ .

(٤) هـ : « الكلاله » .

لا خلاف فيه ، فهو يقلب الياء الأولى واواً كما يفعل في رحي ، فإنه رَحَوِيٌّ ، ثم يفتح الواو قبلها ، وما قبلها (١) واواً إلاّ معترماً كسرهما كما في التَّسَبُّب ، فلمّا فعل ذلك انقلبت الواو التي بعدها ياء (٢) ، وهذا لا يليق بصنعة (٣) البناء ، ولا يجوز أن يتظاهر بهذا من له صنعة تامة وقوة في علم (٤) التصريف ، والذي ذكره سيبويه لا يشهد له أصل ولا يناسب الصنعة ، وإنما هو تحكّم منه ، والصحيح أن يقال : إن الأصل شَوَيْثَوِيٌّ ، ويجب أن يمضي القياس في قلب الواوين ياءين لاجتماعهما مع الياءين وسبقهما بالسكون (٥) ، فصار إلى شَيْثِيٌّ ، فاخترت حركة (٦) الياء الثانية وهي الضمة ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، ثم حذفت الياء الأخرى لأفّه بقي ساكنان أيضاً ، فبقي شَيْثِيٌّ ، فقلبت (٧) الضمة التي على الشين إلى الكسرة [د : ٢٥٩] فصار إلى شَيْثِيٌّ ، كما فعلوا في بَيْض جمع أبيض ، وإثما هو بَيْضٌ بضم الباء ، ثم كسرت الباء المجاورة للياء ، فإن قيل (٨) : فقد أجمعت بالكلمة بهذه الحذوف [هـ : ١٧٣] قلت : العرب تمضي القياس وإن أفضى إلى حذف معظم الكلمة ، وشواهد ذلك كثيرة .

(١) هـ : « قبلها » تعريف .

(٢) ياء « ليست في ف .

(٣) ع : « بصيغة » تصحيف .

(٤) ع : « تعليم » .

(٥) هـ : « بالكون » تعريف .

(٦) هـ : « فاخترت له حركة » .

(٧) ع : « فصارت » .

(٨) هـ : « قلت » .

قال الرادّ عليه :

يا هذا لقد خُضت بحراً لستَ من خوِّاضه ، وركبتَ جامحاً
لستَ من رُوِّضاضه ، إِيَّاكَ قلتَ (١) هذه المسألة عن سيبويه فخرتُ
وخرتُ (٢) ، وأحكمتُ إذ عليه بخطائك أحلتُ وأنا أنصتُ كلام
سيبويه ، ثم أظهر بعد ذلك فساد ما ذهب إليه ، وأوجّه هذه
المسألة على الوجه الصحيح المطرّد الجاري على طريق كلام العرب
بمشيئة الله وعونه •

أمّا نصُّ كلام سيبويه فيها فهو (٣) : «وتقول في فععلول
من شوَيْتُ وطوَيْتُ : شوَوِيٌّ وطوَوِيٌّ ، وإئتما حدّثها
وقد قلبوا الواوين طيَّيٌّ وشيَّيٌّ ، ولكك كرهت اليباءات كما
كرهتها في حيَّيٌّ حين أضفت إلى حيَّةٍ فقلت : حيَوِيٌّ » •
وهذا كلام قد جمع مع (٤) الاختصار البيان ، فاستغنى (٥) عنّا
أوردته في توجيهك بزعمك من الهديان (٦) •

(١) هـ : « نقلت » •

(٢) ط ، ع : « فخرتُ وجزتُ » ، قال في اللسان (جرف) : « رجلٌ
مجاورٌ وهو الذي لا يكسب خيراً » وقال أيضاً (جزف) : « الجزف :
أخذ الشيء مجازفةً وجزافاً فارسيّ معرّب » •

(٣) الكتاب : ٤٠٨/٤ •

(٤) ع : « من » تحريف •

(٥) ط ، ع : « واستغنى » •

(٦) « من الهديان » ليست في ل •

وأما قولك : « والصحيح في هذا شَوَيْتُوِي » ويجب أن
يَمْضَى (١) في القياس في قلب الواوين ياءين ، فتصير « شَيْي »
ثم تختزل حركة الياء الثانية وهي الضمة ، ثم تحذف لالتقاء الساكنين ،
ثم تحذف الياء الأخرى لالتقاء الساكنين (٢) ، فتصير إلى شَيْي ، ثم
ثم تكسر الشين فتصير إلى شَيْي ، كما فعلوا في بيض « فأنتك صرفت
في (٣) هذا التصريف عن وجه الصواب ، وأتيت فيه بما لا يصدر
مثله عن ذوي الأبواب ، ما خلا قولك : إن الواوين قلبتا ياءين
لاجتماعهما مع الياءين وسبقهما بالسكون ، وهو قول سيويه الذي
بدأنا به ، ألم تعلم أنك تقرر عند جميع النحويين أن كل اسم
كانت فيه ياء أو واو وسكن ما قبلها (٤) أن حركتها (٥) لا تختزل
لأنها كانت أم (٦) عينا ؟ فمثال اللم قولنا : طَبِيٌّ ودَلُوٌّ
وكرسيي (٧) وعَدُوٌّ ، ومثال العين : أَبَيْت (٨) وَأَعْيَس (٩)

(١) كذا في ط ، ع ، م . وفي د ، ف ، ل ، هـ « يجيء » تحريف .

(٢) بعدها في ع : « فيه » .

(٣) « في » ليست في هـ .

(٤) د ، ف ، هـ : « قبلهما » ، وما أثبت عن ل ، م ، ط ، ع .

(٥) هـ : « حركتهما » تحريف .

(٦) ط ، ع ، هـ : « أو » .

(٧) قال ابن جنى في المنصف : ١٢٢/٢ « قالوا الأوّل من مغزوّ وعنوّ
ساكنة بمنزلة الزاي من عزوّر ، كما أن الياء في كرسيّ وصبيّ
ساكنة بمنزلة الباء من طبني » .

(٨) كذا وردت في د وسائر النسخ وط ، ع . ولعلها : « أبين » .

(٩) رجل أعين أي : واسع العين .

وَأَدْوَنَ (١) ، وَأَسْوَقَ (٢) ، وَأَعْيِنَةَ (٣) ، وَأَخْوِنَةَ (٤) ، وَمَخِيْطَ (٥) ، وَمِقْتَوْلَ (٦) ، وربما نقلوا حركة الياء [هـ : ١٧٤] أو الواو إلى الساكن الذي قبلها (٧) ، إذا كان يقبل (٨) الحركة ، وذلك مثل مَعِيْشَةَ وَمَشْئُورَةَ ، ولهذا (٩) قياس يذكر في التصريف ، فيعلم بهذا فساد قولك : إنَّ حركة الياء اختزلت مع كون ما قبلها ساكناً ، وقد تقرَّر أنَّه إذا سكَّن ما قبل الياء والواو في هذا النحو صحَّحتا (١٠) ،

(١) هـ ، ط ، ع : « وأدور » تعريف ، قال صاحب اللسان (دون) : « وقال ابن جنبي في شيءٍ دون . ذكره في كتابه الموسوم بالمعرب ، وكذلك أقلَّ الأمرين وأدَوْنُهُما ، فاستعمل منه أفعل وهذا بعيد لأنه ليس له فعل فتكون هذه الصيغة مبنية منه ، وإنما تصاغ هذه الصيغة من الأفعال كقولك : أَوْضَعْ منه وأَرْفَعْ منه » اهـ . وانظر سيبويه : ١٠٠/٤ .

(٢) الأَسْوَقَ : الطويل عظم الساق .

(٣) قوله : أَعْيِنَةَ جمع العِيَانِ ، والعِيَانِ : حَلَلَقَةٌ على طرف اللَّوْثَةِ والسَّلْبِ والدُّجْرَيْنِ .

(٤) الخِوَانُ بالكسر : الذي يُؤكَلُ عليه ، وثلاثة أَخْوِنَةَ والكثير خُونٌ .

(٥) المَخِيْطُ : ما خِيْطَ به .

(٦) المَقْوَلُ : اللسان .

(٧) هـ : « قبلهما » .

(٨) ط : « ثقيل » تعريف .

(٩) هـ : « وهذا » .

(١٠) كذا في ط ، ع . وفي دوسائر النسخ : « فتحنتا » تعريف .

وإنما (١) تختزل حركة الياء إذا انكسر ما قبلها في مثل : القاضي ، فإن الياء تكون ساكنة في الرفع والجر لثقل الحركة عليها مع كسر ما قبلها ، ولو سكن ما قبلها (٢) لصحَّت (٣) ، وكذلك الواو أيضاً تختزل حركتها إذا انضم (٤) ، ما قبلها في مثل يغزو ، والأصل فيها أن تكون متحركة [بالضم (٥)] إلا أنه كره ذلك فيها لثقل الضمة عليها مع تحريك ما قبلها ، وإذا ثبت فساد هذه المقدمة فسد ما بنيته عليها من الحذوف المجعفة الملبسة التي يمنعها جميع النحاة ، ثم قلت : « العرب (٦) تمضي القياس وإن أفضى إلى حذف معظم حروف (٧) الكلمة » فليس هذا القول بصحيح على الإطلاق ، إنما ذلك في مثل الأمر من وَعَى وَوَشَى ، فإنه يرجع إلى حرف واحد من قبَلِ آنَّ فعل الأمر من كل فعل (٨) معتل اللام لا بدَّ من حذف لامه ، وكل واو وقعت بين ياء وكسرة في مثل : يعد ويزن فلا بدَّ من حذفها ، فالضرورة (٩) قادت إلى ذلك مع زوال اللبس ، وأما مثل : قاول

(١) ط : « وان لم » تحريف .

(٢) « ولو سكن ما قبلها » ليست في ف .

(٣) كذا في ط ، ع . وفي د وسائر النسخ : « لفتحت » تحريف .

(٤) كذا في ط ، ع . وفي د وسائر النسخ : « إذ لا يضم » تحريف .

(٥) زيادة عن ط ، ع . وليست في د وسائر النسخ .

(٦) ط : « إن العرب » .

(٧) « حروف » ليست في ف .

(٨) « من كل فعل » ليست في م .

(٩) ف : « الضرورة » .

وبايع وما يجري (١) مجراه فليست (٢) فيه ضرورة موجبة
للحذف كوجوبه (٣) في الأمر من وَعَى وَوَشَى •

ثم قال الرادّ عليه : اعلّموا أنّ معرفة هذه المسألة إنما تصح
بعد معرفة النسب إلى حيّة ، فإذا عُرِف كيف ينسب إليها عُرِف
كيف (٤) يثبني من « شوى » مثل عَصْفُور ، وذلك أنّ قياس
النسب إلى حيّة يوجب أنّ يقال فيها على الأصل : حَيِّيٌّ ، فتدخل
ياء النسبة المشدّدة على ياء حيّة المشدّدة (٥) ، فيجتمع أربع ياءات ،
إلا أنّ العرب كرهت اجتماع الياءات ، ففتحوا الياء الأولى الساكنة
لتنقلب الياء الثانية (٦) ألفاً لكونها قد تحركت وانفتح ما قبلها ، فإذا
صارت ألفاً على هذه الصورة وهي [هـ : ١٧٥] حَيَّايٌّ وجب قلب
الألف واواً لأنّ ياء النسبة لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً ، والألف
لا تقبل الحركة ، وإذا لم يمكن تحريكها وجب أن تقلب إلى حرف
يقبل الحركة وهو الواو ، كما فعلوا ذلك في رحي وعصا حين قالوا :
رَحَوِيٌّ وَعَصَوِيٌّ ، وإنما (٧) لم يقلبوها ياء كراهة اجتماع ثلاث
ياءات ، فقد صار الأصل في حَيَوِيٌّ : [حَيِّيٌّ (٨)] وحَيَّايٌّ

(١) ط : « جرى » •

(٢) هـ : « فليس » •

(٣) ط ، ع : « كوجوبها » •

(٤) « كيف » في ع •

(٥) قوله : « على ياء حية المشدّدة » ليس في ط •

(٦) ف : « الساكنة » تحريف •

(٧) ط : « واذا » تحريف •

(٨) زيادة عن ط ، ع • وليست في د وسائر النسخ •

ثم حَيَوِيَّ ، فهذا هو الأصل المطَّرد الجاري في كلام العرب ، وعلى هذا يصح (١) لكم كيف يُبنى من شويت (٢) مثل عُصْفُور ، وذلك أَنْ حقه إذا جاء على الأصل : شَوِيْثُوِيَّ ، ثم يجب قلب الواوين ياءين لاجتماعهما مع الياءين وسبقهما بالسكون ، فيصير « شَيِّيَّ » مثل قولك : حَيَّيَّ وَحَيِّيَّ قد وجب فيه تحريك الياء الساكنة بالفتحة ثم قلب الياء الثانية ألفاً ثم قلبها واواً بعد ذلك إلى أن صارت إلى قولنا : حَيَوِيَّ ، وكذلك في قولهم : شَيَّي فتحووا الياء الأولى الساكنة ، فلمَّا تحرَّكت عادت إلى أصلها أَنْ تكون واواً لِأَنَّهَا عَيْنُ الكَلِمَةِ مِنْ شَوِيَّ ، وَإِنَّمَا قَلِبْتَ يَاءَ لِسُكُونِهَا ، فَقُلْتَ : شَوِيَّيَّ (٣) ، ثم قلبت الياء الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار (٤) شَوَايَّ ، ثم وجب قلب الألف واواً لمُشَابَهَةِ الياء المُشَدَّدَةِ التي بعد الألف (٥) المُشَدَّدَةِ التي لِلتَّسَبُّبِ ، فلمَّا كَانَتْ يَاءَ النِّسْبَةِ تَقَلَّبَ الألفُ التي قَبْلَهَا واواً في مثل : رَحَوِيَّ إِذَا نَسَبَ (٦) إِلَى رَحَى فَكَذَلِكَ تَقَلَّبَ هَذِهِ الياء المُشَدَّدَةُ الألفُ واواً وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِلنِّسْبِ لِأَنَّهَا صَوْرَتُهَا

-
- (١) د ، ف ، ل : « لا يصح » تحريف • وما أثبت عن م ، ه ، ط ، ع •
(٢) « شويت » ليست في ع •
(٣) جاءت في د وسائر النسخ وط ، ع : « شويي » تحريف • وما أثبت هو انصواب •
(٤) ط ، ع : « فصارت » •
(٥) ط : « بالياء » •
(٦) ط ، ع : « نسبت » •

في مثل هذا الموضع (١) ، فلذلك قلت (٢) : شَوَوِيَّ ، والأصل : شِيَّيَّ ثم شَوَوِيَّ ثم شَوَايَّ ثم شَوَوِيَّ على مساق (٣) الأمر في النسب إلى حَيَّة ، فهذا عليه جميع فضلاء النحاة ، ولم نعلم أن أحداً منهم تعدّاه إلى سواه .

المسألة السادسة

قال أبو نزار : قد شاع في كلام العرب حمل الشيء على معناه لنوع من الحكمة ، وذلك كثير في القرآن العزيز : « وَقَدْ أَحْسَنَ بِي (٤) » بمعنى (٥) : لطف بي ، وكذا قوله : « وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا (٦) » ، فإن ابن السراج حمله على المعنى ، لأن مَنْ بَطَرَ فقد كرهه ، والمعنى : كرهت معيشتها ، وهذا أكثر من أن [هـ : ١٧٦] يحصى ، وعليه قول المتنبي (٧) :

لَوْ اسْتَطَعْتُ رَكِبْتُ النَّاسَ كُلَّهُمْ

إلى سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بُعْرَانَ

قالوا : معناه لو استطعت جعلت الناس بُعْرَانًا فركبتهم إليه ،

- (١) د ، ف ، ل : « الوضع » . وما أثبت عن م ، ه ، ط ، ع .
- (٢) كذا في ط ، ع . وفي د وسائر النسخ : « قلب » تصحيف .
- (٣) ل : « سياق » .
- (٤) يوسف : ١٢ / ١٠٠ ، والآية في ط : « لقد أحسن بي » .
- (٥) « بمعنى » ليست في ل .
- (٦) القصص : ٢٨ / ٥٨ .
- (٧) ديوانه : ١٦٨ .

لأنَّ في « ركبت » ما يؤدي معنى « جعلت » وليس في « جعلت »
معنى « ركبت » *

فقيل (١) في جوابه : غَشَّيرت لفظ التلاوة ونقلت معنى الكلمة
عمَّا وضعت له ، أمَّا لفظ التلاوة فهو : « وقد أحسن بي » ، وأما
نقل الكلمة فهو تأولك « أحسن بي » على « لطف بي » ، وإيَّما
حملك على ذلك آتتك وجدت « أحسن » تَعَدَّي (٢) بإلى في مثل
قول القائل : قد أحسنت إليه ، ولا تقول : قد (٣) أحسنت به ،
وجهِلَّتْ أَنْ الفعل قد يتعدَّى بعدة من حروف الجر على مقدار
المعنى المراد من وقوع الفعل ، لأنَّ هذه المعاني كامنة (٤) في الفعل ،
وإنما يثيرها ويظهرها حروف الجر ، وذلك آتتك إذا قلت : خرجت ،
فأردت أن تبين ابتداء خروجك قلت (٥) : خرجت من الدار فإن أردت
أن تبين أنَّ خروجك مقارن لاستعمالك قلت : خرجت على الدابة ،
فإن أردت المجاوزة للمكان قلت : خرجت عن الدار ، وإن أردت
الصحبة قلت : خرجت [د : ٢٦٠] بسلاحي ، وعلى ذلك قال
المتنبي (٦) :

(١) ف ، ل : « فصل » *

(٢) ط ، ع ، هـ : « يتعدى » *

(٣) « قد » ليست في ف ، ل ، م ، ط ، ع *

(٤) هـ : « كائنة » *

(٥) قوله : « خرجت فأردت أن تبين ابتداء خروجك قلت » ليس في ع *

(٦) ديوانه : ٣٩٧ ومعاهد التنصيص : ٩٢/٣ والخزانة : ٦٧٣/٣ ،
والاقتطاع : ما أقطعه من البلاد ، والطَّرْف : الفرس *

أَسِيرٌ إِلَى إِقْطَاعِهِ فِي ثِيَابِهِ
عَلَى طَرَفِهِ مِنْ دَارِهِ بِحُسَامِهِ

فقد وَضَحَ بهذا أَنَّهُ ليس يلزم في كل فعل أَن لا يتعدى
إِلَّا بحرف واحد ، أَلَا ترى أَنَّ « مررت » المشهور فيه أَنه (١)
يتعدى بالباء ، نحو : مررت به ، وقد يتعدى بِالْيَ وَعَلَى ، فتقول :
مررت إليه ومررت عليه ، وكذلك قوله سبحانه : « وقد أحسن بي » ،
وذلك أَنَّ الباء قد جاءت متصلة بحسُن وأحسن (٢) ، فتقول :
حسُن به ظنِّي ، ثم تنقله بالهمزة : أحسنت به الظن ، وكذلك في
الإساءة ، فيكون التقدير في الآية : وقد أحسن الصنع بي ، ثم حذف
المفعول لدلالة المعنى عليه ، وحذف المفعول في العربية كثير ، من ذلك
قوله تعالى : « وَأَمْثَرُ بِالْمَعْرُوفِ وَانَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ (٣) » ،
يريد : وأمر الناس بالمعروف وانتههم عن المنكر ، وكذا قوله تعالى :
« رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ (٤) » أي : يحيي الموتى ويميت
الأحياء ، فيصير المعنى في قوله تعالى (٥) : [هـ : ١٧٧] « أحسن بي »
أي : أوقع جميل صنعه بي ، وإذا عَدَيْتَهُ بِالْيَ يصير المعنى فيه الإيصال ،
كأنه (٦) قال : أَوْصَلَ إِحْسَانَهُ إِلَيَّ ، والمعنى متقارب ، وإن كان

(١) هـ : « ان » .

(٢) د ، ف ، ل ، م : « بحسن أو حسن » تحريف وما أثبت عن ط ، ع ، هـ .

(٣) لقمان : ١٧/٣١ .

(٤) البقرة : ٢٥٨/٢ .

(٥) أقحمت بعدها في هـ كلمة « الذي » .

(٦) هـ : « فإنه » تحريف .

تقدير كل واحد منهما غير تقدير الآخر ، فليس ينبغي أن يحمل فعل على معنى فعل آخر إلا عند انقطاع الأسباب الموجبة لبقاء الشيء على أصله ، كقوله تعالى : « فليَحْذَرِ الْكَافِرِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ (١) » ، والشائع في الكلام : يخالفوه أمره (٢) ، فحمل على معنى : يخرجون عن أمره ، لأنَّ المخالفة خروج عن الطاعة ، وكذا قوله تعالى : « وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ (٣) » ، والشائع في الكلام فاستمعوه ، وإنما حمل على معنى أنصتوا (٤) .

قال : وأما قولك في بيت أبي الطيب : « إِنَّكَ عَلَى مَعْنَى « جَعَلْتَ » فَيَصِيرُ « رَكِبْتَ » قَدْ تَعَدَّيْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ » ، فهو غلط منك ، وإنما غلطك في ذلك أنك رأيت بُعْرَاءً اسماً جامداً لا يصح نصبه على الحال ، وإنما يُنصب على الحال عندك ما كان مشتقاً من فعل كضاحك ومرع ، وهذا وهم منك ، وهبَ آتَا سَلَّمْنَا لَكَ هَذَا التَّوْجِيهَ الَّذِي وَجَّهْتَ بِهِ بَيْتَهُ هَذَا ، فَكَيْفَ تَصْنَعُ فِي بَيْتِهِ الْآخِرِ (٥) :

بَدَتْ قَمَرًا وَمَالَتْ خُوطَ بَانَ

وَفَاحَتْ عَنبَرًا وَرَنْتَ غَزَالًا

-
- (١) النور : ٦٣/٢٤ .
(٢) قوله : « والشائع في الكلام يخالفون أمره » ليس في ل .
(٣) الأعراف : ٢٠٤/٧ .
(٤) تجاوز السيوطي هنا ما يقرب من سبعة أسطر من ط ، ع .
(٥) بعدها في ه : « وهو قوله » ، والبيت في ديوان المتنبي : ١٢٩ وأمالى المرتضى : ١٢٩/٢ وأمالى ابن الشجري : ٢٧٤/٢ ومعاهد التنصيص : ٨٣/٢ والغزاة : ٥٣٧/١ والخوط : القضيبي وجمعه خيطان .

أترك تجعل هذه المنصوبات كلتها مفعولات ، وتنصيد في كل فعل (١) من هذه الأفعال معنى يصير به متعدياً إلى مفعول به ؟ وكيف تصنع في قولهم : بعث الشاء شاة بدرهم ، وبيئت له حسابه باباً باباً ، وكلتته فاه إلى في ؟ فهذه الأسماء الجامدة كلتها عند النحويين أحوال ، ويكون تقديره قوله : بدت قمراً : مضيئة كالقمر ، ومالت خطوط بان : متشعبة ، وفاحت عنبراً أي : طيبة النشعر كالعنبر ، ورتت غزالاً أي : مليحة النظر (٢) كالغزال ، ومثا يدلثك على أكتها أحوال دخول واو الحال عليها إذا صارت جملة ، كقولك : بدت وهي قمر ، ومالت وهي خطوط بان ، وكذلك بيئت له حسابه باباً باباً ، المعنى : مبوباً مفصلاً ، وبعث الشاء شاة بدرهم ، أي : مسعراً (٣) ، ويكون قول أبي الطيب على ذلك : ركبت الناس بعراً بمعنى مركوبين لي وحاملين (٤) ، ومثا يدلثك على أن بعراً [في بيت أبي الطيب (٥)] حال لا مفعول ثان للجعل كونه يجوز إسقاطه [ه : ١٧٨] ولو كان مفعولاً ثانياً لم يجوز إسقاطه (٦) ، ألا ترى أنك لو قال : ركبت الناس كلهم إلى سعيد لم يحتج إلى زيادة ، ولو قال : جعلت الناس

(١) « فعل » ليست في ع .

(٢) ط ، ع : « المنظر » تحريف .

(٣) د ، ف ، ل ، م : « سطر » تحريف . وما أثبت عن ط ، ع ، ه .

(٥) تجاوز السيوطي هنا ما يقرب من ستة أسطر من ط ، ع .

(٤) زيادة عن ط ، ع . وليست في د وسائر النسخ .

(٦) قوله : « ولو كان مفعولاً ثانياً لم يجوز إسقاطه » ليس في ط .

كلّهم إلى سعيد (١) وسكت لم يتمّ الكلام ؟ وهذا مما يشهد (٢)
بفساد ما ذهبت إليه ، وأيضاً فإنّ الركوب لم يجيء في كلام العرب
بمعنى الجعّل كما جاء الترك في مثل الشاعر (٣) :

وَتَرَكْتَنَا لَحْمًا عَلَى وَضَمِّ

لَوْ كُنْتَ تَسْتَبْتِي عَلَى اللَّحْمِ

فعدت « تركت » لكأ حملة على معنى « جعلت » ، فأما
الركوب بمعنى الجعّل فليس بموجود في شيء من كلام العرب .

المسألة السابعة (٤)

قال أبو نزار : وهذه المسألة سئلت عنها بغزوة (٥) لكأ دخلتها ،
فبيّنت مشكّلها للجماعة وأوضحتها ، وذلك أني سئلت عن قول
الراجز (٦) :

وقَوْلُ الإِلهِ دَهٍ فِلا دَهٍ

- (١) من « لم يحتج » إلى « سعيد » ليس في ع .
- (٢) ل : « لا يشهد » تحريف .
- (٣) هو الحارث بن وعلّة الذّهلي ، والبيت مع أبيات أخرى في شرح
الحماسة للمرزوقي : ٢٠٦ والوضم : كل شيء يوضع عليه اللحم .
- (٤) نقل البغدادي هذه المسألة في الخزانة : ٩٢/٣ .
- (٥) انظر معجم البلدان ٧٩٨/٣ .
- (٦) هو رؤبة بن العجاج ، والبيت في ديوانه : ١٦٦ ومجاز القرآن : ١٠٦/١
وشرح المفصل : ٨١/٤ ، وقوله : دَهٍ يفتح الدال وكسرهما فارسية
معناها الضرب ، استعملها العرب في كلامهم ، وأصله أن الموتور يلقي
واتره فلا يتعرض له فيقال له : إلهه فلا ده ، أي إنك إن لم تضربه

فذكرت أنّ هذه من باب كلمات فابت عن الفعل فعملت عمله ،
 وبعضها في الأمر وبعضها في الخبر ، نحو : صهٍ ومهٍ ، وبكته
 زبداً ، وهيات بمعنى بعداً ، و « دهٍ » في كلام العرب بمعنى صحّ
 أو يصحّ ، ألا ترى أنّ قوماً جاؤوا إلى سطح الكاهن وخبّؤوا
 له خبيثةً (١) فسألوه فلم يصرّح فقالوا : لادّهٍ ، أي لا يصحّ
 ما قلت ، فقال لهم : « إلاّ دهٍ فلا دهٍ ، حبة بثرٍ في إحليل
 مهُرٍ » فأصاب ، فكانت له قال : إلاّ يصحّ فلا يصحّ أبداً ، لكنني
 أقول في المستقبل ما تشهد له الصحة (٢) ، وكان (٣) كما قال ، إلاّ
 أنّ التنوين الداخِل على هذه الكلمة ليس هو على نحو التنوين
 الداخِل على رجل و فرس ، ولكنه تنوين دخل على نوع من تنكير (٤) .

قال الرادّ عليه : قولك : « دهٍ اسم من أسماء الفعل » ليس
 بصحيح (٥) على مذهب الجماعة ومن له حدّيق بهذه الصناعة ،
 والصحيح في هذه الكلمة أنّها اسم فاعل (٦) من دهِي يدْهِي
 فهو دهٍ ودهٍ ، والمصدر منه الدهاء (٧) والدهي فيكون المراد

← الآن فإنك لا تضربه أبداً ، ثم اتسعوا فيه فضربوه مثلاً في كل شيء
 لا يقدم عليه الرجل وقد حان حينه .

(١) ه : « خبا » • خبأ الشيء يخبئُه خبأً : ستره •

(٢) ه : « للصحة » تحريف •

(٣) م : « وكأنه » تحريف • وفي الخزانة : « فكان »

(٤) تجاوز السيوطي هنا ما يقرب من سطرين من ط ، ع •

(٥) ه : « يصح » •

(٦) ط ، ع ، الخزانة : « الفاعل » •

(٧) ل : « الدهي » تحريف • جاء في اللسان (دها) : « الدّهوُ الدهاء : العقل

[هـ : ١٧٩] بَدَمِ أَيْتَهُ فَطِنٌ ، لِأَنَّ الدَّهَاءَ الْفِطْنَةَ وَجُودَةَ
الرَّأْيِ (١) ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : : إِلاَّ أَكُنْ دَهِيًّا أَي : فَطِنًا فَلَا آدَهِي
أَبْدَأُ ، هَذَا أَصْلُهُ ، ثُمَّ أُجْرِيَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ مِثْلًا إِلَى أَنْ صَارَتْ يُعْبَّرُ
بِهَا عَنْ كُلِّ فِعْلٍ تَغْتَمُّ الْفُرْصَةَ فِي فِعْلِهِ ، مِثَالُ (٢) ذَلِكَ أَنَّ يَقُولُ
الْإِنْسَانُ لِصَاحِبِهِ وَقَدْ أَمَكَّنْتَ (٣) الْفُرْصَةَ فِي طَلْبِ ثَأْرِ : إِلاَّ دَهٍ فَلَادَهُ
أَي تَطْلُبْ ثَأْرَكَ الْآنَ فَلَا تَطْلُبْهُ (٤) أَبْدَأُ ، وَهَذَا الرَّجْزُ لِرُؤْيَةِ ، وَقَبْلَهُ (٥) :

فَالْيَوْمَ قَدْ نَهْنَهَيْ تَنْهَنْهِي
وَأَوَّلُ حِلْمٍ لَيْسَ بِالنَّسْفَةِ
وَقَوْلٌ " إِلاَّ دَهٍ فَلَا دَهٍ "

وَمَعْنَاهُ : إِلاَّ تَفْلَحَ الْيَوْمَ فَمَتَى تَفْلَحَ ؟ أَي : إِلاَّ تَنْتَهَ (٦)
[الْيَوْمَ (٧)] فَلَا تَنْتَهِي أَبْدَأُ ، فَهَذَا مَعْنَى دَهٍ فِي هَذَا (٨) الْمَثَلِ •

← وَقَدْ دَهِيَ فُلَانٌ يَدَيْهِ وَيَدَهُو دَهَاءً وَدَهِنًا فَهُوَ دَاهٍ مِنْ قَوْمٍ
دُهَاءَةٌ ••• وَدَهِيٌّ دَهِيٌّ فَهُوَ دَهَمٌ مِنْ قَوْمٍ دَهِينٌ •

- (١) الْخَزَائِنَةُ : « الزَّهْنُ » •
- (٢) الْخَزَائِنَةُ : « مِثْلُ » •
- (٣) هـ : « أَمَكَّنْتَهُ » •
- (٤) هـ : « تَطْلُبُ » •
- (٥) دِيوَانُ رُؤْيَةٍ : ١٦٦ ، وَتَهْنَةُ : كَفٌّ وَزَجْرٌ ، الْأَوَّلُ : الرَّجُوعُ ، آلُ
الشَّيْءِ يَمْزُولٌ أَوَّلًا وَمَا لًا : رَجَعُ •
- (٦) جـ : « إِلاَّ تَنْفِصْ تَنْتَهَ » زِيَادَةُ مَقْعَمَةٍ •
- (٧) زِيَادَةُ عَنْ طـ ، عَ وَلَيْسَتْ فِي دُ وَسَائِرِ النُّسَخِ •
- (٨) « هَذَا » لَيْسَتْ فِي عَ •

وأما إعرابه فإنه في موضع نصب على خبر كان المحذوفة ،
 تقديره : الإله أكن دهيماً فلا أدهى [أبداً] (١) ، وظير ذلك من
 كلام العرب : مررت برجلٍ صالحٍ الإله صالحاً فطالح ، تقديره :
 الإله يكن صالحاً فهو طالح (٢) ، وإثما أسكن الياء وكان من حقها
 أن تكون منصوبة من قبل أن الأمثال تنزل منزلة المنظوم ،
 وهذه الياء حسن إسكانها في الشعر (٣) ، كقوله (٤) :

يا دارَ هِنْدٍ عَفَّتْ إِيَّاهُ أَتَافِيهَا

فقد ثبت بهذا أن « دَهٍ » اسم فاعل لا اسم فعل (٥) ، وهي
 معربة لا مبنية ، وتنوينها تنوين الصرف لا تنوين التنكير ، ويدل ذلك
 على أنها ليست من أسماء الأفعال كونها واقعة بعد حرف الشرط (٦) ،
 ألا ترى أنه لا يحسن الإله صه فلا صه وإله مه فلا مه وإله

- (١) زيادة عن ط وليست في د وسائر النسخ وع .
- (٢) تجاوز السيوطي هنا ما يقرب من سطر من ط . ع .
- (٣) بعد ذلك في ط ، ع : « وهو عندهم من الضرورات المستحسنة » .
- (٤) عجز البيت : « بين الطوي فصارات فواديها » ، وقائله هو الحطيئة .
 والبيت في ديوانه : ٢٠١ ونسبة سيبويه : ٣٠٦/٣ الى بعض السعديين ،
 وورد بلا نسبة في المنصف : ١٨٤/٢ والخصائص : ٣٠٧/١ ، ٢٩١/٢
 والمحتسب : ٣٤٣/٢ وأمالي ابن الشجري : ٢٩٦/١ وشرح المفصل :
 ١٠٢/١٠ وشواهد الشافية : ٤١٠ . وجاء بعد البيت في ط ، ع :
 « وكقول الآخر : كفى بالتأي من أسماء كاف » .
- (٥) ط ، ع : « لا اسما للفعل » . و « لا اسم فعل » ليست في ل .
- (٦) الخزانة : « ويدل على أنها ليست من أسماء الأفعال أنها لاتقع بعد
 حرف الشرط » .

هيات فلا هيات (١) •

المسألة الثامنة

قال أبو نزار : أنشدني (٢) شيخي الفصيح للأعشى (٣) :

أَكْسَ طِمْلًا مِنْ جَدِيلَةٍ مَشَتْ
خُوفًا بِنَوْهُ بِالسَّمَارِ غَيْلٌ

فسأل عن غيّل ، فقلت : قد جاء مادتها (٤) ساعِدٌ غَيْلٌ
للممتلىء ، ألا ترى إلى قوله (٥) : [ه : ١٨٠] •

بَيْضَاءُ ذَاتُ سَاعِدَيْنِ غَيْلَيْنِ • • • • •

والسَّمَار : اللبّن ، كما أنّه يقول : إنّ بني هذا الصائد امتلأوا
من شرب اللبّن ، إلا أنّ الراجز (٦) بناه على فِعَال ، فقدر غَيْلًا
على زنة حمار وكتاب ثم جمعه على غَيْلٍ كما قالوا : حَمْرٌ وَكُتُبٌ ،

(١) للمسألة تنمة في ط ، ع تقدر بثمانية أسطر تجاوزها السيوطي •

(٢) ط ، ع : « أنشدنا » •

(٣) لم أجد البيت في كتاب الصبح المنير في شعر أبي بصير ميمون بن قيس
الأعشى والأعشى الآخرين ، ولا في ديوان الأعشى ميمون بن قيس ، والطميل :
اللص ويطلق على الفقير ، وجديلة : اسم قبيلة ، والسَّمَار : اللبّن
الممدوق بالماء ، وإبل وبقر غيّل بضمّين كثيرة أو سمان •

(٤) ط ، ع ، هـ : « مادياها » تصحيف •

(٥) صدر البيت : « أكَاعِبٌ مائِلةٌ في العَطْفَيْنِ » وأنشده صاحب التاج
(غيل) ونسبه إلى منظور بن مرثد الأسدي وورد بلا نسبة في المخصص :
١٦٨/١ واللسان والصحاح (غيل) •

(٦) ط ، ع : « الواحد » • وفي م : « إلا أن هذا الراجز » •

فإن قيل (١) : فما سمعنا غيالا قيل : قد أسلفنا أن العرب تنطق
بجمع لم يأت واحده ، فهي تقدر وإن لم يسمع .

وأجيب بأن قيل (٢) له : قد أتعبت الأسماع بلبغطك وغبطك ،
وأزعجت الطباع بخطائك وسقطك يا هذا ، إن تفسيرك للغييل (٣)
بأنهم الذين امتلأوا من شرب (٤) اللبن قياساً على الغييل وهو الساعد
المتلئ شيء لم يذهب إليه أحد من أهل اللغة ، وإنما ذهبوا إلى أن
الغييل هو (٥) أن ترضع المرأة ولدها [د : ٢٦١] وهي حامل ،
واسم ذلك اللبن أيضاً الغييل ، ولم يقل أحد منهم : إن الغييل هو
الامتلاء من شرب اللبن ، وإنما فسرت لفظة الغييل في بيت الأعشى
على غير هذا ، وهو (٦) :

إني لعمر السذي خطت مناسمها

تخذي وسيق إليه الباقر الغييل

- (١) « فإن قيل » ليست في ط .
- (٢) هـ : « يقال » .
- (٣) جاء بعدها في هـ « بضم الفاء والياء » زيادة مقحمة .
- (٤) « شرب » ليست في ط .
- (٥) ط ، ع ، ل : « هي » تحريف .
- (٦) البيت في ديوانه : ٦٣ والمعاني الكبير : ٦٥٩ والشعر والشعراء : ٢٦٥
وأما ثعلب : ٥٠٨ والتنبيهات : ٨٠ وشرح السبع الطوال : ١٤٨
والتصنيف والتعريف : ٢١٤ والنصف : ٤٦/٣ والمزهر : ٣٥٨/٢
والخزانة : ١٣٤/٤ ، وروي بلفظ : « وسيق إليه الباقر العثل » في
المعاني الكبير والشعر والشعراء والمزهر ، وقد اختلفت رواياته

←

على وجهين : أحدهما : أنّها الكثيرة من قولهم : غَيْلٌ أي : كثير ، وقيل : الغَيْلُ ههنا السَّمَانُ من قولهم : ساعد غَيْلٌ أي : سمين ، والغَيْلُ بمعنى الكثير هو المراد في البيت الأول ، لأنّه يصف هذا الصائد بالفقر وكثرة الأولاد ، وأنّهم ليس لهم غذاء إلاّ السَّمَار ، وهو اللبن الرقيق ، وأما قولك : إن غَيْلاً جمع غِيَالٍ واحد لم ينطق به فمن أفحش (١) غكَلَطَاتِكَ وأفضح سَقَطَاتِكَ ، بل هو جمع غَيْلٍ ، والغَيْلُ : الماء الكثير وجمعه غيل ، وتظيره سَقَفٌ وسَقَفٌ ، وكذلك الغَيْلُ السَّمَانُ واحدها غَيْلٌ أيضاً ، وإنما غطك في ذلك أنّ الغالب في (٢) فَعَلٌ أنّ يكون جمعاً لفعَالٍ أو فعَالٍ ، مثل حِمَارٍ وحُمُرٍ وقَدَالٍ وقَدُلٍ ، فقضيت أنّ غَيْلاً جمع غِيَالٍ ، وأمّا تفسيرك السَّمَارَ بأنّه اللبن على الإطلاق فغلط يجوز على مثلك من أهل التحريف (٣) ، وإنما صوابه أنّ تقول :

اختلافاً شديداً حتى إن ابن قتيبة قال في الشعر والشعراء : ٢٦٥ في ترجمة الأعشى : « ولم تختلف الرواة في الفاظ بيت اختلافها في بيت له وهو : إني لعمر ٠٠ البيت » .

وذكر العسكري في التصحيف والتحريف عشر روايات للبيت ، وقوله : خَطَّ بالخاء المعجمة : شقَّ الترابَ وحطَّ بالحاء : اعتمد على أحد شقيه وخذى البعير والفرس يَخْدِي خَدْيًا وخَدْيَانًا : أسرع وزجَّ بقوائمه ، والباقر : جماعة البقر .

(١) ل : « فهو من أفحش » .

(٢) هـ : « على » .

(٣) ل : « التحريف » .

السَّمَّار : اللبن الرقيق أو اللبن المخلوط بالماء لأن [ه : ١٨١]
تسمير اللبن هو خلطه بالماء ، فإن أكثر فيه الماء سمّوه المضيح (٤) ،
وتفسير البيت على وجه الصواب أنه يصف حمار وحش أو ثور
وحش آنس طملاً أي : صائداً ، والطمّل : الذئب شبهه به (٢) ،
يقول : هذا الثور الوحشي آنس صائداً له عائلة وأطفال ليس لهم غذاء إلا
اللبن المخلوط بالماء ، فهو لذلك أشدّ الناس اجتهاداً في أن ينال
صيد هذا الثور الوحشي ، ليشتبع به عياله وأولاده .

المسألة التاسعة (٣)

قال أبو نزار : وسئلت في بغداد عن قول الشاعر (٤) :

غَيْرُ مَا سَوْفٍ عَلَى زَمَنِ
يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

فلم يُعَرَف وجه رفع (٥) غير ، وأوّل من أخطأ فيه شيخنا
القصّيجي فعرفته (٦) ذلك ، والذي ثبت الرأي عليه أن المعنى :
لا يؤسف على زمن ، فعير مرفوع (٧) بالابتداء ، وقد تمّ الكلام

(١) بعدها في ط ، ع : « وعليه قول الشاعر :

فبات ابن سماخ يفسخ عجوه ولم يسقنا غير السمار المضيح » .

(٢) بعدها في ط ، ع : « والطمّل أيضاً اللص » .

(٣) انظر شرح أبيات مغني اللبيب : ٤/٤ .

(٤) تقدم البيت فيما سبق .

(٥) « رفع » ليست في م ، ه .

(٦) ه : « فعير فيه » تحريف .

(٧) ه : « فعير فيه مرفوع » .

وحصول الفائدة مسدّ الخبر ، ولا خبر في اللفظ ، كما قالوا : أقائم أخواك (١) ، والمعنى : أيقوم أخواك (٢) ، فقائم مبتدأ ، وسدّ تمام الكلام مسدّ الخبر ولا خبر في اللفظ .

ف قيل له : عَجِبْنَا (٣) أَنْ أَخْطَأَ مَرَّةً بِالصَّوَابِ ، وَجَرِيَتْ فِي [تَوْجِيهِ (٤)] هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى سَنَنِ الْإِعْرَابِ .

المسألة العاشرة

قال أبو نزار : تقول العرب : جئت من عنده ، لِأَنَّ مَنْ قَضَى وَطَرًا مِنْ شَخْصٍ فَقَدْ صَارَ الْمَعْنَى عِنْدَهُ غَيْرَ مَهْمٍ فِي ظَرَفِهِ ، لِأَنَّ الَّذِي انْقَضَى قَدْ خَرَجَ عَنْ حُدِّ الْإِهْتِمَامِ بِهِ ، وَبَقِيَ اخْتِصَاصُ الشَّخْصِ بِالْمَوْضِعِ الْمُخْتَصِّ بِمَنْ كَانَ الْغَرَضُ مُتَعَلِّقًا بِهِ ، فَأَرَدَتْ أَنْ تَذَكَّرَ انْفِصَالَكُ عَنْ مَكَانٍ يَخْصُهُ ، فَقُلْتَ : مِنْ عِنْدِهِ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ قَدْ اعْتَرَمَ أَمْرًا يُرِيدُهُ مِنْ شَخْصٍ فَإِنَّ الْمَكَانَ الْقَرِيبَ مِنْ ذَلِكَ الشَّخْصِ لَا يَهْمُهُ ، وَإِنَّمَا الْمَهْمُ ذِكْرُ الْإِنْسَانِ الَّذِي حَاجَتَكَ عِنْدَهُ ، فَالْحِكْمَةُ (هـ) تَقْتَضِي أَنْ تَقُولَ : إِلَيْهِ وَلَمْ يَجْزِ إِلَى عِنْدِهِ ، هَذِهِ حِكْمَةُ الْعَرَبِ ، فَأَمَّا سَبِيوِيهِ فَقَالَ : اسْتَغْنَوْا بِإِلَيْهِ عَنِ «عِنْدِهِ» كَمَا اسْتَغْنَوْا بِمِثْلِ وَشَبْهِ عَنِ ك (٦) .

فقال الرادّ عليه : [ه : ١٨٢]

- (١) ف ، ل ، ه : « أخوك » .
- (٢) ط ، ع ، ه : « قد عجبنا » .
- (٣) ليست في د ، م وأثبتها عن سائر النسخ وط ، ع .
- (٤) كذا في ط ، ع ، ه ، وفي د وسائر النسخ : « فالحكم » .
- (٥) بعد ذلك في ه : « ابتداء » .

يا هذا كانت إصابتك في مسألتك آتفاً فكتة اغتفلتها ، وجميع ما وجهت به (١) في مسألتك هذه خارج عن الأصل المنقول ، ولم يذهب إليه أحد من ذوي العقول ، وذلك أنّ الذي ذهب إليه المحصّلون من أهل هذه الصناعة هو أنّ (٢) الظروف التي ليست بمتمكنة مثل : عند ولدن ومع وقبل وبعد (٣) حكمها أنّ لا يدخل عليها شيء من حروف الجر لعدم تمكنها وقلة استعمالها استعمال الأسماء ، وإنما أجازوا دخول من عليها توكيداً لمعناها وتقوية له ، ولما لم يجز في شيء منها أن يكون انتهاءً إلاً بذكر إلى (٤) لم يجز دخولها عليه تأكيداً لمعناه (٥) ، كما كان ذلك في من ، وقد قدمت أنّ حكم هذه الظروف أنّ لا يدخل عليها شيء البتة من حروف الجر للزومها الظرفية وقلة (٦) تصرفها ، ولولا قوة الدلالة فيها على الابتداء وقوة من على سائر حروف الجر بكونها ابتداء لكل غاية لما جاز دخول من عليها ، ألا ترى أنّه قد (٧) جاء في كلامهم كون « من » يتراد بها الابتداء والانتها في مثل : رأيت الهلال من خلكل السحاب ، فخلكل السحاب هو ابتداء الرؤية ومنتهاها ، فهذا

(١) « به » « ان » ليستا في ط .

(٢) « وبعد » ليست في ف .

(٣) كذا في ط ، ع ، ه . وفي دوسائر النسخ : « اذا » تحريف .

(٤) هـ : « لمعناها » تحريف .

(٥) ل : « وقوة » تحريف .

(٦) « قد » ليست في ط .

(٧) كذا في ط ، ع ، هـ . وفي دوسائر النسخ « ما » .

مما (١) يدل على قوة من وضعت إلى ، فلدلك أجازوا : من ° عنده ومن معه ومن لانه ومن قبله ومن بعده ولم يجيزوا إلى عنده وإلى قبله وإلى بعده ، فهذه خمسة الظروف لا يدخل عليها شيء من الحروف الجارة سوى من ، وسبب ذلك ما تقدم ذكره .

وأما قولك : « إن سبب ذلك هو أن ° من قضى وطراً إلى آخره (٢) فهذيان المبرسسمين (٣) ودعوى المتحكّمين ، وذلك أنّه لو كان الأمر على ما ذهبت إليه لامتنع أن تقول : رجعت إلى داره ، فينبغي على هذا أن يكون الصواب : رجعت إليه وعدت إليه ، فيكون (٤) قول من ° قال : رجعت إلى داره وعدت إلى منزله ، لا يصح كما لا يصح « إلى عنده » (٥) ، لأنّ المهم إنّما هو الشخص دون محكّته ، وإذا امتنع ذلك مع عنده فكذلك يمتنع مع البيت والمنزل وغيرها ، وأمّا قولك : « إنّ المكان القريب من ذلك الشخص لا يهّمته » فإنّ هذا الكلام يقتضى [منه (٦)] أنّه إذا بعُد مكانه [ه : ١٨٣]

- (١) كذا في ط ، ع ، هـ . وفي دوسائر النسخ : « ما » .
- (٢) لخص السنخاوي هنا كلام أبي نزار في أول المسألة ، وتجاوز السيوطي ذلك .
- (٣) د ، م : « المترسّمين » تصحيف . وما أثبت عن سائر النسخ وط ، ع . والمبرسسم : المصاب بمرض البرسام وهو حمى تصيب الانسان ، قال في اللسان (برسم) : « وكأنه معرب وبر : هو الصدر ، وسام : من أسماء الموت » .
- (٤) ط ، ع : « ويكون » .
- (٥) ط ، ع : « رجعت الى عنده » .
- (٦) زيادة عن ع وليست في دوسائر النسخ وط .

منه احتيج إلى ذكره فيقال : رجعت إلى عنده ، وذلك آتية إنما جاز إسقاطه لقرب المكان الذي فيه الشخص ، واستغنى (١) عن ذكره تقربه ، فيلزمه أن لا يسقطه عند بعده ، ولو قدرنا أن جميع ما ذكرته من جواز دخول من على عند وامتناع دخول إلى عليها صحيح لوجب عليك أن تستأنف جواباً آخر عن امتناع دخول إلى على قبل وبعد ومع ولدن وجواز دخول من عليها ، وليس في جميع ما ذكرته جواب (٢) عن ذلك ، وليس الجواب عند النحويين إلا ما قدمناه فافهم ذلك . انتهت المسائل العشر (٣) .

قال السخاوي في سفر السعادة : من أبيات المعاني المشكلة الإعراب ، قال : ولسنا نعني بأبيات المعاني (٤) ما لم يعلم [ما (٥)] فيه من الغريب ، وإنما يعنون بأبيات المعاني ما أشكل ظاهره وكان باطنه مخالفاً لظاهره ، وإن لم يكن فيه غريب ، أو كان غريبه معلوماً ، قوله (٦) :

وَمِنْ قَبْلِ آمَتَا وَقَدْ كَانَ قَوْمُنَا
يُصَاكثُونَ لِلْأَوَّانِ قَبْلَ مُحَمَّدَا

- (١) ط : « فاستغنى » .
(٢) ط ، ع : « في جميع ما ذكرته ما يكون جواباً » .
(٣) « انتهت المسائل العشر » ليست في م .
(٤) من « المشكلة » إلى « المعاني » ليس في م .
(٥) ليست في د ، م ، هـ . وأثبتها عن ف ، ل ، شرح أبيات المفنسي لبغدادى : ١٣/٤ نقلاً عن سفر السعادة .
(٦) نسب البيت إلى العباس بن مرداس السلمى في التوجيه في شرح أبيات

←

نصب محمداً بآمتنا لأنه بمعنى صدقنا محمداً ، وقيل :
بإسقاط الخافض ، وهذا أحسن ، وقوله (١) :

لقد قال عبد الله شراً مقالته
كفى بك يا عبد العزيز حسيبها

عبد الله مشى حذف نونه للإضافة وألفه لالتقاء الساكنين وعبد
منادى مرخم (٢) عبدة ، ثم ابتداء فقال : العزيز حسيبها ، كما تقول :
الله حسيبك ، انتهى .

في تفسير الثعلبي : كان لهارون الرشيد غلام نصراني جامعاً
لخصال الأدب وكان الرشيد يحاوله ليسلم فيأبى ، فألح عليه يوماً
فقال : إن في كتابكم حجة لما (٣) أتتله ، قوله تعالى : « وكلمتته
ألقاها إلى مريمَ ورُوحٌ منه » (٤) ، فدعا الرشيد العلماء
وسألهم عن جوابها ، فلم يجد فيهم من يزيل الشبهة ، ف قيل له :
قدم حججاج خراسان وفيهم علي بن الحسين بن واقد ، إمام في
علم القرآن ، فدعاه وذكر النصراني (٥) الشبهة ، فاستعجم عليه الجواب

ملغزة : ٩٣ ومفتاح السعادة ومصباح السيادة : ١٢٤/١ ولم أجده
في ديوانه ، وورد بلا نسبة في شرح السبع الطوال : ١٤٩ وأمالى ابن
الشجري : ١١٢/١ واللسان (أمن) .

(١) لم أقف على نسبة للمبيت وهو في التوجيه : ٣٤ بلا نسبة .

(٢) م : « ترخيم » .

(٣) م : « لمن » تحريف .

(٤) النساء : ١٧١/٤ .

(٥) م ، ه : « وذكر له النصراني » .

فقال : يا أمير المؤمنين قد سبق في علم الله أن هذا الخبيث يسألني عن هذا ، ولم يَخْلُ اللهُ كتابه [د : ٢٦٢] عن جوابه ولم يحضرنى الآن ، والله عليّ أن لا أطلعهم [ه : ١٨٤] حتى آتني بحقها (١) ، ثم أغلق عليه بيتاً مظلماً ، واندفَع يقرأ القرآن ، فبلغ من سورة الجاثية « وَسَخَّرَ لَكُمْ ما فِي السَّمَاوَاتِ وما فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ » (٢) ، فصاح أقيموا (٣) الباب ، ففتح وقرأ الآية على الغلام بين يدي الرشيد ، وقال : إن كان قوله : « وروح منه » يوجب كون عيسى بعضاً منه فيجب أن يكون ما في السماوات وما في الأرض بعضاً منه ، فانقطع النصراني وأسلم ، وفرح الرشيد وأعظم جائزة علي بن واقد ووجدت بخط الشيخ شمس الدين بن القماح في مجموع له :

قال : من مراسلات شيخنا العلامة ضياء الدين أبي العباس أحمد ابن الشيخ أبي عبد الله محمد بن عمر بن يوسف بن عمر بن عبد المنعم الأنصاري القرطبي إلى بعض الحكام بقوص (٤) وقد جرى كلام في مسألة نحوية جواباً عنها ، كان سيدنا متع الله ببركتي علمه وعمله ،

(١) ه : « بجوابها » .

(٢) الجاثية : ١٣/٤٥ .

(٣) ه : « افتحوا » .

(٤) د : « بيوص » تحريف . وبوص : جبل حذاء فيند . وفي ف ، ل ،

م : « ببرص » تحريف . وبرص : موضع بأرض بابل ، انظر معجم

البلدان : ١/٥٦٥ . وما أثبت عن ه . وقوص : مدينة كبيرة وهي

قصة صعيد مصر ، انظر معجم البلدان : ٤/٢٠١ .

ومنحه راحتي طاعته وأمله في بارحته (١) التي أشرق دجأها
 بأسرته ، ووضّح سناها بغيرته ، ثر من جوهر فضله الشفاف
 ودّرّره التي (٢) تليح حشا الأصداف ، وضوع من عرف
 علمه الذي هو أضوع من غير المستاف (٣) ونشّر من أردية لفظه
 كل رقيق الحاشية معلّم الأطراف ، وسأل عن أبيات مساور
 العبسي (٤) :

قد سألَمَ الحَيَّاتُ منه القَدَمَا
 الأَفْعُوَانِ والشَّجَاعَ الشَّجَعَمَا

- (١) م : « براحته » تحريف .
 (٢) هـ : « ودرة الذي » .
 (٣) م : « الساف » تحريف .
 (٤) أنشد سيبويه : ٢٨٧/١ الأبيات الثلاثة ونسبها الى عبد بني عبس ،
 وأورد العيني في المقاصد : ٨٠/٤ البيت الأول والثاني وحكى
 الاختلاف في نسبتها الى أبي حيان الفقهسي ومساور العبسي والعجاج
 والديبري وعبد بني عبس ، وأنشد البغدادي البيت الأول في الخزنة :
 ٢٩٣/٤ ونسبة الى أبي حناء ولعله محرف عن أبي حيان ، والأبيات
 الثلاثة في ملحقات ديوان العجاج : ٣٣٣/٢ ، وهي في الخصائص :
 ٤٠٣/٢ والمنصف : ٦٩/٣ بلا نسبة والبيت الأول والثاني في
 المقتضب : ٢٨٣/٣ والمختصر : ١٠٥/١٦ - ١٠٦ بلا نسبة أيضاً .
 والأول غير منسوب في الهمع : ١٦٥/١ والأفعوان : ذكر الأفاعي
 والشجاع هو الحية والشجم : الطويل مع عظم ، والضمومز :
 الساكنة الخبيثة المطرقة فإذا عرّض لها إنسان ساورته وثباً . وأفعى
 خير زرم شديدة العض . يصف رجلاً بخشونة القدمين .

وَذَاتُ قَرْنَيْنِ ضَمُوزًا ضِرْرًا مَا

عن ناصب الأفعوان والشجاع ورافع الحيات ، وما معنى ضَمُوزًا وِضِرْرًا ؟ فَسَقِيًّا لفضيلته التي نَوَّرَ كِمَامُهَا واشْتَدَّ تمامها (١) وأمطر غَمَامُهَا واشتمل على الفضل بَدْوُهَا (٢) وختامها ، أمَّا الحَيَّاتُ ففاعل والأَفْعَوَانُ والشُّجَاعُ بديل منه منصوب اللفظ ، فإن قيل : كيف يكون بدلًا ومن شأن البديل (٣) مشابهة المبدل منه في إعرابه ، وقد قلتم : إنَّ الحَيَّاتُ مرفوع وهذا منصوب ؟ قلنا : كل واحد من الأَفْعَوَانِ والشُّجَاعِ فيه معنى الفاعلية والمفعولية [هـ : ١٨٥] فَالْحَيَّاتُ ارتفع لفظه بما (٤) فيه من معنى الفاعلية واتصب الأَفْعَوَانُ والشُّجَاعُ بما فيهما وفي الحيات من معنى المفعولية ، وإنما قلنا : إنَّ كِتَابًا منهما (٥) فاعل ومفعول لأنَّ لفظ سالم يقتضي الفاعلية من فاعليته ، فلزم أن يكون كلُّ منهما (٦) فاعلاً بما صدر من فعله مفعولاً بما صدر من فعل صاحبه ، لأنَّ الحَيَّاتُ سألت القدم وسألتها فلم تَطَّأَهَا ، فَالْحَيَّاتُ فاعلة مفعولة ، والقدم فاعلة مفعولة ، فجاز أن يحمل اللفظ في الأفعوان

- (١) هـ : « ثَمَامًا » تصحيف . والثَّمَامُ : شجر واحدته ثَمَامَةٌ وَثَمَّةٌ . وقوله : « ولشَّدتْ تمامها » ليس في م .
- (٢) كذا في م ، هـ . وفي د ، ف ، ل : « بداتها » تحريف .
- (٣) ل : « المبدل » .
- (٤) ل : « لما » .
- (٥) ل : « ان كل واحد منهما » .
- (٦) ل : « كل واحد منهما » .

والشجاع على ما فيهما وفي الحيات من معنى المفعولية ، وصح به معنى
البدل ، وأَمَّا « ذاتُ قَرْتَنَيْنِ » فارتفع بالعطف على لفظ (١)
الحيات، ولو انتصب لجاز، وأَمَّا ضَمُوزاً فهو الساكت ، « وِضِرْزِمًا »
فهو الصلب ، وهما حالان .

قال الصلاح الصفدي (٢) :

اختلفت أنا والمولى شرف الدين حسين بن ريان في قول

الحريري (٣) :

فلم يَزَلْ يَبْتَزْهَ دَهْرَهُ

ما فيه مِنْ بَطْشٍ وَعُودٍ صَكِيبٍ

فذهب هو في إعراب قوله : « ما فيه » إلى أَنَّهُ في موضع نصب
على أَنه مفعول ثان ، وذهبتُ أنا إلى أَنه بدل اشتغال من الهاء التي
في قوله : يَبْتَزْهَ ، فكتب (٤) شرف الدين فتيا من صنف وجهتها إلى
الشيخ كمال الدين بن الزمِّلَكَاني ، وهي : ما تقول السادة علماء
الدهر وفضلاء هذا العصر ، لا برحوا لطالبي (٥) العلم الشريف
قِبْلَةً ، وموطن السؤال ومَحَلُّه في رجلين تجادلا في مسألة نحوية ،

(١) « لفظ » ليست في م .

(٢) الوافي بالوفيات : ٢٢٠/٤ .

(٣) م ، ه ، الوافي بالوفيات : « في قول أبي القاسم الحريري » . وانظر
المقامة الفارقة العشرين ص : ١٩٥ .

(٤) م : « قلت » تحريف .

(٥) ه ، الوافي بالوفيات : « لطالب » .

وهي (١) في بيت من المقامات الحريية ، وهو :

فَم يَزُلُّ يَبْتَرُّهُ دَهْرُهُ

ما فيه مِنْ بَطْشٍ وَعُودٍ صَلِيبٍ (٢)

ذهب إلى أن معنى يبتزّه يسلبه ، وكلُّ منهما وافق في هذا
مذهب خصمه (٣) مذهبه ، ومواطن سؤالهما الغريب إعراب (٤) قوله :
« ما فيه مِنْ بَطْشٍ وَعُودٍ صَلِيبٍ » [هـ : ١٨٦] لم يختلفا في
نصبه ، بل ختلفا فيما اتصب به ، فذهب أحدهما إلى أنّه بدل
اشتمال من الهاء المنصوبة في يبتزّه ، وله على (٥) ذلك استدلال ،
وذهب الآخر إلى أنّه مفعول ثان ليبتزّه ، وجعل المفعول الهاء ، واختلفا
في ذلك (٦) ، وقاصداكم جاء (٧) وقد سألا الإجابة عن هذه المسألة
فقد اضطرّا في ذلك إلى المسألة ، فكتب الشيخ كمال الدين : الجواب (٨) :
الله يهدي إلى الحق ، كلُّ من المختلفين المذكورين قد فهج

(١) « وهي » ليست في م .

(٢) من قوله : « فذهب هو في إعراب » إلى « وعود صليب » ليس في ف .

(٣) ل : « صاحبه » .

(٤) « إعراب » ليست في ل .

(٥) « على » ليست في م .

(٦) « واختلفا في ذلك » ليست في ل .

(٧) « وقاصداكم جاء » ليست في هـ . ووردت في د وسائر النسخ والوافي

بالوفيات : « وقاصديكم جاء » تحريف .

(٨) الوافي بالوفيات : « الجواب ونقلته من خطه » .

تَهَجَّ (١) الصواب (٢) ، وأتى بحكمة وفصل خطاب ، ولكل من القولين مَسَاغٌ في النظر الصحيح ، ولكن النظر إنما هو في الترجيح ، وجعل ذلك مفعولاً أقوى توجيهاً في الإعراب (٣) ، وأدق بحثاً عند ذوي الألباب ، أما من جهة الصناعة العربية فلأن المفعول متعلق بالفعل بذاته التي بوقوع الفعل عليه معنية (٤) ، والبدل مبكّن يكون (٥) الأول معه مطروحاً في النيّة ، وهذا الفعل بهذا المعنى متعدّ إلى مفعولين ، و « ما فيه من بطش » هو أحد ذينك الاثنين ، لثلاثت متعلق الفعل المستقل ، والبدل بيان يرجع إلى توكيد بتأسيس المعنى مخيلاً ، وأما من جهة المعنى فلأن (٦) المقام مقام تَسْكٍ وأخذ بالقلوب ، وتمكّن هذا المعنى أقوى إذا ذكر ما سلب (٧) منه مع بيان أنّه المسلوب ، فذكر المسلوب منه مقصود كذكر (٨) ما سلب ، وفي ذلك من تمكّن المعنى ما لا يخفى على ذوي الإرب ، ووراء هذا بسط لا تحتمله هذه الحالة ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

-
- (١) م : « منهج » .
(٢) ف ، ل ، هـ ، الوافي بالوفيات : « صواب » .
(٣) م : « في توجيه الاعراب » .
(٤) م : « مبينة » تحريف .
(٥) ل م : « يكون » تصحيف ، هـ : « لكون » تحريف .
(٦) م : « فإن » .
(٧) هـ : « يسلب » .
(٨) د : « وكذكر » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والوافي بالوفيات .

قال الصلاح الصفدي : لا أعلم أحداً يأتي بهذا الجواب غيره ،
لمعرفته بدقائق النحو وبعوامض علمي المعاني والبيان ودُرْبته
بصناعة الإنشاء .

قال القاضي تاج الدين السبكي في الطبقات الكبرى (١) :

ومن الفوائد المتعلقة بالمقامات : سأل ابن يعيش النحوي (٢)
زيد بن الحسن الكنديّ عن قول الحريري في المقامة العاشرة (٣) :
« حتى إذا لالاً الأفق ذنب السرحان وآن انبلاج الفجر
وَحَانَ » ما يجوز في قوله : « الأفق ذنب السرحان » (٤) من الإعراب ؟
وأشكل (٥) عليه الجواب ، حكى ذلك ابن خلكان (٦) ، وذكر أنّ
البندهيّ جوز (٧) في [هـ : ١٨٧] شرح المقامات رفعهما ونصبهما
ورفع الأول ونصب الثاني وعكسه .

قال ابن خلكان : ولولا خوف الإطالة لأوردت ذلك ، قال :
والمختار نصب الأفق ورفع ذنب (٨) قال ابن السبكي : وقال الشيخ
جمال الدين بن هشام ومن خطه نقلت : كأنّ رفعهما (٩) على حذف مفعول

(١) طبقات الشافعية الكبرى : ٢٦٩/٧ .

(٢) الطبقات : « سأل يعيش النحوي » .

(٣) مقامات الحريري : ٧٠ .

(٤) من « وآن » الى « السرحان » ليس في م .

(٥) هـ : « فأشكل » .

(٦) وفيات الأعيان : ٤٧/٧ .

(٧) ذكر كلمة « جوز » بعد قوله : « في شرح المقامات » في هـ .

(٨) م . هـ : « الذنب » .

(٩) الطبقات : « يرفعهما » .

الألف وتقدير ذنب بدلا، أي (١) : حتى إذا الألف الوجود والأفق ذنب السرحان ، وهو بدل اشتغال ، وظيره : سرق زيد فرسه ، ويضعفه أو يردشه عدم الضمير ، وقد يقال : إن ال (٢) خلف عن الإضافة أي : ذنب سرحانه ، ومثله : « قَتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ ، النَّارِ » (٣) أي : ناره ، أو على حذف الضمير كما قالوا في الآية ، أي : ذنب السرحان فيه ، والنار فيه .

وأما نصبهما فعلى أن الفاعل ضمير اسمه تعالى ، والأفق مفعول به ، وذنب بدل منه أي : الألف الله الأفق ذنب السرحان ، أي : سرحانه أو السرحان فيه ، ورفع الذنب ونصب الأفق واضح ، وعكسه مشكل جداً ، إذ الأفق لم (٤) ينور الذنب ، نعم إن كان تجويزه على أنك من باب المقلوب استجه [د : ٢٦٣] كما قالوا : كَسَرَ الزجاجُ الحَجَرَ وخرقَ الثوبَ المسمارَ ، لأمن اللبس (٥) .

(١) « أي » ليست في ل .

(٢) ل : « ان » تحريف .

(٣) البروج : ٤/٨٥ - ٥ .

(٤) هـ : « لا » .

(٥) « لأمن اللبس » ليست في ف ، وجاء بعد ذلك في هـ : « هذا ما قيل

فيه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب » .

بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَانِي

قال الشيخ جمال الدين بن هشام الأنصاري رحمه الله تعالى (١) :
 سألتني بعض الإخوان وأنا على جناح السفر (٢) عن توجيه
 النصب في نحو (٣) قول القائل : فلان لا يملك درهماً فضلاً
 عن دينار ، وقوله : الإعراب لغة البيان واصطلاحاً تغيير (٤) الآخر
 لعامل ، والدليل لغة المرشيد ، والإجماع لغة العزم والسنة
 لغة الطريقة ، وقوله : يجوز كذا خلافاً لفلان ، وقوله : وقال أيضاً ،
 وقوله : هلتم جرماً ، وكل هذه التراكيب مشككة ، ولست على

(١) ما نقله السيوطي عن ابن هشام هنا رسالة ألفها حول الفاظ يكثر
 دورانها ، وقد قابلت هذه الرسالة على نسختين مخطوطتين ، أولاهما
 في مجموع محفوظ في المكتبة الظاهرية برقم : ٧٦٢٥ - عام وتبدأ
 فيه الرسالة من الورقة : ١٣٦ وتنتهي في الورقة : ١٤٣ ، ورمزت لها
 بحرف « ر » ، والثانية في مجموع محفوظ في مكتبة الأوقاف ببغداد
 برقم : ٦١٢٨/٢ مجاميع ، ورمزت لها بحرف « ق » وتتألف من ١١
 ورقة ، وقد اختصر عبد الرحمن بن أحمد الصناديقي الدمشقي
 الشافعي ٠٠٠ - ١١٦٤ هـ هذه الرسالة ، وفي المكتبة الظاهرية نسخة
 مخطوطة لهذا المختصر محفوظة برقم : ٨٨٦٦ - عام .

(٢) « سفر » .

(٣) « نحو » ليست في ف .

(٤) ف ، ل هـ : « تغير » .

ثقة من أئمتها عربية وإن كانت مشهورة في عرف الناس ، وبعضها لم أقف لأحد على تفسير له ، ووقفت لبعضها على تفسير لا يشفي عيلاً ولا يُبرِّد غليلاً ، وها أنا مورد في هذه الأوراق ما تيسر لي معتذراً بضيق الوقت وستقم (١) خاطر ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب [هـ : ١٨٨] .

أما قوله : « فلان » لا يملك درهماً فضلاً عن دينار ، فمعناه أنك لا يملك درهماً ولا ديناراً ، وأنَّ عدم ملكه الدينار (٢) أولى من عدم ملكه الدرهم (٣) ، فكأنه قال : لا يملك درهماً فكيف يملك ديناراً ؟ وهذا التكيب زعم بعضهم أنه مسموع ، وأنشد عليه :

قلتما يَبْقَى على هذا القلق

صخرة صماء فضلاً عن رَمَق

الرَّمَق : بقية الحياة (٤) ، ولا تستعمل « فضلاً عن (٥) » هذه إلا في النفي ، وهو مستفاد في (٦) البيت من « قلتما » ، قال بعضهم ، حدث لقل حين كتفت بما إفادة النفي ، كما حدث لأن المكسورة

(١) ر ، ق : « وبعم » .

(٢) ر ، ق : « للدينار » وجاء بعد هذه الكلمة فيهما « بالنسبة إلى قيمة الدرهم لا إلى جنسه » .

(٣) ر ، ق : « للدرهم » .

(٤) قوله : « الرَّمَق : بقية الحياة » ليس في ر ، ق .

(٥) « عن » أثبتتها عن دوليست في سائر النسخ و ر ، ق .

(٦) هـ : « من » .

المشذمة حين كُتبت إفاضة الاختصاص ، قلت : وهذا خطأ ، فإنَّ
 قتلٌ تستعمل للقي مثل الكف ، يقال : قتلٌ أحدٌ يعرف (١) هذا إلا
 زيد ، بمعنى لا يعرف (٢) هذا إلا زيد (٣) ، ولهذا صحَّ استعمال
 أحد (٤) ، وصحَّ إبدال المستثنى ، وهو بدل إما من أحد أو من
 صغيره ، و « على » في البيت للمعية ، مثلها في قوله تعالى : « وإنَّ
 رَبَّكَ لَذُو مَعْقِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ (٥) » « الحمد لله
 الذي وهبَ لي عليَّ الكبيرَ إسماعيلَ وإسحاقَ » (٦) ،
 وانتصاب « فضلاً » على وجهين محكيَّين عن الفارسي :

الأول : أن يكون مصدرًا لفعل محذوف (٧) ، وذلك الفعل

نعت للنكرة (٨) .

الثاني : أن يكون حالاً من معمول الفعل المذكور ، هذا (٩)

خلاصة ما نقل عنه ويحتاج إلى بسط يوضحه اعلم أنكه يقال : فضَّل

(١) كتب تحتها في ق كلمة « يفعل » .

(٢) ر ، ق « يقفل » .

(٣) من « بمعنى » الى « زيد » ليس في ل .

(٤) ف : « ولهذا لا تستعمل أحد » تحريف . وفي د ، ل : « ولهذا تستعمل

أحد » ، هـ : « ولهذا تستعمل مع أحد » وما أثبت عن م ، ر ، ق :

(٥) الرعد : ٦/١٣ .

(٦) إبراهيم : ٣٩/١٤ .

(٧) هـ : « مصدر الفعل محذوفاً » تحريف .

(٨) ق : « النكرة » .

(٩) ق : « وهذا » .

عنه وعليه بمعنى زاد (١)، فإن قدرته مصدراً فالتقدير (٢) : لا يملك درهماً
يَفْضَلُ فَضْلاً عن دينار ، وذلك (٣) الفعل المحذوف صفة ل :
« درهماً » ، كذا حكى عن الفارسي ، ولا يتعين كون الفعل صفة ،
بل يجوز أن يكون حالاً ، كما جاز في « فضلاً » أن يكون حالاً
على ما سيأتي تقريره ، نعم ، وجه الصفة أقوى لأن نعت النكرة كيف
كانت (٤) ، أقيس من مجيء الحال منها ، وإن قدرته حالاً فصاحبها
يحتمل وجهين (٥) :

الأول : أن يكون ضميراً لمصدر محذوف (٦) ، أي : لا يملكه ،
أي : لا يملك الملك على حد (٧) قوله : [هـ : ١٨٩]

(١) ق : « زاده » . قال في القاموس (فضل) : « وأفضل عليه في الحساب
وعنه زاد » ، وقال في الأساس (فضل) : « ومال فلان فاضل : كثير
يفضل عن القوت » ، وفي اللسان (فضل) : « فَضِلَ فلان على
فلان إذا غلب عليه » اهـ .

(٢) د ، ف ، ل ، هـ : « بتقدير » تحريف . وفي ق : « فتقدره » . وما
أثبت عن م ، ر .

(٣) هـ : « فذلك » .

(٤) هـ : « كان » تحريف .

(٥) ق : « فصاحبها من وجهين » .

(٦) كذا في ر . وفي م : « ضمير الأول محذوفاً » وفي د وسائر النسخ وق :
« ضمير المصدر محذوفاً » وكلاهما تحريف .

(٧) « حد » ليست في ر .

هذا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ

أي : يدرس الدرس ، إذ ليس الضمير للقرآن ، لأنّ اللام متعلقة بيدرّس ، ولا يتعدى الفعل إلى ضمير اسم وإلى ظاهره جميعاً ، ولهذا وجب في « زِيداً ضَرَبْتُهُ » تقدير عامل على (٢) الأصح ، وعلى هذا خرج سيبويه والمحققون نحو (٣) قوله (٤) : ساروا سريعاً ، أي : ساروه ، أي : ساروا السير سريعاً ، وليس « سريعاً » عندهم نعتاً لمصدر محذوف لالتزام العرب تنكيره ، ولأنّ الموصوف لا يحذف إلا إن (٥) ، كانت الصفة مختصة بجنسه ، كما في « رأيت كاتباً » أو حاسباً أو مهندساً ، فإنّها مختصة بجنس الإنسان ، ولا يجوز : « رأيت طويلًا » ، و [لا (٦)] « رأيت أحمر » ، وفي هذا الموضوع (٧) بحث ليس هذا موضعه .

- (١) عجز البيت : « والمرء عند الرثشا إن يلقها ذيب » وهو من الخمسين التي لم يعرف قائلوها ، وهو في سيبويه : ٦٧/٣ ، وأما ابن الشجري : ٣٣٩/١ والمقرب : ١١٥/١ وشرح التصريح على التوضيح : ٣٢٦/١ والنهع : ٣٣/٢ والدرر : ٣٢٢ والخزانة : ٢٢٧/١ .
- وسراقة : رجل قارئ نسب إليه قبول الرشا والرياء .
- (٢) ق : « في » .
- (٣) ر : « وعلى تخريج سيبويه والمحققين نحو » ، ل : « ولهذا خرج سيبويه والمحققون » .
- (٤) « قوله » ليست في م ، ر .
- (٥) ر : « إذا » .
- (٦) زيادة عن م ، ر ، وليست في د وسائر النسخ وق .
- (٧) ق : « وفي هذه المواضع » .

[الثاني (١)] : أن يكون قوله : درهماً حالاً (٢) ، فإن قلت : كيف جاز مجيء الحال من النكرة ؟ قلت : أما على قول سيبويه فلا إشكال ، لأنه يجوز عنده مجيء الحال من النكرة ، وإن لم يمكن الابتداء بها ، ومن أمثلته (٣) : « فيها رجل قائماً » ، ومن كلامهم : « عليه (٤) مائةً بيضاً » ، وفي الحديث : « وصلى وراءه رجال قياماً » (٥) ، وأما على المشهور من أن الحال لا تأتي من النكرة إلا بمسوِّغ فلها مسوِّغان :

الأول : كونها (٦) في سياق النفي ، والنفي يُخْرِج النكرة من (٧) حَيْزِ الإبهام إلى حَيْزِ العموم ، فيجوز حينئذ الإخبار عنها ومجيء الحال منها •

الثاني : ضَعْف الوصف ، ومتى امتنع الوصف بالحال أو ضَعَف ساع مجيئها من النكرة ، فالأول كقوله تعالى : « أو كالذي

-
- (١) ليست في د ، ل • وأثبتها عن سائر النسخ ور ، ق •
 - (٢) كذا في د وسائر النسخ ور ، ق • ولعل كلمة « حالاً » مقحمة في هذا الموضع •
 - (٣) الكتاب : ١١٢/٢ . ١٢٢/٢ •
 - (٤) ق : « عندي » • قال سيبويه : « ومثل ذلك : عليه مائةً بيضاً ، والرفع أوجه • وعليه مائةً عيناً والرفع أوجه » •
 - (٥) ورد الحديث في جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير الجزري : ٦٢٤/٥ بلفظ « وصلى وراءه قوم قياماً » •
 - (٦) ر : « كونه » تحريف •
 - (٧) ق : « عن » •

مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ « (١) ، وقول الشاعر (٢) :

مضى زمن والناس يستشفعون بي
•••••

فإن الجملة المقرونة بالواو (٣) لا تكون صفة خلافاً للزمخشري (٤) ،
وقولك : « هذا خاتمٌ حديدٌ » عند مَنْ أعربه جالاً (٥) ، لأنَّ (٦)
الجامد المحض لا يوصف به ، والثاني كقولهم : « مررتُ بماءٍ
قعيدةً رجلٍ (٧) » ، فإنَّ الوصف بالمصدر [هـ : ١٩٠] خارج
عن القياس .

- (١) البقرة : ٢٥٩/٣ .
- (٢) عجز البيت : « فهل لي الى ليل الغداة شفيح » وقائله قيس بن الملوح وهو في ديوانه : ١٩١ وأمالي القالي : ١٢٧/١ وسميط اللآلي : ١٢٢ - ١٣٣ ، وورد بلا نسبة في المغني : ٤٨٢ والمهمع : ١/٢٤٠ .
- (٣) ر : « بالفاء » تعريف .
- (٤) حكى ابن هشام في المغني : ٤٨٢ أنَّ الزمخشري بمن يرى أن الواو تعترض بين الموصوف وصفته .
- (٥) ذهب المبرد في المنتضب : ٢٧٢/٣ الى أن «حديداً» منصوب على التمييز .
- (٦) ر : « فإن » .
- (٧) قال سيبويه : ١١٢/٢ : « وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون : مررتُ بماءٍ قعيدةً رجلٍ ، والجر الوجه ، وإنما كان النصب هنا بعيداً من قبل أن هذا يكون من صفة الأول ، فكبرهوا أن يجعلوه جالاً حين قالوا : هذا زيد الطويل ، وهذا عمر أخوك ، والزموا صفة النكرة النكرة كما ألزموا المعرفة المعرفة ، وأرادوا أن يجعلوا حال النكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفة من اسمها » . وانظر شرح المفصل : ٥٠/٣ .

فإن قلت : هـًكلاً أجاز الفارسي في « فـضلاً » كونه صفة لـ « درهماً » ، قلت : زعم أبو حيان أن ذلك [لا يجوز (١)] ، لأنه لا يوصف بالمصدر إلا إذا (٢) أُريدت المبالغة لكثرة (٣) وقوع (٤) ذلك الحدث من صاحبه ، وليس ذلك بمترادٍ هنا •

قال : وأمّا القول بأنه يوصف بالمصدر على تأويله بالمشقق أو على تقدير المضاف فليس قول المحققين •

قلت : هذا كلام عجيب ، فإنّ (٥) القائل بالتأويل الكوفيون ، فيؤوولون (٦) عدلاً بـعادل ، ورضى بـمرضى ، وكذا (٧) يقولون في نظائرهما ، والقائل بالتقدير البصريون ، يقولون : التقدير : ذو عدلٍ وذو رضى ، وإذا (٨) كان كذلك فمنّ المحققون (٩) ؟ ثم اختلف النقل عن الفريقين ، والمشهور أنّ الخلاف مطلق ، وقال ابن عصفور : « وهو الظاهر ، إنما الخلاف حيث لا (١٠) تُقصد المبالغة ، فإن قصدت فالالتفاق على أنّه لا تأويل ولا تقدير » •

(١) زيادة عن ر وليست في دوسائر النسخ و ق •

(٢) هـ : « إن » •

(٣) ق : « بكثرة » •

(٤) « وقوع » ليست في هـ •

(٥) ر : « لأن » •

(٦) ف ، ل ، ق ، هـ : « ويؤولون » •

(٧) هـ : وهكذا •

(٨) ف ، ل : « وان » •

(٩) ر : « فمن هم المحققون » •

(١٠) ق : « لم » •

وهذا الذي قاله ابن عَصْفُور^(١) هو الذي في ذهن أبي حَيَّان ،
ولكنه نسي فتوَهُمَ أَنَّهُ ابن عَصْفُور قال : إِنَّهُ لا تَأْوِيلَ مطلقاً ،
فمن هنا - والله أعلم - دخل عليه الوَهُم ، والذي يظهر (٢) لي أَنَّهُ
الفارسيُّ إِتِّمًا لم يجز في « فضلًا » الصفة لِأَنَّهُ رآه منصوباً أبداً ،
سواء كان ما قبله منصوباً كمال في المثال أم مرفوعاً كما في البيت ،
أم مخفوضاً كما في قولك : فلان لا يهندي إلى ظواهر النحو فضلاً
عن دقائق البيان .

فهذا منتهى القول في توجيه إعراب الفارسي ، وآمناً تنزيهه
على المعنى المراد فَعَسِرَ ، وقد خُرِّجَ على آتِهِ من قوله (٣) :

على لا حِبِّ لا يَهْتَدَى بِمَنَارِهِ

ولم يذكر أبو حيان سوى ذلك ، وقال (٤) :

(١) من « وهو الظاهر » إلى « ابن عصفور » ليس في ف .

(٢) ف ، ل ، ق : « ظهر » .

(٣) عجز البيت : « إذا سافه العودُ الدِّيَافِيُّ جَرَجْرًا » ، والبيت
لامرئ القيس ، وهو في ديوانه : ٦٦ وشرح السبع الطوال : ١٥٢
والخصائص : ٣٢١/٣ وأمالي المرتضى : ٢٢٨/١ وسمط اللآلي :
٩١٨ وأمالي ابن الشجري : ١٩٢/١ والخزانة : ٢٧٣/٤ ، وورد
بلا نسبة في المعاني الكبير : ٢٩٩ والخصائص : ١٦٥/٣ . واللاحب :
الطريق الواسع ، وسافه : شمه ، والعود : المسن من الابل ،
والجرجرة مثل الهدير ، والدِّيَافِيُّ : منسوب إلى دياف قرية بالشام ،
أراد أن العود إذا شمه جَرَجَرَ جزءاً من بعده وقله مائه . والمراد
في البيت أن الطريق لامنار بها فيتهدى به .

(٤) من هنا إلى قوله : « والمثال المبحوث فيه يتخرج على هذه القاعدة فيما

وقد (١) يُسكِّطون النبي على الحكوم عليه بانتفاء صفته ، فيقولون : ما قام رجلٌ عاقلٌ ، أي : لا رجلٌ عاقلٌ فيقوم ، ثم أنشد بيت امرئ القيس المذكور (٢) ، فقال : ألا ترى أنه لا يريد إثبات منارٍ للطريق وينفي الاهتداء به (٣) ؟ إنما يريد نفي المنار فتنتفي الهداية به ، أي : لا منار لهذا الطريق فيتهتدي به ، وقال الأوقوف الأودي (٤) :

بِمَهْمَةٍ مَا لِأَنْبَسٍ بِهِ

حَسٌّ فَمَا فِيهِ لَهُ مِنْ رَأْسِيسٍ [هـ : ١٩١]

لا يريد أن بهذا القصر أنيساً لا حساً له ، وإنما يريد : لا أنيس به فيكون له حسٌّ ، وعلى هذا خرج « فما تنفعهم شفاعت الشافعين » (٥) ، أي : لا شافع لهم فتنتفعهم شفاعته ، و « لا يسألون الناس الحافاً » (٦) ، أي : لا سؤال فيكون الحافاً ،

← زعموا ، ص : ٢٥٢ سقط من ر . وجاء فيها كلام غيره يقرب من ٢٥ سطرًا ، وما جاء لا يخرج في معناه على ماورد هنا .

- (١) ق : « قد » .
- (٢) المذكور « ليست في ل .
- (٣) كذا في ق وفي د وسائر النسخ : « عنه » تحريف .
- (٤) ديوانه : ١٨ ، وأمالى القالي : ١٢٥/١ وسمط اللآلى : ٣٦٤ .
الرئيس والرئيس : الشيء من الخبر .
- (٥) المدثر : ٤٨/٦٤ .
- (٦) البقرة : ٢٧٣/٢ .

قال (١) : وعلى هذا يُخْرَج (٢) المثل المذكور ، أي : لا يملك درهماً
فَيَقْضَلُ عن دينار له ، وإذ اتفَى ملكه الدرهم (٣) كان اتفَاء ملكه
للدينار أو لى .

قلت : وهذا الكلام الذي ذكره لا تحرير (٤) فيه ، فإن الأمثلة
المذكورة من بابين مختلفين وقاعدتين متباينتين أميّر كلاً منهما عن
الأخرى ، ثم أذكر أن التخريج المذكور لا يتأتى على شيء
منهما :

القاعدة الأولى : أن القضية السالبة لا تستلزم وجود الموضوع ،
بل كما تصدق مع وجوده تصدق مع عدمه ، فإذا قيل : ما جاءني
[د : ٢٦٤] قاضي مكة ولا ابن الخليفة ، صدقت القضية ، وإن
لم يكن بمكة قاضٍ ولا للخليفة (٥) ابن ، وهذه القاعدة هي التي
يتخرج عليها « فما تَسْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَافِعِينَ » وبيت امرئ
القيس ، فإن شفاعة الشافعين بالنسبة إلى الكافرين غير موجودة يوم
القيامة ، لأن الله تعالى لا يأذن لأحدٍ في أن يشفع لهم ، لأنه لا
يأذن فيما لا ينتفع لتعالیه عن العيث ، ولا يشفع أحد عند الله (٦)
إذا لم يأذن الله له « مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ

(١) « قال » ليست في ق .

(٢) هـ : « يتخرج » .

(٣) ف ، ق : « الدرهم » .

(٤) هـ : « تحريف » تحريف .

(٥) من قوله : « صدقت القضية » الى « للخليفة » ليس في ف .

(٦) ق : « عنده » .

بإذنه (١) ، وكذلك المنار غير موجود في التلايح المذكور ، لأن المراد التمدشح بآئمه يقطع الأرض المجهولة من غيرها ويهتدي به ، ففرضه إنما تعلق (٢) بنفي وجود ما يهتدي به في تلك الطريق التي سلكها لا بنفي وجود الهداية عن شيء نصب (٣) فيها للاهتداء به ، وأما قول أبي حيان وغيره : المراد لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته ولا منار فيهتدى به (٤) فليس بشيء ، لأن النفي إنما يتسلط على المسند لا على المسند إليه ، ولكنتهم لنا رأوا الشفاعة والمنار غير موجودين توهّموا أن ذلك من اللفظ فزعموا ما زعموا ، وفرق بين قولنا : الكلام صادق مع عدم المسند إليه وقولنا : إن الكلام اقتضى عدمه .

[هـ : ١٩٢]

القاعدة الثانية : أن القضية السالبة المشتملة على مقيّد نحو :

ما جاءني رجل شاعر ، تحتمل وجهين :

الأول : أن يكون نفي المسند باعتبار القيطد (٥) ، فيقتضي

فيقتضي المفهوم في المثال المذكور وجود (٦) مجيء رجل ما (٧) غير شاعر ، وهذا هو الاحتمال الراجح المتبادر ، ألا ترى أنه لو كان

(١) البقرة : ٢٥٥/٢ .

(٢) ل . ق : « يتعلق » .

(٣) « نصب » ليست في هـ .

(٤) « به » ليست في ف ، هـ .

(٥) ل ، هـ : « المقيد » .

(٦) « وجود » ليست في م .

(٧) « ما » ليست في ق .

المراد فيه عن الرجل مطلقاً لكان ذكر الوصف ضائعاً ، وكان زيادة
في اللفظ ونقصاً (١) في المعنى المراد ؟ *

الثاني : أن يكون فيه باعتبار التقييد وهو الرجل ، وهذا
احتمال مرجوح لا يئسار إليه إلا بدليل (٢) ، فلا مفهوم حيث
للتقييد (٣) ، لأنه لم يذكر للتقيد ، بل ذكر لغرض آخر ، كأن
يكون المراد مناقضة من أثبت ذلك الوصف ، فقال : جاءك رجل
شاعر ، فأردت التنصيص على نفي ما أثبتته ، وكأن يراد التعريض
كما أردت (٤) في المثال المذكور أن تعرّض بمن (٥) جاءه (٦) رجل
شاعر ، وهذه (٧) هي القاعدة التي يتخرج عليها « لا يسألون
الناس الحافاً » (٨) فإن الإلحاف قيد في السؤال المنفي ،
والمراد من الآية - والله أعلم - نفي السؤال البتة بدليل : « يحسبهم
الجاهل أغنياء من التعمّش » (٩) ، والتعمش لا يجامع
المسألة ، ولكن أريد بذكر الإلحاف - والله أعلم - التعريض بقوم
مُلحفين تويخاً لهم على صنيعهم ، والتعريض (١٠) بجنس الملحفين ،

(١) ف ، ل ، ه : « ونقصاً » تصحيف ، ق : « نقصاً » تصحيف .

(٢) ه : « لدليل » .

(٣) ه : « للتقيد » .

(٤) ق : « كما إذا أردت » زيادة مقحمة .

(٥) « بمثل » تحريف .

(٦) كذا في ه ، وفي د وسائر النسخ ور ، ق « جاء » تحريف .

(٧) ه : « من » تحريف .

(٨) البقرة : ٢٧٣/٢ .

(٩) ه : « أو التعريض » .

وذهمتهم على الإلحاف لأنَّ التقيض للوصف المدحوم منموم ، والمثال
المبحوث فيه يتخرج (١) على هذه القاعدة فيما زعموا (٢) .

فإنَّ فضلاً مقيّد للدرهم (٣) ، فلو قدر النفي مسلطاً على القيد
اقتضى مفهومه خلاف المراد ، وهو أنّه (٤) يملك الدرهم ولكنه
لا يملك الدينار ، ولما امتنع هذا (٥) تعيّن (٦) الحمل على الوجه
المرجوح ، وهو تسليط النفي على المقيّد وهو الدرهم ، فينتهي الدينار
لأنَّ الذي لا يملك الأقلّ لا يملك الأكثر ، فإنَّ المراد بالدرهم
ليس الدرهم العرفي ، لأنَّه يجوز (٧) أن يملك الدينار من لا
يملكه ، بل المراد ما يساوي من النقود درهماً ، فهذا توجيه التخرج .

وأما الاعتراض عليه فمن جهة أنّ القيد ليس قس للدينار
حتى يصير المعنى : لا يملك درهماً فكيف [يملك (٨)] ديناراً ؟ وإنما
القيد قوله : فضلاً عن دينار ، [فيصير المعنى لا يملك درهماً فكيف
يملك زائداً عن دينار] (٩) ، والكلام لم [ه : ١٩٣] يسقّ .

(١) ه : « متخرج » .

(٢) الى هنا انتهى السقط من ر .

(٣) جاء بعد ذلك في ر : « أو معمول للمقيّد له على الاعرابين السابقين

فاو . . . » .

(٤) ر : « ان » .

(٥) « هذا » في ر .

(٦) ر : « تعيّن » تحريف .

(٧) ق « لأنه لا يجوز » تحريف .

(٨) زيادة عن ر ، ق وليست في د وسائر النسخ .

(٩) زيادة عن ر وليست في د وسائر النسخ و ق .

لنفي (١) ملك الزائد عن الدينار ، بل لنفي ملك الدينار نفسه ، ثم يلزم من (٢) ذلك اتفاء ملك (٣) ما زاد عليه ، والذي يظهر لي (٤) في توجيه هذا الكلام أن يقال : إنه في الأصل جملتان مستقلتان (٥) ، ولكن الجملة الثانية دخلها حذف كثير وتغيير حصل الإشكال بسببه ، وتوجيه ذلك أن يكون هذا الكلام في اللفظ أو في التقدير جواباً لتستخبر قال : أيملك فلان ديناراً (٦) ؟ أو (٧) ردياً على مخبر قال : فلان يملك ديناراً ، فقيل في الجواب : فلان لا يملك درهماً ، ثم استأنف (٨) كلاماً آخر ، ولك في تقديره (٩) توجيهان :

الأول : أو يقال (١٠) : أخبرتك بهذا زيادة عن (١٢) الإخبار

(١) ر : « لم يسبق بنفي » تحريف .

(٢) كذا في ر ، ق . وفي د وسائر النسخ : « عن » وجاء بعدها في ق كلمة « ذكر » .

(٣) « ملك » ليست في ر ، ق .

(٤) ر : « ظهر لي » .

(٥) ق : « مستأنفتان » تحريف .

(٦) ر : « درهماً » تحريف .

(٧) « أو » ليست في ق .

(٨) ر : « استأنف » .

(٩) ق : « تقريره » .

(١٠) ر : « يقدر » .

(١١) ق : « على » .

عن دينار استفهت عنه [أو (١)] زيادة عن دينار ، وأخبرت بملكك له (٢) ، ثم حذفت جملة « أخبرتك بهذا » وبقي معمولها وهو « فضلا » كما قالوا : حينئذٍ [الآن ، بتقدير : كان ذلك حينئذٍ (٣)] واسمع الآن ، فحذفوا الجملتين وأبقوا من كل منهما معمولها (٤) ، ثم حذف مجرور عن وجار دينار (٥) وأدخلت عن الأولى الدينار ، كما قالوا : « ما رأيت رجلاً أَحْسَنَ في عينه الكُحْلُ من عين زيد (٦) » ، والأصل : منه في عين زيد (٧) ، ثم حذف مجرور من وهو الضمير وجارُ العين وهو في ودخلت من على العين (٨) .

الثاني : أن يقدر : فضلا اقتفاء الدرهم عن فلان عن اقتفاء الدينار عنه ، ومعنى ذلك أن تكون حال (٩) هذا المذكور في الفقر (١٠) معروفة عند الناس ، والفقير إنما يُنتقى عنه في العادة ملك الأشياء

-
- (١) زيادة عن ر وليست في د وسائر النسخ . و « أو زيادة عن دينار » ليست في ق .
- (٢) ر : « أخبرت بملكه له » .
- (٣) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ و ر ، ق .
- (٤) هـ : « معمولهما » .
- (٥) ر : « الدينار » .
- (٦) انظر ما تقدم .
- (٧) بعدها في ر : « منه » زيادة مقحمة .
- (٨) ق : « على عين زيد » .
- (٩) ر : « حالة » .
- (١٠) كذا في ر وفي د وسائر النسخ وق : « النفي » .

الحقيرة لا ملك الأموال (١) الكثيرة ، فوقوع نهي ملك الدرهم عنه في الوجود فاضل عن (٢) وقوع نهي [ملك (٣)] الدينار عنه أو (٤) أو أكثر منه ، و « فضلاً » على التقدير الأول حال وعلى الثاني مصدر ، وهما الوجهان اللذان ذكرهما الفارسي ، لكن توجيه الإعرابين مخالف لما ذكر ، وتوجيه (٥) المعنى مخالف (٦) لما ذكروا ، إلا أنه (٧) إنما يتضح تطابق اللفظ والمعنى على ما وجهت لا على (٨) ما وجهوا ، ولعل من لم يققوا أسنّه (٩) بتجويزات العرب في كلامهم يقدح فيما ذكرت بكثرة الحذف ، وهو كما قيل (١٠) :

إذا لم يكن إلا الأسيئة مرّكب

فلا أرى للمحتاج إلا ركوبها [ه : ١٩٤]

وقد بيّنت (١١) في التوجيه الأول أن مثل هذا الحذف والتجوشز واقع في كلامهم ، قال أبو الفتح :

(١) ل ، ز : « الأشياء » .

(٢) ف : « من » تحريف .

(٣) زيادة عن ق وليست في د وسائر النسخ ور .

(٤) كذا في ق . وفي د وسائر النسخ : « أي » تحريف .

(٥) قوله : « الاعرابين مخالف لما ذكر وتوجيه » . ليس في ق .

(٦) قوله : « لما ذكر وتوجيه المعنى مخالف » ليس في ف .

(٧) ر : « فإنة » .

(٨) ر : « لاغير » وسقط منها « ما وجهوا » .

(٩) م : « سنه » ق : « أسنه » وكلاهما تحريف .

(١٠) البيت في زهر الآداب : ٨٢/٢ .

(١١) ر : « ثبت » .

« قال لي أبو علي : مَنْ عَرَفَ أَلِفًا وَمَنْ جَهَلَ
استوحش » •

وأما [قوله (١)] : الإعراب لغة البيان ونحوه (٢) فيتبادر
إلى الذهن فيه أربعة أوجه :

الأول : وهو أقربها تبادراً أن يكون على نوع الخافض ،
والأصل (٣) : الإعراب في اللغة البيان ، ويشهد لهذا أنهم قد
يصرّحون بذلك ، أعني بأن يقولون : الإعراب في اللغة البيان وفي
هذا الوجه نظر من وجهين :

الأول : أن إسقاط الخافض من هذا ونحوه ليس بقياس ،
واستعمال مثل هذا التركيب مستمرّ في كلام العلماء (٤) •

والثاني : أنهم قد التزموا في هذه الألفاظ التنكير ، ولو كانت
على إسقاط الخافض لبقيت على تعريفها الذي كان عند وجود الخافض ،
كما بقي التعريف في قوله (٥) :

(١) زيادة عن ر وليست في دوسائر النسخ وق •

(٢) « ونحوه » ليست في ر •

(٣) ر : « وأصله » •

(٤) هـ : « العرب » •

(٥) عجز البيت : « كلامكم عليّ إذا حرام » : وقائله جرير ، وهو في

ديوانه : ٢٧٨ والكامل : ٣٤/١ والمقاصد للمعيني : ٥٦٠/٢ والدرر :

١٠٧/٢ والخزانة : ٦٧١/٣ ، وورد بلا نسبة في شرح المفصل :

٨/٨ ، ١٠٣/٩ ، والمقرب : ١١٥/١ والمغني : ١٠٧ ، ٥٢٦ والهمع :

٨٢/٢ • ورواية الديوان : « أتمضون الزسوم ولا تحيى » • وعاج

رأس البعير إذا عطفه بالزمام •

تَمْرُونِ الدِّيَارِ وَلَمْ تَعُوْجُوا

وأصله : تمرون على الديار أو بالديار ، وقد يزداد على هذين الوجهين وجهان آخران :

الأول (١) : أنه ليس في الكلام ما يتعلق به هذا الخافض .
والثاني (٢) : أن سقوط الخافض (٣) لا يقتضي النصب من حيث هو سقوط خافض ، بل من حيث إن العامل الذي كان الجار متعلقاً به لمّا زال من اللفظ ظهر (٤) أثره لزوال ما كان يعارضه (٥) ، فإذا لم يكن في الكلام ما يقتضي النصب من فعل أو شبهه لم يجز النصب ، ومن هنا كان خطأ قول الكوفيين في « ما زيد قائماً » : إن ما النافية لم ترفع الاسم ولم تنصب الخبر ، بل ارتفاع زيد على أنه مبتدأ ونصب « قائماً » على إسقاط الباء ، وهذان الوجهان لو صحا لاقتضيا أن لا يجوز (٦) الإعراب في اللغة البيان ، ولكن (٧) نجيزه على التعليق (٨) بأعني مضمرة معترضة بين المبتدأ والخبر ، والفصل بالجملة الاعتراضية جائز اتفاقاً ، فإن قلت : هكذا قدمت

(١) « الأول » ليست في هـ . وفي ر : « أحدهما » .

(٢) بعد ذلك في ر : « وهو الرابع » وكلمة « والثاني » ليست في هـ .

(٣) ق : « سقوط هذا الخافض » .

(٤) د ، ف : « ظهور » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ و ر ، ق .

(٥) ج : « ما كان الخافض يعارضه » .

(٦) ق : « يصح » .

(٧) ر : « ولكننا » .

(٨) ر ، ق : « التعلق » .

الجارّة المحذوف أو المذكور متعلقاً بالخبر (١) المؤخر [ه : ١٩٥]
 عنه فإنّ فيه معنى الفعل ، قلت : لفساده معنى وصناعة ، أمّا معنى
 فلائته يصير المعنى : الإعراب البيان الحاصل في اللغة [لا البيان
 الحاصل في غير اللغة ، وليس المراد هذا ، وأما صناعة (٢)] فلائنه
 البيان ونحوه مصادر ، ولا يتقدم على المصدر معموله ولو كان ظرفاً ،
 ولهذا قالوا في قول الحماسي (٣) :

وَبَعْضُ الْحِلْمِ عِنْدَ الْجَهْلِ لِلذَّلَّةِ إِذْ عَانَ

إنّ اللام متعلقة بإذعان محذوف يدل (٤) [د : ٢٦٥] عليه (٥)

- (١) ه : « بالجزء » تحريف .
 (٢) هو الفئند الزماني واسمه : شهيل بن شيبان بن ربيعة بن زمان
 الحنفي ، والفئند القطعة من الجبل ، والبيت منسوب إليه في شرح
 الحماسة المرزوقي : ٣٨ ومجمع الأمثال : ٩٨/٢ والدرر : ١٢٤/٢
 والخزانة : ٥٧/٢ . وورد بلا نسبة في أمالي القالي : ٢٦٠/١
 والأشموني : ٢٩١/٢ والهمع : ٩٣/٢ . والاذعان : الانقياد .
 (٣) كذا في ر وفي د وسائر النسخ وق : « أبدل » تحريف .
 (٤) كذا في ر . وفي م ، ه : « منه » . وفي د ، ق : « من » وكلاهما
 تحريف .
 (٥) جعل ابن هشام قول الشاعر « للذلة » متعلقاً بإذعان المذكور وقيد
 عدم جواز تقدم معمول المصدر عليه بصحة حلول أن والفعل محله
 وقال في شرح بانت سعاد : ٥٩ : « ومن ظن أن المصدر لا يتقدمه
 معموله مطلقاً فهو واهم ، وعلى هذا فاللام من قول الحماسي : وبعض
 الحلم . . البيت متعلقة بإذعان المذكور لا بإذعان آخر مقدر » . وانظر
 المقتضب : ١٥٧/٤ .

الإذعان المذكور ، وليست متعلقة بالإذعان المذكور (١) ، فإذا امتنعوا من ذلك (٢) حيث لم يظهر تأثير المصدر للنصب ولم يتجاوزوا (٣) في الجار بالحذف فهم عن تجويز التقديم عند وجود هذين أبعد ، فإن قلت : هبْ أَنْ هذا امتنع حيث (٤) الخبر مصدر ، لكتته لا يمنع حيث هو وصف كقوله (٥) : الدليلُ لغةُ المرشد ، قلت : بل يمتنع (٦) لأنَّ اسم الفاعل صلة الألف واللام (٧) ، أي : الدليل الذي يرشد ، ولا يتقدم معمول الصلة على الموصول ولو كان ظرفاً ، ولهذا يقول (٨) قول الله سبحانه وتعالى : « وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ (٩) » « إِيَّيْكُمْ لَمِنَ النَّاصِحِينَ (١٠) » « إِيَّيْكُمْ لَمِنَ الْقَالِينَ » (١١) ولو قدرنا « ال » في ذلك لمحض التعريف ، كما يقول الأخفش ، لم نخلص من الإشكال الثاني وهو فساد (١٢)

(١) جاء بعدها في م : « من » .

(٢) ه : « يجوزوا » .

(٣) بعدها في ر : « إن » .

(٤) ق : « كقولك » .

(٥) ر : « يمنع » .

(٦) ر : « للألف واللام » .

(٧) ر : « تولوا » .

(٨) يوسف : ٢٠/١٢ .

(٩) الأعراف : ٢١/٧ .

(١٠) الشعراء : ١٦٨/٢٦ .

(١١) د : « فاسد » تعريف . وما أثبت عن سائر النسخ ور . ق .

المعنى ، إذ (١) المعنى حينئذ : الدليل الذي يرشد في اللغة لا الذي يرشد في غير اللغة ، وأيضاً فإذا امتنع التعليق (٢) بالخبر حيث (٣) يكون الخبر مصدراً امتنع في الباقي لأن هذه الأمثلة باب واحد ، فإن قلت : قدّر التعليق بمضاف محذوف ، أي : تفسير الإعراب في اللغة البيان ، كما قالوا : أنت مني فرسخان على تقدير : بعدك مني فرسخان ، وقدر في (٤) مثلها في قولهم : الاسم ما دلّ على معنى في نفسه ، أي : ما دلّ على معنى باعتبار نفسه لا باعتبار أمر خارج عنه ، فإنه إذا لم يحمل على هذا اقتضى أن يكون (٥) معنى الاسم وهو المسمى موجوداً في لفظ الاسم وهو مُحال ، ولذا (٦) يكون المعنى : شرح الإعراب [هـ : ١٩٦] باعتبار اللغة البيان ، قلت : هذا تقدير صحيح ، ولكن يبقى الإشكالان الأول والثاني وهما أن إسقاط الجار ليس بقياس وأن التزام التنكير حينئذ لا وجه له .

الوجه الثاني : أن يكون تمييزاً ، وحينئذ فلا يشكّل التزام تنكيره ، ولكنه ممتنع (٧) من جهة أن التمييز إما تفسير للمفرد (٨)

(١) ق : « ان » تحريف .

(٢) ر : « التعلق » .

(٣) ر : « حين » .

(٤) « في » ليست في ل ، م . ولعلها نقحمة .

(٥) « يكون » ليست في ر .

(٦) هـ : « ولهذا » ، ق « وكذا » .

(٧) ق : « يمتنع » .

(٨) ر : « لمفرد » .

كرطل زيتاً أو تفسير للنسبة كطاب زيد تفساً ، وهنا لم تتقدم (١)
نسبة البتة ، ولا اسم (٢) مبهم وضعاً ، فإن قلت : أليس الإعراب
في الحدّ المذكور يختمل (٣) اللغوي والأصطلاحي فهو مبهم ؟
قلنا (٤) : الألفاظ المشتركة لا يجيء التمييز باعتبارها ، فلا (٥) نقول:
رأيت عيناً ذهباً على التمييز ، وسرّ (٦) ذلك أنّ (المشترك موضوع
للدلالة على ذات المسمى باعتبار حقيقتها ، وإنما يجيء الإلباس لعدم
القربة أو للجهل بها ، وأسماء العدد ونحوها ممّا يميّز لم توضع
للذات باعتبار حقيقتها التي تحصل (٧) بالتمييز ، فإنه لا يفهم من
عشرين إلا عشرين من أيّ معدود كان (٨)) ، فهو موضوع على
الإبهام فافتقر إلى التمييز والمشارك إنّما وضع لمعيّن ، والاشتراك
إنّما حصل عند السامع ، فإن قلت : يمكن [أن يكون (٩)] من تمييز
النسبة بأنّ يقدر قبله مضاف ، أي : شرح الإعراب ، فيكون من
باب : أعجبي طيبه أبا ، فإنّ كون « أبا » تمييزاً إنّما هو باعتبار

(١) ق : « تتقدر » تعريف .

(٢) كذا في ق . وفي دوسائر النسخ ور : « والاسم » تعريف .

(٣) ر : « محتمل » .

(٤) ر ، ق : « قلت » .

(٥) ف ، ل ، هـ ، ق : « لا » .

(٦) ل : « وسوى » تعريف .

(٧) ق : « التي لا تحصل » زيادة لا يقتضيها السياق .

(٨) ما بين القوسين هو كلام ابن الحاجب بحروفه في أماليه اللوح : ١٦٠ .

(٩) زيادة عن م ، هـ ، ر ، ق . وليست في د ، ف ، ل .

قولك : طيبه لا (١) باعتبار الجملة كلها ، قلت : تمييز النسبة الواقع بعد المتضايفين (٢) لا يكون إلا فاعلاً في المعنى ، ثم قد يكون مع ذلك فاعلاً في الصناعة باعتبار الأصل فيكون محوًلاً عن المضاف إليه (٣) ، نحو : أعجبنى طيب زيدٍ أباً ، إذا كان المراد الثناء على أبي زيد ، فإن أصله : أعجبنى طيب أبي زيد ، وقد لا يكون كذلك فيكون صالحاً لدخول من ، نحو : الله درّشه فارساً ، وويحّه رجلاً ، وويثله إنساناً ، فإن الدرّ بمعنى الخير ، والويح والويثل بمعنى الهلاك ، ونسبتهما إلى الرجل نسبة الفعل إلى فاعله ، ومنه : أعجبنى طيب زيد أباً (٤) ، إذا كان الأب نفس زيد ، وتعلق الفعل [ه : ١٩٧] بالمفعول لا بالفاعل ثم إنّا لا نعلم تمييزاً جاء باعتبار متضايفين حذف المضاف منهما •

والوجه الثالث : أن يكون مفعولاً مطلقاً ، والأصل (٥) : الإعراب تغيير (٦) الآخر لعامل اصطلاحوا على ذلك اصطلاحاً ، ثم حذف العامل واغترض (٧) بالمصدر بين المبتدأ والخبر ، وهذا الوجه مردود أيضاً لأنّه ممتنع (٨) في قولك : الإعراب لغة البيان ، فإنّ اللغة

(١) ف ، ل : « ولا » تحريف •

(٢) ر : « المضافين » تحريف •

(٣) « إليه » ليست في ف ، ل ، م ، ر ، ق •

(٤) ر : « أعجبنى طيبه أباً » •

(٥) هـ : « وأصل » تحريف •

(٦) هـ : « تغير » •

(٧) ر : « واغترضوا » تحريف •

(٨) ر ، ق : « يمتنع » •

ليست مصدراً لأنها ليست اسماً لحدث (١)] وإنما هي اسم للفظ المسموع (٢)] ، ولهذا توصف بما توصف به الألفاظ المسموعة فيقال : لغة فصيحة كما يقال كلمة فصيحة (٣) ، وزعم أبو عمرو بن الحاجب رحمه الله في أماليه أن ذلك على المفعول المطلق ، وأنه من (٤) المصدر المؤكد لغيره ، قال (٥) : « ذلك لأن معنى قولنا : الإجماع لغة العزم (٦) ، مدلول الإجماع لغة : العزم (٧) ، والدلالة تنقسم إلى دلالة شرع وإلى دلالة عرّف ، فلمّا كانت محتملة وذكر أحد المحتملات كان مصدراً من باب المصدر المؤكد لغيره » ، وفيما قاله نظر من وجهين :

الأول : ما ذكرنا من أن اللغة ليست مصدراً لأنها ليست

اسماً لحدث (٨) •

والثاني : أن ذلك لو كان مصدراً مؤكداً (٩) لغيره لكان إكّما

-
- (١) ر : « للحدث » • وفي ق : « لأنها ليست من أسماء الحديث » •
(٢) زيادة عن ر وليست في د وسائر النسخ وق •
(٣) ر : « قبيحة » وبعدها في د وسائر النسخ وق : « اسم للفظ المسموع » •
وهي مقحمة في هذا الموضع •
(٤) هـ : « في » تحريف •
(٥) أمالي ابن الحاجب اللوح : ١٤٧ •
(٦) جاء بعدها في الأمالي : « أي » • وفي اللسان (جمع) : « الإجماع الاحكام والعزيمة على الشيء » •
(٧) « مدلول الإجماع لغة : العزم » ليست في ف •
(٨) ر : « للحدث » •
(٩) « مؤكداً » ليست في ف •

يأتي بعد الجملة ، فإنه لا يجوز أن يتوسط ولا أن يتقدم لأنه (١)
لا يقال : زيدٌ حَقاً ابني ، ولا حَقاً زيدٌ ابني ، وإن كان الزَّجَّاجُ
يجير ذلك ، ولكن الجمهور على خلافة (٢) .

والوجه الرابع : أن يكون مفعولاً لأجله ، والتقدير : تفسير
الإعراب لأجل الاصطلاح ، أي : لأجل بيان الاصطلاح ، وهذا الوجه
أيضاً لا يستقيم لأن المنتصب على المفعول له لا يكون إلا مصدرأ
كقمتُ إجلالاً له ، ولا يجوز : جئتُك الماءَ والعُشبَ بتقدير
مضاف أي : ابتغاء الماء والعشب .

الوجه الخامس : وهو الظاهر (٣) ، أن يكون حالاً على تقدير
مضاف إليه (٤) من المجرور ومضافين من المنصوب (٥) ، والأصل :
تفسير الإعراب موضوع أهل اللغة أو موضوع أهل الاصطلاح
ثم حذف المتضايقان على حد حذفهما (٦) في قوله [هـ : ١٩٨] تعالى :
« فقبضت قبضة من أكثر الرّسولِ (٧) » ، أي : من أثر

(١) « لأنه » ليست في ر .

(٢) « ولكن الجمهور على خلافه » ليست في ل .

(٣) ف : « النظر » تحريف .

(٤) « إليه » ليست في ر ولعله الظاهر .

(٥) ق : « من المجرور أو مضاف من المنصوب » تحريف .

(٦) ر : « حذفهما » .

(٧) طه : ٩٦/٢٠ .

خافر قرس (١) الرسول ، ولما أتيت الثالث (٢) عثما هو الحال بالحقيقة التزم تنكيره لنيابته عن لا زم التنكير ، كما في قولهم : « قضية ولا أبا حسن لها (٣) » والأصل ولا مثل أبي الحسن لها ، قلنا أتيت أبو حسن عن مثل جرّد عن أداة التعريف ، ولك أن تقول : الأصل : موضوع اللغة أو موضوع الاصطلاح على نسبة الوضع إلى اللغة أو الاصطلاح (٤) ، مجازاً ، وحينئذ فلا يكون فيه إلا حذف مضاف واحد ، ويصير ظير قول بعض العرب (٥) :

« كنتُ أَظنُّ المَقْرَبَ أشكهُ لسُعَةِ مِنِ الزُّشْبُورِ
 فإذا هو إِيَّاهَا » على تأويل ابن الحاجب (٦) فإنه أعزب إياها خالاً ،
 على أن الأصل : فإذا هو موجودٌ مثلها ، فحذف الخبر كما حذف (٧)
 من (٨) « خرجتُ فإذا الإسكندُ » ، ثم حذف (٩) المضاف وهو مثل
 وقام المضاف إليه مثلاً ، فتحول الضمير المجرور ضميراً (١٠) منصوباً ،

(١) ل : « أثر » ، وليست في ف .

(٢) ل : « التائب » تعريف .

(٣) انظر الكتاب : ٢٩٧/٢ والمقتضب : ٣٦٣/٤ .

(٤) هـ : « وإلى الاصطلاح » .

(٥) ر : « قول بعض العرب » .

(٦) انظر أمالي ابن الحاجب اللوح : ١٦٧ .

(٧) « حذف » ليست في ر .

(٨) هـ : « في » .

(٩) ر : « فحذف » .

(١٠) « ضميراً » ليست في ر ، ق .

بل تخريج ما نحن فيه على ذلك أسهل ، لأن لفظ الضمير معرفة ، فاتصابه على الحال بعيد .

والظاهر (١) في المثال المذكور أنكه مفعول الفعل محذوف هو الخبر ، والتقدير : فإذا هو يشبها ولكنا حذف الفعل انفصل الضمير ، أو أنه هو الخبر (٢) ، كما في قول الأكثرين : فإذا هو هي ، ولكن أنيب ضمير النصب عن ضمير الرفع .

وأما قوله : يجوز (٣) كذ وكذا (٤) خلافاً لفلان ، فقد يقال : إنه يجوز فيه وجهان :

الوجه الأول : أن يكون مصدرأ ، كما أن قولك : يجوز كذا اتفاقاً أو إجماعاً (٥) ، بتقدير اتفقوا على ذلك اتفاقاً وأجمعوا عليه (٦) إجماعاً ، ويشكل على هذا أن فعله المقدر إما اختلفوا أو خالفوا أو خالفت ، فإن كان اختلفوا أشكل عليه أمران :

أحدهما : أن مصدر اختلف إنما هو الاختلاف لا الخِلاف .

والثاني : أن ذلك [د : ٢٦٦] يأتي أن تقول بعده : لفلان ،

وإن كان خالفوا أو خالفت أشكل عليه أن « خالف (٧) » لا

(١) ه : « والنظر » .

(٢) العبارة في د ، ف ، ل ، ه : « أو انه الضمير أو انه هو الخبر »
تعريف . وما أثبت عن م ، ر ، ق .

(٣) ر : « نحو » تعريف .

(٤) « وكذا » ليست في ه .

(٥) ف : « وإجماعاً » .

(٦) ر : « على ذلك » .

(٧) ر : « خالفت » .

يتعدى باللام بل بنفسه ، وقد يُختار هذا القسم ويُجاب عن هذا الاعتراض بأن يقال : قدّر (١) اللام مثلها في سقياً له ، أي (٢) : متعلقة (٣) بمحذوف تقديره : أعني له أو إرادتي له ، ألا ترى أنّها لا تتعلّق بسقياً لأنّ سقى (٤) [هـ : ١٩٩] يتعدى بنفسه ؟

والوجه الثاني : أنّ يكون حالاً ، والتقدير : أقول [ذلك (٥)] خلافاً لفلان أي (٦) مخالفاً له ، وحذف القول كثير جداً حتى قال أبو علي : « هو من حديث البحر قتل ولا حرج (٧) » ، ودلّ على هذا العامل أنّ كل حكم ذكره المصنّفون فظاهر (٨) [أمرهم أنّهم (٩)] قائلون به ، وكان (١٠) القول مقدّر قبل (١٢) كلّ مسألة ، وهذه العلة قريبة من العلة التي ذكروها لاختصاصهم الظروف بالتوسّع فيها ، وذلك أنّهم قالوا (١٢) إنّ منزلة من الأشياء منزلة أنفسهم

-
- (١) هـ : « هذه » .
(٢) « أي » ليست في ر .
(٣) كذا في ر ، هـ . وفي د وسائر النسخ وق : « متعلقاً » تحريف .
(٤) ر : « سقياً » تحريف .
(٥) زيادة عن ر وليست في د وسائر النسخ وق .
(٦) ر : « أو » تحريف .
(٧) من قوله « وحذف القول » الى « حرج » ليس في ر .
(٨) ف ، ل : « هم » . د ، م ، هـ ، ق : « فهم » . وما أثبت عن ر .
(٩) زيادة عن ر وليست في د وسائر النسخ وق .
(١٠) ر : « حتى كأن » .
(١١) « قبل » ليست في ر .
(١٢) « أنّهم قالوا » ليست في ر .

لوقوعها فيها ، وإيها لا تنفك عنها ، والله سبحانه وتعالى أعلم .
وأما قوله : « وقال أيضاً » فاعلم أن أيضاً مصدر آض ،
وآض فعل (١) يستعمل (٢) وله معنيان :

الأول : رجع ، فيكون تاماً ، قال صاحب المحكم : « وآض
إلى أهله : رَجَعَ إِلَيْهِمْ » انتهى في وكذا قال ابن السكيت (٣) وغيرهما :
وهذا هو المستعمل مصدره هنا :

والثاني : ضار ، فيكون ناقضاً عاملاً عمل كان ، ذكره ابن مالك
وغيره (٤) وأتشدوا (٥) قول الراجز (٦) :

رَبِّيْئُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا

وَأَضَ نَهْدًا كَالْحِصَانِ أَجْرَدَا

كان جزائي بالعصا أن أجلدا

ورواه الجوهري : وصار نهداً ، يقال تعدد الغلام :

(١) « فعل » ليست في ف ، ل ،

(٢) ر : « مستعمل » .

(٣) انظر إصلاح المنطق : ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٤) وغيره « ليست في ف ، ل ، ق .

(٥) بعدها في ر : « عليه » .

(٦) هو العجاج والأبيات في ملحقات ديوانه : ٢٨١/٢ والخزانة : ٥٦٢/٣

ووردت بلا نسبة في المنصف : ٢٠/٣ والمقاصد للعيني ٤١٠/٤ وجام

الأول والثالث في المنصف : ١٢٩/١ وشرح المفصل : ١٥١/٩ وشواهد

انشائية : ٢٨٥ بلا نسبة ، وأنشد السيوطي الأول والثاني في الهنح :

١١٢/٢ من دون عزو .

إذا شَبَّهَ وغَلَطَ ، والتَّهَدَّ : عَظِيمٌ (١) ، الجِسمُ مِنَ الخَيْلِ ، وإِنَّمَا يوصَفُ بِهِ الإنسانُ عَلَى وَجْهِ التَّشْبِيهِ ، وَالْأَجْرُ الَّذِي لَا شَعْرَ عَلَيْهِ .

واقتِصَابٌ « أَيْضاً » فِي المِثَالِ المَذْكُورِ لَيْسَ عَلَى الحَالِ مِنَ ضَمِيرِ « قَالَ » كَمَا تَوَهَّمَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ النَّاسِ فزَعَمُوا أَنَّ التَّقْدِيرَ : وَقَالَ أَيْضاً أَي : راجِعاً [إِلَى القَوْلِ (٢)] وَهَذَا لَا يَحْسُنُ تَقْدِيرُهُ إِلَّا إِذَا كَانَ هَذَا القَوْلُ إِكْتِمًا صَدَرَ مِنَ القَائِلِ بَعْدَ صُدُورِ القَوْلِ السَّابِقِ [لَهُ (٣)] حَتَّى يَصِيحَ « أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ [قَالَ (٤)] راجِعاً إِلَى القَوْلِ بَعْدَ مَا فَرَغَ مِنْهُ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِشَرطٍ فِي اسْتِعْمَالِ أَيْضاً ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : قَتَلْتُ اليَوْمَ كَذَا وَقَتَلْتُ أَمْسَ أَيْضاً [كَذَا (٥)] ؟ وَكَذَلِكَ تَقُولُ : كَتَبْتُ اليَوْمَ وَكَتَبْتُ أَمْسَ أَيْضاً (٦) . [هـ : ٢٠٠]

والَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ مَفْعُولَ مَطْلُوقِ حَذْفِ عَامِلِهِ ، أَوْ حَالِ حَذْفِ عَامِلِهَا وَصاحبِهَا ، وَذَلِكَ أَنَّكَ قُلْتَ : وَقَالَ فلانٌ ، ثُمَّ اسْتَأْنَفْتَ جُمْلَةً فَعَلْتَ أَرَجَعَ إِلَى الإِخْبَارِ رَجوعاً وَلَا أَقْتَصِرُ عَلَى مَا قَدَّمْتُ ، فَيَكُونُ مَفْعُولاً مَطْلُوقاً ، أَوْ التَّقْدِيرُ (٧) : أَخْبَرَ أَيْضاً أَوْ أَحْكَمَ أَيْضاً ، فَيَكُونُ

(١) د ، ف : « عَظِيمٌ » . ر « العَظِيمُ » . وَمَا أُثْبِتُ عِنْدَ ل ، م ، هـ ، ق ، جَاءَ فِي اللِّسَانِ (نَهْد) : « وَفَرَسٌ نَهْدٌ » : جَسِيمٌ بِمَشْرِفٍ النِّهْدُ فِي نَعْتِ الخَيْلِ : الجَسِيمُ المَشْرِفُ » .

(٢) زيادة عن ر ، هـ . وليست في دوسائر النسخ وق .

(٣) زيادة عن ر وليست في دوسائر النسخ وق .

(٤) ليست في د ، ف ، ل ، ق . وأثبتها عن م ، هـ ، ر .

(٥) زيادة عن م ، هـ وليست في دوسائر النسخ و ر ، ق .

(٦) ف ، ل : « وَكَتَبْتَهُ أَحْسَنَ أَيْضاً » تحريف .

(٧) د ، ف ، ل ، ق « والتَّقْدِيرُ » تحريف ، وَمَا أُثْبِتُ عِنْدَ م ، هـ ، ر .

حالا من ضمير المتكلم ، فهذا هو الذي يستمر في جميع المواضع (١) ،
ومثا يؤنسك بما ذكرته من أن العامل محذوف أنك تقول :
عنده مال" وأيضاً علم" ، فلا يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها ، فلا
بد حينئذ من التقدير ، وعلى ذلك قال الشاطبي رضي الله عنه وقد
ذكر أنه لا يدغم الحرف إذا كان تاء متكلم (٢) أو [تاء (٣)]
مخاطب أو منوئاً أو مشدداً (٤) :

ككُنْتُ تُرَاباً أَنْتَ تَكْتُرُهُ وَاسِعٌ

عَلَيْمٌ وَأَيْضاً تَمَّ مِيقَاتٌ مُثَلًا

قال أبو شامة رحمه الله تعالى : « قوله : أيضاً أي : أمثل
النوع الرابع ولا أقصر على تمثيل الأنواع الثلاثة ، وهو مصدر آض
إذا رجع » انتهى كلامه ، فأيضاً على تقديره حال من ضمير أمثل
الذي قدره ، واعلم أن هذه الكلمة إنما تستعمل (٥) مع ذكر شيئين
بينهما توافق ، ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر ، فلا يجوز :
جاء زيد أيضاً ، إلا أن يتقدم ذكر شخص آخر أو تدل (٦) عليه
قرينة ، ولا جاء زيد ومضى عمر أيضاً لعدم التوافق ، ولا اختصم
زيد وعمر أيضاً لأن أحدهما لا يستغني عن الآخر .

(١) ر : « المواطن » .

(٣) ل : « لتكلم » .

(٢) زيادة عن ر وليست في د وسائر النسخ وق .

(٤) انظر شرح الشاطبية : ٦٣ وشرح شعبة على الشاطبية : ٧٦ .

(٥) ق : « واعلم أنها تستعمل » .

(٦) ف ، ل ، ق « ويدل » تحريف .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : هَلْمٌ جَرًّا ، فَكَلَامٌ مُسْتَعْمَلٌ فِي الْعُرْفِ كَثِيرًا ،
 وَذَكَرَهُ الْجَوْهَرِيُّ فِي صَحَاحِهِ ، فَقَالَ فِي فَصْلِ الْجِيمِ بَابِ الرَّاءِ :
 « وَتَقُولُ : كَانَ ذَلِكَ عَامَ كَذَا وَهَلْمٌ جَرًّا إِلَى الْيَوْمِ (١) » ، هَذَا
 جَمِيعٌ مَا ذَكَرَهُ ، وَذَكَرَ (٢) الصَّاعِقَانِي فِي عِبَابِهِ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الصَّحَاحِ
 وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ ، وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ « هَلْمٌ جَرًّا » فِي كِتَابِ
 الزَّاهِرِ ، وَبَسَطَ الْقَوْلَ فِيهِ وَقَالَ : « مَعْنَاهُ : سَيَرُوا عَلَى هَيْئَتِكُمْ (٣) » ،
 أَي : تَشَبَّهُوا فِي (٤) سَيْرِكُمْ ، وَلَا تُجَاهِدُوا أَنْفُسَكُمْ « قَالَ : وَهُوَ
 مَأْخُوذٌ مِنَ الْجَرِّ وَهُوَ أَنْ تَتْرَكَ الْإِبِلَ وَالغَنَمَ تَرَعَى فِي السَّيْرِ
 [هـ : ٢٠١] ، قَالَ الرَّاجِزُ (٥) :

لَطَّالَمَا جَرَّرَ تَكُنَّ جَرًّا

حَتَّى نَوَى الْأَعْجَفُ وَاسْتَمَرَ

-
- (١) الصَّحَاحُ : ٦١١/٢ .
 (٢) ق : « وَجَمْعٌ » .
 (٣) ر : « هَيْئَتِكُمْ » تَحْرِيفٌ .
 (٤) ق : « عَلَى » ، جَاءَ فِي اللِّسَانِ (جَرَر) : « وَقَوْلُهُمْ : هَلْمٌ جَرًّا مَعْنَاهُ :
 عَلَى هَيْئَتِكُمْ ، وَقَالَ الْمُنْذَرِيُّ فِي قَوْلِهِمْ : هَلْمٌ جَرًّا أَي : تَعَالَوْا
 عَلَى هَيْئَتِكُمْ كَمَا يَسْهَلُ عَلَيْكُمْ مِنْ غَيْرِ شِدَّةٍ وَلَا صَعُوبَةٍ » .
 (٥) وَرَدَتْ الْأَبْيَاتُ الثَّلَاثَةُ فِي كِتَابِ الْفَاخِرِ : ٣٣ وَمَجْمَعُ الْأَمْثَالِ : ٤٠٣/٢ .
 وَاللِّسَانُ وَالتَّاجُ (جَرَر) بِلا نِسْبَةٍ . وَالْأَلْوُ : الْإِسْطَاعَةُ وَالتَّقْصِيرُ ،
 وَالرِّكَابُ : الْإِبِلُ الَّتِي يُسَارُ عَلَيْهَا ، وَاحْتَدَتْهَا رَاحِلَةٌ وَلَا وَاحِدٌ لَهَا مِنْ
 لَفْظِهَا « .

فَالنَّيَّوْمَ لَا آتُوهُ الرَّكَّابَ (١) شَبْرًا (٢)

قلت : الأَعْجَفُ : الهزيل (٣) ، وَتَوَايَ : صار له نَيٌّ (٤) بفتح النون وتشديد الياء وهو الشحم ، وَأَمَّا النَّيُّ فبكر النون وبالهمز (٥) بعد الياء ساكنة (٦) فهو اللحم الذي لم يَنْضَجْ ، وَاسْتَمَرَّ كَأَنَّهُ استعمل من المِرَّةِ بكسر الميم ، وهو القُوَّةُ (٧) ، ومنه قوله : « ذُو مِرَّةٍ (٨) » ، قال : وفي اقتصاب « جِرًّا » ثلاثة أوجه :

- (١) ق : « الزمام » تحريف • والزمام : ما زُمَّ به والجمع آزِمَةٌ •
- (٢) ر : « شبرا » وفي كتاب الفاخر ومجمع الأمثال واللسان والتاج : « شبرا » •
- (٣) جاء في اللسان (عَجَف) : « الأَعْجَفُ : الهزيل والجمع : عَجَافٌ ، قال الأزهري : وليس في كلام العرب أفعال وفِعْلَاءٌ جمعاً على فِعْعَالٍ غير أَعْجَفَ وَعَجَفَاءُ ، وهي شاذة حملوها على لفظ سِمَانٍ فقالوا : سِمَانٌ وَعِجَافٌ » •
- (٤) ق : « نوي » • قال في اللسان (نوي) : النَّيُّ : الشحم من نوت الناقة إذا سمنت والنَّيُّ بكسر النون والهمز اللحم الذي لم يَنْضَجْ ، الجوهري : النَّيُّ : الشحم وأصله نَوِيٌّ •
- (٥) ر : « وبهمزة » •
- (٦) ق ، هـ : « الساكنة » •
- (٧) قال في اللسان (مرر) : « والمِرَّةُ : القوة وجمعها المَرَرُ ، ويقال : استمَرَّتْ مَرِيرَةُ الرَّجْلِ إِذَا قَوِيَتْ شَكِيمَتُهُ » •
- (٨) النجم : ٦/٥٣ •

الأول : أن يكون مصدراً وضع موضع الحال ، والتقدير : هَلَمْ (١) جارِّين ، [متشبتين (٢)] .

الثاني : أن يكون على المصدر لأنَّ في « هَلَمْ » معنى جَرُّوا (٣) ، فكأنه قيل (٤) : جَرُّوا جَرًّا ، وهذا على قياس قولك : جاء زيدٌ مشياً، فإنَّ البصريين يقولون : تقديره : ما شيئاً، والكوفيون [يقولون (٥)] : المعنى (٦) : مشى مشياً ، وقال بعض النحويين : « جَرًّا » نصب على التفسير (٧) انتهى كلام أبي بكر ملخصاً .

وقال أبو حيان في الارشاف : « وهَلَمْ جَرًّا معناه : تعال على هَيْئَتِكَ [متشبتاً (٨)] ، واقتصاب جَرًّا على أنه مصدر في موضع الحال ، أي : جارِّين ، قاله البصريون ، وقال الكوفيون : مصدر لأنَّ معنى هَلَمْ جَرُّوا (٩) ، وقيل : اقتصب على التمييز (١٠) ،

-
- (١) م ، ر : « وهلم » .
(٢) « أي متشبتين » ليست في ف ، ل . ومتشبتين ليست في د وأثبتها عن م ، ه ، ر ، ق .
(٣) كذا في م ، ق . وفي دوسائر النسخ ور : « جرا » تحريف .
(٤) ر : « قال » .
(٥) زيادة عن م ، ه ، ر ، ق . وليست في د ، ف ، ل .
(٦) « المعنى » ليست في ق .
(٧) ر ، ق : « التمييز » .
(٨) زيادة عن ر ، ه . وليست في د ، ف ، ل ، ق . والعبارة في م : « معناه : يقال على هَيْئَتِكُم متشبتين » تحريف .
(٩) ر : « التفسير » .

وَأَوَّلَ مَنْ قَالَه عَابِدُ بْنُ يَزِيدَ ، قَالَ (١) :

فَإِنْ جَاوَزْتَ مُتَقَفِرَةً رَمَتْ بِي
إِلَى أُخْرَى كَتَلِكَ هَلْمٌ جَرًّا

وقال آخر من تغلب (٢) :

الْمُطْعَمِينَ لَدَى الشَّيْتَا
ءِ سَدَائِفًا مِلَّ نَيْبٍ غَرًّا
فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ سُؤُّ

دُؤِّ وَأَيْلٍ فَهَلْمٌ (٣) جَرًّا [هـ : ٢٠٢]

انتهى ، وبعدُ فعندي توقف في كون (٤) ، هذا التركيب عربياً
محضاً ، والذي رابني منه أمور :

(١) ورد اسمه في مجمع الأمثال : ٤٠٣/٢ : عائذ بن يزيد اليشكري « وهو
الذي استطعم عمرو بن حنمران الجعديّ زبداً وتاميكاً حتى قال له
عمرو : « كلاهما وتمراً » . والبيت المذكور من أبيات قالها الشاعر
مجبياً أخاه جندلة بن يزيد اليشكري ، أوردها الميداني في مجمع
الأمثال : ٤٠٣/٢ .

(٢) ر : « وقال آخر من بني ثعلبة » ق « وقال الراجز من تغلب »
ونسب السيوطي البيت الأول الى المؤرج التغلبي ، انظر الهمع :
٢٠٠/٢ والدرر : ٢٣٢/٢ . والسدائف مفردها سدّيف وهو لحم
السنام .

(٣) ف : ل : « وهلم » .

(٤) ر : « ان » .

الأول : أَنْ إجماع النحويين واللغويين (١) منعقد على أَنْ
لهكْمٌ معنيين :

الأول : تعال ، فتكون قاصرة ، كقوله تعالى : « هكْمٌ
إِلَيْنَا (٢) » ، أي : تعالوا إلينا •

الثاني : أَحْضِرْ ، فتكون متعدية ، كقوله تعالى : « هكْمٌ
شهداءَكُم (٣) » أي : أحضروهم ، ولا مَسَاغَ (٤) لأحد
المعنيَيْن هنا (٥) •

الثاني (٦) : أَنْ إجماعهم منعقد على أَنْ فيها لغتين : حجازية
وهي التزام استتار ضميرها فتكون اسم فعل ، وتسمية وهي أَنْ
يتصل بها ضمائر الرفع البارزة ، فيقال : هكْمًا وهكْمِي وهكْمشوا،
فتكون فعلاً ، ولا نعرف لها موضعاً (٧) أجمعوا فيه على التزام كونها
[اسم (٨)] فعل ، ولم يقل أحد : إنه سمع هكْمًا جَرًّا ولا
هكْمِي (٩) جَرًّا ولا هكْمشوا جَرًّا •

(١) « واللغويين » ليست في ه •

(٢) الأحزاب : ١٨/٣٣ •

(٣) الأنعام : ١٥٠/٦ •

(٤) كذا في ر وفي د وسائر النسخ وق : « امتناع » تحريف •

(٥) جاء بعدها في ر : « لأمرين » •

(٦) ر : « أحدهما » •

(٧) « التزام » ليست في ر •

(٨) ر : « ولا يعرف لها موضع » •

(٩) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ ور ، ق •

الثالث (١) : أنّ تخالف الجملتين المتعاطفتين بالطلب والخبر ممنوع أو ضعيف ، وهو لازم هنا إذا قلت : كان ذلك عام كذا [وكذا (٢) وهكّم جرّاً] .

الرابع (٣) : أنّ أئمة اللغة المعتمد عليهم لم يتعرضوا لهذا التركيب حتى صاحب المحكم مع كثرة استيعابه (٤) وتتبعه (٥) ، وإنما ذكره صاحب الصحاح ، وقد قال أبو عمرو بن الصلاح في شرح مشكلات الوسيط : إنه لا يقبل ما تفرّد به ، وكان علة (٦) ذلك ما ذكره في أوّل كتابه من أنّه ينقل (٧) عن العرب الذين سمع منهم ، فإنّ زمانه كانت اللغة فيه قد فسّدت ، وأمّا صاحب العباب فإنّه قلّد صاحب الصحاح فنسخ كلامه ، وأمّا ابن الأنباري فليس كتابه موضوعاً لتفسير الألفاظ المسموعة من العرب (٨) ، بل وضعه أن يتكلّم على ما يجري (٩) في (١٠) محاورات الناس ، وقد يكون

-
- (١) ق : « هلمن » .
(٢) كذا وردتا في ر .
(٣) زيادة عن ر وليست في د وسائر النسخ وق .
(٤) ف ، ل : « استيفائه » .
(٥) ر : « وتتبعاته » .
(٦) كذا في م ، ر ، المزهر : ١٣٦/١ - ١٣٧ حيث نقل السيوطي هذه الفقرة . وفي د وسائر النسخ وق : « على » تحريف .
(٧) ر : « نقل » .
(٨) « من العرب » ليست في ن .
(٩) ر : « جرى » .
(١٠) كذا في ر ، ق ، المزهر . وفي د وسائر النسخ : « من » تحريف .

تفسيره له على تقدير أن يكون عربياً ، فإنه لم يصرِّح بأنه عربي ،
وكذلك لا أعلم أحداً من النحاة تكلم عليها غيره .

ولخص أبو حيان في الارتشاف أشياء من كلامه (١) ، وَوَاهِمَ
فيه ، [فإنه (٢)] ذكر أن [د : ٢٦٧] الكوفيين قالوا : إِنْ جَرَّ (٣)
مصدر ، والبصريين قالوا : إنه حال ، وهذا يقتضي أنَّ الفريقيين
تكلموا في إعراب ذلك ، وليس كذلك ، وإنما قال أبو بكر : إِنْ
[ه : ٢٠٣] قياس إعرابه على قواعد البصريين أن يقال : إنه حال ،
وعلى قواعد الكوفيين أن يقال : إنه مصدر ، هذا معنى كلامه ، وهذا
هو الذي فهمه عنه (٤) أبو القاسم الزجاجي (٥) ، وردَّ عليه فقال :
البصريون لا يوجبون في نحو « رَكُضًا » أن يكون مفعولاً مطلقاً ،
بل يجيزون أن يكون التقدير : جاء زيد يركض ركضاً ، فلذلك (٦)
يجوز على قياس قولهم أن يكون التقدير : هَلُمَّ يَجْرُ جَرًّا (٧) ،
انتهى . ثم [أقول (٨)] : قول أبي بكر : « معناه سيروا على

(١) ر ، ق : « كلامهم » تعريف .

(٢) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ ور ، ق .

(٣) ر ، ق : « قالوا في جر : إنه » .

(٤) « عنه » ليست في ه .

(٥) ر ، ق : « أبو القاسم الزجاج » تعريف .

(٦) كذا في ر ، ق . وفي د وسائر النسخ : « فكذلك » .

(٦) ر : « هلم جراجرا » تعريف .

(٧) زيادة عن ر . وليست في د وسائر النسخ وق .

هَيِّنْتِكُمْ (١) أي : اثبتوا (٢) في سَيْرِكُمْ فلا تُجْهِدُوا أَنْفُسَكُمْ «
معترض من وجهين :

الأول : أَنْ فِيهِ إِثْبَاتٌ (٣) معنى لهَلْمٌ (٤) لم يثبت لها أحد .
الثاني : أَنْ هَذَا التفسير لا ينطبق على المراد بهذا التركيب ،
إنما يتراد به استمرار ما ذكر قبله من الحكم ، فهذا قال صاحب
الصحاح : « وهَلْمٌ جَرَاءٌ إِلَى الْآنَ (٥) » .
وقول أبي حيان : معناه : « تعال على هَيِّنْتِكُمْ (٦) » عليه
أيضاً اعتراضان :

الأول : أَنَّهُ تفسِيرٌ لا ينطبق على المراد .

الثاني في إفراده « تعال » مع أَنَّهُ خطاب للجماعة ، [وَإِنَّمَا
يُقَالُ : تَعَالَوْا ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ، حِكَايَةً : « تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ
سَوَاءٍ (٧) »] (وكَأَنَّهُ تَوْهَمٌ (٨) [] أَنْ « (٩) » [« تعال » اسم

-
- (١) ر : « هَيِّنْتِكُمْ » تحريف .
 - (٢) ر ، ق : « تثبتوا » .
 - (٣) « إِثْبَاتٌ » ليست في ر ، ق .
 - (٤) « لهلم » ليست في هـ .
 - (٥) في الصحاح : ٦١١/٢ « اليوم » .
 - (٦) ف ، ل : « هينتك » .
 - (٧) زيادة عن م ، ر ، ق . وليست في د وسائر النسخ . والآية من سورة
آل عمران : ٦٤/٣ .
 - (٨) ليست في د ، وجاء مكانها فيها : « وانما » . وما أثبت عن سائر
النسخ ور ، ق .
 - (٩) زيادة عن ر ، ق وليست في د وسائر النسخ .

فعل ، واسم الفعل لا تلحقه ضمائر الرفع البارزة (١) ، وقد توهّم ذلك بعض النحويين فيها وفي « هات » ، والصواب أنّهما فعلان بدليل الآية وقوله تعالى : « قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ » (٢) وقول الشاعر (٣) :

إذا قلتُ هاتي نوّليني تمّايلكتُ

وقوله : « الآن هلمّ في معنى جرّشوا » [منقول من كلام ابن الأنباري ، وهو خطأ منه انتقده عليه الزجاجي (٤) في مختصره ، وقال : لم يقل أحد : إن هلمّ في معنى جرّشوا (٥)] ، وفيه دليل على ما قدّمته من أنّ الإعرابين المذكورين لم يقلهما [البصريون والكوفيون ، وإنّما قالهما ابن الأنباري قياساً على قولهم (٦)] (٧) في جاء زيد ركضاً .

وتقدير البيت الأول : فإن تجاوزت أرضاً مقفرة أي : ليس

-
- (١) ر ، ق : « لا تلحقه الضمائر البارزة » تحريف .
 (٢) البقرة : ١١١/٢ ، الأنبياء : ٢٤/٢١ .
 (٣) عجز البيت : « عليّ هضم الكشع ريتا المخلخل » وهو لامرئ القيس . ديوانه : ١٥ نوّليني من النوال وهو العطية ، والتضميم : الضامر .
 (٤) ر ، ق : « الزجاج » تحريف .
 (٥) ليست في د . وأثبتها عن سائر النسخ ور ، ق .
 (٦) جاءت : « قولهما » ولعل الصواب ما أثبت .
 (٧) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ ور ، ق .

بها أنيس رمت (١) بي تلك الأرض المقفرة إلى [أرض (٢)] أخرى مقفرة كتلك الأرض المقفرة ، [وجواب الشرط إمّا « رمت بي » أو البيت بعده إن° كانت « رمت » صفة لمقفرة (٣)] [ه : ٢٠٤] .

وأمّا البيتان الآخرا فمعناهما الثناء على قوم بالكرم والسيادة ، والعرب تمدح بالإطعام في الشتاء لأثته زمن يقل فيه الطعام، ويكثر الأكل لاحتباس الحرارة في الباطن (٤) ، والسدائف جمع سديفة (٥) ، وهي مفعول بمطعمين (٦) ، ومعناها شرائح (٧) سنام البعير المقطّع وغيره ممّا غلب عليه من (٨) السمن ، وقوله : ملّ° نيب أصله من النيب ، والنيب (٩) جمع ناب وهي الناقة (١٠) ، سمّيت بذلك لأثته

-
- (١) د ، ف ، ل : « رمت » تحريف . وما أثبت عن م ، ه ، ر ، ق .
(٢) زيادة عن ر . وليست في د وسائر النسخ وق .
(٣) زيادة عن ر ، ق ، ه . وليست في د وسائر النسخ .
(٤) « في الباطن » ليست في ف .
(٥) في اللسان (سديف : سدائف وسداف) .
(٦) ر ، ق ه : « للمطعمين » .
(٧) ه : « شرائح » تصحيف . في اللسان (شرح) : « الشرح والتشريح : قَطَعَ اللحم عن العضو قَطْعاً وقيل : قَطَعَ اللحم على العظم قطعاً والقطعة منه شَرْحَةٌ وشريحة ، وقيل : الشريحة : القطعة من اللحم المرَقَّعة . . . وكل سمين من اللحم ممتد فهو شريحة وشريح » .
(٨) « من » ليست في ر ، ق ، ه .
(٩) « والنيب » ليست في ه .
(١٠) جاء في اللسان (ينب) : « والدب والنيوب : الناقة المسينة ،

يَسْتَنْدِلُ عَلَى عَمْرٍاءَ بِنَابِهَا ، وَحَذَفَ نُونٌ مِنْ إِكْتِهَارِهِ أَرَادَ التَّخْفِيفَ
 حِينَ التَّقْيِ الْمُتَقَارِبَانَ ، وَهُمَا النُّونُ وَاللَّامُ ، وَتَعَذَّرَ الإِدْغَامَ لِأَنَّ
 السَّلَامَ سَاكِنَةً وَظَيْرَهُ قَوْلُهُمْ فِي بَنِي الْحَارِثِ : بِلْحَارِثِ ، وَهُوَ شَاذٌ ،
 وَالَّذِي فِي الْبَيْتِ أَشَدُّ مِنْهُ لِأَنَّ شَرْطَ هَذَا الْحَذْفِ أَنْ لَا تَكُونَ اللَّامُ
 مَدْغَمَةً فِيمَا بَعْدَهَا ، فَلَا يُقَالُ فِي بَنِي النَّجَارِ وَبَنِي النَّضِيرِ : بِنَجَّارٍ
 وَبِنَضِيرٍ ، وَعَلَّلَ ابْنُ جَنِي ذَلِكَ بِكَرَاهَةِ تَوَالِي الإِعْلَالَيْنِ (١) ، فَإِنَّ
 اللَّامَ قَدْ أُعْلِيَتْ بِإِدْغَامِهَا فِيمَا بَعْدَهَا ، أُعْلِيَتْ النُّونُ الَّتِي قَبْلَهَا
 بِالْحَذْفِ تَوَالِي الإِعْلَالَانِ (٢) ، وَقَدْ يَثْرُدُ بِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَسْتَجْتَبُ (٣)
 فِي الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ ، وَيَجَابُ بِأَنَّ كَثَلًا مِنَ الْمُتَضَائِفِينَ وَالْجَارِ
 وَالْمَجْرُورِ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ فَأَعْطِيَا (٤) حِكْمَهَا ، وَقَوْلُهُ : غَرَّأَ حَالٌ مِنَ
 النَّيِّبِ ، وَهُوَ جَمْعُ غَرَّاءَ (٥) كَحَمْرَاءَ وَحُمُرٍ وَسُودَاءَ وَسُودٍ ، وَفِي «الْجَاهِلِيَّةِ»
 خَبْرٌ كَانَ إِنْ قَدَّرْتَ نَاقِصَةً أَوْ مُتَعَلِّقَةً (٦) بِهَا إِنْ قَدَّرْتَ تَامَةً بِمَعْنَى
 وَجَدَ ، وَقَوْلُهُ : فَهَلَكْتُمْ جَرَّأً مُتَعَلِّقَ الْمَعْنَى (٧) بِقَوْلِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ،

← سَمَّوْهَا بِذَلِكَ حِينَ طَلَّقَ نَابِهَا وَعَظُمَ وَالنَّيُّوبُ كَالنَّابِ وَجَمْعُهَا

مَعًا أَنْيَابٌ وَنَيُّوبٌ وَنَيْبٌ « أ هـ .

(١) ر ، ق : « إِعْلَالَيْنِ » .

(٢) ر ، ق : « إِعْلَالَانِ » .

(٣) ق : « يَجْتَنِبُ » .

(٤) هـ : « وَأَعْطِي » تَحْرِيفٌ .

(٥) « وَهُوَ جَمْعُ غَرَّاءَ » لَيْسَتْ فِي ل .

(٦) ر ، ق : « مُتَعَلِّقَةٌ » تَحْرِيفٌ .

(٧) ق : « فِي الْمَعْنَى » .

أي (١) : كان سؤدد وائل في الجاهلية (٢) فما بعدها •

وإذ قد أتينا على حكاية (٣) كلام الناس وشرحه وبيان ما [ذكر (٤)]
فيه من نقدا (٥) فلنذكر ما ظهر لنا في توجيه هذا الكلام بتقدير كونه
عربياً ، فنقول : هلكم هذه هي القاصرة التي بمعنى أمت وتعال ،
إلا أن فيها تجويزين :

الأول : آتته ليس المراد بالإتيان هنا المجيء الحسي ، بل
الاستمرار على الشيء والمداومة (٦) عليه ، كما تقول : امش على هذا
الأمر ، وسر على هذا المنوال [ه : ٢٠٥] ومنه قوله تعالى :
« وَاَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى
الِهَتِكُمْ » (٧) ، المراد بالانطلاق ليس الذهاب الحسي بل انطلاق
الألسنة بالكلام ، ولهذا أعربوا أن تفسيرية وهي إنما تأتي بعد جملة
فيها معنى القول [دون حروفه (٨)] كقوله تعالى : « فَأَوْحَيْنَا
إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ » (٩) ، والمراد بالمشي ليس بالأقدام (١٠) ،

(١) د ، ل ، هـ : « ان » تحريف • وما أثبت عن م ، ر ، ق •

(٢) من « أي » الى « الجاهلية » ليس في ف •

(٣) « حكاية » ليست في ر ، ق •

(٤) زيادة عن ر ، ق وليست في د وسائر النسخ •

(٥) هـ : « نقل » • ف : « تقدير » وكلاهما تحريف •

(٦) ر ، ق : « والملازمة » •

(٧) ص : ٦ / ٣٨ •

(٨) زيادة عن ق • وليست في د وسائر النسخ ور •

(٩) المؤمنون : ٢٣ / ٢٧ •

(١٠) ر ، ق « على الأقدام » •

بل الاستمرار والدوام ، أي : دوموا على عبادة أصنامكم واحبسوا أنفسكم على ذلك •

الثاني : [أَكَّه (١)] ليس المراد الطلب حقيقة ، وإنما المراد الخبر ، وعبر عنه بصيغة الطلب كما في قوله تعالى : « وَكَلَّمْنَاكُمْ حَظَائِكُمْ (٢) » « فَلَئِمَّ مَدُّدٌ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا (٣) » ، و « جَرًّا » مصدر جَرَّه يَجْرُثُهُ إِذَا سَحَبَهُ ، ولكن (٤) ليس المراد الجرَّ الحِسِّيَّ ، بل المراد التعميم كما استعمل السحب بهذا المعنى ، ألا [ترى (٥)] أَكَّه يقال : هذا الحكم منسحب على كذا أي شامل له ؟ فإذا قيل : كان ذلك عام كذا وهَلَّمَّ جَرًّا فَكَلَّه قيل : واستمر ذلك في بقية الأعوام استمراراً ، فهو مصدر (٦) ، واستمر مستمراً فهو حال مؤكدة (٧) ، وذلك ماشٍ في جميع الصور ، وهذا هو الذي يفهمه الناس من هذا الكلام ، وبهذا التأويل ارتفع إشكال العطف ، فإنَّ هَلَّمَّ حيثُذا خبر (٨) ، وإشكال (٩) التزام

(١) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ ور ، ق •

(٢) العنكبوت : ١٢/٢٩ •

(٣) مريم : ٧٥/١٩ •

(٤) « ولكن » ليست في ف •

(٥) زيادة عن ر ، ق • وليست في د وسائر النسخ •

(٦) « فهو » مصدر « ليست في ر ، ق •

(٧) ر : « واستمر يستمر على الحال المؤكدة » تحريف • وفي ق : « واستمر مستمراً على الحال المؤكدة » •

(٨) ف : « رحر » تحريف •

(٩) ل : « واستعمال » • ف « واسعمال » وكلاهما تحريف •

إفراد الضمير ، إذ فاعل هكلم هذه مفرد أبداً ، كما تقول : واستمره
ذلك أو (١) واستمره ما ذكرته •

فإن قلت : قد اشتملت هذه التوجيهات التي وجهت بها هذه
المسألة على تقديرات كثيرة وتأويلات متعقدة (٢) ولم يُعهد في كلام
النحويين مثل ذلك ، قلت : ذلك لأَنَّك لم تقف لهم على كلام على (٣)
مسائل متعقدة (٤) مشكلة اجتمعت في مكان واحد ، ولو وقت لهم
على ذلك لوجدت (٥) في كلامهم (٦) مثل ذلك وأمثاله ، والله تعالى
أعلم ، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم •

(١) « أو » ليست في ر ، ق •

(٢) ر ، ق « متعددة » •

(٣) ر ، ق : « في » •

(٤) ر ، ق : « متعددة » •

(٥) ر ، ق : « ولو نظرت كلامهم لوجدت » •

(٦) « في كلامهم » ليس في ر ، ق •

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الإمام [هـ : ٢٠٦] العلامة (١) المحقق كمال الدين محمد الشهير بابن الهمام الحنفي رحمه الله تعالى :

الحمد لله ، اللهم صلِّ على سيّدنا محمد عبدك ونيك ورسولك محمد وآله وسلم ، وبعد :

فقد دخلت عليّ امرأة بورقة ذكرت أنّ رجلاً دفعها إليها يسأل الجواب عمّا فيها ، فنظرت فإذا فيها سؤال عن إعراب صلي الله عليه وآله وسلم : « كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمن سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم (٢) » .

هل « كلمتان » مبتدأ « وسبحان الله » الخبر أو قلبه ؟ وهل قول مَنْ يجيز (٣) « سبحان الله » للابتداء لتعريفه (٤) صحيح أم لا ؟ وهل قول مَنْ ردهم للزوم « سبحان الله » النصب صحيح أم لا ؟ وهل الحديث ممكناً تعدد (٥) فيه الخبر أم لا ؟ فكتب العبد

(١) هـ : « الامام العالم العلامة » .

(٢) العديد في صحيح مسلم ، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار برقم : ٣١ ، وفي سنن ابن ماجه ، كتاب الادب : ٣٠٨٦ .

(٣) هـ : « عين » .

(٤) ف ، ل ، م : « لتعريفه » .

(٥) د : « تعدد » تعريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

الضعيف على قلّة البضاعة وطول التّرك وعجّلة الكتابة في الوقت
ما نصّته :

الوجه الظاهر أنّ « سبحان الله » إلى آخره الخبر ، لأنّه
مؤخّر لفظاً ، والأصل عدم مخالفة اللفظ محكّه إلاّ لموجب يوجهه ،
وهو من قبيل الخبر المفرد بلا تعدّد ، لأنّ كلاً من « سبحان
الله » مع عامله المحذوف الأول والثاني مع معموله الثاني إنّما أُريد
لفظه ، والجُملة الكثيرة إذا أُريد لفظها فهي من قبيل المفرد الجامد ،
ولذا لا تتحمل ضميراً ولأنّه محطّ الفائدة بنفسه بخلاف عكسه ، فإنّه إنّما
يكون محطّها باعتبار وصفه ، ألا ترى أنّ في عكسه يكون الخبر « كلمتان » ؟
ومن البيّن أنّ ليس متعلق الفرض الإخبار من النبي صلى الله
عليه وآله وسلم عن سبحان الله الخ بأنّهما كلمتان ، بل بملاحظة
وصفه ، أعني : خفيفتان ثقيلتان حبيبتان فكان اعتبار سبحان الله الخ
خبراً أوّلي ، فهو مثال « هجّيرى أبي بكرٍ لا إله إلاّ
الله » ، ونحوه ممّا أوردوه مثلاً للإخبار بالجملة التي أُريد لفظها .

وأما منع كونه خبراً أو مبتدأ بسبب لزوم نصب [ه : ٢٦٨]
« سبحان الله » فإنّما يصدّر ممّن لم يفهم معنى قولنا : إنّما
أريد (١) بالجملة لفظها ، وعلامة إعراب الخبر في مثله وهو الرفع في
محلّه ، فالحاصل أنّ كلاً من حيث العربية يجوز ، وأما من حيث
[ه : ٢٠٧] الألوّية بالنظر إلى المعنى فكلمتان مبتدأ مسوّغ
بالأوصاف المختصة ، ونفخ « سبحان الله » وما بعده خبره ، وأما
جعل « سبحان الله » معرفة فإنّ أراد به حال كونه مراداً به (٢) معناه

(١) د : « يريد » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٢) ل : « في » تحريف .

فصحيح ، وتعريفه بالإضافة ، وهو ما كان المتكلم ذاكرةً مسبّحاً ،
وإنّ أراد (١) به حال كونه أُريد به مجرد لفظه على معنى أنّ
الكلمتين الموصوفتين بتعلق حبّ الله تعالى بهما هاتان اللقظتان اللتان
هما سبحان الله صادرتين من مرید معناهما وهو تنزيه الله تعالى فلا ،
فإنّ أنواع المعارف محصورة وليس هو منها ، إذ (٢) لم يرد على
هذا (٣) التقدير معنى الإضافة ولا خصوص (٤) النسبة التي باعتبارها
يحصّل التعريف ، فإن ادّعي أنّ من قبيل العلم بناء على أنّ كل
لفظ وضع ليدل على نفسه كما وضع ليدل على غيره كما ذكر ابن
الحاجب فليعلم أنّّه على تقدير صحة هذه الدعوى لم يُعط لهذا
الوضع حكم الوضع (٥) للدلالة على غيره ، ولذا (٦) لم يقل أحد
بأنّ (٧) كل لفظ مشترك وهو لازم من جعل كل لفظ وضع ليدل
على نفسه كما وضع ليدل على غيره ، فعلم أنّ إعطاء اسم المعرفة
والنكرة والمشارك وسائر الألقاب الاصطلاحية باعتبار الوضع للدلالة
على غيره ، والله سبحانه وتعالى أعلم •

(١) هـ : « أريد » •

(٢) كذا في ف • وفي د وسائر النسخ : « اذا » تحريف •

(٣) هـ : « بهذا » •

(٤) هـ : « حصول » •

(٥) « حكم الوضع » ليست في م •

(٦) د : « وكذا » • هـ : « ولهذا » • وما أثبت عن سائر النسخ •

(٧) م : « ان » •

ثم دفعت الورقة للمرأة ، ثم بعد أن مضى على هذا نحو من خمسة أشهر سمعت أن بعض الإخوان ذهب بجوابي هذا مقترناً بثلاثة أجوبة لأهل العصر مخالفة لجوابي ، وجواب رابع للذهاب إلى بعض ملوك الدنيا لما كان من أهل العلم والفهم في الاصطلاحات ليوقف على (١) خطأ المخطيء وإصابة المصيب ، وحاصل ذلك اتفاقهم على أن الوجه الذي رجحنته جعلوه متعيناً بناءً على أن محط الفائدة يتعين أن يكون « سبحان الله وبحمده » إلى آخره ، ومنهم من ذكر أوجهاً لإبطال قلبه :

منها : أن « سبحان الله » لزم الإضافة إلى مفرد ، فجرى مجرى الظروف ، والظرف لا يقع إلا خبراً ، ولأنه ملزوم النصب ، ولأنه مركب من معطوف ومعطوف عليه ، وهذه الأوجه الثلاثة يستقل بدفعها على ما في بعضها من [هـ : ٢٠٨] التحكم ما ذكرناه (٢) من أن الكلام الواقع خبراً إنما أريد به لفظه ، ومن أمثلتهم من (٣) ابتدائية المتعاطفين إذا أريد به مجرد اللفظ : « لا حول ولا قوة إلا بالله كُنزٌ من كنوز الجنة (٤) » .

ومنها : أن « سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم » كلمة ، إذ المراد بالكلمة في الحديث اللغوية ، فلو جعل مبتدأ لزم الإخبار

(١) هـ : « ليوقف به على » .

(٢) م : « من التحكم على ما ذكرناه » زيادة لا يقتضيها السياق .

(٣) هـ : « في » .

(٤) هو حديث شريف ، ذكره الامام أحمد بن حنبل في مسنده : ١٥٦/٥ (الطبعة الاولى) .

عمّا هو كلمة بألّفه كلمتان ، ولا يَخْفَى على سامع أنّ المراد اعتبار « سبحان الله وبحمده » كلمة و « سبحان الله العظيم » كلمة (١) ، فالجموع كما يصحّ أن يُعبّر عنه بكلمة كذلك يصحّ أن يُعبّر عن كل جملة منه بكلمة ، غير أنّه لما كان كلٌّ من الجملتين ، أعني « سبحان الله وبحمده وسبحان الله العظيم » - ممّا يستقلّ ذكرًا تامًا ويُفرد بالقصد إليه وبقوله اعتبر كلمة وعبّر عنهما بكلمتين ، على أنّ ما ذكره لازم على تقدير [جعل (٢)] « سبحان الله » الخبر كما هو لازم على تقدير (٣) [جعله مبتدأً ، لأنّه كما لا يصحّ أن يُخبر عمّا هو كلمة بألّفه كلمتان بما هو (٤) كلمة ، فإنّ الحاصل على تقدير كون « كلمتان » المبتدأ أنّ الكلمتين اللتين هما (٥) كذا وكذا هما الكلمة التي هي « سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم » .

وبجوابنا اندفع عن الشقّين لا بما قيل في جوابه : إنّ سبحان الله إلخ . . . تضمن عطفًا فيقوم مقام المتعدد ويخبر عنه بكلمتين ، وهذا إنّ أُريد به الكائن في « وبحمده » فهو (٦) على تقدير كونه خبراً محضاً ، وإلا فإنّ جعل « سبحان الله » نقل إلى الإنشاء (٧) - وإنّ

- (١) « كلمة » ليست في ل .
- (٢) « جعل » ليست في م .
- (٣) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .
- (٤) م : « بانه » .
- (٥) « هما » ليست في ل .
- (٦) « فهو » ليست في ف .
- (٧) د : « إلى أن الإنشاء » زيادة لا يقتضيهما السياق .

كان إخباراً - صيغة كصيغ العقود كبت ، وبحمده مع متعلقه خبراً لم يكن عطفاً عليه لأنه إنشاء ، وعلى تقدير حذف العطف ، أي : وسبحان الله وهو قليل ومختلف فيه ، وعلى تقدير صحتها لا يندفع السؤال ، فإن السائل قال (١) : المراد بالكلمة اللغوية ، فالمجموع من « سبحان الله » إلى آخر الكل كلمة ، ومعلوم أن وجود العطف في أثناء الكلام الكثير لا يمنع من إطلاق لفظ كلمة عليه ، أ [لا (٢)] ترى قولنا : له كلمة شاعر ، يعنون القصيدة ، لا يصح إلا (٣) أن تكون قصيدة لم يقع في مجموعها عطف ، أتشى يكون هذا ؟ وحينئذٍ فالمجموع من المتعاطفين كلمة ، فلا يخبر عنه بأنه كلمتان ، ويعود السؤال فلا يفيد إلا أن يعود إلى جواب (٤) ، الفقير إن شاء الله تعالى .

[هـ : ٢٠٩] ومنها : أن جعل المبتدأ « سبحان الله » الخ •• يفوت نكته ، وهي إرادة حصر الخبر في المبتدأ ، وأنت لا يخفى عنك أن الحصر إما أن يكون بالأداة أو بتقديم الخبر أو المعمول ، والتقديم إنما هو في جعل « سبحان الله وبحمده » المبتدأ والكلمتان (٥) ، الخبر ، فيصير من قبيل : « تسمي أنا » لا في جعل « كلمتان » المبتدأ و « سبحان الله » الخبر ، وهو مترادف إذ لا تقديم فيه ، وإذا لم يكن تقديم فإنما يجيء الحصر في المَعْرِفِ بلام الجنس للاستغراق لزوماً

(١) م : « على » تحريف •

(٢) زيادة عن ل وليست في د وسائر النسخ •

(٣) « إلا » ليست في م •

(٤) « جواب » ليست في م •

(٥) هـ : « وكلمتان » •

عقلياً ، كقولنا : العالم زيد" ، إذا جعلنا العالم مبتدأ ، واليمين على المدعى عليه ، فيفيد أن لا يمين على غيره بسبب جعل الكل عليه ، لأنه ليس وراء الكل شيء ، وكأنه ذهب عليه أن المذكور في الحديث الكلمتان الخفيفتان الحبيبتان سبحان الله الخ ، وليس مثله (١) بعجيب على الإنسان كما ذهب على الذاهب بجوابي ليرى غلظه آتني جعلت كون الفائدة في جعل « سبحان الله » مبتدأ باعتبار وصف الخبر لا نفسه وجهاً لردّ ابتدائية سبحان الله الخ . . . ، فأورد عليه لزوم عدم صحة « زيد رجل صالح » وأنا لست من هذا ، وإيما جعلته كما هو صريح (٢) في كتابتي وجه مرجوحته وألوية (٣) كونه خبراً فليرجع إلى نظر الكتابة (٤) ، غير أن النفس إذا ملئت بقصد (٥) الرد يقع لها نحو (٦) هذا السهو في الحسن ، وإذا كان المذكور في الحديث « كلمتان » بلا تعريف جنس استغراقي لم يكن حصر ، بل المراد الإخبار بسبحان (٧) الله وبحمده . . . إلخ عن الكلمتين الموصوفتين كما ارتضاه الكاتبون وجعله العبد الضعيف أولى الوجهين ، أو عن سبحان الله وبحمده بأنهما حبيبتان إلى الرحمن ثقيلتان في الميزان ، والمعنى

-
- (١) « مثله » ليست في م .
(٢) م : « صرح » تحريف .
(٣) م : « وألويته » تحريف .
(٤) هـ : « الكتاب » .
(٥) د : « بقصار » وما أثبت عن سائر النسخ .
(٦) د : « مثل » .
(٧) هـ : « لسبحان » تحريف .

أَنَّ اللفظ الذي عهدتموه وتقولونه وهو سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم له من المقدار عند الله أَكْثَرُهما كلمتان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمن، ولا يخفى أَكْثَرُ لا يراد (١) مطلق ثقلاً ما ومحبّة ما ، لأن ذلك معلوم للمؤمنين غير مجهول لهم في كلّ ذكر لله هذا وغيره أنه (٢) كذلك ، فلو أريد ذلك لم تكن الجملة (٣) الخبرية كلها مجدّدة فائدة عند السامعين ، سواء جعلت « سبحان الله » مبتدأً أو خبراً ، بل هي (٤) حينئذ بمنزلة « النار حارّة » ونحوه ، ومثله يجب صَوْنُ كلام بعض البلغاء عنه ، فكيف بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ؟ سواء [هـ : ٢١٠] جعلت تجدد الفائدة شرطاً لكون الجملة كلاماً أو لم تجعل ، فإن الذي لا يشترطه لا يقول : إنه قد حصل فائدة تامة ، إلا أَكْثَرُ لا يشترطها (٥) في مسمى الكلام اصطلاحاً ، وحينئذ يجب كون المراد زيادة ثقلاً وزيادة محبة ممّا لا يلزم كلّ مؤمن (٦) يعلم أَنَّ للذكر ثواباً ، وإذا ظهر أَنَّ كَلِمَةً من « ثقيلتان » [و (٧)] حبيبتان وسبحان الله وبحمده ، يَصْلُحُ مَحْطَةً فائدة يكون بها خبراً ،

(١) د : « ان يرد » ، م : « ان ل يرد » ، ف : « ان لا يرد » ، ل :

« ان له يرد » وكله تعريف . وما أثبت عن هـ .

(٢) م : « وانه » تعريف .

(٣) « الجملة » ليست في ل .

(٤) ل : « فهي » .

(٥) هـ : « يشترطها » .

(٦) هـ : « لا يلزم على كل مؤمن » .

(٧) زيادة عن م ، هـ . وليست في د ، ف ، ل .

ويزداد جعل « سبحان الله » مبتدأ [د : ٢٦٩] قدّم خبره بنكته بلاغية لأجلها قدّم الخبر ، وهي التشويق إلى المبتدأ ، وكلّما طال الخبر حسن هذا النوع ، لأنّ كلكما طال بذكر الأوصاف ازداد الشوق إلى المحدث عنه بها ، كما هو في الحديث الكريم حيث قال : « كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمن » فإنّ النفس كثر تشوقها (١) بذلك إلى سماع المحدث [عنه (٢)] بها ، فلم يجيء « سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم » إلا والنفس في غاية الشوق إلى سماعه ، فهو مثل قوله (٣) :

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا

شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

وهذا ما ذكره السكّاف الذين أعربوا « سبحان الله » مبتدأ ، ولم يرتضه من وجّه سمعه من أهل عصرنا بمثل ما أسمعك ، وأستغفر الله من شعلي سمعك بمثله ، ولولا ما فيه من كون محظّ الفائدة فيه يكون باعتبار وصف الخبر كما أسلفته في الجواب لكان أولى من جعل « كلمتان » مبتدأ ، وعسى أن يكون رجوعي عنه أولى ، لأنّ مراعاة مثل هذه النكته البلاغية هو الظاهر من تقديم الخبر

(١) ف ، ل ، م : « شوقها » .

(٢) زيادة عن ه . وليست في د وسائر النسخ .

(٣) هو محمد بن وهب ، والبيت بهذه النسبة في ديوان المعاني : ٢٨/١

والأغاني : ٤/١٩ - دار الثقافة بيروت - وزهر الآداب : ٦٦/٣

ومعاهد التنصيص : ٢١٥/١ . وورد اسمه في معاهد التنصيص

والأغاني : محمد بن وهيب .

حيثذا ، فلا يُعَدل عنه بعد ظهور بَطْلان انحصار محطِّ الفائدة في (١) « سبحان الله » ، وبهذا تمَّ ما يتعلَّق بالحديث ، بقي آتته وقع لي (٢) بقي كون « سبحان الله » إذا أريد لفظه معرفة ، لأنَّ المعارف أنواعها محصورة ، وليس هو منها كما هو مسطور في أصل جوابي ، فارجع إليه •

ثم قلت : فإن ادَّعي آتته يكون من قبيل العكس بناء على أنَّ كل لفظ وضع ليدل على نفسه كما وضع ليدل على غيره ، فليُعلم آتته على تقدير صحَّة هذه الدعوى لم يُعْط لهذا الوضع حكم الوضع لغيره ، ولذا صرَّح بآتته لا يصير كل لفظ مشتركاً [هـ : ٢١١] وهو لازم من وضع كل لفظ ليدل على نفسه ووضع ليدل على غيره ، فاعترض ذلك الأخ بآتته من قبيل العلم ، قال الرضي : « وهو عندهم (٣) من قبيل المنقول لأتته نقل من مدلول هو معنى إلى مدلول هو اللفظ » ، ولا يخفى عليك أنَّ حاصل هذا الاعتراض لم يزد على نسبة ما ذكرت آتته ممَّا يقال ، ولم أرَّضه إلى بعض النحاة آتته قال ، وخفي عليه آتتي أنقله عن خَلِّق (٤) ، غير أنَّ لي فيه بحثاً مكتتباً من نحو عشرين سنة مع القائلين به فبناء عليه ذكرت ما ذكرت •

وحاصل ذلك البحث كتبه عند نقل المحققين قول ابن الحاجب

-
- (١) « في » ليست في هـ •
 (٢) « لي » ليست في م •
 (٣) « وهو عندهم » ليست في م •
 (٤) م : « خلف » تصحيف •

في المنتهى (١) : « أكثر ما يطلق اللفظ على مدلول مغاير ، وقد يطلق والمراد اللفظ ، نحو : زيد مبتدأ و زي دلّ لأنهم لو وضعوا له أدنى إلى التسلسل (٢) ، ولو سلم فنفسه أولى ، يعني لو سلم أن (٣) لا يلزم (٤) لو وضعوا له ، فإذا أمكن أن يطلق ويراد به نفسه كان أولى » انتهى •

وذكر هنا أنّه موضوع فخلق (٥) لي فيه هذا ، وهو أنّ الحاجة هنا ليست إلّا إلى مجرد (٦) التعبير عن اللفظ وقد حصل بنفسه ، فإذا (٧) أمكن بطريق المجاز كان أولى ، لأنّه بطريق الوضع يثبت به معنى الاشتراك ، والمجاز خير منه ، ويتأنس هذا بأكثرنا إذا قلنا : زيد كذا وكذا فقليل ذلك الخبر يتبادر إرادة معنى غير لفظ إلى أن يذكر المسند فيرى غير صالح إلّا للفظ فيحكم به حينئذ للقرينة (٨) الملازمة (٩) للمسند ، فيتبادر (١٠) معنى على التعمين من مجرد الإطلاق

(١) ذكره في كشف الظنون : ١٨٥٣/٢ •

(٢) هـ : « اللبس » •

(٣) هـ : « انه » •

(٤) بعدهما في هـ : « اللبس » •

(٥) م : « فخلق » تصحيف •

(٦) ل : « الا أن بحد » تحريف •

(٧) ف ، ل ، م : « فان » •

(٨) هـ : « بقرينة » •

(٩) م : « اللازمة » •

(١٠) م : « فيتبادر » •

ظاهر في عدم تعدد الوضع للمعاني المتعددة لأنه لازم ذلك بحسب الأصل ، والغالب (٢) التردد والتوقف ، وقد أمكن جعله مجازاً علاقته الاشتراك في الصورة ، فيكون كإطلاق (٣) لفظ الفرس على المثال المنقوش في حائط •

فبناء على بحثي هذا معهم قلت في أصل جوابي : فليعلم أنك على تقدير صحة هذه الدعوى يعني لو تنزلنا عن هذا وقلنا : إنه وضع لنفسه لا يوصف باعتبار هذا الوضع بكونه معرفة لا (٤) نكرة ، بل الألقاب الاصطلاحية إنما يوصف بها اللفظ باعتبار الوضع للمعنى المغاير لأن ذلك الوضع هو القصدي ، وأما هذا الوضع [هـ : ٢١٢] فقد صرح من قال به من المحققين بأنه ليس بوضع قصدي ، ولذا (٥) صرح بأنه لا يكون اللفظ به مشتركاً ، فلما تعدد الوضع للمعاني المحتملة ولم يكن مشتركاً علم أنك لم يعتبر في إطلاق الألقاب الاصطلاحية إلا الوضع القصدي ، ثم هذا لا ينفي تعيّن (٦) المعنى والعلم (٧) به لأن المنفي الاصطلاح (٨) وهو لا يقتضي

(١) ف : « كان » تحريف •

(٢) م : « الغالب » •

(٣) ل : « لاطلاق » تحريف •

(٤) د ، ف ، ل ، م : « ولا » تحريف • وما أثبت عن هـ •

(٥) ل : « لا » تحريف •

(٦) د : « وكذا » • وما أثبت عن سائر النسخ •

(٧) د ، ف ، م : « تغير » تحريف • وما أثبت عن هـ •

(٨) م : « ولا العلم » •

(٩) م : « لأن المنفي الوصف الاصطلاح »

عدم تعيّن المعنى ، أ رأيت لو لم يُسَمَّ كل نوع باسم خاص أصلاً كما كان عند العرب قبل حدوث الاصطلاح أما كان يصح مبتدأ ؟ وكذا (١) جعلنا « سبحان الله » مراد مجرد لفظة مبتدأ مع نفي الحكم بأنه (٢) معرفة ولا نكرة كما ذكرنا ، لأن صحة الابتدائية والحديث محلث عنه إنما يقتضي تعيّن معناه كلياً كان ذلك المفهوم أو جزئياً لا تسميته ، وكم فكرة يتعين معناها (٣) في الاستعمال فتصير كمعنى المعرفة لا يتفاوتان إلا في أصل الوضع ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وقع سؤال في مجلس السلطان الملك الأشرف برسباني في مجلس قراءة (٤) للبخاري في شعبان (٥) سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة ، سئل عنه الإمام العلامة كمال الدين بن الهمام ، وصورة السؤال من قواعد السادة الحنفية على رأي (٦) المحققين منهم أن النفي والإثبات إذا تعارضا وكان المنفي (٧) ممّا (٨) يعلم بدليله ، وهو أن يكون صريحا في ردّ دعوى المثبت فإنه يقتضي على المثبت كالحكم في دعوى امرأة على زوجها أنه طلقها ثلاثاً ، وقالت : حصلت

- (١) كذا في د . وفي سائر النسخ : « ولذا » .
- (٢) هـ : « الحكم عليه بأنه » .
- (٣) هـ : « تتعين بمعناها » .
- (٤) هـ : « قرأه » .
- (٥) « في شعبان » ليست في هـ .
- (٦) هـ : « بل على رأي » زيادة لا يقتضيها السياق .
- (٧) كذا في هـ . وفي د وسائر النسخ : « النفي » .
- (٨) كذا في هـ ، هـ . وفي د ، ف ، ل : « ما » .

الفرقة بيني وبينه ، وقال الزوج استثنيت استثناء متصلًا بلفظ الطلاق ، فأتت المرأة بشاهدين فشهدا (١) على الزوج أنكه طلقها ثلاثًا ، قالوا (٢) : ما سمعناه استثنى ، قالوا : شهادتهم لا تعارض دعوى الزوج الاستثناء لأنه يجوز أن تقول : قال زيد كلاماً ولم (٣) أسمع ، فلا يكون صريحاً في ردِّ دعوى الزوج الاستثناء ، ولو قال الشهود : طلقها (٤) ، وما استثنى فشهدتهم صريحة (٥) في ردِّ دعوى الزوج (٦) ، أشكّل على هذا الأصل تفهيم الجهر بالبسمة استدلالاً بحديث أنس رضي الله عنه في رواية أنكه صكلى خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم [هـ : ٢١٣] قال : فلم أسمع يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم (٧) ، فأجاب الشيخ كمال الدين بما نصّه :

أما قوله : « إن المنفي (٨) إذا كان ممثلاً يعرف بدليله يقدم (٩) على الإثبات » فغير صحيح ، بل الثابت عندهم أنه يعارضه حتى إن

-
- (١) هـ : « شهدا » .
(٢) هـ : « وقالوا » .
(٣) هـ : « وان لم » .
(٤) ف : « وطلقها » تحريف .
(٥) كذا في هـ . وفي د وسائر النسخ : « صريح » تحريف .
(٦) من « الاستثناء » الى « الزوج » ليس في م .
(٧) انظر صحيح مسلم : ٢٩٩/١ . كتاب الصلاة . الحديث رقم : ٥٢٠٥٠ .
(٨) كذا في هـ . وفي د وسائر النسخ : « النفي » .
(٩) ل : « يقوم » تحريف .

لم يوجد مرجح من خارج تساقطاً ، وأمّا قوله في تفسير هذا المنفي (١) : إنه (٢) الذي يكون صريحاً في ردّ دعوى المثبت تمييزاً له عن قسيمه (٣) من المنفي (٤) الآخر « فمخالف لتفسيرهم له ، وكلمتهم (٥) في تفسيره إنما هي دائرة على أنّ المراد به كون المنفي ممّا يصح (٦) بناؤه على استصحاب عدم متقرر الثبوت معلوم ، بل أنّ يكون ثابتاً بالبينة بدليل دلّ على طروئه (٧) وأفادوا أنّ ليس المراد بالنافي ما فيه صورة المنفي بل ما كان مبقياً (٨) للأصل يعنون الحالة المقررة المعلوم ثبوتها وأنّ المثبت هو الذي يثبت الأمر العارض على تلك الحالة وإنّ لم يكن في أحد الدليلين صورة نفي أصلاً ، وعلى هذا حكموا بأنّ رواية إعتاق بريرة وزوجها عبد نافية لأكثها مبقية للحالة المعلوم ثبوتها ، ورواية عتقها وهو حرّ مثبتة لإفادتها وقوع العارض على ذلك الأصل ، فقدّموا هذه تقديماً للإثبات ، وإنما حكموا بأنّ رواية [د : ٢٧٠] تزوجه عليه السلام ميسّونة وهو حلال مثبتة ، ورواية تزوجه (٩) وهو محرم نافية ، للاتفاق على أنّ ليس المراد بالحلّ الذي تزوجها فيه على تلك الرواية الحلّ الأصلي ،

(١) « انه » ليست في م .

(٢) ف ، م : « قسيمه » .

(٣) هـ : « لتفسير قوله وكلمتهم » تحريف .

(٤) هـ : « كون المنفي ليس مما يصح » .

(٥) م : « ظرف » تحريف .

(٦) م : « منفيّاً » تصحيف .

(٧) ل : « تزويجه » تحريف .

بل الحِل الطارىء على الإحرام ، بمعنى أكتة تزوجها بعد ما حَلَّ من إحرامه ، فكان إحرامه عليه الصلاة والسلام أصلاً بالنسبة إليه للعلم بوقوعه وتقرُّره ، فكان المفيد له مفيداً للأصل فهو ناف (١) ، والمفيد للحل مفيد للعارض فكان مثبتاً ، فحكموا بمعارضته للنفي ثم رجحوها (٢) بالرأوي وهو ابن عباس على يزيد بن الأصم (٣) ، وما ذكره السائل ليس موافقهم فيما ذكروه ، بل لا يَبْعُدُ أكتة لا معنى في هذا المقام ، وأمّا ما ذكره من فرع الشهادة في الطلاق فظاهره أكتهم أوردوه تفرّيعاً على الأصل المذكور ، وهو تقديم النفي (٤) على ما زعم حيث قدم قول (٥) الشهود : « لم يستثنِ » على قول الزوج : استثنيت ، وليس كذلك ، بل إنما أوردوه شاهداً على معارضة هذا النفي [هـ : ٢١٤] للإثبات ، وكلام فخر الإسلام البزدوي صريح فيه ، وقبول الشهادة ووقوع الحرمة بالشهادة بهذا النفي بناء على أكتة ممّا يعارض الإثبات لأكتة لو لم يكن يعارضه لم تُقبَل الشهادة به أصلاً ، كما هو المشهور على الألسنة من أنّ الشهادة على النفي باطلة ، فلممّا كان بحيث يعارضه ويساويه تفرع قبول الشهادة عليه إذ لا خفاء في أنّ كل ما قامت به البيّنة وهو ممّا تصحّ به الشهادة

(١) « فهو ناك » ليست في م .

(٢) م : « رجحوا » .

(٣) انظر صحيح مسلم : ١٠٣١/٢ ، كتاب النكاح ، الحديث رقم ٤٦ ،

٤٧ ، ٤٨ .

(٤) هـ : « المنفي » .

(٥) م : « أقول » تحريف .

يقدم على دعوى المشهود عليه الضد أو النقيض ، فظهر أن تقديم النفي (١) هنا فرع المعارضة لمرجع الشهادة لا للنفي ، وكلام الناس غير خفي في هذا .

وأمّا قوله : أشكل على هذا الأصل نفيمهم الجهر بالبسملة فإن أراد بالأصل ما مهده (٢) من أن ذلك النوع من النفي مقدم على الإثبات فلا إشكال ، لأنّه قد قدم النفي على ذلك التقدير عند معارضة (٣) الإثبات ، وإنما الكلام في تحقيق المعارضة ، ولا شك أن رجلاً لو وازب الصلاة خلف رجل في الجهرية سنة كاملة ، وهو مع ذلك حريص على استعلام أحواله في الصلاة ، ثم يقول بعد عدم شكه (٤) في سماعه جهره فيما جهر به في القراءة (٥) : لم أسمعه قرأ كذا ، مع فرض أن ذلك الذي ذكر (٦) أنه لم يسمعه ليس ممثلاً يقرأ أحياناً ويترك (٧) غالباً بل مما (٨) هو مواظب عليه في كل جهريّة يادر إلى كل عاقل سمعه أن ذلك المصلي لم يجهر بذلك ، وكان أقل الأمر أنّه كقوله : لم يجهر بكذا ، وكل احتمال يروجه الوهم مع

(١) ه : « المنفي » .

(٢) د، ل، م : « بهذه » تعريف . وما أثبت عن ف ، ه .

(٣) ف ، ل : « معارضته » .

(٤) رسمت في د : « تسلمه » تعريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٥) ه : « القراءة » تعريف .

(٦) ف : « ذكره » .

(٧) م : « ويتركه » .

(٨) د ، ه : « بل هو مما » زيادة لا يقتضيها السياق .

هذه الحالة المفروضة من الراوي مما (١) يثبت (٢) العلم العادي فكيف يقرب مع العقل مع مواظبة أنس رضي الله عنه عشر سنين على الوجه المذكور مع مواظبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم [على (٣)] الجهر بالبسملة كونه لم يتفق مرة من ألف (٤) مرة أن يسمعه ؟ هذا (٥) محال عادة ، فكان قوله : لم أسمع كقوله : لم يجهر فعارض رواية الجهر •

وإن أراد أنه يرد على شقي مسألة الشهادة في الطلاق وهي (٦) ما إذا قال الشهود : لم نسمعه استثنى وقال هو : استثنيت حيث قدم دعوى الإثبات على قولهم ، غير أن في عبارة المورد قصوراً عن إفادة مراده ، فليس بشيء ، فإن قبول قولهم لعدم المعارضة بين قوله : استثنيت وقولهم (٧) : لم نسمع لجواز الاستثناء مع [ه : ٢١٥] عدم سماعه بأن يستثنى خفياً بحيث يُسمع نفسه ومن توجه لاستعلام (٨) حاله ، فإذا كانا مما يجتمعان أعني الاستثناء وعدم

-
- (١) ف : « لم » تحريف •
(٢) د ، ل : « يشته » ، م : « يشته » ، ف : « يشته » وكله تحريف •
ه : « يستثبته » • ولعل ما أثبت هو الصواب •
(٣) زيادة عن ه • وليست في د وسائر النسخ •
(٤) ه : « الآن » تحريف • وفي د وسائر النسخ : « آلف » تحريف • ولعل ما أثبت هو الصواب •
(٥) ه : « فذا » •
(٦) ه : « وهو » •
(٧) ل : « وبين قولهم » •
(٨) م : « الاستعلام » تحريف •

السماع لم تكن شهادتهما تعارض دعواه ، وأين هذا من قول القائل :
جهر مع قول (١) المصغي إليه في عمره : لم أسمع ، قد (٢) بيّنّا ثبوت
المعارضة فيه بما لم يبق بعده إلاّ الشعب المحرم .

وإنما كان الإشكال يرد على مسألة الشهادة لو كان الزوج قد
قال : جهرت بالاستثناء فقال المتوجهون إليه للشهادة (٣) لم نسمعه ،
وحكمها على هذا التقدير غير مذكور ، ولنا أن نقول على هذا التقدير:
تقدم (٤) الشهادة ويحكم بالفرقة .

وإذ قد ظهر أنّ ما وقع في هذا السؤال من تمهيد الأصل وإيراد
التفريع عليه ثم إيراد الإشكال كله خطأ مع نسبتي ذلك إلى الكتابة
لا إلى المورد ، فإني لم أعلم أنّ الكتابة كتابته ، ولا حول ولا قوة
إلا بالله العلي العظيم .

في معجم الأدباء لياقوت الحموي (٥) :

قال (٦) أبو سعيد الضرير : سأني أبو دلف عن بيت امرئ
القيس (٧) :

كَبِكَرِ الْمُتَقَانَةَ الْبَيَاضِ بِصُفْرَةٍ

- (١) « قول » ليست في ف .
- (٢) هـ : « قد » .
- (٣) بعدها في هـ : « عليه » .
- (٤) بعدها في هـ : « إليه » .
- (٥) معجم الأدباء : ٢٥/ وديوان أبي تمام بشرح التبريزي : ٥٩/٢ .
- (٦) المعجم : « وقال » .
- (٧) عجز البيت : « غَدَّاهَا تَمِيرُ الْمَاءِ غَيْرَ الْمَحْلَلِ » وهو في ديوانه :



قال : أخبرني عن البِكر ، المقناة أم غيرها ؟ قلت (١) : هي هِي ، قال : أضيف الشيء إلى صفته ؟ قلت : نعم ، قال : فأين ؟ قلت : قال (٢) الله تعالى : « وَكَدَارُ الْآخِرَةِ (٣) » فأضاف الدار إلى الآخرة ، وهي هي بعينها ، والدليل على ذلك أَنَّهُ قال في سورة أخرى « تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ (٤) » قال : أريد أشهر (٥) من هذا ، فأشدته لجرير (٦) :

يَا ضَبُّ إِنَّ هَوَى الْقَيْثُونَ أَضَلَّكُمْ
كضلالِ شِيعَةِ أَعْوَرَ الدَّجَالِ

وفيه قال (٧) :

قرأت بخط عبد السلام البَصْرِيِّ في كتاب محمد بن أبي الأزهر ، قال : حدثني وهب بن إبراهيم خال عبَّيد الله بن سليمان

← ١٦ والشعر والشعراء : ٥٣٣ والمختص : ١٤٤/٩ وشرح المفصل : ٩١/٦ . والبِكر : البيضة الأولى من بيض النعام ، والمقناة : المخالطة والنمير : الماء العذب .

- (١) المعجم : « قال : قلت » .
- (٢) هـ والمعجم : « قد قال » .
- (٣) يوسف : ١٠٩/١٢ ، النحل : ٣٠/١٦ .
- (٤) القصص : ٨٣/٢٨ . والآية في المعجم : « ولدار الآخرة » . ومن قوله : « وهي هي » إلى نهاية الآية ليس في م .
- (٥) ف ، ل : « أشهى » تحريف . وفي المعجم : « أشفى » .
- (٦) ديوانه : ٩٦٢ . وصَبَّيةٌ حِيٌّ من العرب .
- (٧) معجم الأدباء : ١٨/٣ - ٢١ ونكت الهميان في نكت العميان : ٩٨-٩٧ .

ابن وهب ، قال : كنتُ يوماً بنيسابور في مجلس أبي سعيد أحمد بن خالد الضير (١) ، وكان أبو سعيد عالماً باللغة (٢) [هـ : ٢١٦] إذْ هجم علينا مجنون من أهل قمّ (٣) ، فسقط على جماعة من أهل المجلس ، فاضطرب الناس لسقطته ووثبَ أبو سعيد لا يشكُّ أنّ آفة قد (٤) لحقتنا [من سقوط جدارٍ أو شرود بهيمة] (٥) [فلمّا رآه (٦) المجنون] (٧) على تلك الحال (٨) قال : الحمد لله رب العالمين ، على رسلك يا شيخ لا ترع ، آذاني هؤلاء الصبيان ، وأخرجوني عن طبعي إلى ما لا أستحسنه (٩) من غيري ، فقال أبو سعيد : امنعوا (١٠) عنه عافاكم الله ، فوثبنا فشرّدنا (١١) من كان (١١)

-
- (١) المعجم : « في مجلس أبي سعيد المكفوف » .
 - (٢) جاء بعدها في المعجم : « جداً » .
 - (٣) قال ياقوت في معجم البلدان : ١٧٥/٤ « قم بالضم وتشديد الميم وهي فارسية ، مدينة تذكر مع قاشان » .
 - (٤) « قد » ليست في المعجم .
 - (٥) زيادة عن هـ والمعجم وليست في د وسائر النسخ .
 - (٦) ل : « رأنا » .
 - (٧) زيادة عن هـ ، ل ، المعجم . وليست في د ، ف ، م .
 - (٨) ف ، ل : « الحالة » .
 - (٩) م : « تستحسنه » .
 - (١٠) المعجم : « امتنعوا » تحريف .
 - (١١) المعجم : « وشرّدنا » .
 - (١٢) المعجم : « من مكان » تحريف .

ورجعنا ، فسكت ساعة لا يتكلم إلى أن عدنا إلى ما كتبنا فيه من
المذاكرة ، وابتدأ بعضنا يقرأ (١) قصيدة من شعر نَهْشَل بن جرير
التميمي حتى بلغ قوله :

غلامان خاضا الموتَ من كلِّ جانبٍ

فآبا ولم تعقد وراءهما يد

متى يلتقيا قرناً فلا بدَّ أثنه

سيلقاه مكروهٌ من الموتِ أسود

فما استتم هذا البيت حتى قال : قِفْ يا أيها القارئ ، تتجاوز
المعنى ولا تسأل عنه ؟ ما معنى قوله : ولم تعقد وراءهما يد ؟ فأمسك
مَنْ حضر عن القول ، فقال : قل يا شيخ ، فإنك المنظور إليه
والمقتدى به ، فقال أبو سعيد : يقول إنهما رميا بأنفسهما في الحرب
أقصى مراميها (٢) ورجعا موفورين (٣) لم يؤسرا فتعقد أيديهما
كتنفاً ، فقال : يا شيخ أترضى لنفسك بهذا الجواب ؟ فأنكرنا ذلك
على المجنون ، فنظر بعضنا إلى بعض ، فقال له (٤) أبو سعيد : هذا
الذي عدنا ، فما عندك (٥) ؟ فقال : المعنى يا شيخ : آبا ولم تعقد
يد بمثل فعلها بعدهما ، لأنهما فعلا ما لم يفعله أحد ، كما قال
الشاعر (٦) :

(١) المعجم : « بقراءة » .

(٢) هـ : « مراميها » .

(٣) « موفورين » ليست في ف .

(٤) « له » ليست في ف والمعجم .

(٥) م : « فما الذي عندك » .

(٦) أورد أبو هلال العسكري البيهقي في ديوان المعاني : ٤٤/١ - ٤٥
بلا نسبة .

فتى (١) إذا عَدَّتْ تَمِيمٌ مَعَا
 سَادَاتِهَا (٢) عَدُوَّهُ (٣) بِالْخِنِصْرِ
 أَلْبَسَهُ اللَّهُ ثِيَابَ التَّيْدِ (٤)
 فَلَمْ تَطُلْ عَنْهُ وَلَمْ تَقْصُرْ
 أَي : خَلِقَتْ لَهُ ، وَقَرِيبٌ (٥) مِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ :
 قَوْمِي بَنُو مَذْحِجٍ مِنْ خَيْرِ الْأُمَمِ
 لَا يَصْعَدُونَ قَدَمًا عَلَى قَدَمٍ

يعنى آكثهم يتقدمون الناس ولا [د : ٢٧١] يطؤون على عقب
 أحد ، وهذا نفعاً ما لم يفعله (٦) أحد ، فلقد رأيت أبا سعيد وقد
 أحمر وجهه واستحى من أصحابه ، ثم غطى المجنون رأسه وخرج
 وهو يقول : يتصدرون فيغشون (٧) الناس من أنفسهم ، فقال أبو
 سعيد بعد خروجه : اطلبوه ، فإتني أظننه إبليس ، فطلبناه فلم

- (١) كذا في ديوان المعاني ، وفي د وسائر النسخ والمعجم ونكت الهميان :
 « قوم » تحريف .
 (٢) في ديوان المعاني : « ساداتها » .
 (٣) د ، ف نكت الهميان : « عدوهم » تحريف . وما أثبت عن ل ، م ، ه ،
 معجم الأدباء ، ديوان المعاني .
 (٤) في ديوان المعاني : « العلاء » .
 (٥) د : « وقرب » . وما أثبت عن سائر النسخ والمعجم .
 (٦) المعجم : « يعطه » .
 (٧) المعجم : « ويفرون » .

نظّمه به [هـ : ٢١٧] • وفيه أيضاً (١) :

قال : وحدّث (٢) محمد بن إسحاق النّديم (٣) ، قال : لما أراد المتوكّل أن يتخذ المؤدّيين لوكدّه جعل ذلك إلى إيتاخ كاتبه أن يتولى ذلك ، فبعث إلى الطّشوّال والأحمر وابن قادم وأبي عَصِيْدَة (٤) وغيرهم من أدباء ذلك العصر ، فأحضرهم مجلسه ، وجاء أبو عَصِيْدَة فقعده في آخر الناس ، فقال له مَنْ قَرَّبَ منه : لو ارتفعتَ فقال : بل اجلس حيث انتهى بي المجلس ، فلمّا اجتمعوا قال لهم الكاتب : لو تذاكرتم وقفنا على موضعكم من العلم واخترنا فألقوا بينهم بيت ابن عنقاء الفزاريّ (٥) :

ذَرِينِي إِتْمًا خَطِّي وَصَوْبِي

عَلَيَّ وَإِنَّ مَا أَنْفَقْتَ مَالٌ

-
- (١) معجم الأدباء : ٢٢٨ وفهرست ابن النّديم : ١١٥ ومجلس العلماء : ٦١ ونزهة الألباء ٢٠٨ وإنباه الرواة : ٨٥/١ والدرر : ٦٩/٢ •
- (٢) « وحدّث » ليست في ل •
- (٣) بعد ذلك في المعجم : « قال : كان أبو عَصِيْدَة وابن قادم يؤدبان ولبد المتوكّل » •
- (٤) بعدها في المعجم : « هذا » •
- (٥) كذا ورد اسمه في د وسائر النسخ والمعجم والصواب : ابن غلفاء ، وورد البيت منسوباً الى أوس بن غلفاء في نوادر أبي زيد : ٤٦ والشعر والشعراء : ٦٣٦ وشرح السبع الطوال : ٥٢٢ والمقاصد للعيني : ٢٤٩/٤ والدرر : ٦٩/٢ والغزاة : ٥١٥/٣ • وجاء بلا نسبة في مجاز القرآن : ٢٤١/١ والأضداد : ١٩٧ والمحتسب : ٢٠/٢ والهمع : ٥٣/٢ • وصوبى أي صوابي •

فقالوا : ارتفع مال يائهما إذ (١) كانت بمعنى الذي ، ثم سكتوا فقال لهم أبو عبيدة (٢) من آخر الناس : هذا الإعراب فما المعنى ؟ [فأحجم الناس عن القول ، فقليل (٣) : فما المعنى (٤)] قال : أراد ما لو مَّكَّ إيَّاي وإنَّ ما أنفقت مالاً ولم أُنْفِقْ عِرْضاً ؟ فالمال لا ألام على إنفاقه ، فجاءه خادم صدر المجلس فأخذ بيده (٥) حتى تخطى به إلى أعلاه ، وقال له : ليس هذا موضعك ، فقال : لأنَّ أكون في مجلس أرفع (٦) منه إلا أعلاه أحبُّ إليَّ من أن أكون في مجلس أخطُّ عنه ، فاختبر هو وابن قادم . وفيه أيضاً (٧) :

حدث ابن عساكر في تاريخه بإسناد رفعه إلى إبراهيم بن أبي محمد اليزيدي عن أبيه (٨) ، قال : كنت مع أبي عمرو بن العلاء في مجلس (٩) إبراهيم بن عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب ، فسأل عن رجل من أصحابه فقده ، فقال لبعض من حضره ،

-
- (١) المعجم : « اذا » تحريف .
(٢) المعجم : « أحمد بن عبيد » .
(٣) ل ، المعجم : « فقليل له » .
(٤) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والمعجم .
(٥) م : « به » .
(٦) كذا في المعجم وفي د وسائر النسخ : « ارتفع » .
(٧) معجم الأدباء : ٩٨/٢ .
(٨) المعجم : « إبراهيم بن أبي أحمد عن أبيه » تحريف . وانظر ترجمة أبي محمد اليزيدي في إنباه الرواة : ٣٠/٤ وابنه إبراهيم : ١٨٩/١ .
(٩) من « إبراهيم » الى « مجلس » ليست في م .

أذهب فسكّل° (١) ، عنه ، فرجع فقال : تركته يريد أن يموت ، فضحك (٢) ،
 بعض القوم وقال : في الدنيا إنسان° يريد أن يموت ؟ فقال إبراهيم :
 لقد ضحكتم منها غريبة (٣) ، إن° (٤) « يريد » ههنا في معنى (٥)
 « يكاد » ، قال الله تعالى : « جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْتَقِضَ » (٦) أي :
 يكاد (٧) ، قال (٨) : فقال أبو عمرو بن العلاء : لا تزال بخير ما دام
 فينا مثلك [هـ : ٢١٨] °

وفيه (٩) :

قال ثعلب : الذي لا يُنسب إليه إلاّ كنه لا يتم إلاّ بصِلَة ،
 والعرب لا تنسبُ إلاّ إلى اسم تامّ ، والذي وما بعده حكاية ،
 والحكاية لا يُنسب إليها لئلا تتغير ، قال : وسئل ابن قادم
 عنها وأنا غائب بفارس ، فقال : اللذوّري° (١٠) ، فلمّا قدِمَت سئلت
 عنها فقلت : لا يُنسب إليه ، وأتيت بهذه العلة فبلغته ، فلمّا اجتمعنا

-
- (١) المعجم : « فاسأل » .
 (٢) جاء بعدها في المعجم : « منه » .
 (٣) المعجم : « عربيّة » .
 (٤) المعجم : « إذ » .
 (٥) المعجم : « بمعنى » .
 (٦) « الكهف » : ٧٧/١٨ .
 (٧) « أي يكاد » ليست في المعجم .
 (٨) « قال » ليست في ل .
 (٩) معجم الأدباء : ١١٠/٥ .
 (١٠) كذا في ه والمعجم . وفي د وسائر النسخ : « اللذونني » تحريف .

تجاذبنا ثم رجع إلي قولي (١) .

وفيه (٢) :

قال ثعلب : كنت أصير (٣) إلى الريّياشي لأسمع منه (٤) ، فقال لي يوماً وقد قرىء عليه (٥) :

ما تَنْقِمُ الحَرْبُ العَوَانُ مِنِّي

بازِلَ عامَينِ حَدِيثَ سِنِّي

لمِثْلِ هذا وَلَدَتْنِي أُمِّي

كيف تقول : بازلٌ أو بازلٌ ؟ فقلت : أتقول لي هذا في العربية ؟
إنّما أقصدك لغير هذا ، يروى بازلٌ وبازلٍ وبازلٍ ، الرفع على الاستئناف (٦) والخفض على الإلتباع والنصب على الحال ، فاستحيى (٧) وأمسك .

-
- (١) د ، م « قوله » وما أثبت عن ف ، ل ، ه ، المعجم .
(٢) معجم الأدباء : ١١٠/٥ وشرح أبيات المغني للبغدادي : ٢٥٥/١ .
(٣) شرح أبيات المغني : « أسير » .
(٤) بعدها في المعجم : « وكان نقي العلم » .
(٥) نسب الرجز الى أبي جهن في كتاب الأمثال : ٤٤ وأمالي ابن الشجري : ٢٧٦/١ واللسان (عون) والخزانة : ٥٣٤/٤ وأنشد ابن منظور البيتين الأولين في اللسان (نقم) ونسبهما الى علي بن أبي طالب ، ووردت الأبيات بلا نسبة في الكامل : ٨٥/٣ والمقتضب : ٢١٨/١ والممتع : ٦٩٦ والمغني : ٧٥٩ . والحرب العوان : هي الحرب التي قوتل فيها مرة بعد مرة كأنهم جعلوا الأولى بكرةً ، وبزل البعير : انشق نابه وذلك في السنة التاسعة .
(٦) د : « الاستثناء » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والمعجم .
(٧) ف : « قال : فاستحيى » .

وفيه (١) :

قال ثعلب : بعث إليَّ عبيد الله ابن أخت أبي الوزير رُقْعَةً فيها خطُّ المبرد : « ضَرَبْتَهُ بِبِلَا سَيْفٍ » قال : أيجوز هذا ؟ فوجَّهت إليه لا والله ما سمعت بهذا ، هذا (٢) خطأ البتة لأنَّ لا (٣) التبرئة لا يقع عليها خافض ولا غيره ، لأنَّها أداة وما تقع أداة على أداة •

وفيه (٤) :

قال العَجَّوزي : صرَّت إلى المبرد مع القاسم والحسن ابنيَّ عبيد الله بن سليمان بن وهب فقال لي القاسم : سكته عن شيء من الشعر ، فقلت : ما تقول أعزَّك الله في قول أوس (٥) :

وَعَافِيهَا عَنِ وَصَلِهَا الشَّيْبُ إِثْمَهُ

شَفِيعٌ إِلَى بَعْضِ الْخُدُودِ مُدْرَبٌ [هـ : ٢١٩]

فقال بعد ما (٦) تمكث وتمهل وتمطِّق : يريد أنَّ النساءَ أنيسنَ به فصرنَ لا يستترن منه ، ثم صرنا إلى ثعلب ، فلمَّا غصَّ المجلس سألته عن البيت فقال : قال لنا ابن الأعرابي :
إِنَّ الهَاءَ فِي « إِيَّاهُ » لِلشَّبَابِ وَإِنَّ (٧) لَمْ يَجْرَ لَهُ ذِكْرُ لَأَنَّ

(١) معجم الأدباء : ١١٤/٥ •

(٢) المعجم : « قال أبو العباس : هذا ٠٠ » •

(٣) « لا » ليست في ف ، ل ، م •

(٤) معجم الأدباء : ١١٤/٥ •

(٥) ديوان أوس بن حجر : ٥ •

(٦) « ما » ليست في المعجم •

(٧) د ، هـ : « وانه » وما أثبت عن سائر النسخ والمعجم •

علم ، والتفتت إلى الحسن والقاسم فقلت : أين صاحبنا من صاحبكم ؟

وفيه (١) :

حدث محمد بن رستم الطَّبْرِيّ قال : أخبرنا أبو عثمان المازني ، قال : كنت عند سعيد بن مسعدة الأَخْفَش أنا وأبو الفضل الرِّيَاشِي ، فقال الأَخْفَش : إن « مُنْذُ » إذا رُفِعَ بها فهي اسمٌ مبتدأ وما بعدها خبرها ، كقولك : ما رأيتهُ مُنْذُ يومان ، فإذا خَفَضَ بها فهي حرف معنى (٢) ليس باسم ، كقولك : ما رأيتهُ مُنْذُ اليومِ ، فقال له الرِّيَاشِي : فلمَ لا تكون في الموضعين اسماً ؟ فقد نرى الأسماء تنصب وتخفض ، كقولك : هذا ضاربٌ زيداً غداً وضاربٌ زيدٍ أمسٍ ، فلمَ لا تكون بهذه المنزلة (٣) ؟ فلم يأتِ الأَخْفَشُ بِمُتَّقِنٍ ، قال أبو عثمان : فقلت له : لا تشبهُ « مند » ما ذكرت لَأَكْثَرًا (٤) لم نَرَ الأسماء هكذا تلزم موضعاً إلا (٥) إذا ضارعت حروف المعاني ، نحو : أين وكيف ، فكذلك « مند » هي مضارعة لحروف المعاني فلزمت موضعاً واحداً ، قال الطَّبْرِيّ : فقال ابن أبي

(١) معجم الأدياء : ١٢٣/٧ وأمالِي الزجَاجِي : ١٤٤ .

(٢) د ، ف ، ل ، م : « يعني » تحريف . وما أثبت عن المعجم والأمالِي وهـ .
والعبارة في المعجم : « فإذا خَفَضَ بها كقولك : ما رأيتهُ مند اليومِ
فحرف معنى » .

(٣) الأمالِي : « فلم لا تكون مذ بهذه المنزلة » .

(٤) الأمالِي : « ما ذكرت من الأسماء لانا » .

(٥) م ، هـ ، الأمالِي : « موضعاً واحداً إلا » .

زُرْعَة للمازني : أفرايت حروف (١) المعاني تعمل عملين مختلفين (٢)
متضادين ؟ قال : نعم ، كقولك : قامَ القومُ حاشا زيدٍ ، وحاشا
زيداً ، وعلى زيدٍ ثوبٌ ، وعلا زيدٌ الفرس ، فتكون مرةً حرفاً ومرةً
فعالاً بلفظ واحد .

قال ياقوت (٣) :

نقلت من خطِّ الشيخ أبي سعيد البُستي في كتاب ألفه ،
قال (٤) : قال الأستاذ أبو العلاء الحسين بن محمد بن سهلويه (٥) في
كتابه الذي سمَّاه أجناس الجواهر : كنت بمدينة السلام أختلف إلى
أبي علي الفارسي (٦) النحوي ، وكان السلطان رسم له أن ينتصب
في (٧) كل أسبوع يومين لتصحيح كتاب التذكرة لخزانة كافي
الكفاة (٨) ، فكتبتا إذا قرأنا أوراقاً منه تجارينا (٩) في فنون

-
- (١) الأمالي : « حرف » تعريف .
(٢) « مختلفين » ليست في الأمالي .
(٣) معجم الأدياب : ٢٤٢/٧ - ٢٤٧ والخزانة : ٢٣٨/٤ وشرح أبيات
المغني للبيدادي : ٦٠/٣ .
(٤) تجاوز السيوطي هنا من معجم الأدياب ما يقرب من ثلاثة أسطر .
(٥) المعجم : « مهرويه » .
(٦) ف ، ل : « إلى الشيخ أبي علي الفارسي » وفي المعجم : « الفارسي
النحوي » .
(٧) المعجم والخزانة وشرح أبيات المغني : « أن ينتصب لي في .. » .
(٨) هو كتاب في الأدب والنوادر والتواريخ ، يدخل في اثني عشر مجلداً .
انظر فوات الوفيات : ٣٧٧/٢ .
(٩) م : « تجاوزنا » .

الأدب (١) ، واجتينا من فوائده (٢) ثمار الألياب ، ورَتَعْنَا في رياض
الفاظه ومعانيه ، والتقطنا [ه : ٢٢٠] الدرر المنثور من سِقَاط
فيه ، فأجرى يوماً بعض الحاضرين ذِكْر الأَصْمعي وأَسْرَف في الثناء
عليه ، وفضَّله على أعيان العلماء في أيَّامه ، فرأيت - رحمه الله -
اكالمنكر لما كان يورده ، وكان فيما ذكر من محاسنه ونَشْر من
فضائله أن قال : مَنْ ذَا الَّذِي يَجْسُر أن يخطئ الفحول من
الشعراء غيره ؟ فقال أبو علي : وما الذي رده عليهم ؟ فقال الرجل :
أنكر على ذي الرثمة مع إحاطته بلغة العرب ومعانيها ، وفضَّل معرفته
باغراضها ومراميتها ، وأكثه سلك نهج (٣) الأوائل في وصف المفاوز
إذا لعب السراب فيها ، ورَقَص الآل في فواحيها ، وونعت الحرباء (٤)
وقد سنح على جذله (٥) ، والظلم وكيف [ينفر (٦)] من ظلك ،

-
- (١) هـ والخزانة وشرح أبيات المغني : « الآداب » .
(٢) الخزانة وشرح أبيات المغني : « فوائد » .
(٣) م : « منهج » .
(٤) المعجم : « الجريال » تحريف . والجريال : الخمر الشديدة الحمرة ،
والجريال فرس قيس بن زهير ، والحرباء ذكر أم حبيبن .
(٥) المعجم : « وقد سبج على جذله » تصحيف . قال في اللسان (سنح) :
« وسنح لي رأي وشعر : عرض لي أو تيسر » والجذل : جمع
جديل وهو جبل مفتول من آدم أو شعر يكون في عنق البعير أو الناقة .
(٦) ليست في د ، ف ، م . وفي ل : « نفر » وما أثبت عن هـ والمعجم
والخزانة .

[وذكر الركب (١)] وقد مالت طُـكـلـاهـمـ من غلبة المنام (٢) حتى
 كآتهم صرعتهم ككوس المدام ، فطبّق مفصّل الإصابة في كلِّ
 باب ، وسأوى الصّدر الأوّل من أرباب الفصاحة ، وجارى القروم (٣)
 البزّال من أصحاب البلاغة ، فقال له أبو علي (٤) : وما الذي أنكـر
 على ذي الرّمّة ؟ فقال : قوله (٥) :

وَقَفْنَا فَقَلْنَا إِيَّهٍ عَنْ أُمَّ سَالِمٍ

لأنه كان يجب أن ينوّنه ، فقال : أمّا هذا فالأصمعي مخطيء
 فيه وذو الرّمّة مصيب ، والعجب أن يعقوب بن السكّيت قد وقع
 عليه هذا السّهو في بعض ما أنشده ، فقلت : إن رأى الشيخ أن

-
- (١) زيادة عن هـ والمعجم والخزانة . وليست في د وسائر النسخ .
 (٢) د ، ف ، ل : « المدام » ، م : « المدام » وكلاهما تحريف . وما أثبت
 عن هـ والمعجم والخزانة .
 (٣) هـ : « القرون » . قرّن القوم : سيدهم . والقزوم جمع قرم وهو
 الفحل الذي يترك من الركوب والعمل ويودع للفحلة .
 (٤) المعجم : « فقال له الشيخ أبو علي » .
 (٥) عجز البيت : « وكيف بتكليم الديار البلاقع » وهو في ديوان ذي
 الرمة : ٤٤٥ وإصلاح المنطق : ٢٩١ ومجالس ثعلب : ٢٢٨ وشرح
 المنفصل : ٣١/٤ ، ٧١/٩ ، ٣٠/٩ والخزانة : ١٩/٣ . وورد البيت
 بلا نسبة في معاني القرآن : ١٢١/٢ والمقتضب : ١٧٩/٣ وشرح
 الملوكي في التصريف : ١٩٣ . والبلاقع : التي ارتحل عنها سكانها
 فهي خالية .

يصدع لنا بجكيلة (١) هذا الخطأ تفضل به ، فأمل علينا :

أنشد ابن السكيت لأعرابي من بني أسد (٢) :

وقائِلةٍ أَسَيْتَ فَقُلْتَ جَنِيرٌ
أَسِيٌّ إِيَّيْ مِنْ ذَاكَ إِيَّاهُ
أَصَابَهُمُ الْحِمَى وَهُمْ عَوَافٍ
وَكَنَّ عَلَيْهِمُ نَحْسًا لَعْنَهُ
فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدَأٌ وَلَمَّا
فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ وَلَمْ يُجِيبْنَهُ
وَكَيفَ تُجِيبُ أَصْدَاءَ وَهَامٍ
وَأَبْدَانَ بَدْرِنَ وَمَا نَخِرْتَهُ

قال يعقوب : قوله : جَنِيرٌ أَي : حقاً ، وهي مخفوضة غير منونة فاحتاج إلى التنوين ، قال أبو علي : هذا سهو منه لأنَّ هذا يجري منه مجرى الأصوات ، وباب الأصوات كلها والمبنيات بأسرها

(١) د ، ف ، ل ، م : « تجلية » تصحيف ، وما أثبت عن هـ والمعجم والغزاة وشرح أبيات المغني .

(٢) ورد البيت الأول بلانسبة في اللسان (أسى) والجنى الداني : ٤٣٥ والمغني : ١٢٨ والهمع : ٧٢/٢ والدرر : ٨٩/٢ وجاء البيت الثالث غير معزو في المغني : ٣١٠ . وأنشد صاحب الدرر : ٥٢/٢ الأبيات الأربعة ولم ينسبها ، قوله : أسيت : من الأسى وهو الحزن ، جَنِيرٌ : بمعنى آجل ، عَوَافٍ : جمع عافٍ شذوذاً أو جمع عافية بمعنى جماعة من عفا القوم بمعنى كثروا ، والأصداء جمع صدى بالقصر وهو ذكر اليوم وكذلك الهام وهو جمع هامة من طير الليل .

[لا يَتَنَوَّنَ (١)] إلا ما خُصَّ منها بعلّة (٢) الفرقان (٣) [د : ٢٧٢]
 فيها بين (٤) نكرتها ومعرفتها (٥) ، فما كان منها معرفة جاء بغير تنوين ،
 فإذا نكرته نَوَّنَتْه [هـ : ٢٣١] من ذلك أَتَكَتَ تقول في الأمر : صه°
 ومه° تريد السكوت (٦) فإذا نكَّرتَ قلت : صهٍ ومهٍ تريد سكوتاً ،
 وكذلك قال (٧) الغراب : غاقٍ ، أي : الصَّوتُ المعروف من صوته ،
 وقال (٨) الغراب : غاقٍ أي صوتاً ، وكذلك : إيهٍ يا رجل ، تريد
 الحديث ، وإيهٍ (٩) تريد حديثاً ، وزعم الأصمعي أنّ ذا الرشمّة
 أخطأ في قوله :

وقفنا فقلنا إيهٍ عن أمّ سالمٍ

وكان يجب أن ينوّنّه ويقول : إيهٍ (١٠) ، وهذا من أوابد (١٢)

-
- (١) زيادة عن المعجم وشرح أبيات المغني وليست في د وسائر النسخ .
 - (٢) م ، ل ، المعجم « لعلّة » .
 - (٣) ل : « الفرقان » تحريف .
 - (٤) الخزانة : « من » تحريف .
 - (٥) جاء بعد ذلك في د وسائر النسخ والخزانة وشرح أبيات المغني
 كلمة « التنوين » وليست في المعجم ولعلها مقحمة .
 - (٦) المعجم والخزانة : « السكوت يافتى » .
 - (٧) المعجم وشرح أبيات المغني والخزانة : « قول » .
 - (٨) المعجم : « وقول » .
 - (٩) ل : « فإيه » .
 - (١٠) جاء بعدها في المعجم : « منوثة » .
 - (١١) هـ : « آداب » تحريف . والآبدة : الكلمة أو الفعل الغريبة .

الأصمعي التي (١) يُتقدّم عليها من غير علم (٢) ، فقوله : جَيَّرَ بغير تنوين في موضع قوله : فقلت (٣) الحق ، وتجعله نكرة في موضع آخر فتنوينه ، فيكون معناه : قلت (٤) حقاً ، ولا مدخل للضرورة في ذلك ، وإنما التنوين [للمعنى (٥)] المذكور ، وتنوين هذا الشاعر على هذا التقدير ، وبالله التوفيق .

قال يعقوب : قوله أصابهم الحمى يريد : الحِمَام ، وقوله : بَدْرَنَ أَي : طَعِنَ في بوادرهـم بالموت ، والبادرة : النحر (٦) ، وقوله : بَدَأَ أَي : سَيَّدَأَ ، ولَمَّا أَي : لَمْ (٧) أَكُن سَيِّدَأً إِلَّا حِينَ مَا تَوَافَيْتَنِي سَدَّتْ بَعْدَهُمْ .

-
- (١) هـ : « الذي » تحريف .
(٢) جاء مكان قوله : « التي يقدم عليها من غير علم » في المعجم قوله : « فاحتاج الى التنوين ، قال أبو علي : هذا سهو من غير علم » .
(٣) « فقلت » ليست في المعجم . وفي د ، ف ، ل : « فقلت » ليست في وما أثبت عن م ، هـ ، الغزاة ، شرح أبيات المغني .
(٤) ف ، ل : « قلب » تصحيف .
(٥) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والمعجم والغزاة .
(٦) هـ : « الخير » تحريف . قال في اللسان (بدر) : « والبادرة من الانسان وغيره : اللحمة التي بين المنكب والعتق » .
(٧) ف ، ل ، م : « ولم » . والعبارة في المعجم والغزاة : « فجئت قبورهم بَدَأَ أَي : سَيَّدَأَ ، وبَدَأَ القوم : سَيَّدَهُم وبَدَأَ الجَزُور : خير أنصابتها وقوله : ولَمَّا أَي ولم . . . » .

قال ياقوت (١) :

حدثني شيخنا (٢) الإمام علم الدين القاسم بن أحمد الأندلسي (٣) ،
قال: حدثني شيخنا تاج الدين أبو اليمُن زيد بن الحسن الكِندي (٤) ،
قال: بلغني أَنَّ أبا سعيد السِّيرافي دخل على ابن دُرَيْد وهو
يقول: أَوَّل مَنْ أَقْبَى فِي الشَّعْر أَبُونَا آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي
قوله (٥) :

تَغَيَّرَتِ الْبِلَادُ وَمَنْ عَلَيْهَا
فَوَجَّهَ الْأَرْضَ مُعَبَّرٌ قَبِيحٌ
تَغَيَّرَ كُلُّ ذِي طَعْمٍ وَكَوْنٍ
وَقَلَّ بِشَاشَةِ الْوَجْهِ الْمَلِيحُ

فقال أبو سعيد: يُمْكِنُ إِشَادَةُ عَلَى وَجْهِ لَا يَكُونُ فِيهِ إِقْوَاءٌ ،
فقال: وكيف ذلك ؟

-
- (١) معجم الأدباء : ١٨٦/٨ .
 - (٢) المعجم : « وحدثني الشيخ » .
 - (٣) بعدها في المعجم : « شيخنا » .
 - (٤) بعدها في المعجم : « شيخنا » .
 - (٥) عزي البيتان إلى سيدنا آدم عليه السلام وذلك لما قتل ابنه قابيل أخاه
هابيل ، وهما بهذه النسبة في جمهرة أشعار العرب : ٤٤ وأمالي ابن
الشجري : ٣٨٤/١ والانصاف : ٦٦٢ ومروج الذهب : ٢٠/١
والخزانة : ٥٥٦/٤ ، وأنشد صاحب معاهد التنصيص : ١٢٥/٣
صدر البيت الأول ونسبه إلى سيدنا آدم ، وذكر السيوطي عجز البيت
الثاني في الهمع : ١٥٦/٢ بلا نسبة .

قال : بآن° تنصب بشاشة على التمييز وترفع [الوجه (١)]
المليح بقل° ويكون قد حذف التنوين لالتقاء الساكنين كما حذف
في قوله (٢) [هـ : ٢٢٢] °

فَأَلْفَيْتَهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ
وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلاً

قال : فرفعني حتى أقعدني بجانبه (٣) °
قال ياقوت (٤) :

قرأت في كتاب الموضح في العروض (٥) من تصنيف أبي القاسم
عبيد الله بن محمد بن جرّو (٦) الأَسَدِيّ أخباراً أوردها عن
نفسه فيه ومناظراتٍ جرت له مع الشيوخ في العروض منها : قرأت

-
- (١) زيادة عن المعجم وليست في دوسائر النسخ °
(٢) هو أبو الأسود الدؤلي ، والبيت في ديوانه : ٢٠٣ وسيبويه : ١٦٥/١
ومعاني القرآن : ٢٠٢/٢ والمقتضب : ٢١٣/٢ والمنصف : ٢٣١/٢
وشرح المفصل : ٣٤/٩ - ٣٥ والدرر : ٢٣٠/٢ - ٢٣١ والخزانة :
٥٥٤/٤ وورد بلا نسبة في مجاز القرآن : ٣٠٧/١ والخصائص :
٣١١/١ وأمالي ابن الشجري : ٣٨٣/١ والانصاف : ٦٥٩ والمفني °
٦١٢ ، ٧١٦
(٣) قوله : « قال : فرفعني حتى أقعدني بجانبه » ليس في المعجم °
(٤) معجم الأدباء : ٦٣/١٢ °
(٥) ذكره السيوطي في بغية الوعاة : ١٢٧/٢ °
(٦) هـ : « جرد » تحريف ° والمباراة في المعجم : « من تصنيف ابن جرو
هذا أخباراً » °

على شيخنا أبي سعيد السيرافي كتاب الوقف والابتداء (١) عن الفراء
روايته عن أبي بكر بن مجاهد عن ابن الجهم (٢) عنه فمرء (٣) فيه (٤)
بيت أنشده الفراء (٥) :

بِأَبِي امْرُؤٍ وَالشَّامِ بَيْنِي وَبَيْنَهُ

أَتَنِي بِبُشْرَى بَرْدُهُ وَرَسَائِلُهُ

قلت : هذا البيت لا يستقيم ، فقال أبو سعيد : أنشده (٦) ابن
مجاهد عن الفراء ، وهو كما قال قد أنشدناه غير واحد (٧) من
شيوخنا عن أبي بكر وعن ابن بكير (٨) عن ابن الجهم (٩) ، وعن

-
- (١) ذكره السيوطي في بغية الوعاة : ٥٠٨/١ .
 - (٢) كذا في المعجم ، وفي دوسائر النسخ : « أبي الجهم » تحريف . وانظر
ترجمة محمد بن الجهم في طبقات الفراء : ١١٣/٢ .
 - (٣) المعجم : « فمضى » .
 - (٤) « فيه » ليست في ل .
 - (٥) نسب البيت في ديوان المعاني : ٦٦/١ الى جرير وليس في ديوانه ولا في
النقائض ، وهو في رسالة الملائكة ١٥٥ بلا نسبة ، ويردده : جمع
يريد وهو الرسول خفف عن برد .
 - (٦) المعجم : « كذا أنشده » .
 - (٧) د ، ه ، المعجم : « غيره » . وما أثبت عن ف ، ل ، م .
 - (٨) د ، ه : « ابني بكير » ، م : « أبي بكير » وكلاهما تحريف ، وما أثبت
عن ف ، ل ، المعجم .
 - (٩) د ، م ، ه : « عن أبي الجهم » . تحريف . وما أثبت عن ف ، ل ،
المعجم .

ابن الأنباري عن أحمد بن يحيى عن سلمة عن الفراء هكذا ، فقال أبو سعيد : ما عندك فيه ؟ فقلت : رأيت هذا البيت بخط أبي سهل النحوي في هذا الكتاب : بَأَبَوِي امْرُؤٌ ، وقال : رَدَّ الأَبَ إلى أصله لِأَنَّه فِي الأَصْلِ عند الكوفيين أَبَوٌ على فَعَلٍ ، مثل : نَحَرَ (١) وَغَزَوْا ، فقال لي أبو سعيد : لا ينبغي أن تلتفت إلى هذا ، لِأَنَّ الرِّوَاةَ والنَّاقِلِينَ أَجْمَعُوا على أَنَّه مكتوبٌ بِأَبِي ، وكذلك لفظوا به ، ولكنَّ إِصطِلاحه أَنَّ يكونَ بِأَبِي امْرُؤٌ ، فيكونَ بِأَبِيهِمْ فَعولن (٢) ، وسكَّن كسرة الباء من أَبِي لِأَنَّه قدَّرَه تقديرَ فَعَدٍ ، وهذا لِعَمْرِي تشبيهه حسن ، لِأَنَّهم قد أَجْرَوْا هذا في المنفصل مجرى المتصل ، فقالوا : اشْتَرَّ لَنَا (٣) ، جعلوا (٤) تَرَلَّ بمنزلة فَعَدٍ ، وَأَشَدُّ من هذا قراءة حمزة : «ومَكَرَ السَّيِّئُ ولا (٥)»

(١) المعجم : « نحو » .

(٢) هـ : « فعول » تعريف .

(٣) وردت هذه الكلمة في بيت من الرجز لعنذفير الكندي هو : « قالت اشْتَرَّ لَنَا سَوِيحًا » وقال البغدادي في شرح شواهد الشافية : ٢٢٥ بعد أن أنشد البيت : « على أن الشاعر سكن الراء وهي عين الفعل وكان حقها الكسرة ، كأنه توهم أنها لام فسكن للأمر » . وانظر المحتسب : ٣٦١/١ والخصائص : ٢٤٠/٢ .

(٤) هـ ، المعجم : « جعل » .

(٥) فاطر : ٤٣/٢٥ . قال في النشر : ٣٣٧/٢ « واختلفوا في « ومكر السَّيِّئِ » فقرأ حمزة بإسكان الهمزة في الوصل لتوالي الحركات تخفيفاً كما أسكنها أبو عمرو في « بارئكم » وكان إسكانها في الطرف

جعل سيئاً بمنزلة فخذ (١) ثم أسكن (٢) كما يقال : فَخَذَ ، والحركة في السِّيء حركة إعراب ، وفي (٣) هذا ضربان من التجوش : جعله المنفصل بمنزلة المتصل ، وتشبيهه حركة الإعراب بحركة البناء .
 انتهى [هـ : ٢٢٣] .

قال ياقوت (٤) :

حدث أبو جعفر (٥) الجرّجاني قال : قال لنا أبو الحسين المهلكي النحوي : وقع بيني وبين المتنبي في قول العدائي (٦) :

ياعمر الإله تدع شئمي ومنقصتي
 أضربك حتى تقول الهامة أسقوني

← أحسن لأنه موضع التغيير وقرأ الباقون بكسرها « وانظر الاتحاف : ٣٦٢ والتيسير : ١٨٢ .

(١) د ، ف ، ل : « يجعل بناوا بمنزلة فخذ » ، هـ : « جعل سوء بمنزلة فخذ » وكلاهما تحريف ، ومن قوله : « وأنشد من هذا » الى « فخذ » ليس في م . وما أثبت عن المعجم .

(٢) ل : « سكن » .

(٣) المعجم : « فني » .

(٤) معجم الأدباء : ٢٢٥ / ١٢ .

(٥) المعجم : « حدث بها أبو جعفر » .

(٦) هو ذو الاصبع العدواني ، والبيت في المفضليات : ١٦٠ والمعاني الكبير : ٩٧٧ وأمالئ انقالي : ١٢٩ / ١ وأمالئ المرتضى : ٢٥٢ / ١ وسمط اللآلي : ٢٨٩ والمقاصد للعيني : ٢٨٦ / ٣ والخزانة : ٢٢٧ / ٣ .

وذلك أَنَّهُ المنبِي قال : إِنَّ النَّاسَ يَخْلِطُونَ (١) فِي هَذَا الْبَيْتِ ،
 وَالصَّوَابُ : اسْتَقُونِي مِنْ شَقَاتٍ رَأَسَهُ بِالْمِشْقَاءِ وَهُوَ الْمِشْطُ ،
 قَالَ الْمُهَلَّبِيُّ : فَقُلْتُ لَهُ : أَخْطَأْتُ مِنْ (٢) وَجْوه ، أَحَدَهَا : أَكَّه لَمْ
 يَرَوْ (٣) كَذَلِكَ ، وَالْآخِرُ : أَكَّه يُقَالُ : شَقَاتٍ بِالْهَمْزِ (٤) ، وَأَيْضاً
 فَإِنِّي أَظُنُّكَ لَا تَعْرِفُ الْخَبْرَ فِيهِ وَمَا كَانَتْ الْعَرَبُ تَقُولُهُ فِي الْهَامَّةِ ،
 إِتَّهَا إِذَا لَمْ يَثْأَرِ بِصَاحِبِهَا (٥) لَا تَزَالُ تَقُولُ : اسْتَقُونِي اسْتَقُونِي ،
 فَإِذَا ثَأَرُوا بِهِ سَكَّنَ كَأَنَّكَ شَرِبْتَ ذَلِكَ الدَّمَّ •

قال ياقوت :

قال أبو عمر الخلال : أَنْفَذَنِي الصَّيِّدَ لَانِيَّ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ
 الْمُعْتَزَلِيُّ غَلَامَ أَبِي عَلِيٍّ الْجُبَّائِيِّ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الرَّامِزِ مَزِينِي
 وَقَالَ لِي : قُلْ لَهُ : إِتَّيْ قَرَأْتُ الْبَارِحَةَ فِي كِتَابِ شَيْخِنَا أَبِي عَلِيٍّ فِي
 تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ
 عَدُوًّا » (٦) • أَي : بَيَّنَّا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا (٧) ، فَجَعَلَ بِمَعْنَى
 بَيَّنَّ ، وَلَسْتُ أَعْرِفُ هَذَا فِي اللُّغَةِ ، وَاحْفَظْ جَوَابَهُ وَجِئْتَنِي بِهِ ،

(١) م : « يتخلطون » تعريف ، المعجم : « يغلطون » •

(٢) المعجم : « في » •

(٣) هـ : « يرد » •

(٤) المعجم : « بالهمزة » • قال في اللسان (شقأ) : « وسقأه بالمِدرى

المشط شقأً وشقوياً : فرمة » •

(٥) هـ : « إذا لم يثأروا من صاحبه » تعريف •

(٦) الأنعام : ١١٢/٦ الفرقان : ٣١/٢٥ •

(٧) م : « عدوا » •

فجئت الى أبي الحسن فأخبرته بذلك فقال : نعم ، هذا معروف في لغة العرب ، وقد قال الغديني العنسي بالنون :

جعلنا لهم نهج الطريق فأصباحوا
على ثبت من أمرهم حيث يمشوا

فعدت إلى أبي عبد الرحمن فعرفته ذلك .
قال ياقوت (١) :

حدث المرزباني عن الأحمر التحويني (٢) قال : دخل أبو يوسف القاضي أو محمد بن الحسن (٣) علي الرشيد وعنده الكسائي يحدثه ، فقال : يا أمير المؤمنين [ه : ٢٢٤] قد سعد بك هذا الكوفي وشغلك ، فقال الرشيد : النحو يستفرغني (٤) لا تأتي أستدل به على القرآن والشعر ، فقال (٥) : إن علم النحو إذا بلغ فيه الرجل الغاية (٦) صار معلماً ، والفقهاء إذا عرف فيه (٧) الرجل جملة أو صدرأ (٨) صار قاضياً ، فقال الكسائي : أنا أفضل منك

(١) معجم الأدباء : ١٧٥/١٣ .

(٢) المعجم : « فيما رفعه الى الأحمر التحويني » .

(٣) المعجم : « وقال عبد الله بن جعفر محمد بن الحسن » تحريف .

(٤) كذا في د ، وفي ف ، ل : « يستفرغني » يقال : « استفرغ القوم

الحديث واقتروا ، إذا ابتدؤوه » . وفي م ، ه ، المعجم : « يستفرغني »

(٥) المعجم : « فقال محمد بن الحسن أو أبو يوسف إن .. » .

(٦) ف : « الى الغاية » .

(٧) المعجم : « منه » .

(٨) « أو صدرأ » ليست في المعجم .

لَأَتَّبِي أَحْسِنَ مَا تَحْسِنُ وَأَحْسِنِ مَا لَا تَحْسِنُ ، ثم التفت (١)
الى الرشيد وقال : إِنْ رَأَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ (٢) فِي جَوَابِي
عن مسألة (٣) من الفقه ، فضحك الرشيد وقال : أَبْلَعْتَ يَا كَسَائِي
الى هذا ؟ ثم قال لأبي يوسف : أَجِبْهُ ، فقال الكسائي : ما تقول
لرجلٍ قال لامرأته : « أَنْتِ طَالِقٌ » إِنْ دَخَلْتِ الدَّارَ ؟ فقال أبو
يوسف : إِذَا (٤) دَخَلْتَ الدَّارَ طَلَّقْتِ ، فقال الكسائي : خطأ (٥) ،
إِذَا فَتَحْتَ أَنْ فَتَحَ وَجَبَ الأَمْرَ ، وَإِذَا كَسِرْتَ فَإِنَّهُ لَمْ يَقَعْ بَعْدُ (٦)
فنظر أبو يوسف بعد ذلك في النحو .

وحدَّث أيضاً عمَّن سمع الكسائي يقول : اجتمعت [أنا] (٧)
وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد ، فجعل أبو يوسف يذمُّ
النحو ويقول : ما (٨) النحو؟ قلت وأردت أن أعلمه فضل (٩) النحو :
ما تقول في رجل قال لرجل : أنا قاتلٌ غلامك ؟ وقال له آخر : أنا

(١) ل : « فالتفت » .

(٢) ل : « لي » تحريف .

(٣) جاءت العبارة في ف : « وقال : يا أمير المؤمنين ، ان ياذن لي في جوابي
عن مسألة » تحريف .

(٤) المعجم : « إن » .

(٥) م : « أخطأ » .

(٦) المعجم : « فإنه لم يقع الطلاق بعد » .

(٧) زيادة عن المعجم وليست في د وسائر النسخ .

(٨) المعجم : « وما » .

(٩) ل : « قصص » .

قاتِلٌ غلامك ، أيّهما كنت تأخذ به ؟ قال : آخِذُهما جميعاً ، فقال له هارون : أخطأت ، وكان له علمٌ بالعربية ، فاستَحْيِي وقال : كيف ذلك ؟ فقال (١) : الذي يَتَّوْخِذُ بقتل الغلام هو الذي قال : أنا قاتِلُ غلامك ، بالإضافة ، الأتّك فعلٌ ماضٍ ، فأمتّا (٢) الذي قال : أنا قاتِلُ غلامك ، بلا إضافة فإتّك لا يَتَّوْخِذُ (٣) الأتّك مُسْتَقْبَلٌ لم يكن بعدُ ، كما قال الله تعالى : « ولا تَقُولَنَّ لِشيءٍ إِنِّي فاعِلٌ » ذلك غداً ، إلاّ أن يشاءَ اللهُ » (٤) ، فلولا أن التّوين مستقبل ما جاز فيه غداً ، فكان أبو يوسف بعد ذلك يمدح العربية والنحو .

قال أبو عبد الله بن مُقَتَّلَة (٥) :

حدثني أبو العباس أحمد بن يحيى قال : اجتمع الكسائي والأصمعي عند الرشيد ، وكانا معه يقيمان بمقامه ويظعنان بظعنِهِ ، فأنشد الكسائي (٦) :

-
- (١) ل . المعجم : « قال » .
(٢) المعجم : « وأما » .
(٣) المعجم : « أنا قاتل غلامك بالنصب فلا يؤخذ » .
(٤) الكهف : ٢٣١٨ - ٢٤ .
(٥) معجم الأدباء : ١٧٣/١٣ وأمالى الزجاجي : ٥٠ وأمالى ابن الشجري : ٢٧/١ والخزانة : ٤٥٧/٤ وشرح أبيات المعنى : ٢٤٧/١ .
(٦) البيت من قصيدة مفضلية لأنّون التغلبي ، وهو في المفضليات : ٢٦٣ والبيان والتبيين : ٩/١ وأمالى القالي : ٥١/٢ والدرر : ١٧٩/٢ والخزانة : ٤٥٥/٤ . وورد بلا نسبة في الخصائص : ١٨٤/٢

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعَلُوقَ بِهِ

رِئْمَانٌ أَنْفٍ [د: ٢٧٣] إِذَا مَا ضَنَّ بِاللَّبَنِ [ه: ٢٢٥]

فقال الأصمعي : رئمان بالرفع ، فقال له الكسائي : اسكت ، ما أنت وهذا ؟ يجوز رئمان ورئمان ورئمان (١) ، ولم يكن الأصمعي صاحب عريضة ، فسألت أبا العباس كيف جاز ذلك ؟ فقال : إذا رفع رُفِعَ بـ يَنْفَعُ ، أي : أم كيف يَنْفَعُ رِئْمَانٌ أَنْفٍ ، وإذا نُصِبَ نُصِبَ بـ تُعْطِي ، وإذا جُرِّمَ جُرِّمَ بـ رُدِّهِ عَلَى الْهَاءِ فِيهِ ، قال : والمعنى : وما يَنْفَعُنِي إِذَا وَعَدْتَنِي بِلِسَانِكَ ثُمَّ لَمْ تُصَدِّقْهُ بِفِعْلِكَ ؟ يقال ذلك لِلذِّي يَبْرُؤُ وَلَا يَكُونُ مِنْهُ نَفْعٌ كَهَذِهِ النَّاقَةِ تَشْمُ بِأَنْفِهَا مَعَ تَمَشُّعِ دَرِّمَتِهَا (٢) ، والعلوق : التي علق عليها ولدها (٣) ، وذلك أنه نحر عنها ، ثم (٤) حشبي جلده تبناً أو حشيشاً وجعل بين يديها حتى تشمه وتدبره عليه ، فهي تسكنن إليه مرّة ثم تنفّر عنه ثانية ، تشمه بأنفها

والمخصص : ٢٨/٧ وأمالى ابن السجري : ٣٧/١ وشرح المفصل :

١٨/٤ والمخني : ٤٥ والهمع ١٣٣/٢ . والعلوق : الناقة التي تأبى

أن ترام ولدها ، ورئمانها : عطفها .

(١) المعجم : « رِئْمَانٌ وَرِئْمَانٌ وَرِئْمَانٌ » .

(٢) المعجم : « دَرِّمًا » . قال في اللسان (درر) : « والدرة : كثرة

اللبن وسيلانه . . . والدرة : اللبن ما كان » .

(٣) المعجم : « علق قلبها بولدها » .

(٤) د ، ف ، ل ، ه ، « حتى » تحريف . وليست في م . وما أثبت عن

المعجم .

ثم تأباه بقلبها (١) ، فيقول : فما ينفع من هذا البؤ إذا تسمعتَه (٢) ،
ثم منعت دركها ؟

وحدث المرزُباني (٣) عن إبراهيم بن إسماعيل الكاتب قال :
سأل الزبيدي الكسائي بحضرة الرشيد فقال : انظر ، في هذا الشعر
عيبٌ وأنشده (٤) :

ما رأينا خرباً ففقرَ عنه البيضَ صقرُ
لا يكونُ العيرُ مهراً لا يكونُ المهرُ مهرُ

فقال الكسائي : قد أقوى الشاعر ، فقال له (٥) الزبيدي : انظر
فيه ، فقال : أقوى ، لا بد أن (٦) ينصب المهر الثاني على أنه خبر كان ،

(١) المعجم : « مقلتها » .

(٢) ف : « تسمته منه » تحريف . هـ « شمتة » .

(٣) كذا في ، وفي د ، ل ، م ، هـ : « المرزبان » تحريف ، والخبر مروى على
لسان المرزباني مع أخبار أخرى في ترجمة الكسائي في معجم الأدباء :
١٧٨/١٣ ، وانظر ترجمة المرزباني في إنباه الرواة : ١٨٠/٣
وترجمة المرزباني في بغية الوعاة : ٥٠٧/١ .

(٤) لم أقف على نسبة للبيتين ، وهما في التصحيف والتحريف : ١٢٤
ومجالس العلماء : ٢٥٥ وشرح درة القواص : ٦٧ ووفيات الأعيان :
١٨٦/٦ والغيث المسجّم : ١٤٣/٢ وطبقات الشافعية الكبرى : ١٤٢/٣
والخرب : ذكر الخبازي وقيل هو الخبازي كلها والجمع : خرب
وأخرب وخربان ، والعير : الحمار وقد غلب على الوحشي .

(٥) « له » ليست في ل .

(٦) « أن » ليست في المعجم .

فَضْرِبِ الْيَزِيدِي بِقَلْبِنَسْوَرِيهِ الْأَرْضِ وَقَالَ : أَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ ، الشَّعْرُ صَوَابٌ ، إِتْكَمًا (١) ابْتَدَأَ فَقَالَ : الْمَهْرُ مُهْرٌ ، فَقَالَ لَهُ يَحْيَى بْنُ خَالِدٍ : أَتْكَسْتَنِي (٢) بِحَضْرَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَتَكْشِفُ رَأْسَكَ ؟ وَاللَّهِ لَخَطَطْنَا الْكِسَائِيَّ مَعَ أَدْبِهِ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ صَوَابِكَ مَعَ سُوءِ فِعْلِكَ ، فَقَالَ : لَذِيَّةَ الْعَلْبَةِ أَنْسْتَنِي مِنْ هَذَا مَا أَحْسَنَ . اَنْتَهَى .

وَفِي طَبَقَاتِ الْكَمَالِ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ (٣) :

قَالَ الدَّشَوْرِيُّ (٤) : كَانَ أَبُو يُوسُفَ يَقَعُ فِي الْكِسَائِيَّ وَيَقُولُ : أَيُّ شَيْءٍ يُحْسِنُ ؟ إِنَّمَا يُحْسِنُ شَيْئًا مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ (٥) الْكِسَائِيَّ ، فَالْتَقِيَ عِنْدَ الرَّشِيدِ ، وَكَانَ الرَّشِيدُ يُعْظِمُ الْكِسَائِيَّ لِتَأْدِيبِهِ إِيَّاهُ (٦) ، فَقَالَ لِأَبِي يُوسُفَ : أَيُّشِرُ (٧) تَقُولُ [هـ : ٢٢٦] فِي رَجُلٍ قَالَ لِامْرَأَتِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ طَالِقٌ طَالِقٌ ؟ قَالَ : وَاحِدَةٌ ، قَالَ : فَإِنْ قَالَ لَهَا : « أَنْتِ طَالِقٌ أَوْ طَالِقٌ أَوْ طَالِقٌ » ؟ قَالَ : وَاحِدَةٌ ، قَالَ : فَإِنْ قَالَ لَهَا : أَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ طَالِقٌ ثُمَّ طَالِقٌ ؟ قَالَ : وَاحِدَةٌ ، قَالَ : فَإِنْ قَالَ لَهَا : أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ ؟ قَالَ وَاحِدَةٌ (٨) ، قَالَ

(١) المعجم : « وانما » .

(٢) ل ، المعجم : « أتكتني » .

(٣) نزهة الألباء : ٧٣ .

(٤) « قال الدشوري » ليست في ل .

(٥) ذلك « ليست في ل » .

(٦) هـ : « أنباءه » تحريف . قال ابن الأنباري في نزهة الألباء : ٧١ في

ترجمة الكسائي : « وكان معلم الرشيد والأمين » .

(٧) ل : « ما » . وفي النزهة : « لأبي يوسف يايعقوب أيش » .

(٨) « قال واحدة » ليست في ل .

الكسائي : يا أمير المؤمنين أخطأ يعقوب في اثنتين (١) وأصاب في اثنتين (٢) ، أمّا قوله : أنت طالق طالق طالق فواحدة ، لأنّ التّسنيّن الباقيتين تأكيد ، كما تقول : أنت قائم قائم قائم ، وأنت كريم كريم كريم ، وأمّا قوله : أنت طالق أو طالق أو طالق فهذا شك ، وقعت (٣) الأولى التي تَسَيَّقَنَّ (٤) ، وأما قوله : أنت طالق ثم طالق ثم طالق فثلاث لأنّه نَسَق ، وكذلك قوله (٥) : أنت طالق وطالق وطالق .

وقال ياقوت (٦) :

قرأت (٧) بخط أبي سعيد عبد الرحمن بن علي اليزّردادي اللغويّ الكتاب في كتاب جلاء المعرفة (٨) من تصنيفه : قيل : اجتمع إبراهيم النظام وضرار بن يديّ الرشيد ، فتناظرا في القدر حتى دقت مناظرتهما فلم يفهما ، فقال لبعض الخدّام (٩) : اذهب بهذين

-
- (١) النزّهة : « اثنتين » .
 - (٢) كذا في ف ، ل ، وفي دوسائر النسخ والنزّهة : « اثنتين » .
 - (٣) النزّهة : « فوقعت » .
 - (٤) هـ : « بيقين » .
 - (٥) « قوله » ليست في ل .
 - (٦) معجم الأدباء : ١٣ / ١٩٤ .
 - (٧) المعجم « وقراً » .
 - (٨) ذكره اليزّردادي في هدية العارفين : ١ / ٥١٨ وذكر لقب مؤلفه باسم : « اليزردوي » .
 - (٩) ف ، ل : « الخدّام » ، وفي المعجم : « فقال لبعض خدمه ومن يثق به ويرضى برأيه : اذهب » .

إلى الكسائي حتى يتناظرا بين يديّه ثم يخبرك لمن الفلجج (١) منهما ،
 فلما صارا إلى (٢) بعض الطريق قال إبراهيم (٣) : أنت تعلم أن الكسائي
 لا يحسن شيئا من النظر ، وإنما معوّله على النحو والحساب ،
 ولكن تهيّء له مسألة نحو ، وأهْيِيء له مسألة حساب ، فَتَشْغَلْهُ
 بهما ، الأثنا لا نأمن أن يسمع متنا ما لم يسمعه ولم يبلغه فهمه
 أن ينسبنا إلى الزندقة فلمّا صارا إليه سلّمنا عليه ، ثم بدأ ضرار
 فقال : أسألك - أصلحك الله - عن مسألة النحو ؟ قال : هاتِها ، قال :
 ما حدّث الفاعل والمفعول به ؟ فقال (٤) الكسائي : حدّث الفاعل الرّفْع
 أبداً وحدّث المفعول [به] (٥) النصب أبداً ، قال : فكيف تقول :
 ضَرَبَ زيدٌ ، قال : ضَرَبَ زيدٌ ، قال : فلم رفعت زيدا وقد
 شرطت أن المفعول به منصوب أبداً ؟ قال : لأنه لم يُسَمَّ فاعله ،
 قال (٦) : فقد أخطأت في العبارة إذ لم تقبل : إن من المفعولين ما (٧)
 إذا لم يُسَمَّ فاعله كان مرفوعاً ، ومن جعل لك الحكم بأن تجعل
 الرفع لمن لم يُسَمَّ فاعله ؟ قال : لا ، إذا لم تذكر الفاعل أقمنا المفعول

-
- (١) م ، المعجم : « الفلجج » والظفر والفوز ، والفلجج والفلاح :
 الفوز والنجاة .
- (٢) م ، المعجم : « في » .
- (٣) المعجم : « إبراهيم النظام لضرار » . وفي هـ : « قال إبراهيم لضرار » .
- (٤) هـ والمعجم : « قال » .
- (٥) زيادة عن المعجم وليست في د وسائر النسخ .
- (٦) المعجم : « قال : له » .
- (٧) كذا في د . وفي سائر النسخ والمعجم : « من » تعريف .

به مكانه (١١)، لأنَّ الفعل الواقع عليه غير مُستحَكِّم النقص و[عدم] (٢).
 النقص مطابق للرفع ، فإذا ذكرنا من فعل به وأفصحنا بذلك نصبناه
 [ه : ٢٢٧] قال له : فإن (٣) كان النقص (٤) مطابقاً (٥) للنصب (٦)
 فمنَّ لم يُسمَّ فاعله أولى [به] (٧) لأتكا إذا قلنا : ضَرَبَ زيدٌ فيقد
 يمكن أن يكون ضَرَبَهُ مائة رجل ، وإذا قلنا : ضَرَبَ عبد الله زيدا
 فلم يضربه إلا رجل واحد ، فالذي أمكن أن يضربه مائة رجل أولى
 بالنصب والنقص ممكَّن لم يضربه إلا واحد (٨) ، فوقف الكسائي فلم
 يدر ما يقول ، ثم قال له إبراهيم : أسألك - أصلحك الله - عن مسألة
 من الحساب ؟ قال : قتلٌ ، قال : كم جذر عشرة ؟ قال : أجمع (٩)
 الحُسَّاب على أنَّه لا جذر لعشرة (١٠) ، قال : فهل [علم] (١١) الله

-
- (١) المعجم : « مقامه » .
 - (٢) زيادة عن هـ والمعجم وليست في د ، ل ، م . و « وعديم النقص »
ليست في ف .
 - (٣) م ، هـ : « فاذا » .
 - (٤) كذا في ل ، م ، هـ . وفي د ، ف ، المعجم : « النصب » : « النصب »
تعريف .
 - (٥) « مطابقاً » ليست في م .
 - (٦) المعجم : « للنقص » تعريف .
 - (٧) ليست في د . وأثبتها عن سائر النسخ والمعجم . وفي م : « به أولى » .
 - (٨) المعجم : « إلا رجل واحد » .
 - (٩) ل ، م ، المعجم : « اجتمع » .
 - (١٠) ل : « للعشرة » .
 - (١١) زيادة عن ل ، هـ ، المعجم . وليست في د ، ف ، م .

جذرها ؟ قال : الله تعالى عالم كل شيء ، قال : فما أنكرت أن يكون
الله تعالى إذ علم جذرها ألقاه (١) إلى نبيٍّ من أنبيائه ، ثم ألقاه ذلك
النبي إلى صفِّيٍّ من أصفِيائه ، ثم لم يزل (٢) ذلك العلم يَنسَمِي حتى
صار علم جذر عشر عندي ، وأكون أنا أعلم جذرها ؟ قال : الله عالم (٤) ،
ولا تعلمه أنت وتكون مخطئاً (٥) فيما قلت .

قال ياقوت (٦) :

وحدث ابن بشكُوَال في الصلَّة (٧) قال : قال عليُّ بن عيسى
الربَّيعيُّ : كان عبد الله بن حمَّود الزبيدي (٨) الإندلسي قد قرأ يوماً
على أبي عليٍّ الفارسيِّ في نوادر الأصمعيِّ : أكاءٌ (٩) الرجل إذا

- (١) المعجم : « إذ علم كل شيء ألقاه » .
- (٢) المعجم : « قلم يزل » .
- (٣) « أنا » ليست في هـ والمعجم .
- (٤) قوله : « قال : الله عالم » ليس في المعجم .
- (٥) هـ : « بما » .
- (٦) معجم الأدباء : ٨١/١٤ وإنباه الرواة : ١١٩/٢ . ولم أجد الخبير
في كتاب الصلَّة .
- (٧) المعجم : « في كتاب الصلَّة » .
- (٨) د ، ف ، ل ، هـ : « الرشيدي » وفي م : « الرشدي » وكلاهما تحريف .
وما أثبت عن المعجم والأنبياء ، وانظر ترجمته في التكملة لكتاب
الصلَّة : ٧٨٣/٢ وإنباه الرواة : ١١٨/٢ .
- (٩) كذا في المعجم والأنبياء ، وأكأ إكاء وإكاء إذا أراد أسراً ففاجأته علي
تصِفَة ذلك فهابك ورجع عنه ، وفي د وسائر النسخ : « أدأت » تحريف .

رددته عنك (١) ، فقال أبو علي : ألحق هذه الكلمة بباب آجأ (٢) فإني لم أجد لها نظيراً غيرَها ، فسارع مَنْ حوله إلى كتابتها ، قال (٣) الرَّبَّعِيُّ : فقلت : أيشها الشيخ ليس أكآت (٤) من آجأ في شيء ، قال : وكيف ذلك ؟ قلت (٥) لأنَّ (٦) إسحاق بن إبراهيم الموصليّ وقطرباً النحويّ حكيا (٧) أنه يقال : آجأ (٨) الرجل إذا جبّئ ، فخبج الشيخ وقال : إذا كان كذا فليس (٩) منه ، فضرب كلُّ واحد منهم على ما كتب .

قال ياقوت (١٠) :

حدث المرزبانيّ في أخبار الكسائيّ ممّا (١١) أسنده إلى

ولعلها : « أزأت » وأزاعن الحاجة : جين ونكص . ولم يذكر صاحب اللسان وصاحب التاج مادة (آدأ) .

- (١) ف ، ل ، م : « عنه » .
- (٢) أجأ الرجل كجعل : فرّ وهرب . التاج (أجأ) .
- (٣) المعجم : « وقال » .
- (٤) في د وسائر النسخ : « أدأت » تحريف . وفي الانبياه : « أكأ » . وما أثبت عن المعجم .
- (٥) المعجم والانبياه : « قال : قلت » .
- (٦) ل : « قال » تحريف .
- (٧) الانبياه : « حكما » .
- (٨) المعجم : « كياً » الانبياه : « كاء » . وفي ف ، ل : « جأ » وكله تحريف .
- (٩) ف ، م : « قليل » تحريف .
- (١٠) انظر مجالس العلماء : ٢٥٤ .
- (١١) ه : « فيما » .

المغيرة بن محمد عن أبيه قال : لما دخل الكسائي البصرة أوّلَ
دخلة جلس في حلقة يونس ينتظر خروجه ، فسأله (١) ابن أبي
عُيَيْنة : عن أولق هل ينصرف أو لا ينصرف ؟ فقال : أفعل
لا ينصرف ، فقال ابن أبي عُيَيْنة : خطأ والله ، وخرج يونس ،
فسئل عن أولق فقال : [ه : ٢٢٨] هو فَوْعَلٌ (٢) وليس بأفعل
لأنّ الهمزة فاء الفعل ، لأنك تقول : أَلِقَ (٣) الرجل فهو مَأْلُوقٌ ،
فتبنت (٤) الهمزة ، وكذلك (٥) أَرَبٌ مصروفٌ لِأَنَّهُ فَعَلَلٌ لِأَنَّكَ
تقول : أرضٌ مُؤَرَّبَةٌ (٦) فتبنت الهمزة ، قال (٧) : والمألوق
المجنون • انتهى •

قال ياقوت :

حدث أبو محمد اليزيدي قال : كان يجيئني رجل فيسألني عن
آيات من القرآن مشكلات فكنت أنبئ العنت في سؤاله ، وكنت
إذا أجبته أرى لونه يرّبدّ ويسودّ ، فقال لي يوماً : أيجوز
في كلام العرب أن تقول : أدخلت القوم الدار ثم أخرجتهم

(١) ف ، ل : « فسأل » •

(٢) م : « فعول » تحريف •

(٣) ل : « أولق » تحريف •

(٤) ل ، ه : « فتبنت » •

(٥) ه : « فكذلك » •

(٦) م : « موربة » تحريف جاء في اللسان (رنب) « وأرض مؤرّبة

ومؤرّبة » بكسر النون ، الأخيرة عن كراع كثيرة الأرناب •

(٧) « قال » ليست في ف •

رَجُلًا ؟ فقلت لا يجوز ذلك حتى تقول : أَخْرَجْتَهُمْ رَجُلًا
 رجلاً ، فيدلُّ (١) على تفصيل الجنس ، قال : فكيف قال الله عزَّ
 وجل : « ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا » (٢) ؟ قلت : ليس هذا من ذلك
 لأن الطفل مصدر في الأصل يقع على الواحد والاثنين والجمع بلفظ
 واحد [د : ٢٧٤] فتقول : هذا طِفْلٌ وهذا نِ طِفْلٌ وهؤلاءِ
 طِفْلٌ ، كما قال تعالى : « أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ
 النِّسَاءِ » (٣) فطفل في الآية موضع أطفال ، فكأنه قال : ثم يُخْرِجُكُمْ
 أطفالاً ، قال : فأخبرني عن قوله عز وجل : « يَوْمَ مَسَدٍ يَوْمَهُ
 الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُوا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ
 الْأَرْضُ » (٤) ، من أين (٥) لهم هذه الأرض هناك ؟ فقلت له :
 وَهَيْمَتَ ، أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَهُ تَعَالَى : « يَوْمَ تَبْدُلُ الْأَرْضُ
 غَيْرَ الْأَرْضِ » (٦) فَوَدَّوْا أَنْ تَكُ الْأَرْضُ تَسَوَّى بِهِمْ ،
 فسكت .

قال ياقوت في معجم الأدباء (٧) :

-
- (١) ه : « فتذكر » تعريف .
 (٢) غافر : ٦٧/٤٠ .
 (٣) النور : ٣١/٢٤ .
 (٤) النساء : ٤٢/٤ .
 (٥) د : « أي » تعريف . وما أثبت عن سائر النسخ .
 (٦) إبراهيم : ٤٨/١٤ .
 (٧) لم أجد هذا الخبر في ترجمة الزمخشري والخوارزمي في معجم الأدباء ،
 وهو في كتاب التخمير تصدق الأفاضل الورقة : ٩٩ من نسخة
 الظاهرية المحفوظة فيها برقم : ١٧٢٨ - عام .

حدّثني الإمام صدر الأفاضل قاسم بن حسين الخوارزمي
 قال : دخل أفضل القضاة يعقوب بن شيرين الجندي على جار الله
 الزمخشري فقال له : لقد أنشأت (١) البارحة شيئاً وأنشده :

ما تابع لم يتبع متبوعه
 في لفظه ومحكّه إذا التبت

ماذا بعلم غير علم نافع
 العزت في إتقانه حتى ثبت

ألغز فيهما على نحو قولهم : « ما زيد بشيء إلا شيء »
 لا يُعبأ به « (٢) ، فإنه لا يجوز [هـ: ٢٢٩] في قولهم : «إلا شيء»
 سوى الرفع ، وهو بـدكـل من قولهم : « [ماذا بعلم] (٣) غير علم
 نافع» برفع غير ، فلمّا سمع جار الله منه البيّتين قال له : لقد جئت
 شيئاً لإدأ .

قال ياقوت (٤) :

حدّثني صدر الأفاضل قال : كتب إليّ الصوّفيّ المعروف

-
- (١) ل : « أنشدت » .
 (٢) انظر الكتاب : ٣١٦/٢ والمقتضب : ٤٢٠/٤ وشرح المفصل : ٠٩١/٢ .
 (٣) زيادة من ليست في دوائر النسخ ، ليستقيم المعنى .
 (٤) معجم الأدباء : ٢٤٥/١٦ ، والوافي بالوفيات : ٥٤/٢٤ عن نسخة
 مصورة في المجمع العلمي بدمشق .

بِالصَّوَابِ (١) يَسْأَلُنِي (٢) عَنْ قَوْلِ حَسَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٣) :

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ
وَيَمْدَحْهُ وَيَنْصُرْهُ سَوَاءٌ

وقولهم : إن فيه ثلاثة عشر مرفوعاً ، فأجبتة :

أَفَدِي إِمَاماً وَمِيضَ الْبَرْقِ مُنْصَرَعٌ
مِنْ خَلْفِ خَاطِرِهِ الْوَقْتَادِ حِينَ خَطَا
يَبْغِي الصَّوَابَ لَدَيْنَا مِنْ مَبَاحِثِهِ
وما (٥) دَرَى أَنْ مَا يَعْدُو الصَّوَابَ خَطَاً

الذي يَحْضُرُنِي فِي هَذَا الْبَيْتِ مِنَ الْمَرْفُوعَاتِ اثْنَا عَشَرَ ، فَمِنْهَا
قَوْلُهُ : فَمَنْ يَهْجُو ، فِيهَا ثَلَاثَةٌ مَرْفُوعَاتٌ ، الْمَبْتَدَأُ أَوْ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ
وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَكْنِ ، وَمِنْهَا الْمَبْتَدَأُ الْمَقْدَّرُ فِي قَوْلِهِ : وَيَمْدَحْهُ ،
وَالْمَعْنَى (٦) : وَمَنْ يَمْدَحْهُ فَيَكُونُ هُنَا (٧) عَلَى حَسَبِ الْمَثَالِ الْأَوَّلِ

(١) المعجم : « بالصواب » تعريف .

(٢) د : « سألتني » تعريف . وما أثبت عن سائر النسخ والوافي بالوفيات .

(٣) البيت في ديوانه : ٦٤ ومعاني القرآن : ٣١٥/٢ والمقتضب : ١٣٧/٢
والمغني : ٦٩٢ واندرر : ٦٧/١ وورد بلا نسبة في أمالي المرتضى :
١٨٢/٢ والأشموني : ١٧٤/١ والهمع : ٨٨/١ .

(٤) د : « وقوله » وما أثبت عن سائر النسخ والوافي بالوفيات ، وفي
المعجم : « وقولهم بأن فيه .. » .

(٥) المعجم : « أما » .

(٦) المعجم والوافي : « المعنى » .

(٧) المعجم : « ههنا » وفي الوافي : « هذا » .

ثلاثة مرفوعات أيضاً، ومنها المرفوعان في قوله: وَيَنْصُرُهُ، أحدهما: الفعل المضارع والثاني: الضمير المستكن فيه (١) ، ومنها المرفوعات الأربعة في قوله: سَوَاءٌ ، اثنان من حيث إنَّه في مقامِ الْخَبْرَيْنِ للمبتدأين واثنان آخران من حيث إنَّه في كلِّ واحدٍ ضميراً (٢) راجعاً إلى المبتدأ ، فهذا يا سيِّدي جُهْدُ الْمُقْبِلِ وغيرُ مَرْجُوٍّ قَطَّعَ المدى من الكلِّ . انتهى .

قال الصَّغْدِيّ بعد حكايته: بل المرفوعات ثلاثة عشر ، والباقي المبتدأ (٣) المحذوف المعطوف على قوله: «أَمِنْ» في الأول من قوله: فَمَنْ يَهْجُو ، أي (٤): وَمَنْ يَمْدَحْهُ وَمَنْ يَنْصُرُهُ الْأَتَّهْ قَدْ قَرَّرَ (٥) أَنْ فِي «يَهْجُو» ثلاثة مرفوعات ، وكذا في «وَيَمْدَحْهُ» وتحكّم في [هـ : ٢٣٠] قوله: «إِنَّ» في «ينصره» مرفوعين ، والصورة واحدة في الثلاث . انتهى (٦) .

[هـ : ٢٣١] قال أبو بكر الزبيدي في طبقات النحويين (٧) :

-
- (١) « فيه » ليست في المعجم .
 - (٢) ل : « خبراً » تحريف .
 - (٣) الوافي : « والآخر ضمير المبتدأ » .
 - (٤) « أي » ليست في م والوافي .
 - (٥) هـ : « لأنه قدر أن » ، وفي الوافي بالوفيات : « لأنه هو قرر » تحريف في الأخير .
 - (٦) « انتهى » ليست في ف . وبعدها في الوافي بالوفيات : « فهذه تسعة والأربع التي ذكرها في سواء فصارت ثلاثة عشر » .
 - (٧) طبقات النحويين واللغويين : ٨٨ - ٨٩ .

قال المازني : كنت بحضرة الواثق يوماً (١) ، فقلت (٢) لابن قادم : كيف تقول : نَقَمْتِكَ ديناراً أصْلَحَ من دِرْهِمٍ ؟ فقال : دينار بالرفع ، قلت (٣) : فكيف تقول : ضَرَبْتُكَ (٤) زِيداً خيراً لك ؟ فنصب (٥) زِيداً ، فطالبتُه بالفرق بينهما (٦) فانقطع ، وكان ابن السكيت (٧) حاضراً ، فقال الواثق (٨) سألته عن مسألة ، فقلت له : ما وزن نَكَمْتِك من الفعل ؟ فقال : نَقَعَل ، فقال الواثق : غَلِطْتَ ، ثم قال لي : فسَرِّه ، فقلت (٩) : فَكَمْتِك تقديره : نَقَعَل ، وأصله (١٠) : فَكَمْتِك ، فانقلبت الياء ألفاً لفتح ما قبلها ، فصار لفظها نكتال ، فأسكنت اللام للجزم لأنه جواب الأمر ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فقال الواثق : هذا الجواب لا جوابك يا يعقوب ، فلمَّا خرجنا قال لي ابن السكيت (١١) : ما حَمَلَك على هذا وبينني وبينك

-
- (١) قوله : « كنت بحضرة الواثق يوماً » ليس في الطبقات .
(٢) ف ، ل : « فقال » . وفي الطبقات : « قلت لابن قادم أو لابن سعدان لما كابرني : كيف . . . » .
(٣) الطبقات : « قال : قلت » .
(٤) هـ : « ضربتك » تحريف .
(٥) هـ : « بنصب » تحريف .
(٦) الطبقات : « فقلت له فرَّق بينهما » .
(٧) الطبقات : « وكان ذلك عند الواثق وحضر ابن السكيت » .
(٨) الطبقات : « وكان ذلك عند الواثق » زيادة مقحمة .
(٩) هـ « فقلت له . . . » .
(١٠) « وأصله » ليست في الطبقات .
(١١) الطبقات : « قال يعقوب » .

المودعة (١) الخالصة ؟ فقلت والله ما أردت (٢) تخطئتك ولم أظن أنك
يعزُبُ عنك (٣) .

قال : وقال المازني : حضرت يوماً عند الواثق فقال : يا مازني
هات مسألة ، وكان عنده ثحاة الكوفة ، فقلت : ما تقولون في قوله
تعالى : « وما كانت أممك بغيياً » (٤) ، لم لم يقل بغيية ،
وهي صفة المؤمن ؟ فأجابوا بجوابات غير مرضية ، فقال الواثق :
هات (٥) ما عندك (٦) ، فقلت : لو كانت (٧) بغيية على تقدير فعيل
بمعنى فاعلة (٨) لاحتها (٩) الهاء ، مثل : كريمة وظيفة ، وإئتما تحذف
الهاء إذا كانت في معنى مفعول (١٠) ، نحو (١٢) : امرأة قتيل وكف
خضيب ، وبغيية ههنا ليس بفعيل إئتما هو فعول ، وفعول (١٢)

(١) الطبقات : « وبينك من المودة » .

(٢) الطبقات : « ما قصدي » .

(٣) بعدها في الطبقات : « ذلك » .

(٤) مريم : ٢٨/١٩ .

(٥) الطبقات : « فقال لي : هات » .

(٦) « ما عندك » ليست في الطبقات .

(٧) الطبقات : « كان » .

(٨) هـ : « فاعل » .

(٩) الطبقات : « للحتها » .

(١٠) م والطبقات : « مفعولة » .

(١١) الطبقات : « في نحو » .

(١٢) « وفعل » ليست في م والطبقات .

لا تلحقه الهاء في وصف التأنيث ، نحو : امرأة شكور وبشر شطون
 إذا كانت بعيدة الرشاء ، وتقدير بغي بَغْوِي ، قلبت الواو ياء ثم
 أدغمت في الياء (١) ، فصارت ياء ثقيلة نحو : عيّد وميّت ، فاستحسن
 الجواب •

وقال أبو الطيب اللغوي في مراتب النحويين (٢) :

أخبرنا علي بن محمد الخداسي قال : بلغنا أن مغنّية غنّت
 بحضرة الواثق بالله (٣) : [هـ : ٢٣٢]

أظلمتم إن مصابكم رجلاً
 أهدى السلام تحية ظلم

فرد عليها الواثق وقال : إن مصابكم رجل ، فأعادت رجلاً (٤) ،

-
- (١) الطبقات : « ثم أدغمت الواو في الياء » •
 (٢) مراتب النحويين : ٧٨ وطبقات النحويين واللغويين : ٨٧ •
 (٣) نسب البيت في شرح درة الفواص : ١٠٨ والمغني : ٥٩٣ الى العرجي
 وهو في ذيل ديوانه : ١٩٣ ، وورد منسوباً الى الحارث بن خالد بن
 العاص في الاشتقاق لابن دريد : ٩٩ ، ١٥١ واللسان (صوب)
 وصحح العيني في المقاصد : ٥٠٢/٣ نسبه الى الحارث بن خالد بن
 العاص وذكر صاحب الدرر : ١٢٦/١ الاختلاف في نسبه الى العرجي
 والى الحارث بن خالد بن العاص ، وجاء البيت بلا نسبة في أمالي
 ثعلب : ٢٢٤ والتصحيح والتحريف : ٢٣٨ وأمالي ابن الشجري :
 ١٠٧/١ والأشموني : ٩٤/٢ • وظليم ترخيم ظليمة وظليمة تصغير
 ظلمة وهي أم عمران زوجة عبد الله بن مطيع •
 (٤) مراتب النحويين : « فأعادت ان مصابكم رجلاً » •

فأعاد الرمد عليها (١) ، فقالت : لقتني هذا أعلم أهل زمانه ، قال :
ومن هو ؟ قالت : اللاتزي ، فقال (٢) : علي به ، فأشخص إليه ، فلما
مشك بين يديه قال : ما اسمك (٣) يا مازني ؟ قال : بكر ، يا أمير
المؤمنين ، قال : أحسنت ، كيف (٤) تروي : أظلم .. البيت ؟ فقال :
إن مصابكم رجلاً ، قال : فأين خبر إن ؟ قال : قوله : ظلم ، ومعنى
مصابكم لإصابتكم ، قال : صدقت .

قال أبو الطيب : وقد شجر بين محمد بن عبد الملك الزيات
وأحمد بن أبي دؤاد ، في هذا البيت الذي غلط فيه الواثق ، فقال
محمد : إن مصابكم رجلاً وقال أحمد : رجل ، فسألا عنه يعقوب
ابن السكيت فحكم لأحمد بن أبي دؤاد عسيئة لا جهلاً .

فأخبرونا عن ثعلب قال : لقيت يعقوب فعاتبته في هذا (٥)
عتاباً ممضاً فقال لي : اسمع عذري ، جاءني رسول ابن أبي دؤاد

-
- (١) م : « فرد عليها » .
(٢) ل ، مراتب النحويين : « قال » .
(٣) د ، ف ل : « يا اسمك يا بازني » . ه : « ما باسمك » . وما أثبت
عن م ومراتب النحويين . قال ابن جني في سر الصناعة : ١٣٥ : « وأخبرنا
أبو علي بإسناده إلى الأصمعي قال : كان أبو سؤار الغنوي يقول :
باسمك ؟ يريد : ما اسمك ، فهذه الباء بدل من الميم » . وانظر
كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي : ٤٢/١ وبقية الوعاة : ٤٦٥/١ .
(٤) ل ومراتب النحويين : « قال : كيف .. » .
(٥) « في هذا » ليست في ل .

فمضيت إليه فلما رأني بشي بي وقرّ بني [ورفعني] (١) وأحسني في
المسألة عن أخباري ، ثم قال لي : يا أبا يوسف مالي أرى الكسوة
ناقصة ؟ يا غلام دستاً كاملاً من كسوتي فأحضر ، فقال : كياً
فيه مائتا دينار ، ثم قال لي : أراكب (٢) قلت : لا ، بل راجل ، فقال :
حماري الفلاني بسرجه ولجامه ، فأحضر ، وقال : يسلكم
الجميع إلى غلام أبي يوسف ، فشكرت له ذلك ، ثم قال لي : يا أبا
يوسف ، أشدت هذا البيت : أظلكم إن مصابكم رجلاً ،
فقال الوزير : إنما هو « رجلاً » بالنصب ، وقد تراضينا بك ، فقلت :
القول ما قلت ، فخرجت من عنده فإذا رسول محمد بن عبد الملك ،
فقال : أجب الوزير ، فلما دخلت إليه بدرني (٣) وأنا واقف ،
فقال : يا يعقوب أليس الرواية : أظلكم إن مصابكم رجلاً ؟
فقلت : لا بل رجل ، فقال : اغرب (٤) ، قال يعقوب : فكيف كنت
ترى لي أن أقول ؟

في المسائل لابن السنيّد البطلانيوسي (٥) :

- (١) زيادة عن هـ ومراتب النحويين وليست في ل ، م . وجاء مكانها في
د ، ف : « وقرّ بني » .
- (٢) م ، مراتب النحويين : « أراكب أنت » .
- (٣) د : « بدر بي » تصحيف ، وما أثبت عن سائر النسخ ومراتب النحويين
وبدرني الأمر وبدر إلي : عجل إلي واستبق .
- (٤) ف ، ل : « اعزب » قال في اللسان (عزب) : « يعزّب ويعزّب
عزوباً : غاب وبعد » . وفي م : « اعرب » تصحيف .
- (٥) ما ذكره السيوطي هنا قطعة من مسألة طويلة في المسائل والأجوبة
الورقة : ٥ - ٦ - ٧ .

حكى أبو القاسم الزجاجي قال : أخبرنا أبو إسحاق بن السَّرِيِّ
الزَّجَّاج [ه : ٢٣٣] قال : أخبرني محمد بن يزيد المبرِّد قال :
سمعت المازني يقول : سألتني الرياشي فقال لي : لِمَ نَقَيْتَ (١) أن
يكون الله تعالى أصله الإله ، ثم خَمَّفَ بحذف الهمزة كما يقول
أصحابك ؟ فقلت [له] (٢) : لو كان مخفَّفاً منه لكان معناه في حال
تخفيف الهمزة كمعناه في حال تحقيقها (٣) لا يتغيَّر المعنى ، ألا ترى
أن اليأس والإيأس (٤) بمعنى واحد ؟ ولكنا كنت أَعْقِلُ لقولي (٥) الله
فضل مزيَّنة (٦) على قولي (٧) الإله ورأيتُه قد استعمل لغير الله في
قوله : « واضطرُّ إلى إلهك الذي ظننتَ عليه عاكفاً » (٨) وقوله :
« آلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ » (٩) ولكنا (١٠) لم نَسْتَعْمِلِ الله إلا
للباري تعالى علمت أنك علكم وليس بمأخوذ من الإله .

(١) ه : « نهيت » ، المسائل : « آبيت » .

(٢) لسيت في د ، ه . وأثبتها عن سائر النسخ والمسائل .

(٣) المسائل : « فلا » .

(٤) ه والمسائل : « الناس والأناس » .

(٥) ف ، م : « لقول » تحريف .

(٦) م م : « تحرية » تحريف .

(٧) م : « قول » تحريف .

(٨) طه : ٩٧/٢٠ .

(٩) الزخرف : ٥٨/٤٣ .

(١٠) « لما » ليست في ف ، ل ، م .

وفي المسائل أيضاً (١) :

سألتني (٢) قرّر الله لديك الحقّ ومكنته وجعلك من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه عن قول الكتاب في صدور كتبهم : بسم الله الرحمن الرحيم [د : ٢٧٥] وصلى الله على سيّدنا محمد، وذكرت أن قوماً من نحووي زماننا يُنكرون عطف الصلاة على البسمة ، وقد كنت (٣) أُخبرت بذلك قديماً ، فحسبت أنّهم إنما يتعلّقون في إنكاره بأثمة (٤) ، أمر لم تدر به سنة ماثورة ، وأثمة شيء أحدثه الكتاب حتى أخبرني مخبرون (٥) أنّه فاسد عندهم في الإعراب ، وليسوا يُنكرونه من أجل أنّه شيء محدث عند الكتاب ، وأخبروني أنّ الصواب عندهم إسقاط الواو ، ورأيت ذلك نصّاً في رسائل بعضهم ، ورأيت بعضهم يكتب في صدور كتبه : بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة على رسوله الكريم ، وقد تأملت الأمر الذي حملهم على إنكاره ، فلم أجد شيئاً يمكن أن يتعلّقوا به إلا أمرين :

أحدهما أنّ المعطوف حكمه أن يكون موافقاً للمعطوف عليه ، وهاتان جملتان قد اختلفتا، فتوهّموا من أجل اختلافهما أنّه لا يصحّ عطف إحداهما على الأخرى •

-
- (١) المسائل والأجوبة الورقة : ٢٨ - ٢٩ • وسقط من نسخة المسائل التي بين يدي بعض هذه المسألة •
- (٢) « سألتني » ليست في ف •
- (٣) م : « وكنت » •
- (٤) المسائل : « في أنه » •
- (٥) ل : « المخبرون » •

والثاني : أن (١) قولنا : « بسم الله الرحمن الرحيم » جملة خبرية ، وقولنا صلى الله على سيّدنا محمد جملة معناها الدعاء ، فلما اختلفتا فكانت الأولى إخباراً وكانت الثانية [هـ : ٢٣٤] دعاء ، وكان من شأن واو العطف أن تُشْرِكُ الثاني مع الأول لفظاً ومعنى لم يصحّ عندهم [عطف] (٢) هاتين الجملتين على بعضهما لاختلافهما لفظاً ومعنى .

فإن كانت العلة التي حَمَلَتْهُم على إنكار ذلك اختلاف إعراب الجملتين فإنّ ذلك غير صحيح ، بل هو دليل على قلّة نظر قائله ، لأنّ تشاكل الإعراب في العطف إنّما يراعى في الأسماء المفردة المعرّبة خاصّة ، وأمّا عطف الجمل فإنّه نوعان :

أحدهما : أن تكون الجملتان متشاكلتين في الإعراب ، كقولنا :
 « إنّ زيداً قائمٌ وعمراً خارجٌ » ، وكان زيدٌ قائماً وعمراً خارجاً ،
 فيعطف الاسم والخبر على الاسم والخبر (٣) .

والنوع الثاني لا يراعى فيه التشاكل في الإعراب ، كقولنا :
 قام زيدٌ ومحمداً أكرمته ، ومررت بعبد الله وأمّا خالدٌ فلم
 ألقه ، وفي هذا أبواب قد نصّ عليها سيبويه وجميع البصريين
 والكوفيين ، لا أعلم بينهم خلافاً في ذلك ، وذلك كثير في القرآن والكلام
 المنثور والمنظوم ، كقوله تعالى : « والمقيمِينَ الصَّلَاةَ والمؤْتُونَ

(١) « أن » ليست في م .

(٢) ليست في د ، ل . وأثبتها عن سائر النسخ والمسائل .

(٣) كذا في هـ . وفي د ، ف ، ل ، م : « فيعطف الاسم على الخبر » تحريف .

وفي المسائل : « فيعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر » .

الزكاة» (١) ، وكقول خير^٢ نيق (٢) :

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مَعْتَرِكٍ
وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

وقد (٣) ذكر ذلك في المختصرات الموضوعات في النحو كالجمل والكافي لابن النحاس وغيرهما .

وإن كانوا أنكروا ذلك من أجل أن « (٤) ، قولنا : بسم الله الرحمن الرحيم جملة خبرية ، وقولنا : صلى الله عليه وسلم جملة معناها الدعاء فاستحال عندهم عطف الدعاء على الخبر ، لا سيما ومن خاصة الواو أن تعطف ما بعدها على ما قبلها لفظاً ومعنى ، وهاتان جملتان قد اختلف لفظهما ومعناهما ، فما اعترضوا به غير صحيح (٥) أيضاً ، وهذا الذي قالوه يفسد عليهم من وجوه كثيرة لا من وجه واحد :

فأولها : أننا وجدنا كل^٣ من^٤ صنّف من العلماء كتاباً منذ^٥ بدأ الناس بالتصنيفات [هـ : ٢٣٥] إلى زماننا هذا يصنّفون كتبهم بأن^٦

(١) النساء : ١٦٢/٤ .

(٢) البيت في ديوانها : ٢٩ وسيبويه : ٢٠٢/١ وأمالي المرتضى : ٢٠٥/١ وأمالي ابن الشجري : ٣٤٥/١ وشرح التصريح على التوضيح : ١١٦/٢ والخزانة : ٣٠١/٢ وورد بلا نسبة في معاني القرآن : ١٠٥/١ وقبل البيت :

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَّةَ الْجُزْرِ

(٣) من هنا سقط الكلام في نسخة المسائل التي بين يدي .

(٤) « ان » ليست في ل .

(٥) ل : « فاعتراضه غير صحيح » تعريف .

يقولوا : الحمد لله الذي فعل كذا وكذا ، ثم يقولون : يآثر ذلك :
 وصلى الله على محمد ، فيعطفون الصلاة على التحميد ، ولا فرق بين
 عطفها على التحميد وعطفها (١) على البسمة ، لأنّ كلتا الجملتين
 خبر (٢) ، وهذا ليس (٣) مختصاً يكتب الضعفاء في العربية دون
 الأقوياء ، ولا يكتب الجهال دون العلماء ، بل ذلك موجود في كتب
 الأئمة المتقدمين والعلماء المبرزين ، كالفارسيّ وأبي العباس المبرّد
 والمازنيّ وغيرهم ، فلو لم يكن بأيدينا دليل ندفع به [مذهب] (٤)
 هؤلاء إلا هذا لكفى من (٥) غيره ، فتأمل خطبتيّ كتاب الإيضاح
 للفارسيّ وصدر الكامل لأبي العباس المبرّد وصدر كتاب سيبويه ،
 وغير ذلك من الكتب ، وتأمل خطب الخطباء وكلام الفصحاء والبلغاء ،
 فإنك تجدهم مطبقين على ما وصفته لك ، فهذا وجه صحيح يدل
 على فساد ما قالوا (٦) .

ومنها : أنّ قولنا : وصلى الله على محمد يآثر البسمة منصرف
 إلى معنى الخبر ، ولذلك (٧) تأويلات مختلفة :

أحدها : أن يكون تقديره : أبدأ باسم الله الرحمن الرحيم وأقول :

- (١) م : « وعطفهما » تحريف .
- (٢) ل : « الجملتين من خبر » تحريف .
- (٣) م : « وليس مختصاً » .
- (٤) ليست في د . وأثبتها عن سائر النسخ .
- (٥) م ، هـ : « عن » تحريف .
- (٦) ف ، ل م : « قالوه » .
- (٧) كذا في هـ . وفي د وسائر النسخ : « وذلك » .

صلى الله على محمد ، فيُضمِّر القول ويعطِفه على « أبدأ » ، وذلك ممَّا يصرِف الكلام إلى الإخبار ، والعرب تحذف القول حذفاً مطرداً ، شهَّرته (١) تعني عن إيراد أمثلة منه ، كقوله تعالى : « والملائكة يَدْخُلُونَهُمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ، سَلَامٌ عَلَيْهِمْ » (٢) ، أي (٣) : يقولون : سلامٌ عليكم ، وكذا قوله : « والتَّيِّدِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى » (٤) ، أي : يقولون : ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله [زلفى] (٥) .

[الثاني] (٦) : على معنى : أبدأ باسم الله وبالصلاة (٧) على محمد ، فيكون من الكلام المحمول على التأويل ، كما أجاز سيبويه (٨) : « قتل رجلٌ يقول ذلك إلا زيد » لأنه في معنى : ما أحكده يقول ذلك إلا زيد » ، وهذا كثير لا يستطيع أحد من أهل هذه الصناعة على دفعه ، وإن شئت كان التقدير : أبدأ باسم الله وأُصَلِّي على محمد ، فيكون محمولاً أيضاً على المعنى ، وهذه التأويلات الثلاثة تصيره وإن كان دعاء إلى معنى الإخبار ، فهذا وجه آخر صحيح .

(١) « شهرته » ليست في ل .

(٢) الرعد : ٢٣/١٢ - ٢٤

(٣) د : « ان » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٤) الزمر : ٣/٣٩

(٥) زيادة عن ه . وليست في د ، ل ، م . ومن « أي يقولون : ما » إلى « زلفى » ليس في ف .

(٦) زيادة عن م . وليست في د وسائر النسخ .

(٧) م : « الله الرحمن والصلاة » .

(٨) انظر الكتاب : ٣١٤/٢ والخصائص : ١٢٤/٢ .

ومنها : أنه لا يَسْتَحِيلُ عَطْفُ قَوْلِنَا : وَصَلَى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ عَلَى قَوْلِنَا : بِسْمِ اللهِ وَإِنْ كَانَ دَعَاءٌ مُحَضًّا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُتَأَوَّلَ فِيهِ تَأْوِيلٌ [هـ : ٢٣٦] إخبار ، لأننا وجدنا العرب يوقعون الجمل المركبة تركيب الدشعاء والأمر والنهي والاستفهام التي لا يَصْلُحُ أَنْ يُقَالَ فِيهَا (١) صِدْقٌ وَلَا كَذِبٌ مَوَاقِعَ الْجَمْلِ الْخَبْرِيَّةِ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا الصِّدْقُ وَالْكَذِبُ ، وَهَذَا أَشَدُّ مِنْ عَطْفِ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ ، كَنَحْوِ مَا أَتَشُدُّوهُ مِنْ قَوْلِ الْجَمِيحِ بْنِ مُنْقِدٍ (٢) :

وَلَوْ أَصَابَتْ لَقَالَتْ وَهِيَ صَادِقَةٌ

إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تَنْصِبُكَ لِلشَّيْبِ

فَأَوْقَعِ التَّهْنِيَّ مَوْقِعَ خَيْرِ إِنْ • وَقَالَ آخِرُ (٣) :

- (١) ف : « فيه » تحريف •
(٢) الجميح لقب له واسمه منقذ بن الطماح ، أحد فرسان الجاهلية ، والبيت من قصيدة مفضلية يذكر فيها نِفَارَ زَوْجِهِ ، وَهُوَ فِي الْمَفْضَلِيَّاتِ : ٣٤ وَشَرَحَ الْحَمَاسَةَ لِلْمَرْزُوقِيِّ : ٥٢١ وَالْخَزَانَةَ : ٢٩٥/٤ وَوَرَدَ بِهَا نِسْبَةٌ فِي أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٣٣٢/١ •
(٣) أورد أبو زيد البيهقي في نوادره : ٣٠ ، ٥٨ ونسبهما إلى بعض بني نهشل وقال : « وقائلهما جاهلي » ، وأنشدهما البغدادي في الخزانة : ٥٧/٤ وحكى كلام أبي زيد في نسبتها ، وورد الأول منهما في سبط اللاتي : ١٧٦ واللسان (سمع) بلا نسبة ، وجاء الثاني غير معزوف في شرح الحماسة للمرزوقي : ٦٥٧ والمغني : ٦٤٧ والهمع : ١١٣/١ والدرر : ٨٣/١ • قوله سماعي : ذكرني في الناس وحسن الثناء ، والصناع : الرقيقة الكف والماجدة : الكريمة •

لا يا أمم فارع لا تلتومي
 على شيء رفعت به سماعي
 وكوني بالمكانم ذكرني
 ودلتي دل ماجدة صنع

فأوقع الأمر موقع مكان (١) خبر كان • وقال الراجز (٢) :
 فإئما أنت أخ لا نعدمه

فأوقع الجملة التي هي « لا نعدمه » (٣) ومعناها الدشعاء موقع
 الصفة لأخ [حملاً] (٤) على المعنى ، كآله قال : فإئما أنت أخ
 ندعو له بأن لا يُعَدَم ، وليس يسوغ لمعترض علينا أن يزعم
 أنه هذا شيء خص به الشعر ، فإن ذلك قد جاء في القرآن والكلام
 الفصيح ، فمن ذلك قول الله تعالى : « قتل من كان في الضلالة
 فليمدد له الرحمن مدداً » (٥) وأجاز النحويون (٦) بلا

(١) « مكان » ليست في ه .

(٢) أورد أبو العباس ثعلب البيت مع أبيات أخرى في أماليه : ١٩٥ ونسبها
 إلى أبي محمد الحدادمي ، وأنشد ابن منظور في اللسان (قوم)
 أبياتاً من الأرجوزة نفسها ولم ينسبها وليس منها البيت الشاهد ،
 والحدادمي نسبة إلى حدلم بن فقعه بن طريف بن عمرو بن قعين بن
 الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد • وورد البيت في المغني : ٦٤٧
 بلا نسبة .

(٣) قوله : « فأوقع الجملة التي هي لا نعدمه » ليس في ف ، ل .

(٤) زيادة عن هـ وليست في د وسائر النسخ .

(٥) مريم : ٧٥ / ١٩ .

(٦) انظر الكتاب : ١ / ١٣٨ والمقتضب : ٤ / ١٢٨ .

خلاف بينهم « زيد » اضربه » و « عمرو » لا تشتمه » و « زيد »
 كم مرّة رأيته » و « عبد الله هل (١) أكرمه » و زيد » جزاه الله
 عني خيراً ، وقد جاء عن العرب عطف الفعل الماضي على المستقبل ،
 والمستقبل على الماضي واسم الفاعل على الفعل المضارع ، والفعل
 المضارع على اسم الفاعل ، وكذلك الفعل الماضي على اسم الفاعل ،
 كقوله تعالى : « إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ
 قَرْضًا حَسَنًا » (٢) ، وقال امرؤ القيس (٣) :

ألا انعم صباحاً أيها الربّع وانطق

فعطف الأمر على الدعاء ، وهذا كثير ، وقد قال سيويه (٤) في
 باب ما ينتصب (٥) [هـ : ٢٣٧] فيه الاسم لأنه لا سبيل له إلى
 أن يكون (٦) صفة : « واعلم أنك لا يجوز من عبد الله وهذا
 زيد الرجلين الصالحين ، رفعت أو نصبت ، لأنك لا تشني (٧)

(١) هـ : « كم » .

(٢) الحديد : ١٨/٥٧ .

(٣) عجز البيت : « وحدّث حديث الركب إن شئت واصدق » .
 والبيت في ديوانه : ١٦٨ . انعم صباحاً : تحية أهل الجاهلية .

(٤) الكتاب : ٦٠/٢ .

(٥) كذا في الكتاب وفي دوائر النسخ : « ينتصب » .

(٦) جاء بعدها في هـ : « فيه » .

(٧) كذا في الكتاب . وفي دوائر النسخ : « تبني » تصحيف .

الإله على من^(١) أثبتته وعلمته ، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم ، فتجعلها بمنزلة واحدة ، وإيضا الصفة علم فيمن قد علمته ، فأبطل جواز هذه المسألة من جهة جمع (٢) الصفتين ، ولم يبطلها من أجل عطف الخبر على الاستفهام ، وواقفه [د : ٢٧٦] جميع النحويين على هذه أسئلة ، وإيضا كان ذلك لأن الجملة لا يتراعى فيها التشاكل في المعاني ولا في الإعراب ، وقد استعمل بديع الزمان عطف الدعاء على الخبر في بعض مقاماته ، وهو قوله (٣) : « ظفّرنا بصيّدٍ وحيّاك الله أبا زيدٍ » وما نعلم أحدا أنكر ذلك عليه ، وإذا كان التشاكل يتراعى في أكثر المفردات كان أجدر الأسماء يتراعى في الجملة ، ألا ترى أن العرب تعطف [المعرب] (٤) على المبني والمبني على المعرب ، وما يظهر فيه الإعراب على ما لا يظهر؟ وفي هذا الموضع شيء يجب أن يوقف عليه ، وذلك أن قول النحويين بأن (٥) الواو تعطف ما بعدها على ما قبلها لفظاً ومعنى كلام خرج مخرّج العموم ، [وهو] (٦) في الحقيقة خصوص ، وإيضا تعطف الواو الاسم على الاسم في نوع الفعل أو [في] (٦) جنسه لا في

(١) د ، م ، هـ : « ما » تحريف وليست في ف ، ل . وما أثبت عن الكتاب .

(٢) م : « جميع » تعريف .

(٣) مقامات الهمداني ، المقامة البغدادية : ٢٠ .

(٤) ليست في د ، والعبارة في ف ، ل ، م : « ألا ترى أن المعرب يعطف على

المبني والمبني على المعرب » وما أثبت عن هـ .

(٥) ف ، ل : « أن » .

(٦) ليستا في د . وأثبتهما عن سائر النسخ .

كميته ولا كيفيته، ألا ترى أنك إذا قلت : ضربت زيدا وعمراً قد (١) يجوز أن تضرب زيدا ضرباً واحدة وعمراً ضربتين وثلاثاً فتختلف الكميتان ؟ وكذلك يجوز أن تضرب زيدا جالساً وعمراً قائماً فتختلف الكيفيتان (٢) ، ويبيِّن ذلك قول العرب : إيتاك والأسد ، فيعطفون الأسد على ضمير المخاطب ، والفعل الناصب لهما مختلف المعنى ، لأنَّ المخاطبَ مخوف والأسد مخوف منه ، فجاز العطف وإن اختلف نوعا التخويف ، لأنَّ جنس التخويف قد انتظهما ، ونحو منه قوله تعالى : « فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ » (٣) ، لأنَّ الإجماع على الأمر وهو العزم عليه والجمع الذي يراد به ضمَّ الأشياء المتفرقة وإن اختلف نوعاها فإنَّ لهما جنساً يجتمعان فيه ، ألا ترى (٤) أنَّهما جميعاً يرجعان إلى معنى الصيرورة (٥) والانجذاب ؟ ألا ترى أنَّ « من عزم على الشيء فقد انجذب إليه ، وصار كما أنَّ الأشياء المتفرقة إذا جمعت انجذب بعضها إلى [٢٣٨:هـ] بعض وصار كلُّ واحد منها إلى الآخر ؟ وكذلك قول الشاعر (٦) :

(١) كذا في ل . وفي د وسائر النسخ : « وقد » تعريف .

(٢) ل : « الكميتان » تعريف .

(٣) « ترى » ليست في ل .

(٤) يونس : ٧١/١٠ .

(٥) « الصيرورية » .

(٦) ورد البيت في رغبة الآمل من كتاب الكامل : ٢٣٤/٣ منسوباً إلى عبد الله ابن الزبيري ، وجاء بلا نسبة في معاني القرآن : ١٢١/١ ومجاز القرآن : ٦٨/٢ وتأويل مشكل القرآن : ١٦٥ والكامل : ٢٣٤/١

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا
مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا

ومعناه : وحاملاً رمحاً ، لأنَّ التَّقَلُّدَ نوع من الحمل ، والأجل هذا الذي ذكرناه من حكم العطف بالواو قلنا في قوله تعالى : « وَاَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ » (١) في قراءة مَنْ خَفَضَ الْأَرْجُلَ : إِنَّ الْأَرْجُلَ (٢) تُغَسَّلُ وَالرُّؤُوسُ تَمْسَحُ ، ولم يوجب عطفها على الرؤوس أن تكون ممسوحة كمسح الرؤوس ، لأنَّ العرب تستعمل المَسْحَ على معنيين :

أحدهما : النَّضْحُ ، وَالْآخَرَ الْغَسْلُ ، حكى أبو زيد (٣) :

تَمَسَّحَتْ لِلصَّلَاةِ أَي : تَوَضَّأَتْ ، وَقَالَ الرَّاجِزُ (٤) :

←
والمقتضب : ٥١/٢ والخصائص : ٤٣١/٢ وشرح الحماسة للمرزوقي : ١١٤٧ وأمالى المرتضى : ٥٤/١ ، ٢٦٠/٢ والمخصص : ١٣٦/٤ وأمالى ابن الشجري : ٣٢١/٢ والانصاف : ٦٠٢ وشرح المفصل : ٥٠/٢ والغزاة : ٣٣٠/١ واللسان (قلد) • وتقلد الأمر : احتملة وكذلك تقلد السيف ، ويقال : حمل الرمح وتقلد السيف •

(١) المائدة : ٦/٥ • وانظر النشر : ٢٤٥/٢ والتيسير : ٩٨ والاتعاف : ١٩٨ •

(٢) م : « الرجل » •

(٣) هـ : « حتى روى أبو زيد » •

(٤) هو أبو نخيلة الراجز كما في اللسان والتاج (قَاب) • وورد بلا نسبة في إصلاح المنطق : ٢٨٣ • وبعد البيت : « ثُمَّ تَهَيَّأَتْ لِشَرْبِ قَابٍ • » يقال : أَشْلَيْتِ النَّاقَةَ وَالْعَنْزَ إِذَا دَعَوْتَهُمَا لِتَحْلِبَهُمَا ، وَالْقَعْبُ : الْقَدْحُ الضَّخْمُ الْغَلِيظُ ، وَقَابُ الْمَاءِ : شَرْبُهُ •

أَسْلَيْتُ عَنزِي وَمَسَحْتُ قَعْبِي

أراد أنك غسله لِيَحْلِبَ فيه ، فلمَّا (١) كان المَسْحُ نوعين أوجبنا لكلِّ عَضْمٍ ما يَلِيْقُ به ، إذ (٢) كانت واو العطف كما قلنا إِيَّما توجب الاشتراك في نوع الفعل وجنسه لا في كميته [ولا في كميته] (٣) ، فالتَضُّعُ والمَسْحُ جمعُهما جنس الطَّهارة كما جمع تقلد السيف وحمل الرَّمح جنس التَّهَبُّ للحرب (٤) ، والتَسْلِحُ ، وهكذا قولنا : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وصلى الله على سيِّدنا محمد ، وإن كان الإخبار والدعاء قد اختلفا فإِيَّهما (٥) قد اتَّفقا في معنى التَّسَلُّمِ والاستفتاح أو في معنى التَّبَرُّكِ والاستنجاح (٦) ، فإن قال قائل : قد أنكر النحويون أن يقال : ليت زيدا قائمٌ وعمراً بالرفع عطفاً على موضع ليت وما عملت فيه ، وهل ذلك إلا من أجل اختلاف الجملتين بأن إحداهما تصير خيراً والثانية تمنياً ؟ فالجواب : أن هذا الذي تَوَهَّمْتَهُ لا يصحُّ من وجهين :

أحدهما : أن إنكار النحويين العطف على موضع ليت ليس من أجل ما ظنَّسْتَهُ ، وإيَّما منعه لأنَّ ليت (٧) قد أَبْطَلَتْ الْإِبْتِدَاءَ

(١) ل « ولما » .

(٢) م : « إذا » تحريف .

(٣) زيادة عن هـ . وليست في دوسائر النسخ .

(٤) « للحرب » ليست في م . والى هنا انتهى السخط في نسخة المسائل والأجوبة التي بين يدي .

(٥) ل : « اختلفا حينئذ فإِيَّهما » .

(٦) م : « والاستحاح » تحريف .

(٧) المسائل : « من أن ليت » .

فلم تثبّق له لفظاً ولا تقديراً ، ولو كان لليت ومعمولها موضع وعطف
 عَمْرٌ عليه لم يكن عطف خبر على [هـ : ٢٣٩] تَمَنُّ كما توهّمته ،
 وإيها كان (١) يكون عطف خبر على خبر لأنّ التمني إنما كان لعامل (٢)
 اللفظ دون الموضع (٣) لو كان هناك موضع .

والوجه الثاني : أنّ قولنا : ليت زيدا قائمٌ وعمْرٌ لا يعده
 جملتين ، وإنما يعده جملة واحدة ، لأنّ (٤) الخبر الذي كان يتم (٥)
 الجملة الثانية سقط استغناءً بخبر الاسم الأول ، ولو قلت : ليت زيدا
 قائمٌ وليت عمراً قائمٌ لكافتا (٦) جملتين ، وهذا كقوله : قام زيد وقام
 عمْرٌ ، فيكون الكلام جملتين ، فإذا قلت : قام زيد وعمْرٌ
 صارت (٧) جملة واحدة ، ويدلّ على ذلك أنّ النحويين يجيزون :
 مررت برجل قائمٌ زيد وأبوه ، ولا يجيزون : مررت برجل قائمٌ زيد
 وقائمٌ أبوه ، لأنّ الكلام الأوّل جملة واحدة ، فاكنتي فيها (٨) بضمير
 واحد يعود إلى الموصوف ، والثانية تجري مجرى جملتين ، فلا بدّ في
 كل واحدة منهما من ضمير ، وكذلك يجيزون : زيد قام عمْرٌ

(١) « كان » ليست في م ، هـ ، المسائل .

(٢) المسائل : « بعامل » .

(٣) : « الوضع » تحريف .

(٤) كذا في هـ والمسائل وفي د وسائر النسخ : « كان » تحريف .

(٥) المسائل : « يتم » .

(٦) « لكانتا » ليست في هـ .

(٧) هـ ، المسائل : « صار » .

(٨) ل : « بها » .

وأبوه (١) ولا يجيزون : زيد (٢) قام عمّر وقام أبوه ، لتعري الجملة
الواحدة من ضمير يعود إلى المتبداً .

وفي المسائل للبطلوسي أيضا (٣)

سألت عن قول الله تعالى : « شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ
وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ
الْحَكِيمُ » (٤) ، وقلت بأي شيء انتصب « قائماً » وما العامل (٥)
فيه ؟ وأين خبر التبرئة (٦) من هذه الآية ؟ وذكرت أن بعض المتحليين
اصناعة النحو أنكروا قولنا : إن « قائماً » هنا (٧) منصوب على الحال ،
وزعم أنه كُفِرَ من قائله (٨) ، وإنما قال ذلك فيما يرى الآن الحال فيما
ذكر النحويون مستقلة وفضلة في الكلام ، والقيام بالقسط صفة لله
تعالى لم يزل موصوفاً بها ولا يزال ، ولا يصح فيها الانتقال (٩) ، ونحن

- (١) المسائل : « زيد قام أبوه وعمرو » تحريف .
- (٢) « زيد » ليست في هـ .
- (٣) المسائل والأجوبة الورقة : ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ .
- (٤) آل عمران : ١٨/٣ .
- (٥) كذا في هـ والمسائل . وفي د وسائر النسخ : « وما القيام » تحريف .
- (٦) هـ : « خبر لا التبرئة » .
- (٧) ل : « هنا » .
- (٨) م : « قائله » .
- (٩) من « لم يزل » إلى « الانتقال » ليس في ف .

ونحن نَرَبًّا (١) بأنفسنا أن نكون ممن يجهل ما يوصف به الله تعالى [فنصفه] (٢) بما (٣) لا يجوز ، أو (٤) يغيب عنا هذا المقدار من علم اللسان ، وإنما أتت (٥) هذا المعترض من قلة بصره بهذه الصناعة وسوء فهمه لباب الحال ، وقد أجبته عن ذلك بما فيه كفاية وإقناع ، وبالله أستعين وعليه أتوكل .

أما خبر التبرئة في هذه الآية فمحذوف تقديره عند البصريين لا إله [هـ : ٢٤٠] في الوجود إلا هو ، أو لا إله موجود إلا هو ، ونحو ذلك من التقدير ، وخبر التبرئة قد يحذف إذا كان في الكلام دليل عليه ، كقولهم: لا بأس يريدون: لا بأس عليك وكقول عبد يعوث الحارثي (٦) :

فيا راكباً إمّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ

نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

-
- (١) المسائل : « نبرأ » .
 (٢) زيادة عن هـ . وليست في دوسائر النسخ والمسائل .
 (٣) ل ، المسائل : « مما » تحريف .
 (٤) المسائل : « ان » تحريف .
 (٥) د : « اوتى » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والمسائل .
 (٦) ورد البيت بهذه النسبة في سيبويه : ٢٠٠/٢٢ والفضليات : ١٥٦ وأمالي القالي : ١٣٢/٣ وشرح المفصل : ١٢٢٨/١ والمقاصد للعيني : ٢٠٦/٤ والخزانة : ٣١٣/١ . وجاء بلا نسبة في المقضب : ٢٠٤/٤ .
 وعرضت أي : أتيت العروض وهي مكة والمدينة .

أراد أنه لا تلاقي لنا ، وقوله : « هو » (١) بدل من موضع لا وما عملت فيه لأن التبرئة (٢) وما تعم لفيه في موضع رفع على الابتداء ، وهي في ذلك بمنزلة إن وما تعمل فيه (٣) ، فإن قيل : فما الذي يمنع من أن يكون هو الموجود في الآية خبر التبرئة ولا يحتاج إلى تكشف هذا الإضمار ؟ فالجواب : أن ذلك خطأ من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن لا هذه لا تعمل إلا في النكرات ، فإن جعلت هو خبرها أعملتها في المعرفة وذلك لا يجوز .

والثاني : أن ما بعد إلا موجب ولا لا تعمل في الموجب ، وإنما تعمل في المنفي .

والثالث : أنك إن (٤) جعلت هو خبر التبرئة كنت قد جعلت الاسم نكرة والخبر معرفة ، وهذا عكس ما توجيه صناعة النحو ، لأن الحكم في العربية إذا اجتمعت معرفة ونكرة أن تكون المعرفة هي الاسم والنكرة الخبر ، فلذلك جعل النحويون الخبر نحو هذا محذوفاً .

وأما قوله تعالى : « قائماً بالقسطِ » فإنه لا يخلو من أحد ثلاثة أوجه :

- ١ - إما أن يكون منصوباً على المدح والتعظيم .
- ٢ - وإما أن يكون منصوباً على الحال (٥) .

(٢) المسائل : « الا هو » .

(٣) هـ : « لأن لا التبرئة » .

(٤) من « لأن التبرئة » الى « فيه » ليس في م .

(٥) المسائل : « اذا » .

(٦) « وإما أن يكون منصوباً على الحال » ليست في م .

٣ - وإمّا أن يكون منصوباً على النعت لإله المنصوب بالتبرئة ، فأما نصبه على المدح والتعظيم فواضح يعني وضوحه عن القول فيه ، وأما نصبه على الصفة لإله فإنّ ذلك خطأ ، لأنّ المراد بالنفي ههنا العموم والاستغراق ، فإذا جعلت قائماً [صفة لإله فإنّ التقدير : لا إله قائماً] (١) بالقسط إلاّ هو ، فرجع النفي خصوصاً وزال ما فيه من العموم وجاز [هـ : ٢٤١] أن يكون ثمّ إله آخر غير قائم بالقسط ، كما أنّك إذا قلت : لا رجلَ ظريفاً في الدار إلاّ زيداً ، فإنما (٢) نفيت الرجال الظرفاء خاصة [د : ٢٧٧] وجاز أن يكون هناك رجل آخر غير ظريف ، وهذا كهر صريح ، نعوذ بالله منه .

وأما نصبه على الحال فإنّه لا يخلو من أحد (٣) أربعة أوجه :

• إمّا أن يكون حالاً من اسم الله تعالى

• وإمّا أن يكون حالاً من المضمّر (٤)

• وإمّا أن يكون حالاً من المنصوب بأنّ

• وإمّا أن يكون حالاً من المضمّر الذي في خبر التبرئة المقدّم .

فإن جعلته حالاً من اسم الله تعالى فالعامل فيه شهيد ، تقديره : شهيد الله في حال قيامه بالقسط أنّه لا إله إلاّ هو وشهدت الملائكة وأولو العلم ، وليس هذا قبيحاً من أجل أنّك ذكرت أسماء كثيرة وجئت بالحال من بعضها دون بعض ، قال ابن جني : « ألا ترى أنّك

(١) زيادة عن المسائل والأجوبة • وليست في د وسائر النسخ .

(٢) كذا في د والمسائل • وفي د وسائر النسخ : « قائماً » تحريف .

(٣) « أحد » ليست في ف والمسائل •

(٤) قوله : « وإما أن يكون حالاً من المضمّر » ليس في م •

لو قلت : جاء زيدٌ ركباً وعمراً وخالداً ، فجعلت الحال من بعضهم لجاز باتِّفاقٍ ، وإذا جعلت قائماً حالاً من هو فالعامل في الحال معنى النفي ، لأن الأحوال تعمل فيها (١) المعاني كما تعمل في الظروف ، فيكون التقدير : شهد الله أن الربوبية ليست إلا له في حال قيامه بالقسط ، فهذا الوجهان صحيحان •

فأمّا كونه حالاً من الضمير المنصوب بأنّ أو من الضمير (٢) الذي في (٣) خبر (٤) التبرئة المحذوف فكلّهما خطأ لا يجوز (٥) •
أمّا امتناعه من أن يكون حالاً من الضمير المنصوب بأنّ فلعلّك تسيّن :

إحداهما : أنّ أنّ المفتوحة تقدّر هي وما عمّلت فيه بتقدير المصدر ، وما بعدها من اسمها وخبرها صلة لها ، فإنّ جعلت قائماً حالاً من اسمها كان داخلاً في الصلة ، فتكون قد فرقت بين الصلّة والموصول بما ليس من الصلّة وذلك مستحيل •

والعلة الثانية : أنّك [إنّ] (٦) جعلته حالاً من اسم أنّ لزمك (٧)

-
- (١) ل : « في » تحريف •
(٢) م : « المضمرة » •
(٣) د ، ف : « به » تحريف • وما أثبت عن سائر النسخ والمسائل •
(٤) د ، ف ، ل : « حيز » تصحيف وما أثبت عن م ، هـ ، المسائل •
(٥) « لا يجوز » ليست في م •
(٦) ليست في د ، ف وأثبتها عن سائر النسخ والمسائل •
(٧) المسائل : « لزم » •

أن تعمل أن في [ه : ٢٤٢] الحال ، وأن لا تعمل في الأحوال شيئاً ولا في الظروف ، فإن قلت : قد (١) قال التابعه الذبياني (٢) :

كأنه خارجاً من جنب صفحته

فنصب على الحال من اسم كأن وجعل العامل فيها ما في كأن [من معنى] (٣) التشبيه ، فهلا (٤) أجزت مثل ذلك في أن فالجواب : أن ذلك إنما يجوز عند البصريين في كأن وليت ولعل خاصة ، لأن هذه الأحرف الثلاثة أبطلت معنى الابتداء مما يدخل عليه ، وأحدثت في الكلام معنى التسمي والتسري والتشبيه فأشبهت الأفعال ، فإن قيل : فإن المفتوحة تدخل على الجملة (هـ) فتصرفها إلى تأويل المصدر ، ألا ترى أنك تقول : [بلغني أنك قائم فيكون معناه] (٦) : بلغني

-
- (١) ه : « فقد » .
(٢) عجزه : « سقود شرب نسوه عند مفتاد » والبيت في ديوانه :
١١ ومجاز القرآن : ١٣٢/٢ والمعاني الكبير : ٧٦٠ والخصائص :
٢٧٥/٢ وأمالى ابن السجري : ١٥٦/١ ، ٢٧٧/٢ والمرتل : ١٦٢
والخزانه : ١/٥٢١ . وورد بلا نسبة في الأضداد : ٣٩٩ . والهام في
كنه عائده على المديرى المراد به قرن الثور ، والضمير في صفحته
راجع الى الكلب ، والسقود : الحديدية التي يشوى بها الكباب والمقتاد :
المطبخ .

(٣) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والمسائل .

(٤) م : « فلا » تحريف .

(٥) ه : « الجمل » .

(٦) زيادة عن المسائل وليست في د وسائر النسخ .

قيامك ؟ فَهَلَا أَعْمَلْتَ فِي الْحَالِ مَا فِيهَا مِنْ تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ ؟
 فالجواب : أَنْ ذَلِكَ خَطَأٌ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ الَّذِي تَقْدِرُ بِهِ أَنْ الْمَفْتُوحَةُ
 إِنَّمَا يَنْسَبُ مِنْهَا وَمِنْ صِلَتِهَا الَّتِي هِيَ اسْمُهَا وَخَبَرُهَا ، فَإِذَا جَعَلْتَ
 قَائِمًا حَالًا مِنْ اسْمِهَا (١) كَانَ دَاخِلًا فِي صِلَتِهَا ، فَيَكْتَسِبُ مِنْ ذَلِكَ
 أَنْ يَعْمَلَ (٢) الْاسْمُ فِي نَفْسِهِ ، وَذَلِكَ مُحَالٌ ، فَلِهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ
 اسْتَحَالَ أَنْ يَنْتَسِبَ (٣) « قَائِمًا » عَلَى الْحَالِ مِنْ اسْمِ أَنْ •

فَأَمَّا (٤) امْتِنَاعُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ (٥) الْمَقْدَرِ فِي
 خَبَرِ (٦) التَّبْرُؤَةِ الْمَحْذُوفِ فَمِنْ أَجْلِ أَنْ الْمُرَادَ بِالنَّفْيِ الْعُمُومِ وَالِاسْتِغْرَاقِ
 عَلَى مَا قَدْ مَنَاهُ ، فَإِذَا جَعَلْتَهُ حَالًا مِنَ الْمَضْمَرِ (٧) الَّذِي فِي الْخَبَرِ
 الْمَحْذُوفِ صَارَ التَّقْدِيرُ : لَا إِلَهَ مَوْجُودٌ فِي حَالِ قِيَامِهِ بِالْقِسْطِ إِلَّا هُوَ ،
 فَيَصِيرُ النَّفْيُ وَاقْعًا عَلَى الْإِلَهَةِ الْقَائِمِينَ بِالْقِسْطِ دُونَ غَيْرِهِمْ ، وَيُوهِمُ
 هَذَا الْكَلَامُ أَنْ تَمَّ إِلَهًا غَيْرَ قَائِمٍ بِالْقِسْطِ ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ :
 لَا رَجُلَ مَوْجُودٌ سَخِيًّا إِلَّا زَيْدٌ ، فَإِنَّمَا تَقِيْتُ الرِّجَالَ الْأَسْخِيَاءَ خَاصَّةً
 دُونَ غَيْرِهِمْ ، وَهَذَا كَقَرِّ (٨) ، فَصَحَّ بِجَمِيعِ مَا قَدْ مَنَاهُ أَنْ قَائِمًا

(١) المسائل : « من اسم ان » •

(٢) المسائل : « انك تعمل » •

(٣) م : « تنصب » •

(٤) م ، ه ، المسائل : « وأما » •

(٥) م : « المضمَر » •

(٦) د ، ف ، ل : « حيز » تصحيف وما أثبت عن م ، ه ، المسائل •

(٧) ل ، المسائل : « الضمير » •

(٨) جاء بعدها في المسائل : « بحث نعوذ بالله من مثله » •

لا (١) يصحّ الإلّا (٢) أن يكون حالاً من اسم (٣) الله تعالى أو من هو ، فإن قال قائل : فكيف جاز لكم أن تجعلوه (٤) حالاً من اسم (٥) الله تعالى (٦) أو من ضميره ، والحال منتقلة وفضلة في الكلام ، وهذه الصفة لم يزل الله تعالى [هـ : ٢٤٣] موصوفاً بها ولا يزال ؟ فالجواب : أنك ليس كلّ حال (٧) منتقلة ولا فضلة في الكلام كما زعم هذا الزاعم بل من الأحوال ما لا يصحّ انتقاله ولا يجوز أن يكون فضلة ، ألا ترى أن النحويين قد أطلقوا الحال على أشياء من القرآن وغيره لا يصح فيها الانتقال ، كقوله تعالى : « هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا » (٨) « وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا » (٩) ؟ وَالْحَقُّ لَا يَفَارِقُهُ الْمُصَدِّقُ ، وَصِرَاطُ اللَّهِ تَعَالَى لَا تَفَارِقُهُ الْإِسْتِقَامَةُ ، وَقَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا » (١٠) : إِنَّهُ (١١) مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ مِنَ اللَّهِ (١٢) ، وَقَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :

(١) « لا » ليست في م .

(٢) « إلّا » انفردت بها د . وليست في سائر النسخ والمسائل .

(٣) « اسم » ليست في م .

(٤) المسائل : « يكون » .

(٥) « اسم » ليست في ف .

(٦) من « فإن قال قائل » الى « تعالى » ليس في م .

(٧) « حال » ليست في ف .

(٨) فاطر : ٣١/٣٥ .

(٩) الأنعام : ١٥٣/٦ .

(١٠) البقرة : ١٣٢/٢ .

(١١) هـ : « بأنه » .

(١٢) « من الله » لم تذكر في ف ، ل ، م والمسائل .

«الم ، الله لا إله إلا هو الحي القيوم ، نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ» (١) : [إِنَّهَا (٢) جملة في موضع الحال من الله ، كأنه قال : الله الحي القيوم نزل عليك الكتاب الكتاب] (٣) متوحدًا بالرشوبويَّة ، وأجازوا أيضاً أن يكون في موضع الحال من الضمير في « نَزَلَ » ، وكذلك قول العرب : « ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا » (٤) ، « وَأَكْثَرُ شَرِّبِي السَّوِيقَ مَلْتَمُوتًا » ، و « دَعَوْتُ اللَّهَ سَمِيعًا » ، ونحو ذلك إِنْ تَبَعْنَاهُ ، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فكيف صحَّ أن تَسْمِي هذه الأشياء حالاً (٥) وهي غير منتقلة والكلام محتاج إليها؟ فالجواب عن ذلك من وجوه كلها مقنن :

أحدها : أن الحال شبيهة بالصفة ، والصفة ضربان : ضَرْبٌ يحتاج إليه (٦) الموصوف ولا بدء له منه ، وذلك إذا التبس بغيره ، وضَرْبٌ لا يحتاج إليه ، وإِثْمًا يذكر للمدح أو الذمُّ أو التَّسْرَاحِمْ ، فوجب أن تكون الحال كذلك .

ومنها أن الشيء إذا وُجِدَ فيه بعض خواصِّ نوعه ولم يوجد فيه بعضها (٧) لم يُخْرِجْهُ عن نوعه ثَقْصَانٌ ما نقص منها (٨) ،

(١) آل عمران : ١/٣ - ٢ - ٣ .

(٢) ف : « انه » تحريف .

(٣) زيادة عن ف ، ل ، ه ، المسائل وليست في د ، م .

(٤) ورد موضع هذا المثال في المسائل : « هذا زيد منطلقاً » .

(٥) المسائل : « أحوالاً » ولعله الأصح .

(٦) م : « الى » تحريف .

(٧) المسائل : « بعضه » تحريف .

(٨) كذا في المسائل وفي د وسائر النسخ : « منه » تحريف .

ألا ترى أن الرسم له خواصٌ تخصه مثل : التنوين ودخول الألف واللام عليه والنعت والتصغير والنداء ؟ ولم (١) يلزم أن توجد هذه الخواص كلها في جميع الأسماء (٢) ، ولكن حيشا وجدت كلها أو بعضها حكم له بأنه اسم ، وكذلك الأحوال في هذه المواضيع فيها أكثر خواص الحال وشروطها موجودة فيها ، فلا يخرجها عن حكم الحال نقصان ما نقص منها (٣) ، كما لا يخرج من [ه : ٢٤٤] وما نحوهما عن حكم الأسماء نقصان ما نقصها من خواص الأسماء . ومنها : أن النحويين لم يريدوا بقولهم : إن الحال فضلة في الكلام أن الحال مستغنى (٤) عنها في كل موضع على ما يتوهم من لا ضرورة له بهذه الصناعة ، وإنما معنى ذلك أنها (٥) تأتي على وجهين : إما أن يكون اعتماد الكلام على سواها والفائدة منعه بغيرها ، وإما أن تقترن بكلام (٦) تقع الفائدة بهما معاً ولا تقع الفائدة بها مجرّدة ، وإنما كان ذلك لأنها لا ترفع ولا يسند إليها حدث (٧) واعتماد كل جملة مفيدة إنما هو على الاسم المرفوع الذي أسند (٨)

(١) المسائل : « ولا » .

(٢) ل : « في جميع هذه الأسماء » .

(٣) « منها » ليست في ف . وفي المسائل : « منه » تحريف .

(٤) هـ : « يستغنى » .

(٥) م : « ان » .

(٦) بعدها في المسائل : « آخر » .

(٧) د ، ف ، ل ، م : « حديث » تحريف . وما أثبت عن هـ والمسائل .

(٨) المسائل : « يسند » .

إليه الحدث (١) أو ما هو في تأويل المرفوع ، ولا تنعقد فائدة بشيء (٢) من المنصوبات والمجرورات حتى يكون معها مرفوع أو ما هو في تأويل المرفوع ، كقولنا : ما جاءني من أحدٍ ، وإنَّ زيدا قائمٌ ، فتأمل هذا الموضع فإنَّه يكشفُ عنكَ الحَيْرَةَ في أمر الحال وفيه لطفٌ وغموضٌ .

وأما القيام الذي وصف الله تعالى به (٣) نفسه في هذه الآية فليس يراد به المثول والانتساب لأن هذا من صفة الأجسام تعالى الله عن ذلك ، وإنما المراد بالقيام وهنا القيام بالأمر والمحافظة عليها ، يقال : فلان يقوم بأمر فلان أي : يعنى به ويهتبل (٤) بشأنه ، ومنه قوله تعالى : « الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ » (٥) ، أي مُتَكَلِّمُونَ بِأُمُورِهِنَّ ، وَمَعْنِيَهُنَّ بِشُؤُونَهُنَّ ، ومنه قول الأعشى (٦) :

يَقُومُ عَلَى الْوَعْمِ فِي قَوْمِهِ
فَيَعْتَفُو إِذَا شَاءَ أَوْ يَسْتَقِيمُ

-
- (١) د ، ف ، ل ، م : « الحديث » تحريف . وما أثبت عن هـ والمسائل .
(٢) م : « شيء » تحريف . والعبارة في المسائل : « ولا تنعقد جملة مفيدة بشيء من المنصوبات » .
(٣) « به » ليست في ف .
(٤) هـ « ويهتم » . والاهتبال : الاغتنام والاحتتيال . واهتبل إذا غمى .
(٥) النساء : ٣٤/٤ .
(٦) ديوانه : ٣٩ وشرح السبع الطوال : ٢٧٣ وأمالى القالي : ٢٦٣/٢ وسمط الألي : ٩٠٢ ، وورد البيت بلا نسبة في تأويل مشكل القرآن : ١٣٨ . والوغم : الثأر والحقد . وجاء بعد البيت في المسائل ما يقرب من سطر تجاوزه السيوطي .

وفي المسائل أيضاً

سَأَلْتَ وَفَقَّكَ اللهُ عَنْ قَوْلِنَا فِي الدَّعَاءِ : يَا حَكِيمًا لَا يَعْجَلُ
 وَيَا جَوَادًا لَا يَبْخُلُ وَيَا عَالِمًا لَا يَجْهَلُ ، ونحو ذلك من صفات
 الله تعالى ، وقلت : كيف يصح أن يقال في مثل هذا : منادى منكور
 والقصد به إلى الله تعالى؟ وإن كان معرفة فكيف انتصب وخرج مُخْرَجَ
 التنكير؟ وهذا سؤال مَنْ لَمْ يَتَمَهَّرْ (٢) فِي مَعْرِفَةِ اللِّسَانِ (٣) الْعَرَبِيِّ،
 واعتراض مَنْ لَمْ يَتَصَوَّرْ غَرَضَ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ تَصَوُّرًا صَحِيحًا ، وَأَنَا
 أَعْلِمُكَ لِمَ ذَلِكَ وَأُشْرِحُ [هـ : ٢٤٥] لَكَ [د : ٢٧٨] مَا التَّمَسَّكُ
 شَرْحًا يَسْرُو (٤) عَنْكَ ثَوْبَ الْحَيْرِةِ ، وَيُزِيلُ عَنْكَ عَارِضَ هَذِهِ الشَّبَهَةِ
 إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى ، فَأَقُولُ وَبِاللهِ التَّوْفِيقِ : إِنَّ الْوَجْهَ فِي هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ
 مِنْ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى أَنْ يُقَالَ فِيهِ : إِنَّهُ (٥) مَنَادَى مُخَصَّصٌ ، وَهَذِهِ عِبَارَةٌ
 غَيْرُ مَعْتَادَةٍ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ (٦) ، وَإِنَّمَا جَرَتْ عَادَتُهُمْ فِي نَحْوِ (٧) هَذَا أَنْ
 يَسْمُوهُ الْمَنَادَى الْمَشْبَهَةَ بِالْمُضَافِ وَالْمَنَادَى الْمَمْتُوِلَ أَيِ الْمَطْوِءِ ، مِنْ
 قَوْلِكَ مَطَلَّتْ الْحَدِيدَةُ إِذَا مَدَدْتُهَا ، وَمِنْهُ اشْتَقَّ الْمَطْءُ فِي
 الْوَعْدِ ، وَمَعْنَى قَوْلِنَا : إِنَّهُ مَنَادَى مُخَصَّصٌ أَنْ حَكِيمًا وَجَوَادًا وَعَالِمًا

(٢) انظر المسائل والأجوبة الورقة : ١١ - ١٢ - ١٣ .

(٢) ل : « يتميز » .

(٣) ل : « في معرفة علم اللسان » .

(٤) ل : « يسرد » تعريف .

(٥) د : « ان » تعريف وما أثبت عن سائر النسخ والمسائل .

(٦) « النحويين » ليست في ف .

(٧) المسائل : « مثل » .

ونحوها صفات يوصف بها الباري جلّ جلاله ويوصف بها
المخلوقون ، وهي وإن اتفقت ألفاظها متباينة في المعاني ، كما أنّك (١)
إذا قلنا في الباري تعالى : إنه سميع بصير ، وقلنا في زيد : إنه سميع
بصير (٢) ، فالمعنى مختلف وإن اتفقت العبارة ، لأنّ زيداً سميع بأذن
بصير بحدّة الأتكة ذو جوارح وأبعاض ، والله تعالى [منزّه] (٣) عن
مثل هذه الصفات ، جلّ عمّا يصفه به الجاهلون وتقديس ممّا يقول
فيه المبطلون ، وإنما نريد بقولنا فيه : إنه سميع وإنه بصير أنّك
لا يغيب عنه شيء من خلقه وأنّك مشاهد لجميع حركاتهم وأعمالهم ،
لا يخفى عنه (٤) ، مثقال الذرّة (٥) ، ولا يغيب عنه ما تحجّثه (٦)
الصدور ويختلج به الضمير ، ولذلك (٧) إذا قلنا : إنّ زيداً حيّ
فإنّما نريد بذلك أنّ له نفساً حسّاسة مقترنة بجسم ، وإذا قلنا في
الباري تعالى : إنه حيّ فإنّما نريد بذلك أنّك مدرك للأشياء ، ويجوز
أن يراد بذلك أنّك موجود (٨) لم يزل ولا يزال ، والعرب تسمي الوجود
حياة والعدم موتاً ، فيقولون للشمس ما دامت موجودة حيّة ، فإذا

(١) « أنا » ليست في ل ، م .

(٢) « وقلنا في زيد : إنه سميع بصير » ليست في ل ، المسائل .

(٣) زيادة عن هـ والمسائل وليست في د وسائر النسخ .

(٤) المسائل : « عليه » .

(٥) هـ : « ذرة » .

(٦) م : « تكنه » .

(٧) م ، المسائل : « وكذلك » .

(٨) « بذلك أنه موجود » ليست في م .

عَدِمَتْ ° (١) سَمَوُهَا مَيِّتَةٌ ، قال ذو الرمة (٢) :

فَلَمَّا رَأَيْنَ اللَّيْلَ وَالشَّمْسَ حَيَّةً

حَيَاةَ النَّدِيِّ يَقْضِي حُشَاشَةً فَازِعَ

شبهه الشمس عند غروبها بالحَيِّ الذي يجُود بنفسه ، وقال

آخر يصف النار (٣) :

وَزَهْرَاءُ ° إِنْ كَفَفْتَهَا فَهُوَ عَيْشُهَا

وَإِنْ ° لَمْ أَكْفَفْنَاهَا فَمَوْتُ ° مَعْجَلٌ ° [هـ: ٢٤٦]

فجعل وجود النار حياة وعدمها موتاً ، ولم تُردِّدْ بإنشاد هذين البيتين تمثيل حياة الباري تعالى بالحياة المذكورة فيهما لأنَّ ما ذكره الشاعران من ذلك مجاز واستعارة وحياة الباري تعالى وجميع صفاته حقائق لا تشبهه (٤) بشيء من صفات المحدثات ولا تكيّف ، وإيَّما تَوَخُّدًا تَوْقِيفًا (٥) وتسليماً لا قياساً (٦) ، وقد اجتمع (٧) العارفون بحدود الكلام على أنَّ الاشتراك في الأسماء لا يوجب التشابه (٨)

(١) هـ : « غربت » تحريف .

(٢) ديوانه : ٤٥٢ وزهر الآداب : ١١٥/٤ والعمدة : ٢٧٥/١ .
والحشاشة : بقية النفس .

(٣) ورد البيت في أمالي القالي : ٨٨/٢ بلا نسبة .

(٤) د : « تشبيهه » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والمسائل .

(٥) ل ، م : « توفيقاً » تصحيف .

(٦) بعدها في المسائل : « فعلى هذا المجرى تجري صفات الباري تعالى » .

(٧) م ، هـ ، المسائل : « أجمع » .

(٨) كذا في المسائل . وفي دوسائر النسخ : « المناسبة » تحريف .

بين (١) المسميات بها ، وإثما تشبّهه (٢) الأشياء باتفاقها في المعاني لا في الألفاظ ، وليس بين (٣) الباري تعالى وبين (٤) مخلوقاته اشتباه في معنى من المعاني ، فإذا أرادوا أن يجعلوا هذه الصفات مختصة به تعالى زادوا عليها ألفاظاً (٥) تُخصّصها وتجعلها مقصورة عليه ، فقالوا : يا حليماً لا يعجّل ويا جواداً لا يبخل ، ويا عالماً لا يجهل ، ونحو ذلك ، فصارت هذه الصفات خاصة لا يصح (٦) أن يوصف بها غيره ، لأنّ كلّ حليم فلا (٥) بدء له من طيش وهفوة ، وكلّ جواد فلا بدء له من بخل وعجلة ، وكلّ عالم فلا بدء له من جهل وحيرة ، فأما الحليم المحصن الذي لا يلحقه طيش والجاد المحصن الذي ليس فيه (٨) بخل والعلم المحصن الذي لا يقترن به جهل فإنها صفات خاصة [به] (٩) تعالى لا حظ فيها لغيره ، وهذه الزيادة التي زيدت عليها في موضع نصب على الصفة (١٠) ، كأنه قيل (١١) : يا حليماً غير عَجُول ،

-
- (١) د : « من » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والمسائل .
 (٢) المسائل : « تشبّهه » .
 (٣) د : « من » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والمسائل .
 (٤) د : « ومن » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والمسائل .
 (٥) م : « ألفاظها » تحريف .
 (٦) المسائل : « يصلح » .
 (٧) م : « لا » .
 (٨) المسائل : « له » تحريف .
 (٩) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والمسائل .
 (١٠) م : « النصب » تحريف .
 (١١) م ، المسائل : « قال » .

ويا جواداً غيرَ بخيلٍ ويا عالماً غيرَ جهُول ، فالفائدة في هذه الألفاظ
المتزيدة على هذه الأسماء ما ذكرناه من التخصيص .

فإن قال قائل : فقد علمت (١) أنك إذا قلنا : يا حليمٌ ويا جواداً
ويا عالمٌ فقد فهم أن (٢) هذه الصفات مخالفة لصفات البشر ، فإذا
كان ذلك مفهوماً من أنتمس هذه الصفات فما الفائدة في زيادة هذه
الألفاظ عليها ؟ فالجواب : أن الفائدة [في ذلك] (٣) أنك إذا قلنا :
ياحليم وياجواد وياعالم فإنما يقع التباين والخلاف بالمعاني بالألفاظ ،
وإذا قلنا : يا جواداً لا يخجل ويا حليماً لا يعجل ويا عالماً لا يجهل وقع
التباين والخلاف بالمعاني والألفاظ معاً (٤) ، وإذا انفصل الشيطان لفظاً
ومعنى كان أبلغ في التباين من أن ينفصلاً معنى لا لفظاً ، ويدلّك على
أن الغرض في ذلك ما ذكرته قول عطاء الخراساني في « بسم الله
الرحمن الرحيم » : « كان الباري تعالى يوصف بالرحمن ، فلمّا تسمّى
به المخلوقون زيّد عليه الرحيم » ، فهذا [هـ : ٢٤٧] نصٌ جليٌّ
على أنّهم قصدوا تخصيصه تعالى بلفظ لا يوصف به سواه ، ولذلك (٥)
قال المفسرون في « الله » : إنه اسم ممنوع ، فلاجل هذا قلنا (٦) : إن
مثل هذا ينبغي أن يقال فيه : منادى مخصّص ، وإنما وجب أن

(١) م : « علمنا » .

(٢) « أن » ليست في هـ .

(٣) ليست في د . وأثبتها عن سائر النسخ والمسائل .

(٤) من « وإذا قلنا ياجوادا » الى « معاً » ليس في م ، هـ .

(٥) المسائل : « وكذلك » .

(٦) المسائل : « قلت » .

ينتصب (١) هذا النوع من المناديات وإن كان غير منكور لأن اللفظ الأول لما كان محتاجاً إلى اللفظ الثاني لأنه الذي يتم (٢) معناه ويخصّصه أشبه المنادى المضاف الذي لا يتم إلا بالمضاف إليه فاتصب كاتصابه ، وصار بمنزلة قولك (٣) : يا خيراً من زيد ويا ضارباً رجلاً ، ولذلك (٤) سمى النحويون هذا النوع المنادى المشبه بالمضاف .

وأما قولي : إن هذا سؤال من لم يتمه في معرفة اللسان العربي واعتراض من لم يتصور هذه الصناعة تصويراً صحيحاً فإنما قلت ذلك لأن هذا السؤال يدل على أن صاحبه يعتقد (٥) أن كل منادى معرفة غير مضاف مرفوع رفع بناء في كلام العرب ، وليس كذلك لأن المنادى في كلام العرب ينقسم [إلى] (٦) أربعة أقسام :

منادى منكور نحو : يا رجلاً ، ومنادى مضاف نحو : يا عبد الله ، ومنادى مفرد وهو نوعان :

أحدهما : ما كان معرفة قبل النداء ، نحو : يا زيد .

والثاني : ما كان قبل النداء نكرة وتعرف في النداء بإقبال

المنادى عليه واختصاصه بإيگاه بالنداء دون غيره (٧) ، نحو : يا رجلاً .

(١) المسائل : « ينصب » .

(٢) ف ، ل ، م ، المسائل : « يتم » .

(٣) ل : « قوله » .

(٤) م : « وكذلك » .

(٥) م : « يعتقد » .

(٦) زيادة عن هـ وليست في د وسائر النسخ .

(٧) من « وتعرف » إلى « غيره » ليس في م .

والقسم الرابع هو المنادى المشبّه بالمضاف، وهو الذي لا يستقل بنفسه ويفتقر إلى ما يتمشه (١) ، كقولك يا خيراً من زيد ويا ضارباً رجلاً ، وكرجل سمّيته ثلاثة وثلاثين ، فإِنَّكَ تقول : يا ثلاثة وثلاثين فإن قلت : كيف يكون قولنا : يا خيراً من زيد ويا ضارباً رجلاً معرفة وقد خرج بلفظ النكرة ؟ [قلت] (٢) فإن تعرفه يكون على وجهين :

أحدهما : أن تسمي بذلك رجلاً فيصير قولك : يا خيراً من زيد ويا ضارباً رجلاً بمنزلة قولك : يا زيد ويا عمرو ونحوهما من الأسماء المختصة • [هـ : ٢٤٨]

والوجه الثاني : أن تُقبِلَ بندائك على رجل معين تَخْتَصُّهُ (٣) من جميع مَنْ بحضرتك ، فيصير قولك : يا خيراً من زيد ويا ضارباً رجلاً بمنزلة قولك : يا رجل لِمَنْ تُقبِلُ عليه •

فهذا ما عندي في جواب ما سألت عنه ، وبالله التوفيق (٤) •

(١) ف : « تمه » تعريف •

(٢) م : « قيل » وما أثبت عن ه • وليست في د ، ف ، ل ، المسائل •

(٣) م ، ه : « تخصه » •

(٤) جاء بعدها في ه : « الاعانة » •

سؤال العَضُد وجواب الجارِ بِرُدي

ورَدُّ العَضُد على الجارِ بِرُدي

وانتصار وكَد الجارِ بِرُدي لأبيه على العَضُد : (١)

كتب العَضُد مستفتياً علماء عصره (٢) : يا أدلاء الهدى
ومصاييح الدجى حَيَّاكُمْ اللهُ وبَيَّاكُمْ ، وألهمنا الحقَّ بتحقيقه
وإيَّاكُمْ ، ها أنا (٣) من ثوركم مقتبس وبضوء فاركم (٤) للهدى
ملتبس (٥) ، متحنَّ بالقصور لا متحنَّ ذو غرور ، ينشيد
بأطلق (٦) لسان وأرقَّ جَنَانٍ :

ألا قُلْ لسُكَّانِ وادي الجِمَى (٧)

هَنِيئاً لَكُمْ في الجِنَانِ (٨) الخَلُودِ

أفِيضُوا علينا من المَاءِ فَيَضاً

فنحن عَطَّاشٌ وَأَتَمُّ وِرْودِ

-
- (١) نقل تاج الدين السبكي هذا السؤال وجوابه ورد ولد الجارِ بِرُدي على
العَضُد في طبقات الشافعية الكبرى : ١٠/٤٧ - ٧٨ .
- (٢) الطبقات : « كتب القاضي عَضُد الدين سؤالاً صورته » .
- (٣) الطبقات : « ها هو » .
- (٤) الطبقات : « أنواركم » .
- (٥) الطبقات : « ملتبس » .
- (٦) الطبقات : « بأنطق » .
- (٧) الطبقات : « الحبيب » .
- (٨) الطبقات : « جنان » .

قد استبهم قول صاحب الكشاف (١) أفيضت عليه سجال
الألطف : « من مثله » (٢) متعلق بسورة صفة لها ، أي : بسورة
كائنة من مثله ، والضمير لما نزلنا أو لعبدنا ، ويجوز أن يتعلق
بقوله [د : ٢٧٩] فأوتوا ، والضمير للبعد « حيث جَوَزَ في الوجه
الأول كون الضمير (٣) لما نزلنا تصريحاً وخطره في الوجه الثاني
تلويحاً ، فليت شعري ما الفرق بين فأتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا
و فأتوا من مثل ما نزلنا بسورة (٤) ، وهل ثمَّ حكمة خفيّة أو
نكتة (٥) معنويّة أو تحكّم بَحَثَ ؟ [بل] (٦) هذا مستبعدٌ في (٧)
مثله ، فإن رأيتم كسُفَ الرّيبة وإماطة الشّبهة والإنعام بالجواب ،
أُبيتُم أجزل الأجر (٨) والثواب ، فكتب العلامة فخر الدين (٩)
الجاربردي (١٠) وعقّد (١١) ، تمثي الشعور معلقاً (١٢) بالاستعلام

-
- (١) الكشاف : ٢٤١/١ .
(٢) البقرة : ٢٣/٢ . « وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا
بسورة من مثله وادعوا شهداءكم » .
(٣) ف : « المضمرة » .
(٤) من « وفأتوا » ان « بسورة » ليس في ف .
(٥) ل : « نبتة » تحريف .
(٦) زيادة عن هـ والطبقات . ليست في د وسائر النسخ .
(٧) هـ . الطبقات : « من » .
(٨) الطبقات : « أجزل الثواب إن شاء الله تعالى » .
(٩) الطبقات : « فكتب في الجواب العلامة الشيخ فخر الدين . . » .
(١٠) بعدها في هـ : « مجيئاً » .
(١١) « وعقد » ليست في الطبقات .
(١٢) الطبقات : « متعلقاً » .

لَمَّا وَقَعَ بِالذَّخِيلِ مَعَ الْأَصِيلِ الْأَكْخَلَ فِي الْإِبْهَامِ (١) ، أَشْعَرَ بِأَنَّهُ
 الْمَتَمَنِّيُّ تَحَقُّقُ (٢) ثَبُوتِ شَيْءٍ مَا مِنْهَا وَالِاتْتِفَاءُ (٣) رَأْسًا ،
 وَلَا يُسْتَرَابُ (٤) أَنْ اتْتَفَاءَ الْفَائِدَةُ اللَّفْظِيَّةُ (٥) وَالْفَائِدَةُ (٦) الْمَعْنَوِيَّةُ
 يَجْعَلُ التَّخْصِيصَ تَحَكُّمًا (٧) سَادِجًا (٨) فَإِنْ رَفَعَ الْإِبْهَامَ (٩) يَنْصَبُ (١٠)
 الْبَعْضَ لِلتَّكْثِيرِ (١١) الثَّانِي (١٢) خَبِرَ مَا فَمَا مَغْزَى التَّخْصِيصِ عَلَى الْبَيَانِ

- (١) ل : « الاستبهام » . وفي الطبقات : « الاستفهام » .
 (٢) الطبقات : « يحقق » .
 (٣) الطبقات : « أو الانتفاء » .
 (٤) الطبقات : « ولا يشران » .
 (٥) د ، ل : « اللطيفة » ، ف : « اللطفية » وكلاهما تحريف . وما أثبت
 عن م ، ه ، الطبقات .
 (٦) الطبقات : « والعائدة » تحريف .
 (٧) « تحكماً » ليست في م ، ه .
 (٨) « سادجاً » ليست في الطبقات .
 (٩) الطبقات : « الارتفاع » .
 (١٠) ف الطبقات : « ينصب » .
 (١١) كذا في د . وفي ف ، ل ، م ، ه : « بكسر » تحريف . وفي الطبقات :
 « للكثير » .
 (١٢) العبارة هنا غامضة ، فقد جاءت في د : « الثاني خبر ما يفتح جز المعنى
 فما مغزى » وفي ف ، ل ، م : « الثاني جز ما فما مغزى » وفي الطبقات :
 « خبر ما وضحه بفتح جزء المعنى فما مغزى » . وفي ه : « الباقي
 جز ما فما مغزى » .

[ه : ٢٤٩] فاضرب عن الكشف صفحاً مجانباً الاستدراك كما في الاستكشاف ، وإن ريم ما يعنى (١) بالتحقيق (٢) فيه والأخص في الاستعمال فزيع (٣) الدالهِ (٤) لا زلة (٥) خير (٦) كعثرة (٧) عثارها (٨) للدخل (٩) بمنزلة (١٠) في أنزلنا أولاً (١١) بشهادة (١٢) الدعغنة (١٣)

- (١) د ، ل : « وإن اردتم ما يعنى » وفي الطبقات : « وان ردم ما يفنى » .
وما أثبت عن ف ، م ، ه . وفي م « معنى » تحريف .
- (٢) ف ، ل : « بالتحقيق » تحريف .
- (٣) د : « فرفع » . ه : « قريع » الطبقات : « فرفع » . وما أثبت عن ف ، ل ، م .
- (٤) رسمت في د : « الدالِ » وفي ه : « آله آله » وكله تحريف . وما أثبت عن ف ، ل ، م . ويقال : رجل دالهِ ودالهِة ضعيف النفس . ودلته الرجل : حَيْرٌ .
- (٥) الطبقات : « إلا وله » تحريف .
- (٦) د : « بصيرة » تحريف . ف « حير » ، الطبقات : « خبر » وكلاهما تحريف . وما أثبت عن ل ، م ، ه .
- (٧) الطبقات : « نصره » تحريف .
- (٨) الطبقات : « عبارها » .
- (٩) د ، الطبقات : « الادخل » . وما أثبت عن سائر النسخ .
- (١٠) د ، الطبقات : « منزلة » وما أثبت عن سائر النسخ .
- (١١) ف ، ل ، م : « ولا » .
- (١٢) م : « شهادة » .
- (١٣) ه : « الدععدة » ، الطبقات : « الدعوة » .

لعثوره (١) عليها في أنزلنا (٢) ثانياً والتبيين جنس (٣) التعيين ، فإنها من
بنات خلعت عليهن الثياب ثم دفنتهن وحوّوت عليهن (٤) التراب :

فَبِحْ بِاسْمِ مَنْ تَهْوَى وَدَعْنِي مِنَ الْكُنْيِ

فَلَا خَيْرَ فِي اللَّذَاتِ مِنْ دُونِهَا سِتْرٌ (٥)

إِثْمِي امْرُؤٌ أَسِيْمُ الْقَصَائِدِ لِلْعِيدِ

إِنَّ الْقَصَائِدَ شَرُّهَا أَعْقَابُهَا (٦)

فكتب العضد على الجواب (٧) :

أقول وأعوذ بالله من الخطأ والخطئ (٨) ، وأستغفیه من (٩)
العثار والزلل : الكلام على هذا الجواب من وجوه :

- (١) الطبقات : « لعبوره » .
- (٢) الطبقات : « نزلنا » .
- (٣) د : « جنسين » ل : « حسن » ق : « حسن » ، م : « جليس » ، هـ : « جليس » وما أثبت عن الطبقات .
- (٤) ف ، ل ، م : « عليهما » تحريف .
- (٥) البيت لأبي نواس . وهو في ديوانه : ٢٨ .
- (٦) البيت لبشامة بن القدير ، وهو في شرح الحماسة للمرزوقي : ٣٩٤
وورد بلا نسبة في شروح سقط الزند : ١٨٠ . وجاء بعد البيت في
الطبقات : « والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله .
كتبه الجاربردي أحمد بن الحسن حامداً » اهـ .
- (٧) ل ، هـ : « على هذا الجواب » .
- (٨) ف ، ل ، م ، هـ : « والخلل » . وما أثبت عن د ، الطبقات .
- (٩) كذا في هـ والطبقات ، وفي د وسائر النسخ : « عن » تحريف . قال في
اللسان (عفا) : « واستغفاه من الخروج معه أي : سأله الاعفاء منه » .

الأول : أئنه كلام تمجثه الأسماع وتنفر عنه الطبباع ، ككلمات
 المبرسَم (١) غير منظوم ، وكهذيان المحنوم ليس له مفهوم ، كم
 عرض على ذي طبع سليم وذهن (٢) مستقيم فلم يفهم معناه ولم يعلم
 مؤداه ، وكفى وكيلاً (٣) بيني وبينك كل من له حظ من العربية
 وذكاء مآ [مع الممارسة] (٤) لشطر من الفنون الأدبية •

الثاني : لئنا (٥) أجمل الاستفهام لشدة الإبهام فسره (٦) بما
 لا يدل عليه بمطابقة ولا بتضمن ولا بالتزام ، وحاصله أن ثبوت
 [أحد] (٧) الأمرين ههنا محقق (٨) ، وإنما (٩) التردد في التعمين ،
 فحقيق (١٠) بأن يسأل [عنه] (١١) بالهمزة مع أم (١٢) دون هل مع أو ،

-
- (١) أي المصاب بالبرسام • والبرسام هو الموم ، والموم أشد الجذري •
 (٢) الطبقات : « وذي ذهن » •
 (٣) هـ : « دليلاً » •
 (٤) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ • والعبارة في الطبقات : « وذكاء
 ما ذم الممارسة لينظر من » تحريف •
 (٥) الطبقات : « أنه لما » •
 (٦) الطبقات : « ففسره » •
 (٧) زيادة عن هـ والطبقات • وليست في د وسائر النسخ •
 (٨) الطبقات : « متحقق » •
 (٩) الطبقات : « وأن » •
 (١٠) د : « تحقيق » تحريف • وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات •
 (١١) زيادة عن الطبقات وليست في د وسائر النسخ • وفي الطبقات : « أن
 يسأل » •
 (١٢) د : « لم » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات •

فإنه سؤال عن أصل الثبوت •

الثالث : أمّا لا نسلّم تحقّق أحد (١) الأمرين حقيقة (٢) لجواز أن لا يكون لحكمة خفيّة ولا فكتة معنوية ، بل الأمر بيّن في نفسه على السائل أو لشبّهة قد تخالفت (٣) للحاكم (٤) وتضمحلّ بتأمّل (٥) ، فلا يكون تحكّماً بحتاً ، ولئن (٦) سلّمنا الحصر فلم لا (٧) يجوز أن يتجاهل السائل تأدّباً واعتراضاً بالقصور (٨) وتجنباً عن التّيه (٩) والغرور ؟

الرابع : أنّ أو هذه هي (١٠) الإضرابية ؟ أفهذا باعه (١١) في الوجوه العربية (١٢) ؟ فأين أت من قولهم : لا تأمر زيدا فيعصيك

-
- (١) « أحد » ليست في م •
 - (٢) « حقيقة » ليست في الطبقات •
 - (٣) د : « مخالفت » ، م : « تخالفت » وكلاهما تحريف • وما أثبت عن ف ، ل ، ه ، الطبقات •
 - (٤) م : « على الحاكم » •
 - (٥) هـ : « بالتأمّل » ، الطبقات : « بتأمّل ما فلا يكون » •
 - (٦) الطبقات : « وإن » •
 - (٧) م : « فلا » تحريف •
 - (٨) الطبقات : « بالتقصير » •
 - (٩) الطبقات : « وتجنباً للتّيه » •
 - (١٠) هـ ، الطبقات : « هي » •
 - (١١) الطبقات : « باعك » •
 - (١٢) هـ : « الاعرابية » وفي الطبقات : « في الأوجه الاعرابية » •

أو (١) تحسبته غلامك (٢) وأقله خدءامك [هـ : ٢٥٠] أو لا تدري (٣) من ° أمامك ؟ أبعد [ما] (٤) أذبت نفسك ليلاً ونهاراً في شعب من المريئة مذة نيظت بك العمائم إلى أن اشتعل الرأس شيباً يخفى عليك هذا الجليء الظاهر الذي هو مسطور في الجمل لعبد القاهر ؟ .

الخامس : هب أن (٥) هذا خطأ صريح ، ألا (٦) يمكن أن تتحمل (٧) له محملاً صحيحاً أليس المقصود هنا كالصبح يتبجح وكالنار (٨) في حندس (٩) الظلم على رأس العلكم تؤجج (١٠) ؟ فماذا كان [لو اشتغلت] (١١) بعد ما يغنيك (١٢) من (١٣) الجواب

- (١) كذا في الطبقات ، وفي د وسائر النسخ : « أم » .
- (٢) د : « ملامك » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .
- (٣) م : « ولا تدري » تحريف .
- (٤) زيادة عن الطبقات وليست في د وسائر النسخ . والعبارة في الطبقات : « أبعد ما أذيت » .
- (٥) « أن » ليست في هـ والطبقات .
- (٦) الطبقات : « لا يمكن » .
- (٧) د ، ف : « يتمحل » ، ل : « تمحل » وكلاهما تحريف . وفي الطبقات : « تحمل » وما أثبت عن م ، هـ .
- (٨) الطبقات : « أو كالنار » .
- (٩) الحندس : الظلمة ، وليلة حندسة وليل حندس : مظلم .
- (١٠) الطبقات « تتأجج » .
- (١١) زيادة عن الطبقات وليست في د وسائر النسخ .
- (١٢) وفي الطبقات : « فما كان » .
- (١٣) الطبقات : « عن » .

وتنطق (١) بفضل (٢) الصواب (٣) بما لا يعنيك (٤) من التخطئة
في السؤال؟

السادس : قد أوجب الشرع ردَّه التحية والسلام ، وندبَ
إلى التلطف في الكلام ، فمنَّ يُوَفِّك فقد (٥) اقترب الإثم واستحقَّ
الذمَّ (٦) وأساء الأدب وتجنَّب الأَمَمَ (٧) ، وأَشعر بأثمه (٨) ليس
له من الخلق خلق ، ولم يَرزق متابعة من تبعه لتسميم مكارم
الأخلاق .

السابع : أثنى أعرض عن (٩) الجواب ، وزعم أثنى من بنات
خلع عليهنَّ الثياب وحشي عليهنَّ التراب (١٠) ، فإنَّ كان

(١) كذا في ل ، وفي م : « وتطبيق » ، وفي ف : « ويطمق » وكلاهما تحريف .

وفي الطبقات : « ويطبق » وفي هـ : « وتطبيق » وفي د : « وتطبيق »
وفي الأخير تحريف .

(٣) ف ، ل : « بفصل » تصحيف . وفي الطبقات : « مفصل » تحريف .

(٣) ل : « الخطاب » .

(٤) د : « يعنيك » تصحيف وما أثبت عن سائر النسخ . وفي الطبقات :

« عما لا يعنيك » .

(٥) الطبقات : « فمن زوى عنه فقد » .

(٦) « واستحقَّ الذمَّ » ليست في الطبقات .

(٧) الأَمَمَ : القصد .

(٨) الطبقات : « بأن » .

(٩) الطبقات : « أعرض صفحاً عن » .

(١٠) « وحشي عليهن التراب » انفردت بها د وليست في سائر النسخ ، وفي

الطبقات : « ثم حشي عليهن التراب » .

حقاً (١) فلا ريب في أنها تكون ميسرة (٢) أو بالية ، ومع هذا فمصداق كلامه أن يشبش (٣) عنها أو أن يأتي بمثلها فترى ما هي ؟

الثامن : أن السؤال لم يُخصَّ به مخاطب دون مخاطب ، بل أورد على وجه التعميم والإجمال مرعياً فيه طريق التعظيم والإجلال موجهاً إلى مَنْ وُجِّه إليه ، ويقال : مصدق (٤) أنت من أدلاء الهدى ومصايح الدشجي ، فأنتى رأى نفسه أهلاً للخطاب (٥) معيئاً (٦) للجواب ؟ وهنالك درأه (٧) عن نفسه معرفة بقدره وعِلماً بغوره ، ومحافظة على طوره إلى مَنْ هو أجل منه قدراً وأثور بدرأ في هذه البلدة من زعماء التحرير وفحوله (٨) النجارير الذين لا يفوتهم سابق ولا يشق غبارهم لاحق .

وإن كان لا يرى فوقه أحداً فإنه لكعَمه والعَمى والحماقة العظمى ، ومالداء الشوك (٩) من (١٠) دواء ، وليس لمرض الجهل

-
- (١) الطبقات : « هذا » .
 - (٢) ف ، ل : « متنتعة » تحريف .
 - (٣) ف ، ل « يرش » تحريف .
 - (٤) هـ : « مصداق » تحريف . وفي الطبقات : « تصدق » .
 - (٥) الطبقات : « لهذا الخطاب » .
 - (٦) الطبقات : « متعينا » .
 - (٧) الطبقات : « رده » .
 - (٨) هـ : « ومنخول » . وفي الطبقات : « وفحولة العلماء النجارير » .
 - (٩) د ، ف ، ل ، الطبقات : « القول » ، وما أثبت عن م ، هـ .
 - (١٠) « من » ليست في الطبقات .

المركب (١) من شفاء •

التاسع : البليغ من عُدَّتْ هَفَوَاتِه والجواد من حَصِرَتْ
كَبَوَاتِه (٢) [هـ : ٢٥١] وَأَمَّا (٣) مَنْ لَا يَأْمَنُ مَعَ الدَّعْدَعَةِ (٤)
سَوء (٥) العِثَار ، ويحتاج إلى مَنْ يَقُودُ عَصَاهُ فِي ضَوْءِ النَّهَارِ ، فَإِذَا
سَابِقَ فِي المِضْمَارِ (٦) العِتَاقِ (٧) الجِيَادِ وَفَاضِلِ (٨) عِنْدَ الرَّهْمَانِ (٩)

- (١) « المركب » ليست في هـ .
(٢) الطبقات : « عثراته » .
(٣) ف ، ل ، م ، الطبقات « أما » .
(٤) كذا في هـ والطبقات . وفي د وسائر النسخ : « الدغدغة » تصحيف .
قال في اللسان (دمع) : « ودعدع الشيء : حركه حتى اكتنز
ودَعَّ دَعَّ : كلمة يدعى بها للعائس في معنى قثم وانتعش
ودَدَعَدَّ بالعائس قالها له وهي الدَّعْدَعَةُ » ا هـ . والدَّغْدَغَةُ فِي
البُضْعِ وَغِيْرِهِ : التَّحْرِيكُ ، وَيُقَالُ : دَغْدَغَهُ بِكَلِمَةٍ إِذَا طَعَنَ عَلَيْهِ .
(٥) هـ : « سرعة » .
(٦) « في المضممار » ليست في الطبقات .
(٧) كذا في د . وفي سائر النسخ والطبقات : « العتق » . جاء في اللسان
(عتق) : « وفرس عتيق : رائع كريمة والجمع : العتاق قال ابن
بري : والعاتق مؤنثة قال اللحياني : هو مذكر لاغير وهما عاتقان
والجمع عتق وعتق » .
(٨) د ، ف ، ل ، م : « وتفاضل » تحريف . وما أثبت عن هـ والطبقات .
(٩) د ، ف : « الزهاد » تحريف . وما أثبت عن ل ، م ؛ هـ . وفي الطبقات :
« الرهمن » . والرهن جمع رهن وهو ما وضع عند الانسان مما ينوب
مناب ما أخذ منه والرهنان : المخاطرة .

ذوي الأيدي الشداد ، فقد جعل نفسه سخرة للساخرين وضحكة
للضاحكين ، ودريئة للطاعنين وغرضاً لسهام الرءاشقين •

العاشر : أظنك قد غرّك رهط احتشوا من حولك ، وألقوا
السّمع إلى قولك ، يصدّقونك في كلّ هذار ويصوّبونك في كلّ
ما تأتي (١) وتذر (٢) ، ولم تمرّ (٣) بقراع (٤) الأبطال اللثاميم ، ولم
تدفع إلى جدليّ (٥) مباحك (٦) يعرّك عرك (٧) الأديم ،
فظننت بنفسك الظنون ، ورأسخ في دماغك هذا الفن من الجنون
ولم ترزق أدبياً ولا ناصحاً لبيباً (٨) •

فما كلّ ذي نصح بمؤتيك نصح

وما كلّ مؤتٍ نصح بلبيب

فها أنا أقول لك قول الحق الذي يأتي (٩) في غير (١٠) نفس

-
- (١) بعدما في م : « به » •
 - (٢) الطبقات : « وما تذر » •
 - (٣) ف ، ل ، م ، هـ : « تمن » •
 - (٤) الطبقات : « بقريع » ، والقريع : السيد والمختار والغالب •
 - (٥) ف ، ل ، م ، هـ : « جدل » وليست في الطبقات • وما أثبت عن د •
 - (٦) الطبقات : « مماسك » تحريف • وفي هـ : « مجادل » •
 - (٧) د : « عدل » تحريف • وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات •
 - (٨) البيت لأبي الأسود الدؤلي ، وهو في ديوانه : ٢٠٨ وشرح أبيات المغني
للبيгдаدي : ٢٢٧/٤ ، وورد بلا نسبة في سيبويه : ٤٤١/٤ وشرح
سقط الزند : ١١٤٨ •
 - (٩) هـ : « يابى » تحريف •
 - (١٠) الطبقات : « غيرة » تحريف •

أبيّة ، ولا يضرّ فني عنه هوى ولا عصبية ، فاقبل النصيحة واتقِ
الفضيحة ، ولا ترجع بعداً الى (١) مثل هذا ، فإنّه عار في الأعقاب ،
ونار (٢) يوم الحساب ، هداك الله وإيانا (٣) سبيل الرشاد • انتهى •

وقد تصدّى إبراهيم ولد الجاربردي لنصرة والده في رسالة
سمّاها : « الصّارم في قطع العَضُدِ الظالم » • فقال :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وبه نستعين (٤) ، والعاقبة للمتقين ، ولا عدوان إلا
على الظالمين ، والصلاة والسلام على خاتم النبيين وإمام المرسلين
سيّدنا محمد وآله وصحبه أجمعين •

أمّا بعدُ : فيقول الفقير الى الله تعالى إبراهيم الجاربردي :

بينما كنت أقرأ كتاب الكشاف في سنة ستين وسبعمائة بين
يَدَيَّ مَنْ هو أفضل أهل (٥) الزمان ، لا بالدعاوى بل هو (٦)
باتفاق أهل العلم والعرفان ، أعني مَنْ خَصَّه اللهُ تعالى بأَوْفَرِ حَظٍّ
من العلي (٧) والإحسان ، مولانا وسيدنا الإمام (٨) العالم العلامة

(١) الطبقات : « بعد هذا الى » •

(٢) ل : « وعار » •

(٣) الطبقات : « هداانا الله وإياك » •

(٤) الطبقات : « أستعين » •

(٥) « أهل » ليست في هـ والطبقات •

(٦) « هو » ليست في ف والطبقات •

(٧) الطبقات : « العلاء » •

(٨) الطبقات : « وسيدنا وسندنا الامام » •

شيخ الإسلام والمسلمين ، الداعي الى رب العالمين ، قانع المبتدعين وسيف [ه : ٢٥٢] الناظرين ، إمام المحدثين حجة الله على أهل زمانه ، والقائم بنصرة دينه في سره وإعلانه بقلمه ولسانه ، خاتمة المجتهدين بركة المؤمنين أستاذ [د : ٢٨٠] الأستاذين قاضي القضاة تاج الدين عبد الوهاب الشيبكي ، لازالت رباع الشريعة معشورة بوجوده ورياض الفضل مغمورة بجوده ، ويرحم الله عبداً قال : آمينا ، إذ وصلت الى قوله تعالى « فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ » فرأيت عند بعض من (١) الفضلاء الحاضرين شيئاً من كلام القاضي عضد الدين الشيرازي على كلام والدي الذي كتبه على سؤاله المشهور عن الفرق بين « فَأَتُوا بِسُورَةٍ كَأَنَّهُ مِنْ مِثْلِ مَا نَزَّلْنَا » و « فَأَتُوا مِنْ مِثْلِ مَا نَزَّلْنَا بِسُورَةٍ » ، فأخذت (٢) منه رجاء أن أطلع على بدائع [من] (٣) رموزه ، وودائع من كنوزه ، فوجدته قد فطم (٤) عن (٥) ارتضاع أخلاف التحقيق ، وحرَم (٦) عن (٧) الاغتراف من بحر التدقيق ، جعل الإيراد عناداً ، والمنع ردةً (٨) ، والرد صدقاً ، والسؤال

(١) « من » ليست في هـ والطبقات . « من الفضلاء » ليست في م .

(٢) الطبقات : « فأخذته » .

(٣) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والطبقات .

(٤) د : « نظم » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .

(٥) ف ، ل : « على » تحريف . جاء في اللسان (فطم) : « وفطمت فلاناً عن عادته . . . والفاطم من الابل التي يفطم ولدها عنها » .

(٦) ل ، هـ : « وحوم » تحريف .

(٧) هـ : « على » تحريف .

(٨) الطبقات : « ردة » .

فضالاً والجواب عَيْباً (١) فركب متن عمياء (٢) وخبِطَ خَبِطَ
عَشْوَاءُ وقال ما هو تَقْوِيلٌ واخْتِرَاءُ ، وكلام والدي عنه (٣) اَبْرَاءُ ،
كأنه طَبِعَ عَلَى اللِّقَاءِ (٤) أَوْ جَبِلَتْ (٥) طِينَتُهُ مِنَ المِرَاءِ ، فمزج
الشَّهْدَ بِالسَّمِّ وَأَكَلَ الشَّعِيرَ وَدَمَّ ، فَأَضْحَكَ (٦) حَرَكَةَ البَهْمَةِ (٧)
فِي اسْتِيفَاءِ القِصَاصِ ، فَكُتِبَتْ هَذِهِ الرِّسَالَةُ المَسْمُوءَةَ بِالسِّيفِ الصَّارِمِ
فِي قِطْعِ العِضْدِ الظَّالِمِ ، وَالأَجَازِيَّتِهِ (٨) عَن حَسَنَاتِهِ العَشْرِ بِأَمْثَالِهَا ،

(١) كذا في د ، م . وفي ف ، ل ، الطبقات : « غيايا » . وفي هـ : « عتاباً » .

(٢) « فركب متن عمياء » ليست في ف ، ل ، م . وفي الطبقات : « ركب
عَمِيأً » . وما أثبت عن د ، هـ .

(٣) الطبقات : « منه » .

(٤) ف والطبقات : « اللغا » . وفي سائر النسخ : « اللقاء » تصحيف .
ولعل الصواب ما أثبت ، واللِّقَاءُ : الخسيس من كل شيء . قال أبو

تمام : لقد كان حظي غير الخسيس من راحتيه وغير اللِّقَاءِ .

انظر ديوانه بشرح التبريزي : ٢٨/٤ .

(٥) م : « جبك » تعريف . وفي هـ : « جبل » وفي الطبقات : « جبل طينة » .

(٦) الطبقات : « فأضحت » .

(٧) كذا في د ، هـ . وفي ف ، ل ، م ، الطبقات : « الهمة » . جاء في

اللسان (همم) : « والهمُّ بالكسر : الشيخ الكبير البالي وجمعه
أهنام وحكى كراع : شيخ همة بالهاء والأنثى همة بيئة الهمامة ،
وقد يكون الهمُّ والهمة من الابل » ا هـ . والبهمة : الصغير من
أولاد الغنم والضأن والمعز والبقرة .

(٨) الطبقات : « والأجازية » .

قال الله تعالى : « وَكَمَنْ اتَّصَرَ بِعَدَا ظَلَمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ » (١) ، وقال تعالى : « وَالْجُرْحُوحَ قِصَاصٌ » (٢) ،
وجِرَاحَةُ اللِّسَانِ أَعْظَمُ مِنْ جِرَاحَةِ السِّنَانِ ، قال الشاعر (٣) :

جِرَاحَاتُ السِّنَانِ لَهَا التَّيْمُ
وَلَا يَلْتَمُ مَا جَرَحَ اللِّسَانُ

وقال آخر (٤) :

وَبَعْضُ الحِلْمِ عِنْدَ الجَهْتِ
لِللَّذَلَّةِ إِذْعَانُ
وَفِي الشَّرِّ فَجَاءَ حَيْثُ

نَ لَا يُنْجِيكَ إِحْسَانُ [هـ: ٢٥٣]

(١) الشورى : ٤٢/٤١ .

(٢) المائدة : ٤٥/٥ .

(٣) ورد البيت في العقد الفريد : ٤٤٥/٢ ، ٨١/٣ منسوباً الى يعقوب الحمَدوني ، وذكره الجاحظ في البيان والتبيين : ١٦٧/١ وابن منظور في اللسان (دمل) ، ورواية البيت في العقد الفريد :

وقد يُرْجَى لجرح السيف بُرءٌ ولا بُرءٌ لما جرح اللسان
وفي البيان والتبيين واللسان :

وجرح السيف تدمله فيبئرا ويبقى الدهر ما جرح اللسان ١٠ هـ

(٤) هو الفند الزماني ، وتقدم البيت الأول منهما فيما سبق

وقال آخر (١) :

لَا تَطْمَعُوا أَنْ تَهَيِّنُوا وَتُكْفِرَ مَعَكُمْ
وَأَنْ تَكْفِيَ الْأَدَى عَنْكُمْ وَتُوذُّوْنَا

وأسأل الله التوفيق ، وييده (٢) أزممة التحقيق ، أقول : أيها
السائل رحمك الله ، أمّا قولك في الجواب: إنه كلام تمجّته الأسماع
وتنفر عنه الطباع إلى آخره ، فنقول بموجه : لكن بالنسبة (٣) إلى
من كانت حاسته غير سليمة أو سده (٤) عن الإصاخة (٥) إلى الحق
سمعه وأبى أن ينطق به (٦) لسانه ، وهذا قريب ممّا حكى (٧) الله
سبحانه وتعالى عن الكفار المعاندين ، « وَقَالُوا قَلْبُونَا فِي أَكْتَةٍ
مِمَّا كَدَّرُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ
حِجَابٌ » (٨) ، وقولك : « كم عرض على ذي طبع سليم

(١) ورد البيت منسوباً إلى الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب في الأضداد: ٤٨
والمؤتلف والمختلف : ٤١ وشرح الحماسة للمرزوقي : ٢٢٤ والخزانة :
٥٢١/٣ ، والبيت من القصائد المنصّفات التي أنصف قائلوها فيها
أعداءهم .

(٢) ف : وبه تحريف . ل : « وبه » .

(٣) ل : « النسبة » تحريف .

(٤) ف ، ل : « شد » .

(٥) د ، ف ، الطبقات : « الاصاغة » تحريف . وما أثبت عن ل ، م ، هـ .

(٦) هـ ، الطبقات : « أن ينطق بالحق لسانه » .

(٧) ل : « حكاه » .

(٨) فصلت : ٥/٤١ .

وذهن (١) مستقيم (٢) فلم يفهم (٣) معناه [ولم يعلم مؤداه] تقول :
 هذا كلام متهافت ، إذ لو كانوا ذا طبع سليم وذهن مستقيم لفهموا
 معناه [(٤) وَتَمَطَّنُوا (٥) لموجبه ومقتضاه ، فَإِنَّ [ذا] (٦) الطَّبَعُ
 السليم مَنْ يَدْرِكُ اللَّسْحَةَ وَإِنْ لَطَّفَ شَأْنَهَا ، ويتنبه (٧) على
 الرَّمْزَةِ وَإِنْ خَفِيَ مَكَانَهَا ، ويكون مُسْتَرْسِلَ الطَّبِيعَةِ منقادها
 مشتعل القريحة وفقادها ، ولكنهم كانوا (٨) مَثَلُكَ كَرَأَ جَاسِيًا
 وغلظًا جافياً غير داريين (٩) بأساليب النظم والنثر ، غير عالين كيف
 يُرَكَّبُ (١٠) الكلام ويؤكف وكيف يَنْظَمُ (١١) وترُصَفُ
 « أَمْ تَحْسَبُ أَنْ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ، إِنَّ
 هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا » (١٢) أمّا سمعت

-
- (١) الطبقات : « وذي ذهن » .
 (٢) د : « سليم » وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .
 (٣) م : « لفهموا » تحريف .
 (٤) زيادة عن ف ، ل ، الطبقات . وليست في د ، م ، ه .
 (٥) ه : « ولا فطن » تحريف .
 (٦) زيادة عن الطبقات وليست في د وسائر النسخ .
 (٧) م : « وتنبه » تحريف .
 (٨) ه : « ولكنه كان » .
 (٩) ه والطبقات : « داريين » م : « دريين » . والداء رب : الحائق
 بصناعته . اللسان (درب) .
 (١٠) ه : « يركب » .
 (١١) د : « ينظم » . وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .
 (١٢) الفرقان : ٤٤/٢٥ .

قول بعض الفضلاء (١) :

عَلَيَّ نَحْتُ الْقَوَافِي مِنْ مَعَادِنِهَا
وما عَلَيَّ إِذَا لَمْ تَقْهَمِ الْبَقْرُ

أو تقول : فَرَضْنَا أَنَّهُمْ كَمَا زَعَمْتَ (٢) ذُوو فَهْمٍ سَلِيمٍ وَطَبَعٍ
مُسْتَقِيمٍ ، لَكُنْهُمْ مَا اشْتَغَلُوا بِالْعُلُومِ حَقَّ الْاِشْتِغَالِ ، فَأَيْنَ هُمْ مِنْ فَهْمٍ
هَذَا الْمَقَالِ ؟ أَمَا سَمِعْتَ (٣) قَوْلَ مَنْ قَالَ :

لَوْ كَانَ هَذَا الْعِلْمُ يُدْرِكُ بِالْمُنَى
مَا كَانَ يَبْقَى فِي الْبَرِيَّةِ جَاهِلٌ

وقول الآخر (٥) :

لَا تَحْسَبِ الْمَجْدَ تَمْرًا أَتَتْ آكِلُهُ
لَنْ تَبْلُغَ الْمَجْدَ حَتَّى تَلْعَقَ الصَّبْرَ

(١) البيت للبحثري ، وهو في ديوانه : ٩٥٥ والموازنة بين شعر أبي تمام

والبحثري : ٣٠٣/١ ، وإعجاز القرآن : ٣٠٠ ومعجم الأدباء :

٢٥٢/١٩ والدرر : ٢٢٢/٢ والطرائف الأدبية : ٢٤٩ .

(٢) ف ، ل : « كما زعمت أنهم ذا » وفي الطبقات : « أنهم كما زعمت
ذافهم » .

(٣) هـ والطبقات : « سمعوا » .

(٤) أنشد المرزوقي البيت في شرحه لحمامة أبي تمام : ١٥١٢ ونسبه إلى

رجل من بني أسد ، وورد البيت بلا نسبة في ديوان أبي تمام بشرح

التبريزي : ٤٢/٣ ونوادير المخطوطات : ١٥٧/٢ .

ومع أن هذه (١) الغوامض كما نبه عليه الزمخشري لا يكشف
 [ه : ٢٥٤] عنها من الخاصة إلا أوحدتهم وأخصتهم وإلا
 واسطتهم (٢) وفصلهم (٣) ، وعامتهم عمارة عن إدراك حقائقها
 بأحداتهم (٤) عمارة في يد التقليد (٥) لا يمن عليهم بجزء نواصيهم
 وإطلاقهم ، هذا مع أن مقامات الكلام متفاوتة ، فإن مقام الإيجاز
 يباين مقام الإطناب والمساواة ، وخطاب الذكي يباين خطاب الغبي ،
 فكما يجب على البليغ في موارد التفصيل والإشباع أن يفصل
 ويثبغ كذلك الواجب عليه في خطاب الإجمال أن يجمل ويوجز ،
 أنشد الجاحظ (٦) :

- (١) ه والطبقات : « ومع أن أمثال هذه » .
 (٢) د : « فاسطهم » . قال في اللسان (فسط) : « ورجل فسيط النفس
 بين الفسطة : طيبها » . وفي ل : « فواسطتهم » وهذا تحريف .
 وما أثبت عن ف ، م ، ه ، الطبقات . وواسطة القلادة : الدائرة التي
 في وسطها وهي أنف خرزها .
 (٣) ف ، ل ، م : « وفضلهم » . وفي ه والطبقات : « وفصمهم » . وما
 أثبت عن د .
 (٤) د : « بأصدافها » ف ، ل ، م : « بأصدافهم » وكلاهما تحريف . وما
 أثبت عن ه والطبقات .
 (٥) ه : « المتغلبين » تحريف .
 (٦) نسب الجاحظ البيت الى أبي دؤاد بن حريز الايادي في البيان والتبيين :
 ١٥٥/١ وأنشده صاحب زهر الآداب : ٩٦/١ منسوباً الى أبي داود بن
 جرير . وورد بلا نسبة في الصناعتين : ١٩٨ . والمقد الفريد : ٢٧٥/٢ .
 ومحاضرات الراغب : ٢٦/١ ، ٦٥/١ .

يَرْمُونُ بِالخُطْبِ الطَّوَالِ وَتَارَةً

وَحَيِّ الْمَلَا حِظِ خَيْفَةَ الرَّشِقْبَاءِ

وأئمة صناعة البلاغة يَرَوْنَ سلوك هذا الأسلوب في أمثال هذه المقامات من كمال البلاغة وإصابة المحزِّ ، فنقول : إنما أوجز الكلام وأوهم المرّام اختباراً لتنبهك (١) أو مقدار تنبهك ، أو نقول : عدل عن التصريح احترازاً عن نسبة الخطأ إليك صريحاً ، والعدول (٢) عن التصريح باب من البلاغة يُصار إليه كثيراً وإن أوردت (٣) تطويلاً ، ومن الشواهد لما نحن فيه شهادة (٤) غير مردودة رواية صاحب المفتاح (٥) عن القاضي شريح (٦) « أن رجلاً أقرّ عنده بشيء ثم رجع ينكر ، فقال له شريح : شهد عليك ابن أخت خالك (٧) ، آثر شريح التطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة إلى المنكر ، لكون الإنكار بعد الإقرار إدخالاً للعنق في رتبة الكذب لا محالة » .

(١) م : « لنبهك » . جاء في اللسان (نبه) : « نبهت الأمر أنّبه نبيهاً

فَطَنْتُ . . . وما نبيه له نبيهاً أي : ما فطن » .

(٢) م : « والعدل » .

(٣) كذا في الطبقات . وفي دوائر النسخ : « أردت » تحريف .

(٤) « شهادة » ليست في ف .

(٥) أي : مفتاح العلوم للسكاكي .

(٦) مفتاح العلوم : ٩٧ باب علم المعاني .

(٧) مفتاح العلوم والطبقات : « خالتك » .

وأما قولك : « ثانياً : فسره بما لا يدل عليه بمطابقة ولا بتضمن (١) ولا بالتزام » ثم تقول : « حاصله كذا » فنفت أو لا الدلالات ، ثم أثبت ثانياً له معنى وذكرته (٢) ، فأنت كاذب إما في الأول أو الثاني ، وأيضاً قد قلت : « أو لا » : إياه (٣) كهذيان المحموم ليس له مفهوم ، ثم قلت : حاصله (٤) ، كذا ، فقد أدخلت عنقك في ربقة الكذب ، اتق الله فإن الكذب صغيرة والإصرار عليها (٥) كبيرة ، والمعاصي تجر إلى الكفر ، قال الله تعالى : « ثم كان عاقبة الذين أساؤوا السوأى أن كذبوا بآيات الله » (٦) [هـ : ٢٥٥] ثم إن قولك : « حاصله أن ثبوت أحد الأمرين ههنا متحقق ، وإنما (٧) التردد في التعيين ، فحقيق أن يسأل عنه بالهمزة مع أم دون هل مع أو ، فإنه سؤال عن أصل الثبوت » يوهم أنك الذي استنبطت هذا المعنى من كلامه وفهمته منه ، وليس كذلك ، بل لك بلغك (٨) هذا الجواب بثبت (٩) حائراً ملكياً لا تفهم

(١) ف ، ل ، م : « بتضمن » .

(٢) ل : « وذكر » تحريف .

(٣) الطبقات : « بأنه » .

(٤) « حاصله » ليست في م .

(٥) ف ، ل ، م : « عليه » .

(٦) الروم : ١٠/٣٠ .

(٧) الطبقات : « وأن » .

(٨) م : « بلغت » تحريف .

(٩) كذا في هـ والطبقات . وفي د وسائر النسخ : « فبقيت » .

مراده (١) ولا تعرف (٢) معناه ، وكنت تَعَمَّرَ ضَمَّتَهُ (٣) على مَنْ زَعَمْتَ أَنَّهُمْ كانوا إذا طبع سليم وفهم مستقيم، فما فهموا معناه وما (٤) عَمَّرُوا على مُؤَدِّاه (٥) ، قَصِرَتْ ضَحْكَةُ الضَّاحِكِينَ وَمُخْرَجَةُ السَّاخِرِينَ ، فلَمَّا حال الحَوَلُ وانتشر القَوْلُ جاء ذلك (٦) الأَلْمَعِيّ أعني الشيخ أمين الدين حاجي ددا (٧) وتمثّل بين يدَيّ والدي وقال كما قلت :

أفوضوا علينا من الماء فيضاً فنحن عطاش وأتم ورود

فقرأ (٨) عليه قراءة تحقيق وإثقان وتدقيق ، فلَمَّا كشف له الوالد (٩) العِطَاءَ ظهر له أن كَلَامَكَ كَانَ كَسَرَابٍ بَقِيَعَةٌ يَحْسَبُهُ الظَّمآنُ مَاءً ، فجاء إليك وأفرغ (١٠) في صِمَاحِيكَ ، وأقره

(١) الطبقات : « مؤداه » .

(٢) هـ والطبقات : « قلم » .

(٣) كذا في د : وفي سائر النسخ والطبقات : « تعرضه » . جاء في اللسان

(عرض) : « ويقال : انطلق فلان يتعمَّرُ ضَمَّتَهُ بِجَمَلَةِ السُّوقِ إِذَا عَرَفَهُ عَلَى الْبَيْعِ » .

(٤) هـ : « ولا » .

(٥) هـ : « مراده » .

(٦) ل هـ : « ذلك » .

(٧) م : « ددا » . وفي الطبقات : « دادا » .

(٨) الطبقات : « فقرأ » .

(٩) ف ، ل الطبقات : « كشف الوالد له » .

(١٠) د : « وأفرغ » تصحيف . وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .

عَيْتَيْكَ ، فكان الواجب (١) عليك أن تقول : صاحبه كذا على ما فهمته من بعض تلامذته ، ، لثلاثاً يكون اتحالا ، فإن ذلك خيانة ، والله لا يحب الخائنين ، فإن كابرته وجعلتني من المدّعين فقل : فأت بآية (٢) إن كنت من الصادقين (٣) [د : ٢٨١] فقلت (٤) : أمّا بالنسبة الى الآخرة فكفى بالله شهيداً بيننا وبينكم ، وأمّا بالنسبة الى الدنيا ففضلاء التبريزيين (٥) ، فإنهم عالمون بالحال عارفون بالأمر (٦) على هذا المنوال ، ولهذا ما وسعك أن تكتب هذه الهدايات وأنت في تبريز مخافة أن تصير هزوة للساخرين (٧) وضحكة للناظرين ، بل لكنا انتقلت الى أهل بلد لا يدرون ما الصحيح تكلّمت بكل قبيح ، لكن وقعت فيما خفت منه .

وأما قولك : « ثالثاً : لا فسلم تحقّق أحد الأمرين حقيقة الى آخر ما قلتم » فكله مخالف للظاهر ، والأصل عدمه ، وتحقيق الجواب فيه يظهر ممّا (٨) أذكره في آخر الجواب الرابع .

-
- (١) الطبقات : « فكان من الواجب » .
(٢) كذا في الطبقات . وفي د وسائر النسخ : « به » تحريفاً وانظر سورة الشعراء الآية : ٥٤ .
(٣) الطبقات : « العارفين » .
(٤) الطبقات : « فأقول » .
(٥) هـ والطبقات : « تبريز » .
(٦) م : « بهذا الأمر » . الطبقات : « بأن الأمر » .
(٧) م : « بهذا الأمر » . الطبقات : « بأن الأمر » .
(٨) ل : « للمسافرين » تحريفاً .

وأما قولك : « رابعاً : إنَّ أو هذه أهي (١) الإضرابية ؟ أفهذا باعك (٢) في الوجوه (٣) [ه : ٢٥٦] الإعرابية ؟ » فنقول : أولاً : لاشك أنك عند تسطير هذا السؤال ما خطر لك هذا بالبال بل لك اعترض عليك تمحلت (٤) هذا بالقال (٥) ، وثانياً : المثال [الذي (٦)] ذكرته غير مطابق لكلامك ، لو فرضنا أنك من كلام الفصحاء ، وثالثاً : أنك لا يستقيم أن تكون « أو » في كلامك للإضراب لفوات شرطه ، فإنَّ إمام هذا الفن سيبويه إنما أجاز أو الإضرابية بشرطين : أحدهما : تقدّم نهي أو نهي . والثاني : إعادة العامل ، نحو : ما قام زيد أو ما قام عمر ، و لا يقيم زيد أو لا يقيم عمر ، ونقله (٧) عنه ابن عصفور ، هكذا (٨) المذكور في معني اللبيب عن كتب الأعراب ، ثم قال مصنفه ابن هشام المصري (٩) : « ومما يؤيّد نقل ابن عصفور

(١) كذا في ف ، ل ، وفي د ، م ، ه ، الطبقات : « هي » . وتقدّمت : « أهي » .

(٢) ل : « باعد » تحريف . ف ، م : « باعه » .

(٣) انطبقات : « الأوجه » .

(٤) م : « تحملت » تحريف .

(٥) ف : « بالمقال » ، الطبقات : « المقال » . جاء في اللسان (قول) : « القول في الخير والشر والقال والقييل في الشر خاصة » .

(٦) زيادة عن ه والطبقات . وليست في د وسائر النسخ .

(٧) ل ، ه الطبقات : « نقله » .

(٨) م : « بكذا » تحريف .

(٩) معني اللبيب : ٦٧ .

أَنَّهُ سَبِيوِيَهٗ قَالِ فِي « وَلَا تَطْعَمْ مِنْهُمْ أَثِيماً أَوْ كَثُوراً (١) » :
 ولو قلت : أَوْ لَا تَطْعَمْ كَهَوْرًا انْقَلَبَ الْمَعْنَى ، يَعْنِي [أَكْثَرَهُ (٢)] يَصِيرُ
 إِضْرَابًا عَنِ النَّهْيِ الْأَوَّلِ وَنَهْيًا عَنِ الثَّانِي فَقَطْ (٣) . أَتَهَى .

فَلَا يَسْكُنُ حَمْلَ أَوْ فِي كَلَامِكَ عَلَى الْإِضْرَابِ ، فَظَهَرَ مَنْ
 الْقَصِيرَ (٤) بَاعَهُ فِي عِلْمِ الْإِعْرَابِ ، أَمْثَلُكَ يُعَرِّضُ بِهَذَا لِمَنْ كَانَ
 أَدْنَى تَلَامِيذِهِ فَارْسَاءً فِي عِلْمِ الْإِعْرَابِ مَقْدَمًا فِي حِطَّةِ (٥) الْكِتَابِ ؟
 لَكِنْ فَهَوَّكَ انْحَصَرَ فِي الْجُمْلَةِ الَّتِي صَنَّفَ لِصَبِيَّانِ الْكُتَّابِ ،
 وَحُرِّمَتْ مِنَ الْكُنُوزِ الَّتِي أَوْدَعَهَا سَبِيوِيَهٗ فِي هَذَا (٦) الْكِتَابِ ،
 ثُمَّ عَلَى تَقْدِيرِ إِثْيَانَ (٧) أَوْ لِلْإِضْرَابِ مُطْلَقًا كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ لَا يَنْدَفِعُ
 الْإِيرَادُ ، لِأَنَّ مِنْ شَرَطِ ارْتِفَاعِ شَأْنِ الْكَلَامِ (٨) فِي الْبَلَاغَةِ (٩) صُدُورُهُ
 مِنْ بَلِيغِ عَالِمٍ بِجَهَةِ (١٠) الْبَلَاغَةِ بِطَرِيقِ حُسْنِ الْكَلَامِ (١١) ، وَأَنْ يَكُونَ

-
- (١) الانسان : ٢٤/٧٦ .
 (٢) زيادة عن مغني اللبيب وليست في د و سائر النسخ والطبقات .
 (٣) انظر الكتاب : ١٨٨/٣ .
 (٤) الطبقات : « التقصير » تحريف .
 (٥) ل ، الطبقات : « جملة » .
 (٦) « هذا » ليست في الطبقات .
 (٧) الطبقات : « تقرير تسليم إثيان » .
 (٨) العبارة في د : « لامن شأن ارتفاع شأن الكلام » تحريف . وما أثبت
 عن سائر النسخ والطبقات .
 (٩) هـ والطبقات : « في باب البلاغة » .
 (١٠) الطبقات : « بجهات » .
 (١١) من « في البلاغة » الى « الكم » ليس في م .

السامع معتقداً أن المتكلم قصد هذا في تركيبه عن علم منه ، لا آتته
وقع اتفاقاً بلا شعور (١) منه ، فإنه إذا أساء السامع اعتقاده بالمتكلم
ربما نسه في تركيبه ذلك الى الخطأ ، وأنزل كلامه منزلة (٢) ما يليق
به من الدرجة النازلة ، ومما يشهد لذلك (٣) ما نقل (٤) صاحب
المفتاح (٥) عن علي رضي الله عنه آتته كان يُشَيِّع جنازة ، فقال له
قائل : مَنْ التوفى ؟ بلفظ اسم الفاعل سائلاً عن المتوفى ، فلم
[ه : ٢٥٧] يقل : فلان ، بل قال : لله تعالى ، ردّاً لكلامه عليه
بخطأ (٦) أو (٧) منبهاً له بذلك ، على آتته كان يجب أن يقول : مَنْ
التوفى بلفظ اسم (٨) المفعول ، ويقال : إن هذا الواقع كان أحد
الأسباب التي دعت الى استخراج علم النحو ، فأمر أبا الأسود الدؤلي
بذلك (٩) ، ولا شك آتته يقال : توفى على البناء للفاعل أي :
أخذ ، وحينئذ يكون كناية عمّن (١٠) مات ، بمعنى أن الميت أخذ

-
- (١) م : « تصور » .
(٢) ل : « وأنزله منزلة » .
(٣) الطبقات : « لك » .
(٤) ل ، هـ : « نقله » .
(٥) مفتاح العلوم للسكاكي : ١٢٢ ، باب علم المعاني .
(٦) الطبقات ومفتاح العلوم : « ردّاً لكلامه عليه مخطئاً إيّاه منبهاً له » .
(٧) كذا في د . وفي ف ، ل ، م ، هـ : « اما » تحريف .
(٨) « اسم » ليست في الطبقات .
(٩) بعدما في الطبقات ومفتاح العلوم : « فأخذ فيه فهو أول أئمة علم النحو
رضي الله عنهم أجمعين » .
(١٠) ل ، الطبقات : « عن » .

بالتَّمام مُدَّةَ عمره فمات ، فالمتوفِّي هو الميِّت بطريق الكناية ، ويقال :
 توفِّي على البناء للمفعول أي : أَخَذَ رُوحَهُ ، وحينئذ يكون الميِّت
 هو المتوفَّى حقيقة ، والمتوفِّي هو الله ، ولكلَّ سأل مَنْ هو من
 الأوساط مِنْ علي عن الميِّت بلفظ المتوفِّي الذي [هو (١)] من تركيب
 البلغاء أجابه بما يليق به : إنَّ المتوفِّي هو الله تعالى ، وفيه بيان آتته
 يجب أن يقول : مَنْ المتوفَّى بلفظ اسم المفعول الذي يليق به ،
 كما تقوله الأوساط لأنَّه (٢) لا يحسن (٣) الكناية (٤) .

وإذا سمعت ما تكلوْنا عليك وتأملت المقصود من إيرادنا هذا
 الكلام عليك تَسَيِّقُن (٥) الجواب عن (٦) الثالث والرابع في ذهنك
 اليقين (٧) الجلي .

وأما قولك : « خامساً : هب هذا (٨) خطأً صريحاً ، أليس
 المقصود هنا كالصبح فما كان لو اشتغلت بالجواب » فنقول :

-
- (١) زيادة عن الطبقات . وليست في د وسائر النسخ .
 - (٢) د : « انه » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .
 - (٣) الطبقات : « يخشى » تحريف .
 - (٤) ل : « الكتابة » تصحيف .
 - (٥) الطبقات : « يتنفس » .
 - (٦) د : « من » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .
 - (٧) الطبقات : « النفس » .
 - (٨) م « هب أن هذا » وكذا تقدمت .

الجواب (١) عليه (٢) من وجهين :

أحدهما : أن الأئمة قد صرّحوا بأنّه لا يكتب على الفستوى إلاّ بعد تصحيح السؤال ، والثاني : أنّه يحتمل أن يكون قد أحسن الظنّ في حقك بأنّ مثل هذا لا يخفى عليك ، ومع ذلك (٣) يكون قد خطر له أنّك قد فعلت هذا امتحاناً ، هل يتفطن أحد لتركيبك (٤) أم لا ؟ فعلى هذا كيف يتعدّى عن التنبيه على (٥) المقصود؟ .

وأما قولك : « سادساً : قد أوجب الشرع ردّ التحية (٦) ، فالجواب عنه أيضاً من وجهين : أحدهما : أنّ الواجب هو الردّ لا الكتابة ، فيحتمل أن يكون قد ردّ بلسانه وما كتب ، وما أعرف أحداً من الأصحاب قال بوجوب الكتابة ، أو ما سمعت ما أجاب به (٧) الفضلاء ، عن المزنيّ حيث قيل : إنّه لم يكتب أوّل (٨)

(١) م : « إن الجواب » .

(٢) « عليه » ليست في م . وفي الطبقات : « عنه » .

(٣) هـ : « هذا » .

(٤) جاء بعدها في م : « هذا » .

(٥) الطبقات : « الى » . جاء في اللسان (نه) : « وتنبّه على الأمر : شعر به وهذا الأمر منبّهة على هذا أي : مشعر به ، وتنبّهته على الشيء : وقّفته عليه فتنبّه هو عليه » .

(٦) جاء بعدها في الطبقات : « والسلام » .

(٧) « به » ليست في م .

(٨) في : « في » تحريف .

المختصر (١) [هـ : ٢٥٨] بسم الله الرحمن الرحيم ؟ » •

والثاني : ذكك زعمت في الوجه الثامن أنك ما خصصته بالسؤال ، بل أوردت (٢) على وجه التعميم والإجمال ، فنقول حيثذ : لا يجب عليه بعينه ردة السلام ، بل على واحد لا بعينه ، لكن أعذررك في [مسألة (٣)] ردة التحية ، لأنك في الفقه ما وصلت الى باب الطهارة ، فكيف بمسائل تذكر في أواخر (٤) الفقه ؟

وأما قولك : « سابعاً : زعم أنك من بنات خلع عليهن » الثياب « فالجواب عنه أن الزعم قول يكون مطنّة الكذب (٥) ، وما ذكره من الحق الأبلج ، ومن ظن خلاف ذلك فقد وقع في الباطل (٦) ، لأن مراده بنات خلع عليهن الثياب نتائج فكره التي انتشرت في البلاد ، كشرح المنهاج والمصباح وشرح التصريف واللباب (٧) وحواشي شرح المفصل ، والمفصل والمفتاح وحواشي المصايح وحواشي شرح السنة (٨) وحواشي الكشاف وحواشي

(١) مختصر المزني كتاب في الفقه الشافعي ، انظر فهرست ابن النديم :

٣١٣ وبروكلمان : ٢/٢٩٩ •

(٢) الطبقات : « أوردته » •

(٣) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ والطبقات •

(٤) م : « أبواب » تحريف •

(٥) الطبقات : « للكذب » •

(٦) جاء بعدها في الطبقات : « اللجلج » •

(٧) الطبقات : « والتككات » •

(٨) ف ، ل ، م . الطبقات : « وشرح السنة » •

الطوابع والمطالع (١) وشرح الإشارات وغير ذلك مما يطول ذكره .
وقولك: « فلا ريب أنهما تكون مئّنة أو بالية » دالٌّ على جهلك ،
لأنّ قول العالم لا يموت ولو مات العالم ، ولهذا يحتجّ به ،
[أما] (٢) قال بعضهم (٣) : « العلماء باقون ما بقي الدهر أعيانهم
مفقودة وآثارهم (٤) في القلوب موجودة » ؟ ، وقولك (٥) : « مصداق
كلامه أن ينبتش عنها [فنى] (٦) ما هيه » قلت : الحذر الحذر ،
فإنّها نار حامية ، وقولك : « أو يأتي (٧) بمثلها فنى ما هيه » قلت :
نعم ، لكن بشرط أن تنزع من أذنيك (٨) صمام الصمّ حتى
أفترغ فيهما (٩) شيئاً من مباحث الحكيم ، فأقول وبالله التوفيق :
مما ذكره والذي في الفرق أنّ صاحب الكشاف إنّما حكم بأنّ
قوله : « من مثله » إذا كان صفة سورة يجوز أن يعود الضمير

-
- (١) كذا في د والطبقات . وفي سائر النسخ : « والمطالع » .
 - (٢) ليست في د ، ه . وأثبتها عن سائر النسخ والطبقات .
 - (٣) هو سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وورد هذا القول في العقد
الفريد : ٢/٢١٢ وشرح نهج البلاغة : ٣٤٦/١٨ .
 - (٤) في شرح نهج البلاغة والعقد الفريد : « وأمثالهم » .
 - (٥) ل ، الطبقات : « قولك » .
 - (٦) زيادة عن الطبقات وليست في د وسائر النسخ .
 - (٧) م : « أو أن يأتي » وكذا تقدمت .
 - (٨) ه والطبقات : « صماخينك » .
 - (٩) ف ، ل ، الطبقات : « فيها » تحريف .
 - (١٠) الطبقات : « فيما » .

إلى ما وإلى عبدنا ، وإن (١) كان متعلقاً بفأثوا تعيّن أن يكون الضمير للعبد ، لأنّه إذا كان صفة فإنّ عاد الضمير إلى ما تكون من زائدة ، كما هو مذهب الأخفش في زيادة من [ه : ٢٥٩] إذ المعنى حينئذٍ : فأتوا بسورة مثل القرآن في حسن النظم واستقامة المعنى وفخامة الألفاظ وجزالة التركيب ، وليس النظر إلى أن يكون مثل بعض القرآن أو كلّه ، بل لا وجه لهذا الاعتبار ، يؤيده (٢) قوله تعالى في موضع آخر : « فأثوا بسورةٍ مثله وادعوا من استظعنتم من دون الله » (٣) [د : ٢٨٢] وقال تعالى في موضع آخر : « فأثوا بعشر سورٍ مثله » (٤) ، فلا تكون من للتبعيض (٥) ولا ابتدائية لأنه ليس المقصود أن يكون مبدأ (٦) الإتيان هذا أو (٧) ذلك ، وإنّ عاد الضمير على (٨) عبدنا تكون من ابتدائية ، وهو ظاهر ، وأمّا إذا كان « من مثله » متعلقاً بفأثوا فلا يجوز أن تكون « من » زائدة ، لأنّ (٩) حرف الجر إذا كان زائداً لا يكون متعلقاً بشيءٍ ، فتعيّن

(١) الطبقات : « وإذا » .

(٢) ه : « ويؤيده » .

(٣) يونس : ٣٨/١٠ .

(٤) هود : ١٣/١١ .

(٥) الطبقات : « لتبعيض » .

(٦) الطبقات : « مبتدأ » .

(٧) م : « إذ » تحريف .

(٨) الطبقات : « إلى » .

(٩) د : « ان » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .

أن يكون المعنى ، فأَوتُوا بسورة من مثلِ عبدنا ، وتكون « من ° » ابتدائية ، ثم قال : أو° نقول : إِيَّما قال صاحب الكشاف : إنَّ « من ° مثله » إن° كان صفةً سورةٍ يحتمل عَوْد الضمير إلى ما وإلى عبدنا ، لصحَّة أن يُقال : سورةٌ كائنةٌ من مثل ما نزلنا ، بأن تكون السورة بعض مثل ما نُزِّل ، أو تكون مثل ما نُزِّل مُبتدأً نزوله (١) ، ولصحَّة (٢) أن يقال : سورة كائنة من مثلِ عبدنا بأن يكون قد (٣) قاله ، ويكون تركيبه وكلامه ، وأمَّا إن° (٤) كان « من ° مثله » متعلِّقاً بفأَوتُوا فيتبيَّن أن يكون عائداً إلى عبدنا ، لاستقامة أن يقال : فأَوتُوا من مثل عبدنا أي : من عبدٍ (٥) مثله ، بأن يكون كلامه ، ولا يستقيم أن يقال : فأَوتُوا من عبد (٦) مثل ما نزلنا أو (٧) من جهته ، إذ لا يستقيم أن يقال : أتى هذا الكلام من فلان ، إلا إذا كان ذلك الفلان ممَّن يمكن أن يكون هذا كلامه ، ويكون هذا الكلام منقولاً منه مروياً عنه ، وهذا ظاهر ، ولهذا ما بسط الزمخشري الكلام فيه ، بل اختصر على ذكره ، والله أعلم .

وأمَّا قولك : « ثامناً : إنَّ السؤال لم يُخصَّ به مخاطب دون مخاطب » فهذا كلام المجانين ، لأَنَّك بعثت هذا السؤال على يد الشيخ

-
- (١) « مبتدأ نزوله » ليست في ه .
 - (٢) م : « لصحة » .
 - (٣) « قد » ليست في ل .
 - (٤) ه : « إذا » .
 - (٥) د ، ف ، م : « عند » تصحيف . وما أثبت عن ل ، ه ، الطبقات .
 - (٦) كذا في ه والطبقات . وفي د وسائر النسخ : « عند » تصحيف .
 - (٧) ه والطبقات : « أي » تحريف .

علاء الدين الباوردي (١) إلى خدمته وطلبت منه الجواب ، لكن لما اشتبه عليك القول أخذت تبدي الشزق والعمول (٢) ، فتارة تمنع وتخاله صواباً ، وأخرى تردّه وتظنّه جواباً ، [أمّا] (٣) تستحي من الفضلاء الذين كانوا مطّلعين على هذا الحال ؟ ولقد صدق رسول الله [هـ : ٢٦٠] صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال (٤) : «إنّ ممّا أدرك الناس من كلام الشبوّة الأولى إذا لم تستحي فاصنع ما نسيّت » ، ثم إنّ الذي يُقتضى منه التعجب (٥) حاله في قلّة الإنصاف ، وفقرط الجور والاعتساف ، وذلك أنّ هذا ما هو أوّل سؤال سألته عنه ، بل ما زلت منذ توكّيت القضاء كلامه عليه حيث صرّت (٦) ، غير منصفك من اقتباس الأحكام من فتاواه ، أينما توجّهت تسأله (٧) عن آية من التفسير وينبّهك (٨) على

- (١) هـ : «البارزي» .
(٢) م : « والغول » . هـ : « والقول » وكلاهما تصحيف . والعمول : الميئل في الحكم إلى الجور .
(٣) بزيادة عن هـ والطبقات : وليست في دوسائر النسخ وفي الطبقات : « تستحي » .
(٤) روى البخاري الحديث في كتاب الأدب باب إذا لم تستحي فاصنع ما شئت ، وأبو داود في سننه كتاب الأدب باب في الحياء : ٤٧٩٧ ، وابن ماجه في سننه ، كتاب الزهد ، باب الحياء : ٤١٨٣ .
(٥) ف ، هـ ، الطبقات : « العجب » .
(٦) هـ والطبقات : « سرت » .
(٧) بعدها في الطبقات : « في الأحكام الشرعية عن النقيير والقطنير ، ثم في تضاعيف ذلك لما سألته عن آية من . . » .
(٨) الطبقات : « ونبهك » تعريف .

تصحيح التقرير ، جاش (١) منك الحَمِيَّة فشرعتَ تجحد فضله
وتنكر سَبْقَه ، هيهات هيهات (٢) :

إِسْعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

وقولك : « راعيت فيه طريق التعظيم والإجلال » ، نعم هذا كان
الواجب عليك ، لأنتك أنت السائل ، والسائل كالتعلّم والمسؤول
منه (٣) كالتعلّم ، فالواجب عليك تعظيمه ، وعليه أن يرشدك ، وقد
فعل بأن هدانا إلى تصحيح السؤال ، وقولك : « فأنتي رأيتي نفسه
أعلا لهذا الخطاب » قلت : من فضل الله العظيم بأن (٤) جعله أستاذ
العلماء في زمانه « أمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ
فَضْلِهِ فَقَدْ أَفْسَدُوا آيَاتِنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ

(١) الطبقات : « جاشت » .

(٢) عجز البيت وصدوره : « لَانَسَبَ اليَوْمَ وَلَا خَلَّةَ » . ونسبه سييويه :
٢٨٥/٢ وابن عيمش في شرح المفصل : ١٠١/٢ والعيني في المقاصد :
٣٥١/٢ وصاحب الدرر : ١٩٨/٢ الى أنس بن عباس بن مرداس
السلمي ، وفي جمهرة اللفظة : ٢٨٢/٢ أن نصر بن سيار كتب بهذا
البيت الى مروان الحمار ، ونسبه أبو علي القالي في أماليه : ٧٢/٣
الى بعض اليشكريين ، ونسبه صاحب الشاج (قصر) الى عامر جد
العباس بن مرداس . ورواية صدر البيت في الجمهرة : « كُنَّا نَزَقْتِهَا
فَقَدْ مَزَّقَتْ » وفي أمالي القالي : « كُنَّا نِدَارِيهَا فَقَدْ . . . » .

(٣) الطبقات : « عنه » .

(٤) الطبقات : « أن » .

وَأَتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا» (١) ، ولقد أحسن بديع الزمان
حيث قال (٢) :

أراك على شفاخطرٍ مهسولٍ
بما آذيت (٣) نفسك (٤) من قسولٍ

طلبت على تقدّمنا ذليلاً
متى احتاج التهار إلى دليل

وقولك : « هلاّ درآه (٥) عن نفسه إلى من هو أجل منه
قدراً وأنور بدرأ (٦) » فالجواب عنه من وجهين :

الأول : أنك بعثت إليه وسألت (٧) منه (٨) ، فصار كقرض
العين بالنسبة إليه ، فلذا (٩) قال ما حاصله أن السؤال يحتاج إلى

-
- (١) النساء : ٥٤/٤ .
 - (٢) لم أجد البيتين في ديوانه ، وهما في مقامات الهمداني : ٩٩ ومعاهد التنصيص : ١١٨/٤ .
 - (٣) في الطبقات ومقامات الهمداني ومعاهد التنصيص : « أودعت » . وفي هـ : « ادبت » .
 - (٤) هـ والطبقات : « رأسك » .
 - (٥) الطبقات : « فهل لارده » .
 - (٦) الطبقات : « وأنور منه بدرأ » .
 - (٧) م والطبقات : « وسألته » .
 - (٨) الطبقات : « عنه » .
 - (٩) ل : « فلهذا » .

التصحيح بالنظر الدقيق ، ليصير مستحقاً للجواب من أهل التدقيق (١) .

والثاني : قل لي (٢) من كان في تبريز (٣) ذلك (٤) الزمان

ممّن (٥) يماثله أو يدانيه ؟ [ه : ٢٦١] .

وقولك : « في هذه البلدة من زعماء التحرير وفحول (٦)

التحارير » فمسلّم ، لكن (٧) كلّهم أو أكثرهم تلامذته أو تلامذة (٨)

تلامذته ، وهذا لا ينكره (٩) غير جاهل مارِد أو جاحد (١٠) معاند ،

أو ما كانوا يَهْدِبُون (١١) إلى درر فوائده من كلِّ فَجٍّ عميق ،

ويجتمعون (١٢) على اجتلابِ دُرَر مباحثه فريقاً بعد فريق ؟ وما أحسن

قول من قال :

(١) والطبقات « التحقيق » .

(٢) د : « فالي » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .

(٣) الطبقات : « البين » تحريف .

(٤) الطبقات : « في ذلك » .

(٥) ف ، ل ، م : « من » .

(٦) م : « وفحوه » . الطبقات : « وعلماء » .

(٧) ف ، ل : « لكنهم » .

(٨) الطبقات : « أو من تلامذة » .

(٩) الطبقات : « وهذا مما لا ينكره » .

(١٠) ف ، ل ، الطبقات : « حاسد » .

(١١) د ، ف ، ل ، م : « يَهْدِبُون » تصحيف . وفي ه : « يهدون » تحريف .

وما أثبت عن الطبقات : « هذَّب الإنسان في مشيه : أسرع . اهـ .

(١٢) هـ والطبقات : « ويتزاحمون » .

وَجُحُودٌ مَنْ جَحَدَ الصَّبَاحَ إِذَا بَدَأَ
مِنْ بَعْدِ مَا انْتَشَرَتْ لَهُ الْأَضْوَاءُ

ما دلّ أن الفجر (١) ليس بطالع
بل إن عينا أنكرت عمياء

وأما قولك : « تاسعاً : البليغ من عذت هفواته والجواد
من حُصرت عثراته إلى آخر ما هذيت » فالجواب عنه : حاشا أن
تكون من البلغاء الذين تكون هفواتهم (٢) معدودة ، أو من الجواد
الذي تكون عثراته محصورة ، فإنك قد عثرت في هذا السؤال
والجواب تعبيراً كثيراً كما ترى ، ولولا دعوتنا (٣) لك لبقيت
عائراً أبداً ، وقد قيل (٤) :

لَحَى اللهُ قَتوماً لَمْ يَقْتُولُوا لَعَالِجاً
وَلَا لِابْنِ عَمٍّ كَبَّهَ الدَّهْرُ دَعْدَعَنَا

بل أنت كما قال الشاعر (٥) :

-
- (١) الطبقات : « الشمس » .
 - (٢) م : « هفواته » تعريف .
 - (٣) كذا في هـ والطبقات . وفي د وسائر النسخ « دَعْدَعْنَا » تصحيف .
وانظر ما تقدم .
 - (٤) ورد البيت بلا نسبة في المخصص : ٢٨٨/١٢ وشرح المفصل : ٣٤/٤
وتهذيب الأزهري : ٩٣/١ واللسان (دعع) .
 - (٥) ورد البيت في حاشية مقامات الحريري : ٤٣٥ .

فُضُولٌ بلا فُضُولٍ وسينٌ بلا سناً

وطُولٌ بلا طَوَلٍ وعَرَضٌ بلا عَرَضٍ

وأما قولك : « عاشرًا : أظنك قد غرَّك رَهْطٌ » (١) احتشوا
من حولك ، وألثقوا السَّمْعَ إلى قولك إلى الآخر « فالجواب أن
هذا ظنٌ فاسدٌ ، قد نشأ من سوء فهمك وخطأ قياسك (٢) لأنك قسنته
على نفسك ، والأمر على عكس ذلك ، لأنك قد ركبت الشَّطَطَ
والأهوال ، وبذلت العُمُرَ والأموال حتى اجتمع عندك جَمْعٌ من
الفَسَقَةِ الجَهَّالِ ، لا يعرفون الحلال من الحرام ، ولا يميزون
الجواب من (٣) السؤال ، يعظّمونك في الخطاب ، ويصدّقونك في
الغياب (٤) ، يمثلونك بذوي الرقاب [هـ : ٢٦٢] فقل بالله قولاً
صادقاً ، هل تقدّمت في مدّة حياته في مجالس التدريس وحلّق (٥)
المناظرة ؟ وهل عليك للعلم جمال وأبّهة ؟ أو ما كنت بالعامّة (٦)

(١) ل : « قوم » .

(٢) كذا في هـ والطبقات . وفي د وسائر النسخ : « قياس » .

(٣) كذا في ل . وفي د وسائر النسخ والطبقات : « عن » تحريف . جاء في

اللسان (ميز) : « ميزتُ بعضه من بعض فأنا أميزه مِيزاً » .

(٤) د ، ف : « الغياب » . وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات . قال في

اللسان (عيب) : « والعرب تكني عن الصدور والقلوب التي تحتوي

على الضمائر المخفأة بالغياب » اهـ .

(٥) ف ، ل ، م : « وخلوة » .

(٦) م : « بالقامة » تحريف .

مشتبه (١) وبالأتراك معتده (٢) ؟ يجرشونك (٣) إلى [كل] (٤) بلد
 سحيق وبرمونك في (٥) كل فج عميق ، وهلاسه سفهت رأي
 مخدمك محمد بن الرشيد (٦) وزير السلطان أبي سعيد (٧) حين بنى
 باسمه المدرسة [الحجرية] (٥) في الربع الرشيدية ، وحضرت بين
 يديه يوم الإجماع صامتاً كالبرمة (٩) عند الهراس (١٠) وفقدت
 الحواس وكنت كالوسواس الخناس الذي يوسوس في صدور
 الناس ، فنعوذ بالله من أمثالك من الجنّة والناس ، وأمّا الذين
 اجتمعوا عند والدي واشتغلوا عليه وتمثلوا بين يديه فهم العلماء

-
- (١) كذا وردت . وحذف التنوين من المنسوب من دون أن يبدل منه ألف
 لغة ربيعة يجرونه مجرى المرفوع والمجرور ، انظر الهمع : ٢٥٠/٢ .
- (٢) الطبقات : « مقتده » .
- (٣) د ، ف ، ل ، م : « يجدوك » تحريف . وفي هـ : « يتخذونك » وما
 أثبت عن الطبقات .
- (٤) زيادة عن هـ والطبقات . وليست في د وسائر النسخ .
- (٥) ل : « من » .
- (٦) ترجمته في الدرر الكامنة : ٦٠/٤ .
- (٧) ترجمته في الدرر الكامنة : ٢٣١/٢ والنجوم الزاهرة : ٣٠٩/٩ .
- (٨) ليست في د . وأثبتها عن سائر النسخ والطبقات .
- (٩) البرمة : قدر من حجارة والجمع برام وبرام . . . والبرمة : ثمرة
 العضاة . . . والبرام : ثمر الطلح واحده برمة .
- (١٠) قال في التاج (هرس) : والهراس كغراب وكتتان وكتيف : الأسد
 الشديد الكثير الأكل .

الأبرار والصلحاء الأخيار (١) ، بذلوا له الأنفُس والأموال ، منهم الإمام الهمام الشيخ شرف الدين الطيّبي شارح الكشاف والتبيان (٢) ، وهو كالشمس لا يَخْفَى بكل مكان ، ومنهم الإمام المدقّق نجم الدين سعيد شارح الحاجية (٣) ، والعروض الساويّة ، وهو الذي سار بذاكره الرّشكبان ، ومنهم النشوران فرج بن أحمد الأردبيلي ومحمد ابن أبي الطيّب الشيرازي ، وهما كالنّوّاميين تراضعا بلبان أي (٥) لبان ورتعا من (٦) العلوم في عشب أخصب من ثعمان ، ومنهم

- (١) د : « الأبرار » . وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .
 (٢) أي : « التبيان في المعاني والبيان » . انظر كشف الظنون : ٣٤١ .
 (٣) أي : الكافية في النحو لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ، ويسمى شرح نجم الدين الشرح السعدي ، انظر بغية الوعاة : ١/٥٩١ وكشف الظنون : ١٣٧١ .
 (٤) ورد اسمها في د ، ف ، ل ، م : « العروض الساغوجية » وفي هـ : « العروض الساخوجية » وكلاهما تحريف ، وما أثبت عن الطبقات . وعروض الساوي قصيدة لامية لصدر الدين محمد بن ركن الدين الساوي أولها :

بحمد المليك ذي الطول والعلا وشكر أياديه افتتح متفائلا

واسمها القصيدة الحسنة ، وهي في العروض والقوافي ، وشرحها كثيرون منهم نجم الدين سعيد بن محمد السعدي ، وهي منسوبة الى ساوة مدينة بين الري وهمدان . انظر معجم البلدان : ٢٤/٣ وكشف الظنون : ١١٣٦ .

- (٥) الطبقات : « وأي » .
 (٦) ل : « في » . وفي الطبقات : « من أكلا العلوم » .

قاضي القضاة ظام الدين عبد الصمد، وهو ممن لا يشق (١) غباره ولا يخفى على (٢) غير المعترض مقداره ، فكم لو الادي من مثلهم من التلامذة في كل بلد ، بحيث إني لو أريد أن أذكرهم ببعض تراجمهم أحتاج الى مجلّدات ، فيكون تضييعاً للقرطاس وتضييقاً للأنفاس ، فهؤلاء لعمرى رجال إذا أمعن التأمل فيهم عرف أن ماءهم يبلغ (٣) قلتين (٤) فلم يحمل خبثاً .

وقولك : « فاقبل النصيحة » فنقول : أيشها (٥) المستنصح ألا (٦) نصحتَ نفسك حتى كنتا سلمنا من هذا الهديان (٧) ؟ [د : ٢٨٣]
 أما سمعت قوله تعالى : « أتأثمرون الناس بالبرّ وتنسون أنفسكم (٨) » ، وقول الشاعر (٩) :

-
- (١) د : « يسبق » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والطبقات .
 (٢) كذا في د . وفي سائر النسخ والطبقات : « عن » .
 (٣) الطبقات : « بلغ » .
 (٤) القلّة : الجرّة ، وفي الحديث : إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً .
 (٥) الطبقات : « يا أيها » .
 (٦) ف ، م ، هـ : « لم لا » .
 (٧) الطبقات : « هذه الهديان » .
 (٨) البقرة : ٤٤/٢ .
 (٩) أنشد سيويه : ٤١/٣ البيت ونسبه الى الأخطل وذكره السيوطي في الهمع : ١٣/٢ منسوباً الى أبي الأسود الدؤلي وصحح العيني في المقاصد : ٣٩٣/٤ هذه النسبة ، والبيت في ديوان أبي الأسود : ٢٣١ ، وورد منسوباً الى المتوكل الليثي في طبقات فحول الشعراء : ٦٨٤ ومعجم الشعراء : ٣٩٣/٤ الاختلاف في نسبه .

لَاتِنَّهُ عَن خَلْقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ

عارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ [ه : ٢٦٣]

فأنت الباعث لي على هذه الكلمات ، وإلاَّ أين أنا والبحث عن أمثال هذه الأسرار والخوض في الجواب عن نتائج قرائح الأخبار (١) ؟ قال الشاعر (٢) :

وما النَّفْسُ إِلَّا نَطْفَةٌ فِي قَرَارَةٍ

إِذَا لَمْ تَكْدُرْ كَانَ صَفْوًا غَدِيرَهَا

لكن الضرورة الى هذا المقدار دعيتي ، وفي المثل : « لوداتٍ سِوَارٍ لَطْمَتِي (٣) » ، وقال الشاعر (٤) :

فَنَكَبَ عَنْهُمْ دَرَّةُ الْأَعَادِي

وَدَاوَوْا بِالْجِثُونَ مِنْ الْجِثُونَ

ثم إنني أستغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم

(١) ف . ل : « الأخبار » تصحيف .

(٢) هو عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير ، والبيت في ديوانه : ٤٦ والكمال : ٢٩/١ ومعجم الشعراء : ٧٨ ، وورد بلا نسبة في زهر الآداب : ١٥٩/٢ . والنطفة : القليل من الماء والقرارة : الملمتن من الأرض .

(٣) ورد هذا المثل في الفاضل للمبرد : ٤٢ والميداني : ١٧٤/٢ ، ٢٠٢/٢ وأمالي القالي : ١٨٧/٣ .

(٤) هو أبو الغول الطهويّ واسمه عليّ بن جوثن وهو من بني قطن بن نهشل . والبيت في الشعر والشعراء : ٤٢٩ وأمالي القالي : ٢٦١/١ وشرح الحماسة للمرزوقي : ٤٣ .

غَفَّارِ الذَّنُوبِ سَتَّارِ الْعُيُوبِ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ ، وَأَحْلِفُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ إِنَّ الْقَاضِيَّ عَضِدَ الدِّينِ (١) مَا كَانَ يَعْتَقِدُ فِي وَالِدِي الَّذِي عَرَّضَ بِهِ فِي الْجَوَابِ ، بَلْ كَانَ مَعْظَمًا لَهُ غَايَةَ التَّعْظِيمِ حُضُورًا وَغَيْبَةً ، وَحَاشَا لِلَّهِ أَنْ أَعْتَقِدَ أَيْضًا فِيهِ مَا تَعَرَّضْتُ لَهُ (٢) فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ ، بَلْ أَنَا مَعْظَمٌ لَهُ ، مَعْتَقِدٌ أَنَّكَ كَانَ مِنْ أَكْبَارِ الْفَضْلَاءِ وَأَمَائِلِ (٣) الْعُلَمَاءِ ، وَكَذَا وَالِدِي كَانَ يَعْظَمُهُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، نَعَمْ إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذُووَهُ ، وَالشَّيْطَانُ قَدْ يَنْزَعُ بَيْنَ الْأَحِبَّةِ وَالْإِخْوَةِ (٤) ، وَإِنَّمَا كَتَبْتُ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ اسْتِيفَاءً لِلْقِصَاصِ ، فَلَا يَظُنُّ ظَانٌّ أَنِّي مُحَقَّرٌ لَهُ ، فَإِنَّكَ قَدْ يُسْتَوْفَى الْقِصَاصُ مَعَ التَّعْظِيمِ ، وَيَعْرِفُ هَذَا مَنْ يَعْرِفُ دِقَاقِقَ الْفِقْهِ ، ثُمَّ إِنِّي أَرْجُو مِنْ كَرَمِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنَّا جَمِيعَ مَا زَلَّتْ بِهِ الْقَدَمُ ، وَطَغَى بِهِ الْقَلَمُ ، وَأَنْ يَجْعَلَنَا مِمَّنْ قَالَ فِي حَقِّهِمْ : « وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ (٦) » وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

وهذه رسالة في ذلك تأليف صاحبنا العلامة مظفر الدين

الشيرازي :

-
- (١) بعدها في الطبقات : « تغمده الله برحمته » .
 - (٢) بعدها في هـ : « به » .
 - (٣) ل : « وأماثر » تحريف .
 - (٤) هـ : « والاخوان » .
 - (٥) ل : « ولا » .
 - (٦) الحجر : ٤٧/١٥ .

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الحمد لله الذي أطلع أنوار القرآن فأَنار (١) أعيان الأكوان وأظهر ببدائع البيان قواطع البرهان ، فأضاء صحائف الزمان وصفائح المكان (٢) ، والصلاة [هـ : ٢٦٤] والسلام (٣) على الرسول المنزَّل عليه والنبيِّ (٤) الموحى إليه الذي (٤) نزلت لتصديق قوله وتبيين فضله : « وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ (٥) » محمد المؤيِّد بيِّنات وحجج قرآناً عربياً غير ذي عِوَج ، وعلى آله العظام وصحبه الكرام ما اشتمل الكتاب على الخطاب ، ورمِّتْ الأَحكام في الأبواب ، بينما الخاطر يقتطف (٦) من أزهار أشجار الحقائق رِيَّهاها ، ويرتَشِف من ثِقَاوَة سُلَافَة كُؤُوس الدَقَائِق حُمَيَّهاها (٧) ما كان يقنع باقتناء اللِّطَائِف بل كان يجتهد في التقاط النواظر من عيون الطرائف (٨)

(١) هـ : « وأنار » .

(٢) م : « الأكوان » .

(٣) « والسلام » ليست في ل .

(٤) « والنبي » « الذي » ليستا في م .

(٥) البقرة : ٢٣/٢ .

(٦) د : « مقتطف » وما أثبت عن سائر النسخ .

(٧) د : « سميهاها » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ ، يقال : سارت فيه

حُمَيَّ الكأس أي سَوَّرتها ، والحُمَيَّ : بلوغ الكأس من شاربها .

اللسان (حما) .

(٨) ف ، ل : « الطرائف » .

إِذْ (١) انفتحت عين النظر على غرائب سور القرآن وانطبعت في بصر
الفكر بدائع صنور الفِرْقَان (٢) ، فكنت لالتقاط الدرر أغوص في
لُجَج (٣) المعاني ، وطمِقت لاقتناص الغر أعوم في بحار المباني (٤) ،
إِذْ وقع المحطّ على آية هي مُعْتَرَك أظار الأفاضل والأعالي (٥) ،
ومزود حَم أفكار أرباب الفضائل والمعالي (٦) ، كلُّ رفع في
مضارها (٧) راية ونصب لإثبات ما سَكَح له فيها آية (٨) ، فرأيت
أَنْ [قد] (٩) وقع التخالف والتشاجر والمناقشة في التعاضم والتفاخر ،
حتى إنَّ بعضاً من سوابق فرسان هذا الميدان قدتنا ضكثوا عن
سهام (١٠) الشتم والهذيان ، فما وقفوا في موقف من المواقف (١١)
أبدأ ، وما وافق في سلوك هذا المسلك أحدٌ (١٢) ، ثم إنني

-
- (١) ف : « إذا » تحريف .
(٢) م : « العرفان » تحريف .
(٣) ف : « بحر » .
(٤) هـ : « المثاني » .
(٥) د ، م : « والأغاني » . وما أثبت عن ف ، ل ، هـ . قال في القاموس ،
(علو) : « ورجل عالي الكعب : شريف » .
(٦) د : « والمعاني » . وما أثبت عن سائر النسخ .
(٧) كذا في هـ . وفي د وسائر النسخ : « مضمار » تحريف .
(٨) ل : « راية » .
(٩) زيادة عن ف ، ل ، هـ . وليست في د ، م .
(١٠) م : « اسهام » تحريف .
(١١) « من المواقف » ليست في م .
(١٢) ف : « أبداً » تحريف .

ظفرت على ما جرى بينهم من الرسائل واطلعت على ما أوثر د في
الكتب من تحقیقات الأفاضل ، فاکتَحَلت عین الفکر من سواد
أرقامهم (١) وانفتحت حدقة النظر على عرائس نتائج أفهامهم ،
[فبینما] (٢) كنت ناظراً بعین التأمل في تلك الأقوال إذ وقع
سنوح (٣) الذهن في عقال الإشکال ، فأخذت أحلّ عتقدها بأنامل
الأفکار ، وأعتبر دُرَرها بمعيار الاعتبار ، فرأيت أنّ لأسرار قد
خفیت تحت الأستار وأنّ (٤) الأجلّة ما اعتنقوها بأيدي الأفکار ،
فما زلت في بساط الفكر أجول ، وما زال ذهني عن سمّت التأمل
لا يزول ، حتى آنتست أنوار المقصود قد تلالأت عن أفتق اليقين ،
وشهدت (٥) بصحتها لسان الحجج والبراهين ، فشرعتُ أحمق
المَرَام وأحرّر الكلام في فناء بيت الله الحرام راجياً منه أن لا
أزل (٦) عن صوب الصواب ، وأن لا أمل عن الاجتهاد في فتح

(١) د ، م : «رقامهم» ، ف ، ل : «رقامهم» تحريف وما أثبت عن ه .
قال في التاج (رقم) : « والأرقم : القلم عن الزمخشري » ولم يذكر
الزمخشري ذلك في الأساس (رقم) .

(٢) زيادة عن م . ه . وليست في د ، ف ، ل .

(٣) د ، ف ، م : «سبوح» . وما أثبت عن ل ، ه . قال في القاموس
(سنح) : « وسنح لي رأي كمنع سنوحاً وسنحاً وسنحاً
عرَض » .

(٤) د : « فإن » وما أثبت عن سائر النسخ .

(٥) ه : « وشهد » .

(٦) د : « أزال » . وما أثبت عن سائر النسخ .

هذا الباب سائلاً منه الفوز بالاستبصار عمن لا تقتر عين فهمه عن [ه : ٢٦٥] الاكتحال بنور التحقيق ، ولا يقصّر شأوه ذهنه عن العروج الى معارج التدقيق ، فوجدت بعون الله لكشف كنوز الحقائق متعيناً وتوضيح رموز الدقائق نوراً ميبناً ، ثم جعلت كسوة المقصود مطرزة (١) بطراز التحرير ، ليكون في معرض العرض على كل عالم تحرير مؤرداً ما جرى بين الأجلّة عند الطراد في مضمار المناظرة ، وما أفادوا بعد (٢) الاختبار بمسبار المفكرة ، مذكّلاً بما سنح لي في خاطر الفاتر وذهني القاصر متوكّلاً على الصمد المعبود ، فإنّه محقق المقصود بمحض الفيض والوجود .

قال صاحب الكشاف عند تفسير قول الله عز وجل : « وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأوتوا بسورة من مثله » : « من مثل متعلق بسورة صفة لها ، أي : سورة كائنة [من مثله (٣)] والضمير لما نزلنا أو لعبدنا ، ويجوز أن يتعلق بقوله : فأوتوا والضمير للعبد » انتهى .

وحاصلة أن الجار والمجرور أعني « من مثله » إما أن يتعلق بأوتوا على أنه ظرف لغو أو صفة لسورة على أنه ظرف مستقر (٤)

(١) كذا في ه . وفي د وسائر النسخ : « مطرزة » .

(٢) م : « عند » .

(٣) زيادة عن الكشاف ، وانظر ما تقدم .

(٤) قال الصبان في حاشيته على شرح الأشموني : ٢٠٠/١ « واعلم أن كلا من الظرف والجار والمجرور قسمان : لغو ومستقر بفتح القاف ، فاللغو : ما ذكر عامله ولا يكون إلا خاصاً ، والمستقر : ما حذف عامله

وعلى كلا التقديرين فالضمير (١) في مثله إمّا عائد الى ما نزلنا أو الى عبدنا ، فهذه صور أربع جَوَزَ ثلاثاً منها تصريحاً منع واحدة منها تلوياً ، حيث سكت عنها ، وهي أن يكون الظرف متعلقاً بفاًنوا والضمير لما نزلنا ، ولما كانت علة عدم التجويز خفية استشكل خاتم المحققين عضد الملة والدين واستعلم من (٢) علماء عصره بطريق الاستفتاء ، وهذه عبارته نقلناها على ما هي عليه تبركاً بشريف كلامه : « يا أدلاء الهدى ومصايح الدجى ، حيّاكم الله وبيّاكم ، وآلهما الحق » (٣) بتحقيقه وإيّاكم ، ها أنا من نوركم مقتبس وبضوء ناركم للهدى ملتس ، متحن بالقصور لا متحن ذو غرور ، يثشيد بأطلق لسان وأرقّ جنان :

ألا قلّ لسكّان وادي الحمى

هنيئاً لكم في الجنان الخلود

أفيضوا علينا من الماء فيضاً

فحن عطاش وأتسم ورود

←
 عاماً كان ولا يكون إلا واجب الحذف أو خاصاً واجب الحذف ، نحو :
 يوم الجمعة صمت فيه أو جائزه نحو : زيد على الفرس أي راكب ،
 وقيل : المستقر ما متعلقة عام واللفو ما متعلقة خاص ، اهـ . وانظر
 سيبويه : ٥٥/١ وأمالى ابن الشجري : ٢٧٥/٢ وشرح الكافية :
 ٢٠٦/١

(١) ل : « كالضمير » تحريف .

(٢) كذا في م وفي د وسائر النسخ : « عن » تحريف .

(٣) « الحق » ليست في ف ، ل .

قد استبهم قول صاحب الكشاف أفيضت عليه (١) سِجَالِ الْأَلْطَافِ :
 [ه : ٢٦٦] مِنْ مِثْلِهِ متعلق بسورة صفة لها أي : بسورة كائنة
 من مثله ، والضمير لما نزلنا أو لعبدنا ، ويجوز أن يتعلق بقوله : فأتوا
 والضمير للعبد « حيث جاوز في الوجه الأول كون الضمير لما نزلنا
 تصريحاً ، وحظره في الوجه الثاني تلويحاً ، فليت شعري ما الفرق
 بين « فأتوا بسورة [كائنة (٢)] من مثل ما نزلنا » ، وهل ثمَّ حكمة
 خَفِيَّةٌ أو نكتة معنوية أو هو تحكُّمٌ بحتٌ ؟ بل هذا مستبعد من
 مثله فإن رأيتم كشف الريبة وإمطة الشبهة والإنعام بالجواب ، أثبتتم
 أجزل الأجر والثواب » .

ثم كتب الفاضل الجاربردي [د : ٢٨٤] في جوابه كلاماً
 معقداً (٣) في غاية التعقيد ، لا يظهر معناه ولا يطلع أحد على مغزاه ،
 رأينا أن إيراده في أثناء البحث يَشَسِّتُ الكلام ويُبْعِدُ المرام ،
 فأوردناه في ذيل المقصود مع ما كتب في ردّه خاتم المحققين .

وقال العلامة التفتازاني في شرحه للكشاف (٤) :

الجواب أن هذا أمر تعجيز (٥) باعتبار المأتي به ،

(١) ف : « علينا » تحريف .

(٢) ليست في د . وأثبتها عن سائر النسخ .

(٣) ل : « في كلامه جواباً معقداً » تحريف .

(٤) م : « شرح الكشاف » ، وفي المكتبة الظاهرية خمس نسخ مخطوطة لهذا
 الشرح ، وانظر الورقة : ٦٢ ب من النسخة الأولى والورقة : ٥٢ آ من
 النسخة الثانية .

(٥) ف : « تعجز » ، ل : « بمعجز » ، م : « يمجز » . وكله تحريف .

والذوق شاهد بأنّ تعلق « من مثله » بالإتيان يقتضي وجود المثل ورجوع العجز الى أن يؤتى منه بشيء ، ومثل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في البشرية والعربية موجود (٢) بخلاف مثل القرآن في البلاغة والفصاحة ، وأمّا إذا كان صفة للسورة (٣) فالمعجوز (٤) عنه هو الإتيان بالسورة الموصوفة ولا يقتضي وجود المثل (٥) ، بل ربّما يقتضي انتفاءه حيث يتعلّق (٦) به أمر التعجيز ، وحاصله أنّ قولنا : اثبت من مثل الحماسة بيت يقتضي وجود المثل بخلاف قولنا : اثبت بيت من مثل الحماسة . انتهى كلامه .

وأقول : لا يخفى أنّ قوله : « يقتضي وجود المثل ورجوع العجز الى أن يؤتى منه بشيء » يفهم منه أنّه اعتبر مثل القرآن ككلام له أجزاء ، ورجع التعجيز الى الإتيان بجزء منه ، ولهذا مثل بقوله : اثبت من مثل الحماسة بيت ، فكان مثل الحماسة كتاباً أمراً بالإتيان ببيت منه على سبيل التعجيز ، وإذا كان الأمر على هذا الشمط فلا شك أنّ الذوق يحكم بأنّ تعلق من مثله بالإتيان يقتضي وجود المثل [ه : ٢٦٧] ورجوع العجز الى أن يؤتى بشيء منه ، وأمّا إذا جعلنا مثل القرآن كلياً يصدّق على ككّه وبعضه (٧) وعلى

- (١) د : « والدي » تعريف . وما أثبت من مائر النسخ وشرح الكشاف .
- (٢) م : « موجودة » تعريف .
- (٣) في ، ل ، شرح الكشاف : « السورة » .
- (٤) ل : « والمعجوز » تعريف .
- (٥) بعدها في شرح الكشاف : « بخلاف قولنا بل ... » .
- (٦) م ، ه ، شرح الكشاف : « تعلق » .
- (٧) ل : « بعضه » تعريف .

كلّ كلام يكون في طبقة البلاغة القرآنية فلا نُسكّم أنّ الذوق يشهد بوجود المثل ورجوع العجز الى أنّ يُوتى منه بشيء (١) ، بل الذوق يقتضي أنّ لا يكون لهذا الكليّ فردٌ غير القرآن ، والأمر راجع الى الإتيان بفرد آخر من هذا الكليّ على سبيل التعجيز ، ومثل هذا يقع كثيراً في محاورات الناس ، مثلاً إذا كان عند رجل ياقوتة ثمينة في الغاية قلّما (٢) يوجد مثلها يقول في مقام التصلّف: مَنْ يأتي من مثل هذه الياقوتة بياقوتة أخرى؟ والناس يفهمون منه أنّه يدعيّ أنّه لا يوجد آخر من نوعه ، فظهر أنّه على هذا التقدير (٣) لا يلزم من تعلّق « من مثله » بقوله : فأوّلاً أنّ يكون مثل القرآن موجوداً ، فلا محذور .

وأما المثال المقيس عليه أعني قوله : أمت من مثل الحماسة بيت ، فنقول : هذا لا يطابق الغرض ، فإنّ الحماسة إنما تطلق على مجموع الكتاب ، فلا بدّ أنّ يكون مثله كتاباً آخر أيضاً ، وحينئذ يلزم المحذور ، وأما القرآن فإنّ له مفهوماً كلياً يصدّق على كلّ القرآن وأبعاضه وأبعاض أبعاضه الى حدّ لا تزول عنه البلاغة القرآنية ، وحينئذ يكون الغرض (٤) منه المفهوم الكليّ ، وهو نوع من أنواع الكلام البليغ فرده (٥) القرآن [وقد] (٦) أمر بإتيان فرد آخر من هذا النوع فلا محذور .

(١) ل : « الى أن يأتي بشر منه بشيء » تحريف .

(٢) د : « فلا » . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٣) ف ، ل ، م : « التقرير » .

(٤) ل : « وحينئذ يكون في الغرض » زيادة مقحمة .

(٥) م : « فرد » تحريف .

(٦) زيادة عن هـ . وليست في د وسائر النسخ .

قال (١) في شرحه المختصر على التلخيص في معرّض الجواب عن هذا السؤال : قلت لأئكَه يفتقر (٢) الى ثبوت (٣) مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق ، إذ (٤) العجز إنما يكون عن المأتي به ، فكان مثل القرآن ثابتاً ، لكنهم عجزوا عن أن يأتوا منه بسورة ، بخلاف ما إذا كان وصفاً للسورة ، فإنّ المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء (٥) الوصف ، فإن قلت : فيمكن العجز (٦) باعتبار المأتي به ، قلت : احتمال "عقلي لا يسبق إلى الفهم ولا يوجد له مساع في اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم ، فلا اعتداد به . انتهى كلامه .

وأقول : لا يخفى أنّ كلامه ههنا مجمل ليس نصّاً فيما (٧) قصد به في كلامه [ه : ٢٦٨] في شرح الكشاف ، وحينئذ نقول : إنّ (٨) أراد بقوله (٩) : « إذ العجز إنما يكون عن المأتي به فكان مثل القرآن ثابتاً » أن العجز باعتبار المأتي به مستلزم أن (١٠) يكون

(١) م : « وقال » .

(٢) هـ : « مفتقر » .

(٣) م : « بثوته » تحريف .

(٤) م : « إذا » .

(٥) م : « بانتفاء » ومقطت « اعتبار » .

(٦) م : « الوصف » تحريف .

(٧) ف ، ل : « فما » تحريف .

(٨) ف ، ل : « انه » .

(٩) ل : « به » .

(١٠) هـ : « لان » .

مثل القرآن موجوداً ويكون العجز عن الإتيان منه (١) بشهادة الذوق مطلقاً فهو ممنوع ، لأنه إنما يشهد الذوق بلزوم ذلك إذا كان المأتي منه - أعني مثل القرآن - ككلاً له أجزاء ، والتعجيز باعتبار الإتيان بجزء منه كما قرناه سابقاً ، وإن أراد أنه إنما يلزم بشهادة الذوق إذا كان المأتي منه ككلاً له أجزاء فمُسكَّم (٢) ، لكن كونه مراداً ههنا ممنوع ، بل المراد ههنا أن المأتي منه نوع من أنواع الكلام ، والتعجيز راجع إليه باعتبار الأمر بإتيان فرد آخر كما صورناه في مثال الياقوتة فتذكر .

قال المدقق صاحب الكشف (٣) في شرحه على هذا الموضع من كلام الكشاف : ويجوز أن يتعلّق بفاً ثوا والضمير للعبد ، أمّا إذا تعلّق بسورة صفة لها فالضمير للمنزل أو للعبد على ما ذكره وهو ظاهر ، ومن بيانية أو تبعيضية على الأول لأنّ السورة المفروضة مثل المنزل على معنى سورة هي مثل المنزل في حسن النظم ، أو لأنّ السورة المفروضة (٤) بعض المثل المفروض ، فالأول أبلغ ، ولا يحمل على الابتداء على غير التبعيضية (٥) أو البيان ، فإنّهما أيضاً يرجعان إليه

(١) هـ : « الاتيان بسورة منه » .

(٢) كذا في د . وفي سائر النسخ : « فهو مسلم » .

(٣) كذا في م ، هـ . وفي د ، ف ، ل : « الكشاف » تحريف . قال في كشف

الظنون : ١٤٨٧ : « كشف الأسرار وعدة الأبرار » تفسير فارسي

للشيخ العلامة سعد الدين بن عمر التفتازاني .

(٤) من « مثل المنزل على معنى » الى « المفروضة » ليس في ف .

(٥) كذا في د . وفي سائر النسخ : « البعضية » .

على ما آثر (١) شيخنا الفاضل رحمه الله ، وابتدائية على الثاني ، وأمّا إذا تعلق بالأمر فهي ابتدائية والضمير للعبد ، لأنه لا يتبيّن إذ لا مبهم قبله ، وتقديره : رجوع إلى الأول ولأنّ البيانية (٢) أبداً مُستقَرّ على ما سيحيء إن شاء الله تعالى ، فلا يمكن تعلّقها بالأمر ، ولا تبويض إذ (٣) الفعل يكون (٤) واقعاً [عليه] (٥) كما في قولك : أخذت من المال ، وإتيان البعض لا معنى له ، بل الإتيان بالبعض ، فتعيّن الابتداء ، ومثل السورة والسورة نفسها إن جعل مقحماً لا يصلحان مبتدأً بوجه ، فتعيّن (٦) أن يرجع الضمير إلى العبد ، وذلك لأن (٧) المعتبر في مبدئية الفعل المبدأ (٨) الفاعلي أو المادي أو الغائي أو جهة ملتبس (٩) بها ولا يصح واحد منها. فهذا ما لوّح إليه العلامة ، وقد كفيت بهذا البيان (١٠) إتمامه . انتهى كلامه .

[هـ : ٢٦٩] وأقول (١١) : حاصل كلامه أنّه بطريق السبب

(١) د : « أمر » . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٢) د : « النيابية » تصحيف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٣) م : « اذا » تحريف .

(٤) هـ : « الفعل حينئذ يكون » .

(٥) زيادة عن هـ وليست في د وسائر النسخ .

(٦) ف ، ل ، م : « فيتعين » .

(٧) م : « ان » .

(٨) هـ : « البدء » تحريف .

(٩) هـ : « يتلبس » .

(١٠) ل : « الكلام » .

(١١) ل : « أقول » .

والتقسيم حكم بتعيين من° للإبتداء ، ثم يبيّن أن° مبدئية الفعل (١) لا تصحّ ههنا إلا° للعبد ، فتعيّن أن يكون الضمير راجعاً إليه ، ولا يخفى أن° قوله : « ولا تبعض إذ الفعل حينئذ يكون واقعاً عليه إلخ . . » محلّ تأمّل إذ وقوع الفعل عليه لا يلزم أن يكون بطريق الأصالة ، لم° لا يجوز أن يكون بطريق التبعية مثل أن يكون بدلاً ، فإنكم لما جوتهم أن يكون في المعنى مفعولاً صريحاً كما قررتهم في « أخذت من الدراهم » أتته بمعنى « أخذت بعض الدراهم » ، لم° لا تجوزون أن يكون بدلاً من (٢) المفعول ؟ فكأنه قال : بسورة (٣) بعض مثل ما نزلنا ، فتكون البعضية المستفادة من° ملحوظة على وجه البدلية ، ويكون الفعل واقعاً عليه فيكون في حيّز الباء ، وإن° لم يكن تقدير الباء عليه إذ قد يحتمل في التابعة مالا يحتمل في المتبوعيّة ، كما في قولهم : ربّ شاةٍ وسخّلتها ، لا بدّ لنفي هذا من دليل ، ثم على تقدير التسليم نقول : قوله : لأنّ° المعبر في مبدئية الفعل المبدأ الفاعلي إلى آخره ، محلّ بحث لأنّ° التعميم الذي (٤) في قوله : أو جهة يلتبس بها غير منضبط ، فإن جهات التلبس (٥) أكثر من أن تحصر من جهة الكمية ، ولا تنتهي إلى حدّ من الحدود من جهة الكيفية ، ولا يخفى أن° كون مثل القرآن [د : ٢٨٥] مبدأ مادياً

(١) د : « للفعل » تعريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٢) ف ، ل ، هـ : « عن » تعريف .

(٣) م : « سورة » تعريف .

(٤) هـ : « الآتي » تعريف .

(٥) ل : « التلبس » .

للسورة من جهة التلبس أمر يقبله الذهن السليم والطبع المستقيم ، على أنك لو حققت معنى من الابتدائية يظهر (١) [لك] (٢) أن ليس معناه إلا أن يتعلّق به على وجه اعتبار المبدئية الأمر الذي اعتبر له ابتداء حقيقة أو توهماً •

وقد ذكر العلامة التفتازاني كلام الكشاف للرد (٣) ، وقال في أثناء الرد (٤) : « على أن كون مثل القرآن مبدأً مادياً للإتيان بالسورة ليس أبعد من كون مثل العبد مبدأً فاعلياً له » انتهى •

وأقول : لا يخفى أن (٥) مثل العبد باعتبار الإتيان بالسورة (٦) منه هو مبدأ فاعلي للسورة (٧) حقيقة لأنّه لو فرض وقوعه لا يكون العبد مؤلفاً لمثل (٨) السورة مخترعاً له فيكون مبدأ فاعلياً حقيقياً ، وأمّا مثل القرآن فلا يكون مبدأً مادياً للسورة إلا باعتبار التلبس (٩) المصحح للتشبيه ، فهو أبعد منه غاية البعد ، بل ليس [هـ : ٢٧٠]

(١) هـ : « لظهر » •

(٢) ليست في د • وأثبتها عن سائر النسخ •

(٣) ف : « والرد » •

(٤) انظر الورقة : ٦٢ ب من شرح الكشاف للتفتازاني ، نسخة المكتبة الظاهرية •

(٥) هـ : « وأقول : الحق أن » •

(٦) هـ : « بسورة » •

(٧) هـ : « فاعل السورة » تحريف •

(٨) كذا في هـ • وفي د وسائر النسخ : « لتلك » تحريف •

(٩) م : « الملتبس » تحريف •

بينهما نسبة ، فإنَّ أحدهما بالحقيقة والآخر بالمجاز ، وأين هذا من ذلك ؟ نعم كون مثل القرآن مبدأ مادياً ليس بعيداً في نظر العقل باعتبار التلبس (١) ، تأمّل وأَنْصِفْ °

قال الفاضل الطيّبي : « لا يقال : إنه جعل من مثله صفة لسورة ، فإن كان الضمير للمنزل فهي للبيان ، وإن كان للعبد فمن للابتداء ، وهو ظاهر ، فعلى هذا إنَّ تعلق قوله : من مثله بقوله : فأتوا فلا يكون الضمير للمنزل لأنَّه يستدعي (٢) كونه للبيان ، والبيان يستدعي تقديم مبهم ولا تقديم ، فتعيّن أن تكون للابتداء لفظاً أو تقديرأ ، أي : أصدرُوا وأنشئُوا واستخرجوا (٣) من مثل سورة (٤) ، لأنَّ مدار الاستخراج هو العبد لا غير ، فلذلك تعيّن في الوجه الثاني عود الضمير إلى العبد ، لأنَّ هذا وأمثاله ليس بوافٍ ، ولذلك تصدّى للسؤال بعض فضلاء الدهر وقال : « قد استبهم قول صاحب الكشاف حيث جوّز في الوجه الأول كون الضمير لما نزلنا تصريحاً ، وخطره في الوجه الثاني تلويحاً ، فليت شعري ما الفرق بين « فأتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا » و « فأتوا من مثل ما نزلنا بسورة » ، وأجيب : إنك (٥) إذا اطلعت (٦) على

(١) ف : « المتلبس » تحريف °

(٢) أقحم بعدها في د ، ف ، ل ، م : « عن » ° وليست في ه °

(٣) هـ : « فاستخرجوا » °

(٤) كذا في هـ ° وفي د وسائر النسخ : « بسورة » °

(٥) ف : « بأنك » °

(٦) ل : « اطلقت » تحريف °

الفرق بين قولك لصاحبك : أتت برجلٍ من البصرة ، أي كائن منها (١) ، وبين قولك : « أتت من البصرة برجل » عثرت على الفرق بين المثاليين وزال عنك التردد والارتياب » •

ثم نقول : إن « مِّنْ » إذا تعلق بالفعل يكون إما ظرفاً لغواً ومِنْ ° للابتداء أو مفعولاً به ومِنْ ° للتبويض ، إذ لا يستقيم أن يكون بياضاً لاقتضائه أن يكون مُستَقَرّاً والمقدّر خلافه ، وعلى تقدير أن يكون تبويضاً فمعناه : فأتوا ببعض (٢) مثل المنزّل بسورة ، وهو ظاهر البطلان ، وعلى تقدير أن يكون ابتداء لا يكون المطلوب بالتحديي الإتيان بالسورة فقط ، بل يشترط (٣) أن يكون بعضاً من كلام مثل القرآن ، وهذا على تقدير استقامته فبمعزل عن المقصود ، واقتضاء المقام يقتضي (٤) التحديي على سبيل المبالغة وأنّ القرآن بلغ في الإعجاز بحيث لا يوجد لأقلّه ظير فكيف للكل ؟ فالتحديي إذاً بالسورة الموصوفة بكونها (٥) من مثله في الإعجاز ، وهذا إنما يتأتى إذا جعل (٦) الضمير لما نزلنا ومِنْ ° مثله صفة لسورة ومن بيانيته ، فلا يكون المأتي [هـ : ٢٧١] به مشروطاً (٧) بذلك الشرط لأنّ البيان

(١) د : « إن كان منها » تحريف • وما أثبت عن سائر النسخ •

(٢) ل : « بعض » تحريف •

(٣) كذا في م • وفي د وسائر النسخ : « بشرط » تحريف •

(٤) هـ : « واقتضاء المقام لأن المقام يقتضي » •

(٥) د : « بكونه » تحريف • وما أثبت عن سائر النسخ •

(٦) م : « جعلنا » •

(٧) أقم بعدها في د ، ف ، ل ، م : « ولما » وليست في هـ •

والمبيئن (١) كشيء واحد ، كقوله تعالى : « فاجتنبوا الرجسَ من الأوثانِ » (٢) ، ويعضده قول المصنّف في سورة الفرقان (٣) : « إنَّ تنزيله مُفْرَقًا وتحدّيهم بأن يأتوا ببعض تلك التفاريق كلّمًا » (٤) نزل شيء (٥) منها أَدْخَلَ في الإعجاز وأنور للحجّة من (٦) أن ينزل كله جملة واحدة (٧) ، ويقال لهم : جيئوا بمثل هذا الكتاب في فصاحته مع بُعد ما بين طرفية « أي : طوله » انتهى •

وأقول : هذا الكلام مع طول (٨) ذيله قاصر عن إقامة المرام ، كما لا يخفى على من له بالفنون (٩) أدنى إلمام ، فلا علينا أن نشير إلى بعض ما فيه ، فنقول : قوله : « وعلى تقدير أن يكون تبعيضاً فمعناه فأتوا ببعض (١٠) مثل المنزل بسورة وهو ظاهر البطلان » فيه بحث ، لأنّ بطلانه لا يظهر إلاّ على تقريره (١١) ، حيث غيرّ النظم بتقديم

(١) ق ، ل : « والمبني » تحريف •

(٢) الحج : ٣٠/٢٢ •

(٣) الكشاف : ٩١/٣ •

(٤) كذا في الكشاف • وفي دوسائر النسخ : « كما » تحريف •

(٥) ف ، ل ، م « بشيء » •

(٦) م : « مع » تحريف •

(٧) « واحدة » ليست في م والكشاف •

(٨) ل : « طوله » تحريف •

(٩) ف : « من الفنون » •

(١٠) ف ، ل : « بعض » •

(١١) ف ، م : « تقديره » •

معنى من° على قوله : بسورة (١) ، وهذا إفساد (٢) بلا ضرورة ، فلو قال : فأتوا بسورة بعض مثل المنزّل على ما هو النظم القرآني ، فهو في غاية الصحة والمتانة ، وحينئذ يكون قولنا : بعض مثل المنزل بدلاً ، فيكون معمولاً للفعل على ما حققناه سابقاً حيث قرّرنا على كلام صاحب الكشاف (٣) ، فارجع وتأمل .

ثم قوله : « وعلى تقدير أن يكون ابتداء لا يكون المطلوب بالتحديّ الإتيان بسورة فقط ، بل يشترط (٤) أن يكون بعضاً من كلام مثل القرآن » فيه نظر ، لأنّ الإتيان من المثل لا يقتضي أن يكون من كلام مثل القرآن يكون المأتيّ جزءاً منه ، بل يقتضي أن يكون من نوع من الكلام عالٍ في البلاغة إلى حيث انتهى به البلاغة القرآنية والمأتيّ به يكون فرداً من أفرادها ، ولعمري إنه ما وقع في هذا إلاّ لأثمه (٥) جعل المثل كلاماً له أجزاء لا كلياً له أفراد ، كما فصلنا (٦) سابقاً في مثال الياقوتة حيث أوّردنا الكلام على العلامة التفتازاني فلا نحتاج إلى الإعادة ، وظنّي أنّ منسّخاً كلام العلامة التفتازاني ليس إلاّ كلام (٧) الفاضل الطيّبي ، تأمّل وتدبّر .

(١) م : « السورة » تحريف .

(٢) م : « فساد » . ف : « افساده » .

(٣) هـ : « الكشاف » .

(٤) جاء في د وسائر النسخ : « بشرط » وتقدمت : « يشترط » . ومن ابتداء « الى » يشترط « ليس في م » .

(٥) د ، م ، هـ : « انه » وما أثبت عن ف ، ل .

(٦) كذا في د . وفي سائر النسخ : « فصلناه » .

(٧) هـ : « إلا على كلام » .

وقد يُجاب بوجوه أخر في غاية الضعف ونهاية الرئيف ،
أوردها العلامة التفتازاني في شرح الكشاف ويكن ما فيها ، رأينا (١)
أن نقلها على ما هي [هـ : ٢٧٢] عليها استيعاباً للأقوال ، وليكون (٢)
للمتأمل في هذه الآية زيادة بصيرة (٣) :

« الأوهل : أنه إذا تعلق بفأتوا فمن للإبتداء قطعاً (٤) ، إذ
لا مَبْهُم يَبْسِن ، ولا سبيل إلى البعضية لأنه لا معنى لإتيان البعض ،
ولا مجال (٥) لتقدير الباء مع « من » ، كيف وقد ذكر المأثي به صريحاً
وهو السورة ؟ وإذا كافت « مِنْ » للإبتداء تعيّن كون الضمير للبعد
لأنه المبدأ للإتيان لا مثل القرآن (٦) ، وفيه نظر لأنّ المبدأ (٧) الذي
تقتضيه مِنْ الإبتدائية ليس الفاعل (٨) حتى ينحصر مبدأ الإتيان
بالكلام في المتكلم ، على أنك إذا تأملت فالتكلم ليس مبدأً للإتيان (٩)

(١) م : « فرأينا » .

(٢) م : « ليكون » .

(٣) شرح الكشاف للتفتازاني . الورقة : ٦٢ ب . نسخة الظاهرية .

(٤) كذا في هـ وشرح الكشاف . وفي د وسائر النسخ : « ونحوه » تحريف .

(٥) د : « بحال » تحريف . هـ : « مجاز » . وما أثبت عن سائر النسخ
وشرح الكشاف .

(٦) د : « للقرآن » تحريف . م : « لا مثل هذا القرآن » . وما أثبت عن
سائر النسخ وشرح الكشاف .

(٧) ل : « البدء » . ف : « البداء » وكلاهما تحريف .

(٨) شرح الكشاف : « ليس هو الفاعل » .

(٩) هـ : « الاتيان » .

بكلام (١) غيره (٢) بل بكلام (٣) نفسه ، بل معناه أنكه يتصل به الأمر الذي اعتشير له ابتداءً (٤) ، حقيقة (٥) أو توهماً ، كالبصرة (٦) للخروج والقرآن للإتيان بسورة منه •

الثاني : أنكه إذا كان الضمير لما نزلنا ومين° صلة فأتوا كان المعنى : فأتوا من منزّلٍ مثله بسورة ، فكان مماثلة ذلك المنزّل بهذا (٧) المنزّل هو المطلوب ، لا مماثلة سورة واحدة منه بسورة من هذا ، وظاهر أن المقصود خلافه كما نطقت (٨) به الآية الآخر ، وفيه نظر لأن إضافة المثل إلى المنزّل لا تقتضي أن يُعتبر موصوفه منزلاً ، ألا ترى أنكه إذا جعل صفة سورة لم يكن المعنى بسورة من منزّل مثل القرآن بل من كلام العرب ، وكيف يتوهم ذلك والمقصود تعجيزهم عن أن يأتوا من عند أنفسهم بكلام من مثل القرآن ؟ ولو سلم فما ادعاه من لزوم خلاف المقصود غير بيّن ولا مُبيّن •

الثالث : أنكها إذا كافت صلة فأتوا كان المعنى : فأتوا من عند المثل ، كما يقال : أتوا من زيدٍ بكتاب ، أي : من عنده ، ولا يصحّ

-
- (١) شرح الكشاف : « بالكلام » تحريف •
 - (٢) شرح الكشاف : « منه » تحريف •
 - (٣) شرح الكشاف : « الكلام » تحريف •
 - (٤) شرح الكشاف : « امتداداً » تحريف •
 - (٥) ف ، ل : « وحقيقة » تحريف •
 - (٦) ه : « كالنضرة » تصحيف •
 - (٧) ه و شرح الكشاف : « لهذا » •
 - (٨) م : « نقلت » تحريف •

اثنوا من عند مثل القرآن بخلاف مثل العبد ، وهذا أيضاً بيّن
الفساد « انتهى » •

وقد أُلهمت بحلّ (١) الكلام في فناء بيت الله الحرام ما إذا
[د : ٢٨٦] تأملت (٢) فيه عسى أن يتضح المرام ، فأقول وبالله التوفيق
ويده أزمّة التحقيق : إن الآية الكريمة ما أنزلت (٣) إلا للتحدي ،
وحقيقة التحدي هو طلب المثل ممّن لا يقدر على [ه : ٢٧٣]
الإتيان به ، فإذا قال المتحدّي : اثنوا بسورة بدون قوله : من مثله (٤) ،
كلّ أحد يفهم منه أنّه يطلب سورة من مثل القرآن ، وإذا قال : اثنوا
من مثله بدون قوله بسورة كل أحد يفهم منه أنّه يطلب من مثل القرآن
ما يصدّق عليه أنّه (٥) مثل القرآن ، أيّ قدر كان سورة أو أقل
منها أو أكثر ، وإذا أراد المتحدّي الجمع بين قوله : بسورة وبين قوله :
من مثله فحقّ الكلام أن يقدم « من مثله » ويؤخّر « بسورة » ،
ويقول : فأتوا [من مثله (٦)] بسورة ، حتى يتعلّق الأمر بالإتيان من
المثل أو لا بطريق العموم وكان بحيث لو اكتفى به لكان المقصود
حاصلاً والكلام مفيداً ، لكن تبرّع ببيان قدر المأني به فقال :
بسورة ، فيكون من قبيل التخصيص بعد التعميم في الكلام والتبيين

(١) د : « تحمل » تحريف • ه : « على » • وما أثبت عن ف ، ل ، م •

(٢) ه : « تمثلت » تحريف •

(٣) م : « نزلت » •

(٤) كذا في ه • وفي د وسائر النسخ : « مثل » تحريف •

(٥) ل : « ان » تحريف •

(٦) ليست في د • وأثبتها عن سائر النسخ •

بعد الإبهام في المقام ، وهذا الأسلوب ممكناً يعني به البلغاء ، وأمماً
 إذا قال : فأتوا بسورة من مثله على أن يكون «من مثله» متعلقاً بـ فأتوا
 [فإنه (١)] يكون في الكلام حَسَّوْ وذلك لأنه (٢) لكأ قال : بسورة
 عُرِفَ أَنَّ المثل هو المأتي منه (٣) فذكر من مثله على أن يكون متعلقاً
 بـ فأتوا يكون حشواً ، وكلام الله منزّه عن هذا ، فلهذا حكم بأنه
 وصف للسورة .

وتلخيص الكلام أَنَّ التحدّي بمثل هذه العبارة على أربعة
 أساليب (٤) : الأول : تعيين المأتي به فقط ، الثاني : تعيين المأتي منه
 فقط ، الثالث الجمع بينهما على أن يكون المأتي منه (٥) مقدماً والمأتي
 به مؤخراً ، الرابع : العكس ، ولا يخفى على مَنْ له بصيرة في تنفيذ (٦)
 الكلام أَنَّ الأساليب الثلاثة الأولى مقبولة عند البلغاء ، والأخير
 مردود ، لأنه يبقى (٧) ذكر المأتي منه بعد ذكر المأتي به حشواً ، هذا
 إذا جعل المأتي منه مفهوم المثل ، وأمماً إذا كان المأتي منه (٨) مكاناً

- (١) زدتها ليستقيم الكلام .
- (٢) ل : « انه » .
- (٣) د : « به » تحريف : وما أثبت عن سائر النسخ .
- (٤) ل : « أسباب » تحريف .
- (٥) د : « به » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .
- (٦) هـ : « تنقيح » تصحيف .
- (٧) كذا في هـ . وفي د وسائر النسخ : « ينفي » تحريف .
- (٨) د ، ف ، ل : « به » تحريف . ومن « بعد ذكر المأتي به » الى « منه »
 لبس في م . وما أثبت عن هـ .

أو شخصاً أو شيئاً آخر ممثلاً لا يدلُّ عليه التحدي فذاكره مفيد قدِّم
أو أختر ، ولذلك جواز العلامة صاحب الكشاف أن يكون « من
مثله » متعلقاً بفأثوا حيث كان الضمير راجعاً الى عبدنا .

والحاصل أنَّه إذا جعل المثل المأتي منه [مفهوم المثل (١)]
وأريد (٢) الجمع بين [هـ : ٢٧٤] المأتي منه والمأتي به فلا بدَّ من تقديم
المأتي منه على المأتي به ، وإلا (٣) يكن الكلام ركيكاً ، وإذا كان المأتي
منه شيئاً آخر فالتقديم والتأخير سواء ، ومثلاً يؤيد هذا المعنى ما
أفاده (٤) المحققون في قول القائل عند خروجه من بستان المخاطب :
أكلتُ من بستانك من العنب ، أنه لو قال : أكلت من العنب [من
بستانك يكون الكلام ركيكاً بناءً على أنَّه لكما قال : أكلت من
العنب (٥)] علم أنَّه أكل من البستان ، فقوله (٦) : من بستانك يبقى
لغواً ، وأمَّا إذا قال أولاً : من بستانك أفاد أنَّه أكل من البستان
بعد أن لم يكن معلوماً ، ولكن يبقى (٧) الإبهام في المأكول منه ،
فلمَّا قال : من العنب رفع الإبهام ، وهذا وإن لم يكن مثلاً لما (٨) نحن

(١) زيادة عن هـ . وليست في د وسائر النسخ :

(٢) ف ، ل : « فإذا أريد » .

(٣) كذا في هـ . وفي د وسائر النسخ « ولا » تحريف .

(٤) م : « ذكره » .

(٥) زيادة عن ف ، ل . وليست في د ، م ، هـ .

(٦) د ، هـ : « فقولك » . وما أثبت عن ف ، ل ، م .

(٧) كذا في د . وفي سائر النسخ : « بقي » .

(٨) هـ : « وإن لم يلزمنا لما . . . » .

فيه لكنته (١) تنظير إذا تأملت فيه تأنست بالمطلوب الذي نحن
بصدده (٢) .

لا يقال : فعلى هذا جعله وصفاً أيضاً لغو ، بناء على أن التحدي
يدل عليه لأننا نقول بلا (٣) شك إن التحدي [يدل] (٤) على أن
السورة المآتي بها (٥) هي السورة المماثلة (٦) ، فإذا قيل « من مثله »
مقدماً [حصل (٧)] فيه إبهام وإجمال من حيث المقدار ، فإذا قيل
بسورة تعين المقدار المآتي به ، وحينئذ قوله « بسورة » لا يفيد إلا
تعين المقدار المبهم ، إذ بعد أن فهم المماثلة من صريح الكلام تضحل
دلالة السياق ، فلا يلاحظ قوله بسورة إلا من حيث إنه تفصيل بعد
الإجمال ، فلا يكون في الكلام أمر يستغنى عنه ، وأما إذا قيل
مؤخراً فإن جعلته (٨) وصفاً للسورة فقد جعلت ما كان مفهوماً
بالسياق (٩) منطوقاً في الكلام بعينه ، وهذا في باب النعت إذا كان
لنافذة لا يتكرر ، كما في قولهم : أمس الدابر وأمثاله ، وأما إذا

(١) ف ، ل : « لكن » .

(٢) : « نصدقه » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٣) هـ : « لا » .

(٤) زيادة عن هـ . وليست في د وسائر النسخ .

(٥) ف ، ل : « به » تحريف .

(٦) د : « المماثلة » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٧) زيادة عن هـ . وليست في د وسائر النسخ .

(٨) ل : « جعلت » تحريف .

(٩) هـ : « للسياق » تحريف .

جعلت متعلّقاً بفأوتوا فدلالة السياق باقية على حالها إذ هي مقدّمة على التصريح بالمماثلة ، ثم خرجت (١) بذكر المماثلة ، فكأنك قلت : فأوتوا بسورة من مثله من مثله مرتين على أن يكون الأول وصفاً والثاني ظرفاً لغواً ، وهو حشو في الكلام بلا شبهة ، فإن قلت : فما الفائدة إذا جعلناه وصفاً للسورة ؟ قلت : الفائدة جليّة ، وهي التصريح بمنشأ التعجيز ، فإنّه ليس إلاّ وصف المماثلة ، وعند ملاحظة منشأ التعجيز أعني المثليّة يحصل الانتقال الى أنّ القرآن مُعجَز والحاصل أنّ الغرض من إتيان الوصف تحقيق منّاط عليّة (٢) كون القرآن مُعجِزاً حتى يتأمّلوا [هـ : ٢٧٥] بنظر الاعتبار فيرتدعوا (٣) عمّا هم فيه من الرّيب والإفكار .

هذا ما سنّح في خاطر الفاتر ، والمرجّو من الأفاضل النظر بعين الإنصاف والتجشّب عن العناد والاعتساف ، فلعمري إنّ الغور فيه لعميق وإنّ المسلك إليه لدقيق ، والله المستعان وعليه التكلان ، تمت الرسالة والحمد لله رب العالمين (٤) .

ومن مجموع ابن القماح :

فائدة : إذا كانت الواو فاء الكلمة (٥) من الماضي فمضارعه يتّعلّل بكسر العين لفظاً أو تقديرأ ، وتسقط الواو في المضارع ، مثال

(١) هـ : « صرحت » تعريف .

(٢) ل : « علته » تصحيف .

(٣) ل : « ليرتدعوا » .

(٤) قوله : « تمت الرسالة والحمد لله رب العالمين » ليس في هـ .

(٥) د : « لكلمة » . وما أثبت عن سائر النسخ .

اللفظي : يَعِدُ وَيَمِيقُ (١) من وَعَدَ وَوَمِيقَ ، ومثال التقديري :
يَضَعُ وَيَسَعُ من وَضَعَ وَوَسَعَ ، فالأصل في الكلِّ بالواو ،
فحذفت وفتحت عين الفعل للخِفَّةِ ، إذ حرف الحلق ثقيل لبُعْدِ
مَخْرَجِهِ فِيهِ مَكْسُورَةٌ تَقْدِيرًا ، وهو (٢) معنى قول الزمخشري (٣) :
« وَسَقُوطُهَا فِيْمَا عَيْنُهُ مَكْسُورَةٌ مِنْ مُضَارِعِ فَعَلَّ أَوْ فَعَلَ لَفْظًا
أَوْ تَقْدِيرًا » ، واختلفوا في علة حذف الواو بين الياء والكسرة (٤) ، فعَلَّله
الكوفيون (٥) بالفرق بين المتعدي فحذفت فيه لِثِقَلَةِ وَبَيْنِ الْإِلْزَامِ
فَبَقِيَتْ لَخْفَتِهِ ، وهو ضعيف ، فقد حذفت في الإلزام في وَكَفَ
يَكِفُ (٦) وَوَكَمَ الذَّبَابُ يَنْبِمُ (٧) وَعَلَّلَهُ الْبَصْرِيُّونَ بِالثَّقَلِ ،
وَخَصَّصُوا (٨) الْحَذْفَ بِالْوَاوِ دُونَ الْكَسْرِ أَوْ الْيَاءِ لِأَنَّ الْيَاءَ لَا تَحْذَفُ
لِدَلَالَتِهَا عَلَى مَعْنَى ، وَالْكَسْرَةَ لَا يَفِيدُ حَذْفَهَا كَبِيرَ خَفَةٍ ، فَتَعَيَّنَ حَذْفُ
الْوَاوِ ، فَتَقَضَّ الْكُوفِيُّونَ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ بِأَوْعَدِ يُوْعَدُ فَقَدْ ثَبَتَ الْوَاوُ •
قال ابن مالك : الحذف إذا كانت الياء مفتوحة وهذه مضمومة ،
قيل له : أنت عللت الحذف بالخِفَّةِ ، والضممة أثقل من (٩) الفتحة •

(١) وَمِيقَهُ يَمِيقُهُ : أَحَبَّهُ يَجِبُهُ • وَالتَّوَمِيقُ : التَّوَدُّدُ •

(٢) ل : « اذهو » •

(٣) المفضل : ١٧٨ •

(٤) ف ، ل : « حذف الواو بين الواو وبين الياء والكسرة » تحريف •

(٥) انظر الانصاف : ٧٨٢ فما بعدها •

(٦) وَكَفَّ الدَّمْعُ : سَالَ •

(٧) الْوَنْبِمُ : خُتِرَ الذَّبَابُ •

(٨) م : « وخصوص » تحريف •

(٩) ف ، ل : « في » تحريف •

قال ابن النحاس : الصواب أن هذه وقعت بين همزة وكسرة
وأصله يثو وِعِدْلَانَهُ من أو وعد .

ومن رؤوس المسائل وتحفة طلاب الوسائل

للمشايخ محيي الدين النواوي رضي الله عنه وعنا به

سئل ابن مالك عن وَسَوَاسٍ أهو مصدر مضاف إليه ذو مقدرة
أم [هـ : ٢٧٦] [هو (١)] صفة محضة للمبالغة ؟ فأجاب : الفعل
الموزون (٢) بفعل كل ضربان : صحيح (٣) كدَحْرَجَ وسَرَهَفَ (٤)
وهو الأصل ، والثاني : الثنائي المكرر كحَمَحَمَ (٥) ودَمَدَمَ (٦) ،
وهو فرع لأن الأصل السَّلَامَةُ من التكرار (٧) ، ولأن أكثره يفهم معناه
بسقوط ثالثة كحَجَّحَ (٨) الماء بمعنى ثَجَّجَ وكفَّكَفَ (٩) الشيء
بمعنى كفَّه وكبَّكَبَه (١٠) بمعنى كبَّه ورَضْرَضَه (١٢) بمعنى

(١) ليست في د وأثبتها عن سائر النسخ .

(٢) د : « الماذون » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٣) م : « صريح » تحريف .

(٤) سَرَهَفَتِ الرجل : أحسنت غذاءه .

(٥) الحَمَحَمَةُ : صوت البيرذون عند الشخير .

(٦) دَمَدَمَتُ الشيء ، إذا ألزقته بالأرض .

(٧) كذا في م . وفي د وسائر النسخ : « التكرار » .

(٨) ثجيج الماء : صوت انصبابه .

(٩) كفَّ الشيء يكفُّه : جمعه . وكفَّكَفَ إذا رَفَّقَ بغريمة .

(١٠) كَبَّ الشيء وكبَّبه : قلبه .

(١١) رَضَّ الشيء ورَضْرَضَه : لم يننعم دقته .

رَضَّهَ وَذَرَّ ذَرَاهُ (١) بِمَعْنَى ذَرَّهَ، وَذَفَّنَا عَلَى الْجَرِيحِ بِمَعْنَى ذَفَّنَا (٢)،
 وَصَرَّ صَرَ (٣) الْجَنْدَبَ بِمَعْنَى صَرَ وَعَجَّعَجَ (٤) الْفَحْلَ بِمَعْنَى عَجَّ
 وَصَمَّ صَمًّا (٥) السِّيفَ بِمَعْنَى صَمَّ (٦) وَمَكَّمَكَ (٧) الْفَصِيلَ مَا فِي
 الضَّرْعِ بِمَعْنَى امْتَكَّهَ وَمَطَّمَطَ الْكَلَامَ بِمَعْنَى مَطَّهَ (٨) أَي : مَدَّهَ
 وَمَخْمَخَ الْمَخَ أَخْرَجَهُ (٩) • وَلِلنَّوْعَيْنِ مَصْدَرَانِ مَطَّرٌ دَانَ :

أحدهما : فَعَلَّلَ ، وَالْآخَرُ : فِعْلَلٌ ، كَسَرَهْفَلَّةً وَسِرَّهَافَ
 وَزَلَّزَلَةً وَزَلَّزَالَ ، وَفِعْلَلٌ أَحَقُّ بِهِمَا لَوْجِهَيْنِ •

أحدهما : أَنْزَلَ فَعَلَّلَ مَشَاكِلَ لِأَفْعَلَ فِي عِدَّةِ الْحُرُوفِ
 وَفَتْحِ الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ وَالرَّابِعِ وَسُكُونِ الثَّانِي فَيَجْعَلُ إِفْعَالًا [د : ٢٨٧]
 مَصْدَرًا أَفْعَلًا ، وَفِعْلَلًا مَصْدَرًا فَعَلَّلَ لِيَتَشَاكَلَ الْمَصْدَرَانِ كَمَا
 تَشَاكَلُ (١٠) الْفَعْلَانِ ، فَكَانَ فِعْلَلٌ أَحَقُّ بِهِمَا مِنْ فَعَلَّلَةٍ •

- (١) الذَّرَّ ذَرَاهُ : تَفْرِيقُ الشَّيْءِ وَتَبْدِيدُهُ •
- (٢) د : « دَفَّنَا » م « دَفَّنَا » • وَمَا أُثْبِتَ عَنِ سَائِرِ النُّسخِ • يُقَالُ : ذَفَّنْتُ
 عَلَى الْجَرِيحِ إِذَا أَسْرَعْتَ قَتْلَهُ، وَذَفَّنْتُ عَلَى الْجَرِيحِ كَذَفَّنْتُ : أَجْهَزْتُ عَلَيْهِ •
- (٣) أَي : صَوَّتَ •
- (٤) أَي : صَوَّتَ ، وَمَضَاعَفَتُهُ دَلِيلٌ عَلَى تَكَرُّرِهِ •
- (٥) صَمَّ السِّيفَ وَصَمَّ وَصَمَّمُ إِذَا مَضَى فِي الْعَظْمِ •
- (٦) كَذَا فِي م • وَفِي د وَسَائِرِ النُّسخِ : « صَمَمَ » •
- (٧) مَكَّ الْفَصِيلَ فِي ضَرْعِ أُمِّهِ وَامْتَكَّهَ وَتَمَكَّهَ وَمَكَّمَكَهُ : امْتَصَّ جَمِيعَ
 مَا فِيهِ •
- (٨) كَذَا فِي م • وَفِي د وَسَائِرِ النُّسخِ : « مَطَّهَ » •
- (٩) ل : « بِمَعْنَى أَخْرَجَهُ » •
- (١٠) هـ : « يَتَشَاكَلُ » •

والثاني أن أصل المصدر أن يبين وزنه وزن فعله ، وفِعْلَال
أَشْكَدْ مَبَايِنَةٌ لِفَعْلَل (١) في وزنه من فَعْلَلَكَة ، فكانَ أَحَقَّ به منه ،
وإنْ كانا سِبْطَيْنِ فِي الاطْرَادِ مَعَ رُجْحَانِ فَعْلَلَكَة فِي الاسْتِعْمَالِ
عَلَى فِعْلَالٍ فِي قَوْلِهِمْ : وَسَوَّسَ الشَّيْطَانُ وَسَوَّاسًا وَوَعْوَعَ
الْكَلْبَ وَوَعْوَعًا (٢) وَعَظَّمَعَطَّ السِّتْهُمَ فِي مَرَّةٍ عَظْمَاعًا إِذَا التَّوَى ،
وَالجَارِي عَلَى القِيَّاسِ وَسَوَّاسٌ وَوَسَّوَسَةٌ وَوَعْوَعٌ
وَوَعْوَعَةٌ وَعِظْمَاعٌ وَعَظْمَاعَةٌ ، وَالْفَتْحُ نَادِرٌ لِأَنَّ الرِّبَاعِيَّ
الصَّحِيحَ أَصْلٌ لِلرِّبَاعِي (٣) الْمَكْرُورِ أَوْ لِهْ وَثَانِيَةٌ كَمَا مَرَّ ، وَلَمْ يَأْتِ
مَصْدَرٌ (٤) الصَّحِيحُ مَعَ كَوْنِهِ أَصْلًا إِلَّا عَلَى فَعْلَلَكَة وَفِعْلَالٍ
بِالْكَسْرِ ، فَلَا يَنْبَغِي لِلرِّبَاعِيِّ الْمَكْرُورِ لِفَرْعِيَّتِهِ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرَهُ إِلَّا
كَذَلِكَ وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ مَصْدَرٌ عَلَى فَعْلَالٍ (٥)
بِالْفَتْحِ وَإِنْ وَرَدَ حُكْمٌ بِشَذُوذِهِ (٦) ، وَأَيْضًا فَإِنَّ فَعْلَلًا
الْمَفْتُوحَ الْفَاءَ قَدْ كَثُرَ وَقُوعُهُ صِفَةً مَصْوَغًا مِنْ فَعْلَلِ الْمَكْرُورِ لِيَكُونَ (٧)
فِيهِ ظَلِيلٌ فَعْلَالٌ مِنْ [هـ : ٢٧٧] الثَّلَاثِي كَضْرَابٍ لِأَنَّهُمَا مُتَشَاكِلَانِ
وَزَمًّا فَاقْتَضَى هَذَا أَنْ لَا يَكُونَ لِفَعْلَالِ الْمَفْتُوحِ الْفَاءَ (٨) فِي الْمَصْدَرِيَّةِ

(١) ل : « بفعلل » تحريف .

(٢) الوَعْوَعَةُ : من أصوات الكلاب وبنات آوى .

(٣) ل : « الرباعي » .

(٤) كذا في هـ . وفي د وسائر النسخ : « بصفة » تحريف .

(٥) أقبح بعدها في م : « فعل » .

(٦) د : « شذوذه » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٧) ل : « فيكون » .

(٨) م « أيضاً » تحريف .

نصيب ، كما لم يكن لفعَّال (١) فيها نصيب ، فلذلك استندرد وقوع
 وَسَوَّاسٍ وَوَعَوَّاعٍ وَعِظَعَاظٍ مِصَادِرٍ ، وَإِنَّمَا حَقُّهَا أَنْ تَكُونَ
 صِفَاتٍ دَالَّةً عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي الْوَسْوَسَةِ وَالْوَعْوَعَةِ وَالْعِظَعِظَةِ ،
 فحق ما وقع منها في موضع محتمل للمصدرية والوصفية أن يُحْمَلَ
 عَلَى الْوَصْفِيَّةِ تَخْلُصاً مِنَ الشَّدُوذِ وَمُخَالَفَةً الْمَطَّرِدِ الشَّائِعِ الذَائِعِ ،
 وَلَيْسَ بِمُحَقِّقٍ مَنْ زَعَمَ فِي شَيْءٍ مِنَ الصِّفَاتِ الْوَارِدَةِ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ
 أَنَّهُ مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ ذُو تَقْدِيرٍ ، وَيُدِلُّ عَلَى فِسَادِ قَوْلِهِ أَمْرَانِ :

أحدهما : « أَنْ » كل مصدر أُضِيفَ إِلَيْهِ ذُو تَقْدِيرٍ فمَجْرُودٌ (٢)
 للمصدرية أكثر من استعماله صفة كَرَضَى وَصَوِّمَ وَفَطَّرَ ، وَفَعَّلَالٌ
 الْمَوْصُوفُ بِهِ لَمْ يَثْبُتْ مَجْرُودٌ لِلْمَصْدَرِيَّةِ إِلَّا فِي وَسْوَّاسٍ وَأَخْوَاتِهِ ،
 عَلَى أَنْ مَنَعَ مَصْدَرِيَّتَهَا مِمَّا مَكَّنَ ، وَذَلِكَ أَنْ مَنَ سَمِعَ مِنْهُ
 « وَسْوَّاسٍ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ وَسْوَّاساً » بِالْفَتْحِ لَا يَتَعَيَّنُ كَوْنُهُ قَاصِداً
 لِلْمَصْدَرِيَّةِ ، بَلْ يَحْتَمَلُ أَنْ يَقْصِدَ الْحَالِيَّةَ ، فَإِنَّ الْحَالَ قَدْ يُؤَكِّدُ بِهَا
 عَامِلُهَا الْمَوْافِقَ لَهَا لَفْظاً وَمَعْنَى ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ
 رَسُولاً » (٣) وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى « وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ
 وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالشَّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ » (٤) ، فَإِنَّمَا تَتَعَيَّنُ
 الْمَصْدَرِيَّةُ فِي وَسْوَّاسٍ أَنْ لَوْ سَمِعَ مُضَافاً إِلَى الشَّيْطَانِ مَعْلَقاً (٥) بِهِ

(١) د : « لعفلال » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٢) ل : « لمجرده » تحريف .

(٣) النساء : ٧٩/٤ .

(٤) النحل : ١٢/١٦ .

(٥) هـ : « ومعاقاً » .

معمول ، كما سمع ذلك في الوسوسة كقول بعضهم : « وَسْوَسَةٌ (١) الشيطان إلى النفس داء » ، تتعین (٢) المصدرية في مثل هذا لا بالانتصاب بعد الفعل •

الثاني : أن المصدر المضاف إليه ذو تقديرأ لا يؤنث ولا يثنى ولا يُجمع ، بل يلزم طريقة واحدة لتعلم أصلته في المصدرية وفرعيته في الوصفية ، فيقال : امرأة صَوْمٌ ورجل صَوْمٌ ورجلان صَوْمٌ ورجال صَوْمٌ أو نساء ، وفَعْلَال الموصوف به ليس كذلك ، لأنه يُؤنث ويثنى ويجمع وجوباً ، فيقال : رجل ثَرَثَ ثَرًا وتَمَسَّمَ (٣) وفَأفَاء ولضُلَاض (٤) أي : ماهر بالدلالة ، وهَرَّهَر أَي : ضَحَّكَ (٥) وِجْحَجَاح : سيّد وفَجْفَاح : كثير الكلام ، وكَهْكَاه ووَطْوَاط : ضعيف وعَسْعَاس وحَسْحَاس : خفيف الحركة ، وهَفْهَاف : خَمِيس البطن ، وِبَجْبَاج : متلىء الجسم ودَعْدَاع ودَحْدَاح أَي : قصير ، وتختاخ (٦) : أَلْكَن [ه : ٢٧٨] وَسَمْسَام : سريع

- (١) ف ل « ووسوسة » •
- (٢) ل : « فتعين » • ه : « فتتعين » •
- (٣) في اللسان (تمم) : « والتَمَسَّمة : ردُّ الكلام الى التاء والميم ، وقيل : هو أن يعجل بكلامه فلا يكاد يفهمك » •
- (٤) في اللسان (لفض) « واللُّضُلَاض : الدليل ، يقال : دليل لَضُلَاض أَي : حاذق » ا ه •
- (٥) في اللسان (هرر) : « ورجل هَرَّهَر : ضَحَّكَ في الباطل » •
- (٦) جاءت في دوسائر النسخ : « ونخناخ » تصحيف • والصواب ما أثبت • انظر اللسان والتاج (تَخَّ) •

وقَعَقَاعِ المفاصل أي : مصوَّت ، وشيء خَشَخَاش أي : يابس مصوَّت ، وسَبَع فَضْطَقَاض كاسِرٌ وحيَّة فَضْطَنَاض : يحرِّك لسانه كثيراً ، وكلُّ ذلك يُوَكِّثُ بالتاء ويثنى ويجمع ، ومنه قوله صلَّى الله عليه وآله وسلم (١) : « أَبْغَضُكُمْ إِلَيَّ وَأَبْعَدُكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ التَّرْتَارُونَ الْمُتَفِيهِقُونَ » ، ومنه ريح زَقْزاقَةٌ أي محرِّكة للحشيش وسَفْسَافَةٌ تَنْخُلُ الترابَ بِمَرَّهَا ، ودرِّع فَضْطَفَاضَةٌ (٢) : واسعة ، الفعل من كل ذلك فَعَلَّلَ والمصدر فَعَلَّلَةٌ وفِعْلَلٌ بالكسر ، ولم ينقل في شيء منها فَعْلَلٌ بالفتح ، ومن أجاز ذلك كالزمخشري فقياسه غير صحيح لأنَّ القياس على النادر لا يصحُّ ، فثبت ما قصده من بيان أصالة الوصفية في فَعْلَلٌ وغرابة المصدرية فيه وامتناعها منه ، فالقول المرضيُّ أنَّ الوَسْوَاسَ في قوله تعالى : « مِنْ شَرِّ الوَسْوَاسِ الخَنَاسِ » (٣) هو الشيطان (٤) ، لا على حذف مضاف ، بل على أنَّه من باب فَعْلَلٌ المقصود به المبالغة في فعلل (٥) كثرِّتار وظائره ، والله أعلم بالصواب .

-
- (١) الحديث في مسند الامام أحمد بن حنبل : ٤ / ١٩٤ .
(٢) م « فضفاض » . جاء في اللسان (درع) : « الدرْع : لَبْيُوسُ الحديد تذكر وتؤنث » .
(٣) الناس : ٤ / ١١٤ .
(٤) في اللسان (وسس) : « والوسواس بالفتح هو الشيطان » .
(٥) م : « مفعل » تحريف . وفي د ، ف ، ل ، هـ : (مفعَّل) . ولعل ما أثبت هو الصواب .

وسئل ابن مالك أيضاً عن قوله صلى الله عليه وآله وسلم (١) :
« غَيْرُ الدَّجَالِ أَخَوْفُنِي عَلَيْكُمْ » فأجاب : الكلام على لفظه
وإمعناه ، أمثا لفظه : فلتضمنه إضافة (٢) أخوف إلى ياء المتكلم مقرونة
بنون الوقاية ، وهو إنما يُعتاد مع الفعل المتعدي ، لأن هذه النون
تصون الفعل (٣) من محذورات :

أحدها : التباسه بالاسم المضاف إلى ياء (٤) المتكلم ، فلو قيل :
« ضربني » ضَرَبِي لالتبس بالضَّرَب وهو العسل الأبيض الغليظ ،
فنفث نون الوقاية هذا المحذور .

الثاني : أمر مؤنثه بأمر مذكرة ، فلو قلت : أكرمي بدل أكرمني
قاصداً مذكراً لم يفهم المراد ، فنفت النون ذلك .

الثالث : ذهاب الوهم إلى أن المضارع صار مبنياً وذلك لو
أوقعت على ياء المتكلم غير مقرونة بالنون لخفي إعرابه (٥) ، وظن به
البناء على مراجعة الأصل ، فإن إعرابه على خلاف الأصل وأصله البناء ،
فلو قلت بدل يكرمني : يكرمي لظن [هـ : ٢٧٩] عوده إلى الأصل ،
فزيادة (٦) النون تمكّن من ظهور إعرابه ، والاسم مستغن عن النون

(١) ما ذكر هنا قطعة من حديث رواه مسلم في صحيحه : ٢٢٥١/٤ ، كتاب

الفتن وأشرط الساعة ١١٠ .

(٢) ل : « أصالة » تحريف .

(٣) د ، هـ : « عن » تحريف . وما أثبت عن ف ، ل ، م . قال الزمخشري

في أساس البلاغة (صون) : « وصنت الثوب من الدنس » .

(٤) ف ، ل : « لياء » تحريف .

(٥) ل : « لخفي المراد به » تحريف .

(٦) د ، ل ، م « فزيادة » وما أثبت عن ف ، هـ .

في الوجهين الأولين ، وأما الثالث فإلاسم فيه نصيب ، لكن أصالته في الإعراب أغنته وصانته من ذهاب الوهم إلى بناءه ، لا بسبب جلي ، لكنّه وإن أمّن ظنّ بناءه فلم يؤمن التباس بعض وجوه إعرابه ببعض ، فكان له في الأصل نصيب من إلحاق النون ، وتنزّل إخلاؤه منها منزلة أصل متروك [ينبه] (١) عليه في بعض المواضع ، كما نبه بالقوّد واستحوذ على أصل (٢) قاد (٣) واستحاذ (٤) ، وكان أوّل (٥) ما ينبه به على ذلك أسماء الفاعلين ، فمن ذلك ما أنشده الفراء من قول الشاعر (٦) :

فما أدري وكل الظنّ ظنّي

أمسليني إلى قومي شراح

فرخيم شراحيل دون نداء اضطراراً ، ومثله ما أنشده ابن طاهر في تعليقه على كتاب سيبويه (٧) :

(١) زيادة عن ه . وليست في دوسائر النسخ .

(٢) م : « الأصل » تحريف .

(٣) د ، ه : « قال » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٤) د ، ف ، ل : « واستعان » تحريف وما أثبت عن م ، ه .

(٥) ف : « أول » .

(٦) أنشد العينى البيت في المقاصد ١/٣٨٥ ونسبه الى يزيد بن محرم

الحارثي ، وورد اسمه في المؤلف والمختلف : ٣٠٥ يزيد بن محرم

الحارثي ، وترجم له البغدادي في الخزائن : ١/٣٩٧ باسم يزيد بن

المخرّم . وجاء البيت بلا نسبة في معاني القرآن : ٢/٣٨٦ والمحتسب :

٢٢٠/٢ والمقرب : ١/١٢٥ والمفني ٣٨٠ ، ٧١٦ والهمع : ١/٦٥ .

(٧) أنشد الأشموني البيت : ١/١٢٦ ولم يقره .

وليس بمُعِينِي وفي النَّاسِ مَقْتَعٌ
صَدِيقِي إِذَا أَعْيَى عَلَيَّ صَدِيقٌ

وأنشد غيره (١) :

وليس المُوَافِيَنِي (٢) لِيُرْفَدَ خَائِباً
فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ آمِلاً

ولأفعل التفضيل أيضاً شبه (٣) بالفعل وخصوصاً بفعل (٤) التعجب ، فجاز أن تلحقه (٥) النون المذكورة في الحديث ، كما لحقت (٦) اسم الفاعل في الأبيات المذكورة ، وهذا (٧) أجود ما يقال في هذا اللفظ عندي ، ويجوز أن يكون « أخوف لي » وأبدلت اللام نوناً كما في لَعَنَ مَكَانَ لَعَلٍّ وفي رِفْنٍ (٨) بمعنى رِفْلٍ ، وهو الفرس الطويل .

وأما الكلام من جهة المعنى ففيه وجوه :

أظهرها كون أخوف أفعل التفضيل صيغ من فعل المفعول

(١) ورد البيت بلا نسبة في المغني : ٣٨٠ ، ٧١٦ والأشموني : ١/١٢٦ والمقاصد للعيني : ١/٣٨٧ والهمع : ١/٦٥ والدرر : ١/٤٢ .

(٢) ف ، ل : « ليرتد » .

(٣) م : « مشبه » تحريف .

(٤) م : « فعل » .

(٥) ل : « تخلفه » ف : « تحلفه » وكلاهما تحريف .

(٦) م : « فلحقت » تحريف .

(٧) ف ، ل م : « هذا » .

(٨) فرس رِفْنٍ كَرِفْلٍ : طويل الذنب .

كقولهم (١) : أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ التَّحْيِينِ ، وَأَزْهَى مِنْ دِيكَ (٢) ،
وَأَعْنَى بِحَاجَتِكَ (٣) ، و « أَخْوَفٌ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الْأَيْمَةَ
الْمُضِلِّثُونَ » (٤) ، إِذِ الْمُرَادُ أَنَّ الْمَعْبَرِ عَنْهُ بِذَلِكَ شَعَلٌ وَزُهْيٌ
وَعُنْيٌ أَكْثَرَ مِنْ شَعَلٍ غَيْرِهِ وَزَهْوُهُ وَعِنَايَتُهُ (٥) ، وَكَذَا « أَخْوَفٌ
مَا أَخَافُ » [هـ : ٢٨٥] أَيِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي أَخَافُهَا عَلَى أُمَّتِي أَحَقُّهَا بِأَنْ
يُخَافَ الْأَيْمَةَ الْمُضِلِّثُونَ ، فَمَعْنَى الْحَدِيثِ هَهُنَا : غَيْرُ الدَّجَالِ
أَخْوَفٌ مَخْوَفَاتِي عَلَيْكُمْ ، فَحُذِّفَ الْمُضَافُ إِلَى الْيَاءِ فَاتَّصَلَ بِهَا
« أَخْوَفٌ » مَعْمُودَةٌ بِالنُّونِ كَمَا تَقَرَّرُ ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَخْوَفٌ مِنْ
أَخَافَ بِمَعْنَى خَوْفٍ ، وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ كَوْنَهُ عَنْ (٦) ثَلَاثِي [د : ٢٨٨]
فَائِئْتُهُ عَلَى أَفْعَلٍ ، وَمَا عَلَى (٧) وَزْنَ أَفْعَلٍ وَالثَّلَاثِي فِيهِ (٨) سِوَاءٍ عِنْدَ
سَبِيوِيهِ فِي التَّفْضِيلِ وَالتَّعْجَبِ ، صَرَّحَ بِهِ مِرَاراً ، فَالْمَعْنَى : غَيْرُ
الدَّجَالِ أَشَدُّ مَوْجِبَاتِ خَوْفٍ عَلَيْكُمْ ، ثُمَّ اتَّصَلَ بِالْيَاءِ مَعْمُودَةٌ

-
- (١) هو مثل ذكر في الفاخر : ٨٦ والميداني : ٣٧٦/١ واللسان (نحا) .
والنحني : الزَّقْ .
(٢) ل : « أَزْهَى مِنْ ذَلِكَ » تحريف . يقال : أَزْهَى مِنْ طَاوُوسٍ وَمِنْ دِيكَ
وَمِنْ ذِبَابٍ وَمِنْ ثُورٍ . انظر الميداني : ٣٢٧/١ .
(٣) انظر أوضح المسالك : ٢٩٤/٢ والأشموني : ٤٤/٣ .
(٤) الحديث في مسند الامام أحمد : ٤٤١/٦ .
(٥) هـ : « وَعِنَايَتُهُ » تحريف .
(٦) هـ : « مِنْ » .
(٧) : « وَمَا كَانَ عَلَى » .
(٨) « فِيهِ » لَيْسَتْ فِي هـ .

بالتون على ما تقرر ، ويحتمل أن يكون من وصف المعاني بصفات الأعيان مبالغة كشعر شاعر " وهذا الشعر أشعر من هذا وعجب " عجب " وموت " ماتت " وخوف " خائف " ، ويقال : فلان آخوف من خوفك ، ومنه قول الشاعر (١) :

يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى

وَأُخْرَى الْأَعْدَاءِهَا غَائِظَةٌ

فَأَمَّا الَّتِي يُرْتَجَى خَيْرُهَا

فَأَجْوَدُ جُودًا مِنَ اللَّافِظَةِ

وَأَمَّا الَّتِي يَسْتَقَى شَرُّهَا

فَنَفْسُ الصَّدُوءِ بِهَا فَائِظَةٌ

فنصب جوداً بأجود على التمييز ، وذلك يوجب (٢) لكونه فاعلاً معني ، لأن كل منصوب على التمييز بأفعل التفضيل فاعل في المعنى ، ونصبه علامة فاعليته ، وجرته علامة أن أفعل بعض منه ، ولهذا معنى « زيد أحسن عبداً » (٣) أن عبده فاق عبيد غيره في الحسن ،

(١) أنشد الزمخشري الأبيات الثلاثة في المستقصى : ١٧١/١ وذكر آتتها تسبب الى الخليل ، وأنشدها العيني في المقاصد : ٥٧٢/١ ونسبها الى طرفة بن العبد وهي في صلة ديوانه بشرح الأعلام : ١٧٥ ، ووردت الأبيات الثلاثة في اللسان والتاج (فيظ) بلا نسبة ، وجاء الثاني والثالث في التصحيف والتعريف : ٣٣٢ غير منشوبين ، وورد الأول في الأسموني : ٢٢٣/١ والخزاعة : ٦٤/١ بلا نسبة .

(٢) كذا في د . وفي سائر النسخ : « موجب » .

(٣) ف ، ل : « عبيداً » تعريف .

وَإِنْ جَرَرْتَ فَمَعْنَاهُ أَقْبَهُ (١) بعض العبيد الحسان وهو أحسنهم ،
 فمعنى الحديث على هذا : خوف غير الدجال أخوف خوفاً عليكم ،
 ثم حذف المضاف إلى غير وأقيم هو مقام المحذوف ، وحذف خوف
 المضاف إلى الياء (٢) وأقيمت هي مقامه ، فاتصل أخوف بالياء معمودة
 بالنون ، ويحتمل أن يكون أخوف فعلاً مسنداً (٣) إلى واو هي ضمير
 عائد على غير الدجال لأن من جملة ما يتناوله غير الدجال الأئمة
 المضلون ، وهم ممن يعقل فعلموا ، فجيء بالواو ثم اجتزى عنها
 بالضمه وحذفت ، كقوله (٤) :

فِيَا لَيْتَ الْأَطِبَّاءَ كَانَ حَوْلِي

وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءَةُ [هـ: ٢٨١]

وقوله (٥) :

دَارُ حَيٍّ وَتَنْوَهَا مَرَبَعًا

دَخَلَ الضَّيْفُ عَلَيْهِمْ فَاحْتَمَلُ

(١) م : « ان » تحريف .

(٢) م : « الهاء » تحريف .

(٣) هـ : « مستنداً » تحريف .

(٤) لم أجد نسبة البيت فيما وقفت عليه من المصادر ، وهو في معاني
 القرآن : ٩١/١ والحيوان : ٢٩٧/٥ ومجالس ثعلب : ٨٨ والانصاف :
 ٣٨٥ وشرح المفصل : ٥/٧ ، ٨٠/٩ والمقاصد للعيني : ٥٥١/٤ ،
 والهمع : ٥٨/١ والدرر : ٣٣/١ والخزانة : ٣٨٥/٢ .

(٥) وتَمَنَ بالمكان : أقام ، والمرَبَع : الموضع الذي يقام فيه زمن الربيع
 خاصة ، وشتا القوم : أجندبوا في الشتاء خاصة .

فاسأَلْنِ عَنَّا إِذَا النَّاسُ شَتَّوْا

وَاسأَلْنِ عَنَّا إِذَا النَّاسُ نَزَلُوا

أراد : كانوا ، فحذف الواو وأبقى (١) الضمة ، وكذلك أراد
الآخر احْتَمَلُوا وَنَزَلُوا فحذف الواو ثم سكن اللام من احتمال
ونزل للوقف ، هذا ما تيسر والله الحمد .

وسئل ابن مالك أيضاً : أيجوز صرف أريس في قولهم : بشر
أريس ؟ فأجاب : نعم وهو في الأصل عبارة عن الأصل ، ويطلق على
الأكثر وعلى الأمير (٢) ، وقيل : إن أريد به الأمير فهو مقلوب رئيس .

وسئل رحمه الله أيضاً عن قوله صلى الله عليه وآله وسلم (٣) :
« إِذَا جَاءَ كَنْزُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعٌ أَقْرَعٌ » ، فأجاب :
فاعل جاء الكانز وكنزه مبتدأ وأقرع خبره ، والجملة حالية ، لأن
الجملة الابتدائية المشتمة على ضمير ما قبلها تقع حالاً ، واقرانها
بالواو أكثر ، وقد جرّدت منه في قوله تعالى : « أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ
لِبَعْضٍ عَدُوٌّ » (٤) ، « وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا
إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ » (٥) ، وتقول العرب : « رَجَعَ فُورَهُ

(١) د ، ل : « والقا » تحريف . وقوله : « وأبقى الضمة » ليس في م .

وما أثبت عن ف ، ه .

(٢) في اللسان (أرس) : « الارس : الأصل ، والآريس : الأكثر . . .
والآريس : الأمير عن كراع والأصل عنده فيه رئيس على فِعْيَل من
الرِّيَاسَة » .

(٣) هو قطعة من حديث طويل رواه مسلم في صحيحه ٢/٦٨٤ كتاب الزكاة : ٢٧

(٤) الأعراف : ٢٤/٧ .

(٥) الفرقان : ٢٠/٢٥ .

على بَدْئِهِ (١) « وكلمته فاه الى في » ، وقال الشاعر (٢) :

ويشرب أساري القطا الكدر بعَدَمًا

سرت قرباً أحناؤها تتصلصل

ومثله (٣) :

راحوا بصائرهم على اكتافهم

وبصيرتي يعدو بها عتد وآي

• أي : قوي •

ومثله (٤) :

(١) المثال الذي ذكره سيبويه هو : « رجع فلان عَوْدَه بَدْئِهِ » وانظر الكتاب : ٢٩١/١ .

(٢) هو الشنفرى الأزدي ، والبيت من قصيدته المشهورة التي مطلعها :

أقيموا بني أمي صدور مطيكم فإني الى قوم سراكم لأميل

وهو في المقاصد للعيني : ٢٠٦/٣ والخزانة : ٣٣٤/٣ . والآسار جمع سَوْر وهو بقية الماء ، والقطا الكدر : ضرب من القطا (انظر المخصص : ١٥٦/٨ - ١٥٧) والقرب : سير الليل لورد الغيد ، تتصلصل : تصوت .

(٣) البيت للأسنعر الجعفي ، وهو في مجاز القرآن : ٢٢٨/١

والأصمعيات : ١٤١ والمعاني الكبير : ١٠١٣ وجمهرة اللفظة : ٢٥٩/١ والتنبهات : ٢٧٣ ، وجاء في المخصص : ٩٣/٦ بلا نسبة . والبصرة : الدفعة من الدم ، وفرس عتد : سريع تام الخلق ، والوأي من الدواب : السريع المشدد الخلق .

(٤) البيت لسلامة بن جندل وهو في ديوانه : ١٧٨ ومجاز القرآن : ١٩٩/١

والأصمعيات : ١٣٥ والمقاصد للعيني : ٢١٠/٣ وورد بلا نسبة في دلائل الاعجاز : ١٥٨ والأشموني : ١٩٠/٢ .

ولولا سوادُ اللَّيْلِ ما آبَ عَامِرٌ

إلى جَعَفَرٍ سِرْبًا لَمْ يَمْرُقَ [هـ: ٢٨٢]

ويجوز جعل كثره فاعل جاء وشجاع خير مبتدأ محذوف ،
والجملة في موضع الحال ، أي : جاء وهو شجاع أو صورته شجاع ،
ولا يُعَدُّ فيه الأَنْ في حذف المبتدأ والواو ، إذ الاهتمام بهذه الواو
أقلُّ من الاهتمام بالفاء المقترنة بمبتدأ وقع جواب شرط ، وقد حذفنا
معاً في قوله :

أَبِيٌّ لَا تَبْعُدْ فَلَيْسَ بِخَالِدٍ

حَيٌّ وَمَنْ يَصِيبِ الْحِمَامِ بَعِيدٌ

أي : فهو بعيد ، فحذف الفاء وهي ألزم من الواو .

مسألة

قال ابن مالك : لا يصحُّ في « قَمَّ أَنْتَ وَزَيْدٌ » الحكم بعطف
زيد على فاعل قَمَّ لأنَّ العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه ، وقَمَّ
ونحوه من (١) أفعال الأمر لا يعمل في غير ضمير المخاطب ، فيحتمل
ما وقع من (١) ذلك على أَنْ « زيد » مرفوع (٢) بفعل دلَّ عليه
« قَمَّ » أي قَمَّ أَنْتَ وَلِيَقَمَّ زَيْدٌ ، وعليه يحتمل قوله تعالى :
« اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ (٣) » ، وإليه أشار سيبويه
بقوله : يقال دَخَلُوا آوَلْتَهُمْ وَآخَرْتَهُمْ ، ولا يقال : ادْخَلُوا

(١) كذا في هـ . وفي د وسائر النسخ : « في » تحريف .

(٢) م : « فاعل » .

(٣) البقرة : ٣٥/٢ .

أَوْلَكُمْ وَأَخْرَجَكُمْ لِأَنَّ « ادخل » (١) لا يصح إسناده إلى أولكم
وأخركم (٢) ، وذكر أن عيسى بن عمر أجاز ذلك ، وهو نظير (٣) :

لِيُبَيْكَ زَيْدٌ ضَارِعٌ

يعني أن « أَوْلَكُمْ وَأَخْرَجَكُمْ مرفوع بفعل مضمّر دلّ عليه
ادخلوا كما أن « ضارعاً مرفوع بفعل دلّ عليه لِيُبَيْكَ » .

مسألة

قال ابن مالك : نسبة الحال الى المضاف إليه على أوجه : وجه
يجوز إجماعاً إذا كان المضاف مصدراً أو صفة عاملة ك أعجبنى قيام
زيدٍ مُسْرِعاً وإنّ زيداً ضارب عمرو مُسَكِّئاً ، ووجه يمتنع إجماعاً
حيث لم يكن المضاف مصدراً ولا صفة ولا بعض ما أضيف إليه

(١) كذا في م ٠ وفي ٥ وسائر النسخ : « دخل » تحريف .

(٢) نقل ابن مالك كلام سيبويه بتصريف . انظر الكتاب : ٣٩٨/١ .

(٣) البيت بتمامه :

« لِيُبَيْكَ زَيْدٌ ضَارِعٌ لْغُصُومَةٍ

وَمُنْتَهَبِيطٍ مِمَّا تُطَيِّحُ الطَّوَائِحُ »

وقد نسبه سيبويه : ٢٨٨/١ الى الحارث بن نهيك وابن يعيش في شرح

المفصل : ٨٠/١ الى ابن نهيك النهشلي وأبو عبيدة في مجاز القرآن :

٣٤٩/١ الى نهشل بن حرّبي وكذلك العيني في المقاصد ٤٥٤/٢ وحكى البغدادي

في الغرر ١٤٧/١ الاختلاف في نسبته الى ليبيد ومزرد أخي الشماخ والحارث بن

ضرار النهشلي ومهلل ، وورد البيت في شرح ديوان ليبيد : ٣٦٢ ،

وصحح الشارح نسبته الى نهشل بن حرّبي - وجاء بلا نسبة في المقتضب :

٢٨١/٣ والخصائص : ٣٥٣/٢ والتصحيح والتحريف : ٢٠٨ .

كـ ضريتُ غلام زيد متكئاً ، وثالث مختلف فيه إذا كان المضاف بعض
المضاف إليه أو يشبه بعضه ، كقوله (١) :

كَانَ يَدَيَّ حَرًّا بِأَيْهَا مُتَشَمِّسًا

يدا مذنوب يستغفر الله تائب [هـ : ٢٨٣]

ومنه قوله تعالى : « وَتَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ
إِخْوَانًا (٢) » وقد صح جوازه عن أبي الحسن الأخفش في أمالي ابن
الحاجب (٣) : قال مملياً على قول الشاعر (٤) :

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ

يَنْتَقِضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

قال : لا يصح أن يكون له عامل لفظي [هنا يعمل في غير] (٥) ،
وإذا لم يكن له عامل لفظي فإمّا أن يكون مبتدأ وإمّا أن يكون خبر
مبتدأ ، ولا يصح أن يكون مبتدأ لأنه لا خبر له ، لأن الخبر إمّا أن

(١) هو ذو الرمة ، والبيت في ديوانه : ٨٢ والصناعتين : ٢٥٩ وديوان

المعاني : ١٤٧/٢ وشروح سقط الزند : ١٨٢٦ ، وورد بلا نسبة في
الحيوان : ٣٥٦/١ - والحرباء : دويبة ذات قوائم أربع يستقبل
الشمس برأسه ويكون معها حيث دارت ، والأنثى : الحيرباء .

(٢) الحجر : ٤٧/١٥ .

(٣) تقدمت هذه المسألة منقولة عن أمالي ابن الحاجب ، انظر أمالي ابن

الحاجب الملوحة : ١١٩ - ١٢٠ .

(٤) تقدم البيت فيما سبق مرتين .

(٥) زيادة مما تقدم من المسألة .

يكون ثابتاً أو محذوفاً ، والثابت (١) لا يستقيم إلاّ أنّه إمّا على زمن وإمّا ينقضي ، وكلاهما متفسّد للمعنى ، وأيضاً فإنّك إذا جعلته مبتدأ لم يكن بدءاً من أنّ تقدّر قبله موصوفاً ، وإذا قدّر قبله موصوف لم يكن بدءاً من أنّ يكون غير له ، وغير هنا ليست له وإنما هي لزمن ، ألا ترى أنّك لو قلت : « رجلٌ غيرُك مرّ بي » لكان في غيرك ضمير عائد على رجل؟ ولو قلت : « رجلٌ غيرٌ متأسّفٍ (٢) على امرأة مرّ بي » لم يستقيم لأنّ غيراً وهنا (٣) إمّا (٤) جعلته في المعنى للمرأة خرج عن أن يكون صفةً لما قبله ، ولو قلت : « رجلٌ غيرٌ متأسّفٍ مرّ بي » جاز لأنّها في المعنى للضمير ، والضمير عائد على المبتدأ فاستقام ، فتبيّن أنّ لا يكون مبتدأ لذلك ، وإنّ جعل الخبر محذوفاً لم يستقيم للأمريّن :

أحدهما : أنّا قاطعون بنفي الاحتياج إليه ، والآخر أنّك لا قرينة تشعر به (٥) ، ومن شرط صحة حذف الخبر وجود القرينة ، وإنّ جعل خبر مبتدأ لم يستقيم لأمر :

أحدها : أنّا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

الثاني : أنّ حذف المبتدأ مشروط بالقرينة ولا قرينة .

-
- (١) م : « والثالث » تحريف . وفي الأمالي : « الثابت » .
(٢) د : « مستأنف » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي .
(٣) « وهنا » ليست في الأمالي .
(٤) « بما » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي .
(٥) الأمالي : « تشعر بحذفه » .

الثالث : أنك إذا جعلته خبر مبتدأ لم يكن بدءاً من ضمير يعود منه إلى المبتدأ ، لأنه في معنى مغاير ، ولا ضمير يعود على ما تقدّمه مبتدأ (١) ، فلا يصح أن يكون خبراً ، فتبيّن إشكال إعرابه . [هـ : ٢٨٤]

وأولى ما يقال أنك (٢) أوقع المظهر موقع المضمّر لكما حذف المبتدأ من أوّل الكلام ، وكان (٣) التقدير : زمن "ينقضي بالهمّ والحزن غير متأسّف" (٤) عليه ، فلمّا حذف المبتدأ من غير قرينة تشعّر به أتى به ظاهراً مكان المضمّر ، فصارت العبارة فيه كذلك ، وهو وجه حسن ، ولا بُعد في مثل ذلك ، فإنّ العرب تجيز : « إن يكرمني زيد » إتي أكرمه » وتقديره : إني أكرم زيدا إن يكرمني ، فقد أوقعت زيدا موقع المضمّر لكما اضطربت (٥) إلى إعادة الضمير إليه وأوقعت المضمّر موقع المظهر لكما أخرته عن الظاهر ، فقد تبيّن لك اتّساعهم في مثل ذلك وعكسه ، ويحتمل أن يقال : إنهم استعملوا غيراً بمعنى لا كما استعملوا لا بمعنى غير ، وذلك واسع في كلامهم ، وكأنه (٦) قال : [د : ٢٨٩] لا تأسف (٧) على زمن هذه صفته ، ويدلّك

(١) « مبتدأ » ليست في الأمالي .

(٢) هـ : « يقال فيه أنه » .

(٣) هـ والأمالي : « فكان » .

(٤) هـ والأمالي : « مأسوف » وتقدمت بلفظ « مأسوف » .

(٥) ل : « اضطرت » تحريف .

(٦) هـ والأمالي : « فكانه » .

(٧) كذا في هـ والأمالي وتقدمت بهذا اللفظ . وفي د وسائر النسخ :

« مأسوف » .

على استعمالهم غيراً بمعنى لا [قولهم] (١) : زيدٌ عَمْرًا غيرٌ ضاربٍ ،
ولا يقولون : زيدٌ عَمْرًا مثلٌ ضاربٍ ، لأن المضاف إليه لا يعمل
فيما قبل المضاف ، ولكنته لما كانت غير تحمّل على لا جاز فيها ما لا يجوز
في مثل وإن كان بابهما واحداً ، وإذا (٢) كانوا قد استعملوا « أقلّ
رجلٌ يقول ذلك » بمعنى النفي مع بعده عنه بعض البعد فلا يُن
يستعملوا (٣) « غير » بمعنى لا مع موافقتها لها (٤) في المعنى أجدر
فإن قيل : فإذا (٥) قد رتموها بمعنى لا فلا بدّ لها (٦) من إعراب من
حيث كونها (٧) اسماً فما إعرابه ؟ قلنا : إعرابه كإعراب قولك : أقلّ
رجلٌ يقول ذلك ، وهو مبتدأ لا خبر له استغناءً عنه ، لأنّ المعنى :
ما رجلٌ يقول ذلك ، وإذا كان كذلك (٨) صحّ المعنى من غير احتياج
إلى خبر ، ولا استنكار بمبتدأ لا خبر له ، إذا كان في المعنى بمعنى جملة
مستقلة ، كقولهم : أقائم الزيدان ، فإنّه بالإجماع مبتدأ ولا مقدّر
محذوف ، والزيدان فاعل به ليس بخبر ، فهذا مبتدأ لا خبر له في اللفظ
ولا في التقدير ، وإنما استقام (٩) الأتّك في المعنى : أيقوم (١٠) الزيدان ؟

- (١) زيادة عن ف ، ه ، الأماي . وليست في دوسائر النسخ .
(٢) ل : « وان » .
(٣) كذا في ه والأماي . وفي دوسائر النسخ : « تستعمل » .
(٤) ل : « إليها » تحريف .
(٥) د ، ل ، م : « ما » تحريف . وما أثبت عن ف ، ه ، الأماي .
(٦) د ، ل ، م : « له » تحريف . وما أثبت عن ف ، ه ، الأماي .
(٧) الأماي : « كونه » تحريف .
(٨) د : « استفهام » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والأماي .
(٩) د ، ف ، ل ، م : « كان المعنى كذلك » زيادة لا يقتضيهما السياق .
(١٠) د ، ل ، م : « يقوم » تحريف . وما أثبت عن ف ، ه ، الأماي .

وكذلك قول بعض المحققين (١) في نَزَالٍ وَتَرَكَ : إياه مبتدأ وفاعله مضمرة ولا خبر له لاستقامة المعنى من حيث كان [هـ : ٢٨٥] معناه : انزل واترك ، وقد ذهب كثير إلى أنه منصوب انتصاب المصدر ، كأنه قيل (٢) في نزال : انزل نزولاً ، وهذا عندنا ضعيف ، فإنه لو كان كذلك لوجب أن يكون (٣) معرباً (٤) ، ونحن نفرِّق بين سَقِيًّا وبين تَرَكَ (٥) ، فكيف يمكن حملهما على إعراب واحد وهو أن يكونا مصدرين مع أن أحدهما معرب والآخر مبني ؟

وقال (٦) وقد استفتي في قول الشاعر (٢) :

- (١) هـ والامالي : « النحويين » .
(٢) م : « قال » .
(٣) م : « لكان » مكان « لوجب أن يكون » .
(٤) جاء بعدها في هـ : « بمثابة سقياً ورعياً ، ونحن .. » .
(٥) م . هـ : « نزال » .
(٦) انظر هذه المسألة في أمالي ابن الحاجب اللوح : ١٢٢ ، ونقلها البغدادي في الخزانة : ٥٥٣/١ .
(٧) هو أبو صخر الهذلي ، والبيت في شرح أشعار الهذليين : ٩٥٧ والانصاف : ٢٥٢ والمقاصد للعيني : ٦٧/٣ ، ٢٧٨/٣ ، والدرر : ١٦٦/١ وشرح التصريح على التوضيح : ٣٣٦/١ ، ١١/٢ والخزانة : ٥٥٢/١ وورد بلا نسبة في شرح المفصل : ٦٧/٢ والمقرب : ١٦٢/١ والأشعري : ١٢٤/٢ ، ٢١٥/٢ والهمع : ١٩٤/١ وروايته في شرح أشعار الهذليين : « إذا ذكرت يرتاح قلبي لذكرها » وفي أمالي القالي : ١٤٩/١ والمقرب والعيني والخزانة : « وإني لتمروني لذكراك هزة » وفي الانصاف وشرح المفصل : « وإني لتمروني لذكراك نفضة » .

وإتني لتعروني لذكرالك فتره

كما انتفض العصفور بلكه القطر

ف قيل له : إن شخصين تنازعا ، فقال أحدهما : البيت هزرة ورعدة ، ولا يستقيم معنى البيت على فتره ، فسئل هل يستقيم [معنى] (١) البيت على هذه الرواية وقد قلها غير واحد ممن (٢) يوثق بنقله عن الأمالي لأبي علي (٣) البغدادي ؟ فكتب مجيباً بخط يده الكريمة ما هذه صورته : وهو أن يقال : يستقيم ذلك على معنيين :

أحدهما : أن يكون معنى لتعروني لسرعدني أي (٤) : تجعل عندي العرواء ، وهي الرعدة ، كقولهم : عري (٥) فلان إذا أصابه ذلك ، لأن الفتور الذي هو السكون من (٦) الإجلال والهيبه تحصل عنده (٧) الرعدة غالباً عادة ، فيصح نسبة الإرعاد إليه ، فيكون « كما انتفض » منصوباً انتصاب قولك : « أخرجته (٨) كخروج (٩) زيد »

(١) زيادة عن الأمالي . وليست في دوسائر النسخ .

(٢) أقحم بعدها في د ، ف ، ل ، م : « لا » .

(٣) د ه : « لأبي عبد الله » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ والأمالي .

(٤) م « ان » تحريف .

(٥) كذا في الأمالي : وفي الخزانه : « عرا » . وفي دوسائر النسخ :

« عرني » تحريف . قال في اللسان (عرا) : « وقد عري الرجل على

مالم ينسم فاعله فهو معروء » .

(٦) ف ، ل ، الأمالي ، الخزانه : « عن » وفي م : « عند » .

(٧) الأمالي والخزانه : « عنه » .

(٨) ل : « أخرجت » تحريف .

(٩) م : « كاخراج » .

إمّا على معنى : كما خرج خروج زيد، [وإمّا لتضمّنه معنى خرج غالباً ، فكأنه قيل : خرج ، فصَحَّ لذلك مثل خروج زيد] (١) ، وحسّن ذلك تنبيهاً (٢) على حصول المطاوع الذي هو المقصود في مثل ذلك ، فيكون أبلغ من (٣) الاقتصار على المطاوع ، إذ قد يحصل المطاوع دونه ، مثل : أخرجه فلم (٤) يخرج .

والثاني : أن يكون معنى لتعروني لتأثيني وتأخذني فترة أي سكون للسور الحاصل عن (٥) الذكرى ، وعبر بها عن النشاط لأثمتها تستلزمه غالباً تسمية للمسبّب باسم السبب ، كأنه قال : لِيَأْخُذْنِي نشاط كُنْشَاط العصفور ، فيكون « كما [ه : ٢٨٦] اتنفض » إمّا منصوباً نصب « له صوت » صوتَ حمار « وله وجهان :

أحدهما : أن يكون التقدير : يَصَوّتْ صَوّتَ حمار ، وإن لم يجز إظهاره استغناء عنه بما تقدّم .

والثاني : أن يكون منصوباً بما تضمّنته الجملة من معنى يَصَوّتْ . وإمّا مرفوعاً صفة لفترة ، أي : نشاط مثل نشاط العصفور ، وهذه الأوجه الثلاثة المذكورة في الوجه الثاني في إعراب « كما اتنفض » تجري على تقدير رواية رعدة وهزة .

-
- (١) زيادة عن الأمالي والخزانة . وليست في دوائر النسخ .
(٢) د ، ف ، ل ، م : « بينهما » تحريف . وما أثبت عن ه والامالي والخزانة .
(٣) الخزانة : « في » تحريف .
(٤) الخزانة : « فلا » .
(٥) الامالي والخزانة : « من » .

هذا ما كتبه مجيباً به ، وروى الرّمثانيّ عن الشكّريّ (١) عن
أبي سعيد الأصمعيّ :

إذا ذُكرت يَرْتاح قلبي لذكرها
كما اتنفض العُصفورُ بلكله القطرُ

[وهو ظاهر حينئذ] (٢) •

وسئل (٢) عن قول ابن قلاقس الإسكندريّ (٤) :

ما بالُ هذا الرّيم أن لا يَريم
لو كان يَرثي لسَليمٍ سَليمٍ

فقال (٥) سليمٌ الثاني فاعل ليرثي بمعنى سالمٍ ، وسليم الأول
بمعنى لدينغ ، فإنّهم يقولون [للدينغ] (٦) سليمٌ وللأعمى بصير على
سبيل التّفاؤُل ، ولا يَحسُن أن يكون سليم الثاني تأكيداً للأول على
وجه التأكيد اللفظي ، لأنّه أوّلاً قد فهم منه قصد التجانس ، وليس
هذا عندهم معدوداً في التجانس ، وأيضاً فإنه يلزم أن يكون ليرثي

(١) هـ : « السكوني » تحريف •

(٢) زيادة عن هـ والأمايي وليست في د وسائر النسخ • وفي الخزائنة :
« وهذا ظاهر » •

(٣) انظر اللوح : ١٢٥ من أمالي ابن الحاجب ، حيث المسألة كاملة •

(٤) ديوانه : ٩٦ • والرّيم : الطبي الأبيض الخالص البياض •

(٥) م : « قال » •

(٦) ليست في د • وأثبتها عن سائر النسخ والأمايي : « فظهر أن الوجه أن
يكون على » •

مضمر عائذ على الرِّيم وليس عليه المعنى ، فظهر أن يكون الوجه على (١) ما ذكرناه ، ويكون جواب لو محذوفاً دلّ عليه ما قبله لأنّ ما قبله يدلّ على إنكار ذلك ، وهو كونه لا يريم والتعجب منه ، ثم قال : [لو كان] (٢) يرثي (٣) لسليم سليم على أحد وجهين : إمّا على الإنكار على نفسه في إنكار الأول ، أي : لو كان يرثي للتدبير سالم لتوجّه الإنكار أو التعجب ، إمّا إذا كان جارياً على المعتاد فلا معنى للإنكار أو التعجب ، وإمّا على أن يكون الجواب ما دلّ عليه قوله : أن لا يريم ، وكأنه (٤) [قال] (٥) : لو كان يرثي [هـ : ٢٨٧] لسليم سليم لرام ، فإن قيل : فقد (٦) تقدّم ذكر الرِّيم فليكن فاعل يرثي باللام (٧) لأنّه معهود سابق ، فالجواب : إنّ ذلك إنّما يكون إذا أعيد اللفظ [الأول] (٨) مثل قولهم : جاءني رجل ، ثم يقول : ما فعل الرجل ، فإنما (٩) فعلوا ذلك لئلاّ يؤدّي إلى الإلباس (١٠) بغيره فإن قيل :

- (١) « على » ليست في م ، هـ وفي الأمالي « فظهر أن الوجه أن يكون على » .
- (٢) زيادة عن هـ والأمالي وليست في د وسائر النسخ .
- (٣) كذا في هـ والأمالي . وفي د وسائر النسخ : « ليرثي » تحريف .
- (٤) الأمالي : « كانه » .
- (٥) ليست في د ، هـ ، الأمالي . وأثبتها عن ف ، ل ، م .
- (٦) هـ : « قد » .
- (٧) ف ، ل : « اللام » تحريف .
- (٨) زيادة عن هـ والأمالي . وليست في د وسائر النسخ .
- (٩) الأمالي : « وانما » .
- (١٠) الأمالي : « الالباس » .

لا يلائم عجز البيت صدره لأنَّ الأوَّل خاصَّ وآخره عامٌ ، لأنَّ لو من حروف الشرط ، والمعلَّق على الشرط - يعمم بدليل قولهم : لو أكرمتني أكرمتك ، وهذا عام فالجواب : إنما يمتنع لو (١) ، لم يكن المذكور في صدر البيت داخلاً في العموم ، فأما إذا كان داخلاً في العموم فلا يمتنع ، لأنَّ (٢) المعنى : لو كان يرثي سليم ما (٣) لسليم ، فيدخل الريم وغيره .

جواب سؤاَل سائل سأل عن حرف لو

[للمُشِيخ تقي الدين بن تيمية]

قال فيه : جواب سؤاَل سائلٍ عن حرف لو [٤] ، لسيِّدنا وشيخنا الإمام العالم العلامة الأوحد الحافظ (٥) المجتهد الزاهد العابد القدوة إمام الأئمة قدوة الأمة علامة العلماء وارث الأنبياء آخر المجتهدين أوحد علماء الدين بركة الإسلام حُجَّة الأعلام برهان المتكلمين ، قامع المتبدعين ذي العلوم الرفيعة والفنون البديعة ، محيي السُّنَّة ومَن عَظُمَت به الله علينا المِنَّة ، وقامت به على أعدائه الحُجَّة ، واستبانَت بركته وهديه المَحَجَّة ، تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلِيم ابن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني ،

(١) جاء قبلها في الأمالي : « ان » .

(٢) هـ والامالي : « فإن » .

(٣) د : « با » تحريف . وليست في هـ . وما أثبت عن سائر النسخ والامالي .

(٤) زيادة عن م ، هـ . وليست في د ، ف ، ل .

(٥) ل : « الأوحد الفاضل الحافظ » .

أعلى الله مناره وشيد من الدين أركانه (١) :

ماذا يقول الواصفون له وصفاته جلت عن الحصر
هو حجة لله قاهرة (٢) هو بيننا أعجوبة الدهر
هو آية في الخلق (٣) ظاهرة أنواره (٤) أرّبت على الفجر

نقلت هذه الترجمة من خطّ العلامة فريد دهره [ووحيد
عصره] (٥) الشيخ كمال الدين الزمّكنافي رحمه الله .

[ه : ٢٨٨] بسم الله الرحمن الرحيم

نقلت من خط الحافظ علم الدين البرزالي (٦) : قال سيدنا
وشيخنا الإمام العالم العلامة القدوة الحافظ الزاهد العابد الورع إمام
الأئمة حبر الأمة مفتي الصرّاق علامة الهدى ترجمان القرآن حسنة
الزمان عمدة الحفاظ فارس المعاني والألقاظ (٧) زكي (٨) الشريعة
ذو الفنون البديعة ، ناصر السنة قانع البدعة تقي الدين أبو العباس

(١) انظر البداية والنهاية : ١٤/١٣٧ وشذرات الذهب : ٦/٨٢ .

(٢) شذرات الذهب : « باهرة » .

(٣) شذرات الذهب : « للخلق » .

(٤) شذرات الذهب : « أنوارها » .

(٥) زيادة عن ل ، م ، ه . وليست في د ، ف .

(٦) ه : « علم الدين الرذالي » تحريف .

(٧) « فارس المعاني والألقاظ » ليست في ه .

(٨) ه : « ولي » .

أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني ، أدام الله بركته ورفع درجته : الحمد لله الذي علم القرآن خلق الانسان علمه البيان ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الباهر البرهان ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المبعوث الى الإنس والجان ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً يرضى به الرحمن ، سألت - وفقك الله - عن معنى حرف لو ، وكيف يتخرج قول عمر رضي الله عنه (١) : « نِعِمَ الْعَبْدُ صَهِيْبٌ » لو لم يخف الله لم يعصه على معناها المعروف ، وذكرت أن الناس يضطربون في ذلك ، واقتضيت الجواب اقتضاء (٢) أو جب أن أكتب في ذلك ما حضرني [د : ٢٩٠] الساعة ، مع بُعد عهدي بما بلغني ممّا (٣) قاله الناس في ذلك ، وأن ليس يحضرنى الساعة ما أراجعه في ذلك ، فأقول والله الهادي النصير .

الجواب مرتب على مقدمات :

أحدها : أن حرف لو المسؤول عنها من أدوات الشرط وأن الشرط يقتضي جملتين ، إحداهما شرط والأخرى جزاء وجواب ، وربما سمي المجموع شرطاً وسمي أيضاً جزاءً ، ويقال لهذه الأدوات الجزاء ، والعلم بهذا كله ضروري لكن كان له عقل وعلم بلغة العرب ، والاستعمال على ذلك أكثر من أن يحصر ، كقوله تعالى : « ولو أنهم قالوا : سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَسْمَعُ وَاَنْظُرُ نَا لَكَانَ خَيْرًا

(١) انظر المقاصد الحسنة : ٤٤٩ وكشف الخفاء : ٢/٣٢٣ .

(٢) هـ : « واقتضيت الجواب اقتضاباً » اقتضيت الحديث إنما هو انتزعتُه واقتطعتُه .

(٣) ث : « عما » تحريف .

لَهُمْ وَأَقْصَوْمَ» (١) «وَلَوْ أَتَتْهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ الرَّسُولُ لَوْجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا» (٢) «وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا» (٣) «وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ» (٤) «لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا» (٥) [هـ : ٢٨٩] «وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مَا اخْتَذُوا بِأَوْلِيَاءَ» (٦) .

الثانية : أَنْ هذا الذي يسميه النحاة شرطاً هو في المعنى سبب لوجود الجزاء ، وهو الذي يسميه الفقهاء علة ومقتضياً وموجباً ونحو ذلك ، فالشرط اللفظي سبب معنوي فتفطن لهذا ، فإنه موضع غلط فيه كثير ممن يتكلم في الأصول والفقه ، وذلك أَنْ الشرط في عرف الفقهاء ومن يجري مجراهم من أهم الكلام والأصول وغيرهم هو ما يتوقف تأثير السبب عليه بعد وجود المسبب (٧) ، وعلامته أَنه يلزم من عدمه عدم المشروط ، ولا يلزم من وجوده وجود المشروط ، [ثم] (٨) هو منقسم الى ما عرّف كونه شرطاً بالشرع

(١) النساء : ٤٦/٤ .

(٢) النساء : ٦٤/٤ .

(٣) الأنفال : ٢٣/٨ .

(٤) الأنعام : ٢٨/٦ .

(٥) التوبة : ٤٧/٩ .

(٦) المائدة : ٨١/٥ .

(٧) د ، ل ، م : « السبب » تعريف . وما أثبت عن ف ، ه .

(٨) ليست في د . وأثبتها عن سائر النسخ .

أقولهم : الطهارة والاستقبال واللباس شرط لصحة الصلاة ، والعقل والبلوغ شرط لوجوب الصلاة ، فإنَّ وجوب الصلاة على العبد يتوقف (١) على العقل والبلوغ ، كما تتوقف صحة الصلاة على الطهارة والسَّنْأَة واستقبال القبلة ، إن كانت الطهارة والسَّنْأَة أموراً خارجة عن حقيقة الصلاة ، ولهذا يفرِّقون بين الشرط والرُّكْن بأنَّ الرُّكْن جزء (٢) من (٣) حقيقة العبارة أو العَقْد ، كالركوع والسجود وكالإيجاب والقبول ، وبأنَّ الشرط خارج عنه ، فإنَّ الطهارة يلزم من عدمها عدم صحة الصلاة ولا يلزم من وجودها وجود الصلاة ، وتختلف الشروط (٤) في الأحكام باختلافها ، كما يقولون في باب الجمعة : منها ما هو شرط للوجوب بنفسه ومنها ما هو شرط للوجوب بغيره ، ومنها ما هو شرط للإجزاء (٥) دون الصحة ، ومنها ما هو شرط للصحة ، وكلام الفقهاء في الشروط كثير جداً ، لكن الفرق بين السبب والشرط وعدم المانع إنما يتم على قول مَنْ يُجَوِّز تخصيص العلة منهم ، وأمَّا مَنْ لا يسمِّي علة إلا ما استلزم من الحكم ولزم من وجودها وجوده على كل حال فهؤلاء (٦) يجعلون الشرط

(١) د ، ف ، ل : « يقف » تحريف . وما أثبت عن م ، ه .

(٢) م : « شرط » تحريف .

(٣) م : « في » .

(٤) ل : « المشروط » تحريف .

(٥) د : « للجزاء » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٦) د ، م : « على كل حال فيها ولا يجعلون » تحريف . وما أثبت عن

ف ، ل ، ه .

وضد (١) المانع من جملة أجزاء (٢) العلة والى ما يعرف كونه شرطاً بالعقل
 وإن دُلَّ عليه دلائل أخرى [ه : ٢٩٠] كقولهم : الحياة شرط في
 العلم والإرادة والسمع والبصر والكلام ، والعلم شرط في الإرادة ونحو
 ذلك ، كذلك جميع صفات الأجسام وطبائعها لها شروط تُعرَّف بالعقل
 أو بالتجارب أو بغير ذلك ، وقد تسمى هذه شروطاً عقلية والأول (٣)
 شروطاً شرعية ، وقد يكون من هذه الشروط ما يُعرَّف اشتراطه
 بالعرَّف ومنه ما يُعرَّف باللغة كما يُعرَّف أن شرط المفعول وجود
 فاعله (٤) ، وإن لم يكن شرط الفاعل وجود مفعول (٥) ، فيلزم من
 وجود المفعول المنصوب وجود فاعل ، ولا ينعكس ، بل يلزم من وجود
 اسم منصوب أو مخفوض وجود مرفوع ، ولا يلزم من وجود المرفوع
 لا منصوب ولا مخفوض ، إذ الاسم المرفوع مظهراً أو مضمراً لا بُدَّ
 منه في كلِّ كلام عربيٍّ ، سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية ، فقد
 تبين أن لفظ الشرط في هذا الاصطلاح يدلُّ على عدم المشروط
 ما لم يخلِّفه شرط آخر ، ولا يدلُّ ثبوته من حيث هو شرط على ثبوت
 المشروط ، وأمَّا الشرط في الاصطلاح الذي يتكلم به في باب أدوات
 الشرط اللفظية ، سواء كان المتكلم [نحويًّا] (٦) أو

(١) ه : « وعدم » .

(٢) م : « الأجزاء » تعريف .

(٣) م : « والاولى » .

(٤) ه : « فاعل » .

(٥) ل : « مفعوله » .

(٦) م : « أصولياً » . وليست في د ، ه . وما اثبت عن ف ، ل .

فِقْهِيًّا (١) وما يتبعه من متكلّم وأصولي ونحو (٢) ذلك ، فإنّ وجود الشرط يقتضي وجود المشروط الذي هو الجزاء والجواب ، وعدم الشرط هل يدل على عدم المشروط ؟ مبنيٌّ على أنّ عدم العلة هل يقتضي عدم المعلول ؟ فيه خلاف وتفصيل ، قد أومى إليه الخوف لو فرض عدمه لكان مع هذا العدم لا يعصي الله لأنّ تَرَكَ (٣) المعصية له قد يكون لخوف (٤) الله ، وقد يكون لأمر آخر ، إمّا لنزاهة الطبع أو إجلال الله أو الحياء منه ، أو لعدم المقتضي إليها كما كان يقال عن سليمان التيمي رحمه الله : إنّه كان لا يُحسِنُ أن يعصي الله ، فقد أخبرنا عنه أنّ عدم خوفه لو فرض (٥) موجوداً لكان مستلزماً لعدم معصية الله لأنّ هذا العدم مضاف (٦) إلى أمور أخرى إمّا عدم مقتضٍ أو وجود (٧) مانع مع أنّ هذا الخوف حاصل ، وهذا المعنى يفهمه من الكلام كلُّ أحد صحيح الفطرة ، لكنّ لما وقع في بعض القواعد اللفظية والعقلية نوع توسّع إمّا في التعبير وإمّا في الفهم اقتضى ذلك [هـ : ٢٩١] خَلْكَ إِذَا بُنِيَ عَلَى تِلْكَ الْقَوَاعِدِ الْمُحْتَاجَةِ إِلَى تَسْمِيَةٍ ، فَإِذَا كَانَ لِلْإِنْسَانِ فَهْمٌ صَحِيحٌ رَدَّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا وَقَرَّرَ (٨) الفطر على

(١) ل : « فقيهاً » .

(٢) ل : « في نحو ذلك » .

(٣) م : « لان عدم ترك » تحريف .

(٤) م : « خوف » تحريف .

(٥) ل : « كان » .

(٦) هـ : « يضاف » .

(٧) ل : « دخول » تحريف .

(٨) د : « ومرر » تصحيف . ل : « وقر » تحريف . وما أثبت عن ف ، م ، هـ .

معقولها ، ويبيّن حكم تلك القواعد وما وقع فيها من تجويز أو توسّع ، فإنّ الإحاطة في الحدود والضوابط غير تحرير ، ومنشأ الإشكال أخذنا (١) كلام بعض النحاة مسلماً : إنّ المنفي (٢) بعد لو مثبت والمثبت بعدها منفي ، أو إنّ جواب لو منتفٍ أبداً وجواب لولا ثابت أبداً ، أو إنّ لو حرف يمتنع به الشيء لامتناع غيره ، ولولا حرف يدلّ على امتناع الشيء لوجود غيره مطلقاً ، فإنّ هذه العبارات إذا قرن بها غالباً كان الأمر قريباً ، وأمّا أن يدعى أنّ هذا مقتضى الحرف دائماً فليس كذلك ، بل الأمر كما ذكرناه من أن لو حرف شرط تدلّ على انتفاء الشرط ، فإنّ كان الشرط ثبوتياً فهي لو محضة ، وإنّ كان الشرط عدمياً مثل لولا ولولم دلّت على انتفاء هذا العدم بثبوت نقيضه فيقتضي أنّ هذا الشرط العدمي مستلزم لجزائه إنّ وجوداً وإنّ عدماً وأنّ هذا العدم منتفٍ ، وإذا كان عدم شيء سبباً في أمر فقد يكون وجوده سبباً في عدمه ، وقد يكون وجوده أيضاً سبباً في وجوده بأنّ يكون الشيء لازماً لوجود الملزوم ولعدمه ، والحكم ثابت مع العلة المعينة ومع انتفائها لوجود علة أخرى ، وإذا عرفت أنّ مفهومها اللازم لها إنّما هو انتفاء الشرط وأنّ فهم نهي الجزاء منها ليس أمراً لازماً ، وإنّما يفهم باللزوم (٣) العقلي (٤) أو العادة الغالبة وعطفت على ما ذكرته من المقدمات زال الإشكال بالكلية ، وكان

(١) د ، ف : « احد » تصحيف . وما أثبت عن ل ، م ، ه .

(٢) م : « النفي » .

(٣) د : « باللزوم » تحريف وما أثبت عن سائر النسخ .

(٤) ف ، ل : « العقل » تحريف .

يمكننا أن نقول : إنَّ حرف [لو] (١) دالة على اقتفاء الجزاء ، وقد تدلُّ أحياناً على ثبوته إمَّا بالمجاز المقرون بقرينة أو بالاشتراك ، لكن جعل اللفظ حقيقة في القدر المشترك أقرب إلى القياس (٢) مع أنَّ هذا إنَّ قاله قائل كان سائماً في الجملة ، فإنَّ الناس ما زالوا يختلفون في كثير من معاني الحروف هل هي مَقُولَةٌ بالاشتراك أو التواطؤ أو بالحقيقة والمجاز ؟ وإنما الذي يجب أن يعتقد [هـ : ٢٩٢] بطلانه ظنٌّ ظانٌّ ظنٌّ أن (٣) لا معنى للو إلاَّ عدم الجزاء والشرط ، فإنَّ هذا ليس بمستقيم البتة ، والله سبحانه أعلم .

[والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً دائماً أبداً إلى يوم الدين] (٤) .

(١) زيادة عن هـ . وليست في د وسائر النسخ .

(٢) د : « الناس » تحريف . وما أثبت عن سائر النسخ .

(٣) ف : « ظن ظان أن الظن ان لا معنى » تحريف ، ل : « ظان ان ظن ان » .

(٤) زيادة عن هـ . وليست في د وسائر النسخ .

1. The first part of the text discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions. It emphasizes that every entry should be supported by a valid receipt or invoice to ensure transparency and accountability. This is particularly crucial for businesses that deal with large sums of money or have a high volume of transactions.

2. The second part of the text focuses on the role of the auditor in verifying the accuracy of the financial statements. It highlights that auditors must exercise professional judgment and skepticism throughout the audit process to identify any potential misstatements or fraud.

3. The third part of the text discusses the importance of internal controls in preventing errors and fraud. It notes that a strong internal control system is essential for ensuring the reliability of financial information and for protecting the organization's assets. Key elements of an effective internal control system include segregation of duties, authorization requirements, and regular monitoring and evaluation.

4. The final part of the text concludes by emphasizing the overall importance of ethical behavior in the accounting profession. It states that accountants have a duty to act in the best interests of the public and to maintain the highest standards of integrity and objectivity.

المحتوى

٣	فن الأفراد والغرائب
٣	باب الكلمة والكلام
٦	باب الإعراب
٧	باب الإشارة
٧	باب أداة التعريف
٨	باب الابتداء
٨	باب كان
١٠	باب إنَّ
١٠	باب كاد
١١	باب ما
١٤	باب المفاعيل
١٥	باب المصدر
١٥	باب العطف
١٦	باب النداء
١٧	باب نواصب المضارع
٢١	باب الجوازم
٢٥	باب كم
٢٦	باب جمع التذكير
٢٧	باب التصغير
٢٧	باب النسب

٢٩ فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات
والمحاورات والفتاوى والواقعات والمكاتبات والمراسلات

٢٩ مناظرة سيويه والكسائي في المسألة الزنبرية

٣٣ مجلس الخليل مع سيويه

٣٥ مجلس أبي إسحاق الزجاج مع جماعته

٣٧ مناظرة بين الكسائي واليزيدي

٤٤ مجلس بين ثعلب والمبرد

٤٧ مناظرة بين أبي حاتم والتوزي

٤٩ مناظرة بين ابن الأعرابي والأصمعي

٥١ مجلس أبي عمرو بن العلاء مع عيسى بن عمر

٥٣ مجلس أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج مع رجل غريب

٥٩ مجلس ابن دريد مع رجل

٦١ مجلس بكر بن حبيب السهمي مع شبيب بن شيبية

٦٣ مجالس ذكرها صاحب الكتاب المسمى غرائب مجالس النحويين

٧١ مجلس محمد بن زياد الأعرابي مع أحمد بن حاتم

٧٨ مجالس أبي محمد اليزيدي مع ياسين الزيات

٨٠ مجلس أبي عثمان المازني مع يعقوب بن السكيت

٨١ مجلس أبي عثمان المازني مع أبي عمر الجرمي

٨٣ مجلس أبي عثمان المازني مع أبي الحسن سعيد بن مسعدة

٨٧ مجلس أبي العباس ثعلب مع جماعة

٨٨ مجلس أبي العباس أحمد بن يحيى مع أبي الحسن محمد بن

كيسان

٩١ مجلس سعيد الأخفش مع المازني

٩٢ مجلس مروان مع أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش

- ٩٣ مجلس أبي العباس ثعلب مع جماعة
 ٩٥ مجلس أبي العباس مع رجل من النخوين
 ٩٧ مجلس أبي عمرو بن العلاء مع أبي عبيدة
 ٩٩ مجلس أبي عمرو مع الأصمعي
 ١٠٠ مجلس الأصمعي مع الكسائي
 ١٠٢ مجلس أبي يوسف مع الكسائي

١١٠ إحدى عشرة مسألة سأل عنها أبو بكر الشيباني
 أبا القاسم الزجاجي

- ١١٠ المسألة الأولى
 ١١٢ المسألة الثانية
 ١١٥ المسألة الثالثة
 ١١٦ المسألة الرابعة
 ١٢٢ المسألة الخامسة
 ١٢٢ المسألة السادسة
 ١٢٤ المسألة السابعة
 ١٢٧ المسألة الثامنة
 ١٣٠ المسألة التاسعة
 ١٣١ المسألة العاشرة
 ١٤٥ المسألة الحادية عشرة

- ١٥٢ نسخة جواب الشيخ أبي منصور موهوب بن أحمد
 ١٧١ قول أبي محمد بن السيد البطليوسي في كتاب المسائل والأجوبة
 ١٧٩ في كتاب المسائل للبطليوسي
 ١٨٩ مسألة للإمام أبي محمد بن السيد البطليوسي وجوابها
 ١٩٥ جواب المسألة الثانية الثانية

٢٠٠	في تذكرة ابن هشام
٢٠١	قول أبي علي الفارسي في التذكرة
٢٠٢	قول أبي حيان في شرح التسهيل
٢٠٥	في طبقات النحويين الأبي بكر الزبيدي
٢١٠	في شرح التسهيل الأبي حيان
٢١١	في التعليقة على المقرب للشيخ بهاء الدين النحاس
٢١٦	في تذكرة أبي حيان
٢١٩	المسائل التي جرت بين السهيلي وابن حروف
٢٢٩	مسألة
٢٣١	مسألة
٢٣٢	مسألة
٢٣٤	قول ابن الصائغ في تذكرته
٢٩٨	قول الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته
٣٢٧	في كتاب سفر السعادة ، وسفير الافادة
٣٢٧	مسألة
٣٣٦	المسألة الثانية
٣٥٧	المسألة الثالثة
٣٦٥	المسألة الرابعة
٣٧٧	المسألة الخامسة
٣٧٩	المسألة السادسة
٣٨١	المسائل المنشرة المتبعت إلى الحشر في سفر السعادة
٣٨١	المسألة الأولى
٣٩٤	المسألة الثانية

- المسألة الثالثة ٣٩٨
المسألة الرابعة ٤٠٧
المسألة الخامسة ٤١٣
المسألة السادسة ٤٢١
المسألة السابعة ٤٢٦
المسألة الثامنة ٤٣٠
المسألة التاسعة ٤٣٣
المسألة العاشرة ٤٣٤

٤٤٧ جواب الشيخ جمال الدين بن هشام عن بعض الأسئلة النحوية
٤٩٣ جواب الشيخ كمال الدين محمد الشهير بابن الهمام الحنفي
عن إعراب « سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم
وأجوبة أخرى

- ٥٠٥ سؤال عن النفي والإثبات إذا تعارضا
٥١١ السؤال عن معنى بيت امرئ القيس

كبر المقابلة البياض بصفرة

غذاها نمير الماء غير المثل

- ٥١٤ مسألة عن معنى بيت لهشل بن جرير التميمي

غلامان خاضا الموت من كل جانب

فأبأ ولم تعقد راعهما يد

- ٥١٦ مسألة عن بيت أبي عنقاء الفزاري

ذريتي إنما خطئي وصوي

عليّ وإن ما أفتقت سال

- مسائل عن ثعلب ٥١٨
مسائل عن ياقوت الحموي في معجم الأدباء ٥١٨
مسألة عن طبقات الكمال لابن الأنباري ٥٢٢
مسائل عن ياقوت الحموي في معجم الأدباء ٥٢٩
في المسائل لابن السيد البطليوسي ٥٥٤
في المسائل للبطليوسي ٥٦٩
في المسائل للبطليوسي ٥٨٠
سؤال العضد وجواب الجاربردي وردّ العضد على الجاربردي ٥٨٧
ردّ إبراهيم الجاربردي على العضد ٥٩٩
رسالة مظفر الدين الشيرازي من مجموع ابن القماح ٦٣٠
من رؤوس المسائل وتحفة طلاب الوسائل للنووي ٦٥٤
مسألة ٦٧٠
مسألة ٦٧٠
جواب سؤال سائل عن حرف لو لابن تيمية ٦٨١
قول ابن تيمية عن معنى حرف لو وكيف يتخرج قول عمر رضي الله عنه (نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه) ٦٨٢